

# شرح القانون المدني

---

تأليف

أحمد محمد غنول

---

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

---

طبع  
بالعقبة الأميرية بمصر

سنة ١٩١٣



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمد الله العظيم وأصلي على رسوله الكريم

مضى نحو جبل منذ وضعت القوانين الخاضعة ولا يزال شرحها غامضا أو غائبا عن  
أذهان ذوي الحاجات وأرباب الخصومات غلة المصنفات على كثرة المشغولين  
بتطبيقها والتحررين بها

وأهم القوانين القانون المدني فهو أساس الحقوق والواجبات وإليه ترجع جميع  
القوانين الأخرى

والقانون المدني هو الذي لم يشغل بشرحه فقيه حتى الآن

ولعل دقة مسئلة واقتضاء بيانه لوقت طويل وتفكير غير قليل من أكبر أسباب  
المنع من سذ هذه التامة

ولو كان في من الوقت منيع لحولت هذا العمل قدر الإمكان ولكني أقدم الآن  
لما طغى كتابا صغيرا ربيت به إلى ثلاثة أقرض :

القرض الأول - تقريب قواعد القانون المدني من أذهان الكافة تسيلا لمعرفة  
أحكام المعاملات

القرض الثاني - إفادة طلبة الحقوق في دروسهم بما يحدوه فيه من المرشد إلى  
المعلومات التي يحتاجون لمراجعتها فيكون لهم منه متى يذكرونها بما تلقوه

القرض الثالث - استنباط همة القانونيين إلى الاشتغال بالقانون المدني ووضع  
ما يحتاجه من التشرح باللغة العربية ليكون له من وراء عملهم مؤلفات تفيد عن الناس  
علم القانون من غيرية على الندام

يهم الكافة من شرح هذه القوانين ما يخص بالمعاملات التجارية بينهم كالبيع  
والإجارة والقرض والرض وغير ذلك من العقود المتداولة في كل يوم وهم (ع) يطلبون  
معرفة حقوقهم والتدين والواجبات كل منهم مما قبل الآخر هذا أخرجنا أحكام  
العقود المبينة في صورة قضايا قريبة المأخذ موجزة التلخيص سهلة الأسلوب ما استطعنا



ويهم الطلبة أن يتقنوا قواعد العلم وأن يحيطوا بالمبادئ إحاطة تربي عندهم ملكة  
التفقه وقوة استدلال الأحكام في الجزئيات من الأصول العامة والمبادئ الكلية بذلك  
اجتهاداً في جعل أسلوب الكلام في قسم الاختصاص والأموال وفي قسم التعهدات وهما  
المذات يدور فيهما البحث في تلك المبادئ والأصول مطابقة لهذا المقصد على قدر  
ما يجتمعه هذا المختصر

وتقدم للشتغلين بالقانون ترتيباً جديداً وتبويباً شتاه خبراً مما افشا حتى الآن لعلنا  
أن ترتيب القانون الفرنسي متقدم من وجوه شتى والقانون المصري مأخوذ عنه  
في جملة على ما بين أهلدين من الفروق الكلية ومع ذلك كان واضح قانوناً خرب ذلك  
الأصل وفترق أصوله وشقت شمل أحكامه وغيره وبقل وجه لنا بقانون أثير بعيد الشبه  
عن أصله وأبد من صلحتنا في مواضع لا تحصى

أشبه النص الفرنسي بإيجازه الخلل وتبويب ترتيبه الذي يشكك الذهن ويضيع  
الوقت ولكن النص العربي أعياى إعياء وكثيراً ما ارتبكت في أنها نصان في حكم واحد  
لخالفة أحدهما الآخر مخالفة تامة وكنت أتم ترجمة النص الفرنسي من جديد لولا  
ما صرحت به الجريدة الرسمية الفرنسية حين نشرها القانون من أنه ترجمة عن العربية  
ولكثرة تعثرى بين النصين واشتغالي بالتخلص من سقم النص العربي وضيق الوقت  
أقلت من المحفوظات وصفت عبارة الشرح صحيحة حسب رأيي مطمئناً إلى فطنة  
القراء من الشرعيين إذ هم يدركون وجه مخالفة ليجود المقابلة بين العبارتين

ومع ذلك فقاوتنا أرق من أصله في كثير من النظريات بما قص من الغلاف وقد  
تشكك في أحكام كثيرة من تنطع الفقهاء ونظر إلى القانون من وجه عمل أكثر مما  
يجيد بالحمل المكتوبة والألفاظ المنعولة

أبدلت من بعض الألفاظ ألفاظاً أخرى لورودها في المعنى المراد أو لكونها أدل عليه  
من الأول ولولا أن النص العربي أسرف في الألفاظ لورود الحكم الواحد بأكثر من  
عبارتين مختلفتين معنى ومعنى التثنية الواحد بأسماء هي أقرب للتلفظ منها إلى  
المترادفات في علم التشريع لولا ذلك لكانت خفاً مشهور خير من صواب منهجور على  
أنى لم أطرق هذا الباب إلا مع الحذر وتكاد الكلمات التي اختارها تعد بالمسئولة لفتها  
وانحما أردت فتح باب أرغب إلى المشتغلين بالقانون أن يدخلوا منه إلى لفظ أمكن



وعبارة أمة حتى تصح لغة القانون ويكون لنا في علم الحقوق معجم نستعين به على التفسير والتصنيف وإذا كان لامتصاص من لفظ جديد غير لنا أن نختار ما يوافق المعنى المراد من أن نحشو المحافظة بكتابات قهرها المقترحون في هذا الزمان على غير معانيها ذلك أقرب للفهم وأبقى في الذاكرة وأسهل في الانتفاع بالكتب العربية وأفهم للغة وما هو بالشئ القليل وسنحتاج إلا إلى قليل من الإرادة والصبر حتى تحصل الألفاظ الجديدة بالتداول ويمتد لها المكان وتضمن إليها الأذن

قسمنا الكتاب إلى أربعة أقسام :

١ - قسم الأشخاص والأموال وما يترتب عليها من الحقوق

٢ - قسم التعهدات والالتزامات

٣ - قسم العقود المصونة والتأمينات

٤ - قسم الأدلة

أضفنا إلى كتاب الأموال كتاباً في الأشخاص وإن كان القانون لم يذكر شيئاً من هؤلاء مع كونه موضوعاً لهم ، ومن الأدلة أن يذكر الشخص وما يعرض له وما يتعلق به كالولادة والموت والوراثة والأهلية وعوارضها من وصاية وحجر وكالوطني والجنسية مما له أثر في المعاملات والأهلية والأحكام ، ولعله أهم من ذلك لمساكنات زمنية أما الآن وقد دخلت هذه الموضوعات في دور النظام وشئ من التوازن ما بين فيه حكم الكثير منها فمن الصواب جمعها إلى أصلها وهو القانون المدني

ولما كانت غاية التعهدات والعقود الوفاء بها لتجرى للمعاملات مطمئنة ويتبادل الناس الأمان والمطمئنة وهم آمنون على حقوقهم تكفل القانون ببيان الضمان الذي يركن إليه في ذلك كالكفالة والرهن بأنواعه والامتياز وحقوق الحبس والتنفيذ الشهري وما يتفرع عنها ويترتب عليها من الحقوق والأحكام والضمان لا يوجد إلا بوجود المضمون ثم هو يزول بزواله فوجب أن يلحق به في الوضع كما تبعه في الحكم ولذا جعلنا الضمان كتاباً في القسم الثالث بعد التفرع من ذكر العقود المعنية لأنها بمثابة تطبيق القسم الثاني

أما الأدلة فقد تفرعا القانون في موضعين على الأخص بقائه ببعض نصوصها في كتاب الأموال وذكر البعض الآخر في الكتاب الرابع في حقوق الناشئين مع عدم الوجوب هذا التفرع في ذلك جمعها في قسم رابع لأنها عامة لجميع الحقوق وأنواع المعاملات



## شرح القوانين المتفق

٥

ولاحظنا في تبويب كل قسم غير الشيء إلى نوعه وإيراد الموضوع بحاشيته وانفروغ  
باصطلاحها مما سألنا أنه أجمع لقواعد وأدعى إلى امتنعها وأقوى للتكرار  
وقد شرحنا على التماسيم في مقتضات الأقسام والكتب شرحا وافيا  
درج شراح القوانين على أن يبدوا كتبهم بمقدمة يأتون فيها بيان الحق والقانون  
وعلم الحقوق ليدلوا على مكان القسم الذي يكتبون فيه من شرائعهم وقوانينهم وأوجزا  
القول حتى لا يخرج بنا عن قدر هذا الكتاب الصغير  
قد يجد القراء في طيات الكتاب غلطات وقد يبدو سمهم عن الأسلوب في بعض  
الأماكن وقد يروى قصاصات وإيجازات هناك لكن السبب واضح : موضوع بكر  
في العربية <sup>(١)</sup> الألفاظ قاصرة أو غير مأثورة ووسع الموجود دقيق والوضع أدنى  
لأسباب شتى وقانون ولا كالتقنين بل على الخريجات يأتي بالحكم لعدم التذكر فيه  
فيتردد الإنسان في الصورة التي يجوز إخراجها فما ثم وقت انقصر من أن يسع الإسهاب  
والصدر رحب لنقد المتصفين

## القانون والحق وعلم الحقوق

القانون بمعناه العام قاعدة يسار بمقتضاها في أحمل سواء كان تصوريا أو وجوديا  
لقواعد الكلام قوانين وقواعد المتغيرة قوانين وقواعد الطب قوانين وهكذا  
وللقانون معنى خاص هو جملة الأحكام التي وضعت لضبط أعمال الإنسان كلها  
وبعده هي الشرائع الإلهية جاء بها وحى الله تعالى على نبي أرسل عليهم الصلاة والسلام  
وله معنى أخص وهو خطاب الأمير أو السلطان المستوفى على وجهه المعروف لضبط  
التعامل بين الناس

وهذا المعنى هو الذي يسبق إلى الفطن عادة عند ما يساق اللفظ على إطلاقه

(١) أريد للقانون عمادة الحق الشرعي قدما على ما هو عليه الشرح وشرح الشرح والحاشية  
والقرير سبق مرر منها وأضع القانون وجاء به آخرى ومعنى على استعماله أكثر من ربع قرن حتى درجت  
ألفاظ القانون على اللسان وانتاديا الألفاظ وأصبحت تفر من غيرها وأصاب العربية من ذلك ما أصابها وشرط  
أخذ العلم بسهولة تارة ونرى أنه يحسن التبدل في القوانين زمن لا يعلو فيه العبد عن قدر الفقه بالقطر بسهولة  
إن أرادوا تصحيح النسخ من جهة وسون العربية من جهة أخرى وإلا قلن يعنى وقت كبير حتى تدار تلك الفقه  
فلا يبدوا إلا الذين في جدران المساجد



ولا يشمل القانون أحكام جميع الروابط بين الناس بل منها ما هو خارج عنه ولا حكم له فيه كالروابط الأدبية المحضة مما يأمر به الدين أو علم الأخلاق

قدائرة القانون كصحة على بيان الحقوق والواجبات المتعلقة بالمنافع المادية وبعض المنافع المعنوية مما يرجع إلى النفس والنسق وإلى حماية الإنسان من تمدد الغير عليه أو البعث بمنافعه

من هذا انقسم القانون إلى قسمين أصليين : القانون المدني وقانون العقوبات  
القانون المدني يبين للناس حقوقهم التي تقوم بها منافعهم ويوضح ما يجوز لهم أن يتعاملوا به وما منعهما منه

وقانون العقوبات يحفظ نفوسهم وأموالهم من جور بعضهم على بعض بما يوقع عليهم من الجزاء

هناك قوانين أخرى تسمى : قانون التجارة ، وقانون البحارة البحري ، وقانون المرافعات ، وقانون تحقيق المطالبات ، وهاته قانون وقانون سميت بأسماء موضوعاتها ولكنها تسميات الفرض منها تسهيل العلم بمشتملات ذلك القانونين الأساسيين

على أن قانون العقوبات شق لازم للقانون المدني لأصل مستقل عنه في الواقع ونفس الأمر لأنه حفاظ للحقوق والمنافع التي جاء بها الأول أنه لا فائدة من تقرير حق أو إتيان مظنة إذا سارع الغير من ثبت له أن يعيث بها

فمن لوازم الحق اختصاص صاحبه بمزاياه وهو لا يختص بها إلا إذا حيل فيها بينه وبين غيره فوجب أن يؤمر الغير باحترامها وإذا لم يصدع بالأمر كان حكمه الردع وهذا هو العقاب

لكن لما كان قانون العقوبات كذلك أيضا للنظام العام أعني أنه يرجع بين كل فرد وبين المجتمع الذي هو فيه قالوا بأنه قسم من القوانين مستقل بذاته

وأما القوانين الأخرى ففروع من أحد القسمين

القانون التجاري والقانون البحري فروع من القانون المدني بذا على قواعده العامة وأصوله الكلية وأغردا بأحكام خاصة في الجزئيات نظرا لخصوص موضوعيهما



وقانون المرافعات محل بيان أسبيل التقاضي بسلطة طالب حق مدني أو تجاري أمام القضاء لاستيفاء حقه من نأذره فيه

وقانون تحقيق الجنايات محل بيان الطريق الذي يسلكه طالب الانتقام من الذين يقتربون الجرائم عدواناً على أنفسهم والأموال

وكل قانون من القوانين الأخرى راجع في حقيقته إلى أحد هذين الأسس بل ترى القانون الواحد يقرر الحقوق ويوضح المنافع ثم يتبع ذلك بتعقوبة التي فعل بمن خالف أحكامه فهو في الشق الأول من أحكامه مدني وفي الشق الثاني عقابي

حتى القوانين المسماة بالقوانين النظامية أو الأساسية أو الدستورية كلها راجعة إلى القانون المدني لأنه لا يشمل إلا على بيان الحقوق وطرق استعمالها

تسبب الحقوق وتنوع المنافع وتنوع الروابط بين الإنسان ومواطنيه وبين الهيئتين الحكومة والأمة ذلك هو الذي دعا إلى تسمية القانون وتسمية كل قسم باسم خاص ولا مانع من ضم تلك الأجزاء إلى أصلها وتبويب المجموع تبويبا عاما بحيث تندرج الأبواب كلها تحت عنوان واحد هو القانون إلا أنه يكون مجموعها يصعب تناوله كلها فضمت الخالق

### الحقوق

الحق صلة شرعية بين الإنسان والمثل صلة وجوب وأداء

فقول : هذا لي ولي أن أمتنع به وأنصرف فيه

والحق هو المال المتصل بالإنسان على النحو المتقدم فقول في تداره من حق وفي الفرس من حق وتطالب من مدينتك حقك أي مالك الشيء وجب عليه أدائه ذلك

والحق هو مكنة كل ذي مصلحة شرعية من اقتضائهم فقول : لي حق الدهور ولي حق الجزر وسقط حقك في الخلاب

الحق اثنان : أصلي ولازم

فالصلي الأساسي هو تلك الصلة بين الإنسان بوجهها أي من جهة الوجوب ومن جهة الأداء وهو حق واحد مهما تنوعت أهميته واختلفت كيفية حقه للملكية



يملك المرد مالا فيكون له يختص ملكيته قوة شرعية يأمن بها على هذا المال ويطمئن على حرية تصرفه فيه بالتمتع والإمتاع وغيرها من التصرفات لاحقة له في تصرفه إلا ماقرره الشرائع

تلك القوة هي وسائل أو هي حقوق فرعية لازمة لتلك الحق الأول

كل حق لامرئ يختص وأنجاه له على غيره هو تركه يجمع به ويتصرف فيه فإذا ملكك فإما أملاك دون غيره وإذا كان غيره لاحق له فيما أملاك وجب أن لا يعارض في فيه فإن تعدى فأنه غريمه أخاصمه عليه وأدفعه عنه بحكم القانون وقوة السلطان

ونيس مرادنا بالمال هذا المقبول وذلك المقار وحدهما بل المال هو كل ماصح لمرء شرعا ملكه مادة كان أو ملكة فلا فرق بين ملك القوس وملك القدرة على استعمالها ولا بين ملك الدار وملك القدرة على السفر من بلد إلى بلد والمراد بالقدرة مجرد الإمكان المتعلق بالقدرة وبعبارة ثانية نقول : إن المال هو ماصح شرعا يتعلق الإرادة به وجاز تصرفه على مقتضى تلك الإرادة لحرية الإنسان مال وربطه مع الغير مال وشرفه مال وجباته مال وعلمه مال وأشكاله ماغتته مال وهكذا

كل هذه الأموال محل لحق الملك ولصاحبها أن يتصرف فيها كما يشاء ضمن دائرة التشريع والنظام

ينصب الرجل مناع جاره فيقتاضه ويخضه إليه لأنه يمدى على حقه وهو المناع .  
ويبين الرجل غيره فيمايقب لأنه يشك حرمه حقه فأداه في ماله وهو تلك الحرمة ذاتها ويتكر الصانع صنعا جديداً أو يكيف مصنوعا موجودا من قبل فيبرزه في صورة خاصة فيقلده غيره فيقرمه القضاء وما شبه مادة بل قدرة هو تخصيص بها وحققا ومهارة لاهي المادة ولا هي الشكل ولا هي يد الصانع بل هي أثر روح الصانع أي ملكته انطبعت صورتها رويدا رويدا في المادة بحركات اليد المنبئة عن تلك الروح

الحق نوعان : مادي محله المال المصطلح عليه أو ماله المال ومعنوي محله حال ولا يقوم عادة بذلك المال والخائن متسلو بان آدم القانون أمر الكافة باحتراهما على السواء وأعد القوة القاهرة للدفع عنها وردع المعتدي عند الاقتضاء

علم الحقوق هو الذي يبحث فيه عن القوانين وأوضاعها والحقوق ومقتضاياتها والواجبات وأحكامها



## مصادر المراجع

(الكتب العربية) :

الهداية وابن عابد بن وإعلام الموقعين في العقيدة  
أصول الفقه للأستاذ الشيخ محمد الحفصري وكيل مدرسة القضاء الشرعي ومدرس  
الفقه بها  
الأحوال الشخصية للأستاذ الشيخ محمد زيد الأبياتي مدرس الشريعة في مدرسة  
الحقوق الخديوية

الأدلة لفضيلة عبد العزيز بن كميل المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية  
مجلة الأحكام الشرعية  
مرشد الطيران  
المجموعة الرسمية

(الكتب الفرنسية) :

(أوري) و (دو)

بودزي لكتينري

بودان

كابتان

بلايول

كولمي دي صير

فوانيه

موسيو دوهيلس المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية سابقاً (جزء ١ و ٢ و ٣)

موسيو جران مولان ناظر مدرسة الحقوق الخديوية سابقاً

دالوز

مجلة القضاء



# القسم الأول

في الأشخاص والأموال

## الكتاب الأول

في الأشخاص

الشخص نوعان : الإنسان والشخص الاعتباري

### الباب الأول

في الإنسان

الإنسان هو تلك المراتب الناطقة أو هو الحيوان الناطق كما قالوا والبحث فيه من جهتين :

الأولى - حالته المدنية أي ولادته ووفاته ونسبه وأهليه وزواجه وموطنه

الثانية - ذمته أي ماله من الحقوق وما عليه من الواجبات فأما الأحكام المتعلقة بالذمة

فسيأتي الكلام عليها في مواضعها كما بحث الأموال ومبحث العقود والتعهدات

وعليه يختصر موضوع هذا الباب في الشخص من جهة حالته المدنية

وقد تعرضنا لهذه المباحث هنا وإن كانت من اختصاص المجالس الخدمية أو جهة

الإدارة أو المحاكم التشريعية أوها معاً طلباً لجميع ما يتعلق بالإنسان في محل واحد وإشارة

إلى أن هذه المباحث كلها من مشتملات القانون المدني بل هي جزء من ذلك القانون

لا يجوز فكاً له عنه على أن نحاكم الأهلية لنظري بعض هذه المسائل كتصحيح دفاتر

المواليد والوفيات وتعيين التيم على المحكوم عليه



## شرح القانون المدني

### المجلد الأول

#### في مسائل الولادة والوفاة

ثبتت الولادة والوفاة هو موضوع القانون عمره ٢٣ المؤرخ ١١ أغسطس سنة ١٩١٢ وهو ينقسم إلى أربعة أقسام -

الأول - يتعلق بالحكم القيد بوجه عام

والثاني - بالتبليغ عن المواليد

والثالث - بالتبليغ عن الوفيات ونحوه

والرابع - بالحكم ذاته يتعلق بمخالفته خصوصاً لقانونه وتصحيح دوائره

والوفيات وبالقصور التي يعطى من تحت الدوائر

#### الفرع الأول - في القيد بوجه عام

القيد عبارة عن تسجيل الواقعة المراد إثبات حصولها في دفتر خاص

والله ترائي يجب تحاشده لقبه اثنا أحدهما الموليد والآخر المولودات مادة ١

ويجب أن تكون صيغة المهر مبررة وعلى كل ورقة من تولده حتم المحافظة

أو مديرية (مادة ٣)

ويكون في كل لونه مسجل من دفتر الموليد ومسجل من دفتر الوفيات

وتجوز النسخ لأربع في مكتب الصحة

فإن لم يكن بالقوية مكتب صحي حفظ نسخة من كل دفتر عند الموليد والمولودات

الأشهر في عهد المصروف

وتقيد مواليد المهر والمهر في دفتر المهر في دفتر المهر في دفتر المهر

فإن كان عند أهل المولود منها كثير حصص ما ذكره في القانون

(١) المادة ١٠ من القانون المؤرخ ١١ أغسطس سنة ١٩١٢ المادة ١٠ من القانون المؤرخ ١١ أغسطس سنة ١٩١٢

كثير من المواليد (مادة ١٠)

وكذلك - بأن ما يخصه المولود في دفتر المهر في دفتر المهر في دفتر المهر

مديرية على هذه المدة (١٠٣) من القانون المؤرخ ١١ أغسطس سنة ١٩١٢ المادة ١٠ من القانون المؤرخ ١١ أغسطس سنة ١٩١٢

لأنه ١٠ من القانون المؤرخ ١١ أغسطس سنة ١٩١٢ المادة ١٠ من القانون المؤرخ ١١ أغسطس سنة ١٩١٢



وتمتع أقسامه الخمسة والأربعون في قري مسقطه بحسب عدد المكاتب المصحة  
موجوده في فيكون في كل مكتب أربع نسخ عقيد بها موثقة باسم أو لأحد الأربعة  
للمكتب ووفاته ١

١. يجب أن عقد كل ولادة وكل وفاة في القصر المعد للمك (مادة ١)

و تكون عقيد من دون ذلك ممن ولا استعمال في كل من محضره ومكتب التوزيع  
محروف الحكامه

وكل ما يحصل أثناء عقد من الإحصاء والتصحيح أو المطلوب بوقع به على هامش  
محضر ويصدق على ذلك من التوقيع ومن يكون المحضر في عقيدته (مادة ٤)

و يكون عقد معرفة من في عقيدته المحضر (مادة ٤ و ٥)

وسو المكتب التوقيع بولاده أو وفاته يجب قيد اسم المانع وتلقب وسببه وصاحبه ومن  
بمته وأب وقع بالإحصاء والتصحيح لم يكن له حرم وكان لا يعرف للمرأة ولا مكانه  
يطبق بهامشه المحضر أسفل العقد (مادة ١٦)

و يجب عقيد في بعضى كل محضر تحت مكتوب مطاوعين مطابقه بانه

المربع الثاني من في التوقيع عن المواليد وقبورها

١. يجب التوقيع «بمعد» عن شخص منسب ورد فيهم على الترتيب الآتي  
مادة ٦ و ٧

أولاً - ولد الطفل إن كان حاضرا

ثانياً - جميع الأقرباء المذكورين في المندوبين القاطنين «مدون» لدى محصل فيه  
الولادة إن كان أبه لاهنا

ثالثاً - المندوب أو القاطن الذي حضر الولادة إن لم «يوجد» أو لم أو أحد  
الأقارب

رابعاً - شيخ الأسرة في البلد وشيخ الجماعة في القرى وهذه العمدة

١. في حال عدم وجود واحد من المذكورين في المندوبين القاطنين «مدون» لدى محصل فيه  
الولادة أو القاطن الذي حضر الولادة أو أحد الأقارب أو شيخ الأسرة في القرى أو شيخ الجماعة في البلد



ومنى كان صاحب الرثة الأولى في التمسك بهذا الواجب موحدا وظاهر على البيع  
معدول التكليف على الآخرى

ب. ومن أصر بهم في إيلع الواجب عليهم إلى أنه فرش كجس سنة ٢٢  
رجع ص ١١٨

(ج. يجب أن تشمل الإلحاح على ما يأتي (مادة ٨) ١٠

١ - يوم الولادة وساعتها وعملها

٢ - نوع المولود (ذكر أو أنثى) وأسمه ونقشب لأبيه وصحابة

٣ - سم الوليد ولحمه وصاحته وجسميته وديانته ومحل إقامته وكذا ولده  
فإن لم يكن المولود معروفاً كنى بذكر الوليد

د. ميعاد التبليغ خمسة عشر يوماً من وقت الولادة

هـ. يكون التبليغ مكتوباً صحة الشهادة التي حصلت فيها أولاده إن لم يولد  
مكتوباً صحة ما عداه وفي الغرب واليهود واليهود في المصروع منها في المادة ٢  
من يكون المفقور في عهده ١١ مادة ٦

و. إذا حصلت الولادة أثناء السفر داخل القطر وجب التبليغ على من في عهده  
دفتر المولد بالجهة التي بمصالحها أهل المولد

وبعد التبليغ في هذه المدة ثمانية أيام من تاريخ الوصول إلى الجهة المقصودة إذا  
كانت الولادة في سفر خارج القطر كان التبليغ في عهده المولد في جهة محل إقامة  
أهل المولد

وبعد التبليغ ثمانية أيام من تاريخ المولد

وعلى أهل المولد في هذه المدة أن يثبتوا شهادة المولد المجرى كسره معونه  
بمقتضى بحث حصلت الولادة

قال المصنف في المادة ١٠ من القانون المذكور: «يجب أن يثبت المولد في  
الجهة التي ولد فيها في مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ الولادة»  
مادة ٣ - ذكر في المادة ١٠ من القانون المذكور: «يجب أن يثبت المولد في  
الجهة التي ولد فيها في مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ الولادة»  
مادة ٤ - ذكر في المادة ١٠ من القانون المذكور: «يجب أن يثبت المولد في  
الجهة التي ولد فيها في مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ الولادة»



وعلى من في عهده المذخور أن يقيد الشرائع المذكورة بغير المولد في الحال  
فإن كانت الولادة في الحج أعني منه الحج سواء كانت في وقت الإقامة أو السفر  
دعا : إنا وجب إطلاعنا في الأمور الصحية المراضة للحفاة وعلى حد ما مورا أن يعطى  
من عطف سبانه حصول اللع

وعلى أهل العطف بعدم حدة الشدة في ثمانية أيام من تاريخ عودهم من مكث  
صحة أو من في عهده بغير جهنم فيقيد في الحال إرجاع الشدة ٩

### مبحث - في التقيط

د وجه تقيط أي طعن حديث الولادة نبع الإحراث الآتية .

١ - يجب على من يحد تقيط أن يحد إلى العدة أو الشيخ في الغرض وفي القصر  
أو أنكر في الحد وأن يحصر معه اللباس والمخاض وكل ما كان على التقيط  
أو بجواره مما يجل أنه يؤكل معه

٢ - على الذي يحد إليه التقيط أن يزرع محصرًا بتقديم التقيط إليه شاملاً ما يأتي .  
أولاً - اليوم والسنة فحين يتم إليه التقيط فيهما

ثانياً - طريق الزمان والمكان المدين يحصر الحج أنه وحده المقتض فيهما  
ثالثاً - نوع الطعن . ذكر أو أنثى أو سنة بحسب الظاهر والاسم واللقب  
فحين يوصف له

رابعاً - اسم مقدم التقيط وتجه سنة وصاعته ومحل فادته ومقدم الطعن  
أن يدرج في ذلك وتخل معارضة .

خامساً - مصد الموصف فحين حرر المحصر فبحسب موقع من وحده التقيط  
بداً حتى يذكر سنة

٣ - اسم التقيط من وحده إذا طلب ذلك ليريه وأثبت قدرته على ذلك وحسن  
سورته

قد رداً وسد - شراية بحرية من رجال البحرية لا بد له ذلك - وحده كفي والاع

١٢ بد إدراكه لمقتضى - و - كفي ومحل حد - من قطة العبا جود تيج



٤ - إذ لم يعتدب مقدم اللفظ تليعه إليه أرسل إلى الخلفاء

٥ - رسول محمد صلي الله عليه وسلم في حرر الاكفان في رجب وعشرين مائة اثنان في عهده

دقة مريد بالتقسيم أو أوجهه المجزئ فيه المجزئ لنفسه في الحال (إراحم المادة ١

يجوز لأجسادكم سعيوا عن تلح أنوالكم متعديم حوزة من شهادة الميلاد المحقرة  
معرفة حصة لمدي أو أنه يديه المختصة بذلك طبعاً تقارب الأحوال الشخصية  
الناظر له الموروث

ويجب أن يكون مصدقا في الصورة من تلك الحالة عما فيها لأصلي.

رميعد تقديم الصورة هو ميعد تقديم الجاهع اعني حبة عنبر جوما في ماربع ميلاد

Y. S. Liu

فإن رخصت دعوى عدم الجوع أمد المجدد أو صاحب تقديم الملاحق فيه إلى أن سمع الفقيه  
 به على الحكم الذي يصدر في الدعوى (مادة ١٣٢)''

الهرع الثالث — في التلخيص عن الراجات وفجدها

التبليغ واجب على جميع المؤمنين حتى في الأماكن البعيدة والحدود النائية بعد التمهيد السادس من عمل سوء كذب وقتلهم قبل الوصول إلى أمانته

١) والتابع وجب على شخصين مذهب ذكرهم النص على الذنب الآتي (عامة ١٢):

أولاً - أمل الموقوف أو كل شخص ذكر بالثقة "فقدان" مع لثوب

آیات - الطب أو المثلثون الصحي الذي تمت الموافقة إن لم يكن أولئك  
موجود

١٣ - شيخ، حذرة في الحب وشيخ اجلد<sup>١٢</sup> في اخرى رعية العمدة

[illegible]

(٢) بعد هذا الحى والتمنى لله . من أن يحكمه الله . لا يخلص عبد الشرايط ولا حلقهم إلى  
الموتة إلا بغيره . وهذا هو الحق .

(۳) کوئلہ (کھاد) اور مٹی : پتاجب (۱) جو ۲۰۰ گرام سے ایک کلوگرام تک ہو اور

[illegible]



وما قيل في حكم رغب المتقن في لادته من حيث سقوط الوهب والعمولة على  
تفسيره يقال هو

بأن حلت الوفاة في مستشفى أو محل معق نشري أو في معجاً أو بكة أو في  
أو مدرسة أو قسلاً (شكته) أو محل أو في أي محل عمومي<sup>٢</sup> أو كاسبي والمهوية  
ومنادى<sup>(١)</sup> كان الشلج واحداً على مدير المحل أو المثلج كدارته  
ب. يجب أن تشمل العلاج على ما يأتي (مادة ١٣)

١ - يوم الوفاة وساعاتها ومحلها

٢ - اسم الشوى وقبلة وسنة ومحل ولادته ومداخلة ودنائه وجسده ومحل  
إقامته وأسمه وتقدمه وتقدمه ونسبهما

ج - سجل هذه المستملات في البصر ويعطى إليها الموظف متى يكون لديه  
المهنة ذكر نوع المرض الذي أصبته الوفاة أو السبب الذي شأب عليه طبه  
لشده المنصوص عنها في المادة (١٦) (راجع ص ١٧)

(د) فيلاد الشلج أربع وعشرون ساعة من تاريخ الوفاة

(هـ) يكون الشلج في عهده دهر الوفاة كما يمد في تبلغ المثلج (راجع ص ١٣)

١ - إذا جهل اسم الشوى أو محل إقامته وهذه الأصلية يكتب محضر من طبيب  
المهنة حيث يوجد مكتب صحي ومن سادس المهنة سلاى الناحية  
في القرى بيان توصافه والظروف التي حصلت فيه الوفاة وكل بيان يكون  
من ذكره فأنه الوصول إلى معرفته<sup>(١)</sup>

ج - يجوز للأجانب أن يقيموا على علاج الوفاة بتقديم صورة من شهادة  
الوفاة معصداً عليها معطاهم لأصلها البحر بحرفه المستطعة بسنة أو بسنة  
أصح من الشوى

لا يحد المدة زاده على خوف الفكر في سنة بركة في طاعة القطار الموصلة من حيث جوار  
ب. لا يكون كود من الأمان في مهنة المستطعة لأن أو الأصلية صحيحة

١٣ - النص على ذكر ما - ب على جوار اسم الشوى أو على جهة وهذه الأصلية دم بصر على  
ج. لا يجوز أن يكون في المادة (١٣) ولا يوجب الأمان لأن الاسم وحده لا يكفي في معرفته  
شوى والمهنة من يثبت المحضر الشلج هو الأصلية من شخصه



١٠ ميعاد تقديم الصورة أربع وعشرون ساعة كما في التليج وهذه "رحمة لا مع مكاتب  
الصحة من قصده بلاغ المرأة متى طلب منها يدين الملقى أعني أن الطالب إنما يقدم  
البلاغ أو صورة الشاهد

فإن دعت دعوى بعدم التليج امتد الميعاد الواجب تقديم البلاغ فيه إلى أن يتم  
القيود بناء على حكم الملقى بصدر في الدعوى (مادة ٢٢)

### مبحث - في التليج من الجثث

كل من هجر على جثة وجب عليه أن يبلغ عنها المأمدة أو الشيخ في القرى والبرك  
أو القسم في المدن<sup>(١)</sup> (مادة ١٥)

### مبحث - في دفن الموتى

(١) لا يسوع دفن جثة صير يذهب طبيب لصحة حيث يوجد مكاتب صحي  
ومندوب الصحة في القرى<sup>(٢)</sup>

(ب) ولا يعطى هذا الإذن إلا إذا قدمت له هو له شهادة بالوفاء وسبب صلاته  
من طبيب مرخص له تتعاطى صناعته في انتظار القرى

(ج) إذا لم تقدم هذه الشهادة وجب على طبيب الصحة لومئذها أن يكشف<sup>(٣)</sup>  
عن الموتى قبل أن يأتى بالدفن

(د) ويجب على مكاتب الصحة التي يطلب الإذن من أن تحصل وذلك الوقت  
بعبه على بلاغ الوفاة وعندها يكسر براجع المادة ١١٦

(هـ) والأشخاص المكلفون بالمقصود على إبداء الملقى هم الأشخاص المكلفون لتسليم  
عن الوفاة على حسب الترتيب المخصوص عنه في المادة ١٢ (مادة ١٩)

١ - هذا المسمى هو الذي يسمونه في بعض الأماكن "شيخ" أو "طبيب" أو "الشيخ" أو "الشيخ"

المراد به هو في بعض الأماكن "شيخ" أو "طبيب" أو "الشيخ" أو "الشيخ"

٢ - في التليج يجب أن يكون عدد من الرجال لا يقل عن ثلثهم من الرجال ولا يجوز أن يكون  
منهم من لا يعرف من أسرهم أو من لا يعرف من أسرهم أو من لا يعرف من أسرهم

٣ - المادة ١٢ (مادة ١٢) (مادة ١٢) (مادة ١٢) (مادة ١٢) (مادة ١٢) (مادة ١٢) (مادة ١٢) (مادة ١٢)

١٢ - المادة ١٢ (مادة ١٢) (مادة ١٢) (مادة ١٢) (مادة ١٢) (مادة ١٢) (مادة ١٢) (مادة ١٢) (مادة ١٢)



(١) لا يسوح دفع حقة قبل مضي ثمان ساعات في السبت وعشرون في شهر رمضان من ساعة الوعدة

وكي حقة بحق دفعها قبل مضي أربع وعشرين ساعة من ساعة الوعدة نصبت  
والسودع لطبيب الصحة الإلزامي من هذه المواعيد ما كانت هناك أسباب  
هو به منصوص الإلزامي (راجع المادة ١١٨)

ر إن وجدت أدلة علامات تدل على أن الوعدة جنائية أو كان هب -  
من الأشخاص فادعوا إلى الانضمام فيها وحسب الامتناع عن إعطاء الأدل  
وإلزام النيابة الإلهية بما أوجب الشبهة

فاد كان المتهم حذيرا وحسب أيضا إلتزام النيابة (راجع المادة ١١٩)  
ج يجب على الخاتونية والنحس المكلف خلاصته قبل لحظة أن يتحقق  
من وجود أدل القدر

وعلى حارس الخانة أو القرو أن يركب حارس أن لا يشرع في القبض  
إلا إن رسم الأدل المذكور (راجع المادة ١١٩)

### المخرج الرابع - أحكام عمومية

#### المبحث الأول - في حكم مخالفةصوص هذه القوانين

كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها برأيه لا تزيد عن مائة قرش  
وفي حالة ريع المستوى بعده انشعب عن ولاية أو وفاة يتم تنفيذ مجرد الاعلالم على  
حكم التبري النهائي  
ووجب على النيابة الإلهية أو المخلفه أن ترسل إلى النيابة المختصة صورة من الحكم  
المصدر من محكمها في هذا الشأن بلا تأخير (مادة ١٢٢)

#### (١) بلاسط على هذا النص بما يأتي

- ١ - يوصف التبريد على صورة الحكم مع أن التبريد يكون مبرور من طبيعة التبريد عند  
أن يكون المكشوف عليه والتبريد على أن يمسح
- ٢ - يجب على النيابة الإلهية أن ترسل إلى النيابة المختصة صورة من الحكم المصوبه  
وإن التبريد يجب أن يمسح على أن يكون وقته لا يزيد عن يومين من التبريد على أن يكون  
٣ - يجب على النيابة الإلهية أن ترسل إلى النيابة المختصة صورة من الحكم المصوبه  
وإن التبريد يجب أن يمسح على أن يكون وقته لا يزيد عن يومين من التبريد على أن يكون  
٤ - يجب على النيابة الإلهية أن ترسل إلى النيابة المختصة صورة من الحكم المصوبه  
وإن التبريد يجب أن يمسح على أن يكون وقته لا يزيد عن يومين من التبريد على أن يكون



بحث ثانى فى تصحيح الخطأ الذى يقع فى الدفاتر

يحمود أن يقع خطأ في تقدير الموائد أو الزواجر ويحتاج إلى تصحيحه  
ويجب بذلك وضع دستور أمام المحكمة المختصة ولا تحصل التصحيح إلا به على  
حكم المصود به (المادة ١٣١)

بحث الباث - في الصور التي أعطى من البوادر

يعطى ببيع صورة من التقييد الذي يحصل شاء على ثلاثة طلب إتمامه «عند عيها  
من في عهدته نقد ومن اعتماد أو شبهه «عند الطلب» للأصل»  
ولا تؤخذ مصاريف على ذلك

وهذه الصورة هي السمة شهادة الميلاد أو شهادة الوعد  
ولكل إنسان أن يأخذ مثل تلك الصورة متى طالبه واحد من  
رسم هذه الصورة مسنة عروش بدعيها لطلب لى في عهدته المذمور وراحد مسه  
بصلها (راجع المادة ٥)

مبحث الزم — في قوة شدة البلاد والوظيفة

لم يذكر القبول مساهمة قيمة هذه الملتزم والنفقات أي اصور التي تغطي بها

[illegible]

والله اعلم بالصواب فان الحق معكم وان الله تعالى يتوفى الصالحين

[illegible]



## الفصل الثاني

### في إثبات الوراثة

كان يمكن في إثبات الوراثة إثبات الولادة والوفاء لأنه يعني بيان الودين وقد رأيت أن شهادة الميلاد والوفاء لا تزالان في عهد طفولتهما وما تأخدا بحلا  
ميك في حالة التقاع

هذا وجب الرجوع إلى ما يجري عليه العمل عند التمس

إثبات الوراثة من المثل أي تخصص المحاكم الشرعية بالمرمب بالنسبة للمسلمين  
والمهرنكات بالنسبة لقبول المسلمين

وكانت المحاكم الشرعية لا تعمل بإثبات الوراثة إلا بمقصوده لأن من القواعد أن منافع  
الأدوية صفة لا تدم لأجلها دعوى فلا يجوز إثبات الوراثة مباشرة يعني أنه لا سمع  
من أحد قائمة اليهود على سبب أمام القضاء بطريق الاستقلال وأنه لابد من الادعاء  
ممثل حتى يجوز إثبات النسب

هذا هو الأصل في أي دعوى (النسب)

(النسب) رجل يمين معه الوارث الذي يريد إثبات وراثته على أن جمعهم في دين  
كان الوارث في ذمة أي للنسب يأتي هذا أمام المحكمة ويتكأ في دعوى دين  
ويمكنه سكر على المدعى أنه وارث بالنسب الأصلي أي الشوى وحيدته رجعي للورث  
رجعي شهوده مسموعون ويصدر إعلام شرعي أي حكم إثبات الوراثة وإثبات الدين  
طلب أصل على ذلك له مفعل صدور لأئحة سنة ١٩١٠ سمع بين حيث نسب  
طريقة إثباتات الوراثة

وهي عبارة عن محضر يحرره الموجه الشرعي (القاضي) أن ردا محضر أممه وقرر  
أن فلا توى وأنه أمه وأب حاكما وبكر يشهدان له ذلك وقرره هذه الشهادتان  
و يقرب القاضي هذا م وضع تعامى

وهذه سبب هذه الطريقة حتى تضمن إثبات النسب إلا أن هذه هذه "الإثباتات  
لا يعرف بها من القسم قال أنكرا معطى ووجب الرجوع إلى "النسب"



## شرح "قانون المبنى"

٢٦

والمسألة معقدة الخلل عندهم لذلك لم تمكن اللجنة الخاصة التشريعية الخادمة من تقرير قاعدته، ثم إنه بمقتضىها ولكنها مع ذلك تخلف حقاوت في بعضها قصصت بموجب بداهن القاضي الذي يسمع الإتهام وتوجب إجراء بحريات رسمية وجعلت للإسهام حجة قاطعة في إثبات القسب ضد كل إنسان كل

ويكون للإتهام هذه القوة في ثلاثة أحوال .

- الأولى - إن حصر مع القوة ومصدق على دعوى مدعى الزنا
- الثانية - إذا عاين أو علم بمقتضى هذا الإعلان صحفا وأجور بمصادقة
- الثالثة - إذا علم بمقتضى هذا الإعلان أو لم يجب بشئ أصلا

وبقيت حقائق :

الأولى - إذا حضر وأتوا

الثانية - إذا عاين أو علم بمقتضى هذا الإعلان (إنكار)

هنا قصصت اللجنة على وجوب إثبات القسب بالطريق الشرعي وقد عرفناه (راجع مواد ٢٥٩ إلى ٢٥٧)

هناك حصران آخرين قد يخطوها القسب في نفس المثل

## الفصل الثالث

### في إثبات الزواج والطلاق

لأصل أن الزواج والطلاق يثبتان بجميع الطرق بل إن المحاكم الشرعية ما كانت تقبل في إثباتها قبل سنة ١٨٩٧ إلا بالشهود أو الإعلانات الشرعية أي الأتمكاه الصادرة بها

ثم قصصت اللجنة المذكورة بصددهم جميع مدعى "زواج أو طلاق أو إقرار" ما عدوا أحد الزوجين إلا إذا كانت مؤيدة بقصص ضرورية حاله من شبهة التمتع يدل على صحة القصص (مادة ١٠١)

أعني أنه - كان الزوجان على جيد الصداقة سمعت المدعى وحدها يثبتها بالشهود . وحاصرت اللجنة الخادمة وهي القانون مرة ٣١ المزوج ٣ في سنة ١٩١٠ هجرت من أرماب ثلاثة



ومن الأول - هو أصبغى على سنة ١٨٩٧

ومن الذى - من سنة ١٨٩٧ لغاية سنة ١٩١٠

ومن الثالث - من سنة ١٩١١

وصت على حوز سماع دعوى الزوجية أو انفلاق أو الإفراد به - في القسم الأول بعد وده أحد زوجين في سنة ١٨٩٧ كدلتهم التهود وشهد أب كوكب زوجية معروفة بأشيرة العامة

ولا تسمع في القسم الثاني إلا إذا كانت مؤيدة بأورق سانه من شبه التزوير تلك على صحة الدعوى

ومن سنة ١٩١١ ولا تسمع الدعوى إلا إذا كانت مؤيدة بأورق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المدعى وبها إعتداله كذلك يدل على ما ذكر

ويلاحظ مع ذلك أن هناك ظاهرا خاصا نبات كزواج وإعتدالي وهو عدم التدوين وهوذا، لأنه يجوزون عليها مدس ١٨٨٠ أمضى - صيرت أن لأنه للعاكم الشرعية ويقضى هذا النظام بما يأتي

١ - بمجاد مدفون في كل قرية إلا إذا كانت صغره قصم في قرية أخرى وقد يوجد في القرية أكثر من مدفون واحد  
يحدد المدعى في تمام المصلحة والإسكنانية بحسب حاجتها

٢ - لا يجوز لهم ذات أنفسهم الشرعيين في تحرير عقود الزواج وعقود الطلاق  
٣ - محرر هذه المدون في دبر حصص تبي شكل معين كل محبرة من مضمونه في ثلاثة أقسام

٤ - يحرر العقد على الأوراق الثلاثة صورة واحدة ويضعى صورة منها في روح وإتابة إلى روعة والكتابة تبقى أصلا في المدونة

٥ - هذه الأوراق زينة لا يجوز إثبات خلاف ما تضمنته ولا الغرض منها إلا هو في دعوى تهود

والنزول في نقد يقع فيها بحسب علمه تحقيقه الخاتمة المخصوص عنها في مواد ١٧٩ - ١٨٢ من قانون العقوبات



وقد رجعت اللائحة الجديدة لتأخر إحقاقه بإصدار لائحة بتأديب شرورهم، أعدم  
ونحمد اختصاصه ونذكر كل ما يتعلق به من سنة ١٢٨٣

وحسب إصدار هذه اللائحة لأمر من المأمون على معصي لائحة سنة ٨٨٠

وتلخص من ذلك أن اللائحة الجديدة حظرت منذ سنة ١٩١١ أسباب روعة  
أو الطلاق أو الإضرار بها إلا في رضى رتبة وعند الزوج والطلاق الشرعي من دون  
ورق من رسمين وهما، مخصص من إثبات مكان المأوى أعطاهم اللورد أن كان  
يجب إعطاهم شهادات الميلاد وأولادهم وأولادهم وأولادهم

ولا يقال ب هذه القوة إنما يتعدى أن تولى أحد الزوجين نكبتها لانتهاكها به كان  
الرجوع لها بين الزوجين حين ولا بد من ورود في مظهره

ذلك لأن خصومه بين الزوجين على الزوجين تنص أن يكون أحدهم مثلاً والثاني  
مكرراً ولا يكون من أن يوجد جسد أحدهما صورة من عند روعة من الآخر أو من طه  
حلاله وفي أبرره كانت حجة طاهرة على خصمه لأنها رتبة يجب العمل بها

بني أنه قد لا يكون هناك عند الزوجين ولا الطلاق إلا أن هناك من يتزوج من  
غير ما دون من يتبين الترويج بدون حجب وورد ثم الطلاق كثيراً ما يقع حيث لا العمل لتحرير  
عقده به وحيداً يكون من هذا حاله الحق في إثبات دعواه متبادلة التهود

ذلك هي خطره الأخيرة التي يجب أن يحضرها نظام المحاكم الشرعية وهذا الموضوع  
كما يجب أن يحاطوا فيها في مواضع كثيرة أخرى

## الفصل الرابع

### في الموطن

معرفة لموطن من أهم المباحث التي يجب الإحاطة بها لما له من أثر في ذلك من الأحكام  
فالموطن هو الذي على فيه المأوى، أصول معظم النعمان تخصه الحق من لأو في  
نفسه نسبة سواء كانت مسجدة لخصومة الثغاة بينهم من أي نوع كانت أم لا  
مورد ٣ و ٤ و ٤٤ من كتاب ٢٦ : ٢٨ لائحة شرعية

وتمت على ذلك ما نحتاجه من نصائح كثيرة



وهو عند انقضاء التي لم تكن فيها على حمل خاص (مواد ١٦٩ و ١٧٠ و ٣٢٩ مدى  
وفي قيد المواليد والوفيات (راجع ص ١١)  
ثم إن للشركات موطناً والمجمعات موطناً والجمعية لكل شخص 'معدري موطناً  
بحسب حالته

وموطن نواع

الموطن لغته

مواطني غدر

مواطني قانون

ادعوى الساسي

### الفرع الأول - في الموطن العام

ويسمى الموطن الحقيقي أو الأصلي

أولاً: من دون رايه لم يثبت من في الموطن وبعد عمره فخصه هكذا

« الموطن هو المركز اشرعي المصوب بالانسان الذي يقوم به باستيفاء رايه  
عنه وبغير وجوده فيه على الدوام ولو لم يكن حاضراً فيه في بعض الأحيان أو أصح  
رائه لا يجهل ما يحصل فيه مما يتعلق بنفسه »

ويسمى الموطن محل الإقامة أو محل

بعد عرقه لأخيه المحاكم اشرعيه هكذا . « محل الإقامة هو البلد الذي يقطنه الشخص  
على وجه يعتبر مهيأ به عادة » (المادة ٢١)

ومن الناس من يقيم دائماً في بلد ولكن أعماله كلها تكون في بلد آخر ولا يذهب في هذه  
لأخبار ولا في أزمته منقصة ولا يقيم إلا أياماً فلا تمل أو حتى يولد في كل مرة كما هو  
شأن أصحاب الأديلة الذين كانوا عسكروا بالبلاد ثم يولدون ثم يولدون ثم يولدون  
وسكنوا البلد ومنهم من أتى إليها مدائنه

وليكن كان قد دون لاند كشروط الموطن ولا أحكامه النظامية حار الموطون بأهـ مثل  
هؤلاء يعتبرون مالكين لموطنين عامين



أولهم الأوصى حيث يوجد أملاكهم ولهم أن لهم حلاله وكافه وإن  
حلالهم إليه من غير أن يخطر الناس فيها ويجوز لمن له راضة عن معية  
في تلك حيلة أن يصحبهم أمام محكمي

والذي - محل إقامتهم بالمدن أو محل سكنتهم وعائلاتهم - تب التداوي موطئ فاه  
يهاصون فيه ويحصدون بها ثماره من المدايا مع أهل المدن  
رقم: تقوم على الإطعام مائة الفوطي، كما جعل هذا الأخير

ولبعضهم موطن تجور فيه معاصرة كسائر الحكومة ورؤساء اصحاب الامبريق وشركات  
وهو محل الوطيفة أى التذويب وسركر الشركة أى حيث توجد ادارتها (مواد ٨ و ٣٤  
مراجعات و ٤٣ لائحة شرعية)

المرء الثاني — في الوطن اختار والوطن القنوى

موطن الخنثار هو الذي يتفق العلماء ان عليه التمسك ، هائلتهم وحديثه يعوم افوطس  
 الخنثار مقام موطن الماء في جميع ، ، بقضيه المبدد المذكور

وقد بقى القاصون فجده بوجوب، مبين محل محرو، وهو مبدى الى 'حوان محصوعة  
رحم القاصون الملقى عدة (٥٦٦)

رجع قانون المرافعات (مؤيد ٧٥ و ٧٦ و ١١٥ و ١٢٤) و ٥١٥ و ٥٢٨ و ٥٦٦  
و ٥٧٧ و ٥٧٩ و ٥٩٦ و ٦٨١ وغيره)

### التحريج الثالث — في المؤخر السليم

الموطن السياسي هو الذي يخضع في مسائل الانتخابات (دائرة ٥ من ١٠) لأهله  
ويجب أن يكون المنتخب مقبلاً في المركز المرشح عليه وأن يكون (بوجهه على  
وجهه لا مضمراً

ويجوز نقل محل البضاي من حصة إلى أخرى بائناك مد، الحقة المعنوي به  
الطائفة



## الفصل الخامس

### في الأهلية

لأهله بكون أهله وجود وأهليه أداء

أهليه الوجوب هي كون الإنسان محلاً لأن يكون له حق أو عليه حق

وأهليه الأداء هي كونه الإنسان منصرفاً في جملة

وأهليه الوجوب محل في أهليه الأداء ولكنها لا تقتضي دائماً ، وأهليه الأداء

بأنها تقتضي أهلية الوجوب دائماً ، لا ينصّر أن يكون الإنسان حق تصرف

و أمره يمكن محلاً له أي أن نعمته لم تستغل به

وعنه الأهلية بكونه ، كاملة ، محدود أو مطلقة ومعه

الأهلية الكاملة هي التي تمتع بين أهليه الوجوب وأهليه الأداء

والأهلية المحدودة هي أهليه الوجوب دون أهليه الأداء ،

وأهليه مسيئاً من المراكز التي تتعلق بالنظام العام فالأحكام الخاصة بها محمية

لا بد من حمايتها من تشاؤها ولا تسوغ الاعتدق على ما تشاؤها كما أنه لا يقبل من أحد

أن يترك أهليه أو حراً منها

وإنسان حراً لأهليه الوجوب فهو كونه إنساناً صميراً كافاً أو كبيراً حفيظاً كان

أو أميراً حتى الممّن في أهليه حائز لأهليه الوجوب من بعض الجهات فمحور أن

يذهب به وأن يوصى إليه بوقف عليه إلا أن هذا كله يكون موقوفاً على أن يولد هذا

ذلك ولقد ميزت هذه الأصناف كلها

هذا هو الأصل ولا قدرة لأحد على مخالفته

بأن قد يحرم المرء من أهليه الوجوب لأسباب تقتضي ذلك ولا يكون هذا حرماً

الأمم صريح في التقدير ، ولا تنظر لبعض الحقوق دون الكل

والعيب أن يكون الحرمان من أهليه الوجوب مؤقتاً ، وقتاً يكون مؤبداً

على أن هذا الحرمان صار مباداً في الزمن الخاص رفقاً لمدة ، على أن يعزق من

سبب ، سبب في الحقوق والواجبات



ويخصص ذلك لحرمان الزمان والمكان ونوع الحق والبيع وسبب البيع كعدم أهلية  
البيع والمجور والمجور فيه بالإيجاب إلا توصيه بالنسبة لا شيء حتى يرد  
سبب وكعدم أهلية الرجل لأن يكون حيا أو متخا في غير جنسه أو في نكاحه المستور  
حكم جنائي عليه أو حكم موهبه الموهبة أو احتلال أو حياته أو إتمام خدمة الإيجاب  
(مادة ٢ من قانون الاحتجاب) وعدم الأهلية للاحتراق ببعض الحقوق إلا أن بعض  
كصناعة الحطب والتصيدية وهلم أهلية الوصي لا مع عامل محجور.

وعدم الأهلية ما أن يكون مستطاعا في جميع الحقوق المدنية وإذا لم يكن مستطاعا  
على بعض دون البعض وبما أنه عدم الأهلية مطلق وسبب

إذا كان السبب طبيعيا عدم الأهلية عنه ينسب الحقوق كلها وكل من صدر  
من فقد الأهلية إجماعا باطل كما في غير ذلك ولا يجوز.

وسبب كان سبب نفس المماثل لعدم الأهلية خاص ببعض الحقوق دون الكل  
والمشروع أكثر، والعمل الذي إليه يفتقد الأهلية النسبية ماسة لا باطل، وسبب بيان  
الفرق بين الاثنين (راجع ص ١٢٨)

حقوق الإنسان من حيث أهلية الأداء موعى، مذبذبه وهي متعلقة بالأشياء التي  
ملك وحقوق البيع والإجارة والقرض وغيرها وموهبة وهي التي لا تنطبق بمثل من كان  
ولا يمكن نفوذها بمثل، ويدخل في الحقوق المدنية

أولا - حقوق المدنية كأن يكون الرجل نكاحا أو متخا

ثانيا - لا حرق مطلقا صفة من الصفات كالحطب والتصيدية وعدم  
والمجور والمجور

ثالثا - حقوق المدنية وهي التي من حيث نفس الإنسان يعني أن الإجابة في أمر  
حائز كزوج وتبني

وأهية الأشياء لعدم الحقوق مشروطة بشروط معينة فإذا اجتمع الخلل ساربه فتم  
بأنه قد قدر كلها أو بعضها اجتمعت الأهلية وكل ذلك مبني في نفوذ من خصه  
بكل نوع سبب وقد كتب التبرع



أما بحثنا فخاص على أهلية أدلة الحقوق المالية وليست أهلية الأداء خاصة فعلا لكل إنسان وفي جميع الأوقات بل هناك عوارض يحول دونها وهي التي تسمى موانع الأهلية وهذه الموانع هي موضوع بحثنا الخاص

وموانع الأهلية هي العسر والسقم والجنون والأحكام خاصة

العسر — العسر هو الولد الغير الذي لم يبيع حقه فهو المطلوب جميع وعدلا

فالولد يولد وقد لأهله وبيع كذمت إلى أن يباع من قبله ثم يدخل في دور جديد هو دور الغير إلا أن عذبه ومساكنه لا يترك غصب ولا يفرى على نفسه لأفعال التي تصدر عنه أو التي يصعد عليها تقديرا محجوزا به هو لا يفعل إلى هذه المرتبة إلا بعد أن تتضح قوته المالية ويكون له بعض الخبرة حتى يوسم على مباشرة أشغاله ودرة أمواله بنفسه

ومعلوم أن يتوخ هذه المرتبة لا يتم لجميع بصورة واحدة ولا في زمن واحد بل هم يختلفون في ذلك اختلافًا كبيرًا

ولا أن موانع الأهلية وصعوبة الأمن في المعاملات والحاجة إلى وضع حد يثبت أهلية حال الإنسان ويخرج موانعه من دور تردد إلى دور العمل كل ذلك قصي بتقدير زمن الذي يحصل فيه كل واحد من تلك الأمور ومنه الأهلية

والشرائع مختلفة في تقدير هذا الزمن فمنها ما جعله اثني عشر سنة الأثني وأربع عشرة سنة ثم ذكر في عمل الرومانيين في أدبه مد كانت الأمد في ثباتها الأولى مدحة لاحتلال قلة القليل أهم كانت المرتبة شديدة في رتبة الأولاد والبريد له أهلية قوية كافية حاجتهم وبذلك فقد شرط منهم من الأعمال الصالحة قبل استطاع العمل يمكن من ماعت عمل الشارع على الإبقاء مع الأهلية الكاملة والولد غلط هذه المقاييس كلها فلم يزدحم الجميع أهلية وكثيرا انقلب واستوعت الرغبات والمطالب وتثبتت أعمال الإنسان وأمدت أطلعه إلى أمد من داره وعشرته ووجه رباطه للعائلة فصار تلك المؤثرات ظهرت مصائر العمل فإلى الأهلية واضطر الشارع إلى تأجيل رسامها شعبه خمس وعشر من سنة ومن الشارع ما وصفت عند الحاجة والعشرين ومنها ما قصر على سبع عشرة سنة



و جاز ان يكون مصري من كذمته عشرة حدا فصلا بين المصير و خروج الميراث فعصى  
رشته الموصاة (١) مع المقتصر كذمته عشرة من غيره إلا إذا قرر المحسن المحسن  
مقتراعه (٢) مادة ٨ لأجرة المقتنس الخلية

السفح — السبع حقه في الإنسان معناه على العمل في دمه بخلاف بمعنى العمل  
مع عدم احتلال العقل وهو شيب المستغراء أحمال أنفسهم به وانظر في مطابقه معناه  
وأنه في أمواله (١)

النفقة — السبع حلال في العمل بحيث يحتفظ كلام المعتوه بنفسه مرة كلام  
العقلاء ومرة كلام المحسن وكذا سائر أمور

حيون — الحيون هو احتلال في القتل يمنع من جريان الأكل والافعال على وجهه (٣)  
الأحكام الجنائية — كل حكم بقوة جنائية تستلزم حياة جريان الحكم عليه من  
بذره أشعابه (٤) مادة ٢٥ عنوبات

هذه موصى حقه منع الإنسان من تصرف في المقتن حقه وبعده أخرى  
نقضى عدم أهله للأداء

والمقتنصون — ما أن يكونوا قادرين على حماية أنفسهم كالمسببه وإما أن  
يكونوا أبسط عاجزين عن ذلك فغرا طلبها كالمصير والمعتور والمقنوب أوجب أن  
يسكنهم الشارع بحسب حقه من جهة المال وحماه هؤلاء يحاسب من جهة نفس  
وذلك — من في حكم المصلحة يجب له حماه المال بغيره منهم عن ماستره ذلك  
بفسه وهو معتود ، لذلك ألتفده بهم وإنكأ أمردهم فمحت خاص في آخر الفصل  
ريادة الشرح

ويش لنا في حماية النفس إلا كتمه فقدمها من الآن لتخرج لتبحث في حماية المال  
المقتنص بحبه وله أو وصيه فثبت العمل وحام في لطرفات حقه الحكومة معه  
لأحداث فشردين (٥) مواد ٢ مادة ١٩٠٨

و معتوه ومعتور بحبه وأنه أو أخيه إذا أهمل حقه الحكومة في مسئولته

(١) أمول لغة لطفه الخصري وكذا سيرة المصير شرعي (١٢٢)

(٢) (٣) \* \* \* \* \* (١١٣ و ١١٤)



وأما طريق حماية المثل فيى لولاية

والولاية ثلاثة أقسام

ولاية شرعية وهي ولاية لأب والجد الصحيح أى أب لأب

ولاية حسبية وهي : التى تصدر من المثل من الحسبية وقد أصدر الله الوصية

المختارة لوجوب التصديق عليها من المجلس الحسبى ويكون

خاصة فى جميع أحكامها

ولاية وصائية وهي التى تصدر من الحاكم لأهلالة المندوب

### الفرع الأول - فى الولاية الشرعية

الولاية الشرعية للأب فإن لم يكن فلأب لأب

وهى على التسعير والمعتوه والمهين وكذا العتق وتحتل أن يكون الولى متصفا

بالعفة وحسن السيرة والأمانة على حفظ المال

### المبحث الأول - فى تصرفات الولى

لولى بمقتضى الولاية على المال أن يستأجر ما لا يجوز التصرف بماله فى ذلك

بأنه مصلحة أوله وذلك سببه أو به كل عنه مخرج وطرح وتبذل وغير ذلك

من لا غنى له أن تدخل فى الإدارة غايته أن يبيع ويشتري ويصرف من التصرفات

الائنة من الأشخاص مالا يجوز له بحقوقه الا يتوجه وهو

بأنه أن يكون لأحبه أو لولى عنه فلا كان لأحبه وحسب

لا يكون فيما من فاحش ولا كانا ما لم يكن حتى به فلهما الولد بعد

أن يبلغ رشده أو ينفق احبه ففاحش الخمس به تصرف له من ليس

أشتره من أحبه فله على القاصر أى لم يكن منه عين عنه أو كاله

عن يسير من كان له من فاحش فله على الولى عنه أى أن لا يبيع

بغير الولى ذمى من ماله هو ويمكن تصفئة عنه لأعلى القاصر

لا يجوز لولى أن يشتري مال القاصر لنفسه ولا يبيع حار للقاصر

لأنه لولى عنه بعد الإشد أن يطلب مبيع أى لم يره (مادة ٢٥٨ مدنى



يجوز القول أن يقع ماله في القاصر لكن الملكية لا تنتقل بغير تصرف  
مقتضى من ذلك البيع قبل حصوله على ثمة القاصر فهلاكه على  
أول وجه الصورة يتحقق إذا كان البيع مقبولا في بلد أخرى  
ويجوز القول أن يقع عروص القاصر الطالب لعفته أي الوعد  
أما ورجته وأصله ولا يقع إلا اعتبار لعمه  
حكم الزهر حكم البيع في الحقتين أي سواء كان أول هو من  
القاصر أو غيره منه

البيع من أول

ويجوز القول أن يرهن ماله القاصر بغير عتبه وفي هذه الحالة بد  
هذه الزهر كان على أول القاصر بغير عتبه لأن كات قيمة رهن  
أكثر منها أي لو رهن عقارا للقاصر بغير عتبه ألف فمات الزهر لا يرم  
الولي للقاصر إلا ألف وهذا إذا لم يكن هناك الزهر بتقديس أول  
لا يجوز القول أن يقرض ماله القاصر ولا أن يقرضه ولا أن يهب  
شيئا من ماله ولو بوض  
يجوز القول أن يقرض ماله القاصر لأجنبي حيث لا يحسن البيع  
ولا الهبة

رهن

القرض رهن

العارية

إذا كان أول هو الذي يقرضه فليس له أن يقرضه ماله  
حالة به على مدته آخر فلا يحد  
فإن لم يكن هو الذي يقرضه لا يجوز له أن يقرضه إلا إذا كان الحال  
عنده أي المدير بطلان ذلك من الأول أي ليس منه

حالة بالدين

بحث الثاني - في انحصار الولاية التشريعية

تنص ولاية على المال أحد لأصل الآنة

أولا - متى رتب عليها وهو المصير بشرط أن يبلغ المالك عتبه فإن مع عتبه لا يورثها  
سميت الولاية في الميراث من الاستمرار - وإذا لم يبلغ عتبه صار هو من عتبه  
ثانيا - من الأول أن ترزق المال مع تقسيمه في وصي عتبه فله في  
من الولاية عتبه

ووقع ذلك به حيا أو ميتا منها ماله القاصر غير أن يقرضه



ثالث - نحو الولي أو القاصر

١. التحق عن أولاده غير جائز لأنها من المائت المنقطة بالخطأ لعدم

ومى نقص الولادة على مال القاصر إليه ووجب على الولي بحسبته مال نازعه فيه  
فلا امر للخصم به بعد الولي عليه فيما لا يكتفه القاصر منه وأما غير ذلك فلا حل منه  
إلا ما كان مطاعاً بغيره ويبره بقرينة

و من نصب الولادة نحو الولي وكان مثل القاصر معزولة سلم به أو أحد أئسته  
من أئسته

ثم إذا مات الولي مجهلاً من القاصر فلا رجوع على التركة

رابعة - في رجوع الولي على مال القاصر

قد يبرى الولي القاصر شتام يكن وحاً عليه شراؤه كدرا أو أرض رعية ويحويها  
ويبيع أهل من ماله الخاص فهل يرجع له على مال القاصر أم لا ؟

إن كان الولي قد مال بكل ماله بشرى له لو يكون من ماله حتى انعدام والكسوة  
وإن كان القاصر لا يرجع عليه لو كان من قبل القلفة ولو لم يبر القاصر

لأنه كان الذي يبره الولي مما ليس بواجب عليه كدرا أو أرض رعية ويحويها  
ولم شهد وقت لشراء أنه مفسد لرجوع على القاصر وليس له الرجوع وهذا أشبه على  
ذلك فهو جائز

الفرع الثاني - في الولاية الحسبية

أولاده الحسبية أي أي صدر من المجلس الحسبي هي الوصاية والقبضة والوكالة  
والوصاية هي

وصاية مختارة وهي التي تصدر من الولي قبل موته بغيره بمقتضى علم من مجلس  
الحسبي

وصاية تصدر من المجلس الحسبي رأساً

ومو، كآب مختارة أم لا فأحكامها وأحكامه فلو صدرت بمقتضى علم من مجلس  
والوصاية



والقيامه هي الولاية على مال المتاع المحجور عنه  
وهي أيضا نوعان : عامة خاصة هي صادرة من المجلس الأعلى وقائمة بوجوبه هي  
مأمور بها في قانون الموقوفات الأخرى

والوكالة هي الولاية على مال الموقوف

والثلاثة من محاصير المجلس الخيرية

والمجلس الخيرية يجري في أعماله تخفيض التكاليف

المذكور في المرح ١٩ ولسر سنة ١٨٩٦ وعمره لأحكام المجلس الخيرية

١٨٩٨ ١٧ فبراير ١٨٩٨

١٩٠٠ ٤ يونيو ١٩٠٠

١٩١١ ٥ مارس ١٩١١

### اختصاصات المجلس الخيرية

تختص المجلس الخيرية (مادة ٥ لائحة أساسية)

١ - تثبيت الأوصياء المختارين وغير الأوصياء على الأوقاف ولا وهي له وبعرضه

٢ - باستقرار الوصاية إلى ما بعد اثنائه عشره إذا انتهى الحال ذلك أي إن لم يقع

القاصر هذا المجلس رشدا بحسن التصرف

٣ - بالمخرج على يد المني الأهلية ومصب التقيوم وعلمهم ورفع المخرج

٤ - تعيين وكلاء المختارين وعلمهم

٥ - بالتأكد جميع الوسائل المؤدية إلى حفظ أموال المني الأهلية والعائدين

وتشرف عليه مسؤولية في حفظ عن المجلس الخيرية

فإن « غشيات التي هي صبا » ثم تأمر بالاحتفاظ بالوسائل التي لا بد لا بد من هذه حقوق

ممن يستحق أو المضر أو يمتنع الأهلية أو الممنوعين ثم الحكومة والمكي في سلطة

مركز لخدمة وحسب على العمل أن يكون ما كان ضروري من الاحتفاظ بالخدمة

ومما وضع لاحكام على واجب العمل التي يكونه الأمور أو أوداع ودوام « ذلك

بمقتضى خطة ونظامه أن تدعى في هذه الإحركات في الجهات الخيرية

مركزها يد دع بالذلك

فإن لم يتم التبرع ولا العمل بهذا الواجب ولم به إرادة المجلس الخيرية



## المبحث الأول - في تعيين أولياء المال وعزيم

يصدر لكل من فرادى من المجلس الحسبي وكذا العزل

ويجب أن يكون التعيين في مدة لا تتجاوز ثمانية أيام من تاريخ إيجاب الوفاء به  
كأن لفحص أو مسجعي الحجر أو الغائب وراثته لتركته عوق صاحب

لأن كان لبعضهم حصلاً لعمول أو وصاية أو قربة أو وكالة بالتصلي عنه أو العزل  
وهذه غير ملزمة إلا أنه يجب الإسراع بالتعيين على قدر الإمكان بدليل لفحص لمدة التي  
قررها المعاون في حالة الوفاة

ورؤساء المجالس الحسبية مكلفون بجمع الإحصاءات والمعلومات التي تهم المجالس  
قد يصدر قراراً وعليهم إجراء تحقيقات مختصرة للوقوف على حقيقة الأسباب الداعية  
إلى طلب الحجر ولتبين بحرود ذلك محصر مذموم للمجلس وباحية رؤساء المجالس  
حسبية مكلفون بإجراء كل عمل يكون من ورائه وفوق المجالس تمام الوقوف على حال  
التركة وأهمية الولاية المراد إعطائها بالوصي أو المقيم أو الوكيل

ومن أهم ما يجب الوثوق منه استناده من يرد تعيينه ولما بين الفل وفقدانه على حقيقته  
وأمانته لطمته

ومنى تمت الإجراءات يصدر المجلس القرار بما هو مطلوب إن كان نوبة أو عزلاً  
ويجب على المقيم أو الوصي أن ينشر القرار الخاص بوفيق الحجر أو استمرار الوصاية في  
بعد السنة الثالثة عشرة

ولن دفع عليه التعيين أن يرضه وثلاث يجب عليه أن يمل قبوله أو رفضه في ثلاثة  
أيام من تاريخ إخطاره بذلك فلا يكتفى بكونه رضاءاً ويوجب تعيين غيره في ثلاثة  
أيام وكذا لو رفض

ويجوز الطعن في قرارات المجالس الحسبية أمام المجلس الحسبي الأعلى

ومنى أصبحت القرارات نهائية وجب تنفيذها

ويبرم على قرارات المجالس الحسبية الحسبية الحجر أو استمرار الوصاية بطلان كل  
عمل يشره بالمحذور طه من يوم صدور القرار الخاص به



## المبحث الثاني — في واحات وثى المال

يجب على وثى المال وصية كل أو قبا أو وكلا .

١ - حرد أموال من هو وثب عنه قبل إسلامها وأن يجرى قائمة 'خرد من سجد' يتجسد إحداها بالمجلس المحسني والثانيه سقي في يده

فإن كان المثلني مثاء في ركنه وجب حرد أعيان كلها بصورة أحد رجال الإدارة ويشمل حرد على كل حال جميع الموقوفات والموقوفات والموقوفات والأورق وبهـ تساويه الموقوفات وكل ثمن ذي قيمة بوجه التبرير وذلك دير

و يسمن محصر الحرد على كل حال بيان جميع الموقوفات وبهـ تساويه بوجه التقريب وكذا 'الشيء' باب القيمة كالحل' وبين الثغرات مبدية كانت أو غير مبدية وبهـ تساويه من الثمن بوجه التقريب كذالك و بيان المبدات ذلت القيمة وسنداد التبرير و هجج و يعقود والمجاز وكل ورقة ذات قيمة

٢ - دفع أجرة الخراسان الذين عيّنهم الشيخ أو أحمد أو رؤساء الخراسان المحسنية

٣ - تقديم صحت المجلس المحسني يكمل حسن إدارته من طلب منهم ذلك

ويجوز أن يكون القضاة شخصيا أو عيبا أي عظاما

كل يجب أن يكون قاضيا على ملك محسني أو على حرد قد يصب 'دين من العسر' سبب سوء الإدارة

و يعني الوثوق (الأنب والحد) وكذا 'الموصى المختار من تقديم القضاة' لا بد اشتراط الموصى ذلك في وصيته

و مع ذلك إن ساءت إدارة أحدهم وجب على الأموات التي في يده حرد محسني من جانب القضاة أو من طلب منه حرد غيره كما وضع

٤ - خدم حرد مفصل في آخر كل سنة لمحسني المحسني الذي عيّنهم و يرق به السندات العامة على صحتهم مع بيان كل من أوارد والمصروف على حده

وعينهم أن يخدموا حردا ! تجلس المحسني في غير ذلك أو تعدد كما طلب منهم ذلك وكذا خدمون دفعهم إذا طلب منهم تقديمها



٥ - دفع المبالغ التي عليها المجلس بالإيجار على القاصر أو المحجور عنه أو أهل العائت

٦ - عقد وإقرار المجلس في كسبة اختيار المبالغ المدفوعة أو إيداعها في صندوق الحكومة

١ - تقديم حساب نهائي لرب المال أو لورثته في أعقاب الولاية بغير فوت الورث من مات لولي واجب على ورثته تقديم الحساب

ويكون تقديم الحساب لرب المال أو لولي له جلته المجلس الحسي بترقبه وسدي ما يراه فيه من الملاحظات لمصلحة رب المال

### المبحث الثالث - في حقوق ولي المال

ولي المال وصيًا كان أو قيًا أو وكلا الحق فيما يلي

١ - إداره أموال من باب عده مخرج ويؤخره ويشتري ويدفع عن حقوق آدم جهات مصلحة والإدارة وباحته سائر جميع الأعمال التي يقتضيها إدارة دار وصيهاته ومن الأعمال ما لا يجوز به مباشرة إلا بترخيص خاص من المجلس الحسي ومن بيع وشراء والرهن وسد الدين

وأما القبض فهو له إلا قبض من اختار لزوجة ملكيته للمنفعة العمومية بموجب الإذن بذلك من المجلس الحسي أيضا

٢ - أحقر بمسكه مقال منعه بالعمل بالولاية ويكون كغيرها بقرار من المجلس الحسي ويرعى في ذلك أهمية المال الذي يديره الولي والأعقاب التي تقتضيها إداره ولا يقدر أحقره الولي إلا حطب منه ولا يصدر مروت إلا إذا انقص ولا بد له من حساب شه أو إد كان أصل أنه لا يطلب أحقر على عمله

### المبحث الرابع - في اختصاص ولاية المال

تنقضي ولاية المال بأحد الأسباب الآتية

١ - موع الصبي الثامنة عشرة في تمامها ويثبت ذلك بشهادة المولاد فإن لم يوجد فيه نكر هجره أو في شوم معصيه كشهادة امرعة جنة ليس بالاحتياط أو شهادة طبيب



٢ - دفع الحجر عن المحجور عليه

٣ - عودة الغائب

٤ - موت المحجور عليه

٥ - حرل ونز المال أو تحببه عن الولاية أو موته

فإن حدث موت من هذه الأسباب وجب تسليم المال لمالكه في الأحوال الأربع الأولى أو لولي له من المحكمين في الحالة الخامسة وذلك في مدة ثلاثين يوماً من تاريخ تقضاء الولاية

فإن تولى الولي قبل التسليم ومدة موفاته في دفع

### المسرع الثالث - في الولاية القضاة

إن يحكم على المدين بمقتضى حكمه كالأحكام السابقة المؤبد أو المؤقتة أو المرحلية فقد قضت الأداة وصدر المحجور عليه ووجب أن يكون معاً من يولى إدارته أو ينفذه

وهو أن يعين القيم الذي يديره الملك ولا يديره من غير الملك من المحكمين أو من يعينه عينته المحكمة لا بدائية المديونية لئلا يقع إبداء المديونية من غير ما ينبغي حسب السادة المعمومة أو ذوي الشائب

والقيم ناج للمحكمة في جميع ماسبق من ماله

فهي نفوذ مقام المحسن المحمي وجميع الملاحظات والإجراءات المفروضة على الغير في مصالحة المحجور عليه تكون تحت ملاحظتها ومحور طلب أن يكونه ما يبرهن أن المدين يكتشف على نفسه من ماله ذلك من حيث هو وليس بالضرورة أن ينفذ نفسه بعض لأمره بتدبيره منها وهي التي تقتدر به أحد

ومع ذلك يجوز للمحكوم عليه أن يوصي وولي له من دون ما التصرفات الأخرى كالبيع والشراء والرهن وأجرة والتفاوض في غيره ولا يملك من المحكمة

و يبين من ذلك أن عدم أهلية المحكمين منه يجب أن ينفذ نفسه أو ينفذها من وجهه من وجهه التصرفات به مع ذلك المحكمة



والرابع أنها أهله من من خاص سبها اعتدلت رب المال فلا هو قس خيرة  
ولا صعب العمل ولا هو غلب ولذا يحترم رأيه غالباً في إدارة أعماله ويؤخذ به كذلك  
بأمر ما يريد من التصرفات

وتعفى الولايه القضايه لأحد الأسباب التي تنقص بها الولايه حقيقه ويرى  
على ذلك ما عرفت على هذه سوء سواء

### مبحث - في المفقود

الحاشية في المادة (٥٧١) من كتاب الأحوال الشخصية ما نصه : «المفقود هو العائب  
بشي لا يدري مكانه ولا تعلم حياته ولا وفاته» . والمفقود إما أن يعود ، ما أن لا يعود  
وحينئذ يجب تحديد زمن بحثه للمفقود ميتاً إذ لا يجوز أن تستمر العيبة إلى غير  
'بل متى نفى الزمن حكم القاضي بحسب الموقوف

وحكمة تقرير أحكام المفقود وجوب الاهتمام بأمواله حتى لا تنفذ وبزوجه حتى لا تنكح  
على أنصار من غير أن يكون لها الحق في أن تفرج من غيره ثم يورثه

ويقسم الكلام في المفقود إلى أربعة أقسام .

الأول - هو من أماله من العيبة وحال أهله وحكم العيبة انصبه للمفقود نصه  
ثاني - متى تعفى عنه

الثالث - ما عرفت على انصاء القس

رابع - ما عرفت على رجوع المفقود عند انصاء من انصبه شرع

١ - في صور أموال المفقود من القس

في تر المفقود وكلاعه فيه الذي يد رثسته له ، بحيث ماله فان م يتر وكلا  
وكان له أب أو جد صحيح ( أي أب أب ، فله الولايه على ماله (راجع ص ٣٠

فان م يتر وكلا أو زوا وراث أو يحي عن وكلايه ولم يكن له وى وحس يتر  
ويكن يقوم به ذكر

(١) راجع المزمع في شرح الأسكندر شرحه في الأحوال الشخصية فثبت انصاء المصحح  
به القضايه من البريه الإلزاميه بقرينه الحقوقيه الم



ويكون عين توكلي عوار من المحسن 'الحي' الفلاح له محل توطئ انعمود سنة ٧  
و ٥ من لائحة المحسن 'الحسين' الصادر بها الأمر المرقم ١٩ بوقر سنة ١٨٩٦  
وبمع التبعين حد الحصول بحرفة رئيس المجلس على المنحومات التي من شأنها إثبات  
العينة والتحقق من عدم وجود محل معروف بالتألف في القهر أو في مضاف وحده من  
البلاد لأحبيه مائة ٩ من لائحة -بذ الأمر العالي- المذكور الصادره قرر ناظرى  
المحكمة والمقاسية المؤرخ ٣٦ سار سنة ١٨٩٧

ولسببه العمومية، أجهاب التي فيها مركز ط أن الأمر باتخاذ الجوانب التي أراد لأمره  
حفظ حقوق جانب حتى يصير التوكيل من لم يكن بالجهة بآية وجوب على النعمه حره  
ذلك ما أهمت إليه أو الممنده القيم بهذا الوجوب تحت مجلس محبي ميره من  
الإحر آت التحفظة إلى حين انجيب (١) انه ٩٠ من لائحته الخائن الحادية و ١٥ من  
لائحه نفسه.

واللوكل مبشره إدارة أموال الممعود جبرع و توح و حمل كل مايجوز للوكيل  
العام محمد

ولا يجوز مدون ترجيع من الجنس الحسيّ لن يستري أو يبيع أو يرهن أو يمتد  
من العائب مائة ١٣ لائحة ١ ولا أن يخص عن انفار انزوجه ملكيته للنافع العمومية  
(راجع من ١٣٩ و ١٤٤)

ولا تجوز حصة الأول المشتركة بينهما كل نوع الشركة إلا هذه المحكمة خيرية أولا  
وتصديق المحكمة الكلية ثانيا (راجع ص ٣٣٣)

هذا ما يمتنع بأمر من المأمور  
وأما ما يمتنع بأمر من المأمور  
والأولاد والأقارب ممنوعون عن تركته ونفس لهم من الحقوق بقوله إلا ما عرجه الشرع  
من التمتع على مثله لمتلهم

[illegible]



وأما ما يتعلق بمدة النفود في الأمر بمصير :  
لا تعذر التي تكون ارمض بها مع غيره قبل غيبته حتى كلها فأنه كما لو كان حاضرا  
معه بعد ودهه وإخراجه وهكذا

و عن الشرعون إنه يعتبر حيا . لأنه لم يمت إلا بموت . وبالنسبة لموت أهله فإنه  
و بموته مينا بالنسبة إلى الحاكم التي تتوقف على ثبوت حياته فيوقف عليه في الإرث  
وذلك في النوصة إن رجع أحد و لم قصي كونه رذ إلى ودية الذوق أو موته  
ويجوز ذلك قولهم : المفقود حي في ماله ميت في من غيره

## ٢ - في قضاء الحب

تقضي الحب بزوج المفقود أو ما حكم موته  
وبسبب إليه من موقوف من ماله لا يحكم بموت إلا بعد إقصائه لأنهم خلدوا  
كثير في ذلك قبل عدد الزمن ثمانية وعشرين سنة من يوم ولادة المفقود وقيل بمائة  
وسبعين وسبعين وثمانين ودفن ماله لأنك ثوبه إلا إذا انقضى أقره  
و رجع نفوس الأمر إلى في الحاكم محكم بأوب إلى رجع عنه وهذا قول  
الحنفية وهذا المخرج أيضا عند الشافعية فيم هولاء . بعض موت المفقود حتما متى  
انقضى الزمن الذي لا يعيش بعده غائبا  
أما المالكة فذهبوا :

إن كان الغائب قد في بلاد إسلام . - رجع أمره إلى الحاكم فيبحث عنه في نطاق  
وجوده فإذا ظهر عن معرفة حية وعقب بعده أربع سنين لم يقضي بموته  
وإذا حكم به سار مع حش إسلامي هذا حش من المسلمين . - مات أنه كان  
في حش تحت الحاكم عنه فإن لم يثر على حره حكم بموته  
وإن فقد في حرب من المسلمين ويحرم يبحث عنه كما نعلم وهذا العجز ينتظر سنة  
و بعده ثم تنهي حوله

فإن مات به أحد أسر أو فقد عنه أهل فتركت كالت منه الانتظار إلى تمام حره  
بقره لبعض سدين وبعض الخراج وآخرون يوسطوا بينهما  
وهذا كله إذا كان للمفقود مال من قبل الزوجه ولم يحش على نفسه فإم  
يكن له مال في حش الزوجه لنفسه فإذا لم يكن أن جعلها عليه من دون أن تصرب  
بديان أحلا



وإذا كانت مقتولة

في هذه الرحلة في حالة يلبس بها الحلائك كن هذا من بعض حوز القضاة أو كان  
في مركب أو عرو في هذا هو عرو آخر من تحت عند أرح من هذا لا يوقفه على أنه  
بعض محو

وإن كان في حالة لا يلبس بها الحلائك كن جرح تجاره أو طالب على أو سياحه فلا يصح  
بشعر تسعين منه من موته ومن آخر من بل يجهد الح كثره حتى الموت إن طرح عنه  
فإن غاب وهو ابن تسعين قصى محو أجابنا أبص

٣ - فما يترتب على نقصه

هذا نقصت فيه بدو المجهود حسب ويكلمه استل أماله كي لو كان في سفر  
وعاد في بيته وبه ما كان موافقا من ارث أو وصية

وإن نقصت حكم محو ترتب على هذا الحكم

أولا - يعتبر المجهود الذي حكم محو من تاريخ موته وحده وذلك بالنسبة  
لأن غيره طبقا للقاعدة ، المجهود في حال موته ، إن كان قد ورث عن غيره  
وأولف نصيبه حتى يظهر إزاء ربح هذا النصيب إلى ورثة الميراث الذين كانوا نصيبهم  
من يوم وفاته لأن يوم الحكم موت المفقود وكذا يكون في الورثة  
ويعتبر بينا من تاريخ الحكم فقط بالنسبة لثمة

ويشترط في ذلك : أن تركته تقسم على الورثة الميراثين من الحكم أم من تولي  
مهم قبل الحكم ليس لورثتهم نصيب فيها

ثانيا - يعتد بروحه من يوم الحكم عنه أو فاته ويحتمل هذا رواج مذهب بعض القضاة  
ثالثا - تنقسم هذه الحقوق إلى من سلفها ملكا له منهم أن تصير هو في جمع  
أروع التصرفات الشرعية

٤ - فما يترتب على رجوع المفقود بعد انقضاء موته

ترتب على رجوع المفقود بعد الحكم محو سقوط هذا الحكم من يوم الرجوع فمجرد  
مفقود أموه من بد الورثة كلها إن كانت واحدة أو ما في غيرها كإدخالهم في سهم  
وعلى كل حال لا يترتب في قيمة ما تصرفه فيه دلائل قيمة ذلك لأن أحدوه لأشب  
من كان ملكا لهم من يوم حكمهم

أما روجه فهي له وقيل بحقه من قبله



## الكتاب الثاني

## في الشخص الاعترى

لأشخاص، لا عدد، ويون هم نجيب من الناس كقوة مجموع يشمل بعض معتبر  
و به درهم متناول في مجموعهم هذا كقوة من أفراد الإنسان من جهة حقوق والواجب  
إلا ما كان متعلقا بذات الإنسان لفرد

و يجوز هذا مجموع أن يكون مالكا وراثيا ومدينا وأن يتصور ويخاصم أمام القضاء  
ويتمتع في سائر الأمور بحسب ما يوجب له

ومثال الشخص الاعترى

- ١ - الحكومة أو الدولة
- ٢ - صاحب الأمر في البيت وورثته الكرى كصليحة الصبي ومصلحة  
السكن، حديدية وهكذا وكل طائفة من أصحاب رجع إلى نظائرها فهي  
تجمعها كل
- ٣ - مجلس المدراء
- ٤ - مجلس الإدارة
- ٥ - مجلس المحلة
- ٦ - الشركات التجارية
- ٧ - جميعات على اختلاف أنواعها مادام لها عمل معين كالجمعيات الخيرية  
والجمعيات لأمته ونفسه

و يبحث أي بدور عليها الكلام في الأشخاص الاعترى به هي الآتية

- ١ - كونه يوجد
- ٢ - أهليتها
- ٣ - حليتها
- ٤ - وراثتها أو الكيفية التي يجوز أن تترص عليها
- ٥ - موطئها
- ٦ - انقيادها

وكي حدد المباحث مقرونة في تلك الناحية



١٠ مصر ليس بالأشخاص الاعتباريين مما قانون حص ولا يعرف للتدليس  
الذي ي. عبد. لا مانع من الجمع التي جازتها القوانين هذه لخصته وهو

١ - الشركات التجارية ونحوها في القانون التجاري

٢ - الشركات المدنية وسائر الاتحادات علم في الميعود المعينة

٣ - محاسن التدبيرات (راجع المواد ٢ - ١٧ من القانون المطبق لتدبير القانون  
بمرة ٢٢ سنة ١٩٠٩)

٤ - محاسن البلدية في المدن التي أُنشئت مع كلاً من كثرية وضبطاً واستعمارية

٥ - محاسن جمعية كذا

٦ - محاسن جمعية المختلطة أيضاً

والمقوق كل واحد من هذه هيئات مدنية في القانون أو انفرادي لصادر باسمها  
وما عند ذلك فلا من عليه وإنما الله. كما تجوز في أحكامها بالتعباس على وهو مقرر  
في البلاد الأخرى

حقن الحكومة نفسها ليس هناك من مخرج إنما يخص اعتباراً ولكن هناك  
بموضوع كثيرة تعرض ثبوت هذه الصفة لها كالأمر الخاص لرقم ١٨ مايو سنة ٨٩٢  
مخصص للمعالم التي يجوز محاصره الحكومة ومصلحتها اعتمادها والأوامر المتعلقة بذلك  
يجري العموم والأمر ذلك الخمر ومن ذلك ما ورد في تشريع المدني في باب الأموال  
راجع مواد ٨ و ٩ و ١٠)

وأما هيئات الأندية فلا من معنى ثبوت تلك الصفة لها إلا أن الحب كحبر  
منها شخصاً اعتبارياً ما ظهر لها أنه جدير بذلك

وأما حكم صدر في هذا الموضوع كان مختصاً بجمعية الحرية الإسلامية في مصر  
محكمة الاستئناف في ٢٣ أبريل سنة ١٩٠٦ «معارفها مختصاً مدناً وإن كان الحق في المادة  
للمطوى كالمحور أن تمام عليها



## الكتاب الثاني

### والأموال

المادة ١ - اصطلاح القانون كل شيء يقع تحت ملك شخص دون غيره  
وبعارة أخرى يملكه

والمجموع للأموال التي يختص بها كل شخص يسمى ثروته وليس كل شيء مالا لكل  
كل ما من شيء أمثل أن الشيء جنس والشيء نوع منه فكل ما هو كائن في الوجود شيء  
كذلك الشمس والنجم والماء والهواء والنجار والأهبار والحيات والانس والحيات وكلهم  
نافعة للإنسان لكنها لا تعد مالا إلا المرة لايسة رافلا باقبل منها وهذا هو المال

وقد جرى العرف على اعتبار الشيء مراده للشيء لأنهم لا يظفرون إليها إلا من جهة  
الاستماع على مبدأ الملك والاحتصاص وقانون صدر عن المصالح الأشياء (مادة ١٣)

### الباب الأول

#### وأشياء الأموال

يتقسم المال تقسما كبيرا ذكر منها ما هو في قانون سواء كان النص إليه صريحا  
أو أنه يقتضيه لزوم يورود أو يعمد في التفسير التي جاء بها في موضع مختلفه  
وكأنها مدة على اختلاف الجهة التي ينظر منها إلى المال فيقسم المال بالنسبة لزمانه  
وبالنسبة لمالكه وبالنسبة لملكي الحقوق به

### الفصل الأول

#### في تقسيم الأموال وتنظيمها

يتقسم المال بالنسبة لزمانه إلى حاضري ومستقبلي (مادة ١٤) وبالنسبة لملكيه وتنقسم  
وهذا إلى المملوك وغير مملوك وطالب تقسيمه وعد مقسم

### القسم الأول - في الأموال الثابتة والمتحركة

#### المنحة الأول - في الأموال الثابتة

المال الثابت هو الذي لا يمكن نقله من محل إلى آخر بدون ضرر أو كلف سواء كان عدم  
الإمكان دفعا من طبيعة الشيء أو من قبل الامكان (مادة ١٥) ويسمى هذا المال عديم



مثال من الثابت طبيعته . المعابر المدنية كالأراضي والميراث والمستعمرات والمعادن من سحر حيا والأشجار قبل قطعها وكذا الإختصاصات التي لا تستعمل عن الأرض

ومثال من الثابت يصبح الإنسان : مجازي لبقاء تحت سطح الأرض والطواحين والسوق وكل منسوب جده الأرض بحسب ثبات أو سرجه بالأرض مرة بهاتين ومن الأمور العقارية جميع الحقوق المعينة وهي :

الحقوق المتعلقة بالعمارة بشرط ملكية الأرض والامتياز والأرغاف والحجارة والاستعمال والسكنى

ويعتق بـ أيضا بعض المنقولات و أحوال خاصة وهي :

أولا - الآلات الزراعية والمنشآت اللازمة للزراعة المملوكة لصاحب الأرض

ثانيا - الآلات المعامل ومهماتها كانت ملكا لمالك العمل ومع ذلك فإن هذه المنقولات لا تحقق بمقتضى إلا من جهة واحدة هي عدم جواز المنجر عليها منفرده من العدة المتعلقة به سواء كان الزارع هو المالك نفسه أو غيره كالمستأجر

وأما بما عدا ذلك فهي معقولة تجري عليه أحكام المنقول كالمثل - وأحرار يد بكر أرضه وما فيها من الآلات الزراعية والمنشآت الخاصة بالزراعة وتستحق على يد من لأحصى لا يجوز هذا لأحصى أن يجبر الآلات والمنشآت

#### ١ - في بيان المنشآت والآلات الزراعية

يصدق منشأة على الواحد كما يصدق على الأكثر قطع النظر عن اختلاف الأوزاع ويصدق الآلات على المواترات غير المنه والقرارات والمخاربات والتقسيمات والمرفقات والمخارج وأمثال ذلك

ويلاحظ أن ملاه صفة المقار من تلك الآلات والمنشآت إنما هو ما يكون على قدر حاجة الزراعة وأما ما زاد عليها فلا مدبر عتد

والعرف هو الذي يميز بين الاثنين - مثلا : حرى تعرف في زراعت الواسعة أن يكون لكل مائة عدد خمسة أرواح من الثروة وثالث العدد من المحرث ١٠٠ بأية من الآلات الأخرى







في ٢٩ ربيع الثاني سنة ١٣١٤ (٣٠ ديسمبر سنة ١٩٩٦) صدر قانون تاريخه كالتالي:

بحث في التاريخ

نمبر و شمار غنچه‌ها: صفر تا ده

عبد المجيد بن عبد العزيز بن عبد الله بن فهد بن عبد الرحمن بن فيصل بن تركي بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب بن عبد المحسن بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

## المبحث الثاني - في الأموال المنقولة

و بمرحہ باقاعدہ و اشیاء منقولہ و اموال منقولہ و منقولہ ۱۳۵۱ء

وہی لاجرم ہی ہمیں پہنچی ہے۔ یہاں سے مکمل ہی آخر سوانہ، انتقال و شہادت کا یہ وہی  
 اور یہ وہی انسان کا یہی

ولما قول يصدق على الأشياء المادية كالحجر والنبات وما استحدث من الملاحق  
وزرثب الوثنية ضم المذبة في الأرض والآلات المعبودة، وانثرة المعبودة من  
الأرض والأشجار حد للمها والمدن بعد استعمارها والأشجار حد قطعها وأدت دور  
الإلهام من حيث كان تصور وتمثيل والمزنا والآلات والنباتات

وعن الحلبي والنقد والأوراق المالية وأعمال البنوك

وبعدو أيضا على غير المذاهب كعصا المذوق مثل الذين لم يروا ولو كانت  
مكفورة رهن وعلى بعض المذاهب كالمذهب الحنبلي أو الأمامي

تفرع الثاني - في الأموال المادية والأموال المعنوية.

ما من ماديٍّ هو الأعباء وهي التي نضع تحت أجناس كالأرض والسماء والشجر  
والدواب والطعام وما يليها

من المصنوع هو الذي لا يقع تحت الخواص ولا يقبله الاستثنا إلا كالتصور  
وجميع الحقوق أمواتي معونه الحق الملك وحفي الاستنساخ وحفي الاستنساخ وحفي الاستنساخ  
وحفي الاستنساخ

نهرم ثالثاً في الأموال المتلفة والأموال المقيضة

ما لم يكن هو الذي له ظفر من حبه يتأرب له في العمة كاحضه : الشعر وكل  
مورون ومجمل أو مدوع وكل مريض أن يقدم حبه تمام حسن

هذا القسم هو الذي له حجة خاصة ولا يقوم بحجة مدعاه وبذلك كان من دواعي كراهته من المؤلفين



المرع الرابع — في الأموال التي لا يتصلح بها إلا استعمالها  
والأموال التي لا تملك بمجرد الاستعمال

من الأول الكتاب والمشرقات واسمها  
ومثل الثانية الاربع والستون

الفرع الخامس — في الأموال المنقصة وغير المنقصة

قال فانهم هو الذي قبل الحسمه بن احرار مع هذه الميعه المقصود منه كالارض  
والخضرة

والحال غير المشجع هو اننى لا امل هذه الفهنة كاترس واليوب وحق مرور  
وحق السكى

[illegible]

## الفصل الثاني: الخلف

في قسم الاموال بالتمهيد للمعالي الخيرية

تقسم الأمور من جهة أخرى لطرفين هما: العامة والخاصة ومعرفة

تتميز الأول - في الأموال المباحة

الأموال الخاصة هي التي لا ملك لها وصدرت منك لا في مسرعة عيب وهي اما صدر  
أو متعبد

إلا أن الأموال المعزية التي لامنت خا أصحت الآن كاي يبد الحكومة ولا يجوز لأحد أن يستولى عليها بعيد امتلاكها إلا بعد من الحكومة طبقا للشروط المقررة لذلك في الكونام (مادة ٨) (راجع ص ٦٩)

«نفرء الثمن — في الأموال المملوكة»

ڈیڑ سال پہلے کہی، یہی غائبانہ آواز آتا ہے۔

وتقول المائدة ١٦١ إن الملك هو القدر الذي يكون لأحد من ممالك الملك أن  
في ذلك الأبطال الخراجة وهو من وأمره فيه من إخراج المستوفى عن ذلك مع كونه  
شبهه فقط والقاضي أن القديس غير المعروف في نفسه أحد الملاك



## الفرع الثالث — في الأموال الموقوفة

وأما الأموال الموقوفة فهي المخصصة على جهة لا تقطع و يصح أن يكون مقعبا  
لأنه من شرطه معلومة حسب المقرر بالأوامر في شأن ذلك (مادة ٧)

## الفصل الثالث

## في قسم الأموال دائنة للكل

تقسم لأموال بنفسه للكل إلى خاصة و عامة و ذات شئ

## الفرع الأول — في الأموال الخاصة

الأموال الخاصة هي المخصصة للأفراد من عدم حق التصرف فيها  
ومن هذه النوع أملاك الحكومة الخيرة أي جبرها التصرف فيها وهي العتات  
و المنقولات غير المخصصة للخدمة العامة

## الفرع الثاني — في الأموال العامة

لأموال العامة هي

العتات و المنقولات المخصصة للخدمة العامة وهي في يد الحكومة بصفتها حاربا  
عالم لا بصفتها دائنة للكل

و أحصى صفات هذه الأموال أنه لا يجوز ملكها، رصع اليد ولا حرقه ولا بيعه  
ولا التصرف فيها ولا استئجارها في غير الخدمة العامة التي جعلت لها  
و تلك الأموال هي (مادة ٩)

و لا — العرق و الشوارع و المناظر و الخراب أي السبب منها لبعض أفراد الناس  
فإن السبب الخدمة و مخصص للخدمة العامة

ثالثا — المصنوعات و الحياض و الآبار و الأراضي التي تدعى في مدنى  
لأن حكوماتها و هو رخصت الحكومة في الاستداع بها لخدمة عامة أو لخدمة

رابع — الشواطئ و الأراضي التي تتكون من طين البحر و الأراضي التي يمكن  
عنها مياه و كذا الموانئ و المرسى و الموارد و الأراضى و المراعى و المستعبدات  
لخدمة مخصصة بالبحر مستنيرة و البحيرات الخلق كمدنى



## ٥٠ - القسم الأول - في الأشخاص والأموال

حاشا - الأيدي والبريد التي يحكم التلصق بها وتترفع إلى على حكومة بحرية  
ما يلزم حفظها بحسب ما يرد من طرفها

سادس - المواني والموانئ والأرصعة والأراضي والماني اللازمة للاستدعاء للأشهر  
والتمديدات ولتدعيم المد كورد ولرورها

سابع - السوانع وجميع عمل الأولاد الأخيرة وجميع العمل المخصصة للتعلم العام  
أو لغيره لإحسان إذا كانت الحكومة قائمة بإدارتها أو بحرف ما يلزم إصابتها

ثامن - الميدي البحرية مثل المحصورات والمعدات ذلك مما هو مخصص للإقامة  
وتنظيم الأسماء والتعاريف والتعديلات والمديريات ورحلة كل عمل من المصلحة العمومية

تاسع - دور المصانع والتكاثف والآلات والمعدات الخرسنة والمراكب البحرية  
ومراكب النقل أو البريد

عشر - المقتربات العمومية ودور المصانع والمكاتب البحرية والآثار العربية  
وكل ما هو مملوك للحكومة من ممتلكات تعود إلى الألباء الأخرى التار يخبة

حادي عشر - مواد القبري

ثاني عشر - جميع الأموال المتبناة أو الممتلكات المخصصة لخدمة العمومية سواء كان  
المخصص ينفصل أو ينفصل التماثل

ويجوز للأفراد العمومية

حقوق الاستعارة أو المقتنفة المتوارث أو محاري المياه أو الأشجار العمومية أو الأعمام  
بحرية وبالإجمال جميع ممتلكات حقوق الأرباح التي تستحقها "الأفراد" المذكورة أو  
بوجهة القوانين والأوامر المصادرة ملكك (مادة ١٠)

### "تفسير الثالث - في الأموال ذات الشبهين

"الأموال ذات الشبهين هي النوع

هو يشبه "الأموال" المخصصة لخدمة العمومية من جهة كونه غير مملوك لأحد ومن  
جهة عدم حوار التصرف فيه ويشبه الملك الخاص من جهة حوار ملكه يخص رخص  
ممن (٣٣ سنة) وحوار حرة وبيعه لمن كانت له حق عيني تمت عليه من طريقه  
القانون قبل حصوله

وثالثة هذا القسم تظهر في الحقوق والممتلكات والتصرفات



## الباب الثاني

فيما يثبت على الأموال من الحقوق

حقوق التي ترتب على الأموال هي (مادة ٥)

أولاً - حق للملكة

ثانياً - حق الانتفاع

ثالثاً - حق الارتفاق

رابعاً - حق الامتياز وحق رهن المهر وحق الاختصاص بالثمن عقارات مبنية

و سجن في حق الانتفاع حق الاستعجار وحق السكنى

و رهن في رهن المهر و رهن المهر و رهن المهر

و يدخل في الامتياز حق الحبس

و كل حق يعرض صفة متعاقبة فإن كل حق يلقى عقاراً يسمى الحق عقارياً وإن كان

منقولاً يسمى حقاً منقولاً

و كلا الحقيقتين يورثان : عيناً و ثمنهما

فالحق العيني هو الذي لا يحتاج صاحبه في جميعه و لا تصرف فيه إلى غيره كحق

الملكية

و حق شخصي هو الذي لا يمتنع به صاحبه إلا بواسطة غيره لا فرق بين أن يكون

عقاراً أو منقولاً أو عقلاً أو أملاً من أصل

مثل ذلك حق الاستداع في المقرحة حق عقاري لكنه شخصي أي أن استيع

لا يمكنه أن يصح بغيره على العقار استيع به إلا أن استيعه ولا استيعه إلا و استيعه

فإن كان استيع منقولاً فالحق منقول و شخصي

و عموم الشخصيات كلها ثمرات التعهدات

و الفرق بين الحق العيني العقاري أو المنشول و الحق لشخصي سبعة أخص

صاحب حق الأول منع غيره أن يملك و يتصرف من كل إنسان و ثانياً الحق لشخصي

فلا يتصرف صاحبه إلا من شخص معين فيه المتعهد به



وهذا عرف من حق النقي العقارى والمحق العيني المضمون من جهة منع المالك  
في مد عمر من ملكه وهو أن الموقوف لا يحمل حق التمتع في يد الموقوف إلا في حائلي  
المعروف والصحيح ما في بهما من الموقوف من المانع عملاً به عند خسارة سببه  
ملكه مسمى منه (راجع صحيح ليد ص ١١٥)

### التمتع الأول في ملكه

ملكه حق الملك في الانتفاع بالملوك وانصرف فيه طريقه متعلقه مادة ١١  
و هو من هذا التعريف أن لكل ملك أن يمنع أو ينصرف في ملكه كما يشاء  
من جبراً - بإرض في أي نوع من أنواع الانتفاع أو انصرف  
يكن نوعه من حق الاستدعاء وحق الانصرف مقدان بمقدار شئ جهات في القوانين  
وقصت بين أنواع هذه متى سمى ذلك المصلحة في المود (٣٣١ و ٣٣٢) ووجوب  
خصيص على وجهه لئلا يمتدح رغبة المالك وتعدد مدخل وأعداد لإقامة الحقوق  
البرود أو الأشياء الأخرى المقربة أو ثباته بملكه  
كذلك يحد حق الملك نحو غيره فلا يجوز للملك أن ينصرف في ملكه أو أن يمنع  
به تصرف أو انتفاع به من غيره وإلا زعمه الموقوف  
كل هذه قيود تحد من الانتفاع بالملك وانصرف فيه  
وحالاته يفسر تعريف الملكية بأنها (حق الملك في الانتفاع به بملكه هو المعروف  
فيه بطرق الشريعة)

### مصرع الأول - في صفات حق الملكية

هم صفات حق الملكية ما يأتي :

- ١ - الملكية حق عيني بل هي أول الحقوق التبدية وهي لأهل الأصل بها كماله
- ٢ - الملكية حق دائم بمعنى أنه ليس على الملك إجراء أي عمل من الأعمال منعه  
لا دفع الموقوف عن التمتع بها  
أما عدم الاستعمال فإنه لا يمتنع



## شرح القنوت المدني

٥٢

٣ - لأصل في المال المملوك عدم انقطاعه بغير حق ملك ممكن لأشياء من النعمان  
كما أثبت أنه ملك ومن أدعى لغيره حقا على ملك غيره فعليه إقامته لغيره

٤ - فملك استرداد ملكه أن يجد وى به من وجد

ولا يعمه منه إلا حق يكون ترتيبه بغير طعن الموصى له بغير كسب منه  
في النعمان (راجع أيضا ص ٤٢٩)

٥ - لا يصح حق الاسترداد بغير حق ملك - وهو وجه إبطاله على من  
غيره أكثر من خمس عشرة سنة ولم يكتسب الملكة له في يده حارثا بغير  
استرداد ملكه

٦ - لأصل في ملك من يكون مستعلا على به مباح واحد ويجوز أن يسترد  
ذلك وحيداً يسمى ملكاً شاملاً (راجع ص ٣٢٩)

٧ - يجوز أن يكون لأجزاء الشيء الواحد عدة ملائمة غير شيوخ معنى أن كل واحد  
مهم يملك فيها مينا من ذلك الشيء كالمكررات القطع في طرد المالك محصور ،  
وهنا محل حق الاسترداد (راجع ص ٥٨ و ٦١)

### بموجب الثاني - فيما يدخل في حق الملكية

يشتمل على حق الملكية ذات الشيء المملوك ولا ينفك ملكه الرقبة والمانية حق  
الاسترداد ويبد

ويكون استحقاقه في تصرف المالك أو حكا إذا كان المالك في حقه  
مأنه لا يملك قيد القابلة وإذا كان في يد غيره فإدائه هو اليد الملكية

والوكيل والمستأجر ليس له يد على المال بل هما جازبان حياته بغيره ولذلك لا يرد  
للمستأجر أحدي في اليد ويجب عليه أن يحرم المالك يبيع عن حقه وليس له - يقوم  
معه في ذلك لكي إذا كان النعمان في يده وجب له حقه في حقه الموصى

والله يارها ملازمه لبيع بوجه بوجهه - وقد شغل من ملكه من حق  
الاسترداد ملكه بغيره من اليد على الحق



وهذا ملكه من نوع خاص وهي حقوق المؤلفين على مؤلفاتهم وحقوق الصناع على مصنوعاتهم

ويسمى المؤلف بالمؤلف والمصنوع بالكتاب أو الشيء المصنوع من العرص ملكه الأتمكالي في الخلق أو الصنع الذي في الشيء المصنوع

مثلا إذا ألف مؤلف كتابا ونشره لا يجوز لأحد أن يجعل تأليف نفسه ولا أن ينشر الكتاب منه أخرى سواء كان باسمه أو باسم مؤلفه إلا رضاء المؤلف وكذا من صنع شيئا فإنه حتى يصعد كتابه أراد ولمس غيره أن يجهده بصمته مصنوعا له ولا أن يجهده صمته

وأحكام هذه الملكية الخاصة مدونة في القانون المخصوص بذلك (مادة ١٢) وهي القوانين التي يوضع للملك ونسب وضع

وبذلك يورد أحكام هذه الملكية حسبما جرى عليه القضاء في مصر حكمت المراكز

أولا - عدم جواز نشر الكتاب غير رضاء مؤلفه

ثانيا - عدم جواز طبع الرسوم والنقش في الصور أو رسمها أو رسمها أو تصويرها صانع المصنوع

ثالثا - عدم جواز نسخ رواية إلا ب إذن مؤلفه

رابعا - ما يستحق من حصص التمثيل على ملكية المصنوع سواء كان مؤلفا أو صانعا أو مخترعا أو مكتنفا أو صاحب مبدل ذي علامة مخصوصة وبذلك

## الفصل الثاني

### في حق الانتفاع

حق الانتفاع هو أن يملك الإنسان انتفع بالشيء المملوك لغيره كمنع ذلك نفسه بشرط استيفاء عينه (مادة ١٣)

و مع يشمل الامتياز وجب منزهة طبعه كانت أو صنعه ويجوز أن يكون فاضلا على عود الامتياز الشخصي أو على أنسكي بحسب ما تقر في سند تلكه مادة ١٤



## المسرع الأول — في أنواع حق الانتفاع

حق الانتفاع مطلق ، مؤبد ومؤقت

فالمد لا يكون بين أحد الناس بل يكون بين الحكومة والأفراد والأصل في ذلك  
كتاب مير لأبيد إلى عشيرة وحراية حيث كان الأفراد لا يملكون في الثانية  
إلا حق الانتفاع وأما الإقية فكانت للحكومة

وحق الانتفاع المؤقت يكون من الأفراد (مادة ١٥)

ومدته هي ما يقرر في عقد ذاته لم يتقرر في العقد مدة تقضى الحق بوفاء المستمع

(مادة ١٦)

## المسرع الثاني — في المنفعة وحقوقه وواجباته

### المبحث الأول — في المنفعة

لأبعض حق الانتفاع إلا لشخص أو أشخاص ، موجودين على قيد الحياة ولم

لإعطائه (مادة ١٦)

ويجوز أن يوصى به لمنحصر ويورثه على التعاقب بشرط أن يكون بعد الوفاة

لموصى بهم جميعا لعل ميرى تابع لمدون الأوصاف بشرط أن يوصى بمالك الرقبه

لذلك لعل (مادة ١٧)

ويجوز أن يكون لعل الميرى الذي يوصى به المالك ميرد يولد الأوصاف كسجد

و مدرسة أو حمة حرة

### المبحث الثاني — في حقوق المستمع

لصاحب حق الانتفاع جميع حقوق المالك فيما ملك وعلى قدر مسكه أنه تتبع ما شئ

مشره أو لمؤسسة كالإبحار أو شركة أو لمؤسسة وغير ذلك

وه أن يوجه جميع أنواع الوهن و وما عليه حقوق ارتفاق وأن تصرف باسم

واليد وغير ذلك من التصرفات المأذرة في الملك شرعا

وه كريدته أي تحصل من ساج الماشي مد أن يستعمل بها ما يرضى من الأصول

نافة مملوكة (مادة ٢٣)



لا أن هذه التصرفات كلها لا تدوم إلا منه سواء حتى لا تنقاع وتعصى بإقتضائه ولا يشترط على المنتفع في تصرفاته شيء من قبيل المالك لكن إذا كان حتى المنتفع مدعى من ديوان الأوقاف فإنه لا يكون قاضيا لا يفتل من ذلك أخرى إلا تعصى بالتواضع الخاصة بالديوان المذكور (مادة ١٨)

### المبحث الثالث - في واجبات المنتفع

١ - يجب على المنتفع أن يعمل الشيء بما يخصه به أن كان دهر معده بالسكنى لا يجوز له أن يستعملها مصفا

٢ - كان أرضا معده لزراعة لا يجوز به أن يستعملها ثيابا وهكذا (٢٠ مادة ٢٠)

٣ - إذا كان المثل المنقر عليه حتى لا يمدح مقولا وجب حصره بالحدود حتى يمنع أن يمتد كعائنه

٤ - لم يقدم الكفاية وجب مع المال المذكور وشراء أخرى مبرية منه ويكون المنتفع حتى في أرضه (٢١ مادة ٢١)

٥ - على المنتفع أن يعطى الشيء المنتفع به وأن يصرفه على حياضه من عنده ولا يكلف المالك شيء من ذلك (٢٥ مادة ٢٥)

٦ - عليه أن لا يبيع منه أو يقرضه غرضا إلا أن ذلك

ولا يثبت الإذن المذكور إلا كتابة

فإن لم يكن سند مكتوب فلا سبيل للإثبات إلا إذا نذر المالك أو يكل من الممنوع (مادة ٢٦)

٧ - يجب نوعا وادرا أن يرد الشيء لصاحبه متى منصرف منه لا يمنع الممنوع عنها ثبات كل المال من الأشياء التي منعت بالأمر تعالى وجب عليه أن يرد ذلك (٢٢ مادة ٢٢)

٨ - المنتفع مسؤول عما يصرفه المال من تلف أو الضرر الناشئ عن قصوره نقصان حيا أو حريقا (مادة ٢٤)



### الفرع الثالث في حقوق مملك الانتفاع وواحده

مراد بمملك الانتفاع هو ملك الرقة وانتفع  
ومنى رتب حق الانتفاع لغيره أصبح لملكك إلا أنه ليس

#### لمبحث الأول — في حقوق ملك الرقة

ملك الرقة من المنافع حقوق تماثل الواجبات المعروضة على هذا الأخير  
فوجب حفظه شيء به هي حق الملك في طلب لغيره  
ووجب عدم التصغير ينتهي حق المالك وهكذا  
وله حق منع العقد إذا أخل المصنع بما وجب عليه

#### لمبحث الثاني — في واجبات ملك الرقة

يجب على ملك الرقة أن لا يوقعه بغيره منع منع من يملكه من معنى اعمر من  
على سبب شرعي كما لو استعمل المالك نفسه تأجير  
والحكمة من لمالك يضمن للمصنع ما تضمنه طبعه عند الانتفاع من كان مع منع  
أحكام البيع وإن كانت تقي أحكام المنة . وهكذا

### الفرع الرابع — في روال حق الانتفاع

بروا حق الانتفاع بأحد الأسباب الآتية (٢٧ + ٢٨ + ٢٩)

أولاً — بمضاء المدة المنيرة له في العقد

ثانياً — بوفد المصنع من لم يكن في العقد مدة معينة

ثالثاً — بربط المصنع حقه

رابعاً — بحد ملك المالك عليه حق الانتفاع

خامساً — بمنع العقد بناء على طلب المالك عند وجود المنع

سادساً — بعدم الاستيفاء مقدّم خمس عشرة سنة وحينئذ يرجع ملك " ملك المالك  
بدون يمكن قد رتب عليه حق ملكة أو حق انتفاع لعدم



### بحث - في ضمان المال المنفع به

١٥، هناك المال المترتب عليه حق الاستماع بحادث مهور - لا كونه على مالكة  
لا على المنفع

وليس للمنع أن يطلب من المالك استعاضة لأنه كان مشتركاً معه في ذلك هذا له  
لزمه وذلك أنه الاستماع وحده لا يوجب الضمان على الطرفين  
من ذلك المال تحصيل المنفع كان ضامناً كما تقدم

### الفصل الثالث

#### في حق الارتفاق

حق الارتفاق هو تكليف مقرر على عقار لمصلحة عقار آخر أو منفعه يديره وأحكامه  
١٦ لقدر في القانون وفي المصنف الذي تمت الحق بمقتضاه وعرف الجهة التي به يستقر  
(مادة ٣٠)

### الفرع الأول - كيف يترتب حق الارتفاق

يتربى حق الارتفاق من في ثمانية أو العند

### المبحث الأول - في حقوق الارتفاق المترتبة بمقتضى القانون

- ١ - حق استئجار مياه النزع العمومية
- ٢ - حق المرور أرض الغير وحق المراسم
- ٣ - حق البناء على البناء
- ٤ - حق اختيار في بقية المقدار
- ٥ - حق تحديد المسافة بين المساكن
- ٦ - حق تحديد المسافة بين المساكن وبعض المحلات

#### ١ - في حق استئجار النزع العمومية

النزع العمومية هي التي أنشأها الحكومة والتي تنشأ (مادة ٣١)

ويجوز أن تكون لإنشاء من الأفراد ثم صير النزع عمومية

والنزع العمومية قائمة في مقادير الأشغال وكل أهل ناحيته يعرفون النزع العمومية  
التي عندهم



ولم يجمع أصحاب الأرضي التي مر فيها رعيه عمومية حتى الشرب في مائها  
ولا يجب تقرير هذا الحق عند أو رخصة بل هو ثابت بمجرد وجود الماء في القرية  
ولا يجب أن يلاحظ في الاستعمال ما يخصه الموائج المقدره لذلك  
ومن أحكامها أنه لا يجوز وضع الآلات تخرج الماء من النهر إلى الأراضي إلا بعد  
الحصول على رخصة من معارة الأشغال وظلال الأشغال تلاحظ عند إعطاء الرخصة  
نسبة الأراضي التي إلى قوة الآلة المطلوب الترخيص بها  
ول من الصف حيث قبل إنشاء يتقرر المدونة فلا يجوز لأحد أن يروى رعيه  
لا في الدور المخصص له  
وكل ذلك مفصل في نوائح الري  
وأما الترخيص بخصوصية هي ومؤهلاتها فالحاصل لأصحابها وليس لأحد أن يستعمل  
مائها في رعي أرضه إلا بالاتفاق (مادة ١٣٢)

## ٢ - في حق المرور

حق المرور وعملات

حق المرور المشخص ويقال له حق المرور

حق مرور مياه الري ويسمى حق الشرب

## ١ - في حق المرور

حق المرور يكون لأصاحب الأرض المجاورة بملك غيره بحيث يستعمل عليه النصوص  
في الطريق العام إلا إذا سلك من أرض ذات الغير  
وبذلك يسمى هذا الحق (حق السلوك)

ويقصر فيه على قدر حاجة المرور مع دفع التعويض (مادة ١٤٣)

وينقسم حق المرور في الأراضي الزراعية حق مرور ملك الأرض المحصورة ومرور  
أهل الولاية من حدم وعمال وكذا مرور ماشية ونقل الماصلات والآلات والمهمات  
وأما في غير الأرض الزراعية فيشمل حق مرور الماشية والماشية وماشيتها التي  
معه في القمار أو التي تستعملها



الفصل في حق الشرب

في حق ملك الأرض المملوكة من مسمى الماء في حيز مستواه في أرض حارة يحجب ملكه في أرضه

منه يريد أرض على أثره أو قبل مستورده وهذه أرض بكر، يجب على ربه أن يعطى بكره من أرضه الجيدة ثم الجيدة ثم الجيدة ثم الجيدة

فيما اتفق على موضع البحر ومقتضى الأرض المملوكة له وفيه النوعين الرطب واليابس

وإن احتلها أو مبيع ملك الأرض القريبة من إقطاع المصنوع به ثم لم يعد يدره فقدم ذكره بمرقة أهل الحرة (مادة ٣٣ فقرة ١)

ولمعد تصيب لأشياء أخرى الأحكام الخاصة على الشرب وحطب الاحتصاص في باب سيطرة الأسماك فتعطي عندورها طبق من المادة المذكورة

باب في حق المسيل

كما أنه يجب أن تبنى الأرامى لإحياء رعيها فإنك يجب أن تصب صرف الماء عبر اللازمة لها حتى لا يفسد أو لا يربط درعها

ويستأجر أن الله من أن الخطين مقصورون ولكن الثامن مع حق المسيل ولا يجوز لأحد أن يحبس ماء لا يرضى أن يمسك أرضه على قبول مياهه بأرضه (مادة ٣٣ فقرة ٢)

ويرى من غير المسئلة أن حيز المسيل من مياه الأرض التي سبق تألات أو من البرج كان كالمصنف بغير حيز ثامن كالمصنف كان كالمصنف من الماء من شدة حار بحار أصحاب الأرض التي هي من مياه الأرض العليا، والموضح أن المسيل مطلق

ويستأجر مسيل - أو أن تصب صرف ريشه عبر الأرض التي تدر منه، والتمسك وهو من جهة الأول أنه يجب على المزارع أن لا يهرطوا في مسيلهم ماء ولا يحدرونها إلا بعد حاجتهم أو ما يرضون به ولا يجوز لهم في إحصاء المسيل أن يحدرونها



نعم قد يصطرون على صرف مائة ثم يمكن راحة عن ساحة الأرض كالتى تمسح  
بالإصلاح ولا سيما لإصلاح الأراضي الملحة غير أن طبع التمتع لا يندوى طبع  
الصرف فهو لا يفسده من ملك أولى وتلقى به به بإصلاح أرضه طبع في ربح ومالك  
لأرضه الذي يبيع أرضه وصرف المالك فيها مضر به ومع الضرر تقدم على طبع التمتع  
وما قيل في الأراضي يظل في الأرض

نعم يبيى إلا أن تصرف المالك التمتع في أملاكه فهو في الطريق العام . . . كالم  
من مضر أو مفسد عليه فشرط مراعاة التمتع المصلحة وذلك في المادة ٢٤٢

أما ما رشح الطبيب في رأي من الذي ليس لأحد حق شكوى ميب على به  
ليس صاحب الأرض استعمل أو يبيع أو يملك حق قبيل . . . في حق الأرض التي تملك  
عنها وما عليه إلا أن يتقيد بالحدود جدران في أرضه عينا من المرح

هذا كله قد لم يكن هناك مسيل عام تصرف به ملك . . . زيادة من حاجة الأرض  
فإن كان جهة مسيل عام مازل صاحب الأرض البعيد عنه أن يتخذ فيه أرضه مسالا  
في أرض من دونه بالمعاقبة مع هذا الأخير ر ضرر من حذاره لأشغال كافي شرب

### ٣ - في حق بناء على البناء

لمفروض أن البناء طبقات بعضها فوق بعض وأن لكل طبقة مالكاً يملك  
الأخرى والقبضه في شكل إنشائها أن يمنع من ملكه كإنشاء وكذا فذلك أن هذا النوع  
محمود محمود غير ولذلك يجب انشاء على أصحاب المصنوع ولجاء - يؤذونها في مضافة  
أصحاب يتعين كما يجب على مالك القبيل حقوقاً لمالك المبنى

### ١ - في حق البناء على المبنى

يجب على مالك المبنى أن يحاط على مائة مضافة مع من - يملك البناء أو يضر به  
على صاحب المبنى .

١ - أن يجرى الماء في مائة مضافة مع من يملك المبنى أو يضر به

هذا النوع من المضافة مع من يملك المبنى . . . وهو الذي يملك  
ناصر بأعمال المضافة على مائة مضافة مع من يملك المبنى . . . وهو الذي يملك  
محمود أن ناصر بأعمال تلك المضافة ( مادة ٣٤٤ - ٣٤٥ )



- ٢ - أن يصون السقف والأحشاش الخاضعة له لأنها بمنزلة ملكا له عاونا وجب له السلم من ثوبه في الموضع الذي ينتهي إليه استعماله به (مادة ٣٦)
- ٣ - إذا مضى البناء ففقد فخره وجب على صاحب السفل تجديد سائرته فان منع وجب له البيع (مادة ٣٧)
- ولا يجوز في هذه الحالة أن يعنى إقامة البناء على نفسه إذ قد تريد السعة على قيمة العدر فينبى ركن ذلك كالتالي

(ب) في حق السفل على المالك

كما يجب على صاحب السفل أن يحافظ على المالك وجب على مالك المبنى أن يحافظ على السفل عليه (مادتي ٣٥ و ٣٦)

- ١ - أن لا يزيد في ارتفاع سائرته حيث يضر السفل
- ٢ - أن يصون أرضية طبعته من طلاء والتوايح
- ٣ - أن يصون السلم من انتهاء الموضع الذي لا يقع به صاحب السفل
- ويجب أن يضاف إلى ما ذكر

- ٤ - أن لا يتقل السقف بأثاث أو مصانع أو مهنات لا تحتفظها أخت به
- ٥ - أن لا يفسد أرضية طبعته بماء أو غيرها وقد يكون للحد وحرصه يمنع من بيعه وبيع وجب له يكون حفظها عليهم حميد و يحصل كل واحد قسم من عوائده المالك بحسب الحصة التي خلكها

وعلى المالك كل معونة مستقركة في القدر يضر ملكا لدا كده وعلى كل واحد نصيب من نفقة مسكناتها

إذا أبي الوقت يجب عليه أكرهته المالك

٤ - في حق المالك على المالك

فقد يكون من المصلحة أن يعزل كل جاره في داره ولا تكون العزلة إلا إذا سعة ملك كل واحد محدود منه من تصدق جاره عليه أو من وجود حيواناته لمقرنيه داخل الحد

(١) - إذا كان المالك يملك المالك والمالك يملك المالك يملك المالك لا يملك



و حدود عامة طبيعة الحال بين النائي المتلاصقة بحر أن منها ما هو متصل بماء أو بسان مثلا و هذه هي الخلقة التي يحسن فيها إحاطة الملك بسياج ولا مرمى ذلك موكول بأن صاحب القصاص أو المالك إن شاء أحاط ملكه بـ شيء تركه معناه

ولا يحسن حال من أحد أعمروا بل أن يكون لأحد الجيران حائط فاصلا ومانعا للجار أو لا

وب لم يكن حائطا ولا سياج فلا حق لأحد قبيل جاره في اقتصاصه بقلعة شيء مما ذكر فانت دعه ٣٨ . وليس كذا لأن يجوز دونه على إقامة حائط أو نحوه على حدود ملكه

وإن كان لأحد حائط أو سياج فهو له وليس لغيره حق ارتعاض عليه وليس بطاره أن يطلب ملكة جرة منه ولا من الأرض القائم عليها (مادة ٣٨) لكن له الحق في بيع صاحب الحائط أو السياج من دونه لغيره باعت مرمى بـ كان في ذلك ضرر له (مادة ٣٨)

والغالب وجود الضرر إذ أخذ يتكسب بفتح السياج بعد أن كان مستغنيا به و التماس هو الذي يقتل باعت القوي إذا احتل

٥ - في حق تحديد المسافة بين المسكنين

من القواعد التي تحدد جميع كل ملكة ملكة مع الجار من أن يكون له على جاره مطل مقابله على خط مستقيم بمسافة أقل من متر واحد (مادة ٣٩)

وإذا كانت المسافة مترا لمسكنين أن يتحدد لبقائه مطلات نصائل دونه جاره على خط مستقيم

ولا يمكن للمسافة من جانب أحد الجيران أن يكون بلا آخر حتى يقع مصدر في جداره غيرا بل لا بد له أصلا من ترك مثل المسافة المذكورة لتكون المسافة منسوبة من كل جانب صفا



ولملاحظ أن المدعى هو المظلمات التي سجد منها المظفر عيسى بن طاهر أما التي لا يسجد منها مدير جموعه كما لو كانت المظلة معلقة إلى الأبد في أحد حروب البيت

وتفاس المسافة المطلوبة من ظهر الخائف الذي يتبع فيه المظفر

ويعني المظلمات الأخطاف فانه لا يجوز اخذها إلا بمرحلة مسافة مفرأيه وتفاس هذه المسافة من طاهر لمصنف لأم طاهر الخائف اذنه ١٤٠

ولا يرى من أن يكون الاطراف مكشوفة وغطائه سبك من الخشب أو الحديد

٦ - في المسافة بين المذكي وحسن المحلة

من بين ما يتخذ موقعا أو في الارض إلى عذرية أو محرا لصانع أو مود مفرقة أو مقبرة المذكي وسبب الخطر أو الضرر الذي يمكن وقوعه للغير من اتحاد مثل هذه محال من سويهم أو حب القود عن إصحابها مراعاة مسافة مخصوصة بينهم وبين أماكن قسكي (مادة ٤٦)

وهذا لأن - من الأخطار عند خطره أو انهضة بالصحة أو الضيقة لراحة السكان كدلت هناك برامج هذه حال والبالغة في حب مرأعها وشروعها إقامتها وعبر ذلك من احتياطات الرخص حارة والأخطار أعظم من ١٩ مرة ١٣







## الفرع الأول - في الاستيلاء على المنقول

شترط في تلك المنقول بالاستيلاء أمران :

"الأول - أن يكون عرض لمسوى تلك الشيء فإن لم يكن من بينه ذلك فلا يملك طبعاً

الثاني - أن لا يكون لشيء مالك

والأشياء التي يملك على هذا الوجه هي :

الأول - الأشياء التي كان لها صاحب ثم تزكها وتسمى الأشياء المهمة

ثاني - الأشياء التي لم تدخل في ملك أحد قبل الاستيلاء طبعاً

## المبحث الأول - في المنقولات المهمة

الغرض من ذلك لا يرمى إليه المنقول إلا إذا لم يكن له مالك في نفسه فغير صالح للانتفاع به والواقع أن الأشياء التي من هذا القبيل تكون غالباً متجهة كخداة مقطوعة وثوب مال وعصا مكسورة وصندوق مما يرى في الطرقات

وأما الأشياء ذات المصلحة فلها إذا وجدت مفقودة في الطريق يكون صالحة ويجب رده لصاحب إلى صاحبه

ومن ذلك بقسم الأشياء المهمة بل لا يجوز امتلاكه بالاستيلاء ولا يجوز به ذلك

١ - في الأشياء المهمة التي لا يجوز امتلاكها

يشمل هذا النوع الأشياء الآتية ذكرها .

١ - الأشياء الصائغة

٢ - الأشياء المنسوبة

٣ - الأشياء التي يطرحها المحنون أو السكار أو الضعيف .

٤ - الأشياء التي توجد في عرصة السكك الحديدية والمراكب والسفن والقوارب والحبال المصنوعة كقفازي والمقترحات

٥ - الأسلحة والآلات التي استعملت في ارتكاب جريمة أو جرم

كل هذه الأشياء لا يجوز أن تملك بالاستيلاء عليها وليس هي له أن يصردها بعد أن تنسب إليها ملكة



وقد صدر قانون يختص بالأشياء المصنوعة تاريخه ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ - ر ر في الأجناب والوطنيين تقررت فيه الأحكام الآتية

- ١ - كل من وجد حيوانا أو شئاً صناعيا أو مفقودا وجب عليه رده لصاحبه
- ٢ - إذا لم يرد له لصاحبه في الحال أن كل من عثر على شيء أو غير معروف وجب على من وجد الشيء أن يسلمه إلى رجل المصط أو يجره معه
- فإن كان في قرية يكون الإبداع أو الإيجار إلى المصنوع في ظرف ثمانية أيام على الأكثر
- ٣ - إذا لم يفعل من وجد الشيء أحد الأمرين جاز الحكم عليه بمرمى لا يزيد على عشرة قرش

٤ - فإذا كان علم الإبداع أو الإيجار بوجهية الموجد في امتلاك الشيء أو رجوعه حاز اختياره مائة % وهوون المشردين بعد سارده كل شخص وجدت معه أمانة عبر لاقعة به من جهة جسمه وجبت أو وجعها إذا لم يثبت أنه أحدها من مصدر شرعي

- ٥ - الأشياء التي تسلم إلى رجل المصط كما تقدم تبقي محفوظة زمانا محسنا
- فإن كانت مما لا يحشى عليه تلف يحفظ سنة كالأثاث والأشياء الصغيرة ثم تدفع وإن كانت مما يحشى عليه أو مما يقتضي التصرف الكثير كالحياض يحفظ عشرة أيام ثم تدفع
- ٦ - ويبطل عشر النسي في وجدها شجعا مداس على رد الأثاثات إلى أهلها

والباقي يودع بالخزينة ثلاث سنين

فإن لم يطمعه صاحب الشيء صدر ملكا للجزيرة

- ٧ - صاحب الشيء أن يسوقه على بيعة

ويجب عليه أن يدفع عشر قيمته لمن وجده حسب ما يحدده جهة الإدارة

## ٢ - في الحيوانات النادرة

حدث كثير من تشرد الحيوانات فحدد على محظا المعتادة ومنها لا تعد صائدا ولا صالا من وقعها وهي في شرونها كالتليل إذا خرجت من الاستطيل والمشمسة إذا خرجت من حدها وتشتت بعيدا من مراطتها لا تكون له حتى في المكافاة على ذلك إلا إذا أعطاه صاحبها مكافاة من صفة



وكذلك لا يكتف الشخص الذي يحدد حيث يعرف صاحبه ولا يذنه إليه في حال  
لأن رد الصانع إلى صاحبه من الواجب  
و بعض المبررات بعد جنة عن تنازله ومع ذلك لا تعتبر صانعة إذا كان من  
عادي الزجوع إلى سوتها كالمعلم

المبحث الثاني - في الأشياء التي لم تملك من قبل

١ - الأملاك والطيور

صيد البحر والبحر مباح للناس في حدود ممتلكات أو طيرا ملكه وإذا يجب أن لا يكون  
السبب في ركة مملوكة لأنه هو أن يكون ملكا  
ركد تطير إلى عرف أنه مملوكة كالمعلم وهذا امر غير إلا أنه كان الصيد بحور  
البلد أو على طريق من الأبراج  
ولم تكن وصح لوائح خاصة بصيد البر أو البحر يجب على الحكومة اتباع ما ذكره المادة ٥٩  
ويطبق هذه الأشكال ما يأتي

٢ - الكور

الكور مادي في ظل الأرض من المثل ولا يعرف له صاحب وهي القدي وهي  
ملك صاحب الأرض (مادة ٥٨) وإذا عثر عليها فيه  
وإذا وجد الكور في بيت أو أرض غير مملوكة هو لمن وجده مع حفظ حق المالك  
مطلق إذا ظهر  
أما المادد جميع أو بعضها أو خبايا إلى أن يجب أن يرب ويؤيد ويؤيد فلا تملك كور  
ولا يجوز لمن كسبها أن يملكها ولا تملك في أرض خاصة فهي مملوكة ولا كانت  
في أرض عامة فهي مملوكة

ويجوز للكشف أن يبحر بها ولا تملك مع المالك

٣ - الماديات

الماديات هي الأمتعة القديمة المدفونة في ظل الأرض تستخدم المهد عتب من بعده  
المادة هي ٤  
ومن أراد البحث عنها وجب عليه الحصول على رخصة من مدير مصلحة الماديات  
وما يجده يكون مناصبه يده و بين المصلحة  
ومن حفر باحثا عنها يبر رخصة هو ملقب  
وبذلك لأمانة صدرت بتاريخ ١٢ نويه سنة ١٩١٢ (قانون عمره ١١)



### المصرع الثاني — في الاستيلاء على العقار

تلك العقار بالاستيلاء عليه فأن وجدنا لم يكن متصرفاً في مصر لأنه لا يوجد  
عقار بدون مالك ولا سماعاً ما علمنا أن جميع الأديان التي لا مالكت لها مملوكة للبري  
(راجع من ٤٨)

وبعد لا يصور ذلك العقار بالاستيلاء إلا إذا وجد مالكه يتم ذلك وحرر رسمه أنه  
تركه ولم يملكه أحداً سوى

لا أحد من هؤلاء من ملك العقار بالاستيلاء عليه بعد فشرحه حكمه وهو المذكور  
في المادة (٥٧) ومنها

« أما الأرض التي الغير المروعة المملوكة شرعاً للبري فلا يجوز وضع اليد عليها إلا بإذن  
حكومية ويكون أحدًا بصفة إدارية خليفاً لقوانين إدارية كل من رجع أرضاً من  
الأرض المذكورة أو بني عليها أو عرس فيها عرساً بصير مالكا تلك الأرض مسكا  
أو ملكه سقط حقه فيها بعدم استعماله ما مدة خمس سنوات في ظرف الخمس عشرة سنة  
التالية لأول وضع يده عليها »

وبما كالم استثنى من ذلك النوع في هذه المادة قد أصبح معطلاً ففريق « إذا اقتصر  
على ذكره شملاتها »

لقد عرفت متى تؤخذ من هذه المادة أن كل أرض لا ريع ولا ساء فيها وليس لها مالك  
مملوكة للبري

ولا يجوز لأحد أن يضع يده على أرض زراعية إلا بمعية إدارية أي أنه بأمر  
من الحكومة لأجل رعايتها ودمج أمواتها

ويستثنى من ذلك

الأرض التي ريعت بالفعل أو بني عليها أو عرس فيها عرساً أي أشجار باب بصير  
مالكا من ريعها أو ساءها أو عرسها

وسكن ملكه لا شئت إلا بعد خمس عشرة سنة لأنه إذا تركها خمس سنين بدون مسك  
في أثناء خمس عشرة سنة المذكورة سقط حقه

وتحسب مدة خمس عشرة سنة من تاريخ الاستيلاء أي زواله أو انتهاء أو العرس  
ومعلوم أن ذلك أمراً مع هرب من المسد إلى أن الناس لا يتركهم بمصر آخر  
في جزء من ذلك

أما هذا المبدأ في ملك الحكومة من ريع ففريق من ريع



والحكومة لا تعترف بهذا الفعل وصارت تعتمد على اعتبار مثل هذه الأعمال تعدياً على ملك الغير أي الميرى فلا تناس يقدمون عليها ولا الحكومة ترضى به ولا القضاء يسعد على مخالفة ما اصطلاح عليه

### التفصيل الثاني

في التصاق بما في حكمه <sup>١١</sup>

كل ما التصق بالملك فهو متبوك لصاحبه  
فالتصاق سبب من الأسباب التي يملكها صاحب العقار ما يحد به اتحاد يتصل به معه فله منه قدر تلك

مثال ذلك طمي النهر التصق بالبقدر من ملكه صاحبه

والتصاق ثلاثة أنواع

الأول - التصاق العقار بالعقار

ثاني - التصاق المنقول بالعقار

ثالث - التصاق المنقول بالمنقول

وهو إما أن يكون طبعياً ، أي أن يكون معاً من قبل

والطبعي منه لا يكون إلا عقارياً

### الفرع الأول - في التصاق الطبيعي

للتصاق الطبيعي هو الذي يحدث - بالتبرع - شيئاً مضافاً إلى ملك الأصل ويحدث الزيادة طمي النهر أو طمي القدر

#### المبحث الأول - في طمي النهر والبحيرات

ريادة طمي النهر المنصقه - كعقار تكون ملكاً لصاحبه (مادة ٦٠)

شرط في تلك ريادة الأرض طمي النهر

أولاً - أن يكون الزيادة منصفة لأصل فإذا كانت منحصه عنه فلا تملك لصاحبه ، بل كانت محالة للملك

١١ - هذه التبرع من تبرع ملكي هو الذي يتم القبول لهذه المضافات لأنه وهو منسبه لاتحاد  
مضاف إلى - محلهها وقد اعتصم به بالتصاق الزيادة في ملكي المضاف بها وخصص به ٢ - من ٧٠



وتعتبر الزيادة مفصلة إذا كان للماء لا يزال يجري فيها ومن الأصل كما هو الحال في حرر أو إذا كان فيها ويخت طريق عمومي كسر النخل أو المسكة والزراعة وإذا كان الذي أوسع الطريق هو ملك الأرض فلا حد فاصلا ولو استعمله الناس واعتادوه مادام باقي ملك صاحبه وكذلك إذا كان للأرض مساج ولو من ماء كالمصعب لا يعتبر فاصلا ومن قبيل طمي أنهر طمي البحيرات أي الارضات التي يمتلئ في أرض البحيرة من الطمي ويمكنه كذلك لصاحب البحيرة لأنها له سواء ارتفعت أرضها أو انخفضت

ثانياً - أن تكون الزيادة طبيعة أي أنها سوية بدون من الإفساد فإذا وضع مالك إرث ملكه أخشاباً في أنهر أو حجارة أو أحطافاً حصل الطمي فيها والتعلق بالعقد لا يملكه الواضع لأنه يعتد على يجري أنهر وذلك مشروع يمكن إذا لم يقصد من عمله التعتد على يجري أنهر بأن تعد رأسا من الحجر في النيل لأنقاء صرر مياه بأرضه وكان ذلك ترجع من طارة الأشجار وترب على هذا العمل رده في أرضه قبل رأس أو بعد فالزيادة به

وكذلك تكون الزيادة للمالك إذا كان من هو الذي عمل العمل لمصلحة نفسه

### المبحث الثاني - في طمي البحر الملح

طمي البحر الملح وكذا الأراضي التي يتكشف عنها يكون ملكا لحكومة ولو كان على ساحله ملك للأفراد (مادة ٦٢) والسبب في ذلك أن البحر بمؤن الحكومة حكمه حكم لمجريات الصومية التي يهبس ماؤها وتكشف أرضها ولذلك لا يجوز لأحد أن يعتد على أرض البحر إلا لإعادة حدود ملكه إلى ما كانت عليه (مادة ٦٣)

### مبحث الثالث - في حكم الانتصاف الطبيعي

ترتب على التملك الانتصاف ما يأتي

- ١ - إذا كانت الأرض الأصلية مرحومة دخلت الزيادة في أرض
- ٢ - إذا كانت الأرض الأصلية في يد شخص ونعمه الملك نصفي الملك وكاسر ي في أثناء وضع بدو فالزيادة له ولا ثم يحصل إلا في آخر الملك أي أنه لا بد منه وضع بدو على الزيادة طول الملك للأزمنة لا كسبب ملكه الأصل



٢ - في بيعت الأرض تحت شرط وبما يحقق الشرط راتب من راتبه لأشوي  
وليس للبيع خطاب راتبه الفهر

٣ - إذا كان البيع بغير وفاق أو كان وسعه معافاة على الحال واسترد ما في الأرض  
أو حل الأهل والبيع البيع وكانت الأرض قد وادعت وزادته للبايع وليس  
لاشتري حتى في طلب حوزة

٤ - إذا كان لأحد حق عيني على أرض كحق الاستعاق أو حقو لأراده في وادعت  
الأرض بعد أخو ياتي بزيادة

٥ - إذا كانت الأرض مؤجرة فدخل الزيادة في الإيجار ، ولكن في هذه الحالة  
يجب على المستأجر أن يرد الأجرة بحدود هذه الأرض

٦ - إذا كان لأصل أرضاً راعية ويجب على المالك أن يدفع حصة من ما ينصل به  
مبحث - في تحويل الأرض وفي الحزر

بالأرض التي يحفظ النهر بمدة خمس وعشرون سنة أحكام خاصة بها المادة ٩٦  
مبحث تحويل الأرض في قوة حرر من أجل خصوص في جهات الصعيد كل سنة وقد تكون  
مداير بمدة كبرية تبلغ عشرين سنة أو ثلثها أو نصفها من أرض ويريد المظن في أرض  
أخرى وتسميه تحويلاً ، ولا بد أن لا يكون من المخلوق أن ما نقص من هو الذي زاد هناك  
وحرر بوعا ، فيها ، يحدث ، لا بد من أرض مائة من قبل بواسطة قوة  
الحرياس كما لو أهدمت ماء ابن أرض ، وحظها فحين وانظر المجرى نفسه في  
أرض أحد من حاز حائلاً بين غيرة الأرض وبين الحزر المتصلة  
هذه حرر من سكان أصحابها وإما البيع عليهم موضع المجرى طهيد وبصير المكا  
عامة أي تفرق

وهي ، يحدث في مجرى نهر المظن تدرج

وأحكام الأرض التي تكون مجرى ابن وكذا الحرر التي تتجدد فيه مدونة في لائحة  
لأحكام الصعيد الصادرة بتاريخ ٢٤ ذي الحجة سنة ١٢٧٤ هجرية

١ - في الحزب

بعض اللائحة المذكورة تم في

٢ - إذا حصل الحزب على عرب الذي في حوزة شراً أصلاً وكان الحزب معاً مصلحاً

طرف من ذلك ، إلا أنه في كل مرة يحد بين حوزة حوزة ، نسبة ملك

كل واحد منهم ولا حق فيما لا يخص الأرض التي انصفت به راتبه



- ٢ - إن لم يكن الزيادة لزيادة العجور رعت أموال ماصع على ذلك  
 ٣ - إن كانت الأرض الجديدة عن جوف أصحاب الأراضي التي عصبها في  
 تباع بغير ادعاء أهل القبلة المجاورة لها أي الزيادة  
 ٤ - إن كانت الزيادة جديدة عن قبلة التي عصب أراضيها تباع الزيادة بغير  
 وتعطى لأصحاب العصب الأكرأيا كان  
 ٥ - في الطرر

- ١ - حرر التي تتكون في بحري النيل ولم يكن متعصه من أرض مملوكة من قبل  
 تصير حقا للحكومة  
 ٢ - تباع لغير الزيادة كونه فرد ولا يقبل العطاء إلا من أهل البلاد مقبلة  
 أعيانها لحريرة من المدين  
 ٣ - الزيادة التي تحصل في الحرر بعد بيعها عطى لأهلها مائة من يدعوه  
 باعتبار ثمن الذي اشتروا به الحريرة أولا . وهذا المستند من ذلك لا يستند  
 ٤ - إن عصب الحريرة بقوة الخراج يجر من ماله

### الفصل الثاني - في التصديق بعمل وعلى

- يخص بالتصديق بعمل على الأرض والأخص في منزل الجاني في العرف التي في  
 الإنساب عن أرض مملوكة له جهات وأدوات مملوكة تدير في أرض الدولة بجهات  
 مملوكة له أو على أرض مملوكة تدير بجهات ودول مملوكة تدير بجهات  
 بصورة الآتي

- ١ - إن كان الرجل في أرضه جهات وأدوات مملوكة تدير بجهات له أو بصورة بجهات  
 جهات  
 ٢ - إن كان الرجل في أرضه جهات وأدوات مملوكة تدير بجهات له أو بصورة بجهات  
 ٣ - إن كان الرجل في أرضه جهات وأدوات مملوكة تدير بجهات له أو بصورة بجهات  
 ٤ - إن كان الرجل في أرضه جهات وأدوات مملوكة تدير بجهات له أو بصورة بجهات  
 ٥ - إن كان الرجل في أرضه جهات وأدوات مملوكة تدير بجهات له أو بصورة بجهات  
 ٦ - إن كان الرجل في أرضه جهات وأدوات مملوكة تدير بجهات له أو بصورة بجهات  
 ٧ - إن كان الرجل في أرضه جهات وأدوات مملوكة تدير بجهات له أو بصورة بجهات  
 ٨ - إن كان الرجل في أرضه جهات وأدوات مملوكة تدير بجهات له أو بصورة بجهات  
 ٩ - إن كان الرجل في أرضه جهات وأدوات مملوكة تدير بجهات له أو بصورة بجهات  
 ١٠ - إن كان الرجل في أرضه جهات وأدوات مملوكة تدير بجهات له أو بصورة بجهات



### الصورة الثانية

إذا جاز الزجر بمهماته وأدواته بناء في أرض مملوكة لغيره فلا جاز له بها بن

وقد يكون البناء حسن النية وقد لا يكون كذلك

فإذا كان حسن النية أعني أنه كاتب يعتقد ملكية الأرض أي على عيب وكانت الأرض تحت يده ثم زعمت منه يحكم بنت أنه لم يكن سيئ النية وجب على مالك الأرض أن يدفع له تعويضا

وهذا لا يوجب مساوي قيمة المهدات والأدوات وأجرة العملة أعني تكاليف البناء كلها أو يساوي قيمة ما زاد في الأرض من التحسين بسبب البناء وذلك باختيار صاحب الأرض (مادة ٦٥)

ولما في هذه الحالة حق حسن النية إلى أن يدفع له التعويض

وإذا كان البناء سيئ النية فصاحب الأرض مختار بين أمرين :

إما أن يكلف البناء بطلان ماله وإما أن يستغني عنه

فإذا اختار الفسخ وجب عليه تسليم المصاريف من صده ولا رجوع له من مالك الأرض شيء

وإن حصل للأرض تلف أو ضرر فالبناء ملزم بالتعويض

وإذا اختار استغني البناء وجب عليه أن يدفع للبناء إما قيمة البناء باعتباره مقلوبا<sup>١</sup> أي مهدوما وإما قيمة ما زاد من التحسين في الأرض بسبب البناء وهو الضرورة يختار أصغر التعميرين

مثلا : لو كانت قيمة البناء باعتباره مقلوبا ألف قرش وقيمة التحسين ستمائة فهو يختار دفع قيمة التحسين . وإذا كان العكس فهو يختار دفع ثمن المهدات والأدوات مدفوعة

ويختار الأشخاص الآتي ذكرهم سبي النية نفس القانود .

١ - المصاحب الذي لاحق له على العقار ولا مستد يده

١ - قد رسلوا : ولم حال (مصحح خلع) كما هو قانود لأن قيمة المقلوب من قيمة الأرض . في الحالة الثانية يجب إخراج المهدات من ثمن المهد كما هو المصحب عليه شرعا



٢ - من كان يده سند باطل يعتقد أنه باطل كما لو اشتري أرضاً من شخص يعرف أنه غير مالك لها

٣ - من كانت يده على العقار يد ملوثة كأنه سارق أو لاصق أو قذافي أو فريسي رهن جليص أو غارقة

ويحقق بهم صاحب حق لا يتنازع ولكن القنوت هو على طائفة في المائة (٢٧٦)

وقد يتعلق أن الباني يرجع ماله وحيدته يكون الحكم مائلي .

إن كان التمتع حصل قبل احراز صاحب الأرض مستقفاً البناء فلا حق له في تعويض ما قد يكون أصاب أرضه من الضرر

وإن كان التمتع بعد حصول الاحراز كان لاني مدمراً مغيراً مجزئاً على ذلك الغير

#### المسألة الثالثة

قد يقع لزج على أرض ليست بموكة له مهنات وأدوات ليست بموكة له أيضاً يرجع ذلك لمن كان راصداً يده على أرض يملكها أو هو فاضل لها

وإذا في هذه الصورة شخص ثالث هو بمن المهنات

فإنما ما يتعلق بصاحب الأرض حقوقه مدمر إذا احتار الفاعل وإنما استحق البناء في حالة سوء النية أو هو مؤثر بإساءة الباني في طئه حسن لئلا

رأى ما يتعلق بصاحب المهنات أنه قيمته ولا يجوز له طلب قضا

وإنما ما يتعلق بالاني عليه الحريم

فإن كان حسن النية عليه قيمة الأدوات والمهنات لصاحبه لا يمسبب ما يستدركه على صاحب الأرض بل بحسب ما ذكره الأدوات والمهنات وقت استيفائها

وإن كان سيئ النية عليه هذا فهو حسن بحسب المهنات والأدوات وقد يكون عليه نوى ذلك أيضاً فهو حسن آخر له إذا أضره ضرر من حرمته من مهناته وأدواته ثم يجوز له بحكم عليه أيضاً منه حسن إذا استحق لأرض إذا أضره ماله أو ضرر

ويجوز مالك المهنات والأدوات أن يردّها إلى احتار صاحب الأرض من منع الماله



ولصاحب المهمات أن يسجد بحسب يد المالك على ما يكون مطلوباً للباني (مادة ٢٦) " وصدق هذه الأحكام كلها على التراس

### الفصل الثالث - في التصاق المنقول بالمنقول

عبر أن عاقل المنقول المنقول وفي كل ذلك لا يقع في جميع الأوبع وقد شرب  
العاب في التصاق المنقول المنقول أمرس (١٠١٥ ١٦٧)

أول - أن يكون التماس أو الأشياء التي أصبحت ببعضها فلو كانت كل من تلك  
خاص به لو كانت ملك واحد لها فليس في من هو شأنه

ثاني - أن يكون التصاق بحيث لا يمكن من أحد التماس من الآخر دون تلف  
لها أو أنه لا يمكن انفصالها كالحلقة الحديد والذهب في سبي  
والحلل الحظ الحظ والمراج السونل وهكذا

ثالث - جميع الشروط يجب أن تكون بحكم له ما ملك من التماس من أي لعدة  
منه لو لم يكن فذلك كونه فتنصيص على هذه الحالة وتكون الملكية العاصي وقال بحكم  
لأنه من أصول العدالة مع مراعاة المصير الذي يحدث وأحوال التماس وعتد كل  
منهما عند الاختلاف أو التصاقه

والمرجع أن الموضع الموصوفه كالمصالح في مثل هذا الموضوع ولا يجوز أن  
أن يكون الاختلاف هو أو ملك أحد التماس وفي هذه الحالة إن أن يكون المعين  
بمصلحة أو بفائدة سي

وقد يكون أحد التماس بها والتي قد فائدة كثره

كل هذه الأحوال تعتبر فيها قاعدة عدم جواز الاستماع إلى أحد من دون تعويض  
وقاعدة التمس. تتم. وهه من حال صلاصرا بالتعويض له هو يصد

فكذلك حكم في الملكية وحسب أن يؤمن على التمس صاع ملكه بسبب لالتصاق  
ويكون تعذر التمس في كل حالة بحسبها مع مراعاة لأحوال المتضمنه

(١) يظهر من عبارة المادة الأخيرة أن صاحب التماس من أن يصدق على ما لا يمكن أن يكون له  
لا من التماس من التماس وذلك في - المادة ١٠١٥ - فاحسب التماس التماس. لا أن يكون له من التماس  
حسب التماس لا يصدق على - المادة ١٠١٥ - فاحسب التماس في حسب هو يصدق من ملك الأرض به  
لا أن يصدق عليه وكان التماس بحسب التماس هو التماس كما في التماس



## الفصل الثالث

## في الميراث والوصية

ميراث والوصية من مواد الأحوال الشخصية التي لا يختص المحاكم الأهلية بالنظر فيها ولذلك لم يأت القانون بأحكام تتعلق بها إلا عند الضرورة التي تجب مراعاتها في الإرث وأهية الموصي

فصلت المادة (٥٤) على أن الإرث يكون بحسب شريعة المتيقن ويستثنى من ذلك .

أولاً - يرث حق الاستدعاء في الأموال الموقوفة فإنه يكون تنصيص أحكام الشريعة الإسلامية المقتضى

ثاني - يرث الأتباع إذا اختلفوا في تركته مع صاحب أدم بالطريقة بينهم في هذه الحالة يتفاضلون التركة بينهم طبقاً لنصوص الشريعة الإسلامية

لم نصت لمادة (٥٥) على أن الأهلية في الوصية تكون بحسب شريعة الموصي وكذلك صيغة الوصية أي كيفية تحرير عقد الوصية التي منصوصة والتي لا تعتبر

## الفصل الرابع

## في المبة

أهلية أبهى من المسائل التي جعلها المشرعون حرجية عن اختصاص المحاكم الأهلية جاء في المادة (١٩) من القانون ريب المحاكم الأهلية

« ليس للمحاكم المذكورة أن تنظر في المنازعات المتعلقة بالدين العمومي أو بالناس ربه لأموال عمومية ولا في المسائل المتعلقة بأصل الزواج ولا في مسائل الأنكحة وما يتعلق بها من قضايا المهر والخمسة وغيرها ولا في مسائل (المبة) و (الوصية) و غيرها مما يتعلق بالأحوال الشخصية »

ويعتبر بذلك أن أهلية بعض أحكام بحسب مراعاتها وهي

أولاً - الشروط اللازمة لقيام عقد المبة من جهة تصرف الزوج ومومن وهووب

ثانياً - شكل عقد المبة إذا كان المودوب عراً أو متهولاً

ثالثاً - حكم المبة

رابعاً - بطلان المبة



أما ما يتعلق بأهلية الواهب والأحوال التي يجوز فيها تزجوع عن هبة أو التي  
توجب بطلانها أو بعض الموهوب والنصيب الذي يجوز التصرف فيه بأمره فالحكم فيها  
من خصائص المحاكم الشرعية

### الفرع الأول - في شروط الهبة

- الهبة هي تملك مال لا حر بلا عوض  
ويسمى فاعل الهبة واهب والمال موهوب . وقال المال موهوب ماله  
ويسمى قبول الهبة الأستهاب  
ويشترط فيها .  
١ - أن يكون الواهب مالكا للمال  
٢ - أن يكون ذا أهلية للتصرف  
٣ - أن يكون الموهوب عددا أو متعديا وأن يكون موهوبا  
٤ - أن يقبضها الواهب  
٥ - أن تكون بلا عوض

ملكية الواهب - الهبة معد من العقود التي تنقل بها الملكية وندى له حق نقل  
ملكية شيء إلى غيره هو المملك عوجب أن يكون الواهب مالكا  
وحيث تكون هبة مال الغير بأمره فلا بد أن يكون المالك موهوبا  
أمره بالتصرف - أهلية التصرف شرط لازم في جميع العقود التي تنقل بها حقوق  
من مطلق إلى الآخذ والماله ناقلة لا كغير الحقوق وهو الملكية عوجب أن يكون الواهب  
عاقلا ولا عر مجربا عليه

ما يصح هبه - كل حق مملوك للواهب يجوز هبه عقارا كان أو متغولا  
والعدد يشمل الأرص والقاء وكل حق يجوز تربيته على ذلك كحق السمعة وحقوق  
الأرصاد أو غيرها

والغير شرط لازم في جميع العقود وهو أن يجب في العقود الناقلة للملكية ولا يجوز  
أن يهب المملك حصلا



وإن من الواجب أن يكون الشيء من الواجب بل يصح من الموهوب له إن كان له خيار كما لو عرض المالك أحد الفرسين هاجر الموهوب له وأحسا بهما قبول الموهوب له . . . قبول الموهوب له أحد أركان العقد فلا يتم إلا به ومع ذلك يتم هبة بمجرد الإيجاب من الواجب إذا كان الواجب وصق الموهوب له أو وليه أو وليا عليه ولا يلزم أن يكون القبول صريحا بل القبول المسمى كقبول فدا وحب أحدهم ربنا لاستلمها الموهوب له تمت الهبة ويلزم أن يكون القبول حاصلًا من الموهوب له سواء كان منه حوداته إن كان أهلا للتصرف أو من وليه أو وصيه أو الخيم عليه إن كان غير أهل لذلك ومع هذا يجوز قبول المصير المبرر إذا وحب له شيء متقول فبعضه كما لو وحب صديق وله صديقه حية فأخذها منه ويجوز للورثة أن يفتوا الهبة بعد وفاء موزنهم إذا كان موق قبل حصول القبول (مادة ٥٦).

عدم العوض . — لأن الهبة لو كانت عوض فهي عقد تبرع كالع والفقير ومع ذلك يجوز العوض في الهبة وإنما يلاحظ في ذلك بدة العوض إن كانت مساوية لقيمة الشيء الموهوب فلا هبة وإن كانت أثقل منها فهي هبة ولا يلزم أن يكون العوض مالا بل يكفي أن يكون مذهبًا يعمل أمر أو الأمانع عن أمر كما لو اشترط الواجب على الموهوب له أن ياتر راعه أو سامر بن حبه لنفسه مصحة للواجب أو يتخع عن شرب الخمر

### الفرع الثاني — في شكل عقد الهبة

لأصل أن عقد الهبة يكون رسميًا ولا كانت مافلة (مادة ١٤٨) وتجب مراعاة هذه القواعد ما دامت الهبة هي موضوع العقد فتصريح الواجب الموهوب له



وهو يكون إيجاب القواهب وقبول التوهم له حاصلين في رد عين محتمل في هذه  
حالة يجب أن يكون كل مبدءاً من غير رسمي في كتاب أحد هاتين صور عرق  
منه لعمه

وسنأتي من هذه القاعدة الهاتك الآتية .

أولاً - إيجاب المستند وهي التي تقع في صورة عقد آخر غير عقد هذه العريضة  
كاتب ومبداً به (راجع ص ١٤٥)

وهذه إيجاب صحته . فإن لم يقدر السار محمداً أي إذا كان يكتب في سند عرق  
ومن هذا المنسب أيضاً انه الخاص به في عقد أصلي آخر كما لو باع ديد بكر دائرة  
ودفع بكر ثمن ويهدد أنه يدفع ثمن الباقي مبرماً ذلك أو مؤقتاً لأن المصلحة هنا معلقة  
العقد وكان من حقه منتهى حكمة شكلاً

وفي هذه الحالة يكون الأحكام الواجب مراعاتها هي أحكام العقد الظاهر لا أحكام  
هذه ولا كان العقد الظاهر أملاً ولا هذا كما لو ذكر في العقد أن يبيع دارة بكر ولم  
يذكر من يذاخل ولكن من الأركان التي لا يتم البيع إلا تحقيقها

ومع ذلك فلا بد من شرط شروط العقد وإن كانت في صورة عقد آخر إلا يجوز بحسب  
النواصب الشرعية المقررة في الأهلية وغيرها

وكذلك لا يمنع شكل العقد دوى الحقوق قبل إبرامه من صاحب يد انصرف  
بعبارة هذه حقيقة

ثانياً - إيجاب المحبة وهي التي لا يكون لها صورة محددة ولا صورة عقد آخر  
كاتب ومبداً به وإنما تقع في صورة اقتنازل أو اقتزك

متار دلت      تريد من قبل بكر حركة أو له حتى يعاقب أو حق ارتداد سار عنه  
لأنه في هذه الحثوث إذا حصل بمسببه وقت المصلحة هذا من كالحل والمواد والعقود  
وغيرها من هذه الحثوث

ولا بد في هذه الحثوث بحريته بل هي ثم الاستول أي التخص



فإن لم يحصل القبض بأن كان مؤجلاً وجب أن يكون المنة بعد رمي "لا د" كانت مستقرة أو محمية كما تقدم (مادة ٤٩)

و يجب مرعاه وأعمده (أخياره سنة الملكية) في المقتولات

فإن دعى أن الشيء الذي في يد غيره موهوب له فله إقامة المدعى أن كان الشيء في يد صاحب المدعى صديق بقوله حتى يقوم الدليل على كذبه و حاشي السرة والصباح (راجع ص ١١٥)

يمكن يجب أن تكون الحيازة صريحة أي أن الشك لا ينطرق إليها تكراره لعدم شيء من مقتولات مقدمه لأن صفة موجهة للشك في حيازة هو الذي عليه ثابت مصدره: إن ادعى المالك

### الفرع الثالث - في حكم المنة

يسمى نقلاً عنك متهماً إلى أن يقبض الموهوب له والقبض هو الاستلام

ومع ذلك د: كالموهوب عقاراً ومجمل الموهوب له عقده حار له وصح يده عليه صيد المادة (١١٨) (راجع ص ١٣٧ و ٢١٤) وإن طلب التسليم من الموهوب

وهنا ترد مسألة حق الموهوب في الرجوع عن المنة

وهذه الدون وروح التبرع فيه يحصل عدم جواز الردول متى كان العقد رسمي أما إذا تضمنت المنة بعد آخر القبض صريح في تطبيق قواعد العقد مدني ونقرر أن نسخ العقد براءة أحد الطرفين وحلها غير جائز

ولا مشاحة في ذلك لتصرخ الموهوب باستقلال الملكية في العقار الموهوب في الموهوب له مجرد لإيجاب والقبول وعدم غايتها إلا بالقبض في المقتول وتسليم كل شيء بحسبه

هالمقر رسم بالتخل من قبل الموهوب والمقتول بالإعطاء يدايد

وأما حكم المنة فالمنة غير ملزمة للمقتول وهو عدم جواز الاحتجاج بها إلا على حسب المقرر بالقواعد المتعلقة بمجمل عقود المنة ومادة ٥٢



ونس المراد طول المدة (حتى بعد انتهاء تسجيل عقود المدة) أنسب من أن  
 يحل محلها في سجل عقد المدة مخصوصه غير الآخر أنسب من التسجيل  
 عن وجه القصور لعدم وجود شيء من ذلك وما هو مذكور عن التسجيل في مواد ٦١١  
 وما بعدها) يصدق على المدة كما يصدق على غيرها

وهذا الفرع لم يمتد من قبل إلى الأحوال الخاصة التي لا تصح فيها مدة بغير التسجيل  
 ولا في حق التسجيل أيضا إن كان الموهوب عقارا تصح الأحكام السابقة على غير  
 المتعاقبين

### الفرع الرابع - في بطلان المدة

تدخل فيه في الأحوال الآتية

- ١ - إذا كان الإكراه سري في ذلك الوهاب والموهوب به وهو حكم المادة  
 مع العلوية
- ٢ - إذا كان بعدها غير رسمي أو بعد الإسدات المتقدمة
- ٣ - نحو الوهاب أو بعده كإهابة قبل حلول المدة (مادة ٥٠)

### مبحث - في الوفاء

أحق لقانون الوفاء المدة من حيث بطلانها بما وقع بصدورها من توفا المدة  
 مادة ١٥٣ وذلك لأن في الوفاء معنى المدة بل إن القسم الجبري منه والاستحقاقات  
 التي تعطى بغير وثيقة الوفاء هي ذات صفة

### المحصل النظامي

في الشفعة

حدثت أحكام الشفعة أولا في قانون (مواد ٦٨ - ١٧٥) ثم تمت هذه مواد  
 ومخصص الأمر الملكي الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٠١  
 للشفعة هي الحق في ملك العقار المنقسم على المشرى بالنسبة الذي دمه والرسوم والمصاريف  
 والعرض من الشفعة مع المصير

والمراد من الشفعة هو حق كل واحد من الشركاء في ملكه أن يشتري حصة  
 الشريك الآخر في ملكه من الأجزاء الواردة في المادة ١٦١ من القانون  
 الخاص في حصة الشفعة



- نصرع الأول - فيما تجوز فيه الشععة وما لا تجوز  
الشععة لا تجوز إلا في أحد راسيها فتح وأد الخليل فلا شععة له  
لاحظ القارئ أن هناك آخر لا يدخل فيه في جوار الشععة فيها وهي تلكها عدم انحراف  
والأصول المذكورة هي الأربعة الواردة ١ و ٢ و ٣ و ٤  
١ - أن كان البيع حاصلًا بالمراد المسمى بواسطة الإشارة أو بواسطة الحاكم فهو  
أو بناء على تقدم يمكن القسمة بين الشركاء  
٢ - البيع الحاصل من الأصول مبرورهم أو من المبرور من الأصول أو من أحد  
روعيين من الآخر أو بين الأربعة المبرورين  
٣ - أهية ولو جاز  
٤ - القسمة سواء كانت بدون فرو أو كان فيها فرو  
٥ - القسمة إذا قسمت بين الخلق "شركة" وإن كان فيها معنى البيع  
٦ - إذا كان المبرور من البيع أحد من أقطار المبيع لم يبايعه أو إيفائه إلى أقطار  
مخصص للملك  
وهو نصيب إلى ذلك  
٧ - المصالح في حصرمة وأما أمام الحاكم على عدد وإن كان مدحه المصالح من  
المقار والمالين الذين تفتت لأن المصالح تنضم عليه من كل طرف شيئًا من حقه  
ولا يجوز أن يمنع الأجنبي من ذلك من المصالح في ماله شخص معين  
٨ - المقار للمعاني المتقابلة من المالكة وذلك للمدين والمدينين من ذلك المذكور  
وهو كالمصالح في يد المالك  
٩ - البيع المبرورين بناء على شرط أن المالك في سبيل ولا يجوز ما به عند حذق  
الشرط بعد سقوطه من يوم البيع وإن كان قبل ذلك فهو صحيح حتى يفسد شرط  
١ - البيع الحاصل من جهة على أحد ذلك صحيح البيع بجميع أفعاله إلا قبل بانه  
لشععه إذ يبرر مؤلف والمصلحة شرعية أو بناء على الشرط القاسم ومن ذلك مع المصالح  
١١ - إن كان البيع مأخوذًا من المصالح العمومية فإنه لا ينافي من استعفه  
١٢ - أنه لا يمكن أن يفسد المصالح



١٣ - حصة الشريك المبيعة لشريكه في العذر إلا لما في الشركة.

١٤ - وصح المقار في الشركة . مثلا إذا كانت حصة كل من شركاء تساوي ألف جنيه ، بدلا من أن يدفع أحدهم حصته فقد قدم لها ذرا تقيم بها الإذنه بهذه القصة لا يجوز انشعها وإن كان قد تم العذر كالمبيع لأنه على مبيع معين ولأن الملكية تنقل من الشريك إلى الشركة

الفرع الثاني - في من له حق الشفعة

لأشخاص الدين هم حق الشفعة أربعة (مادة ١ و ٢)

أول - مالك الرهبة

ثاني - الشريك الذي له حصة متاعه

ثالث - صاحب حق الانتفاع

رابع - ائدار الممتلك

ومرتبه كل واحد من هؤلاء المذمعة بحسب ما هو مذكور فمالك رهبة هو مقدم ثم الشريك ثم المنتفع ثم ائدار (مادة ٧)

المبحث الأول - مالك الرقة

تدلم أنه يجوز أن يكون رهبة العذر مملوكة لشخص ومعهنة لشخص آخر و حالة التي يكون فيها حق الشفعة للمالك الرقة حالة واحدة هي بيع حق الشفعة من صاحبه

و يظهر أن هذا الحكم استثناء من أن الشفعة لا تكون إلا في عذر حصنة لا حكا لأن حق الانتفاع ليس عذرا حصنيا ولكنه استثناء من أن له سبب مفعول وهو حاجة مالك الرقة في التخلص من حق الشفعة المقرب على عذره ليعود له ملك تاما

وبلاحظ أن الشفعة في حق الانتفاع لمبيع لا يجوز إلا للمالك الرقة دون غيره لأب حانت على خلاف الأصل ليسب حصص ومن المقرر أن حانت على خلاف القياس لا يفسد عليه . وقد يكون هذا المص صارا كثيرا بالشركة و حق الانتفاع إلا أن هم مدعوه عنه باستعمل حق الاسترداد المقرر في المادة ٤٦٢ من القانون ٣٣٩



## المبحث الثاني — الشريك الذي له حصة شائعة

لا فرق بين أن يكون الشريك آتية من الإرث أو من الاتفاق ولا فرق بين أن يكون البيع حاصلًا لأجنبي أو لشريك . فإذا باع أحد نصيبه المتشاع في المند فالشركاء له من حق أحد جميع الشفعة بل كان الشريك كثيرين وطلوا الشفعة كلهم قسم البيع بينهم بمسبة أصياتهم

وإن كان المطالب أحدهم فهو له مطلق كله

وللشركاء طريق آخرى تلك الحصة لتأنيده المبيعة من شركتهم لأجنبي وهي حقهم في استرداد تلك حصة إلى وقت القسمة كما تقدم

والفرق بين الشفعة والاسترداد أن الأول جائز سواء كان البيع لشريك أو لأجنبي وأما الثاني فلا يجوز إلا إذا كان البيع لأجنبي

وهناك مروي أخرى في الأحكام المتعلقة بفسوط الحق في الاسترداد لا يسقط إلا بالنارل عه أو القسمة وحق الشفعة يسقط في أحوال كثيرة كما سبق

## المبحث الثالث — صاحب حق الانتفاع

صاحب حق الانتفاع ليس مالكًا لمقدار حقيق كما تقدم ولذلك لم يقطعه الذموب حق الشفعة إلا في المذار المترتب حقه عليه

فإن بيع الرقبة لأجنبي فلصاحب حق الانتفاع أسده بالشفعة

وقد جاء في مسنده (٣) أني يورثه هذا الحق عبارة يصيب فهمها إن لم يكن نحو وهي «وإنه طلب الشفعة إن لم يطلب مالك الرقبة»

فيظهر من أول نظرة أن اجتماع حق الانتفاع مع حقيق إذا الشفعة حق سار الساع والمشتري وهي لا تثبت لصاحب الانتفاع إلا إذا باع صاحب الرقبة فكيف يجوز أن يكون هذا الأمر شاعرا مع كونه مانع

والذي يجوز مرصه لتصبح عاروه المادة هو أن يكون الرقبة أو حق الانتفاع منركا لأكثر من واحد وأن أحد الشركاء باع نصيبه ففقط يكون حق الشفعة للشريك الآخر



أو اشتركا في آخرى فإذا لم يظهروا فيه لصاحب حق الانتفاع - هذا ما فرضه بعضهم  
وكنه لعل لا يشترط على الشئ عدم عي صاحب الانتفاع بعض صريح في القوانين  
(مادة ٧) والمراد بالشرط على الشئ أن يشترط في انتفاع المص

### المبحث الرابع - انتفاع المالك

للمالك حق انتفاع في العقار تابع بحدود ملكه إلا أن هذه تكون مصلها  
ومنهى حسب وج انتفاع المصروف في العقار المذكور على ثلاثة أنواع

الأول - انتفاع المصروف أو المخصص منه في البناء في الأرض

ثاني - الأراضي الممنوعة له في نفس عدا ولا في أرض أخرى

ثالث - انتفاع المصروف له في ارتفاع على العقار المجاور أو عليه به مثل ذلك في حق

ويجب قبل كل شئ أن يكون المصروف طالب الانتفعة مقيمة لأصوله فقط كما لو كان  
مادة بها مصلحته غيره ولذلك يجوز منسرى أن يثبت صورية الطيب وأن الطيب  
مقابل الطيب المصروف أو هو ما يجوز منه

### ١ - انتفاع المصروف في المبنى والمبنى

يجب أن يكون المصروف المصروف والانتفاع المصروف به مخصص من سوء كان العقار  
مستحق من أرضه المص

٢ - مرة في الأرض لا بناء وسحق من ملك

١ - إن كان المصروف داراً ما ملكه وكان لأحد من غير ملاصق لملكه في الانتفعة  
ذلك المصروف المصروف لا لا له

٢ - إن كان المصروف لا يملكه إلا المصروف المصروف كان الأرض المذكورة به أو يؤجره  
فلا شئ له

٣ - إذا كان المصروف من المصروف الأرض مصلحته كما لو كانت الأرض ملكه  
وكان غيره عليها حق انتفاع بملكه لا ح أو أن يكون المصروف مصلحته هو عد سبق للمصروف  
مستحق في المص



٢ - الأراضي غير المشيعة أو غير المعنوية.

هذه الأراضي هي التي تكون منفعة أو أخرى ونسبت منعة ولا منفعة لئلا، وكذا الأراضي برزيجية سواء كانت مملوكة أم لا.

ويجب لشعنة في هذه الأراضي إذا يجب شروط:

١ - أن يكون القدر المشعور به ملاحقة من جهتين بالمقدار المشعور به.

٢ - أن يكون بينه القدر المشعور به من جهة واحدة نسبة القدر المشعور به على الأقل.

وإذا فقد أحد الشرطين فلا شعنة.

ملاحقة - ولا يكون مجرد الملاحقة في خطين من جهتين عهداً صغرت موضع الانتصاف بل يجب أولاً أن يكون الجوار من حدود كالمحرم والشرقي مثلاً وأن يكون ملاحقة على امتداد كافي ككثافة الحد أو بقية.

وتحديد ذلك متروك لتقدير القاضي على حسب أحوال القضية.

وعلى كل حال لا يكفي الانتصاف من حد واحد ولو على طول فذلك.

وإذا كان هناك اتصال بين العقارين فلا شعنة.

والمصلح المعتبر هو:

١ - القدر المملوك لغير الشئ.

٢ - القدر المملوك للذات من جهة كقوله اعطاه المبيع ولا يعبر المصالح على بيع البنية مرصاة صاحب حق الشعنة ولو كانت قبله حصة المصلحة إلى ما يصح.

سكن يجب أن لا يكون تلك البنية تابعة لاحتياجها إلى ذلتها وليس لها فائدة في نفسها ولا انتفاع وأن لا يكون المهرض الذين منه مع الشعنة لا امتداد تلك بعزل عنه وإلا فاشعنة وأجبة.

٣ - الطريق العمومية المعتدة كذلك لدى هجرة الأسماء وكذا النزع والمصارف العمومية.

٤ - الطريق والمصارف والمصارف المخصصة للملكية كالمسارح والمصارف العامة والمصارف العامة.



ومن الخيل التي يستعملها البيع والمشتري تبع الشععة هي الخيل الملاصق للحر من  
العقار المبيع وبيع الثاني

والحر في ذلك الواقع فلا أثبت البيع أو البعد بيع والمبة تبع الشععة فقط هي الشععة  
ويتر في عدد ذلك الخيل المشعوع من المشتري من كل مسلوكة... الشععة المبيع والموهوب  
معا بحسب الخاري وصانع الملة هو بيع

قيمة المشعوع به - ان شرط الثاني في حوار شععة الحار المالك الملاصق أن  
تكون قيمة غيره المدي شعع به مسؤولة على الأقل لنصف قيمة العقار المشعوع  
ويكون تقدير القيمة باعتبار كل واحد من العنارين على حدته بحسب أحواله الخاصة  
وصاحبه خاص وخطم النظر على مقداره إن أمم قد لا تساوي عشرين در

٣ - العقار المدي له أو عنه حق ارتفاق

يجوز الشععة في غير الحاتين المتضمنين للحار المالك: إذا كان للعقد مشعوع به من  
عقار مشعوع حق ارتفاق أو كان عليه لم مثل ذلك الحق (مادة ١)

ومشروط في ذلك أمران (مادة ١)

الأول - أن يكون البيع جازا لأن الحوار أي الملاصقة في ذلك شرط أولى إلا  
أن شرط الملاصقة من حذين غير واجب بل يكفي أن تكون من حد واحد متى اقتصرت  
الشروط الثاني

الثاني - أن يكون لأحد العقارين - المشعوع والمشعوع به حق ارتفاق على الثاني  
كحق المرور للمري أو حق المرور الشخصي - وحق الاستعمال أو السكنى ولا بد من  
اجتماع الشرطين

فلا يجوز للحار الملاصق من جهة واحدة أن يشعع كما تقدم

ولا يجوز لغير الملاصق أن يشعع وإن كان لعقاره حق ارتفاق على المشعوع أو عنه  
مثل ذلك الحق لأنه ليس بجوار



المصرع الثالث — في إثبات الشروط التي لا تتم الشععة إلا بها

يختلف الإثبات باختلاف الشرط

فإن كانت الشععة تثبت بأحد الأسباب المنصوص عنها في هذا الباب فلا بد من إثباته  
وإن استدل بأن يكون ثابت بالتاريخ قبل البيع الموجب للشععة ولا يلزم أن يكون محلاً  
وعنه ذلك كون الشععة ليست حقاً عينياً بل هي حق شخصي لمن منحه القانون ذلك  
وقت حصول البيع دون غيره ممن يحمل محله كالورثة

فإن لم يكن بهذه سداً حازله الإثبات بوضع اليد المعروف بالشهر من زمن قدومه  
وكل حق آخر ثبت بحلفه والحوار والملاصقة تثبت بالمطالبة

المصرع الرابع — في تراجم الشععات على عقار واحد

تراجم الشععات على صودتين

لأولى — أن يكون المتراجمون من طبقة واحدة

الثانية — أن يكونوا من طبقات مختلفة

لمبحث الأول — المتراجمون من طبقة واحدة

إن كان الشععة شركاء في العقار المشعوع به سواء كان مملوكاً لم يملكه أحد أو مبرور  
لرغبة فقط قسم المشعوع بينهم بنسبة أنصبتهم في الملك  
وإن كانوا من المبرورين المالكين بينهم منهم من حوّل على ملكه منفعة من الشععة  
أكثر من غيره

ومسألة ترجع إلى طرق التخصيص فإن كان في الشععة المبرورين شفع مبرور من جهة  
واحدة وكان المشعوع على المشعوع به حق ارتفاق حاز أن يكون هذا الأخير هو الإحق  
بالشععة من غيره لأن له منفعة خاصة من الشععة وهي إحقاق حق الارتفاق بحرب  
على عقاره

وإن كان المشعوع مملوكاً للمشعوع به لأحد المتراجمين من ثلاث جهات فقد يكون  
هو لأولى التخصيص على صاحب حق الارتفاق وهكذا



وإن تناوب مفعة الكل قسم المذخر المشعوع بينهم مبه أملاكهم أو أملاكهم  
والقسمه هـ معاًها مفعة المفعول لافعة العفار عبه دعي أنه إذ ترجع ثلاثة من  
مشعوع مفره حصون قدانا يفر للمفعوع ملكهم أولاً باعتاره ٢٤ فبر طاً وبين نصيب  
كل واحد في المزارع المذكورة معة ملكه الأصلي والذي له معة فربط في المفعوع  
ملكه الأصلي يعني له معة مزارع والذي له ثمانية مزارع يأخذ معة والذي له عشرة  
معة مثلاً

وقد يقال من كيفية اختيار النصيب في الملك الأصلي هل هو نصيب في المفعوع  
أو في المفعة

بلى من المفعوع هل يعتبر منه نصيب كل واحد في المفعوع به لتقدير نصيبه  
في المفعوع أو يعتبر عدد المفعة

والرأي الذي يجب اعتباره هو القيمة فبما على عايد المفعول في حق المزارع ذلك  
إذ من على أنه يجب أن تكون قيمة عقاره المشعوع به مارة قيمة نصيب العفار  
مشعوع على الأقل

ويلاحظ أن المذخر نفسه يدخل ضمن المزارعين إذا كان على له حقوق المفعة  
لأنه يمكن اشتراكه

ويلاحظ أنه المفعوع عند تمرير المفعة حتى يوجب يحصل أجسام من الآخر  
معد ٧

### المبحث الثاني — المزارعون من طوائف مختلفة

د كان المزارعون من طوائف مختلفة دعي أن ترتب المفعوع في سائر من به حق  
المفعة (معد ٧)

والفهم هو ذلك المفعة في حالة مع حق الاندفاع

ويأتي هذه التركة في العفار للبيع على المفعوع

وفي منطقة الفتحة يأتي المفعوع للعفار البيع

ثم كذا هو المزارع المالك



ولا شئ من واحد من هؤلاء علي من هو من طلبة علي ولا سمعه منهم  
ومن ترك رتبته بهم أعني من لم يذبح حل بماله من باقي عمه مسرعة  
هذا ولا يفي التزامه يكون اشترى شيئا (مؤنه ١٨)

### تممة

الصغير وجمهور عليه بسماع بواسطة الوحي أو النجم

المصرع الخامس - في عدم جواز نسبة المشفوع

لا يجوز النسبة في حق من انصرف اشيع بل يجب على الشيع أن يأخذ كذا  
أو أن يتركه

و منيع ، ما أن يكون عدداً واحداً أو عقارب متعددة والأمر واضح بالنسبة للأول  
ما إذا تعددت العدولت فذلك حائز ؛

حالة الأولى - العقارب المدعومة بـ خمسة بعضها

في هذه الحالة يكون حق الشيع قد انصرف حل لعدداً الذي هو شر لك في ملكه أو  
في منصفه أو ماوراءه

و قد كانت العقارب الخمسة متصلة وانكبا كلها بحمد الله بطريقة استعمال واحد  
جاء المشفوع من أن يترك الشيع بأحد المدعومة كذا

مثال ذلك : اشترى زيد وأجره مئة حلاحة الخطي ومعه ألف عدل على حسن  
قطع غير متجاوزة وذلك لأجل أن يدفع من القوي حلاحة الخطي الذي يتبع من الألف  
عدداً فاصفة هنا واحد

ويجوز لشعري أن يترك الشيع بأحد ما كانها أو تركها

و كذا في العقارب المدعومة حافاً فحرب مئة العدول المشفوع حسب  
معداره وبالنسبة

و قد كان بالأصل أربعة - واحد على الشيع أحمد -



ويشترط أن يكون العقار المشعور مباحاً لغيره أو شخصاً على الشيوع وحسب أحد كلاً ولو كان لأصله متعاقب في العقد

هذا كأن يبيع حصصاً من عقار فالشعير بالخيار إذا لم يأخذ الكل أو البعض (مادة ١١) حالة التأسيس - العقارات المشعورة متصلة ببعضها أو أن بعضها هو متصل ومنها ما هو منفصل

في هذه الحالة يجب على الشعير أن يأخذ العقارات المتصلة مع مرعاه مدد كرهها إن كان الفرض من المصلحة عملاً واحداً

### المصرع السادس - في طلب الشفعة

للأخذ بالشفعة شروط يجب على الشعير مراعاتها وهي (مواد ١٤ و ١٥ و ٢٠).

الشرط الأول - إعلان رغبته في ذلك

الشرط الثاني - رفع الدعوى إلى المحكمة

### المبحث الأول - في إعلان الرغبة

يرضى في إعلان الرغبة ما يأتي :

١ - أن يكون بالكيفية الرسمية على يد محضر

٢ - أن يشمل على بيان العقار المشعور وعلى بيان الشخص وشروط البيع وكل من البائع والمشتري

٣ - أن يكون مشتملاً على عرض الشخص وملحقاً به الواجب دفعه قانوناً

٤ - أن يعلن للبائع والمشتري معاً

٥ - أن يكون في ظرف خمسة عشر يوماً من وقت علم الشعير بالبيع أو من وقت تكليفه رسمياً بإبداء رغبته في الأخذ بالشفعة إذا كان يريد على طلب البائع أو المشتري

### ١ - الإعلان على يد محضر

الإعلان الرسمي هو الطريقة التي يصح التفاوض عليها ولكنه لم يصح على حكم عدم مراعاته وعلى ذلك يجوز أن يكون الإعلان عبر رسمي ولو مخاطب في الوسيلة



والأولى أن يكون الإعلان وصفا لما في تنازع غير هذه الطريقة من مشاكل الإشاعات  
وتسبب الإعلان واجبا إن ارتفع الدعوى مباشرة في ظرف خمسة عشر يوما من رفع  
الإعلان وفي إعلان عريضة الدعوى يقوم معلنه

## ٢ - بيان المقار والتش والشروط

يجب أن يشمل الإعلان على بيان المقار المتشوع، للثقة بتعيين جميع مجازاته كالموقع  
والحدود والمقاس

ويجب على المشتري بيان التمسك الحقيقي في كان يملكه وإلا فالتش المذكور في العقد  
فإن كان التمسك المذكور مبنيًا على حد التمسك أن لا يذكر إلا التمسك الحقيقي  
ويجب أيضا بيان شروط العقد في علمها واسم البائع والمشتري  
ولا تقبل منه المعارضة في مقدار التمسك إلا إذا كانت ظروف الأحوال تؤيد معارضة

## ٣ - عرض التمسك المفترق والمقد

إن كان لا يعرفه جاريه إلا كتمه، عرض التمسك الذي غادره المحكمة  
ويجب أن يكون العرض شاملا بالتمسك والرسوم والمصاريف سواء كانت مصاريف  
العقد أو مصاريف العقارية التي يكون المشتري صرفها على البائع إلا أن التمسك ليس  
ملزما بغيرها

فإنه أعقل لتسليم شيئا من ذلك كان الإعلان باطلا

ممكن إن كان عدم تسليم غير مشتمل على جميع هذه التكاليف وليس من عسري  
لا أن يقتضي بطلان جميع إعلانات البائع في العقد المذكور

وتسبب بوجوب على كل حال أن يكون العرض بغيره حقيقة غير كفاية لأن عدمه  
من إعلان الاستعداد كافي في ذلك

## ٤ - وجوب إعلان التمسك والمشتري الدعوى الشفعة

يجب أن يكون الإعلان بغيره من وجوب كل لأحد من هؤلاء كان الإعلان باطلا







وأما التصرفات التي يحصل من المشتري إلى الغير خلاصة القواعد العامة فلا كان  
المرسوم اليه أي أنه غير علم بمحصول الإعلان من الشئ إلى المشتري ثبت به حق  
الذي تروى على العتار و إن كان علما بذلك كان التصرف باطلا

وعلى كل حال لا يصح التصرف ولا تثبت حقوق الغير المعلقة لأنه من المشتري به  
وقعت بعد تسجيل الإعلان في تم كتاب المحكمة المختصة الكائن بدورها العتار نفسه  
للأجانب وفي تم كتاب المحكمة الإختصاصية لأجله الكائن بدورها العتار  
وعلى هذه المحكمة أن ترسل صورة منه إلى المحكمة المختصة وهي تسجله من مائة مائة  
وحيثما يكون الممر في إثبات حقوق الغير على الممر المسوق أو حقوق الشئ  
تسجيل العقود أو الإعلان

### المبحث الثاني — في دفع دعوى الشفعة

الشرط الثاني أن دفع دعوى الشفعة على الترخيص والمشتري وهي ترعى أمام  
محكمة الكائن بدورها العتار

ويجب دفعها في مائة ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرعية في الأحد بالشفعة فإن  
تأخر سقط حقه

ودعوى الشفعة من انحصار الشفعة التي يحكم به على وجه الاستعجال (مادة ١٦)  
ولاحكام القدية بها لا قبل المارسة فلا نحو اطلب مائة إلا بطريق الاستئناف  
وبعد الاستئناف خمسة عشر يوما من يوم إعلان الحكم (مادة ١٧)  
وحكم الذي يصدر بها يثبت الشفعة بمرسوم الك يداشع وهو من لأحكام  
التي يجب على المحكمة تسجيلها من نقاشها (مادة ١٨)

### محمومة

يجوز لشخص ثالث أن يدخل حصلا ثالث في دعوى الشفعة بصفته شخصا معيونا  
هذا الذي دفع الدعوى وفي هذه الحالة لا يكون المراد انهم القواعد التي تقسم رد لإقامة  
دعوى الشفعة من سمي به القواعد العامة انحصار عليها في قانون الشئ  
وشرط قبوله في الدعوى أن لا يكون حقه قد سقطت فائدة الأسباب المعتمدة  
لذلك



### الفصل السابع      فيما يترتب على الشفعة

ترتب على الشفعة حصول التمتع على المشرى في جميع حقوقه وتمهيداته كإن البيع حصل بلا قول دون الذي (مادة ١٣)

وبدء من هذه الصفة قبل إتمامه وقبل انقضاء

الملك في المقدار ثبت بجزء الشفعة وقبل انقضاء ملك الشفعة (مادة ١٨)

وأما التصرفات التي تقع من المشرى المبر قبل إتمام الشفع رتبة في لأحد بالشفعة  
بغير صفة لأمة

لأن "مع المشرى المبر أو رتبة عليه أن حق يبي حرم منه جميع

وكذلك إذا فاقص به

وبلا حظ أن المقصود من الشفعة

يكن بعد الإعلان وبعد تسجيله بحرم جميع التصرفات على المشرى كما يحرم على المبر  
تداول الحقوق منه (مادة ١٣)

ولذلك يحرم على المشرى أن تصرف إذا كان كلف الشفع بأداء رتبته غير أن  
هذا التكليف لا يؤثر في حقوق المبر حتى

وكذلك حتى المبر الذي ترسب له حق على المبر بعد تاريخ التسجيل حتى  
الانقضاء أو الأولوية على ثمن المقدار الذي يجب على الشفع دفعه للمشرى (مادة ١٣)

وعن هذه القاعدة يكون البيع الثاني أي الحاصل من المشرى إلى ثالث صحيحاً إذا  
وقع من الإعلان وفرضا إذا وقع منه وأخطأ لما وقع بعد التسجيل

في الحالة الأولى أي حالة بيع المشرى قبل إعلان الشفعة يكون التمتع مبراً  
بأنشئ الأسير للمشرى الأسير

ولا مقام المبرى إلا عليه دون المشرى الأول (مادة ١٩)



### في البيع والعقود

هو أن يقدم المبيع في عقد البيع أو عرض فيه عارضا من وجه ذلك على طلب  
البايع فأنشأه لا يجوز للمشتري على المبيع إلا ما هو مأجود مضمونه أو مقاس ما راد في قيمة  
العقد بسبب البيع والعقد

ومن وقع البيع والعقد بعد ذلك فأنشأه فأنشأه المبيع إلى ما كان  
مشتري الإزالة ومن شاء استبقى المبدأ أو العقد ودفع به الأداة وتزوجه العمل  
وعلى كل حال فأنشأه مضمون مضمون مضمون المبيع في سبيل حيازة العقد  
وحفظه (مادة ١٠٠)

### المادة الثامن — في مفعلات الشفعة

تسقط الشفعة في الأحوال الآتية (مادتي ١٩ و ٢٢).

- ١ - السكوت عن إبداء الرغبة بعد إتمام البيع عشر يوما
- ٢ - عدم إقامة الدعوى بعد الإعلان ثلاثين يوما
- ٣ - بعد مضي سنة أشهر من تاريخ تسجيل العقد البيع وهذا يسري على الصغير  
والمعذور به

٤ - تنازل المبيع عن حقه  
والتنازل يكون إما صراحة أو ضمن  
ويحصل التنازل الصريح في أية وقت قفاية يوم الحكم  
ويستدل على التنازل الضمني بكل عمل أو عقد يؤيد به أن المبيع رضى بمسكة  
مشتري العقار (مادة ٢٠)

مقابل ذلك استثناء المبيع من المشتري للعقد البيع ودفع قيمة الإيجار للمشتري  
إن كان العقد مؤجرا من قبل المبيع قبل البيع  
وكذلك الاعتراف على حقوق الارتفاق أو قسمه للعقد مضمون راعاه إن كان مشتركا  
فإن لم يكن من مفعلات الحق في الشفعة صلا لكل خصم جزءا أمم حصصه في ذلك  
مبنيه الشفعة في سبيل ما زاد حقه والمشتري منه مما شققت من ذلك



### ثمة - في الوقف

بموجب المادة ١٤٤ على أن «لاشفعة الوقف»  
وكيف لم ينص على جواز أحد الشفعة من الوقف أو عدمه والنص على حالة وزير  
أخرى بعيد الإجابة  
لأشفعة جائزة من الوقف

### التصنيف السادس

#### في المقتضى معنى المدة

لقد نرى كل شيء في الحقوق وأما الزمان في الحقوق فهذه موجب وموجب  
موجب هو المسمى بـ «الملك» أو «الملك» أو «الملك»  
سبب هو الذي يؤدي إلى سقوط التملك أو «الملك»  
ولقد جعل القانون من المدة موجب في باب أسباب الملكية  
والحقوق الشخصية والمدة في باب تقصير التملك  
وبما كان من ذلك من أحكامها الأساسية (مادة ٢٠٥) كل من يملك  
بموجب في مبحث واحد لأن ملك جمع فهو «ملك» أو «ملك» أو «ملك»  
لأحكام ثم بعد ما حصل لكل نوع ونلاحظ أن «الملك» للملكية لا يملكه  
بمعنى «ملك» خارج عن هذه الأحكام وقد أوردته مبحث خاص في آخر الفصل

### المصرع الأول - في الأحكام المتعلقة بمعنى المدة

ولأحكام «ملك» - نرى على معنى «المدة الموجب» بمعنى «المدة» من مقتضاه  
موجب ولا ينفذ «المدة» ويكتفي «المدة» من مقتضاه «المدة» من مقتضاه

### المبحث الأول - في وصف معنى المدة

١ - معنى «المدة» هو «الوقت» أو «الوقت» أو «الوقت»  
أو «الوقت» من «الوقت» أو «الوقت» أو «الوقت»  
من «الوقت» أو «الوقت» أو «الوقت»



٢ - متى حدث أحد الخصمين معنى المنة وحب على الخاصى أن معنى به إد بوقت شرعه ولا يجوز له مع ممر تلك الزوط أن يقصد لأى سبب كان

٣ - الحسم الذى تحت معنى المنة وأجود قوله معنى أن وقع معنى المنة الذى يتسك به هو الذى ينظر فيه الخصمى كون يرد وإن من به من أجدال الدعوى أن هناك نوعاً آخر كان يجوز التمسك به بدل الأولى لسهولة

مثال ذلك - زيد يسرد من بكر محمداً مدعى أنه ملكه ونكر بدلى أنه اكتسب ملكية ذلك العطار معنى خمس عشرة سنة مع أنه كان أمراء من حسبه وكان يكرمه أن ينتج معنى خمس سنين لى هذه الحالة لئس الخصمى أن يهجر فى حسبه المنة ويقدم الشرع ويضفى بأنه بكر بناء على أنه اكتسبه معنى خمس سنين بل يجب تأنيه بـ بالنصر بمائة على معنى مئة الخمس عشرة سنة

٤ - يجوز التمسك معنى المنة فى أى حالة كانت معها المدعى على أن صاحب الحق به يذاعه تمام محكمة الاستئناف ولو لم يدفع به أدب المحكمة لاستدائه

٥ - من به حتى التمسك معنى المنة أن يتركه فى أى وقت شاء

ولا يجوز التمسك إلا متى كان ذاك أهله منه بمصرف من جوارى أو لودعى أو التمسك أن يتركه

ولا يجوز التمسك مقدماً على من يمس المنة المقردى القانوت لأن التمسك به ممكن من حق التزك ولا يمكن قبل التحقق ولا حتى لاسم لا يمس المنة (مادة ١٠٠)

والتزك يكون صراحة أو ضمناً

والتزك الصمنى يكون بصندوق أمر من به حتى التمسك معنى المنة بعد به من مشيت به

مثال ذلك - المدين لى عاتق مائة من ذاك المدعى به وهو الحق به معنى عنه وروى له الذى به آخر العتق من ذاك مع سبق وضع مائة مئة لتمام به أو مائة على عاتق وحكمة الكفى يجب أن يكون التزك الصمنى صادقاً على التزك بموجب حقه فى تمسك معنى المنة أما إذا كان جهل ذلك فلا يلحقه حصر عنه لا يوجه عنه ولا يوجب التزك عليه



مثان ذلك - وارث واحد عفا، ضمن التركة ولم يجد به عقدا لحامه أسهم وأهله  
أو العذر كان أمده أو مدهونا تحت يد موزعه وطلب رقه صيده الوارث وسلمه العذر  
مع أنه كان تحت يد الموزث فسمعته صيده ماقت مده خمس عشرة سنة أو أكثر فسلم  
العذر وهذه الدية لا تجد دليلا على أنها وارث ترك حق التملك في ملكيته فهي أمده

٦ - إذا حصل من التركة إصرار بمقوق الميراث كأنه من حار لم يجب للميراث  
لا يضره وأن سمع من جموعه على التني موضوع التركة كما لو كان مسكا للدرث  
وعلى الدائن إثبات عس موكة (راجع ص ٣٩٧)

ولا يؤثر التفرغ لخاص من أحد الميراثين المصاحب في حق الدائن منهم أن يحتجوا  
بهيئته بامسبه لأهلهم وكذا الكس لا يثار ترك المكفول حقه في هيئته مدة  
مدة (٢٠٧) ولا يصح تارك أحد الميراثين لميراث واحد من الدائن مدة ٢٠٦

٧ - تضم مده المصنف إلى أصحاب ياد وصيه حده على عذر ثم توى واستمر  
ورثه وصفا مده صم المدين وفي هذه الحالة إذا كان المورث عبر حسن اليه منفس  
الغيب في وارث فلا يملك إلا خمس عشرة سنة وثلا إذا لم يكن ثورث سيد صحيح  
مدة ٧٧ وصاف المده أيضا في سقوط الموقر كما لو وجب ميراث على ثورث  
ثم توى قبل أدائه واستمر سكوت الدائن إلى أن أصعب مدة الخمس للميراث من الريح  
ستحذاه للميراث

كل إنسان يمكنه أن يمتدح هيئته المدة حتى مدة لأهنية

## المبحث الثاني - في انقطاع هيئته المدة

١ - قطع ميراث المدة سقط الزين السابق على الانقطاع (مدة ٨١)

وهو نوعان طبيعي وحكي

والطبيعي خاص هيئته المدة الموحب والحكي ظم

### ١ - في انقطاع هيئته المدة الحكي

هو أثر صل صفر من صاحب الحق للهدم الزوال هيئته المدة على نفسها فيصح  
به ما فات منها وهو يحصل فأحد الأسباب الآتية



## شرح القواعد المدنية

١١

السبب الأول - الغشاق في الحق المهند أن يرفع صاحبه دعوى على الذي ينتفع  
مخفى لمدة (مادة ٨٢)

مثال ذلك : عقار زيد في يد بكر منذ ثمان سنين - زيد يثير دعوى على بكر يطلب  
عقد له بمجرد وصول الإعلان إلى بكر يزول لمدة الساعة

ويجب أن يكون الإعلان صحيحا

فإن كان لاغيا فلا أثر له

وتفسير له سوى إلى محكمة غير مختصة لا ينتج مطلقا لإعلان فهو يقطع مدة متى  
كان صحيحا في ذاته ، ويستتقر أيضا في انقطاع امدة الخصومة أن يحكم والذي قاله  
رفضت دعواه فكانه لم يعمل عملا

وكذلك يزول كل أثر زيب على الإعلان إذا ترك المذعي دعواه مدة ثلاث سنين لأن  
تلك امدة كافية في بطلان المرافعة وإذا تازى عن دعواه مد تسوية لأن التنازل يسقط  
جميع الإحراجات السابقة ومنها إعلان المدعى برون الاعطاع المزعوب بهه ويتصل  
الزمس اللاحق بالسابق

سبب الثاني - تنبيه صاحب الحق المهند على المنتفع بشرط امدة تنبيه رسمي  
صحيحا رفع المسأل أو إبداء التمهيد سواء كان ذبا أو عرد (مادة ٨٢)

ويجب أن يكون التنبيه رسميا أي على مد محض وأن يكون صحيحا ذوا حكم مدالاه  
ر ب ثرة

سكن لا يجب أن تنوّه إقامة المدعى

وتنبيه إنداء على يد محضر يكلف فيه صاحب الحق من هو مدعى مد بوجهه ومقدمه  
باعتد أوساكي المذاونية صفة إنفا لم يدعى للعب

وهو لا يكون إلا بناء على سند واضح أو عند كلفه رسمي أو حكم قال له يكن مد  
صاحب حق سند رسمي وإلزاما مهما كتب التماسه لا يمتد تنبيه ولا يرس عنه عقد  
منه إلا - ضمن على خصومه أي مكلف المعلن إيمانه بالخصم أمام المحكمة يسع  
حكم بالرمه بحق التنازل



السبب الثالث - انصرف المتع من سر من المدة الملتحق كالتعريف و صمغ اليد على  
العدس منكمه صالحة وكاعتراى الشهود كما عهد له ووجهه عليه  
ولا اعتراى يكون صراحة أو صمغاً

و يؤخذ الاعتراف المسمى من عمل أو قول يصدر من متع تعني منه كما ذكر  
في البرك، راجع ص ١٩٩

## ٢ - في قطع معني المدة التعسفي

هو الذي يقرب على رول ايد وماله ١٨٦ وانيد تصيح بأحد لأسباب لآنية

الأول - إدارة ايد قهوا

مثال ذلك - ريد واضع يده على عطار ومضى على ذلك أربع عشرة سنة وهو يستعمله  
ويعتري في يده سنة واحدة أخرى منه يصير، الشكا ملكاً به ثانياً ملكاً بكر ورع العطار من  
يده قبل منه لمدة الخامسة عشرة سنة، كان ذلك ما، على حق شرعي أو الطريق  
العصب من هذه الحالة يصح لزوم المعنى كانه على ريد لأن العطار خرج من يده

سكن يشترط في العصب أن يذوم - - - إذا لم تكن ريد من استرجاع العطار من  
يد بكر أو إذا وضع عليه دعوى من العرص على معنى سنة ويصح ولو بعد زمن أكثر  
من سنة من المدة الخامسة يكون له

ورداً رخصت المدة في حال انقضاء صمغ حيا

الثاني - رول ايد بالقرن

مثال ذلك - ريد ترك العطار الذي كان يده فلا ياد ريد من كان عيطاً أو يسكنه  
من كان داراً إذا بعثى فيه أحد لاسه اسكب على عتبه

السبب الرابع - التحول اليه إلى بحر المتع - التحول إلى المتع به ومنه تعصين  
ماده ١٧٧

إذا كان على من المتع واليدى حسن اليه فلا تقطاع ويرى كان أحدهم سبي السبه  
تعصب المدة هذا إذا لم يكن مت وشك الملك بالتفعل

وأما الإيجار أو ترتيب حق عي كلاً يتابع وانسكنى فلا له على معنى المدة



ومنى انقطعت المينة لا تصل ثانيا فلما رجع القطار إليه زيد ثانيا واستعمله سنة  
أو أكثر فلا يجوز له أن يصير هذا الزمن إلى الزمن الماضي وإليه أنه أن يبدأ بها جلده  
مندرجوع يده على القطار

### المبحث الثالث — في وقف سريان المينة

وقوف سريان المينة في حوض أو بحر أو دون استمرارها وقت أو وقف سريان  
المينة في زمن سابق على تاريخ الوقوف معلق حتى يروى بعده وهي زمن حوت  
المينة ثانية وأصعب الزمن السابق إلى الزمن اللاحق ويصف سريان المينة في حائسي  
(ماتى ٨٤ و ٨٥).

### الحالة الأولى — حالة الصخر أو الحجر

يقف سريان المينة عند الصخر أو الحجر عليه إذا كانت أكثر من خمس سنين سواء  
كان مهي المينة موجبا أو سائيا

مثال ذلك زيد وأصبح يده على عمار مكر بعد سبب مد عند سنين ثم هات كز  
وترك صخر هنا يقف سريان المينة - المينة يزيد حتى ساع الصخر رشده فإن صخر زيد  
وأنصافه على انقار بعد ذلك ومهي خمس سنين أخرى من تاريخ طرح الشد أصبحت  
مدة المينة إلى المدة اللاحقة ولم له منك العذر

ومثل الحجر : هو أن يكون زيد صاحب القطار رشدها من يوم وضع يد المصعب  
وقبل انقضاء زمن المينة يقف عليه وحده الصخر حالة الصخر

ومثله إذا حكم المندس بحقه على اثنين ثم بوى الأول على التعداد وترك فاصرا يقف  
سريان المينة لأن الحكم لا يروى إلا خمس عشرة سنة وكل ذلك يوقف سريان الزمن  
بالسبب للصخر أو المحصور عليه في الملك الذي يكتسب مهي خمس سنين

مثال ذلك : اشترى زيد عمارا من شخص يعتقد أنه ملك بعد صحيح وكان القدر  
مموكا نعيم البائع لا يملك الملك لزيد إلا إذا معنى على وضع يده خمس سنين

يكن إذا كان المالك الحقيقي صخر أو محصورا عليه وكان البيع حاصلا أثناء انقضاء  
أو انقضاء مهي المينة لا يسرى أصلا



كان كل قبيح ماصلاً في حياة موزت أصبح له في الزمن الذي كان فيه محجور عنه رشيد ثم حدثت الوفاة وانتقل الملك إلى المصير أو حصل الحجر على الذي كان رشيداً، وقف سر إلى المدة

وفي عهد هذين الاستثنائيين يجري حكم مهني أثناء سوعيه على المصير والمحجور عنه كما يجري على غيرهما لا فرق

الحالة الثانية - إذا تمت القوة القاهرة لصاحب الحق من طاعة به منه كذا كما لو أصر صاحب الحق في حرب أو حصل عرق شديد مع طو صلات بهه ومن محكمة مسا كذا أو أعلنت الأحكام العرفية في البلاد ووقف سير القضاء

### المبحث الرابع - في حساب زمن مهني المدة

لا يدخل يوم الأثناء في حساب زمن مهني المدة وأما يوم الانتهاء فهو منها ما حدث سبب من أسباب انقطاع المدة أو إعادتها في اليوم الأخير أنتج النتيجة فترتبه عليه

مثلاً ذلك وضع رديده على عهد بكر في أول المحرم سنة ١٣١٠ واستمر في ذلك نقية ذي الحجة سنة ١٣٢٥ والمزاد معرفة اليوم الذي تم له ملك المقار

يهدف من حساب يوم أول المحرم سنة ١٣١٠ الذي بدأ به وضع اليد وبكل خمس عشرة سنة تتم في اليوم الأول من شهر المحرم سنة ١٣٢٦ لاني يوم ٣٠ ذي حجة سنة ١٣٢٥ بدأ ردت عليه دعوى يوم ٢ المحرم سنة ١٣٢٥ لا ترتب عليه أثر ركن إن وصله الإعلان يوم أول المحرم سنة ١٣٢٥ صاع عليه رأس نفس كل

وسأ رأس مهني المدة بالنسبة للمهدات والحقوق من يوم وحرب الوفاة وبخاصة لأطباء من يوم آخر عيادة المريض والمعلم من آخر يوم في العمل وذلك كله في مهني مهنة ثلاثمائة وستين يوماً

والسنة المعبره هي السنة العربية لا السنة الميلادية

### مبحث الخامس - حكم القوانين اللاحقة في مهني المدة

تسري القوانين الجديدة على مهني المدة إذا لم يتم قبل صدورهما

مثلاً ذلك إذا كان القانون الحالي قضي بملكه واضح أبداً على المقار من شأنه سبب صحيح مهني خمس سنين وقبل تمام المدة المذكورة ولو بيوم واحد صدر قانون



يجمع لمدة سبع سنين مدلا من خمس لحكمة يدرى على واضح ايده المذكور وهرم به  
الاسموا يوما وستين حتى يصير مالكا

ويحور أن يكون القانون الحفظ مانعا من تمام المدة بالمره كما لو قرر عدم حور  
كنساب بعض الحقوق بمعنى "المدة مهمه" وتكون وتكون في ذلك كالمدة حسبه قبل  
من المدة بعدد سبعة نطق القاعدة مدتها كما لو كانت المدة الخمسة والمثل السابق ثلاث  
سبع مدلا من خمس وكان معنى على واضح ايده ثلاث سبع كامله لكنهم رأوا أن  
الحكم بذلك يكون على "المالك" فيحور أن يكون ثانيا ثم بعد ثلاث سبعين  
وكان ذلك أول عهده سيد المهر على ملكه ولا بد من حال الشفع بجهله لأن الأول صامع  
في النكسب وإن كان فامبا بطلعه معيب وهو بعد ولا حتى له في السكوى من الواجب  
يرد المشقة على المتدنى

وإن كان ملتزم بذن أو جعل أمر أو الامتناع عنه فمجرد في قوله من التزم به  
إيمان من هو خلاف الواجب عليه ولا يستبعد التزم من بعده

فثبت حكمة واضح ايده على انه ما ريب صحيح وحسن مية كمن تدري عذر من  
يستند أنه مالك له وكل غير ذلك

وهذه حاله دقيقه لأن أسباب المالك الخمس مائة على وحاطتها ولكن بشرى  
أيضا معدوري اعتداده لأنه لم يجهل في متى حتى في واحد بالمره

ورأى ارجح اسمه المدة التي بعضها القانون الجديد خمسة المدة التي كانت مة مرة  
في القديم

مثلا إذا كانت المدة الخمس سبعين والخمسة ثلاث واليه فمده الخمس  
أعلى سبعين أو أحد خمس من المتبقي أي أمة أشهر وأربعة عشر ورواها في اضافة  
ذلك في المدة الجديدة وملك يكون عند صاحب الحق الأصلي ومن كوف صاحب حقه  
ولا بعض مستمع غير المهمل عنا كبر

ويحور أن يكون القانون الجديد مانعا من مدع الحق المتهاد بمعنى "المدة" كما لو  
عدم حور مثلاك بعض عذر الثابت بمعنى "المدة" فيما طلب

هذا القانون يكون معمولا به لصورة في المصلحة العامة



هو... هي الأحكام الخاصة التي تسرى على معنى المدة سوعة أى اكتساب الملكية  
و... المدة أو المدة من التعداد

وخص بعد ذلك كل من النوعين أحكام أخرى وهي الآتية

### فصل الثاني - في الأحكام الخاصة بمضى المدة لموجب

معنى المدة الموجب حاصل اكتساب الملكية وخص الحقوق العينية حتى الانتفاع  
وحق مرور وحق السكنى وحق المظلم إذا دام الزمن المقرر في القانون  
وبه ركن وشرط

وركن هو وضع اليد والشرط هو انقضاء الزمن المقرر في القانون

### المبحث الأول - في وضع اليد وما يشترط فيه

#### ١ - حقيقة وضع اليد

وضع اليد بعد حيازة الشيء حيازة مستمرة بمساحته وبعرض فيه سنين  
دائمة وبعرضه

وإحدى من ذلك أن اليد وسة تحتك أمراً متلاًزماً إذا فقد أحدهما فلا أثر للشيء  
في ذلك معنى المدة

ومن لم يعلو أن الإنسان يضع يده على الشيء مدة أو من يوم معاد كالتوكيل والوديعة  
وإنه إذا كتب للآخر صفة ظهره بغيره المالك فإنه لا يثبت بهد طالت مدة  
حيازته مدته ٧٩ و ٨٣

فلا يجوز للوكيل أو المستأجر أو الوديع أو المسير أو المرتهن أو صاحب حق في حبس  
الشيء أن يضع على ما في يده الأصلي بوضع يده عند طلب الشيء منه

و... يجوز هم ذلك إنما عبروا بآتيهم بالنسبة للشيء المسمى في يدهم

وعبر نسبة يكون بالتصام في وجه المالك الأصلي وإسكار حقه على المستأجر بغير يده  
بعدم مع لأجرة والاختفاء بأنه المالك واستمراره على ذلك أو عدم رد العقار إلى المؤجر  
بعدم مع مدة الاطاعة مدتها أنه ذلك

وكذلك التوكيل بغير يده عدم تقديم الحساب يدعى أنه هو مالك العقار



و يجوز أن يحصل تغير فيه ما على المثلث الأصلي فذلك أعمى أن صاحب خبره  
يعلم المثلث بأنه يتغير عنه فذلكا دونه

و يجوز أن يحصل ذلك التغير بناء على التماس مع الغير

مثل ذلك : زيد يدير أملاكه مكره حخته ويلا طاعة والده وأقربهم أن أحد المدرس  
التي يديرها مخلوقة له هو لا ليكره شقائه منه

إلا أنه يجب على زيد في هذه الحالة أن يعلم موت ذلك ولا يأن وكانه لا تروى  
ولا يصير تغييره

ووضع اليد على الشيء يكون بحسب طبيعة الخلق المسمى كسبه

الخلق بسببته وحق الانتفاع والسكنى يحمل أحباره لغيره ولغيره لأبداً ومن كسبه  
وأما حقوق العينية الأخرى فهي : هو مسكن ومما : ما هو غيره مسكن فاسمها هي  
التي لا تمنح في الفعل المتكرر من قبل المبيع من وضع اليد بل هي تقوم من يدأب  
حقن نفعه على ملك الجار متى نصحت بطل مسكنه حتى شدة رضى لشرب يده بحسب  
لمنعة وبمسكن ما كانت موجودة

ووضع اليد على هذه الخلق : الاستيلاء كما تقدم و يد : استمراره على يدى وقع  
و حقوق غير المسكنة هي التي تمنح على التمتع وجوده المتكرر يد : لأب  
لا توجد إلا بالاستعمال القديم فلا يطل الاستعمال بل حتى كفى التمرور منه من  
ذهب الطامع فيه من أرض الخبز بدأت يده فإن أم حده له أصبحت له وجوده  
تعود وهكذا وانصرف من استمرار الاستيلاء ما تخلفه العطف ومضى دام الانتفاع  
بمسكن عشرة سنين أو خمس سنين على حسب الأحوال يثبت الحق ولا يرد إلا  
لأحد الأسباب المسددة

ثم إن كلا من النوعين إما أن يكون ظاهراً كحق الشرب : حتى يدور المشعشع  
و حق لطف : وإنما أن يكون خفياً كحق وضع الموضع في حوض الجار وحق مع  
صاحب الموضع مراده في أرضه ولكن ذلك لا يغير في الحكم و وضع اليد : يعتبر  
هو التقسيم الأول ومن أثبت وضع يده في زمن معين وكان له يد يده في الحبس غير  
وضع يده في زمن أنواع بين النوعين إلا إذا أثبت مدته غير ذلك (مادة ١٧٨)



٢ - شروط وصح اليد

نوضح اليد القانونية المؤدى إلى اكتساب الملكية صحت يجب أن تتوفر فيه ولا  
كل مجبا وعيه من غيره

القصة الأولى - أن يكون متاعا معنى أن يدينه يكون محل محسوس للبالت  
مثل ذلك - ريد بغير قضاء في أرض بكر أو صبح ماسورة في جوفها بالحر فإن كان  
وصفي بالنبل حسنة ولم تترك العمل أنرا فله جوطهه

القصة الثانية - أن يكون حذو معنى أن يدينه لم يكن إلا كره وكذا ستمره  
أما إذا كان صاحب الحق مكرها على احتياز من الأجنبي فهي مبيسة ويدوم عيب  
بدوام صته

مثل ذلك - ريد ذو سلطان فخر عذى طهرته على جاره واعتصب قصعة من أرضه  
جسده جره حاصلاته أو مريضا لم يتوبه وظلما طول الحصار استرد د مائة وجره أممه  
هذا القوي - اليد مبيسة مدامت تلك القوة

وإذا زالت القوة واستمرز اليه كان مؤذبة إلى كسب الحق معنى حذو من يره  
رون العيب امد كور

ولا فرق بين الإكراه القوي والإكراه الضعيف متى كان تأثيره في المعنى أنه محقق

القصة الثالثة - أن يكون اليد مسمره معنى أن يستعمل الشيء الموضوع عليه اليد  
يكون مبدون بحسب القصد الحق الحزور صدر مسمره زيادة الذهاب والإياب حاصله  
طبا قانونا وفذلك صاحب حق الاستعاع في أرض الصعد لتي مخصص ررع  
لأرض مرة في السنة لم يتركها بلاربع بى د لى الموسم الثاني

القصة الرابعة - أن لا تنقطع اليد بسبب من أرباب الامتداع لقانونه  
(راجع ص ١٠٠)

إذا امتنع عن اليد حتى انقطع اليد كونه فانها تزول أو تنقطع كما سبق ذكره  
وأما إذا استمرت اليد لقانونه فيها تؤدى إلى امتلاك الحق الموعود فيه



### لمبحث الثاني في زمن مضي المدة الموجب

يخضع الزم للزام استمرار وضع اليد فيه لاكتساب الملكية واخفوق العيبه  
باجتلاف حاله الشيء لموضوع بحث اليد واجتلاف حاله وضع اليد

فالشئ موضوع اليد عليه إما أن يكون وقد لوملوكا والزمن اللازم لاكتساب ملكيه  
الأموال لموقوته معنى المدة هو ثلاث وثلاثون سنة ومادة ٣٧٦ لأنة شرعه

وإذا وضع اليد فقد يكون دائره واحده يده على حق شريكه في الإرث أو غير وارث  
فإن كان وارثا فالزمن اللازم لاكتسابه حق شريكه ثلاث وثلاثون سنة أما  
مادة ٣٧٦ لأنة شرعه

وإن كان غير وارث احتلف الزمن باختلاف سنه وبنه

فإن كان لأنة يده في وضع يده على اعمار لونه حسن ليه فلا تم له الملك إلا بعد  
خمسين عشرة سنة (مادة ٧٦)

وإن كان حائزا لشرطين معاً تم له الملك معنى خمس سنين (مادة ٧٦)

### ١ - المبدأ الصحيح

اليد صحيح هو المبدأ الذي لو كان صادرا من مالك لأغلب الملكية منه إلى  
لمعالمه معه

مثال ذات يريد يسكن دارا وكر شراها منه على أنها ملكه وانضمه أنه عاصم  
وم يكتسب ملكتها معنى اليد أو مستأجرها من مالكها انساب لو كان يريد ملكا  
لدار لا تنقبت ملكتها نكر لكي هذه الشئ لأعطيه وعطيه الملك ممنا

فإن كان نكر حسن أنه كما مسعى جريده أن يكتسب ملكه الدار بعد معنى  
خمس سنين من تاريخ عهده

وهو يكون ربه هذه الأهلية أو يكره على الع أو معشوش قد يوجب من إن كان  
العقد الصادر في حاله من هذه الأحوال يعتبر سفا محصه أو لا

وسلاحظ أن وصف الصفة خاص بوضع اليد المكتسبة بذلكه طاس المراد به صفة  
العقد من حيث شروطه التي لا يتم إلا بها في المقصود سنة معه في باب معنى اليد



١ | التعاقد مع فقد لأهله

التعاقد مع المقتصر غير المبرم من أجل من أخيه فلا يعتبر سببا صححا

بأن كان المقتصر ميرا ولكنه لا يعتبر سببا صححا

ولا خوف على المقتصر من ذلك لأن معنى المدة لا تسرى منه في مسائل العقد مادام  
قاصر وبعد بلوغ الإرشاد يكون له حق فسخ العقد فاقبضه لا يتعلق به ولا سيما إذا لم يحط  
أن التملك بمعنى المدة يقتضي إبراء المالك أي المالك المطلق

وإذا كان المقتصر المبرم صححا ظهر له أنه لو أصبح أبدا لم يزد على أحق بنفسه حق  
لهذا بدأ دو ليد في أملاكه معنى المدة

مثال ذلك - يريد المشتري من مقرر مزارع وهو يعلم أنه قاصر ووضع يده بحسن  
نفس ثم جاءه نكره في ملكه المزارع ، هذا يجوز له أن يردعه لأنه أملاك هو المقرر بمعنى  
الحسن النفس

فإذا كان المقتصر غير مالك للمدة وكان التعاقد معه رسم ذات ملكه حكم من تعاقد  
مع غيره من

ولا معنى في المقتصر عند في المحذور عند

٢ | التعاقد مع المكره

التعاقد مع المكره لا ينفي البطلان صحيح إلا أن يرفع العقد لا يبتدىء إلا من يوم  
رواى الإمام

مثال ذلك - إذا المكره وبيع كره على أن يبيع له داره ثم وضع يده عليه بعد حصول  
العقد فإن ذلك سبب خوف مكره فبطلان العقد ففسخ شيئا وبطلان السبب  
فقد رتب فوضع المصحيح من ذلك المبرم

٣ | التعاقد مع الممنوع

حالة العتق حكم الإكراه إلا أن وضع اليد عندئذ من يوم العقد وورد العتق هو  
هو الذي يرجع للمالك طلب وضع العقد .

ولا وجه لملازمة على هذا الحكم لأن ملكك خمس سنين عند في أملاك العتق  
وفسخ العقد منه عند



( د ) عيا لا يترتب سنداً محضاً

لا يترتب سنداً محضاً في وضع اليد

أولاً - الأحكام ماعدا أحكام مرسى المولد لأن الأحكام التجارية لا تستلزم

ثبوت - بعلام ثبوت المورثة ومن ثبوت أولى الإثبات ذلك فليسبب عنه

ثالثاً - القسمة للسبب عنه

رابع - العقد الباطل لأن الباطل لا يفي عليه حكم

٢ - حسن النية

يشترط مع السند الصحيح حسن نية صاحبه أي التمتع من معنى هذه

ومعنى ذلك أن يكون معتقداً صحة ملكية المالك يتعاقده معه

أما هذا كمال يعرف الواقع وأن صاحبه لا يملك فهو سبي النية والقانون لا يفي من

صاحبه ينفذ

وسواء النية أو حسبها يترتب وقت التملك لأجله

من تعاقده وهو حسن النية وبعد أن وضع يده عرف الحقيقة لذلك لا يترتب من

معنى هذه أعني أنه يبقى حسن نية

المبحث الثالث - فيما يترتب على معنى المدة الموحبة

يترتب على معنى المدة الموحبة ما ذكر

١ - يصير وضع اليد ملكاً ملكاً

فإذا كان المالك من جنس عبيد فترتب عليه حراً

٢ - إن كان يملك جنس عبيد وواحد من جنس حراً فترتب عليه حراً

من أحد رتب الملك فترتب عليه

فإن عورض ملكاً به اكتسب الملك حراً

٣ - إذا كان من جنس عبيد فترتب عليه حراً مع ٤ - الصحيح ولكن قد ورد ٥ -

ولا يترتب عليه حراً في ملك المالك (نحو ٤٦ و ٤٧) وقد ورد ٦ -

أي بخرجه المالك



- ٣ - روث كل عيب في السند الصحيح مثل النقص والخط والإكراه  
وبعد راجع إليه نفسه لصاحب الحق الأصلي . فكأن يوم وضع اليد وترتب  
على ذلك أنه لا يلزم به ثمره الشيء
- ٤ - لا يجوز المطلق التي يكون صاحب الشيء راسماً عليه بعد وضع اليد لا بد  
"كنسها" أي يجرها بمعنى "لأنه" وهو مدرج في الشرر
- وهذه الأحكام عامة أي أنها سارية على معنى "أنه" الواجب على خلاف الأرواح  
بالأرواح

### المسقط الثالث - في معنى "أنه" المسقط

- معنى "أنه" المسقط خاص بالتمهيدات والآراء والحقائق العميقة التي يصعب حق  
فيها بعد استكمال الحق الشرر (مادة ٢٠٤) وهو يتم بمجرد مرور الزمن أي أن اليد  
والدية أبداً، بشرط أن لا يكون له سبب في ذلك، ويجب الحق . ولكن يفسر أنه  
يكون من مسقط لأنه لا كان ومازده دمجاً من الأسباب فلا يبدأ منه
- مثال ذلك . ريد من أنكر في ألف درس، مسقط "أنه" في وقت أموره فإذا حل  
لأجل ولم يندرج ريد منه ومعنى "أنه" في ذلك من سبب ولم يكنه كـ "الوفاء" مسقط  
ورث منه ريد
- وبكأن التمهيد من "أنه" شرط ومعنى كـ "أنه" زبد لـ "أنه" فالفرض متى عاد خالف  
من سببه وجب معنى "أنه" حتى يسفر لغيره في التمهيد ويجب الوفاء به ومن ذلك  
حين سبب معنى "أنه"
- وتسري معنى "أنه" السابق على التمهيدات والحقائق العميقة التي روث من الاستعمال  
أي من الاستعمال وحق المكنى وحق الارضات كلها
- ومعنى "أنه" المسقط عيب ويسقط وتقدم إلى ذلك
- وب - لاحظ أنه لا عيب بالنسبة لـ "أنه" إلا إذا كان "أنه" أقل من  
من نصيبه سنة



وبلاحظ أيضا أن يرد على سبب الإهضاع المذكورة في الأحكام العامة سبب آخر خاص بمعنى المدة المسقط وهو الخبر على المدين من قبل المدين لأن ذلك مدة إعلان بل هو كذلك في الإنداد

### المبحث الأول - في زمن معنى المدة المسقط

القاعدة العامة أن الزمن المقرر لمعنى المدة المسقط هو خمس عشرة سنة من تاريخ التعمدات عن خلاف أنوارها وكذا أنه يرد في معنى خمس عشرة سنة (مادة ٢٠٨) وهناك أحوال تزداد فيها الالتزامات والنفوق خمس سنين أو ثلاث سنين يوم

١ - في التعمدات والنفوق أي تسقط معنى خمس سنين

التعمدات و النفوق هي تسقط معنى خمس سنين هي (مادة ٢١١)

١ - لأهل العيوب المقررة

٢ - عائلة الموقوف

٣ - المندسات

٤ - أجور لأراضي والمساكن والمكروما يلحق بها كالأموال لأمرية النسبة  
لأنها لا للحكومة

٥ - العتات

٦ - المكافآت التي تعطى للمسجلين العموميين أو الموظفين صفة معاشن دوري

٧ - كل ما يستحق دمه سوا ثوب دور مقته أقل من سنة كاشتراكات جرائد والمجلات وشركايات الفوائد والشركات الخصوصية التي يجب دفعها سوا

٨ - الديون التجارية أي المتبقة بالكيالات والمندسات التي يجب الإيداع معنود عملا بمرأه والسندات التي لها ماها وكل أمر بالمع أو ما يطوارة وعمدات وسنن هذه من اليوم الثاني يوم حلول موعد الدفع أو من يوم عمل آخر تسو أو من يوم آخر مر صه بالمحكمة إن لم يكن صاير حكم في التصفية أو لم يعرف المدين يدرك في سنة جديد ويسقط حسب المدين الخمس على برامته من المدين - يحذف عن ديون معادهم أو ديونهم أنهم مدفوعا حقيقة أنه لم يقع شيء منه - مادة ١٩٤ تجارية



ولاحظ أن الذي سقط هو ما استحق بما ذكر ومعنى عطف خمس سنين فلا يجوز  
مثلا لا يسقط كل واحد في نفسه وإنما الذي مرأته المأثر هو التي سقط الذي معنى على مستحقته  
خمس سنين

ولا يدخل في الحوى التي يجب الوفاء بها دور - أخصا - ثم البيع فاب حراء من نفس  
لمذكور وهو لا يسقط إلا بمضي خمس عشرة سنة  
ثم به لا يصح للمدين تسعوط القوائد إلا صدق المدين فلا يجوز به أي لمدين أن يصح  
سقوطها صدق من وفى عنه المدين وفاة ذنوبيا ولا صدق لكفيل

٢ - ما سقط بمضي ثلاثمائة ومثل يوما

العهدات و حدود التي سقطت بمضي ثلاثمائة ومثل يوما هي (مادة ٢٠٩ و ٢١٠ :  
١ - المدافع المستحقة للأطباء والمعلمين مقابل عملهم وتبديئ ثلثة  
من يوم تقديم كشف الحساب حسب العادة العادية فإذا كانت أجرة مائة  
فأكثر خمس سنين

٢ - المدافع المستحقة لخدمة التجار من رعايتهم وتبديئ أن يكون البيع لمدير  
جدار أو لتجار في غير ما يتعلق بخدماتهم

٣ - المدافع المستحقة لتعليم على المأمدين ومهم المصنفاء والمعرفاء

٤ - المدافع المستحقة لتقديم كمددين أي القفلة وأما من كتب أجرة تبليغ شهرية  
فأكثر فيه خمس سنين

٥ - المدافع المستحقة للمحصرين وكذا غناكم عن رسوم الأورق وبديئ ثلثة  
من يوم تحرير تلك الأوراق إن كانت مائة أي غير مائة خمسة مائة فإن كانت  
أكثر لمصلحة فلا تبديئ أكثر إلا صدق منها

ويستلزم مع مضي الثلثة أن يحلف المدين بما على أنه أدى حقيقته ما كان في ذمته  
مادة ٢١٢

وبما كان التمس موحيا إلى المروحات والورقة والأوصياء والقروم و وكيل الدتب حلفوا  
هم لا يملكون أن المدعى به مستحق (مادة ٢١٣)

وعلى المحكمة أن تطلب التمس من حلفاء حلفاء إذا لم يحلف المدعى



## لمبحث الثاني — فيما يترتب على مضي المدة المسقط

يرسب عليه سقوط القصد به 'غسار القصد' ربما منه إلا أنه يجب في معنى هذه  
 ثلاثمائة وسبعين يوماً أن يخلع المدين المحبس من خضه هذه يد 'لم يطلب' لذى ذلك  
 فإن كان المدين عليه روحاً أو داراً أو وصلاً للمدين الموقوف كان عليه على أن لا يتم  
 أن مدعى في مستحق (١٠٤١) ٢١٣

## مصر الرابع — في مضي المدة بالنسبة لملكية الموقوفات

بما لأحكام معنى 'المدة' أو يجب محض في ملكه الموقوف إذا كان وصح المدين من  
 سبب صحيح وحسن سنة لأن يومه من الشرطين وجازة الموقوف كسنة ١٥ في حساب  
 طبعه (جائزة الموقوف منذ ملكيته)

ويستثنى من ذلك حالة صاحب الشيء أو مرفعه من واقع المدة بسبب صحيح وحسن  
 سنة لا يمكنه إلا بعد مضي ثلاث سنين (مادة ٨٦)

وأما المرفوع فهو وصح المدين هذه السنين الثلاث كلها بل بمجرد وصح المدين ولو ساعه  
 وحده أو أقل من ذلك قبل مضي الثلاث السنين كما

مثلاً في أصح ريد ساعه ومعنى على ساعه سدان وأحد عشر شهر يوم يبق من  
 شهر الثاني عشر سبوت ساعه وحده وصح مكرهه على المانع في ذلك ساعه بسبب  
 صحيح وحسن سنة فهو ملكه

إذا لم يوافق الشرط أو أحداه 'دلائل خور' كما — ملكه الموقوف معنى هذه ولا  
 مرفوع خمس عشرة سنة

وحسن سنة مرفوع في الأصل على معنى ملكه أن يثبت ساعه وصح المدين  
 ريد طلب صاحب المرفوع موقوفه 'مرفوع' أو أصح على معنى المدين المرفوع  
 فإن كان صاحب المرفوع 'مرفوع' من الموقوف 'ملكية' المانع يجب على  
 صاحبه أن يدفع للمدين المرفوع

وكذا إن شراء من يجرى مثله هذه (١٠٤٢) ١٨٦

إذا لم يكن الشراء من الموقوف العامة أو من يجرى مثله فلا يجب على صاحبه دفع  
 مرفوع بل يجرى مرفوع على المانع



الباب الرابع

في روائ الملكة والحقوق الممد

نصوص المادة (٨٨) من القانون المدني، عدم روال ملكه المالك بدون حيازة، لا  
في الأحوال الآتية:

أولاً - إذا انتقلت منه لغيره بسبب من الأسباب الموصفة آنفاً

ثانياً - إذا تزعمت منه سوء على طلب مداهية في الأحوال المصرح بها في القوانين

ثالث - إذ تضمنت الحق في الملكية منه تمام الحقوق

رُفِصٌ فِي إِسْنَادِهِ (٨٩) بَأَنَّ الْحَكَمَ فِي نَوْعِ الشَّكَّةِ لِلنَّافِعِ الْعُمُومِيَّةِ يَكُونُ عَلَى حَسَبِ  
مَقَرِّرِي الْمَالُونِ الْخُصُوصِ بِذَلِكَ

أما زوال الملكية بأحد أسباب التملك فقد ينقسم بيده (رابعاً ص ٦٥)

وہمارا واسطہ ہے علی صاحبہا لوہ و دیوہ فیاتی و کتاب التائیدت ، حصہ ۳۷۷

وحيثما يصدر موضوع هذه الباب في رعا الشككة للبناء اعمومة

مدون المصروفات - لأن في ربع المسكة هو القابض مرة ٥ الصافي ٢٤ أبريل سنة ١٩٠٧ وهو مسرى على الأجانب والوطنيين

وَيُتِمُّ أَحْكَامَ هَذَا الْقَابِضِ ابْنِ قَيْسٍ

القسم الأول - نعتي جرج الشكية من صاحبها وإضافة الخال إلى أملاكه بحكومة  
عمومية

[illegible]

فصل - في رء المكية للجنة العامة

یعنی ان کے ایک ایک عقار میں صاحبہ قہرا اس نے اپنے خط کو ختم کیا۔

و صلح علیٰ ہذا کسی مجاہد کیف وضع و دعوت ہوگی چہرہ پرورہ عربیہ کیلئے خاص اور عربیہ و مسیحیہ و ہندو کیلئے عام ہے۔



## في شروط زرع الملكة

شروط زرع الملكة ، بأن

أولاً - صدور أمر على

ثانياً - موافقة الملكة ، بعبث ملكته منه

الأمر الثاني - لا يجوز زرع ملكته العقارات التابعة العمومية إلا بأمر على خاص بذلك (مادة ١)

ويصدر الأمر المذكور بموافقة مجلس القطار دون أن يعرض على مجلس شورى القوم لأن زرع ملكته خاص بصاحبها وبين كل سببه المنفعة العامة

ويجب أن يلقى الأمر العالي كشف (مادة ٢)

الكشف الأول يشمل بيان لأرض أو لسان الذي يقرر احده مع بيان صفته ومساحته وحدوده

الكشف الثاني يشمل أسماء الملاك القديم في الملكة لوى دفتر عوائد لأدوات لدية وألقابهم ومحال إقامتهم

فإن كانت العقارات غير وارده أحد هذين الدفترين فيكون الكشف شاملاً للأسماء وصحى إليه عليها وألقابهم ومحال إقامتهم

ويشترط الأمر العالي مع الكشف المذكورين في الحريدين الرسمى ، وصق في بعض جهة للإعلامات في المدرسة أو المحامدة وفي المحكمة الاسدينية المختلطة ولأهله لى في لدرتهم عقار مبرورة ملكة

ويجب مدير أو محافظ أو مقرر إدارية حوزة من هذا الأمر العالي إلى كل واحد من أصحاب الملك أو وصي إليه المسنة أممهم منه

ويشترط الأمر في الحريدين الرسمى حرب عليه في صالح طالب زرع ملكته بمرتب على سجل عقد ملكة من الشانج (مادة ٥)

## في زرع الأول - في من له حق طلب زرع الملكة

أولاً - مصدح حكمه

ب - المصانح العمومية الأخرى كالأوقاف

ثالثاً - الشركات وكل شخص يريد أن يعمل عملاً في مصلحة عمومه بغيرها حكمه



### المصرع الثاني - في مقدار ما تنزع ملكيته

يرجع الملكية بعدد ما نزع من الحق: فمعه المصومة فإن كان لأمره كله رغب بمبكره  
بأكمله وإلا فمعه

وكذلك العقارات المخدومة إن كان حصة لأمره الموصول في الغاية المصودة من بيعه  
المصومة كما ينبغي (مادة ٣)

والمصاحب المصارف التي انتهى بيع جزء منه لا يطلب له حصة ولا رغب بمبكره أن  
يجريه إلى طلبه (مادة ٤)

### المصرع الثالث - في التعويض

يقدّر التعويض بالاتفاق مع صاحب المصارف المصومة أو ملكيته أو عنكم من المحكمة

### المبحث الأول - في تقدير التعويض بالاتفاق

ينبغي لأمر أو المخطط طلب بيع ملكيته لدى المال من أصحاب الأملاك المحصورة  
أربعة في مئة عشرة أيام على الأكثر للاتفاق معه على قيمة من التقدير الذي رغبه ملكيته  
و يرسل هذه الإعلانات في ظرف أربعة أيام من تاريخ إعلان الأمر للمال  
ويكتب فيه خطاب مسجل

ويصلح من ذلك بلحق إعلان المصوم المذكور في مهلة التي فيها المصوم يتب  
مروعة ملكيتها (مادة ٦٩)

إن كان لأحد على المصارف من مفعله أو إضراره وحيد بل المالك أن يدعو أو يوجه  
لأحد المذكورة لتكون الاتفاق على التي بمصورة

فإن قصر في دعونه كان مسؤولاً وحده عما يكونه من القوم يضره إن لم يكن  
بمده عقد ما لم يوافق قبل صدور الأمر القاضي بنزع ملكيته

فإن كان حتى صاحب المصلحة أو المصاحب أو رغب ما كان يجهل في نحو من من  
طلب بيع الملكية وفقره لا يخطئ بقره عم (مادة ٧)

و حصل الاتفاق من المصير أو المصاحب وقوى الشك من طائفي رغب الملكية وأصحاب  
الأملاك والمنافع والمشاريع من محصر به



و يحصر المحصر المذكور عقدا رسميا واجب التصدق (مادة ٦)

ويضع المبلغ المستحق لأصحابه بناء على شهادة من فخر الزهوات بحلو المحصر من  
رهن (مادة ٨)

فإذا تبين أن المحصر مرهون أو محصور معارضة من أجنبي في دفع الرهن لأصحابه  
أو دفع المبلغ في حريته المحكمة المختصة التي بدلتها المحصر (مادة ٨)

وإذا تخلف حصص أولى التنازل عن المحصور أو اتفق بعضهم دون بعض على شئ  
ووجب على المدير أن يحرر محضرا بحسب الإجماع لسيماهم والخاصهم ويحفظ فيهمهم وبيان  
المحصر وأن يرسله إلى رئيس المحكمة المختصة مع الأمر العالي وحق الأولاد

فإن كان الذي لم يحصر أو لم يتفق هو المستأجر أو صاحب حق التمتع دفع ثمن  
للإدارة وأرسل الكشوف المذكور تحكيمه كما تقدم بالنظر في التوقيض الذي يستحقه  
صاحب حق التمتع أو المستأجر المذكوران (مادة ٩)

### بحث الثاني — في تقدير التعويض من المحكمة

يصدر رئيس المحكمة في ظرف ثلاثة أيام من ورود الأوراق إليه ومن يتقاضي أمرا  
تعيين مدير أو ثلاثة بحسب أهمية المادة لتعيين المقار للبر والكتف لمرسل إليه  
من قبل مدير أو المحافظ أو تقدير التعويضات المستحقة لذوي الشأن الآخرين

ويعمل في ظرف خمسة من أعين المسببة أو المدبرية ويقدر في أمر تعيين مصاد  
التي يجب على أهل الخبرة تقديم تقريرهم فيه

ولا يتجاوز هذا المدة خمسة عشر يوما (مادة ١٠)

وهذا الأمر غير قابل للنقض (مادة ١١)

### ١ - في أعين أهل الخبرة

يخلف الخبراء تعيين إدارية أمم الرئيس وحق في محضر الخلف التوقيع وبيان  
للمدان تنتمي فيها معية المحصر (مادة ١١)

ويعمل في ظرف ثلاثة من أعين التوقيع والمحضر خلف التوقيع



يكون عب على الخبز أن يحضرهم باليوم الذي يشرعون فيه بعضهم من الشروع  
منه أيام على الأقل يتمكنوا من حصول المعينة  
و يكون الإحضار مكتوب مسجل و انريد  
وصى سبعة أن يرقوا بتقريرهم ووصل البريد بكل مكتوب أرسلوه إلى أول  
الشأن (مادة ١٢)

يجب على الخبز أن يراعوا قواعد العمل أهل الخبز المنصوص عب في قانون  
مرصات ما عدا ما نص عنه في هذا القانون (مادة ١٢)

## ٢ - كيف يقدرون

يقدرون على تقدير مائة مائة يندأ عن زرع ملكيته من الزيادة في قيمته بد  
كان زرع الملكية شاملا لتفاريكه

بال كك فصرأ على حره منه وحب أن يكون تقدير في هذا الخبز باعتبار الفرق بين  
قيمة العقد جميعه وبين قيمة الخبز الذي منه كانت (مادة ١٣) أي أنه إذا ردت  
قيمة خبز الذي لم يزرع ملكه بسبب أعمال المنفعة العمومية وحب مر ١٥ تلك  
الزيادة في تقدير في الخبز المروعة ملكه

و إذا وحب زرع ملكه الخبز نفس قيمة الذي وحب أن يراعى هذا النقص في تقدير  
جميعه حره للأخوة ذائع العمومية

و يشترط على كل من أن لا يزداد مبلغ الوحب بإضافته أو مخصه من نصف ما يستحقه  
لملكه ثمنا لجزء المأخوذ بحسب التقاعده لمصلحة (مادة ١٤)

ويجب على أهل الخبز أن يراعوا في تقدير في الملك من أيدي التسمية أو لخرس  
أو التحديد وكما في الإيجار الموقوف بين الملك والمأجر

يكن إذا ثبت أن ملك الأعمال إما انخفضت محصول على نحو أكثر وحب إحصاء  
وهي تعتبر كذلك إذا كان جنونها بعد نشر الأمر لملك زرع الملكية

ولا يكون الملك حق في قاع الماء أو احرس إلا إذا كان مصله لا يضر بالأعمال  
نفسه الخبز في المنفعة العامة

وعلى كل حال هو المكلف بمصاريف ذلك (مادة ١٥)



## شرح القانون المدني

١٢١

محرر والخبراء محضرا بأغماص طبقا لما هو معرر في قانون المرافعات ويضمونه مع تقريرهم. ي. تجلس المحكمة الصادر منها أمر التحين

وكتب عن وجه تقدير قيمة التوقعات المستحقة لصاحب العقار من حرمته من الاستفاح به مدة الاستلاء المؤقت وجب عليه أن يقدّر قيمة العقار (مادة ٢٦) ويقدر الرئيس أصحاب الخبراء ومصاريفهم ويرسل التقرير والمخبر إلى المحرر أو المحافظ (مادة ١٦)

ويشترى في الحفل طالب نزع الملكية بذلك وحيث يجب عليه أن يودع في حرمته محكمة مداني

أولا - التي التي لتدبر أهل المحرم

ثانيا - مصاريف الإيداع

ثالثا - المصاريف والأجرة التي قدرتها المحرم

وبما كانت له معارضة يرجع بمصاريف أهل المحرم على الطرف الذي برهن عليه (مادة ١٧)

تقدم بعد الإيداع شهادة كخطر الأشغال المسومة بمصلحة قرار وإراديا بالاستلاء على العقار المنزوعة ملكيته (مادة ١٨)

وتعمل جهة الإدارة هذا القرار إلى دوى الشان بملامتهم فيه بالنظر عن العدم في مصاد خمسة عشر يوما في لم يذعنوا أحد منهم فورا

لكن إذا كان التمسيد واحدا في عمل إقامة شخص أحبي وجب إخطار القصبية (مادة ١٩)

ولا يشرع في التمسيد الفهري إلا بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ إعلان القرار التورري يتمكن أولو الشان من تقديم معارضتهم في تقرير المحرم

٣ - في النظم في أعمال أهل المحرم

لأولى شأن أن يطعنوا في عمل المحرم

وقد تمطى إلى المحكمة الاستئنائية بطرق المفترضة بذلك في دوى المرحم

ومدة النص ثلاثون يوما من إعلان القرار التورري المذكور

فإن نقصي للمعاد المذكور ولم يحصل طعن في عمل أهل المحرم صادر مائيا (مادة ٢٠)



إذا حصل انقراض من غير طالب نزع الملكية حظ المصلحة أو أحد المصلحة مدع  
في حرية محكمة مع مراعاة ما هو متضمن عنه في المادة الثامنة أعني من حيث معارضة  
في الدفع أو وجوده على العقار

ولا يكون ذلك مستقلاً لحقهم في رتبة التي قد حارب على معارضتهم  
أو إذا كان الطالب من طالب نزع الملكية فيجب انتظار ما نصت له المحكمة  
(مادة ٢٩)

### المصرع الرابع — في الاستيلاء على العقار مؤقتاً للخدمة العامة

لاحظ القارئ أن القانون قد يدعو إلى الاستيلاء على عقار استيلاء مؤقت وأب  
الضرورة القاصية بذلك لا تسمح بتقدير الإحراق الاعتبارية فوجه لذلك أحكام خاصة  
والاستيلاء المذكور على نوعين استيلاء للخدمة العامة واستيلاء للحكومة القاهرة

### المبحث الأول — في الاستيلاء على العقار مؤقتاً للخدمة العامة

- ١ - تقدير الضرورة خاص بمصدر الاستيلاء
- ٢ - يطلب العقار من صاحبه بمعرفة المدير أو المحافظ وتفق معه على قيمة التعويض  
وهي مدة الاستيلاء
- ٣ - إذا لم يسل صاحب العقار تسليماً لقيمة التعويض المقررة عليه يصدر  
مدير أمراً في الحال بمعين مهندس تقديرية أو أحد الخبراء لإثبات قيمة العقارات  
ومساحتها وحالتها وتقرير قيمة التعويض بدون حاجة إلى إجراءات أخرى فإذا لم يقبل  
صاحب الشأن ما قدره المندوب المذكور وجب إيداعه في حصة المحكمة (مادة ٢٢ و ٢٣)  
وحرى في تقدير التعويض المذكور ما تقدم ذكره في تقدير الترخيص وتودع مبلغ يصدر  
أمر مدير أو المحافظ بأحد البتة كما هما كانت المطالبة وذلك

(١) تمسك القانون في ذكر ما يجري أقدم المحكمة وهي المحكمة ثلاث ، وفيه في قوله : « نفس مقدم المحكمة  
المعروضة » أي : « محكمة تجري فيه ما يجري في هذه الدعوى » فجميع أموال المصالح ونحوه ، أي : « ما  
والنفس » فإذ هو أو رتبته أو نفس غيره ، أي : « نفس » ثم نصت المادة :  
« يظهر من الاستئناف يكون جزؤه تخصيص » ، كانت قيمة العقار المثلثية « تدفع على مائة جنيه »  
لمدعي المصالح



٤ - يجوز لصاحب العقار أن يأخذ المثلج المودع في الخزانة طويلا أن يؤثر بذلك في حقه في الزمان

٥ - بين مدة الاستيلاء في الأمر الفعلي، ولا تزيد عن سنتين (مادة ٢٢) ومع ذلك يجوز تقدير أو يحافظ إن دعت الجمعية العمومية أن تصدر قراراً بتجديد مدة الاستيلاء مؤقتة في ثلاث سنين، وحذر في هذا القرار موافقة الثلث من الأعضاء السابقين

٦ - إذا كان الاستيلاء لازماً لمدة تزيد على ثلاث سنين ولم يتم الاتفاق عليها مع مالك وجب بيع الملكية (مادة ٢٤)

٧ - متى رتب الأمر مدة يرد العقار إلى صاحبه حقة متى كان عليها حق الاستيلاء عليه

٨ - إذا سبق للمدارك طلب تصاحبه حق التمتع عن غيره

عند أصبح العذر يجوز صالح لما كان محصاه من الاستيلاء عليه وجب من الحكومة شره ودفع فيه متى كان يثبت وصححه (مادة ٢٥)

### المبحث الثاني - في الاستيلاء على العقار مؤقتاً لقوة ظاهرة

يجوز للمدير أو المحافظ في حالة الفرق أو قطع الحرس أو تحزب انعطافه في جميع الأحوال مسبقاً من الأخرى أن يأمر بالاستيلاء مؤقتاً على العقارات اللازمة لإجراء العمل الوقفية أو الترابي

وبخصوص ذلك بعد إثبات حاجة العذر وتقديمه للموافقة كما تقدم

مدة الاستيلاء تمنح في ثلاثة أيام من تاريخ حصوله وحسب في قرار صادر عنه

فيجب أن يرضى ويحسب لأصحاب العقارات

إذا لم يرض صاحب العقار عنه التمتع به روى ما تقدم من الأحكام في الاستيلاء مؤقتة للمدة العامة (مادة ٢٣)

### الفرع الخامس - فيما يتعلق على ترع الملكية

يرتب على ترع ملكية مابني

١ - بعد الأمر الذي من يوم شره في المرددين لجميعين كجند ملكه معن

فخرج من ذلك الحق الملكية من يد صاحبها ونصر حد لطلب ترع الملكية



٢ - صدر الأوامر الخاص على عدم التمس ولو حصل عقد رسمي لا يرد على الكل  
٣ - لا يرد عليه مطالب مع ملكه ما كان حق للمدعى في دفع التمس إلى أدلة غيبة  
استأجر في الأمر العالي

٤ - عدل اعتبارات المدعى ملكها حصة من كل حق عين أو شخصي  
٥ - إذا سبق أن الملك كسب لمجر من كذا في الأمر الذي تنسب هذا ملك  
إلا أن يرجع على من استأجر التمس إلى كمال حقد السليم أو بوسائل الطرق القانونية من  
حريه بمحاكمة (٢٨)

٦ - لا سواب مع ملكه على أي دعوى تكون مقامة أثناء العقد وانه يجوز  
حتى يرى المال في كذا المدعى من العقد إلى التمس (أداة ٢٩)

سببه

رجع ملكية وقد لأخيلة وقناشب

لأجور الممارسة على التمس المدعى المادون قدسروا ومجسروا منه أو نائب أو من جدي  
لا يرد كن صاحب ربح الملكة مدعته أمريه

ولا يجوز للأدعاء أو المدعى أن يلاء التمس أو التمس عليه أو كان مقتدرا من أهل  
حرة أو من الملكة إلا بالبدل حصصه من جهة التي هذا النظر في ذلك

لأن كان اعتبار هذا سلاسا وحسب إبداع التمس في حريه ديوان عموم لأوقاف  
وإن يمكن إسلامه أو التمس في الحجة التي هذا أو ليدل على تصرفه بحسب شرع (٢٧)

(١) التمس هو الإبداع في حيز المدعى المدعى والمدعى المدعى لا يجوز أن يكون المدعى المدعى



## القسم الثاني

### في التعهدات والالتزامات على وجه العموم

هذا القسم يتناول الكتاب اثنى من المبرورين الاول من قسم كتابه من هذه ارباب  
الاول - في التعهدات على العموم ، الثاني - في التعهدات الجزئية على مودع التعهدين ،  
الثالث - في التعهدات الجزئية على المأذون ، الرابع - في الالتزامات التي يوجبها المذون  
وسكنه لم يصح قواعد التعهدات العامة في ائيب الاول كما منهم من عساه في جاء بهم  
من في هذه الباب وتم القسم الثاني في باب في المخصص فاعود فاعترف للتعهد في الباب  
اما نحن فإنا حسبنا المائدة ان في هذه كتاب الاول حاص التعهدات والثاني  
بالالتزامات منوعة على المأذون ، والثالث بالالتزامات التي يجب على المأذون ، وذلك  
لان امر المذون يجبر في في التعهد الاضاري ولان التعهد المذري على المأذون  
مستقر بين المأذون وحده فمواضع هذه كتاب الاول لأنه أهمها  
ويسهل تداركها ثم حصنا الكتاب الرابع حاص التعهدات والالتزامات

التعهد أو الالتزام واجب يرضى على الإتيان بشيء

ولأصل في الواجب أن يقوم به امره من وجبه له من غيره أو من ذنبه  
يكرهه مكره عن موافقه إلا ما كان من وحدته

والواجب بهذا المعنى من موضوعه علم لا وجود

ومع هذه الوجوه في وجبه حاشية في هذه التعهدات على لان مقتضيات مدته  
يوجب في الواجب وأكثف من غيره وحده ، الكتاب حتى صحت هذه من ثمان  
وأصبح من حطرت على المأذون رؤا ، فلو كان مع كونه من ومن غير الواجب والاصغر  
الويرة في حاشية من في هذه الباب حتى تسليح في هذه الحاشية يشترط في من كل  
و هذا حاشية لا حاشية في هذه الحاشية



ومن هنا لم تعرف الواجبات في قسمين قسم كلفه القانون والزماد من كافة غير عنه وألزمهم بالإكراه على أداء ما إنما هم يصرون فيه وذلك هي الواجبات الشرعية وتسمى في الأصل بالتعهدات والالتزامات وظلها رجع إلى المفاهيم التي تدس اليها حاجة الناس

وقسم ثم تعرض له المأمون لما لآله في طرفة العيني في كراهة الأخلاق كالإحسان والتعظيم وتسمى الواجبات الأدبية وإياها لأن غرضها دفع الناس إلى ما أصبحت حصة لأعزب حيا به ومقتضاه وسعى هذا النوع عندهم واجب طبعية ونحن نسجهم واجبات معطية إذ الأصل أنها كانت واجبات شرعية وسقطت مشروعيتها بالأسباب المتقدمة كدس ليس بدنية وسيلة لإثبات كذب على أو سقط منه شيء" لهذه أو حكم رفض دعوى اعلمه وهو يعتقد أن حكمه على صواب وغير ذلك

و يرى من هذه الأقسام الثلاثة أن الواجبات الشرعية أحكاما أحصاها كره من لزمه على أولئك بما إكراهها على أن الواجبات الأدبية المخصصة موكولة من واجبات أدبية وأن الواجبات المعطية قد يعود كالموقف للمأمون إذا اختلف بها من لزمته وإن لم يرد فلو أنه يرد بمحلا شرعا

والتعهدات هي موضوع هذا القسم

التعهد هو أن يكون مرعوا فيه من لزمه ومن وجب له وإياها أن يكون تكلفا من من الشارح مباشرة سواء كان بلا بد أو دخل أو تكلف أم لا

وعنه تنقسم مصادر التعهدات إلى ثلاثة أقسام ( مادة ٩٣ )

الأول - التعهدات التي هي بحسب إرادة الملتزم وهي إما أن تكون على وجهين أحدهما هي التعهدات المدونة على أوراق التعهدات أي التي

الثاني - التعهدات التي هي بحسب إرادة الملتزم على الاحتجار وتسمى هي التعهدات المدونة على أوراق التعهدات أي التي الثالث - التعهدات التي هي بحسب إرادة الملتزم على الاحتجار وتسمى هي التعهدات المدونة على أوراق التعهدات أي التي وكما هو ثم أنها المدونة بحسب إرادة الملتزم على الاحتجار وتسمى هي التعهدات المدونة على أوراق التعهدات أي التي وقد حصرنا كافة التعهدات على القسم الأول وحصلت كافة التزامات مدونة بالقسمين الثاني والثالث طبقا للتقسيم



## الكتاب الأول

### في التعهدات

التعهد هو رباط قانوني الغرض منه حصول منفعة لشخص بالتزام المتعهد عن شيء معين أو امتناعه عنه (مادة ٩٠)

هي كل عهد طرعا : الأول متعهد والثاني متعهد له  
وللتعهد أثران الأول تكلف المتعهد ما وجب عليه ويسمى التعهد بهذا الاعتبار «ذميا» ويقال للتعهد «مدين»

لأثر الثاني فبذلك منعه التمهده على المتعهد وبمكته من استيفائها بالطرق المشروعة  
ويسمى التعهد بهذا الاعتبار «حفا» ويقال للتعهد له «دائن»

ود كان العهد مصدرا للتعهد وجب علينا أن نقدم بين المصدر حتى يتبين ما يصدر عنه

### المبحث الأول

#### في العقود

العقد، عتاق شخص أو أكثر مع شخص أو أكثر على التمهده فحصل منفعة شرعية للتمهده له  
يلخذ من هده التعريف أنه لابد من كل عهد من طرفين يحصل الاتفاق بينهم وأن  
كلا الطرفين يتعهد فحصل منفعة فلا فرق بين الأول يتعهد أحدهما بذلك للآخر  
وأن بين التمهده منفعة للتمهده له وأن هده المنفعة شرعية وصادرة أومح أن يكون الاتفاق  
مبني على موجب شرعي

وسمي «أب التمهده» بمنفعة لغيره يجب أن تكون مضرًا وأمره ولا تخفق  
التصرف إلا من هادر عليه وراغب فيه والقدرة على التصرف تسمى أهلية ورغبة  
تسمى الرضا

أركان العقد أربعة

١ أهلية المتعهد

٢ رضا المتعهد

٣ محل يقوم عليه التمهده

٤ سبب شرعي للاتفاق



ومن العقود ما يحتاج إلى ركن خامس حتى يسقط وهما الحقة والزمي عقارى يجب  
فيهما أن تثبت هذه الأركان الأربعة في محضر رسمي (ص ٧٩ - ٢٤٩)

## الفصل الأول في الأهلية

يجب أن يكون الشخص الذى يتعهد زامراً ذا أهلية كاملة (مادة ١٢٨)  
والأهلية مطلقه أى تناول جميع الأعمال ويمتد إلى مستحقة وفى بعض لأعمال  
دون الباقى (مادة ١٢٩)  
ويحكم فيه، يكون على منتهى الأحوال الشخصية المختصة بأهلية التابع هذا العائد  
مادة (١٣٠) "

## الفصل الثاني في الرضا

الرضا هو التبول بالأخبار تمام وهو الرضا الصحيح  
الرضا ركن من الأركان التى لا تتم العقود بدون (مادة ١٢٨)  
ولا بد من رضا طرفي العقد فلا رضى طرف ولم رضى الطرف الثانى فلا عقد  
ولا عقد  
ويجب أن يكون رضا أحد المتعدين مطابقاً لرضا الثانى وهذا كذلك يوفى  
الإيجاب والقبول  
والإيجاب هو الكلام الذى يصدر من أحد الطرفين أولاً متعلقاً بالعقد والقبول هو  
الكلام الذى يصدر من الطرف الثانى كذلك  
هى البيع مثلاً الإيجاب هو عرض المبيع من البائع على المشتري أو من المشتري على  
البائع ومنى عرض أحدهما فهو الملجوب فإن وافقه الثانى فهو التام

(١) ومنه هذه العبر من قبل أن يحدّد المصنف الاستعانة بالسلوك إلى أن لا يرد إليه "الأ"  
لأنه قد تم ومنه لا يحدّد المصنف ومدة - خصوصاً - فى أخرى فى "المبيع" - حتى لا يحدّد  
وهو سطر الكلام على ذلك وكذا الاستعانة (م. ص ٧٩)



ولا يلزم أن يقع الإيجاب والقبول في مجلس واحد بل يجوز أن يتأخر القبول زماناً  
 لكن ما كان الإيجاب وحده غير كافٍ في إلزام الموجب وأنه لا بد في ذلك من القبول  
 وجب أن يكون هذا سهلاً ومت وجود الإيجاب أعني قبل أن يعدل عنه صاحبه  
 وانعاده أن يصح في ذاته تأخر القبول عن الإيجاب يصح به أملاً لذلك وما  
 حصل القبول قبل انقضاء الأجل ثم انعقد وإن حصل منه فلا عقد لأنه يكون وقع  
 بعد زوال الإيجاب

وقد يكون الإيجاب والقبول بين اثنين كل منهما في بلد واحد بواسطة بينهما هي الكتابة  
 وهذا يسمى عن وقت تمام العقد هل هو وقت تحرير الكتاب المتضمن القبول أو وقت  
 وصول هذا الكتاب إلى الطرف الموجب

والمعروف به أنه زمن الأخير أعني أن العقد لا يتم إلا بوصول القبول إلى الموجب  
 فإن كان هذا عدل عن الإيجاب قبل ذلك فلا عقد حتى إذا لم يكن علم العدول فله  
 وصل إلى الطرف الثاني قبل قبوله

ويجب على ذلك .

١ - أن محل العقد يبقى في ملك المتعهد حتى يتم العقد فإن ذلك منه

مثلاً لو عرس زيد على بكر داره ليشتريها وقبل أن يأتي القبول من بكر  
 أنهم البناء فأنشأ على زيد

٢ - أن نوى الموجب أو تعهد الإيجاب قبل وصول القبول ظل الإيجاب ولا  
 ينفذ العقد

٣ - الموجب العدول عن إيجابه حتى يفسد القبول

وبيع منه فاعده أو فاعده تمام العقد بوصول القبول إلى الموجب فاعده عدل  
 محل الموجب مصدر العقد

ويجب على ذلك .

١ - أن المعروف الذي يجب ملاحظته في تفسير العقد هو عرف بلد الموجب  
 لا عرف بلد المتكلم



٢ - أن المحكمة المختصة سطر الخلاف في العقد إن كان تجارياً هي محكمة الموجب

٣ - أن شكل العقد يكون عامداً لتفاوت عدد الموجب إن كان من عدة أحيي

### الفرع الأول - كيف يقع الرضا

الرضا صريح وصمتي

والصمتي هو ما دل عليه فعل المتعهد دلالة كافية كمن عرض عليه شراء ثوب ففعل  
البائع ثمنه أو طلب منه بيع سلعة فساها المشتري  
ورضا الأخرس يعرف بإشاراته المعهودة<sup>(١)</sup>

### الفرع الثاني - في عيوب الرضا

للرضا عيوب لؤثرية وهي وء :

الأول - عيوب مائة

ثانية - عيوب مائة

### المبحث الأول - في العيوب المائة

العيوب المائة من الرضا حكمة تقوم فيتعهد بمثل رضاء معلوم والعيوب المائة  
من الرضا هي :

١ - النقص

نقص مانع من رضا لأن رضا الطفل لا يترفع عما ولد له النقص نقص غير غير  
أما المبرطه حكم أكثر (راجع ص ٢٨)

٢ - الحجب

حجب مانع من الرضا من لا يعمل به لا اجزائه

٣ - الخطأ

خطأ موجب بطلان العقد في الأحوال الآتية (ص ١٣٤)

(١) إقرار المهود بالأخرس كأنه قال (ص ١٣٤ - ١٣٥)



الأولى - الخطأ الواقع في بيع التمهيدات المقررة على العقد كما لو ظل أحد المتعاهدين أنه يشتري وطلب الثاني أنه يوزر  
 الثانية - الخطأ الواقع في حقيقة الشيء المتلفد عليه كما لو ظل البائع أنه يبيع دابة التي في مصر القاهرة وطلب المشتري أنه يشتري الدابة التي في مصر الجديدة  
 الثالثة - خطأ الواقع في الشرط الأساسي للعقد كما لو كان البائع يبيع ثمن معجل ومشتري يشتري بثلث مؤجل

### المبحث الثاني - في العيوب المفسدة

العيوب المفسدة لرضا حلاله عموم بالتمهيد قليل من اختياره والعيوب التي تفسد الرضا هي (مادة ١٣٣) :

- ١ - الإكراه
- ٢ - الخطأ
- ٣ - التدليس
- ٤ - السكر
- ٥ - عدم الأهلية
- ٦ - الغيب الفاحش

#### ١ - الإكراه

الإكراه عيب المقوم على التمسك بالإرهاب ويجب أن يكون الإكراه بحيث يؤثر في الإنسان عدة (مادة ١٣٥) ولا فرق بين أن يكون موجب الخوف أمراً مائلاً كالضرب والحبس أو معنوياً كرهبة الحاكم القاهر ويعزده هذه الأقارب لا يندأ إكراه ولا يفرق أن يكون الإرهاب حاصل من يائس العمل في هو مفسد الرضا وهو من يفرق كما في الإكراه الزملي غيره على أن منع مناعة ذلك وأصل لا فرق بين أن يكون الإرهاب واقعاً على التمسك منه أو على من يؤثره صرهم كالزوم أو الخروج أو الأصول ويجب الانتباه إلى حاقلة كل إفساد من الشب كالزحل كادراء كالشيخ المرم كانداه وهكذا



والمصلحة فلا أحوال الإلزام غير محصورة في القانون  
فشخص خلاف الفصححة وأخرج باب الصرب وظلت يحثي إطلاع حنقه رنكه  
وهكذا لا حصر له وإنما الأمر يرجع إلى صفة الخاص وحكمة

## ٢ — المظ

وإن المظ فإنه يصعد الرضا في الأحوال الآتية (مادة ١٣٤) .  
أولا - المظ الواقع في شخص المتأكد منه إن كان شخصه هي المعترة في العقد  
كما لو باع أحمد مع صاح بطنه فلان المعروف بذه صناعته وظهر أنه شريكه أو غيره  
ثانيا - المظ في مادة الشيء المتأكد عليه كما لو اشترى الرجل سبيكة بذهب  
من ذهب وهي من نحاس

وكذلك لو باع الرقبة التي له وكان صاحب حق الانتفاع قد بوى يوم البيع غير أنه البائع  
إذا حق الانتفاع من أحسن مصلحة لشئكة هو علم صاحب الرقبة رجوعها به مباح  
ثالثا - المظ في صفات الشيء التي تجعل له قيمة خاصة وتحميه عن غيره وإن كان  
بصره في الصهر كما لو اشترى الرجل جوازا يشتد أنه من سلالة النوع الفلاني وهو  
ليس كذلك أو اشترى رجا يظنه من عمل رذيل اشهر وهو في الواقع رسم مقفد  
والشئ في حالة المظ طلب مسح اسم إنك إذا وضع يده على المبيع مع علمه بالمظ  
توقع له بسقوط حقه في احتساب المبيع إلا إذا حفظ حقوقه قبل وضع يده فحفظ  
صريحا (مادة ٢٩٥)

وإن المظ في قيمة الشيء فلا يمتد عينا مقصدا الرضا إلا في بيع عقار والعين له حش  
وإنما من (١٣٤)  
ولا يلزم أن يكون الميب حاصل في رضا طرف المتعدي بل يكفي وجوده  
من جهة واحدة

## ٣ — التدليس

التدليس من موجبات فساد الرضا (مادة ١٣٣)  
وهو احتيل أحد الطرفين مع الطرف الآخر أمورا يمش بها فيقبل التعهد كما لو أكد  
شخص لآخر أن دونه كانت حمله فذلك الكذب بل أن يشتري منه دابة بكذا



بشروط في عقد التأسيس قصد الرضا أمران (مادة ١٣٦)

الأول - أن يكون التأسيس مؤثرا فائرا بحل من غير علمه على التعاقد  
 الثاني - أن يكون التأسيس حاصلا من نفس الطرفين الحاصل معه التعاقد أو شوطه  
 ويكفي في عساره موافقا أن يكون علما بما وقع من الأجنبي وأن لا يجره في الطرف الذي  
 وبه أحد هذين الشرطين لا يكون التأسيس مقصدا للعقد  
 ويسمى للتأسيس المقصد الرضا طرف حاصره بل كل عمل من قبل أحد الطرفين كان  
 سببا في غش الطرف الآخر متى علم بها

ولا يحد من التأسيس مائة اختيار في صفات سلهم - لإعلاء وعيها  
 وكذلك إذا كان التأسيس منها في التعاقد بل كانت هيمنة قبول التأسيس عليه  
 شروط باهظة في العقد إلا إذا رأت المحكمة إلى حد يجعل الالتزام غير مقبول عادة  
 ومثالة ترجع إلى أحوال المعوى وحكمه التام

والتأسيس لا يستتج من الغرض ولكنه ينهت جميع الطرق الأخرى ومنها الشهادة  
 ولا يمنع من الإثبات كون العقد رسميا

والسبب في أن الإكراه يكون مبطلا للعقد إذا وقع من غير أحد المتعاقدين وأن  
 التأسيس لا يكون مبطلا له إلا إذا وقع من نفس الطرف الآخر هو أن الإكراه أمر  
 يحتاج لعدم العاة ويعرض إلى ضرر كبير وأما التأسيس فهو جلة ومرة لا يصدع  
 بحجة من لا يتدخل معه عادة وطلب من المصلحة كاف في غشها

١ - السكر

السكر مقصد لمرتب لأنه يعنى الصيرة وعقد اثره رشده ولا فرق بين أن يكون  
 سكر حذرا محض وبين أن يكون بنوعه الطرف الذي  
 إلا أنه في حالة الأخيرة يكون صحيح العقد أكد لوجود التأسيس

٢ - عدم الأهلية

عدم الأهلية يحل الإنسحاب غير مميز تمام التميز في المعاملات ولذا ثبت حجر حله  
 بوصية أو القيامة

٣ - ساقط مع غيره كان تعاقدته مشروطة بذلك الجيب غير أنه لا يجوز التعاقد معه من  
 دوى الأهمية أن يملك عدم أهلية مقصد إبطال التعاقد (مادة ١٣٣)



## ٦ - النقص الفاحش

النقص الفاحش هو الضرر الكبير الذي لحق أحد المتعاقدين

و لأصل أن النقص مهمل كان طعناً لا بهد العقود لأن الرجل العاقل لا الأهمية  
هصل نتائج ضرره وليس له حق في الشكوى من عمل غيره

ويشترى من ذلك النقص الفاحش صفة معمة القاصر في بيع العفار المموت به  
(راجع ص ٢٥٢)

## الفصل الثالث

## في عمل التعهدات

عمل التعهدات أحد أمور ثلاثة .

الأول - تمليك شيء أو مال التعهد إليه ويقال للتعهد بذلك في اصطلاح القانون  
عهد إعطاء شيء كالبيع والمعاملة والمبة

الثاني - عمل أمر أو معمة المتعهد به كبناء الدار وحصد الزرع وحبس كفة الثوب  
الثالث - الامتناع عن أمر أو معمة المتعهد إليه كعدم صنع سلعة معينة لغيره  
أو عدم الاستمتاع كذات

## القرع الأول - تمليك المال وهو إعطاء شيء

شترط في الشيء الذي يتعهد بتملكه ما يأتي (مادة ٩٥)

أولاً - أن يكون عن أممي دانا وهي المقتنيات كالنقار والتمرس والنصيب في الشركة  
ثانياً - أن يكون موحود فلا يجوز التعهد بإعطاء ما يتحقق منه كما هو باع مرسه  
وكان حق قبل البيع

ثالثاً - أن يكون مما يصح ملكه (راجع ص ٢٢٩)

رابعاً - أن يكون معاً بذاته كالتمرس والمثل أو سوجه وبميراته كارتب من المر  
البحري فلا يجوز أن يكون موصوع العقد برأ من دون تعيين المقدار ولا  
جواباً من دون تعيين النوع



و يمكن أن يكون لشيء لمتعهد به مضافاً للتوابع ويمسور الشيء بالمعنى كأن يمتد  
التأخر مقدم المرء الذي يمكن للمزمنة طلاق أو الخلاف أو يمكن مؤنة القوس

### الفرع الثاني - هل أمر أو الامتناع عن أمر

يشترط في الأمر المتعهد عمله أو الامتناع عنه (مادة ٩٥) .

أولاً - أن يكون من مملوك الإنسان أي يمكنه التمتع بالمتعهد المستعجل باطل و مرد  
بالإمكان الإمكان المحقق لا يمكن المتعهد عمله فإنما تعهد رجل بناء الدار و يمكن  
سواء زوجه البناء أهل الصناعة

وإذا تعهد بعدم الاستصناع عند ريد من الناس حاز ولكن لا يجوز أن يتعهد بانسفر  
بلى عند الرجوع في يوم واحد ولا أن يحتج عن الطعام سنة

ثانياً - أن يكون هل الأمر أو الامتناع عنه صاحبا فلا يجوز التعهد على من أمر  
القانون بالامتناع عنه كالمكتب الخواتم ولا الامتناع عما أمر بعمله كالأمتناع عن  
الاقتراع للخدمة أو من شقة الدوقة

## المصطلح الرابع

### و السبب المطرقة

السبب في التعهدات هو عنها شيء التامت عليها من كانت التعهدات متافلة أم  
أن كلا من طرفيها متعهد ومعهده أنه كان تعهد كل واحد سبباً في تعهد الآخر كما في البيع  
فإن سبب تعهد المشتري بالتسليم هو الحصول على ملكية البيع

وإن كان التعهد من طرف واحد كما في الهبة فالسبب قبل الوهاب نحو الموهوب به  
ولا ينقص من مبررات هذا السبب المشر من الأسباب الخمسة التي قد يكون للتعهد  
مثل ما إذا كان المشتري يريد ملكية الدار ليسكنها أو ليجعلها مدرسة أو مصباً وكما لو  
كان الدافع يريد أن يشري شيئاً لزراعة أو إقامة عرس أو غيره لأن مثل هذه  
الأسباب لا يقع تحت حصر ولا تنبئ عليه أحكام

وعليه ما شرط القانون أن يكون السبب صحيحاً جازاً قانوناً (مادة ٩٤) وقد عرفت  
مما تقدم أن ذلك راجع إلى هل التعهد فاد كالمعبر غير ممنوع ولا تمتنع بالتعهد صحيح  
والأصل هو باطل



## الفصل الخامس

### في حكم التعهد

أول أثر يجب على المتعهد هو التعهدات والحرص من التعهد عليه وعلم أنه إن  
عطاء شيء أو صل أمر أو الامتناع عن أمر  
ولكن حكم من حيث الأثر المقرَّب على التعهد

### الفرع الأول - حكم التعهد بعطاء شيء

للتعهد بأعطاء شيء نتائج أهمها .

١ - نقل هذا الشيء من ملكة المتعهد إلى ملكة المتعهد إليه بمجرد العقد  
يصير المشتري مثلا مالكاً للعين المبيعة و يقع ذلك وجوب تسليم العين للمعاقد  
صبي ( مادة ٩١ )

٢ - وجوب حفظ العين حتى تسليمها إلى المبيع في حياته، لزمه تعريض  
ما يلحق بها من الضرر

ويكفيه غير مسؤول عن الضرر المسبب عن قرضه وضرره، إلا في النسخ

كذلك التعهد بأعطاء شيء متى على قدر أو معقول ينقل ذلك الحق من المتعهد إلى  
المتعهد له بمجرد وجود التعهد من كان الشيء مبيعاً ومملوكاً للتعهد وهذا مع عدم الإخلال  
بحق الدار والارض العقاري والخمس ( مادة ٩٢ )<sup>١</sup>

( ١ ) من الأندلس قوله واضح وأما الذي ذهبوا إليه لاجتماع كيف يكون العقد من من دونه  
دعوا في بعض الأحيان أو مبيعاً كذا في الإخلال من الالتزام وهو خمس أو ثلثه ملك طهري إذا كان  
تكونت أمانة بين الطرفين موصوعاً فذلك ولا يجب كذا الأول من الأمانة فذلك على أن إذا كان الثاني  
فلا تأثير له في انتقال الحق من طرف إلى آخر

ولا يجوز أن يكون غير هو أو مبيعاً مستنداً هذه المصروف الثلاثة من مائة المدة بعد العقد أو لا  
وحتى ليس خلافاً لا بد من أن يتحقق عند العقد أو بعد هو دعوى أو أن يكون عند المشتري مبيعاً  
يكون عند وجهي ويجوز الإيجار أو حيازة كغيره ليعتد به وهو شرط لازم إلى البيع عليه ووجوبه من ولاسي  
عدم مبرر به السرقة على شيء منه لعله أمانة وكان يصح ذلك أو قد عند ما دعوى في ذلك  
مدينه أو إمامه لمعجوا و إن كانها من قوله وقد ذكرنا في الخارج فارجع ذلك إلى وجهي خبره



٣ - إذا كان الشيء المتعهد به عبثاً فلهذا انتقل إليه من يحصل على وضع يده عليه منونه كانت في يد المدين بها أقوى يد غيره وسواء كانت ملكية ثانية للدين من المتعهد أو تحت له هذه كبيع بمحصول القسط المقابل

ولا يمنع من ذلك إلا إذا كان لأمر حق عيني عليه (مادة ١١١٨) ١١

نوع ثنائي - حكم التعهد بعمل أمر أو الامتناع عن أمر

استعانة الأرب من حق التعهد له في طلب إجراء العمل أو الامتناع عنه غير أن ذلك موكور في لحظة إلى محض إرادة التعهد لأنه إذا لم يعمل فلا يبين إلى غيره عادة كإصناع التعهد بعمل من متعلقات صناعته

وإذا فتن به يمكن إكراهه على ذلك بالإرهاب أو الإيذاء كان به خروج عن مقصى التعاقد لأن الاتفاق من محض ولا يجوز التعدي على حرية إرادة أو إكراهه بالإيذاء لتعطل منفعة مالية لشخص آخر

نعم يرد أن مدعى يمشي بناءً على ما تقدم بمحور من بلا رادع وهو صحيح كما قالوا ١١ مدعى يذهب السلطان . ومضى هذا المثل أن السلطان لا يأمر بأداء من نفس في يده ما يدفع منه فيه ويأمره بالناس أن يتخذوا الحطة وأن يكونوا مصرين في معاملاتهم إلا يصحون نعيمهم إلا ليس استعفاء

يمكن إذا كان لا يمكن إكراه التعهد على عمل ما هو مطلوب منه أو الامتناع عن تعهد بالامتناع عنه إكراهاً مادياً فيمكن إكراهه فعلاً ما من طريق إكراهه حرية يومية يؤقت مداهم متأخر عن القيام بتعهد أو بتحويله مداهم مرة واحدة ومن هنا فروع القاعدة الآتية :

كل عهد بعمل أمر أو بالامتناع عنه يتحول إلى موضوع مالي أي عند عدم الوفاء ومع ذلك قالوا : إن جميع التعهدات ليست ذاتية حتى هذه القاعدة إذ منها ما يمكن تصدده بالرغم من امتناع التعهد ويكون إكراهه وهذا مقصور في جميع التعهدات بعض

١١ - من كل حق عيني يحد التعهد له من سائر الحقوق وهو محدد ولا يرد به بها لا يمنع من الاستعانة على الغير بالتوجه بما وراء الحق يمنع من ذلك هو الملكية وهو الاستعانة وحده البعض



أمر لا يوصف جزاءها على محل المقدم بها عسره كالكسب وطلب الاستحار وحرق لأرض  
وغيره المثلث وإصلاح الطرق وهكذا . جميع هذه التعهدات وأمثالها يصبح تعهد  
بواسطة غير التعهد وعلى هذا الأخير محل نتيجة ذلك التعهد . ومثال التعهد بالاستماع  
عن العمل المقدم شخص عدم إنشاء أسم دار جاره منه إلا في عقد ومع الأمر عموم  
شكل يجوز إزمه بالاستماع أي أن الداء يهدم بحكم القاضي ويكون عسره عدم على الخلق  
وحققه أن التعهد عسره لم ينفذ ما تقدم به وأن الذي قام به عسره وأن التعهد يجوز  
بالنسبة إليه إلى مع من ذلك وعليه القاعدة المذكورة مطلقا لا استثناء فيها

وقد تنطبق هذه الأحوال بالالتزامات إلى نحو من مائة على التعهدات بإعطاء شيء  
كما لو هلك محل التعهد بتخصيص المدين

### المفصل السادس

#### في قوة العقود

أمر بقوة العقود درجه رتبة المفادين بها وإلى أي حد يجب عليهم إبداء  
الامتثال عليها وعلى تنجلي هذه القوة بغيرهم أو لا

بالنسبة للمفادين - المفاد هو العقد سريته للمفادين - أي أنه يقوم مقام  
الذي هو في بر أن حدود كل منهم وواجبه فكيف ذكرت فيه ثم القوة به

بالنسبة لغيرها - بين المفادون وحدهم مرتبطون بمفادهم بل يرتبط بها القضاة  
يصب ويحب عليهم أن يأمروا بإعطاء ما دامت صحته معاهدة فهو عند النظام العائم  
تبر مناهة بالآداب لا يحدون عنها ولا ينفذون منها

بمنه لهم - أما غير المفادين فلا شأن له بالعقد ولا يرتب عنها أثر بالنسبة إليه  
ومن هنا قالوا بالعقد نسبة معنى أن الكفاية غير ملزمة عند ورد فيها

وحيث سعى المفادين كل من لا يحصل فيه أثر العقد مباشرة أو من طريق من يتأثر  
بعمله قانونا

وعلى ذلك لا تشمل كلمة ( غير ) في اصطلاح العقود  
أزلا به للوكل لأنه طرف في العقد وإن لم يباشره بنفسه



ثاني - الورثة لا لهم يورثون معه مورثهم نكاحاً لهم لا لمورثيهم تبعاً له في أموالهم بل في أموال الشركة من لم ينفذ من مورثهم ظن عليهم خرج من ذلك  
ثالث - دائر المضافين لأن المضافين في رتبته على أنفسهم ترجع إلى أموالهم  
فإن ردتها كان في ذلك زيادة صمد الدين وإذا عصبها قل أنصبت جدر ذلك العصب  
رابعاً - من ساعد مع أحد المتعاقدين على الشيء منه كما لو اشترى زيد عسراً من بكر  
ثم باعه لخاله فإنه إذا كان زيد قد قرر على ذلك العسر أو قال لعلته حق ارتفاق على عسار  
بحوره استعج خاله بذلك أو خسر

ويستخلص من ذلك قاعدة عامة هي - لا يمسك ولا يصار غير المتعاقدين بعدهم»  
سنة ١٤٢

وليس هذه القاعدة استثناء إلا في حلقه الصبح في المودع لمدته في أن العقد الذي به  
بين الكسائر وأحواله المالية ويبين ثلاثة أرباع المدينين يسرى على الربع الرابع  
على الرغم من إرادته

## المصطلح السابع

في تفسير العقود

تفسير العقود راجع للمالك عند الخلف فيه

ويجب على المالك أن يفسر العقود طبقاً لمقاصد المتعاقدين

فأول واجب عن المصنف هو البحث عن غرض المتعاقدين، فلهذا في العقود المقاصد  
والمصنف لا يلائم ولا يلائم (مادة ١٣٨ و ١٣٩)

و كما بين العرض من مجموع العقد مع ملاحظة نوعه وأشكاله المادي عليه لبعض  
ولا يتفقد القاصي في ذلك معان الألفاظ المتعاقبة فلا يؤول على غير تأويل ولا يتقدم  
ما هو عليه في التاموس والمخلف لا يجعل عليه أنه عركها الألفاظ من يجعل الألفاظ  
مادة يصوغها مقبلة ليرزها على الصورة التي غلبت بها راجعاً إلى وجدانه واسترشاده  
شعوره الذي يتولد فيه من مراد المتعاقدين والتعاقب (المعنى ١١)

( ) - مصنف العقود لا يلائم ولا يلائم - معان الألفاظ المتعاقبة ولا صلاحية  
عند التقاضي لأكثر الواقعين لأن من يلائم ولا يلائم - معان الألفاظ المتعاقبة ولا صلاحية  
الألفاظ معان الألفاظ المتعاقبة - معان الألفاظ المتعاقبة ولا صلاحية



فإن عُمَّ على انشاء مراد المتعاقدين وجب أن يكون المصبر مالا في محبة  
تعهد (مادة ١٤٠)

فإن كان الطرفان متعهدين كل بأمر كان المصبر على المص الأوجب احتمالا  
وبعض أن لا يحمل الاحتياط إجمالا بل يجب أن يلاحظ ما قصده من وضعه وإن  
يصل بها ما دام لها معنى يتفق مع مفهوم العقود  
وإذا بين المتعاقدان عرضيهما بـ "حاشا" وجب اتباعه وإن حالف العرف وبها هي  
القاموس

## فصل

### في التعهد عن الغير

من يتعهد أن لا يثبت متعقد عنه عن غيره وليس له أن يتعقد عن غيره  
إلا رضا ذلك الغير أعي التوكلة عنه ولكن قد يتفق أن يتعهد إنسان لما لا يعنيه  
في الظاهر

كما لو حصل بيع بين شخصين ويكون اشترى لشخص غير المشتري الظاهر والبيع من  
شخص غير البائع الظاهر

وتعهدات التي تقع على هذه الصورة باطلة ولا وجود لها لأن المشتري لم يترحم دفع  
نفس شخص ولا أن البائع لم يترحم نقل الملكية شخصا ولأن من حصل الشراء باسمه ومن  
حصل البيع على دمه أحيلان على عمل المتعاقدين فلا يلزمهما

ومع ذلك يجوز أن يكون التعهد الخاص بالصوره المتقدمة صحها ولازم وذلك  
في حالة ما إذا كان المتعاقدين الظاهريين معمة شخصية منه

مثال ذلك أحمى زيد مع بكر على أن يكرى بكرى على حسن الحاله وأيه إدا - بقر متعهد  
هنا مدع إلى زيد ألف قرش

مثال آخر ذهب زيد مولا إلى بكر على أن يكرى يدع ألف حسه في حاله

هي هاتين 'عائنين يتم العقد ويكون كل واحد من المتعاقدين ملزما بما تعهد به



وكذلك يجوز التعاقد من الصبر في صورة ما إذا عهده زيد لزيد أن يخلع ثوبه لزيد أو يعرضه مندا والواقع أن زيدا هو الملتزم بتعهد التخلع الموعود وأنه إذا لم يتخلع من ذلك فعليه تعويض الضرر الذي يلحق بزيد من عدم التمسك

أما من حصل التعاقد على دمه فهو بالخيار إنشاء أو التقدوين شاء رخصه (مادة ١١٣٧) وأما إذا كان أحد المتعاقدين المتعاضدين أو هما معا وعلا عن جعل العقد في صحته والتعاقد صحيح لأن العقد يقع حينئذ باسم انتفع منه وانكسر واسطه ليس إلا

### فصل

#### في العقود الصورية

المقود أي سقط في المصوب القسامة خاصة المقود الخفية أي التي يصح التعاقد من صلاتية

يكون يرض وهو كثير أن يتفق بين أو أكثر على أمر ظاهره خلط وهم يضمنون غيره يعرض معروف لها يجهلونه عن الناس بعد آخر يبرأه بهما

و يسمى العقد الظاهر بهذا صوري والعقد المستور دفة الصدد أو عقد الصدد ويبلغ ثلثه في أربع صور

الصورة الأولى - أن يكون العقد الظاهر غير صحيح في بعض أجزائه

مثاله - بيع لزيد عقاره لآخر مبرا من دثته وذلك بالاتفاق مع المشتري

الصورة الثانية - أن يكون التعاقدان قصداً لتقيد بظاهر عقد آخر مستتر به من الغير فالواقع أنهما يتعاقدان وتكهما بمراد عقدهما في صورة غير صورة العقد الذي يريدان حقيقته

مثاله - زيد يبيع مالا لزيد وتكهما بمراد عقد بيع يتعرف به لزيد بعض الناس ويسمى العقد ه عقد إيه

الصورة الثالثة - أن يكون العقد صحيحا في صورته وفي حقيقته غير أن أحد المتعاقدين ليس صادقا حقيقيا بل أسميه اسمه بل آخر يراد إحصاؤه

مثاله - مع لأجبي صحته أنه مع لوفد البيع وكل المية وبهذا للعقد هنا عند



المقصود الزامه - أن لا يستمر من العقد إلا جهة واحدة مما هو مدكور فيه كقصر  
من أو وضع شرط غير مقصود أو حذف شرط مقتضى التعاقد  
والتقرى بين هذه الصور أن العقد التصوري يوجب وجوده لخلق الحقيقة له بحال وأن  
بعد الإجماع يصحح الغير عن حقيقة العقد وأن العقد لا يستغنى بحجب من الغير معرفة  
العقد المستتر أي صدور العقد تلقائياً

وليس في ستر العقد سبب من حيث هو بل يجوز أن يكون المرص منه شريفاً كمن  
يؤد معونه رجل يستحق منه الرخص إلى صهرته أو يصل ذلك إليه من طريق بأس له  
وكذلك يصل به توسط حتى لا يخرجه على غير ما كان وهكذا

غير أن ذلك نادر ولعل أن في الإجماع هراً من محرم في الذنوب كالبسة لأجنبي  
وهي لو ارتد وأبغ لا حاجة به إلى سبب المثل من بد الخش وهكذا

وكثيراً ما يكون المرص من رسوم التي يجب دفعها أو إعفاء أو  
ومن يفرض أن صورة العقد ليس بذاتها سبب من أسباب البطلان مهما كانت  
الأسباب مبنية ولكن العقد التصوري يظل سبب آخر على حسب الأحوال  
وهذه تظل لأن لو ارتد والراجح لإصراره بمقوق الدش والمملوكة تكون للعقد  
المستتر مجبوراً عليه وهكذا

والعلم كما تقدم أن التعاقد يتناول في صورته المقتود إلى تعاقدات العقد ظاهر  
والتدق مسرور وقد صحت لا يتمم كمن يملك أنه يتعدى للأحد منهما لذلك يجب معرفة  
أيهما الصحيح للمعروف على حكمة الحكمة بالتعاقدين وغير التعاقدين

أما ما ظهر للتعاقدين فالأشياء يظهر ممدوم ضروره لأيهما لم يقصد به البس ههنا  
لا يجب ومبطل الأمر جمع لها من رضا المتعقدين إنما أرادوا العقد المستتر وهو الذي  
ربط عنه بعهده بفضله في كل طرف أن أحدهما الضرف الذي

المنصه مع التعاقدين

ملاحظ أولاً أن كلمة العقد هي معنى خاص خلاف الذي عرفناه في سبق (راجع  
ص ١١٣٨) فالمراد بها هي التي عاقدوا مع أحد أصحاب الأهالي التصوري بعد تاريخ  
هذا لا بد من المدسوس المتعدين



ما من تعاقب معهما بل ذلك لا خوف عليه من كل تعاقب لاحق بينهما ويجب  
غيره مادام حقه محفوظا بالطرق التي سمى القانون

به أن مثل التدشين العاديين مثل المدين في جميع الأحوال أمام التدشين العاديين  
هل أو حصاص أو اسار وأمام من يعنى عن المدين حقا بمحد أصيابه حيلة للثوب  
وهو عنده وحسب لا معنى لاستثنائهم هنا مادام هم حق إبطال تصرفات مديهم  
إذ كانت صادرة منهم

و جواب أن في صورة المفود عتارسة صيته لا يغير معهما نص النظر عن  
تعاقب مع الناس معشائين حسن بنة والمسالمة بجماعة لأجلال بها

بد تقرير هذا وأثر سر حصة المفود يختلف بحسب اختلاف مصادح الغير لأن منهم  
من يقع من العمد الظاهر ويجب إخراج معتقة ومنهم من يقع من العمد المستتر  
وله من ذلك وقد شعرت المدع تتفصل مصلحة فريق على مصلحة الفريق الآخر  
وعلى كل حال ليس لأحد مخالين أي أصحاب الدائى الصورى أن يمنع عن الغير  
باعتد حستركم أحد العمد الظاهر لربهم لا ينافى حكم الوصف الذى بعده  
أمام الناس

أما الأفراد في تعاقب منهم مع أحد الخانين اعتلا على العمد الظاهر فتعاقبه صحيح  
وحقه مكفوف الذين أن محله فقد أن شر العمد الصورى إذ المفروض أنه غير مسجل  
ولا يعقل أن يكون غير ذلك ولا يعلم وهو غير مراد الخانين

هذا إما كان التنازع في عقار هو كان ومفوق ضمن الأمر بعدد حذره مسد  
مكتبة (و) لم يسجل وحج الخان حقه المسند ر محبسة أخيه على نسبة  
السنة وأهل العمد المسد

وكذلك بقصى فالتدشين العاديين

ومن الخائر أن يكون العمد متعده من العمد المسند كالتدشين بغير العمد الظاهر  
من مصدحه إسقاطه والامتناع الخدنه انشتره ولا شبهة في أن ذلك من حقه لأنه  
من خلاف مع الضرر ومع الضرر واجب في المعاملات مطلقا متى كان صادر من وجب  
عنه ملاحظه السمع وعلى الخان أن لا يحصل من ضرر دائمه انتهى فبما قاله قدس سره  
عليه



وبدءنا من الرسلان عقد ودائن فصل الأول مع ملاحظته حفظ - بقوى طبق للمعروف

مشاهد - وبذلك نرى في مادة - ما عرّف عقاراً لا يملك سواه لغيره من بكر  
هو من حائل من ابراهيم وروى له العقار غائباً على الوجه - ثم ظهر العقد وحتج به بكر  
لا يعود حجه على ابراهيم صاحب الرهن طبقاً للقاعدة العامة وهي أن الأولوية لدى  
التسجيل ولا سبق به سواه - من ذلك المصداق ابراهيم رجع هذا أيضاً على بكر  
ووجب تأنيب الأعداء والمطاع إذ لو صح لبكر إبطال البيع لوجود العقد لفتح على  
المعطلات بعبء تهنيد منه في كل حين - كما حق بكر إبطال البيع يأتي من طريق آخر  
بأنه أراد وهو بناء الطلب على ما يصفه دانياً من إبطال التصرف المصاير به طبقاً بنص  
مادة (١٤٤٣) من القانون (راجع ص ٣٦٦)

ولكن قالوا ينبغي أن يفرق بين حق الدائن العادي وإبطال العقد لكونه صورياً  
وبين حقه في إبطال تصرفات مدينه فالحقوب أن الفرق ظاهر من المدة بين طبيعة  
عقد بين العقد الصوري لوجوده حتى في اصطلاح التقدير والتصرف معاً بطايع  
عقد صحيح وهذا الفرق الآخر هو

١ - ليس على الدائن أن ثبت سوء به المصاير في العقد الصوري كما في العقد  
الصحيح بل يكفي - المصداق لدى بعضه من الأول لأن المبيع أو الموهوب لم يخرج  
في الواقع من ملك المدين الذي له دين لا يملكه إلا من هذا العقار لعدم ملك المدين غيره  
أو عدم كفاية ما يملكه أن ينفذ عليه ومعارضة ملك ذلك المظهر لا ينفذ لأنه غير  
دني حتى يخرج به على غيره حتى من عقد معه

٢ - الدائن لا يملك أن ينفذ لم يثبت دينه في ذمة المدين إلا بعد وفور العقد  
الصوري أن ينفذ المدة بذاتها ودون تمتع في حالة التصرف الصحيح

٣ - حق إبطال التصرفات ذاتي المدين يملكه من عقد مع أحد خاتمي عقد  
مبادلة إن كان سبيء للنية ولا قيد إن كان العقد جبراً - كما حق إنشاء صورية العقد  
ولا يؤثر على من حصلت منه سواء كان العقد مبادلة أو تبرعاً



## تفسيره

من صور لإحدى صوره أمثها القانون من صرخ في الفله (٤٨) حيث قرر أن  
هبة بعد موصوف بعد آخر صحيحة كأن القانون يجر صورية الموصوف بذلك

والنوم الموصوف من وجوه :

أولا - لأن النص صرخ على أنه والنكاح يتم في الموصوف كلها ولا يوجد من عدم  
النص على حاله الصورية أنها حرة في جمع الأحوال

ثانيا - لأن النص لا يمنع مخطوطة من مخطوطة وجود عقدين أحدهما ظاهر والثاني  
مستتر وهو يفرض حكمه واحد حاصل بين العائنين لصحيحة المستعدين مباشرة  
من النص

ثالثا - لأن حكمه قاصر على تجويزه عليه غير عند رضى إذا وصفه بعد  
آخر ولم يتعرض حقوق الغير من يكون له مصلحة في هذا الوصف وثبتت هبة  
بمقتضىها كما لو كانت لوأرت وحلب الورثة بهما

رابع بلغت النظر أن القانون في هذا النص لمجرد تجويز هبة غير عند رضى مع  
عدم ظهور حاجته في هذا التفسير بل إن مصلحة الواهب تكون غالباً في وصف  
هبة بكونها هبة لكيلا يذهب رسمه أو كراهة القاعدة المشعة في التوثيق التفاضلية  
بأن رسوم عند التبرع هدم أكثر من رسوم عقود المدونة

وبعد لاحظ أن المبدأ الذي تسري به هبة يكون محرزاً عرفاً حيث التاريخ لا يصح  
من أحده يدمع رسم إلا يسيراً وبهذه أن ذلك يتجمع على الحرب من الرسوم



## المبحث الثاني

### في أقسام التعهدات

نقسم التعهدات من حيث صحتها إلى عشرة أقسام

- ١ - التعهدات المتبادلة والتي من طرف واحد
- ٢ - التعهدات لجمعية والتعهدات الاحيائية
- ٣ - التعهدات لأصلية والتعهدات لنتيجة
- ٤ - التعهدات الحسية والتعهدات غير الحسية
- ٥ - التعهدات الشرطية
- ٦ - التعهدات الأبدية
- ٧ - التعهدات التعجيلية
- ٨ - التعهدات البدينية
- ٩ - التعهدات التضامنية
- ١٠ - التعهدات المتخفية وغير المتخفية

## الفصل الأول

### في التعهدات المتبادلة والتي من طرف واحد

مثال الأولى - البيع وإجاره وتخصيص فكل عقد من هذه العقود يشمل كل عهد من كل واحد للأخر

بائع يعهد بتحويل الملكية والمشتري يعهد بدفع الثمن والاصحاب الأجرة والمؤجر يعهدان على شيء مؤجر ومكفأ

ومثال الثانية - المدة لا ينعض لأن المؤجر هو الذي يعهد ويؤجر له المؤجر له

في العقد الأول يعهد له المشتري كونه المدة

وفي العقد الثاني يعهد من طرف وانعاض من طرف آخر

وهو لا ينعض العقد في الأصل لا يعهد واحدا من أحد المتعاقدين ثم يحدث من رغب التزمه أطراف أخرى



مثان ذلك عار به الاسحج لأن المتعهد فيها أصلاً هو المستعير وحده إذ يجب عليه رد الشيء مستعاراً لصاحبه وليس على هذا واجب له لكن قد يحتاج المصدر إلى الصرف في سبيل صدقة أو غيره خاتمة يكون صاحبه ملزماً بدهن ماصرف إلى مستعير وكذا الحال في التوديعة

وبوصف العقد للزيم للطرفين عقد المفاضلة أي العقد الذي فيه تعهد من طرف مقابل تعهد من طرف آخر

وبوصف العقد للزيم لطرف واحد العقد التبرع

وبأثالة هذا التقسيم ما يأتي :

١ - إذا كان العقد ملزماً للطرفين بشرط التمسح صحت فيه دائماً إلا إذا نص على غير ذلك

فإن لم يجر أحد الطرفين بما تعهد به جاز الثاني ما نص على ذلك فصح العقد

وليس الحائل ما ذكر في العقد للزيم لطرف واحد

٢ - العادة أن العقود الملزمة للطرفين تحزر من سحتين لكل طرف واحد منهما حتى لا يكون محل تزييه إذا لم يكن إلا تسعة وأحدة بيد طرف واحد

وأما العقود التي لزم طرف واحد فيكفي فيها تسعة وأحدة بيد شفعه به

٣ - رسوم عقود المفاضلة أكثر من رسوم عقود التبرع

٤ - عقود المفاضلة هي التي تحصلها الأعمال التجارية وأما عقود التبرع فلا يسموّر وطوعها في التجارة أعني أنه لا يصح وصفها بكونها عقود تجارية

٥ - أعطى في عقود المفاضلة في شخص المتعاقد فلا يترتب على العقد وأما في التوبة فهو بعينه صحت

٦ - في عقود المفاضلة ثلث المتعهد عن نفسه صحت وأما في عقود التبرع فلا ثلث إلا هي نفسه المسم

### التمهيد الثاني

في التعهدات المحققة والتعهدات الاحتمالية

التعهدات المحققة هي التي تساوى مع الملتزم في غير الكثرة عنه مثل الإحصاء ومعاينة

والتعهدات الاحتمالية هي التي تنصرت له شعور به معرفة المسنة من وجهي التعهدين كما في المرتب معروفة



مثلاً - وإذا أعطى مكر مائة فدان على أن يرتفع له كل سنة ألف حبة من زبيب  
وإذا بعد سنة أو أقل فكون مكر مائة المائة ففقدان الحبوب لا يحسن وقد حصل زيد  
أو عشرين عاماً فكون مكر حشر عشرين من مائة ألف حبة في ثمن تلك الأطنان  
ويعين من سنة تتدبر القصة بين التعهدين وبعبارة أخرى  
وفائدة هذا التفسير تظهر في مسح الميعود بسبب البعض الفاحش فالميعود بحقيقة هي  
أنني نسيح هذه السبب وما كان في ذلك ففقدان تتدبر البعض حقيقة  
وقد يكون ما تروى في التفسير أيضاً

### الفصل الثالث

#### في التعهدات الأصلية والتعهدات النافذة

التعهدات الأصلية هي التي لا وجود لها مستقلاً كالتبعية والإجارة والتعويض والتعويض  
والنافذة هي التي لا تقوم إلا بوجود كالتبعية والتعويض  
وفائدة هذا التفسير تظهر في سقوط التعهدات فلا يثبت فيها للميعود نافذة بل للميعود  
الأصلية إذ يستوفى الأصل بغيره فالتبعية

### الفصل الرابع

#### في التعهدات المبنية والتعهدات غير المبنية

التعهدات المبنية أو المقنونة المبنية هي التي لا يتم تصرف به كالتبعية والإجارة  
وغير مبنية هي التي لا يعرف لها اسم خاص  
مثال ذلك - انفق زيد مع مكر على أن يسكن كل منهما داراً صالحة وعلى أن من  
هو في الدار التي يسكنها أن يغرس فيها غراساً فهو لمن يني أو غرس  
مخرج هذا العقد ليس له اسم خاص  
ومما مشهور به في ذلك - عقد يتروى به طرف بإرشاد الطرف الآخر إلى ما يستحقه  
وهو لا يعرف كتركه أو وقف أو على أن تصرف هو أي الطرف الأول ما يرمي إليه  
مذكور ويترك به الطرف الثاني إعطائه نفساً معه في ذلك المال  
ولا يثبت في هذا التفسير من حيث الأحكام المتعلقة به كل عقد مبنٍ أو غير مبنٍ  
خاصة لها ومالم يعرف له اسم يخاص على ما في اسم معروف  
وقد جاء في الأصول على بعض المقنونة المبنية وهي لا أكثر من الأولى بل من



## الفصل الخامس

### في تعهدات الشرط

الشرط أمر متصل غير محقق يتوقف على وقوعه أو علمه وجود التعهد أو منع وجوده أو تأييده أو زواله (مادة ١٠٣)

ويؤخذ من هذا أن الشرط إما موقف بمعنى أن التعهد لا يصير لازماً إلا بصدقه وإما هاجع بمعنى أن التعهد يكون لازماً من يوم انعقد ثم يمتنع تحقيق الشرط والشرط من حيث هو أي سواء كان موقف أو هاجع يتقسم إلى خمسة أقسام :

- ١ - الشرط الجائز والشرط غير الجائز
- ٢ - الشرط الموجب والشرط السالب
- ٣ - الشرط الممكن والشرط للمنع أو المنعور
- ٤ - الشرط الصريح والشرط المضمون
- ٥ - الشرط الإرادي

نعرع لأول - في الشرط الجائز والشرط غير الجائز

الشرط جائز هو الذي لا يخرج على المألوف فيه وهو لا يدخل تحت حصر والشرط غير الجائز هو الذي يثبت به أمر ممنوع مطلقته للقانون أو الآداب أو لا يمتنع من أمر مأمور به في القانون أو يدعو الآداب إليه وجميع ما نهت عنه قوانين الحقوق لا يصح أن يكون محلاً لشرط

فهذاك أمور ممنوعة تنقض القانون المدني لما فيه بالنظام العامة وأحدها ما يأتي :

- ١ - كل ما ينافي بالأحوال الشخصية من رواج وطلاق ونسب فلا يجوز شروط العتاق أو عدم الزواج أو عدم اسم أي حق من الحقوق المقررة على تلك الأحوال كسقطه الآباء على الأبناء والإبنات

في المادة (١٠٤) من القانون المدني وهو خطأ وقع فيه في الطبعة الأولى من هذا القانون (مادة ١٠٤) لأن الأصل أن العقد يفسخ بغيره ولا يفسخ إلا به



٢ - جميع التزامات التي ليس بغير شك حتى التصرف فيها لمخروجهما عما يجوز التعامن به كإعياء والحزبه والتأخير

٣ - حق التصرف في الأموال إن كان المانع منها كلاً دائماً كالوقف فلا يذن القاضي وحكم الشرط الممنوع يختلف باختلاف التعهدات

وإن كان التعهد من قبيل التعهدات كالمية فالشرط باطل والغاية صحيحة أولاً لأنه لا دهن يوجب له في اقتضاء هذا الشرط وتاماً لأن في المية المشروطة بشرط مخالف للقانون أو الآداب فتجيب على الشرط على التمسك ولو اذهب يستحق أن يمان بصر في بغير مية هذا لا يبعد المية وإبطال الشرط عقوبة له

وإن كان التعهد بمقابل فالتعمد باطل لأن من مضاعفة الكثرة أن لا يجرأ أحد على التعامن ما يحل مقامها أو يخرج كذا من أقدم على شيء من ذلك فمراؤه ومباطة عمده

### نوع الثاني - في الشرط الموجب والشرط السائب

الشرط الموجب هو الذي يطلب به فعل أو أمر والشرط السائب هو الذي يطلب به الامتناع عن شيء

ويجب أن يكون الشرط الموجب مباحاً وممكناً

ويجب أن يكون الشرط السائب غير مأمور به في القانون أو لا يقتضي به الآداب كعدم السرقة والزنا والسكر وهكذا لأن نفيه مكلف ولا مانع من ممانع فلا يجوز أن يثبت عليه

ومع ذلك إذا كان الشرط غير أساسي في العقد بمعنى أن حذفه من العقد لا يفسد العقد جاز الشرط السائب وإن كان الأمر مباحاً عنه في القانون أو الآداب لما في ذلك من حصص على الكمال مثل إضاعة المشروطة بعدم السرقة أو التمسك بالأصول في البيع والرجوع والرجوع له والشرط وإن كان عليها

ولاحظ أن الممنوع هو كون الشرط الموجب مقبلاً للتعهد كما لو تعهد زيد ببيع مبيع من أماني ليكر إذا صرّب هذا حاله

لأنه إذا كان الشرط سائلاً بمعنى أن هذا التعهد مبيع مبيع لكر إن هو أي يريد بتركب أمراً محمواً فهو حائر



### المصرع الثالث - في الشرط المصرح والشرط الصمى

الشرط المصرح هو الذى ذكر في العقد

والشرط الصمى هو الذى يستنتج من طبيعة العقد

ومنه هذا الشرط انتهجات انتهى ما يقابل أى انتهجات المبادلة بين طرفي المتعاقدين  
(راجع للملكتين ٣٣٢ و ٣٨٨)

والشرط الصمى شرط يقع على التوأم

والفرق بينه وبين الشرط المصرح أن الشرط المصرح يبحث أثره بمجرد تحققه أى  
من دون حاجة إلى إنذار أو دعوى وإن اضطر أحد الطرفين إلى المعاضجة كان على  
المدعى أن يحكم بالتصريح متى ثبت لديه تحقق الشرط

وأما الشرط الصمى فإنه لا بدعى انفساح ذاته بل يحصل لفرض انفساح حل طلب  
تعمد العقد أو مسحه مع انقضاء العقد من غير أن يفسخ العقد  
والمعاقدين أن يجملا هذا الشرط مصرحا مذكرا في العقد

وعلى كل حال يجب و حقه المصرح بالشرط في العقد أن يذكر عدم الحاجة إلى  
الإنذار وأن العقد يفسخ من نفسه بمجرد تحقق الشرط وإلا لم يلزم الإنذار فحل العقد  
وإذا لم يذكر أنه لا بد من الإنذار إلى مقتضى الحكم (راجع المادة ١٣٣٤)

### المصرع الرابع - في الشرط المتمكن والشرط غير المتمكن

الشرط متمكن ما كان متوقفاً على أمر أو معدوداً بالإنسان كالأمر بالبيع والبيع والشراء  
وإسداء وطرد

والشرط غير المتمكن هو ما كان متوقفاً على أمر غير معدود

وهو الآخر لا يقع في عقود المبيعات كالشرط المبيع وبيع وسقط في عقود فسخه  
إن كان بوقوع مادة ١٠٤ من كان متوقفاً ولا أثر له

لأنه إن كان بوقوع فقد منع من انعقاد العقد كعقود بيعك المأدب إذا لم يفسخ العقد  
بمجرد و إن كان متوقفاً بالعقد في أحد كعقود بيعك المأدب واسترقه إذا قام بفسخ  
من «م»



### الفرع الخامس — في الشرط الإرادي

الشرط الإرادي هو الذي يكل الأمر المشروط لمحض إرادة المتعهد كعبث به فقلت  
بإحدى يدي

هذا الشرط باطل والعقد منعدم لأنه لا يعد

أما إن كان الشرط يكل الأمر لأي إرادة الطرفين المتباينين فهو حائز كعبث يدي  
أرذنها في ثلاثة أيام

وكذلك إذا وكل الشرط إلى إرادة غير المتعهد كالتعاقد على إجازة فدار إلى رضى صاحب  
ومن قبل الشرط، هذا الشرط الذي يظهر أنه حيدرية وهي الواقعة متعلقة بأحوال  
قد تكون وقد لا تكون كالتعهد بعمل أمر أو إعطاء شيء عند القدرة على ذلك أو إذا  
تحسنت أحوال المتعهد وهكذا هي مثل هذه الأحوال يعقد التعهد ولكنه يكون  
موقوفا حتى يتحقق الشرط

و جمع الشروط المتعلقة على إرادة المتعهد وعقده بأمر آخر سائفة كقول المشتري :  
أشترى هذه البضاعة إذا أهبطتني أو هذه الدابة إذا أرضتني لمخرتها  
ويلاحظ أن الشرط الإرادي غير المأثور هو الشرط التوقيفي وأما الشرط الإرادي  
الفاسخ فمأثور في جميع الأحوال كالتعهد بالتسريح إذا أراد المشتري أو البائع  
والعدة تحديد مدة لاستمرار هذا الحق

### الفرع السادس — فيما يترتب على الشرط

يختلف أثر الشرط باختلاف أحواله

والشرط إما معنق وإما محلف وبينه محقق

#### المبحث الأول — أثر الشرط المعنق

الشرط المعنق هو الذي لا يزال أثره مجهولا فلا يعرف إن كان يتحقق أو يتخلف  
كترجيح انتعاشه من مصر إلى الصعيد  
وهو إما توقيفي وإما فسخ  
هذا كان موقوفا على كونه معنقا وليس على التعهد وحده وليس للتعهد به حتى قبله



غير أنه لا يجوز للمائع أن يتصرف في المبيع وإذا فعل فصرفه يكون معتداً بأن تحقق شرط بطلان التصرف وإن تخلف كذا التصرف صح.

وكذلك ينس لفدائش أن يدعوا على المائع العتار المبيع منه تحت ذلك الشرط إذ كان مشتري سجل عقده قبل التجر.

و يدرى بهذا الشرط إذا دفع منه والشرط معاق حازه استرداد ما دفع لكن يجوز للمدعي أن يتخذ جميع الأجزاء التعهضية منقطعاً من أن يرضى منه ويدخل في قسمة لعمومه حفاظاً لحقه ويحدد تسجيل لرضى.

ويستل من ذلك الحجر التعهضي غير مخصص له استعماله.

وإذا سلم المتعهد له المقدار عليه صحت ثمرته المانع إذا تخلف الشرط.

والشئ إذا ملك على المائع لأن الملكية لم تنقل بعد وذلك يعني العهد ولا تأثير لتحقيق الشرط بعد ذلك (مادة ١٥٩).

وأما إذا كان التصرف ماضياً فالمقدار موجود وآثره كله سارية كذلك ويستل لمشتري جميع ركة ثمرته ورضه وترتيب الحقوق عليه.

بالأول هذه التصرفات كلها تمنع الحق لأصله من تحقق الشرط وستقط العقد سقطت تلك الحقوق والتصرفات ورة الشيء في صاحبه حالياً من كل قيد.

وإذا ملك الشيء أو تلف على المتعهد له لأنه المالك فلا يبيع فلا خلاف المبيع قبل تسليمه على المائع (راجع ص ٢٤١).

### المبحث الثاني — أثر الشرط المتخلف

الشرط المتخلف هو الذي تحقق عدمه أو وجوده كما لو كان الشرط بزوج رد وعات قبل أن يزوج أو كما لو أنحر وجوع المبيعه في الأصل المسمى.

وكما لو حصل الأمر الذي كان العهد مقراً على عدمه كعدم زواج رد الزوج وكعدم انطراح كذا فمعترب.

وأثر الشرط إن كان موقفاً عدم عقاد العقد أصلاً وإن كان ماضياً بعدد باقي حيث ركن سببه النسخ.



## المبحث الثالث أثر انشراط المتحقق

يحقق الشرط ، وقوع الأمر ، بشروط محضة ، فإن كان الأمر مركبا من أمرين يقع بعضها ،  
 أو بعض فلا ينعى الشرط متحققا إلا بتحقق وقوع آخرهما .  
 ويجب أن يكون المتحقق حاصلًا على التكليف التي لاحظها المتعاهد ، ولا بالشرط  
 مختلف كما لو كان الشرط بناء دار أو زرع نخيل ، فمعرفة مكرها جازا ، إلا إذا كانت شخصية  
 لعدم غير أصله في انشراط  
 وكذلك يجب أن يكون تحقق الشرط في الأصل المسمى ، فإن تحقق عند تنصيص الأجر  
 فهو في حكم المنجذب

وإذا بعد تحقق الشرط فعل المتعهد اعتبر متعهدا  
 وأثر انشراط المتحقق تأييد العقد إن كان الشرط موجعا وإسقاطه إن كان ماحضا  
 وبعد التأييد أو المصحح حاصلا من يوم انعقد  
 وفي هذه الحالة يجب رد ما كان إلى ما كان  
 وحكم جميع التصرفات التي حصلت من أحد المتعاهدين أو منهما ، حكم العقد بتأييد  
 إذا تأيد وتفسد إذا سقط ، مادة ١٠٥

ولا يجزى في ذلك إل حكم المدعى إلا إذا كان أحد الطرفين مدعى  
 وليس القاضي أن يتصرف في انشراط بل عنه أن يجر أثره متى ثبت بده تحقيقه  
 بما يجوز له أن يقضي بأن الشرط ليس بمتحقق إذا ثبت له ذلك من مجموع الأدلة  
 وأحوال المستوى<sup>١</sup>

## الفصل السادس

## في التعهدات لأجله

الأجل أمر يستعمل بمعنى موقف عليه مدة التعهد أو سببه وله لأجل كـ شرط  
 بمعنى واضح

( ) عند التعميد من وقت انشراط إذا كان حداثا ( ١٠٥ ) ( ) جمع لأحكام  
 أو رده من حدود من حكمه لئلا يترجم لاسبق مدعى التعهد



## الفرع الأول — في الأجل التوقيفي

هو الأجل لمستقبل المضمون الذي يوقف عليه استعمال الحق المؤجل كالقصر من المؤجل  
الوفاء به إلى سنة

يحق حينئذ لأجل لا يجوز قلنا أن يطلب الوفاء متى حل فهو في حل من العيب  
ولا أن التعهد موجود وإذا دفع المدين الدين قبل حلول الأجل جازاً حلواً وليس به  
لاسترداد

و يبين من هذا أن الموقوف ليس هو التعهد بل قنونا به أن هو يحصل من يوم العدد

## الفرع الثاني — في الأجل الناصح

هو الأجل مستقبل المسمى للترتب على وقوعه سقوط التعهد كما في المراتب المقررة  
مدة الحياة أو لأجل معين (راجع من ٣٠٨)

وهو يشبه الشرط الناصح من هذا الوجه

وحكمه بقائه بالتعهد واستمراره حتى يحل الوقت لمعوم

ولأجل سوغية يمنع من بدئه سره من المدة فهو لا يتبدل ولا حد حينئذ لأجل

## الفرع الثالث — فيما ينقطع من الأجل

الأصل أن لأجل يستمر في منتهى المدة مسيلاً لوفاء بالتعهد ويجوز أن يكون  
أيضاً في منتهى المدة كالتدبير بمرور سنة من بدء مصنعة في بناء المبنى طول المدة  
المعقوب بها مدة ١٠٠١

وفي هذه الحالة لا يجوز كذا في أية المدة قبل لأجل على الرغم من إرادته كذا  
إلا بد دفع له موصفاً بقدرة المحكمة عند الإرجاع

وأما في حالة الأجل للمدين الحق في الأداء في كل وقت لكن متى دفعه فليس به  
أن يسترد حتى يأتي الأجل لأن المدفع يسقط التعهد للأجل

وكذا لا يجوز أن يكون في منتهى المدة كذا في الإبراء بمرته أي حال  
محدودة

وسلك دى حتى في الأجل أن يتناول عند



### المصرع الرابع — في سقوط الأجل

يشط الأجل ويحل الدين في حالتين (مادة ١٠٢)

الأولى — بإفلاس المدين

ثانية — إذا أتى المدين بغيره يوجب ضعف التمسك التي أعطاه للدائن كما لو

أنعم الزهن الذي وصحه بأبنا بدين

بدا انعم التي الموهون عود وصره لاسقط الأجل كما لو احترق الدين

ولأجل بوء الدين وهو انتم وقصائي وهو الذي عطاه القاصي للمدين

والفرق بين الأجلين ما بين

أجل القصاص لا يقع القصاص والأجل الائتماني يقع بها

ب. الأجل القصاص لا يقع ائتماني يحذف الأجل الائتماني

(ج) يسقط الأجل القصاص أسباب سقوط الأجل الائتماني وأسباب أخرى

مها ائتماني من دائن آخر

### مبحث — في تفرق بين الشرط والأجل

١ — الشرط أمر غير محقق والأجل محقق

٢ — شرط التوفيق يقع وجود الالتزام والأجل التوفيق يقع من استمحل الحق

٣ — يستد الدين إذا وقع على شخص شرط وذلك بعد جازي حالة الأجل

٤ — أثر لشرط بوجه يقع في المسكن أي من يوم العهد وأثر الأجل لا يكون

إلا في المستقبل

٥ — هناك شيء أو شيء يكون على العهد في حالة الشرط وعلى العهد به في حالة

الأجل إلا في حالة البيع كما تقدم (راجع من ١٥٣)

### الفصل التاسع

في التعهدات الجبرية

هي التي تكون بها على العهد متعلقا وتبرأ منه العهد بالهاء بواحد منها

مثال ذلك عهد ريد أن يعطى مكا وسا أو ملا أو حدر أو ألف قرش

ويجب أن تكون الأشياء معينة مدتها



والأصل في حصار القدير ويجوز لأغلق على أن يكون لحدث (مادة ٩٦)  
وميرات هذا العهد هي

١ - موضوعه غير معنى المذاب إلى أن يقع الحصار

٢ - إذا كان من ضمن الأشياء ما لا يجوز التعاقد عليه كان العهد قاصراً على غيره  
وإن لم يبق إلا شيء واحد صار العهد مطلقاً (مادة ٩٧) كما لو عهد المدين بإعطاء مرس  
أو بصل أو ثلاث ربيع سائل يعتبر العقد غير موقوف بالنسبة لإزالة الرعب وموجود  
النسبة لإعطاء القرض أو الجمل

٣ - إذا هلك موضوع العقد فلا تحكم حاصره بتلخيص فيما هو آت

لهرم لأقول - في التمسرة في حالة ما إذا كان الخيار للدين

إذا أن يهلك أحد الأشياء - فلهذا على التمسرة لأن العهد ينفذ فيما يبق (مادة ٩٧)  
ولا ينفذ في سبب الملاك إلى كان قوة القاهرة و تنصير الدين

وإذا أن يهلك الأشياء جميعها فالعقد مفسح لاستحالة التنفيذ وهذا إذا كان هلاك  
لقوة القاهرة

وقد يكون هلاك سبب منسب للقهر

فإن هلك شيء واحد عليه جمة وهو مزم بالثاني

وإن هلك الكل يفسخ

إن كان مقصراً في الجمع فهو المسؤول عن قيمة الأخير ذلك العهد هو أمصح  
مقصور عليه

وإذا كان مقصراً في الجنس فلو انقضى وكان نصيبه حاصلاً في هلاك الشيء الأخير  
فمنه قيمته

وإن كان نصيبه في الشيء الذي هلك أولاً فلا شيء عليه لأن حتى المباش قد أصبح  
قاصر على الشيء الباقي فإذا هلك بقوه منسبة فلا شيء على للعهد<sup>(١)</sup>



## الصرع الثاني - في الخسارة في حالة ما إذا كان الخيار للدين

١. ذلك لكل حصة مصرية انفسح العقد لاستحالة التنفيذ

٢. ذلك لكل بتفصيل الدين وخسر الدين في قيمة التحويل أي أنه يتغير  
بموجب «معتبر الشيء الذي كان يختاره» (مادة ١٠٠)

٣. ذلك الأخير بتفصيل المضمون وذلك الذي يقرره صراحة على الالتزام دفع قيمة الأخير  
وذلك ذلك الأول بتفصيل المضمون وذلك الذي يقرره صراحة على الالتزام دفع قيمة الأول  
أو الثاني باعتبار المبدأ لأن تفصيل المضمون كان سبباً في إصداره حتى يتغير لدى يكون  
لله أن وقد سبق الشيء الأول إلى أن لم يقع من الالتزام بتفصيل (مادة ١٠٠)

٤. ذلك ذلك شيء وثيق شيء «مختار» من شأنه طلب التنفيذ في الشيء الذي وإن شاء  
حسب التحويل «معتبر الشيء الذي كان يختاره» (مادة ٩٩)

## تفصيل الدين

### في تعهدات الدين

١. هي التي يكون عليها أمر واحد يكفي بموجب التعهد أن يفي الأمر «مختار» من ذلك  
ويجب أن يكون كلا الأمرين معاً

٢. وشبه كبيرين التعهدات التحيرية والتعهدات الجزائية إلا أن هذه هي ذات  
شأن في المعاملات وهي

١ - حقيقة التعهد التحيرية موقوفة على الشيء الذي يختار ذلك كان عامراً والتعهد  
عقاري وإن كان مقبولا فهو شخصي أما حقيقة التعهد الجزائي فمجمعة من إرضاء التعهد  
لأن التعهد به معين والبدل أمر عارض

٢ - لا يجوز التعهد به أن يطلب في التعهد التحيرية إلا أحد الأسماء بالتعهد  
أو الذي يختاره منها إن كان اختياراً

وأما في التعهد الجزائي فنفسه لا يطلب الشيء الذي هو موضوع التعهد أصلاً وعلى  
القاضي أن يعرضه ويحكم بالتعهد هو الذي لم يرضه الجزائي أو الخصومة أو بعد حكم



- ٣ - إذا كان أحد المتعهدين في التعهد التصحيحي مجرداً فالتعهد طلق في الآخر وإن حرام وعنده في التعهد المبني على الرجوع إلى الشيء المتعهد به أصلاً لا إلى الدين
- ٤ - هناك أحد اثنين في التعهد الأول لا يصح لالتعهد وحالات التعهد به أصلاً في التعهد المسمى بمسحبه حتى لا يعدم محله
- ومثال التعهد المسمى بمسحبه لغير وارث مع فتر حصص هذا الأخير يدفع مبلغ من مائة لوهوب به بدل المصارف

### التعهدات الثلاث

والتعهدات الخاصة به

هي التي سميت بهذا التعهد ضم أو انضمام أو هؤلاء وهؤلاء من حيث الحق أو من حيث التعهد أو من جهة هذا وذلك

فالتعهدات ثلاث صور

الأولى - تعهدات التعهد لم دون التعهدين

الثانية - تعهدات التعهدين دون التعهد لم

الثالثة - تعهدات التعهدين وتعهدات التعهد لم

مثال الصورة الأولى : زيد و بكر أقرضا - تعهدات - أمثالاً فذكر من المثال

ومثال الثانية : زيد أقرض بكر وحالاً فذكر من المثال

ومثال الثالثة : زيد و بكر أقرضا - تعهدات - فذكر من المثال

ولا تعهدات إلا بقصد صريح أو بناء على نص القانون

### الفرع الأول - في تعهدات المتعهدين

يعتبر التعهد لم متعهدين إذا صرح في العقد في مكان معين عن بعض في بعض الدين وصحبه تقع أحكام أو كذا (مادة ١٠٧) ١

ويلاحظ من هذا الترخيص أن التعهدين من التعهد لم لا يكون إلا في العقد والواقع أنه لا بد من وجودهم جميعاً في العقد

(١) يوجد في المادة ١٠٧ من القانون المدني في مصر نصاً على أن التعهدات الخاصة به لا تكون إلا في العقد والواقع أنه لا بد من وجودهم جميعاً في العقد



ويجب التصريح في العقد بذلك فإذا لم يصرح به فلا نصيب لأنه لا يكون صحيحاً  
إلا وكالة أحد المتعدين عن الباقي وكالة خاصة فاصره على قبضه من  
ولا يجوز أن توسع فيها إلا أن حق القبض يستلزم حق المرافعة بالضرورة ولا كان  
النصيب عديم الجدوى

ويجوز على كل واحد من المتعدين ترك الوكالة لأن مصلحة الكل قائمة على النصيب  
المتعين عنه بإيجاب وقبول بينهم وكذا مصلحة التعهد حتى لا يستعيب التعاضد  
غير أن هذا لا يضر بغيره بل المراد أن تلاحظ أحكام الوكالة عند رده يصل  
بتوكيل حتى لا يلبس في وقت غير لائق

### الفرع الثاني - في نصيب المتعدين

يسمى المتعهدون متعاضدين إذا صرح في العقد بذلك أو كان به نص في القبول  
والمتعهدون اشتراكاً كغلاء حصصهم أو كغلاء حصصهم من الوفاء  
التعهد

وتسرى عليهم وذات أحكام الكفالة وأحكام الوكالة على وجه العموم (مادة ١٠٨)  
لكل وكالة أو أحد منهم عن الباقي حيث دلت وكذا كفايته لهم وبذلك لا يجوز له  
ترك وكالة أو الوفاء بالتعهد ثم هو لا يفرق من الكفالة إذا كان التعهد به صاحب حصص  
عن أحد وملاؤه ورأى ذلك لصالحه ولو بعد هذا الأمر  
وإذا وجد من هذا أن نصيب المتعدين بوعاء شرطية أي منقصة عليه في العقد  
وغيره لا اختيار لم به

وعلى كل حال لابد من وجود النص عنه في العقد أو في القبول فهو كمتعاضدين  
هم لا يفرق منه بالتقلي

وبين خلافه صحة خصوصية يجب استيفاء كل ما أتى معنى النصيب كإيفاء  
كموهم (متعاضدين) أو (بعض كل ما دفع المدين ما كلفه) أو (بذبح بدون إحالة  
نصيب على حصص) وهكذا

ويجب أن يكون عقد النصيب بين المسلمين وأحد حتى يصبح الوكالة والكفالة ماد جيد  
معيه جديد وأراد نصيبه مع الآخرين لزم حصولهم منه في العقد الجديد وتوقيعهم عليه



والله أنى أحدهم يتوقع على العقد بعد الاكتمال عليه بحيث يتصل خصام القس وهو من قبل

يكن لا بد من أن يكون الخصام حاصلاً من بعض المتعدين دون بعض وفي هذه الحالة إن قدم أحد المتضاميين - قوماً - رثت دعة غير المتضامن ورجع من وثى الدين عليه فقدم - خصمه غير أن - حوجه لا يكون بناء على التكافل أو الوكالة بل باعتبار أنه وثى دين الأجنبي (مادة ١٦٦)

ويجوز أن يكون الخصام - صلاً - من جهة أحد المتضامين دون الآخرين كما لو تعهد أحدهم - أنه يقبل دفع الدين كله دون الآخرين وهو يتصرف في هذه الحالة - بصفته وكهلاً متضامناً في الأنصبة الباقية

### الفرع الثالث - في التضامن القانوني

تفصلي القوانين بالتضامن في أحوال كثيرة .

١ - فهو مقرر بحكم القانون المدني في الالتزامات الناشئة عن المرافعة أو من أمر القانون ببعض الموانع (١٥٠ - ١٥٣) وفي إجارة الأشخاص بالنسبة للمهندس للمدنى والقانون (مادة ٤٠٩)

٢ - وبحكم قانون العقوبات بين المحكوم عليهم بالمرامات والرد والمصاريف

٣ - وبحكم قانون التجارة في تحويل التكتلات (مادة ١٣٧) وشركات التضامن (مادة ٢٢) وشركات التوصية (مادة ٢٣)

٤ - وبحكم لائحة التكرار في - مثل تهريب أموال ١٣٦, ٣٤

٥ - وبحكم قانون ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ بالنسبة لموانع الشان ومادة ١٦

### الفرع الرابع - في حكم التضامن

#### مبحث الأول - في حكم تضامن الدائنين

لكل واحد منهم أن يخذ الاجراءات الصحفية اللازمة لضمان الحق المتعهد به . لكن ليس لأحد منهم أن يجعل عملاً ضرراً بملامته من قبل فلا يخذ عمله إلا في خصمه

١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠



مثلاً - إذا نزل أحدكم عن الحق كذا خبر تناوله عن صاحبه فقط وكل عمل من  
أحدهم بعد التجميع كالتحريم وقطع سرقة الله وسرقة ذلك  
والتعهد أن يدع الحق لمن شاء منهم وأن يختار من يكون مديناً له في دفع القاصة  
في مصلحته

ومضى رخص الدعوى من أحدكم عتق قائمة من الدين وسرى الحكم بحسبهم أحسين  
لا في حائرين

أولاً - إن رخص الدعوى لسبب خاص يلزمها كذا لو كان مديناً للتعهد  
وحصت القاصة بينه وبين الدين

الثانية - إذا كان الرخص مبدئياً على حلق اثنين المصلحة من التعهد بناء على طلب  
المتعهد له لأن طلب اثنين مع فاحش في التوكلة إذا هي قاصرة على القصاص لأجل التناوب  
من بين أو المصلحة فيه

والتعهد أن يدع القاصة بينه وبين الذي وكلها بينه وبين من يكون مديناً له من  
الآخرين ويكون القاصة قاصرة على أخصاء هؤلاء في الدين دون غيرهم  
ومضى ثم القصاص وجب على الذي تولاه أن يضمن حياءاً له لأنه وإن يقدم  
أخصاءهم كلها إن كان تولاه مثلاً أو يسيب إن كان في الحرم دون الكل

### المبحث الثاني - في حكم تضمين المدينين

لتضمن المدينين أحكاماً تنسب للدائنين والى ماله المدينين أنفسهم

#### ١ - في تضمين الدائنين

الدائنين أن يضمن أي واحد من المدينين المصداق في الدين كله وأن يضمن  
منهم ماله من ماله سواء كان ذلك من المداينة أو إنشاء سير الدعوى (مادة ١٠٩)  
... من أحد المدينين يرى الدين فلا يكون للدائن بعد ذلك حق فيهم  
الحق للتعهد له الحق في إبراء أحد المدينين دون الباقين ولا يضمن إلا بطلبه  
مؤلاً إلا إذا صرح بذلك صريحاً وصحاً لأن الإبراء ترك للحق وهو يترفع فلا  
يؤخذ منه بالطلاق (مادة ١١٤)

... أنه أن سجد المصداق عن أحدهم أو عنهم جميعاً



١- لا ينعقد صريح وصفي و سئل على الصمي إذا قبل المتعهد له من أحد المتعهدين  
 المتعهدتين صفيه في الدين وأعطاه وصلاً ذكر فيه أنه يمس منه صفيه أو إذا أقيم عليه  
 دعوى صفيه فصدقه أو حكم عليه بدوب الدين من الدين أو إذا استمر على قبض  
 مذهب أحدهم في القسط حسن عشرة سنة

٢ - يفسد بالنسبة

١- لا تسأل الواحدة منهم أمام الدين إلا عن حصة صفيه في الدين  
 وليس له أن يطالب من الدين بغير سهمه في القسمة التي تقدم سنده إلا أن يده  
 حتى إذا حكم لهم بحصة صفيه من الدين في الحكم عليهم ويكون له من ذلك سهمه  
 كل منهم بد هو ولى الدين أو سنده من الدين

٢- إذا أوفى الواحدة من الواحدة من الدين بغير سهمه في القسمة  
 الأمانات الخاصة التي كانت عليهم المتعهد له

٣- يمكن هذه الأمانات في وصفه المتعهد لى و صفيه المتعهد لى لأنهم في ذلك  
 مقام متعهد له ومع ذلك لا يكون مسؤولاً إلا كغيره من مذهب الدين فادها  
 مادة ١٦٢

٤- إذا رأى المتعهد له أحدهم جازماً أن تمسكوا به (١٦٣) في بعض  
 مذهب المبرأ (مادة ١١٤) راجع المادة (١٨٢)

٥- تسرى الأحكام المتبعة التي يحصل المتعهد له صفة أحد متعدي  
 المتعديين على إباحة قسمة المدة القسمة مع جميعهم والزمهم القبول وبصرف  
 الدين بالوفاء فإن ذلك على المتعهد على الكل

٦- إلا أن القسمة المدة التي على أحد المتعديين كإدائه الدين أو دفعه حراً  
 أو صدقه لا يفرق مراكبه لأحد من الأمانات المتبعة التي تخرج عن ذلك وهو  
 جدي عنهم فلا يصرح بنسبها (مادة ١١١)

٧- وكذلك إذا نزل أحدهم عن الدين بغير سهمه من الدين فإنه يمس  
 الرجوع على شركائه

٨- لا يفرق على إقامه النسبة على أحد المتعديين المتعديين تسرى على باقيهم  
 ١٦٠ والذي أفسد على كلهم أن يفسدهم بالأوجه العامة ولا وجه خاصة به



وأوجه الدفع هنا ثلاثة :

- الأول - الأوجه العامة التي تشرتها بها جميع التعهدات
- الثانية - الأوجه الخاصة بتن أقصت عليه المدعى
- الثالثة - الأوجه الخاصة بكل واحد من الطرفين

والأولى هي المنزوعة من طعنة التعهد كما لو كان محله أمراً محرماً أو من أحوال طرأت  
تخصي مدة أو هلاك محل الالتزام على المتعهد له  
وثالثاً لأبواب الخاصة بالمدعى عليه فهي المتضمنة لشخصه كما لو كان فاعلاً أو مكرهاً  
على التعهد أو كان متعهداً إلى أجل أو تحت شرط  
ومن هذا النوع سقوط الخصام عنه وإبرأه وحده من الدين أو اتحاد الدماء  
(مادة ١١٣)

وهذه الأسباب بعضها خاصة بغيره إذ تخففت عنهم بحسب ما أسبق يدفع بها إلا أنها  
يعلق بسبب المدة كما تقدم

( ر ) من أقصت عنه قد تدهوى أن يدفعها بالخاصة الخاصة بين المدعى وبين أحد  
المتعهدين المتصلتين بقدر سبب هذا الأخير

وبك كان النص بهذا الحكم جاء مصطرباً في القانون لئلا أن يفرح به من لا يجوز  
التمتع في هذه الزيادة وقد أفرد له محلاً خاصاً في آخر هذا الفصل

( ج ) إذا هلك محل العقد من تقصير من المتعهدين فهلاكه على المتعهد به فإذا  
هلك بتقصيرهم أو تقصير أحدهم هم ملزمون بقيمة مصالحه لكن إذا استحق  
المتعهد له فدية فدية الشيء فموجباً آخر فلا يلزم به إلا أن ثبت تقصيره منهم

وأوجه في هذا أن وكالة المتعهدين المتصلتين بسببهم عن بعض لا تستدعي موضوعها  
وهو التعهد بالوفاء للذات فليس منها أحد يعمل أحدهم عملاً يقتضي الزيادة في عقد  
التعهد من كان سبباً في الزيادة فهو الملزم بها وحده (مادة ١١١)

و لا يمنع قوة الشيء المحكوم فيه بين المتعهد له وأحد المتعهدين المتصلتين  
على ما في هؤلاء لأن الوكالة التي بينهم حصرة على الوفاء لا تشمل على الأخرى وبسبب  
التعاضد يفرع عنها



(ج) موب أحد المجهدين المتصلين لا يرث حصصه من إياهم أما ورثة أنتوني فلا يورثون ويأكل كل واحد منهم عن نصيبه في نصيب مورثه بحسب أنه لا يجوز للمائتين أن ينسب من أحدهم وفاة اثنين إذا كان على نصيبه أن يرث ذلك أن يدعوهم جميعاً لأن مجموعهم هو الذي يقوم مقام مورثهم<sup>(١)</sup>

(ك) في لمصلحة أشخاص عن نصيبه وعن شركائه ويجوز عمل المائتين في جمع حقوقه

١ - أنه لا يجوز عليهم حب دفع عنهم أي قدر أنصبتهم لكنهم ليسوا بتضاميين له في كل مسؤول عن نصيبه دون أنصباؤه غيره

ومع ذلك إن أعسر أحدهم قسمت حصته على الجميع وسحق على كل منهم نسبة نصيبه في الدين (مادة ١١٥)

٢ - وينبغي له جميع التأمينات التي كانت لصاحب الحق قبل باقي الشركاء أو قبل بعضهم فإن كان نصيبه حصصاً فهو مسؤول بالضرورة

٣ - ولا يرجع إلا بقدر ما دفع أي أنه إن تحقق مع التمهيد له على وفاة قسم من الدين في نصيب الكل وأحدهم بحصة من ذلك فلا يرجع على شركائه إلا بقدر أنصبتهم في دفع نسبة أنصبتهم في الدين الأصلي

٤ - وله فوائد ما دفع من يوم المنع

٥ - وإذا كاتب بينهم من دينه معلق على شرط أو موقوف إلى أجل ودفعه فلا حق له في الرجوع على الباقي بنصيبه إلا إذا حل الأجل أو تحقق الشرط وكان الدين مذكوراً معصراً

ويزد بالشرط والأجل هنا ما تحقق عليه حين التمسك أما ما يتحقق بعده بين المائتين وبين الدين أو بين الدين وبين النصيب منهم فيجب فيه نص المبدأ

٦ - إذا كان الدين حالاً بأحد المدينين المتصلين فهو الذي يحصل في آخر الأمر جميع الدين

(١) هذا النص يحكم بنفسه الواجب في تشرية الإسلام إذ هو لو لم لا يجوز تمام حصة في ١١ مرة  
 ١ - أحد من المائتين لا يكون مستولاً على ما دفعه به واحد من المائتين لا يملكها في ١١ مرة  
 ٢ - لا يجوز مقاصد حصة في ديونهم



مثلا - اشترى زيد دارا بكم ووجد مدعى البيع في أهل مسمى وصحة في ذلك بالنقصان  
حالة ومحمد ثم حل للأجل مدعى محمد فدين كمال له الرجوع على زيد وحاله وهذه  
الرجوع على زيد

### الفصل الخامس - حكم المقاصة في التمسك

يؤخذ من المادة (١١٣) أن القبول من المجهود المتضمن الذي رخصت عليه الدعوى  
التي - من التمسك بالمقاصة الخاصة بين أحد شركائه وبين المدعى كانت « لا يجوز  
لأحد التمسك بالتصميم بعضهم في الذي أن تنتج بالمقاصة الخاصة لغيره من التمسك  
مع الدائن ورضا المدينين أن اذهب الدائن أو أحد المدينين التمسك بعضهم  
بعضهم دائن ومدين أو آت واحد مدين واحد صار لكل من المدينين التمسك بهد الاتحاد  
بقدر الخاصة التي تخص شريكهم في الدين »

ويكن المادة (١٠٦) تحالف هذا النص بكونه منه في مادة « لا يجوز لأحد  
المدين التمسك ببعض أو جميع المقاصة المستحقة على المدينين المذكورين إلا بقدر  
حصصه في الدين »

بالنقص بوجوب أخيره أو هو يخرج « إن استلزمها يقول تارص ساقطاً وأصبح  
السبيل حياً من التمسك بلا حد بزيادة العمل والإصلاح وكم في الخبر ورود  
لأداه (١١٣) من المادة (١١٣) المرحضة في التمسك عليه بالدعوى أن يدفع بأداه  
لديه العدة والتي هي حاصلة من كونه مؤد من المادة (١١٣) مفهوم المادة (١٢)  
وهو عدم حوز المدعى - لأداه الخاصة التمسك به - لأنه لا كند إرادة القبول  
في ذلك باستثناء اتحاد التمسك من هذا المفهوم في المادة (١١٣) نفسها

وقد حاول موسيو فوعلس أن يصلح بين النصين هذا :

« إن المادة (١١٣) حصة الصورة التي تكون في المقاصة الخاصة بين الدائن وأحد  
المدين التمسك في الدين كله فلا يجوز في رخصت عليه الدعوى أن يحتج بها على  
بعض المدينين كما يحتج بها من حصلت معه وتضرب مثلا بذلك



«وإذا بدى بكذا وحده» وعلى «والثاني عشر» ألف حرف ثم صار مقدراً بكذا في خمسة عشر ألف حرف وأقام المدعى على خالده طلب دية - لا يجوز خالده أن يدفع «نصف» بدى كله بسبب خفاصة بين ربه وكر وسخ من دفع جزء منه عنك «نصف» كما لو كان هو بكذا مدعى عليه والسبب في ذلك عدم التحقق من أن بكذا لا يبطل القضاة مركباً وإن كان واقعاً حين التمهيد لأن الترتيب يسرى على ما هو في أنه يجعل المقضاة كأن لم تقع

«إلا أنه من الجاهل» المسلم به أن هذا الترتيب لا يترتب عليه ضرر لباقي المدعى المتضمنين بل ضارهم بعدة تبقى كما كانت منه وحاشم قبل ارتكابه من بدى ربه وصبره ثم بدى بكذا كل بقدر حصه من إسقاط نصيب بكذا المذكور وهذه الحالة هي التي أورد القانون للاحتياط في المادة (٢٠١) «عنى أن خالده دفع بحتج بالمقضاة بقدر نصيب بكذا وهو أربعة آلاف حرف

«فإذا أقيم المدعى على بكذا واحتج بالمقضاة اعتبرها» ما - عشر المثلث من قبل بكذا والثلاث من قبل خالده وعلى

«ويظهر مما تقدم أن هذا الحد كبير» - فاعده العدم لأن المدعى بدى يس هو مقاضه بمقتضى لا يترتب عليه - كذا من شدة عدد

«ومن أوضح على كل حال أن حكم المادة (٢٠١) ذات حكم القانون للمدعى على هذا يأتي على أحد المدعى المتضمنين ثم يحج بالمقضاة الخاصة به أحد شركائه في الدين وبين المدعى

«ومن لا شبهة فيه أن المدعى (١١٣) و (٢٠١) حاصر على حاله ما إن دام بكذا صاحب مقضاة قد حجب به أما إن حل بعد سقوط تمسك كذا ولم يعد بكذا حق قبل باقي الدين وأصبح كل واحد من هؤلاء مسؤولاً لصاحب المقضاة بسببه في الدين بدى فثبت خفاصة أدهم القضاة أما إذا رفضت تمسك عليه مدعى بدى كذا

«وفي المادة (١٩٨) نص على أن المدعى متى دفع ما عليه لأحد مدعيه المتضمنين دون أن يحسب مقضاة أخرى كانت له حصته دائمة وانص - نص على أن وجهه مثال

«رصد بدى بكذا وحده» وفي ١٢,٠٠٠ حرف وله كفالة على محمد ودهى على محمد وهى تأمياً لدية المذكور ثم صار ربه مقدراً بكذا في مثل هذا المبلغ معلوم أن بدى



مما تطلبه بعض القانُون اِلكى بكَرًا لم يَأْمُرْ بِكَ وَطَلَبَ حَقَّهُ مِنْ زَيْدٍ وَهَذَا دَعْوَى الدَّيْنِ  
وَلَمْ يَتَحَسَّسْ بِالْمَقَاصَةِ مَسْطُورٍ يَكْرِى وَيُرِيدُ فَاَتَمَّ صَدَقَ وَصَلَهُ خِلَافٌ وَهَذَا  
« عِنْدَكَ لَمْ يَدْعُ تَحَسُّسَ زَيْدٍ بِالْمَقَاصَةِ صَدَقَ لَمْ يَتَحَسَّسْ عَلَيْهِ صَرَرَ هَذَا بَرٌّ يَجِبُ أَنْ  
يَعْمَلُوا كَمَا لَوْ كَانُوا زَيْدٌ تَحَسُّسَ بِالْمَقَاصَةِ

«رَأَى حَامِلٌ مَرَضٌ حَصُولَ الْمَقَاصَةِ هُوَ مَقْصُودُ الدَّيْنِ عَلَيْهِمْ أَمَّا رِبْدُ حَقْلٍ يَكْرِى  
يَكُونُ عَلَى حَالِهِ وَعَلَى أَنْ يَصْطَلِحَ لِكْرِى الدَّيْنِ أَمَّا بِإِسْدَاحٍ يَصْبِيحُ

«وَمَعْلُومٌ أَنْ يَزِيدَ وَبِكَرَامٍ يَزِيدُ أَنْ يَسْقُطَ هَذَا الدَّيْنُ لِأَنَّ الدَّيْنَ يُرِيدُ بِالْمَقَاصَةِ وَالدَّيْنُ  
الْثَانِي يَصْبِيحُ كَمَا نَقَدَمُ وَنَقَدَمُ هَذَا وَحَدَّثْنَا الْمُسْؤُولَانَ عَنْ نَتِيجَةِ حَالِهِ وَنَتِيجَةُ  
بِالنَّسْبَةِ زَيْدٌ هُوَ يَدْعُو عِنْدَ الْكَمِيلِ وَإِذَا هُمُ الْزَاهِي مِنَ الْكَمِيلَةِ وَالزَّاهِي وَالنَّسْبَةُ يَكْرِى  
نَقَدَمُ الْمُسْؤُولَانَ زَيْدٌ فِي الْمَدْرَكَةِ وَأَمَّا حَالُهُ وَعَلَى حَالِهِ لَأَنَّ الدَّيْنَ رَدٌّ عَنْ نَتِيجَةِ  
يَكْرِى فِي التَّحْقِيقِ

«وَيُجَوِّزُ أَيْضًا لِحَدِّهِ وَإِذَا هُمُ الْكَمِيلُ أَنْ يَجِبُ بِالْمَقَاصَةِ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ زَيْدٍ  
يَصْبِيحُ عَلَيْهِ يَدْعُو كَمَا كَانَ لَهُ مِنَ التَّحَسُّسِ الْحَاصَةِ وَإِذَا كَانَ عَلَى عَقْدٍ رَهْمٍ رَهْمٍ لَأَحْسَنٍ  
مَنْحَرٍ رَمَّةٍ عَلَى رَهْمٍ زَيْدٌ حَالُهُ لَأَحْسَنٍ أَنْ يَطْلُبَ نَتِيجَةَ هَذَا الزَّاهِي الْأَحْسَنُ لَمْ  
هُوَ الرَّمَّةُ الدَّيْنُ كَمَا لَوْ كَانَتْ الْمَقَاصَةُ قَدْ وَفَّعَتْ

«وَالْحَاقِلُ يَقِينُ أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ مَقَاصِدِهِ بِمُقَادَرَةٍ لَمْ يَكُنْ دَانَ تَرَبُّ  
الْمَقَاصَةِ بِالْمَقَاصَةِ لِأَنَّهُ يَخْرُجُ الْفَيْدُ وَلَكِنْ لِحَدِّهِ مَحْتِجٌ بِصُورَةِ حَالِهِ شَوْهَدًا

«وَحَاقِلُ أَنَّ الْمَقَاصَةَ تَدْعُو وَحُودَ دَانِشٍ مَدِينٍ أَوْ مَخْصِيٍّ بِكُلِّ مَقَاصَةٍ تَحَسُّسٍ  
عَلَى الْأَخْرِ بِالْمَقَاصَةِ عَمَّا أَنَّ الْمَقَاصَةَ لَمْ تَكُنْ مِنَ الدَّيْنِ تَحَصُّصُهُ مَقَاصَةً كَمَا أَنَّ دَانِشَ الدَّيْنِ  
وَلَا الْكَمِيلُ وَلَا الزَّاهِي

«وَدَرْجَتَانِ إِلَى أَصْلِهِمَا فِي الْقَانُونِ الْقَهْرُ وَالْإِجْبَارُ وَهُوَ الْمَقَاصَةُ (١٢٩٩) رَأَى الدَّيْنُ وَفِيهِمْ  
مَرَدُّ الشَّرْحِ الْمَقْصُودِ وَهَذَا إِنَّمَا دَعْوَى الدَّيْنِ دَانِشٌ عَلَيْهِ وَكُلُّهُ أَنْ يَرُدَّ الْمَقَاصَةَ عَلَى مَقَاصِهِ  
بِمَنْحَرٍ مِنَ الدَّيْنِ عَلَى الْمَقَاصَةِ ثُمَّ أَرَادَ اسْتِدْعَاءَ حَقِّهِ فَلَمْ يَكُنْ يَحْتَجُّ عَلَى الْعَدِّ  
«لَا مَسَارَاتٍ أَوْ الرُّهُونِ لَمْ يَكُنْ كَانَتْ حَاصِلَةً لِحَقِّهِ إِلَّا إِنَّمَا كَانَ مَقْصُودًا فِي حَقِّهِ حَقِّهِ وَفَتْ  
لِقَضَائِهِ الدَّيْنِ الْأَحْرَمَةَ»



«وعلى كل حال لا تسرى هذه الأحكام على من كان مجهول سبب المقاصة وكان معدوم  
في جهته بل له أن يسترد مدفع أو يتقاضى حقه بصعته شاء»

هذا ما قلناه العلامة دودش وحلاصة رأيه أن المادة (١١٣) عمدة والمادة ٢٠١  
خاصة والده بعد الخاص بالمسحوق والاولى هو التمسك بالمقاصة في الدين كله وارجح  
به في الثانية هو المقاصة في مصوب الشريك الذي كان دلت

و مع عتري حصل هذا العالم الحرب لاسيت تسليم برأيه ف وإن كانت رغبة  
التوفيق بين الطرفين حتى لا يجهل أحدهما كما أشير إليه يدرى عليه أن المادة (١١٣)  
تثبت على حكيم أحدهما حاصل بالمقاصة والثاني من منحه الدين تحت ثبوت  
بالأولى وأجرت التمسك بالثانية على قدر نصيب من تحت يده فيه وسأى الدين  
ترتب عليه يؤدي حتما إلى القول بأن المسحوق مسوق مطلقا أي كذا وحرفه

وعندنا أن نص إمامه (١١٣) يدل على اتفاق المراسل (مادة ١٢٩٤) فترد ٣  
من دون التعدي على محاقه يقتضي التمسك وخضعة جميع المدينين إذ منع تثبت المقاصة  
لا يبعد لا تكرار التفاضل على يدع الدين كله أو يرجع على شركائه فغير أنصافهم  
ومهم الشريك الذي كان يصح تثبت المقاصة الحصة بينه وبين الدائن لجميع  
ولأن القول بأن هذه أرادت المانع من التمسك بالمقاصة في الدين كله يحصل حاصل  
وله لا فائدة تؤدي أنصاف عليه المدعى من بمقاطع الدين كله بدو ذلك لا بد من  
التسعة قبل شريكه الذي تحصل له حصة محمد ههنا أن يرجع على باقي حصة أو سعيه  
فيه على كل حال

أنصف أي دلت أن نص المراسل إنما وصح المانع المقاصة في الجزء لا في الكل لأن  
انحصار فيه كانوا متعدين على عدم حوار التمسك بالمقاصة في الدين كله وكأول مدعى  
في حوار تثبت بها قدر نصيب شريكهم في الدين خلاص النص نص هذا خلاص  
ومنع المقاصة مطلقا

وأقطع صحيح في هذا الباب أنصاف المراسل نصه مادة ١٢٩٤ وروى المادة (١٣٩٤)  
المادة المادة (٢٠١) عندنا أنه صرح في حله المادة أنصاف قوله «وكذلك لا يجوز لأحد  
مدينين منصحين أن يجمع المقاصة المستحقة لشركائه في المدوية قبل الدائن»



ومع وصول النص الفرنسي على حد النص لا يزال جمهور عظيم من كثر علماءهم  
يقولون بخوار اثنتي عشرة مائة قدر صلب الثمرات الدائرية والذين يخالفونه لا يذهبون  
في تصويب مذهب القائلين بل يعمدونه ويحولون هذا حكمه

ونو أن التشريع المصري لاحظ هذا كله لا استنار هذا النص على أنه لم يثبت أن  
راجع إلى مذهب الأول وهو في المادة (٢٠١) خوار مائة في المادة (١١٣) مع أن  
مادة (١٢٩٤) من القانون الفرنسي كانت أمده وقت ارتع هذا النص بها أي  
مادة (٢٠١) فهو إنما ساقها عمداً على أن نبي مائة في المادة (١١٣) ولا حرج في القول  
بعد ما سبقتم بأن النص الأول جاء عمداً لوجود النص الثاني بعده ناسخاً وإن لم يكن  
هو المادة (١١٣) قد وضع مائة في المادة (٢٠١) الواردة بعده وضع بالتعديلات  
ثم وهو قد ثبت ناسخاً له بالمصرية (راجع مقدمة ص ١٦٤)  
ويخرج من هذا بتقرير حتى تثبت أن المادة (٢٠١) المعدلة

### الفصل العاشر

#### في التعهدات المشقة وغير المشقة

- ١ - التعهد المشقة هو الذي يكون موضوعه قبلاً لتجربة
  - ٢ - والتعهد غير المشقة هو الذي لا يميل موضوعه أنه يجرى
- والكلام فاصر على التمسك دون الأولى لعدم خروج هذه عن النوع العام وعدم  
تسمية التعهد لتجربته أي من طينة محله أو من نفاق المتعاقدين أو من الغرض  
المقصود من التعهد

- ويكون موضوع التعهد غير قابل للتقسمة طينته في مثل الأعيان الآتية
- ١ - التعهد بزيب حق أو نفاق أو برهن العقار أو بالتخلي عن الصادر أديرون وكل  
تعهد بفعل أمر لا يتجزأ
  - ٢ - التعهد بين مدينة كالداد وطمعة الأرض وانقرض وهكذا
  - ٣ - كل تعهد بالامتناع عن أمر لأن المعلوم لا يتجزأ
  - ٤ - تعهد الصلح بالصالح



و يكون التعهد عبر ظاهل القصة بالملو المتعاقدين إذا صرحا بذلك في العقد كبناء  
الدار و زينة الصورة

و يكون كذلك سواء على الفرض المنصوص من التعهد كالتعهد ببيع ملح من شال  
أو طرح مسجون من السحى أو لاسترداد عمار في يد السير لأن دفع جزء من التعهد به  
لا يؤدى إلى الفرض المطلوب

ومن الواضح أن عائدة هذا القسم لا تظهر على الأخص إلا إذا تعدد التعهدون  
أو التعهد هم أو الطرفان وذلك يقع كثيرًا بصفة أحد المتعاقدين أو وفائهما وقيام الورثة  
مقدم مورثيه

أما إذا كان كل طرف فردًا واحدًا فالتعهد عبر مقسم بهما كان موضوعه لأن التعهد  
له لا يجبر على قبول جزء من حقه دون الكل

### الفرع الأول — في حكم علم الانقسام

من كان متعهدون أو متعهد لهم أو أطراف أكثر من فرد واحد عند كل واحد منهم  
مرفوع بوجه التعهد «كله أو حقه» في أسعته «كله»

فيجوز لكل ذي أن يطلب من بعض المتدين أو منهم جماعة، الدين كله وينتفع  
جميع الدين من تقطيع سريان المقدم الحاصل على يد أحدهم أو نسبه ولا يجوز لأحدهم  
أن يتناول من دين كله فلا يسرى ثابته إلا على حصه وشركاؤه «مرفوع» يقول  
هذا الشرط

وأما مدسبون لكل واحد منهم معال «حق كله» سنة ١١١٩ ولكن يجوز له أن  
يدخل شركائه في خصومه فإن كان لا يمكن إلقاء سيرة واسطته يحكم له على شركائه قد  
يصيبهم من دين كما لو كان موضوع التعهد سيرة عين مبيعة مثلاً كما لم أحيى عنه  
المتوى وكان الدفون مشتركين معه في التعهد بصفة صحت أما إن كان الشخص حائز  
بواسطة أحدهم فلا مرفوع ثابته يجب الحكم عليهم جميعًا «لوفاء» التعهد له مسيره

وإذا تقطع سريان لمدة «نسبه» لأحدهم لا يسرى على الآخرين وهذا الحكم مخالف  
للقوانين القديمة وقول به لأنه العمل وللمس وجود من مخالفه في ظاهره



وعدم أحدهم بالوفاء بحله محل الثاني وحملوا إليه جميع التامات التي كات به قبل  
على الشراكة وطلب من كل واحد منهم نصيبه في الدين إلا لما أثر لعدم تقسيم التعهد  
بين المتدينين (مادة ١١٦٩)

إذ كان هناك شرط حرق مشروط في حلة عدم الوفاء واستعصم الدين بهن أحد  
المتدين كان واحدا على الكل ولو لواء الرجوع عن التبريت الذي أوجب ذلك

### المصرع الثاني - في الفرق بين التضامن وعدم التقسيم

١ - بينك التضامن بموجب الدين أو الدين بالنسبة لورثة كل مبيع ولا يطلب  
من أحدهم من الدين إلا مقدار نصيبه في التركة وكذا للاحق لأحد ورثة الدين أن  
يطلب أكثر من نصيبه في الدين

ولا يثبت عدم التبرئة بوفاء أحد المتدينين

٢ - إذ عول التعهد التضامني إلى مبلغ من المال لا يثبت للتضامن ركنه يكون  
قابلا لتبرئة هذا التحويل

٣ - المدعون المتضامون وكلاء فيما بينهم ولا يوجب أحد المتعهدين شفعه غير  
منضمين عن الآخرين

٤ - انقطاع ائدة لأبصر إلا من حصل منه من المدسجين المتضامنين أو ورثتهم  
وهو يؤثر في جميعهم جمعا في التعهد غير المتقسم<sup>(١)</sup>

(١) م. ر. في ١٠٠٠ التعهدات حكم على يستأجر م. ر. في المادة (١١٦٩) يجب أن يكون كان الوفاء  
والتعهد غير قابل للتقسيم بالنسبة خاصة التأسيسية والتعهد بما أو نصيبه م. ر. في المقصود من التعهد على واحد من  
المتدينين م. ر. بالوفاء والكل في الرجوع على باقي المتدينين م. ر.

ووضح - هذا النص أنه من أن يجرى أحكام هذه المصوغ كما لا يخفى ولذلك أصدرنا المصوغ في أحكام  
التضامن - م. ر. على أنه لا - بشر أنه - إن شاء الله تعالى - لا يوجب أحد ولا يوجب أحد من الآخرين م. ر. في الفروع العامة



## الكتاب الثاني

### في الالتزامات التي يوجبها القانون

في نوعها

النوع الأول - الالتزامات التي يوجبها القانون على كل إنسان معروض له خطأ ونشأ عن خطأه ضرر لغيره وذلك بغير في حائتي

لأول - إذا وقع الضرر بعقل من غير نية كالتصريح بالمجهول . والسبب في هذه النية أن القانون تعرض خطأ نسبه عدم إحكام الرقابة التي هو مكلف بها المادة ١٥٢

الثانية - إذا وقع الضرر بعقل حيوان وإن كان مدبراً تعرض للإهمال ويسأل عن هذا الضرر مالك الحيوان أو الشخص الذي يتكلم به كالمستعير (مادة ١٥٣)

وإذا تعدد المسئولون عن سوء نفس الضرر فهم متضامنون معاً (مادة ١٥٠)

النوع الثاني - الضمانات

يوجب على الفروع أن يتفقوا على الأصول وأرواحهم . وعلى الأصول أن يتفقوا على الفروع وأرواحهم وعلى الأرواح أن يتفقوا على مصيرهم على نفس (مادتي ١٥٥ و ١٥٦)

ويرعى في تقدير المقتضات مصلحة من تعرض لهم وإذا لم تعرض عليهم ويجب ذلك شهر بشهر متتال (مادة ١٥٧)

ولا تعاض في هذه الالتزامات (مادة ١٥٤)

والمقتضات من الأرواح من مسائل التي لا يجوز كبحها إلا إجماعاً من نظرهم بمصر المادة ١٦ من لائحة الترتيب

ويمكن هذه المادة خاصة بالأحوال التي يكون من يجب عليه إتباعها واحدة شرعاً في علم أديان هي هذه المادة تكون أحكاماً تشريعية هي المختصة

وإذا لم يكن لدى المزمع بالتفقه بوجه شرعي في عدم تقديمها فالحاكم بالإجماع محصاه



## الكتاب الثالث

### في الالتزامات المترتبة على الأعمال

هو سبب الالتزام على فعل المكلف به وأمر القانون بما ودللت في حائض

الأول - شبه العقود

الثانية - الميراث المندية

### السبب الأول

في شبه العقود

شبه العقود هو عمل مباح مأية الأمان أحاطه بغيره عليه التزامه بحق لأخره  
يجب عليه إتمام غيره له بحق من دون أن يكون هناك تعاقب بين الأمانين (مادة ١٤٤)  
وبعد ذلك وحائض أخاه لأولى عن المصطفى والحكمة الثانية به مع ما لا يتنب

### الفصل الأول

في أعمال المصطفى

المصطفى هو الذي يباشر من نفسه عملاً ثابت غيره من دون أن يبدى ذلك الغير  
كما يحرث أرض غيره أو يبنى حدره

ويترك على ذلك العمل التزامات على المصطفى رتب المال والمزاد على هذا للأول

ويجب على المصطفى

١ - أن يتم ما شرع في عمله

٢ - أن يبنى الشيء كأنه له

٣ - أن يدير في عمله كما يجب على المولى لمولاه

٤ - أن يعظم رتب المال حسب ما عن عمله

ويجب على رتب المال

١ - أن يكون المصطفى متوهم ما يمكن قد أمعه

٢ - أن هي ما تعهدات التي تكون المصطفى قد تعهد عنها شخصه و مصحة رتب المال

٣ - أن يتم ما يكون المصطفى قد التزم به عنه لغير أي كأنه التعاقد كأن ما

رتب المال مباشرة



ويعذر التعميم من اعتبار ما عدا على رب المثل من التماثل لعمل الفصول

فإن كانت حصة رائدة عن المصروف فالفصول كل ماصرف وإن قصت فليس له إلا قدرها من حرف في صيغة الفاعل معرفة كبيرة لا تخلف حاشا كأن كانت مبدية باللفظ فأصلح ما حصل منها بالآخر فلا حتى له إلا في التوضيح المساوي للإصلاح بالصنف لأقول

إذا أقر رب المثل عمل المصروف كان له حصة ماصرف كلها بلا شرط  
وبس للفصول أجر على عمله

ويشترط لصحة أعمال الفصول وترتيب الالتزامات المذكورة حصة شروط  
أولا - أن لا يكون مقصودا للفصول من قبل رب المثل إذا علم رب المثل أن عمل  
الفصول وركه يسمر عليه عند ذلك ترجيحاً وأصبح ذلك للفصول وكلا تجري عليه  
أحكام الوكالة فيما عمله من ذلك المثلين

ثانياً - أن يكون الفصول قصد عمله هذا حصة رب المثل فإن كان يقطن له  
يعمل بنفسه ثم يهره حظه له كالمبيع في الاستمرار على العمل ولا يجرى على إتمامه  
سكن يجرى أن يعمل تبه المصروف الذي ينال رب المثل من العمل أولاً ومن الترتيب ثانياً  
ويعرض في تقدير التعميم من حسن بنية الممثل

ثالثاً - أن يكون الأفعال التي بأنها الفصول مباحة فلو عمل عملاً محرماً فلا يرب  
عليه أثره وإن قصد منه حصة رب المثل واستمع به هذا الأخير بالعمل  
وليس للفصول في هذه الحالة أن يسمر ماصرفه في سبيل العمل المأمور

رابعاً - أن يكون الفصول ذات أهلية لمتعه فإن كان غير أهل فذلك كالصغير والمجنون  
عنه فلا يرب على عمله حكم من أحكام الفصول في هذا حصة عنه بإرادته عند إلقائه

خامساً - أن يكون العمل الذي عمله المصولى منوطاً بغيره فلو عمل عمل  
لغيره وهو في الواقع يعمل نفسه فلا حصول ولا التزام

ولا تفصل بين الفصولين ولا بين أرب المثل إن كان هؤلاء أو أولئك أكثر  
من شخص واحد (مادة ١٤٩)



## الفصل الثاني

### وديع ما لا يجب

هو قيام شخص بوفاء عهد لم يكن ملزماً به حقيقة ولكنه ظن خطأ أنه الوفاء به  
ووجب عليه

يترتب على هذا العمل دونه من حصول الدفع له وبكفا غير شرعه

و يوجب عليه جداره الموق مع كونه غير ملزم

ولأجل ذلك جاز له أن يقرض ماله

ولا يخلو الخلل من أحد أمور ثلاثة :

الأول - أن لا يكون الموق ملزماً ولا الموق له عهد كما لو دفع غير مدين - غير دين

درس امرأه فلهان هذا انقضى أو التعهد به جهداً بدعى القانون بوفاءه ان مرد

أبداً في الدين الطبيعي كمن كان له دين وسقط بعضه أو سلفه أو يحكم دفع خطأ الدفع

مثل هذا فلهان دفع صحيح لا يقتضي رتبة (مادة ١٤٧)

الذي - أن يكون الموق مسبباً حقيقة لمكن الدفع كما - غير الدين

يجب الرتبة لأن الذي قبل الوفاء لاحق له فيه ولا شبهة (مادة ١٤٥)

ثالث - أن يكون الموق غير مدين والموق له ناشئاً حقيقة بشخص آخر

لأصل و هذه أعلم الرتبة لكنه يمنع إذا توفرت الشروط الآتية (مادة ١٤٨ :

١ إذا فسخ المدين القديم معقلاً عهد الوفاء "عني أنه ظن الموق فلهان ما لم

مدين أو شريكه في الدين أو وكيله

٢ أن يكون الدين قد أعدم عند الدين سواء على ذلك الوفاء

٣ (رج) أن لا يكون الموق محطاً أعني أنه كان يستعد منه مدين كان يدفع عن عدم

كما يصح فهو متبرع عن المدين الحقيقي ولا حق له في الاسترداد من الناس

لكن له حق الرجوع على المدين

ويجب على الذي قبل الوفاء وهو عالم بأنه من غير ملزم به أن يرد ما سلفه (مادة ١٤٥)



فان كان سبب الدية أجنبي لم يكن دائراً أو صرف أن الذي يدفع له محقق لانه مدر  
مدعى ويجب عليه (مادة ١٤٦)

١ - أن يدفع موائد المبلغ أو قيمة الثمرة على حسب الأحوال

٢ - أن يتحمل هلاك الشيء وبن كان مؤنة قاهرة

٣ - إذا صرف في الشيء ويجب عليه أن يرد قيمته الحقيقية وبن كانت رائدة على  
شيء الذي أحده

وله أن يأخذ ما يكون صرفه في مزيل حفظ الشيء وبن أنه على كل حال أي سواء  
كان حسن القيمة أم لا

ولملاحظ أنه لا يصحس بين التزمين رد ما دفع خطأ به كانوا أكثر من واحد  
مادة ١٤٩



## الباب الثاني

## في الحرائم المدنية

حرره المدينه هي كل فعل فشا عنه ضرر: فغير أي سواء كان ذلك الفعل معاقب عليه أم لا وسواء كان الضرر من نوازم ذلك الفعل أم لا وسواء كان الفعل متعمداً ذلك الضرر أم لا

وكل فعل فشا عنه ضرر فغير واجب على من وقع بخطئه هو بعض ما ساء عنه من الضرر (مادة ١٥١)

يجب أن يكون هناك خطأ منسوب لفعل

وهذه لا يترتب من استعماله استعمالاً عاماً فتعويض نافذ بشأ من فعلاه من الضرر كما لو هي على أرضه مستأجر قنور وهواء على حده إذا لم يكن لملك الجسر حق ارتكاف على تلك الأرض أو حفر بئر في أرضه يضر ما بئر جره

وخطأ الموجب بالتعويض بما أن يكون إما لا أو عدم تحرر أو رجوعه

ويقتدر التعويض باعتبار الضرر الحاصل



## المكتاب الرابع

في انقضاء التعهدات والالتزامات<sup>11</sup>

تتضمن المجموعات بأحد الأساليب الآتية، وعادة ١٩٥٨

- ١ - القواعد  
٢ - رأه المصنف في تعينه  
٣ - استيداع المصنف بغيره  
٤ - المتخصص  
٥ - اتحاد المصنف  
٦ - صنف المصنف  
٧ - مصنف

<sup>۱</sup> اے مہی! اللہ تعالیٰ نے تجھ کو (راجہ سے) (۹۸)

البَيْتُ الْاَكْبَرُ

## 4443

وفاء العهد هو إخراج مصفد على الوجه الذي يلقى عليه فإن كان مصفد شئ رطب  
فسيبه جب وإن كان جافاً أمر بإمصاء الأمر على الشجر المطلوب وإن كان جافاً  
فمن أمر بالامتناع عنه

والله اعلم بكم  
وأوسع الحكمة

منه إلا أن في هذه الآية - سبحانه وتعالى - شيء من إصحاح ما في الآية  
من أن الله تعالى هو الذي جعل من عباده من يهديهم إلى صراط مستقيم

(۲) تمام کثرتی رتبه‌های  $\{a_i\}$  را در  $\mathcal{A}$  و  $\mathcal{B}$  قرار دهیم. اگر  $\mathcal{A}$  و  $\mathcal{B}$  را به گونه‌ای مرتب‌بندی کنیم که  $a_i \leq b_i$  برای هر  $i$  داشته باشیم، آنگاه  $\mathcal{A} \leq \mathcal{B}$  می‌گوییم.

(۴) حدیث کہہ : "نورددی انصاف سے کلے (سجھنے کے لئے) اس کی طرف سے تو بہت دیر ہو گئی ہے۔"



المصدر: الأول

على من يحب الحق.

يجب الوفاء أولاً على التعهد نفسه ثم على من حل محله من طريق شرعية كالورث  
و بحسب قوله أعني عدى المتدين عن كفاية التعهد له بذلك وكان موضوع التعهد  
مصلحة من المتوفى

ولا يقبل الوعد من غير الشهد إلا بغير من الشهد له مصلحة شهد به فاصبه بذلك  
١٤٥٩هـ كان يوم الخط المزدوج في وسط وأمام المصالح المتار في حياته

وَكَمْ لِمَنْزِلَةِ الْإِسْتِغْنَاءِ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ مُتَعَدِّ عَمَّا لَا يَلْتَمِزُ عَنِ الْأَمْرِ حَاصِلِ  
الْمَلَبِ فَلَا يَقُومُ مَقَامُ مُتَعَدِّ مَعْرُوفٍ مِنْ سَائِرِ رُفُوحِ

و قد كان التوجه واحد على وجه الخصوص في العهد العثماني في عهد ابي بكر الصديق عليه السلام

وسمك الله حبيبك أن يكون أنتم راجاء المهدد ذاته أو يخلص آخر من عدم  
لاستئناس المقتدر

والأنشد: قدس لم يوفد، كيرب هو جا من كل من به فيه دنده ولو  
عذوبة، بدحق في ذلك شرب الشبهه، وكعبه ومن سلمه انصار درهون والوكل  
واند ثر الذي يحسن بيع الملك بالجنس

و شرط زبدي يقوم. اولا، أن يكون أهلا لنصرف لأب الوفا، بخ من نوع  
النصرف في المثال (عدد ١٦٥)

٤٦ سورہ البقرہ : آیت ۱۸۵

جمع دہاک یصبح لودہ می انس اہلا لکھنؤ پنا وی دھن دہ کال دہ ویم دہ  
تہہ می دہاک صر دہ دہ دہ ۱۶۶

وہ سجدہ صبر میں اپنے حق پر قائم رہنے کی عورت کا حال انھیں دیکھ کر تعجب سے کہہ رہے تھے۔  
 اس آیت کے الفاظ میں معنی یہ ہے کہ جو عورت اپنے حق پر قائم رہے اور اللہ کی راہ میں  
 جی بھر کر قربانی دے۔



ويؤيد كان محل التعهد عن رحيب ان يكون اللزوم مكتاها هذا حصل الوفاء غير  
ممكن للزوم حار للتعهد له أن يرد الدين التي قطع الله وطلب الوفاء من جديد حتى  
يد. هبكت العين في بنة فانه يملك على صاحبها لاعله لأن منكمها لم يمتثل إليه ولا يستط  
حده إذ وجد حائلي بين المالك الحقيقي وبين الاسترداد العين كهي المنة ما كانت عين  
عقد أو كعقد الجائزة إن كانت منقولا وكانت الجذرة مسدودة منوطها

وعلى كل حال لا يسوغ له طلب الوفاء إلا إذا ردت العين لمن أعطاها له  
كذلك يجوز للتعهد أن يسترد العين التي بذلها وفاة للتعهد ولم تكن منك ونس للنداش  
ن يحسم حتى يحصل الوفاء على الوجه الصحيح

وه كان التعهد به تصرف في العين بحسن نية أي به كتاب يجهل أي غير ممكنة  
للتعهد سلفه حتى الظاهر التعهد في الاسترداد والمجهد به في الرد وطلب الوفاء جديد  
ويكون التعهد وحده مؤثرا أمام المالك الحقيقي

وأما هذا الأخير فإنه حتى الاسترداد ولا يجوز له وجه لا حسن نية للتعهد به  
مع سلامة في المهر أو معنى افتد في العقد

## الفصل الثاني

### لم يجب الوفاء

يكون الوفاء المندش أي للتعهد أولئك قول له من واطئ للتعهد ١٩٧٥-١٩٨٤  
إذ حصل الوفاء بعد التعهد به كان عو ١٩٨٤ من التعهد حتى إن كان مسدودا بغير  
ذلك غير

والوجه في ذلك أن وجود التعهد في حد ذاته ليس دليلا على به هو المندش أو على  
أله من هذه إذ يجوز أن يكون المستند وقع في حد ذاته عو ١٩٨٤ من التعهد حتى إن كان مسدودا بغير  
من يندش كأن وجدته في الطريق أو سرقة

ممكن به كان هناك محل للاعتداد به المستحق الذي جده عند الدين ذو التعهد به  
أو هو لدى من عهده بالوفاء والتعهد يكون صحيحا ومرة لينة للتعهد

١٩٨٤ ليس المراد من في المندش أي للتعهد من عو ١٩٨٤ من التعهد حتى إن كان مسدودا بغير  
كان عو ١٩٨٤ من التعهد حتى إن كان مسدودا بغير  
عمر التعهد ١٩٨٤ من التعهد حتى إن كان مسدودا بغير



مثال ذلك - يولي رجل ووقف تركه في يد شخص يدعى أنه الوارث وفسد هناك  
معرض له ولا دليل على أنه كاذب وقد كان يقتوي حقوق قبل آخرين ووهوم لهذا  
الوارث انظهر وأخذوا منه المعتود الخاصة بهم فوؤهم صحيح وقد ظهر الوارث  
حقيق فليس له إلا الرجوع على مدعي الوارث الذي حصل الوفاء له

ذلك لأن التعهد لا يحد مجباً من دفع مئة طلبة الدائن انظهر الذي بيده سند  
لدين بدلي في عطف أنه كاذب ولا وسيله شخص من المطلب

ويجوز لوفاء المحصر المكلف بالإفاد أن كان منه سند الدين

وكذلك يجوز أوفاء المعلن وكل شئ منه إذا لم يكن بوجهه صراحي حرقة كان كان دائماً

والوفاء للوكيل المبرور جاز إذا جعل التعهد رهن أو وكالة عنه

وهذا أنحو لا يجوز الوفاء به لتعهد له وهي

ولا - إذا كان غير حال فكصرف وسبه حيايه مثله من فليس يصعب عنه  
أو عدم تجرته (مادة ١٩٥)

وهو ذلك إذا لم ينفعه من الوفاء صرد فتوفاه صحيح (مادة ١٩٦)

١٩٦ - إذا جهر على الدين تحت يد الدين بغيره شخص له دين على الدائن جهر  
تجديف فإن دفع التعهد الذي تعهد به بعد الجهر كان ذلك غير صريح به بالنسبة للجهر  
ويسرى هذا الحكم على المحجور عليه لوفاء مبيع معين إذا دفع ما زاد على ذلك مبيع  
على الدائن الأصلي

مثال ذلك - زيد استحق عدد مكر ألف قرش ورده مدين حاله في حسنة قرش  
فأوفى حاله تحت يد مكر جهر بمقدار مائة منه أي حسنة قرش جهر بكم هذه القيمة  
ودفع مدين وهو الحسنة الأخرى في زيد ، في هذه الحالة يكون مكر محصناً في نفسه  
لأنه قد يرضى بذلك حاله المحاصر انفساره كما لو كان دين جهر غير مختار وكان زيد  
مدين لأشخاص آخرين غير جهر هؤلاء المتأخرين ثم فسدت كوا مع حاله في نفسه لمبيع  
محجور عليه تحت يد مكر وبذلك يحصر حاله قيمة مائة أحده أولئك المذكورين

هذا - يستحق على التعهد في غير التعهد له جاز الوفاء هذا الأخير كما لو كان محل  
التعهد غنا فاعه التعهد له في غيره أو دما فتتأثر عنه لأجبي وهكذا (مادة ١٩٧)



## الفصل الثالث

ما تسمى بوثق

هو الشيء المتعهد به

وهو ثلاثة كما علمت . إعطاء ثمن . صل أمر . الامتناع عن أمر

## الفرع الأول - في الوفاء بإعطاء شيء

يكون الوفاء بتسليم الشيء المتفق عليه منه فلا يتم إعطاء غيره وإن كان مثله حتى لو كان في ذلك منفعة أكثر للمتعهد له إلا إذا قبل

ولا يجوز للمتعهد له أن يطلب شيئاً غير المتعهد به ولو جاز الوفاء بهذا

وتسليم العين بالخاصة التي هي عليها حين التسليم ولو كان بها تلف لكن يشترط أن لا يكون التلف آتياً من قصور المتعهد ماعداً حالة البيع

ولا يكون الوفاء جزئياً بل يجب أن يقع تاماً وإذا أصبح المدين من ولاء ما هو ملتزم به بالتسليم للمدينين لم يبر بين أن يطلب مسح العقد مع أحد المتضمنات وإن لم يطلب التضمينات عن الجزء الذي لم يتم المدين وفاءه صفاً (مادة ١١٧)

ولا يثنى الوفاء إلا في حرج الأحوال ولا يباين إذا كان على المتعهد عبثاً واحدة كأنه قد ولد به فإن كان متقولاً كثيراً لم يمتد ما يقدر كما هو قول وصيها جاز الوفاء بقاء أي جزأ حراً لكن يجب أن لا يمتدح أي عدم الفصل بين الجزأين والجزء بين أكثر مما يترتب في التسليم وفي القروض يجب أن يكون الوفاء بأصل القرض وعودته ومن تقدم يستدعي به في البلاد من ذهب أو فضة حسب الاتفاق

وأما الأوراق المالية فلا تقوم بغير النقد إلا رخص المتعهد له إلا إذا كان الناس مبرمين قانوناً بالتعامل بها

ولأصل في عقد المذهب ولما كانت قصته محكمة الاستئناف المختلفة بأن المتعهد به لا يبره غرض التمسك الشخصي إنما راد عن ما يرضى ولا العكس ولا الشكل إذ رده على حشره قروض (١٣١ مايو سنة ١٨٨٩)

ويسمى من ماعده عدم جبر الوفاء المتعهد المتدني الأحوال الآتية

١ - إذا حصل له حرج طرئاً لمعاذة وكان أحد المدينين أكثر من الآخر فحصل للمعاذة في المدين الأكثر قدر المدين الأصغر ولا يسأل المتعهد بجميع الأقساء لا على رد منه عند المقاصة



٢ - إذا توفي المدين وتحت تركته على زوجته وتحت كل واحد منهم نصيبه في يدس وحصل التصرف في أعين التركة لأيه إذا كانت الأعيان موقوفة فلا بد أن يتقاضى منه كله متى هي تحت يده منهم بدون عرقلة

٣ - إذا كان التعهد كملاء غير مصادمين وأعرس لأيه لا حصص من الكفلاء

٤ - في الأحوال الاستثنائية التي يجوز للقاضي أن يأخذ منها بتبسيط يدس على أمره مصفة (مادة ١٦٨)

والأحوال الاستثنائية غير محصورة ولكنها ترجع إلى حال المنهد وظروف الزمن كما وتبين للمحامي أن المنهد محذ في قوفاء يسبق له المطالب أو كان الوقت وقت إصداره أو كان المنهد قد أصيب في ماله عارضة دهرية وهكذا

ومع ذلك يجب أن لا يترتب على التبسيط ضرر كبير للتعهد له فإذا كان موضوع الاتفاق غير قابل للتقسام بحسب طبيعته أو دفاعا الطرفين كان حازر للقاضي إعطاء المهلة المنعقدة دون التبسيط

ولا يجوز بحال الإمهال أو التبسيط في الوفاء غير الكيالات وليس من حازر أن يتفق المتعقدان على ترك المنهد حقه في طلب الإمهال من القاضي ومنع الإمهال بعد القضاء في الدعوى فهو لا يكون إلا والخصومة قائمة وكذلك لا بد أن يتقاضى إذا كان المنهد أصعب التامينات المتقدمة منه التعهد له ولهذه المسألة في مسائل الفقه أحكام عامة (راجع المأذون ٣٣٣، ٣٣٤ ص ٢٥٠)

### الفرع الثاني - في الوفاء بعمل أمر

هو تنفيذ الأمر لتفدى بعبه طبقا للاتفاق - كبناء القنار وحرق الأرض وحياكة الثوب ويجب أن يكون الوفاء دائما من كان المتفق عليه مما يقتضي أهمالا مستعدة لا يتم الوفاء إلا تمام العمل الأخير كتبيل الأمتعة وطلاء الدار، الخ

وهذا يمنع المتعهد من وفاة وهو ملزم به إتمام حازر للدائن أن يطلب منع العقد أو أحد الخصمات ويجوز له أيضا أن يحصل على الإذن من المحكمة بعمل ما تعهد به مدير أو دولة أو صنف محال للتعهد مع إلزامه بالتصاريح (مادة ٢١٧)

والأصل أن الوفاء يكون من التعهد بعبه وهو يجب كذلك إن كان له أن التعهد صادر خاص في العقد كما سبق ذكره

من لم يكن ذلك ملحوظا للمتقدين حازر الوفاء من يوم مصادم للتعهد



الشرع الثالث - في الوفاء بالامتياز عن أمر  
 هذا أسهل وقد يطلب من المتعهد في عاقبة إلا الامتناع عن الأمر إذا لم يكن  
 أحل أو حتى ينقضي الأجل المسمى

### الفصل الرابع

في يجب الوفاء

يجب الوفاء في الزمن المتفق عليه في العقد إلا أنه لا ينعقد  
 إذا أسرى المتعهد عن ذلك قبله تنقضي التاجر وهي تحجب بحسب الأحوال والاعتماد  
 فإذا لم يكن في العقد أجل مسمى للوفاء اعتبر المتعهد حلاً في كل وقت ويجب الوفاء  
 متى طلب المتعهد له ذلك  
 مير أنه يجب أن يكون التطبيق زمن لائق وإيراد ذلك أن يكون معنى وقت بين  
 المتعهد والمسلم يسمح بالزمن وذلك لأدوم على الإحصاء في المروءات لأبناء القوم والطلب  
 حال القضاء حاجاته فيبقى أن يترك له الزمن المسمون ببعض هذه المزايا وينصرف  
 في أموره ليعمل القرض بعد ذلك والمرة هي أحوال الأحوال  
 وهذه من أشد الأمور حاجة إلى حدث التمسك في الإذن بالمهلة أو بالتسليم

### الفصل الخامس

في يجب الوفاء

يذهب المتعهد أو من يوجب له لا يلزم العناء حيث يوجد  
 فإن كان في جميع الوفاء تسليم الفصاح إلى المتعهد في محله  
 والوفاء بالمتقون يكون حيث تحقق المتفاد (مادة ١٦٨)  
 فإذا لم يكن تحقق وكان فيما طيب توجد (مادة ١٦٩)  
 والعرض يوفى به في عمل المسمى لا يحمل ثقتي لا هم بموت  
 و «من طلب الفرض سهل إلى حيث يحتمل - مادة ١٧٠»  
 تنص عليه في حصة الوفاء

تضمنه من التزم بها من المتعاقدين

فإن لم يكن تحقق المتعهد (مادة ١٧١)

وهي تشمل عهده ونقل ورسوم سنة التسليم إلى كماله في جميع



## الفصل السادس

### في كفة خصم الدين من الدين

فإذا كان الدين له حراً حراً برضا الملتزم له وقد يكون الملتزم في القرض من دين  
مفروض معتد به فإن دفع الدين منها من ثمن ثم خصه بما عليه فوجب أن يخص  
القرض الذي يخص منه

والمفروض أن الدين كلها مستحقة للربط

الحبار هنا الدين لأنه هو الذي خصه

فإذا كان الدين في القرض من الدين كل ذلك من سقاية من هذا الدين بذلك  
وإذا لم يكن في القرض من الدين وجب أن يكون الخصم من الدين الذي يستفيد  
منه من أدائه أكثر من استيفائه من أدائه فإنه إذا حصل ربح في القرض  
للقرض (مادة ١٧٣)

مثلاً : يقيم الدين دوفاً على الدين الذي لا قيمة له والدين المكفول على الدين  
غير المكفول وهكذا

فإن تساوت الدين خصم أحدها أو جره منه

وإذا كان الدين الذي يقرر به في الربط على غيره فذلكه وكان المبلغ المدفوع لا يفي  
بالأصل والفوائد يبدأ بأداء أصله وكذا في المصارف إن وجدت ومما زاد يخص من أصل  
(مادة ١٧٣)

ويلاحظ أن هذه الأحكام كلها خاصة بالدين الاحترازي

أما إذا كان الربط حاصلًا من على حكم وجب إبقاء الدين المكفول به دون غيره

## الفصل السابع

### في الربط مع الخبز على الدين

حلول ذاتي محل فاس آخر يميل إلى هذا الأخير الحق الملتزم به وجميع ممتلكاته  
كالتأمينات والرهون وغير ذلك

ومع ذلك لا يكون الدين الخبز إلا بحد ما أخذ الملتزم به الأول في دفعه  
منه في ذلك . يدفعه في ألف دينار مثلاً وإذا دفع في مائة دينار فله كله  
في حقه قرض وعلى محله . لو أن ثمن بطلب من مائة أكثر من هذا مبلغ الأخير  
وعلى ذاتي محل آخر يكون بالدين أو بمصفي القرض



## الفرع الأول - في الحلول والآفاق

يكون حينئذ محل التحلل بين الأحيى وبين الدائن أو بين وبين

## المبحث الأول - في الحلول باتفاق الدائن

يدين هذا يشمل الدين ومالهاته وأما فيه وفائده هي في التأمير

محصول الحلول بإعلان الدائن ذلك حين الوفاء

ويجب أن يكون الإحلال صريحا لا محض فيه وليس به صحة حصة وأن مع حين  
وفاء لأجله مادة ١٦٢ لأن الوفاء يسقط الدين بسقطه لمجده وبما أن من  
المعقبات فلا يجوز لمن يسقط دينه أن سنها لغيره عند سقوطها إلا إذا رضى من قضاها  
و يمكن في الإحلال ذكره في سند الوفاء

وذلك كان الدين مسقطا وحب أن يكون الإحلال محصلا لوفاء الدين، والتسليم  
لآخر لأن الوفاء يدرى بسقطه ثم هو الوفاء، وأما كون، بغيره فلا وعلى كل  
لا يترتب عليه سقوطه من التأمير

وإذا حصل الإحلال بعد الوفاء وجب له الدين فيجب التمسك به ولا ينقطع . يمكن إذا  
كان التأميرات مقدمة من غير الدين فيقول لها بمر كلف ولا بد من قبول مذهبها وإلا  
يهي ساقطه

## المبحث الثاني - في الحلول اتفاق المدين

هو أن يتفق مدين مع أجنبي على أن يدين من ماله من أجل الدين في حقه  
أي في دين وأما فيه مادة ١٦٤

ولا يشترط رضا الدائن كما أن رضا المدين غير واجب في الحالة السابقة

وكذلك لا يشترط أن يكون ذلك اتفاقا معديا بمعنى خلافا لقرائن المقتضى راجع  
لمادتين ٢٢٧ و ٢٣٧ من القانون المذكور :

يمكن يجب أن يكون اتفاقا تاما لصح الاحتجاج به على الغير

ويجب أن يذكر في المحضر أن التصديق من المدين لصالح الأجنبي إنما هو بوفاء حق  
ثم يهد له الأجنبي وأن هذا الوفاء به ما يتعلق

ومن ذكر ذلك هذا أجنبي عن ذكر الإحلال على وجه خاص



## حكم عام

في حلول الاحبارى بوجبه تابع للوفاء إن صح صح وإلا فهو رطل  
الفرع الثاني - في الحلول بمقتضى القنوب

مع الحلول بمقتضى القنوب في أربع حالات (١٦٢)

حالة الأولى - حلول دائري قديم بمدة محل دائري آخر مقدم عليه سواء كان رهس أو متبر  
مثال ذلك - اكل من زيد و بكر و جلد دين علي يوسف ولكل منهم رهس مسجل  
على عتد واحد و زيد هو المرسل الأول و بكر هو المرسل الثاني و جلد هو المرسل الثالث  
وقد عتد دين كل واحد من الثلاثة ألف قرش و لعتد المدهون يساوي أربعة آلاف قرش  
وهذا مستحق دين زيد و أراد البيع ولكن الوقت كان وقت عسرااد طرح العتد  
في مرد لا يحصل منه ثمن إلا أني قرش و هو حصل الانتظار ربما لارتفع الثمن في  
الوقت آلاف قرش أو أكثر

في مصحة جلد المرسل الثالث أن يلحق القدر المطلوب لزيد و يعمل بعهده يصدر هو  
مرسل الأول و يكتب المصحة بذلك و ما تنكبه من بيع اعدار كما هي جميع المطلوب منه  
يكن إذا لم يفعل خلفه ذلك و بيع اعدار الذي قرش فسيب بين زيد و بكر و  
يبلغ هو (١٠٠٠) دينار

وهو يكون له منعه أخرى من الحلول محل زيد وهو إيراد دائري يصعب الاتفاق معه  
و يمكن بذلك من المساواة مع غيره الدائري و الإلتزام من المصاريف التي تستهلك منها  
من أصل ثمن اعدار

الحالة الثانية - حلول مشتري القدر محل بعض الدائري المرهين بعد زيادة ما هو من  
أصل ثمن يكون له حتى الأولوية على باقي الدائري إذا كان الثمن لا يفي لحقوقهم جميع  
مثال ذلك - اشترى زيد من بكر تقادرا كائنة حية و لعتد المذكور مرهون لثلاثة  
شخصات الأولى - الأول له سجون حيا و الثاني له ثلاثون و الثالث له عشرون ديد  
دفع المشتري قيمة الثمن للدائري الأول و الثاني من دون أن يحل محلهما كان للدائري الثالث  
حق في أن يطلب منه دفع دينه وهو عشرون جبها لأن القدر حيا من هذا الدين نكي  
بد حل محلهما أصبح هو في نصف المقتد و لا مصلحة للدائري الثالث في بيع القدر  
لأن الثمن يكون من حقوق المشتري صفة حالاً محل الدائري المقتد في مدرجه



بحاله الثالث - حلول شخص مدس مع آخر على الدائن إذا كان الشكل مضافين  
وكذا، حلول الكفيل أو إذا كان اقترعه غير منقسم

وقال المدس الذي على الدائن في هذه الصورة هي في اكتسابه حق الرجوع  
من دفع على الدائن أو على أحد من إقطاع ما حصه في الدين فلا يمكن له هذا  
حق وكان هو ليس بملازم ولا معتبر - أنه على طلب الدائن أن يدفع الدين كله وليس له  
الرجوع على كل واحد من المدسين مع أنه لا يتقدر بقضيه وقد يكون من بينهم من هو  
مصر ليعصر حصة حصة بحسب هذا الأخير - إذا كان هو المصحب الآخر

بحاله رابعه - إذا وجد من في الدائنين حصي بذلك (راجع مادة ٥٧٨  
ص ٣٥٢)

### مربع الثالث - فيما يترب على حلول دائن محل آخر

يشغل الدين من حق الدائن الأصلي إلى حق الدائن المسمى وفي بعض الأحيان جديد  
ويشك في ميراث الدين الأصلي إلا أن الدائنات فلها حق في

إذا فرض أنه كان للدائن الأصلي الحق في دفع الدين الذي كان حصة المسمى  
لذلك حق لا يتصل إلى الدائن الجديد

ولا حتى في فوائد الدين الأصلي بل في الحق في الفوائد المضافة

هذا كان الحل في بعض الدوائر المحض شدة الدين الأصلي فيما في له على أن  
حين محله في غيره لا حلال من فهو غير المنزلة أنه لا يجوز اعتبار محل الإصدار صادر  
منه حصة منصفة يمكن له حق الاشتراك في ذلك فهو حذر وقد طبق القديس هذه هذه  
الاعتادة في المحكمة (مادة ٥٥٥)

وكان من حل على الدائن الأصلي أكثر من واحد استروا كلهم في حصة حصة  
كشخص واحد ولا حصة لأحدهم على غيره منهم

ولاحظ أن الذي حل على الدائن حصة حصة من ذلك الحلول وهو  
على مدى إسهامه جماعته ويكفي في حصة من حصة حصة أو حصة حصة  
وقد يكون له حصة من الدائن حصة حصة إذا كان معه حل آخر



### الفرع الرابع - في هذه الفصول

الأحكام التي تضمنت حصة عن مدفع الدين و على عمل الدين على هذا من مدفع الدين ولا يحمل وهو الفصول

قالت المادة (١٦٠) يجوز لأي إنسان أن يدفع دين غيره إن كان مبلدا من النعمد ولو بالرغم من زيادة الدين أو الدين<sup>١</sup>

ومن دفع دين إنسان فله حق الرجوع عليه بما دفع المادة ١٦١

ومن كان المدفع رافدا الدين أو لهذا الأخير حق الرجوع عليه لا يقبل الوفاء بتفصيل في الدين كله أو بمقتضى دين ثبت أنه كان غير مدمر بذلك أمام الدين الأصغر المادة ١٦٣

### فصل - في إيداع الوفاء

هو إيداع الوفاء أمر أو أمره من قبل المتهدد له وهو، وله قبول حصة وثاني من قبل المتهدد وهو الآخر عن الوفاء

وحق لا ينفك الأمر موقوف أو شبه القابول في القرض أو التركة بل تمتع بمهما فلهما من إيداع من جهته بمرضى مدعونه على المتهدد له وهذا أن يحدد على لأول ظهور

وسورة هذا ما يتعلق بالمرضى أما التمتع فدخل في كتاب التأمينات در جمع ص ٣٧٧

١ - إذا صدر بحكم المميز أو غيره كان دائرا بتقديم في حكمه

٢ - ثم من إيداع هذا قسم من المتهدد له في حال من حاله في إيداعه

٣ - إذا صدر بحكم المميز أو غيره كان دائرا بتقديم في حكمه  
٤ - إذا صدر بحكم المميز أو غيره كان دائرا بتقديم في حكمه  
٥ - إذا صدر بحكم المميز أو غيره كان دائرا بتقديم في حكمه  
٦ - إذا صدر بحكم المميز أو غيره كان دائرا بتقديم في حكمه  
٧ - إذا صدر بحكم المميز أو غيره كان دائرا بتقديم في حكمه  
٨ - إذا صدر بحكم المميز أو غيره كان دائرا بتقديم في حكمه  
٩ - إذا صدر بحكم المميز أو غيره كان دائرا بتقديم في حكمه  
١٠ - إذا صدر بحكم المميز أو غيره كان دائرا بتقديم في حكمه

(٢) نورد المادة (١٦٠) أن مصححه كانت غرضية من شأنها أن تمنع الدين الأصلي بمرهون هذا النص يقتضي أن رد المصروف بمرء المصلحة الاعتراف وفك في الواقع لأن هذه المصلحة كانت غاية فيه في نفس المادة (١٦١) ولم تنع النتائج من وجهها ولأن المصلحة الأدبية لا تكون في عدم الوفاء بمرء المصلحة الأدبية بل في التمتع بزيادة الدين



شرح — في عرض المتعهد به على المتعهد له

عرض المتعهد له على المتعهد له هو تعديله إليه حكماً أو عقلاً

فإن كان المتعهد به شيئاً في الأمر بمصير

إن كانت العين حقلاً برأيه المتعهد بهين أممي دارس العنق حكماً في خصوصه  
بقيتها سبعة صد المتعهد له (مدني ١٧٦ مدني و ٦٩٩ مرافعات)

وإن كان غير عدد ماعداد المتعهد به في عمل القوا، وإلزام المتعهد به للاستلام  
(٦٩٨ مرافعات)

وإن كان المتعهد به فعل أمر ببيع التواعد المذكورة ويجب أن يكون المتعهد له  
أتم ما تعهد به حتى يصح عرضه ويجوز الإلزام بالاستعداد بعمل غير كافي ولا مبرور  
فإن منع المتعهد له عن التحويل وقت العرض مدر الحكم عليه بالتحويل (مادة ١٧٤)

وإن كان المتعهد بالاستماع عن أمر القوا، هو انكوب إذا كان مخدماً

وإن كان المتعهد به مالاً أو منفولاً بأدنى الخبز مرمه عرض حقيق وذلك  
أحكام بعض عم، في قانون المرافعات، المادة ١٧٥

والشئ مروض بوردع الإيجار (راجع المواد ٦٨٥ - ٦٩٩ مرافعات)

١ - يكون العرض على يد محضر (٦٨٥)

٢ - يجوز المحضر محضراً بين الشيء المروض وعند التحويل ويحول الدين أو لسانه  
وتوقيعه على المحضر أو أخته أو غيره (٦٨٦)

٣ - تترك المتعهد له صورة من المحضر (٦٨٧)

٤ - إذا منع المتعهد له عن قبول العرض وكان قد أخذ منه مبدع في صندوق  
بحكمه ٦٨٨ ثم يحصل الإيداع محصوره أو في غيره

وتشمل الإيداع أصل القرض وهو كذا استحقاقه على العرض، منه مبدع يوم الإيداع  
وجوزر محضر الإيداع من به اقتضاه في ثلاثة أيام من كذا (٦٨٩) وإذا كرهه  
ما يكون رده من يجوز على المدة المردح تحت هذا المودع قبل الإيداع (٦٩٠)







## الباب الثاني

### في الإبراء من العهد

الإبراء من العهد هو إسقاط العقد مع حقوقه من المدين فلا يحصى ١٨٠  
ويحصل الإبراء بعد شرط فيه ما اشترط في المدة  
ولا يشترط العقد الرسمى ، وإن كان لا يبرأ من الدين معبرا من الحساب لأن فيه عيب  
موصوفة بفقد آخر (راجع ص ١٨٠)

ولا أنه يشترط أن لا يزيد قيمة الدين المقر ، ولا على الحقة أو ترغيبه العهد من  
الوهاب بالنسبة لبعض المسيحيين الذين عظم عليهم شرائعهم لشرع جميعهم ، ثم  
وبالنسبة للمسلمين لا يفقد الإبراء المصالح في مرض الموت ، فإن لم يكن على تركه إلى  
كامل من أحد ، وإن كان لو ارتب ثمنه لم يبرأ ، فراجع مرشد الخبير ٨٥  
وإن يكون الإبراء صحيحا ، وذلك من حيث العقد بمنعه ، لأن شرطه لا يجوز منه من  
دين حقه وهو حرية على ترك ذلك الحق ، وإلى كل من هو حقد المستند بغير المنع  
لرسالة على أن دمه رثت من العهد ، ثم المهرى المدة ، ولذلك صرح القانون بأن  
تسليم المسمى دليل القرامة

ذلك صحيح إذا كان المستند غير رسمي

سكن ، إذا كان المستند رسميا ، صحت القرامة المبرأة ، ولا بد من خلافه ، وإن كان مستند  
ولا يحصى منه ، به عاخر ، على المدة ، في حدود أحد عشرة سنة من السجلات  
وهي في قوة الأصل سواء سواء

ومن أجل ذلك حرر المستند أن يقيم له على أن وجود أصل الدين في مدانه  
كان يجب غير ربه دمه

### مقتضى — فيما يرتب على الإبراء

رأى من يستعمله العهد ، وأما من يبرأ من عدم مقادير ، وهو دين ،  
كعبه بغيره ، رأى منه ١٩١ (١٩١)

١٩١ (١٩١) رأى منه ١٩١ (١٩١) رأى منه ١٩١ (١٩١)  
شرط (راجع بطون ديس) ، على دمه ١٩١



بأنه قد تم من المصلحة - لإبراء من التعهد كله لأحدهم يرى الخبير سوء حال  
 لا حاصل لا بعد أو يسير السد وإنما براءة همه أحدهم فلا تشمل إلا صبيحة ويغض  
 التعهد بعد ذلك - سنة ١١٨٢

وعلى ذلك يجب أن يجرى عليه بحصة من يصر منهم (مادة ١٨٣)  
 - الكسب - براءة الكسب لا يرى التعهد لأب التعهد يقوم لا كمالاً ولا  
 سكتة حتى لا ينفذ له لا التعهد منه في دائرة عدا (مادة ١٨٤)  
 ومع ذلك إذا سلم التعهد به السيد إلى الكسب جاز اعتبار ذلك براءة بدنة التعهد  
 نفسه لتجود التعهد له على دليل حقه كما تقدم

وإذا كان الكسب الكسب من واحد وأباً صاحب الحق منه أحدهم حار للمباين أن  
 يصير بعده مما إذا كان معه ساد على صميم أو غيره به (مادة ١٨٥) وذلك لأنهم  
 إن كانوا سادس ما كان المصروف أنهم فنوا الصمد اعتد على أمبينة وإب كان صحال  
 الكل في وقت واحد فيكون كل سهم معتد على اشراك الآخرين معه في ضمان



## الشيخ الحيات

في اسبوعك الجديد

سید الشہید میرزا محمد تقی خان الشہید "گلشن" : تحلیل و تفسیر حدیث  
 له فی الاموال : ۱۱۱۱ فی الطریق الشہید : ۱۱۱۱

وسميته تسمى بهذا الاسم لأنه من أعلام أن كلمة دين مرادفه لكلمة عهد  
والاسم يدل على عهد يعقب له صفة من الشروط فيجب في جميع الفتاوى ويزاد عليه ثلاثة  
الأول ما وجود العهد الثاني ما في حكمه سابق لكل العهد الثالث ما في  
لعدم وجود عهد في أو عهد منسب إلى كل ما في عهد من العهد فلا يصح  
تعهد العهد في أو عهد لكن يجوز تعهد عهد في عهد أو عهد من عهد أو عهد  
على شرط وفي هذا ما يكون حكم العهد الحثيث على العهد القديم إن صح  
هذا هو ذلك وإن الله أعلم

شانی - بیۃ التجار، وہی لایۃ الحدیث، ولایت میں تشریح بہا، عریضہ کافی لاس  
حیث النص من حيث ظهور ائمہ مجہد من مجموع المقصود بہ  
الثالث - آب - صفت ائمہ اہدید صفہ ثم سکن موحودہ فی الشہد لائق وذلک  
تکون فی ثلاث صور - تصیر الموصوع وصیر الشہد و غیر الشہد بہ (مائدہ ۱۶۶)

الصورة الأولى :- المرحى لاهوتى لوكال ريد من هذا المرحى حشرى فرس من  
المنطقة لاهوتى لوكال ريد من هذا المرحى حشرى فرس من  
أول حشرى لوكال ريد من هذا المرحى حشرى فرس من  
أول حشرى لوكال ريد من هذا المرحى حشرى فرس من

اگرچہ یہ طریقہ اہم اور داد کا مطلب اور غصہ اور مرستی سے  
بہت غریب و سادہ ہے مگر مشروطہ میں قبل و بعد میں اس سے  
کمال حاصل ہوتا ہے لہذا یہ بہت مفید ہے۔

[illegible]



ومن التعهد سعي على التعهد غير سعي "لا تلتزم" كما لو كان الدين متأخر بفارق فكتب به سند تعهد بالإذن وذكر فيه أنه قرص

للصورة الثالثة - تعبير التعهد وهو فتح سعي التعهد نفسه أو سعي أحده  
فتح سعي التعهد إذا قدم التعهد له شخص قابلاً لمحاول محله في "الالة" ورضى به  
معهود به من قبل التعهد من دمه التعهد بدمه التعهد بالخدمة والخدمة ذلك بمجرد الجمع  
وهو يكون الشخص الذي حل محل التعهد مدساً له في ذلك حديثاً إن هناك حالة  
وهي تكون حديثاً إذا قبل التعهد له إقانة التعهد "لا أصل" بلا شرط ولا قيد ويكون  
حده - لا لم ينفذ ورتب على عدم الإقانة بقائه التعهد بغير الجهد والقيد ملتزمين بالوفاء  
أو م التعهد له كما هو عدم كماله

و مع سعي أحده إذا تعهد من عهده الدائن وأخذها محل المدين بقرب التعهد له  
واحد كما تقدم

الصورة الثالثة - تعبير التعهد له وفتح ذلك إذا اتفق الطرفان الدائن ومدين على  
أن يوفى التعهد يكون ذلك معبر وأقبل هذا الأخير ذلك الاتفاق وحيلولة يخرج  
مدين من التعهد قبل الدائن لاؤف ويصير مديناً للدائن الحاسد شرط لإقانة كما تقدم  
أما إذا لم يحصل الإقانة فيغير الحق الجهد توكلًا للتعهد الجديد في القبض لا الجديد  
للتعهد

وبالاحتمال أنه يجوز حصول التعهد بصورة في كل واحد كغير محل الالتزام مع  
تعبير التعهد أو التعهد به

### فصل في

بنا برز على استبداد التعهد معه

بسط التعهد لعدم ونقطه مع جميع ملحقاته من رهن أو كفالة أو مسد وهكذا  
وكان الجهد حاصلًا بغير محل التعهد أو شرطه لا يتي التمسك إلا إذا صرح  
بذلك في التعهد حبيب (مادة ١٨٨)

وإن كان عهده الدائن وجب رضا جميع الملتزمين

وإن كتب سعي المدين من دون علمه وجب رضاه معاً للتأكد لأصحة



ومسؤوله كان التغير ساء على صعيه أو بدون علمه أو رضاه فان الالتزام يسقط ولا حق للتعهد له بالرجوع عليه لئلا أعسر التجهيد 'أخيرا' إذا بدأ الشرط دمك في العقد وجديد يكون التجهيد مشروطا بالوفاء

قال كان هناك كعلاء فلا بد من رضاهم في جميع الأحوال (مادة ١٩٠)

وكذا تسقط التأمينات إن كان التجهيد حاصلا سبب الالزم

وعلى كل حال لا يجوز الانحياز على جعل التأمينات القبية صفة الدين لعدم زيادة فيه إلا بد رضى الملتزمين الآخرين (مادة ١٨٩)

ومنى يكون حفظ التأمينات القبية سارا على غير المتعاقدين يجب أن يكون الاتفاق على ذلك بمقد رضى يلتزم ومن تحرير بررس حصول الجديد (مادة ١٩١)

ويجوز أن يقع التجهيد في عقد المكةمة وحدة فيس التجهيد المكتمل كما كان نعى أنه لا يتأثر ببطر على المكةمة من التغير لأنها تابعة ومصدرة التجهيد له وحده ولا دخل بها للتعهد الأصل ولا التمهيد

(١) وردت هذه الأحكام في نص المادة ١٨٩ من القانون المدني في مصر  
 ذلك لا يجوز الاتفاق على خلاف ذلك (مادة ١٨٩) من القانون المدني في مصر  
 صفة التمهيد القديم هيان التمهيد الجديد ومن هو التمهيد القديم ومن هو التمهيد الجديد  
 المادة ١٨٩ من القانون المدني في مصر  
 الحقوق لا تلي الاخرى ومن هو التمهيد القديم ومن هو التمهيد الجديد  
 المادة ١٨٩ من القانون المدني في مصر  
 الشخصية مكان لارر حدة في هذا النص (مادة ١٨٩) من القانون المدني في مصر



## الكتاب الرابع في المصاصة

المصاصة هي مضاف صحيح متعين لاثنين كل منهما ذكراً أو أنثى أو مذكراً  
وهي نوعان حسب وجوبها

والمصاصة الحتمية هي التي هي واجب على الزوجين أو الزوج على صاحبه حين  
جوع أو شرب أو مرض أو غيره لا يمتنع إلا به على طالب من دفعه من دفعها  
ونكحها تقع حتى يمتنع عن الطلب  
وشروطها خمسة

والمصاصة الحتمية هي التي هي واجب على الزوجين أو الزوج على صاحبه حين  
وهي التي يقع بها المصاصة في أحوال مخصوصة  
وشروطها خمسة

## المصاصة الأولى في المصاصة الحتمية

المصاصة الحتمية هي التي لا يجوز للمصاصة النظر في استعانتها وعدمها من متى كانت  
حاصلة وجب بمصاصة  
وهي نوعان

## الفرع الأول - في المصاصة التلقائية

المصاصة التلقائية هي التي تقع من تلقاء الزوجين دون علم صاحبهما بشرط كون أحدهما  
من الأنثى

مما لا شك فيه ، وقد بينا في كتابنا في المصاصة ما لا يخفى من أن المصاصة  
تقع من تلقاء الزوجين دون علم صاحبهما بشرط كون أحدهما من الأنثى  
ويكفي في ذلك أن يكون أحدهما من الأنثى دون علم صاحبها بشرط كون أحدهما  
من الأنثى

[ ١ ] في المصاصة الحتمية هي التي لا يجوز للمصاصة النظر في استعانتها وعدمها من متى كانت  
حاصلة وجب بمصاصة  
وهي نوعان



هي كان المفضل مقبولا كان المقاصة نامة

وإن كان غير مسدد بين حصلت المقاصة في حدود الأجر فيها (مادة ٩٣)  
مثال ذلك: زيد عدين نكر في ألف قرش ودتر له في حسابه يحصل المقاصة  
في حسابه ويبقى زيد ملينا بمجملة

### الفرع الثاني - في المقاصة الحقيقية

هي التي تقع بين دينين متقابلين لإحسان أحدهما لدين الآخر ودائن له بهتدين مختلفين  
مثال ذلك: زيد عدين نكر في ألف قرش ولكن كمال له دين في ألف قرش  
كذلك فالحسين عدين زيد بمجملة كمالا ودائن له من نفسه  
لا يجوز المقاصة بين زيد وكمال نكر إلا إذا حصل أحد الآخر ومن طلبه فدينه  
أي أنه لا يجوز إهداء من معارضة الكفول في طلبه

وقد يكون طالب المقاصة غير دتن له منه ولكن له في المادوية دين من  
وهذا الدين دين في الدائن إلا أن طلب القواعد من الدائن غير المدل عليه بدينه  
المقاصة في دين شركته فيقول المدعى صدرت هذا من ذلك في دين مشترك  
مثلا: زيد وكمال عدين في ألف قرش ولكن زيد عدين في ألف قرش  
وإذا طلب خالد حقه من زيد دون كمال فزيد لن يطلب المقاصة في ألف قرش من زيد  
شركته كمال في خالد (مادة ٢٠١)

وفي غير هذين الحالتين لا يجوز المقاصة الفضة

«لا يجوز إهداء من يطلب المقاصة في دين كميته قبل الدائن» (مادة ٢٠٢)

ولا يمكن إهداء من دين قبل دتن لا وإن كان يطلب المقاصة منه في دينه ولا بد  
شركة أو يطلب المقاصة من دين له على أحد الشركتين كما يحل منه وبين في شركة

### الفرع الثالث - في شروط المقاصة الحقيقية

يُسَرِّطُ في المقاصة الحقيقية ثلاثة شروط حقيقة وبشرط راجع لا يمنع به كما  
سجى (مادة ١٩٤).

الشرط الأول - أن يكون محل كل من الدينين من جنس واحد  
كالخطة والأصواف ونحوها من حيث النوع والنسب



## القسم الثاني - في القواعد والآراء

٢

فإن كان محققاً فلا يجوز التخاصة كما لو كان أحدهما هوذا ولا في فرد  
وذلك لا يجوز التخاصة إن كان كل منهما عتاً محلوته بذاتها كمرسب أو قمار  
لأن القيمة تختلف

الشرط الثاني - أن يكون الحجاب جائزاً بشرط أن كل واحد منهما يستحق الأثر  
فإن كان أحدهما حالاً والآخر مؤجلاً أو معاً على شرط فلا مقدرة  
أولاً الخلق المتعلق مقوله هو شرط فحجور التخاصة فيه مع مراعاة الشرط المذكور  
ثانياً معنى رجوع حق التخاصة كذا وإذا لم يرد إلا لأجل الإفلاس المدين لا يجوز التخاصة  
بموجب الإفلاس من ذلك

ثالثاً إذا كان لأحد من الطرفين حكم التخاصة وذلك لا يمنع من التخاصة  
لأن الله سبحانه وتعالى هو صاحب المدين فإشراكه

الشرط الثالث - أن يكون المدين من الأغنياء كان أحدهما ثانياً والثاني متديناً فيه  
فلا مقدرة إن لم يكن له أصل من أصوله فبغيره يجب أن لا يكون له غير مدين  
مثل ذلك - وإذا كان المدين في أئمة أو شريكه في حكمه ينفذ بغيره  
رابعاً في مثل ذلك المبلغ من المدينين من ربه أو بمقتضى حكم غير نهائي وهكذا  
مصرح الرابع - أن يكون على ذمة المدين واحداً فإن كان على ذمة أحدهما  
في مدينين أو في أكثر من مدينين فلا يجوز التخاصة حتى لو أقيمت المدينون أمام المحكمة  
مصرح رابع المحكمة المذكورة

فإن كان المدين من الأغنياء فلا يجوز التخاصة كما لو كان أحدهما هوذا ولا في فرد  
وذلك لا يجوز التخاصة إن كان كل منهما عتاً محلوته بذاتها كمرسب أو قمار  
لأن القيمة تختلف  
الشرط الثاني - أن يكون الحجاب جائزاً بشرط أن كل واحد منهما يستحق الأثر  
فإن كان أحدهما حالاً والآخر مؤجلاً أو معاً على شرط فلا مقدرة  
أولاً الخلق المتعلق مقوله هو شرط فحجور التخاصة فيه مع مراعاة الشرط المذكور  
ثانياً معنى رجوع حق التخاصة كذا وإذا لم يرد إلا لأجل الإفلاس المدين لا يجوز التخاصة  
بموجب الإفلاس من ذلك  
ثالثاً إذا كان لأحد من الطرفين حكم التخاصة وذلك لا يمنع من التخاصة  
لأن الله سبحانه وتعالى هو صاحب المدين فإشراكه  
الشرط الثالث - أن يكون المدين من الأغنياء كان أحدهما ثانياً والثاني متديناً فيه  
فلا مقدرة إن لم يكن له أصل من أصوله فبغيره يجب أن لا يكون له غير مدين  
مثل ذلك - وإذا كان المدين في أئمة أو شريكه في حكمه ينفذ بغيره  
رابعاً في مثل ذلك المبلغ من المدينين من ربه أو بمقتضى حكم غير نهائي وهكذا  
مصرح الرابع - أن يكون على ذمة المدين واحداً فإن كان على ذمة أحدهما  
في مدينين أو في أكثر من مدينين فلا يجوز التخاصة حتى لو أقيمت المدينون أمام المحكمة  
مصرح رابع المحكمة المذكورة



الفرع الرابع - في مسئوليات القاصص الخفية

مق حومت اشر وعل اللانہ الفخيم ياتي الى محنت عبادي وقصد المبدأ وهي في  
الا ان هذا حوالا مع فيها الخاصة مع بوفر تروخها وهي اربعة

الحياة الأولى - بدأ كل أحد النسيب عروس البحر في ١٩٥٠ م. و  
لايجوز لبحر علي هي

(١) الصرايب 'الأميرة' وكذلك 'الموسوم' وعونته 'الأشباح' فلا يجوز من وحدت نفسه  
 إن كان له شأن فلكونه أن يتبع عليها اختصاصه وتبقى له ذكر حتى لا يستعمل في معنى العدم  
 بـ ربيع من شجرة الخدم وتظهر بينهم ومما يهاب المستعملين غير الموطعين ومما يهاب  
 هؤلاء (مادة ٢٣٤) صراعات معصية قانون ٢٣٤٠

(ج) كل ما يستحق دفعه من الحكومة أو غيرها من هيئات أو أشخاص أو هذه توظف أو تستعمل ملكي ككل أو عسكري أو غيره من هيئات العامة إلا أن كل شيء يورثه المطلوب حكومة من الموظف أو المستخدم بسبب وطعمه أو بعدد أو نسبة محكومة به فيه أنه يجوز حجز أربع من ذلك

ولاستثناء خاص من المطلوب المذكور، وبالمعنى فلا يجوز الاستعداد أساساً لبيع الماء كونه  
 لكن يجوز المقاصة في البيع بين صاحب الزيت والمكينة، وبينه وبين صاحب بقعة  
 وسبب في هذا الجمع مع اعتبار الرب المانع فهو عليه في بعض المذكرات، ووجهه  
 الاستثناء من المذكور في الاستثناء حتى لا يتحقق أثره مع عدم

حالة ثانية - إذا كان أحد الحبيب ودعه عند أحد الحبيبين (أما ٩٥) كذا  
أودع ريد حبيب من الخال أو متفولا تحرمليا ثم صار ريد في شيء من ريد  
والسبب في هذا أن الحرام إذا دعه

حاصلہ الثانیہ : جامع الحجج علی أحد المذہبین هل ثبت ثبوتہ فی ہدایہ ؟  
 کان ردہ بدین بکری و صبح و حجر علیہ من أحسن ثم صار ذکرہ لنا اريد  
 و صہب ثلاث ز الحجج جمع ردہ من احوالہ کما قالہ موقوف  
 و من ہد فی التوضیح سنۃ من استعملت المذہب لای شرح حلول بدین و ہد بہ  
 بکرا اوردہ ذل الثبوت ہن علیہ ۱۰۹۹



أصله الزاغة - إذا حصل خوف الدين برضا الدين - ويدل عليه على بكر ومدين  
 به في دونه ثم تحول أحدهما منه قبل الآخر برضاه في حاله يمنع بحال من طلب المقاصة  
 مع محال إليه ولا يبقى له إلا طلب حقه من المحل (مادة ١٩٧)  
 ولو اتفق أن هذا ليس استثناء من المقاصة لأن الدين ليس منه من بدئين مدس  
 لكن النص ورد منع تبين إذ قد يسو إلى بعض حوار المقاصة باعتبار أن الدين أصبه  
 مطلوب للدين الدين به

## الفصل الثاني

### في المقاصة الخاصة

هي التي لا يختص بها طرف واحد من الطرفين لأن شروط استلزام ذكرها غير مجتمعة فيها  
 وينع المقاصة باعتبارها خارجة عن الدين أو يحكم التقاضي  
 المقاصة لا حيز به - هي التي يكون عليها صاحب الدين في غير تحول المقاصة القانونية  
 تنجو بذلك من دين لغيره من نوع واحد وبين دين أصعب مؤجل الوفاء  
 أو مبالغ فيه وبين دين لازم وبين دين طوعي وبين دين ووديعه وهكذا  
 المقاصة الخاصة - هي التي يطلبها أحد الطرفين أمام المحكمة في غير تحول المقاصة  
 ختمية ويكون التقاضي حتى الغرض به مقتضى به أو يرضى على حسب تحول الدعوى  
 يجوز المدعى عليه أن يدفع بمحوى طلب ماله قبل المدعى ومقاصة فيه ولو كان  
 حقه مؤجلاً أو غير مقرر لغيره  
 ويشترط حصول مثل هذا الطلب أن لا يكون هناك ضرر على طرف ثاني وأن  
 لا يتجرح مبدء حتى المدعى عليه من مبادئ خاصة كالتحقيق أو تعيين خير وغير ذلك  
 من أعمال المرافعات المطلوبة

مثلاً لو ادعى زيد "ف" على بكر دينا ثانياً بعد غير مبالغ فيه وكان بين بكر وزيد  
 معاملة في أمر خارج عن موضوع استدراك سببها حق قبل زيد كرهب ماله أو أجرة  
 محن وطلب بكر المقاصة وإن كان من السهل في أخذه معروفاً أنه من ذلك قبل زيد  
 حكم بها وإلا رعت ولكن بحاشية زيد مدعى مستغنى

ومن أسباب المقاصة قصاصة صعب التماثل التي كانت لأحد الدائنين بعد الآخر  
 مثلاً ذلك - زيد دين بكر في ماله حقه وله رهن على مكنون مكنون بكر وهذا  
 بعد مؤجل إلى سنة ثم صار زيد مثبلاً بكر في مثل حقه وحل أجل زده به بعد



شهر من تاريخ عرض الأول فليسوا بكر على الزهري محله ومصرفه، في هذه حالة سقط لأجل وجعل المدين ونحو المندسة بلا لها المسبب محله على القاضى كذا به به نظره في صلب أن مبادئ التي يتبعها المدعى من كان ذلك الزهري هو الأسمى، فوجد حكم بأنه صدر من كذا ذلك صرح وعد كذا في صلب دفعته وصار حري موجب بداهة بالمقاصد على الحكم بسقوط لأجل وعدم سقوطه وهو أمر، وكقول القاضى (راجع ص ١٥٦) ومن ذلك أيضا ما جاء في المسألة (١٩٨) ونصها:

«إذا جتمع صنف دائر ومدين في شخص واحد وبيع ما غلبه من الدين بغير يد في المندسة، فستعقد به ثم طالب بمك له من مدين وكذا لنفسه كذا، أو تركا من مدينين أو مدينين من أطراف المدعى في ذمته الأمدار أو الزهري أو ذلك منقول مرهوب، أمنا على مدين، فالمطلب به فلكل من هؤلاء التمسك به، بالمقاصد التي لم يثبت بها إلا، إذا كان له من مخرج مدينه وجب ذمه، عن العلم بوجود ذمه مدي كانت تمكن به المقاصد»

وبين هذه الصورة يسهل المثل الآتي

١	٢	٣	٤	٥
دائن مرهوب مستقر رتبة	مدين	شريك مخصص مع المدين	كفيل مخصص مع المدين	صاحب عقد مرهوب في صفحة مدين
رند	مدين	مدين	مدين	مدين
دائن مرهوب مستقر رتبة على العصار مدين				

بدر مدينه، فلكل العصار له دور في مدينه، فلكل ذلك المدينين مع في حكم الاتيين ولم يدر لأجل ولا من من الاتيين



و المعروف أن كذا بغير يداني من خاص هو المقاصة مستحق في الدين لا مستحق شرطها.  
طلب بكر من زيد أن يبيع عليه علم ببيع زيد للمقاصة وبيع الدين ثم جاء زيد  
هذا بطلب دينه من بكر

بحوز نمرة ٣ و ٤ و ٥ و ٦ أن يردوا فتوى زيد بالمقاصة التي أهدى به أن طلب  
بكر حقه من ليعلى نمرة ٣ من التعهد ونمرة ٤ من الكفالة ونحضر نمرة ٥ ملكه  
ولينظم نمرة ٦ في لزنية على زيد وروي حقه

لكن لزيد أن يقضى من هذا الرق بآيات أنه كان يجهل قيمة على بكر كما لو كان  
الدين له وهو فاصر ثم بيع وشده ولم يكن في أوراق مورثه ما يشير إلى ذلك وكان سيد  
الدين عند أمين قسمة إليه بعد أن دفع ليعلى حقه

والله في الظن صحة التعديل بل به دفع طلب المقاصة وإن لم يقبله أجاره  
وهذا النص من أقوى النصوص على إدراجه من عدم صحة المنع الوارد في المادة (١١٣)  
(راجع من ١٦٦ - ١٧٠) لأنه يبيع لشركاء المتصاميين في الدين أن يصبوا المقاصة  
بالنية عن شركتهم المتصاميين وبها مقاصة مستحقة بل هي مقاصة أهملت وقتها  
بين الدائن والمدين ثم إنهم يتكفون بالمقاصة في جميع الدين وقد يروى على ما هو  
مستوجب منهم لا تقدر بدين شركتهم في الدين كما جاء في المادة (٢١١) راجع  
من ١٦٦ - ١٧٠

### الفصل الثالث

#### في حكم المقاصة

المقاصة بأقسامها لأربعة أقسام هي لا مخرج ولا بالطلب أو الائتمان وهي  
الحكمة أو نقصيها من نفسها ويجوز لها المخرج فيها أن يتناول عنها (راجع من ٣٠٥)  
ومنى وقسم المقاصة بترتيب عليها

- ١ - سقوط الدين إن كانا متساويين أو سقوط الأقل منهما وقسم الآخر بغيره
- ٢ - إذا سقط أحدهما كلاهما سقطت جميع التبعيات التي كانت حاصلة للوجه
- ٣ - إذا كان أحدهما حياً فله كفايته كلها لأنها لا تنفصل ولا تسقط حتى يوفى  
الحق الآخر إنما التكفيل بمرأ يتقار ما برئت منه ذمة المدين
- ٤ - لشركاء أو التكفيل للتصاميين في وفاة الدين إذا وقاد المقاصة أو حراً من أن  
يرجع على شركائه أو على المدين عما وقي به عنهم كما لو كان الوفاء بالتقيد



## شرح القانون الثاني

٢٠٥

٤ - مع أن المقاصة الخمسية من يوم نقل الحقيق فخطع الثمنه وتعتبر الزهون والآلات ذات ساقطة من ذلك الخجين

وإذا دفع أحد الطرفين للآخر دينه وهو مجهول المقاصة أى حصولها بأن كان عدلاً صلب أو لا يصح أصلاً حاز له استرداد ما دفعه

وأما أثر المقاصة : فأنه فلا يقع إلا من يوم لأعلان بحيا أو من يوم صدور الحكم به  
٥ - يقع هو عند عدم لزوم هذا في لزوم طريق المقاصة (مادة ١٩٩) <sup>١</sup> إذا حدثت  
تدوير كان خبر الدين وإن لم يثبت كان الخصم من الدين الذي له أكبر فائدة من وراثته  
وعلى كل حال يبدأ خصم المصروف والمؤاد وما يبنى خصم من رأس المال

## الفصل الرابع

### في ترك المقاصة

يجوز ترك المقاصة قبل حصولها بأن يتفق الطرفان على عدم الدفع بها إذا استوفيت  
كما يجوز تركها بعد استيفائها لبطال حكمها  
والترك صريح وصمتي

ويؤخذ الترك الصمتي من عدم الدفع في الخصومة بالمقاصة أو من وفاة الدين مع عدم  
المدى باستيفائها

وسواء كان الترك صريحاً أو صمتياً فلا تأثير له على غير الدائن والمدى بالمقاصة يعطى حكمها  
بالسبب للدين كأب وقعت ومن يوم استيفائها لملك سقط الزهون والتكاليف والادبيات  
وإذا لم يغير هذا كل من كان له حظ من حصول المقاصة كالدينين المتصانين  
والكسالة ومن لم يرهون متاعه رهنه على عس التماس من الزهون المتضمنة للدين مدى  
كال يجب رده بالمقاصة وبذلك المفعول أو التقدير الزهون في سنده المدين

على أن ذلك كله مشروط بعدم وجود المصروف الصحيح (راجع ص ١٢٠٣)

ويجوز الظاهر أن ثبت خلاف ما ينبغي التمسك

(١) انظر الوارد في القانون هو : «بمجلس سوابب الشفعة لا يحد في سنة» وما دفع منه عدد  
مليون وقد منشأ عن إرفاده في شرح  
أولاً - فلا يثبت له من ثم سببى وهو زعمى

ثانياً - صراحة  
ثالثاً - كونه لا يحد إلا بعد أن يوجب على ذلك أنه يحد بالملك لا بالدين والمقدار جميعاً  
الرابع - الخصم أي دية المصروف المقتضى على ذلك وهو غير  
واليد منه النص القصاصي كونه وراً كذا - لا يحد بمجلس في حصة الشفعة في أي حاله يدفعه ومع  
ما به هو دفع المصروف







## باب السادس

## في مسح العقود

مرد مسح العقد إسقاط التبعات التي كانت مترتبة عليه والمسح أربعة أنواع

١ - بطلان

٢ - فساد

٣ - تقاضي

٤ - إلغاء

## الفصل الأول

## في البطلان

العقد الباطل هو الذي لا يعقد لمعدان أو كونه كسباً لا خياراً ولا صير  
غيره غير صحيح وكفاءة النظام ويترتب من عدم صحته  
وأحكام البطلان هي :

١ - الممد الباطل لا يعقد ولا يقرب عليه أثره

٢ - العقد الباطل لا يصح

٣ - لكل ذي منفعه من عدم قيام العقد أن يفتي بفساده حتى للمدين

٤ - لا يزول البطلان بحسب المدة

٥ - ليس لأحد من المدينين معارضة الآخر بسبب البطلان

٦ - لا تصرف بغيره في البطلان من ماله حصة وحسب إرادته

٧ - البطلان مبني على سبب عزم حكمه النهائي من قضاء محكم

ويترتب على البطلان زوال الشيء من أصله كما يكون في كل طرف ما يقع به من أن لا يتر  
هذا مع مراعاة حقوق الغير التي قد تكون راسخة على الشيء المستأثر من قبله لأحد

## الفصل الثاني

## في فساد العقد

العقد الفاسد هو العقد الذي اصطحب به عيب يوجب فسخه

والعيوب التي بها يجب العتود هي التي سبق ذكرها في باب تركب العقد من أربعة



و حكمه فلا العقد هي

- ١ - العقد المفسد مفسد و تحولت أثره حتى يفسح
  - ٢ - العقد المفسد يجوز تصحيحه
  - ٣ - ليس لغير من حقق العقد من حصة أن يطلب فسخ العقد بسبب عيبه
  - ٤ - يزول العقد متى لحقه
  - ٥ - يجوز القضاء بالعقد لأحد المتعديين على الآخر سبب فسخ العقد
  - ٦ - لا يفسى التعهد في سبب العقد متى فسخ أو بغيره على حسب لأحوال
  - ٧ - لا حكم التامس من العقد عنه بفسد العقد
- ولا يبق العقد المفسد قائدا على المولى بل يزول الفساد و يصبح العقد صحيحا وذلك بأحد أمرين :

الأول - تصحيح العقد

الثاني - معنى التامس

### الفرع الأول - في تصحيح العقود

يصح العقود المفسدة إذا سجدت من الجهتين في صلب فسخها

وإن يرد به من طرف واحد

وإذا سجدت من الجهتين فصحت العقد و إذا انشأ العقد للغير فلا يكون إلا نكاحه

وإذا سجدت من الجهتين بوجه واحد

أولا - أن يكون الطرف الذي له حق التصحيح عالما بالعيب الذي يفسد العقد و كان تصحيحه من جهته و يجب أن يكون الكتاب و أن يذكر في المحرر المفسد أن السبب في بطلانه هو بطلان العقد المفسد و إذا ثبت العقد و أن يصرح العيب الذي كان مفسدا للعقد له كونه و ذلك لا يحرر عن المصلحة فقد يجوز أن يكون العقد مع تصديقه من جهة حصوله مانع من ذلك لم يذكر السبب في الحاشية أن من اعتبر أنه يؤيد العقد المفسد الأول ففسد بمعنى عقد التامس و يكون ذلك و له فسخه و فسخه في صلب التصحيح و فسخ



ثاني - أن يكون التصحيح بعد زوال سبب النسخ وإلا فإنه يقع هو أيضا معينا كما هو أيد فأصر عقدا صادرا منه

بحث الأول - في من له حق التصحيح

هو المصنف الذي له حق النسخ أي الطرف الذي تحقق الغيب من جانبه وهو المأصرون أو كره أو غلط أو دلل عليه

لمبحث الثاني - في التصحيح بمعنى المدة

يوم الغيب الموجب لمسح العقد معنى المدة الطويلة أي خمس عشرة سنة وتنتهي مدة لمد كونه من يوم زوال سبب الغيب

فإن كان السبب عدم الأهلية فمن يوم بلوغ الرشيد أو الإقلاع من الخمر وكذا في العين الفاحشة

وإن كان كرها فمن يوم زوال سبب الإكراه كأن تولى المكراه أو سقط عنه الحلاء الذي كان مذهباً لطوب المذهب

وسبب كان الغلط أو التديس من يوم وهو المذهب على ذلك وهو المدة بانهية البرهان على مبدئ صحة العقد

المبحث الثالث - فيما يترتب على التصحيح

يترتب على التصحيح اعتبار العقد الأصلي صحيحا من يوم حصوله وذلك بالنسبة للمتأخرين

ممكن بالنظر في غيرهما لا يضر النسخة من يوم العقد الأول إلا إذا لم يكن في ذلك ضرر عليهم

بما أن ذلك باع ريد دارة إلى مكر مكها على البيع ثم راع غير مكره على التدار حبيب في حاله ثم شد البيع الأول فلذا اعتبر التصحيح من يوم حصول البيع الأول سقط

البيع الخاص بخانه وفي ذلك ضرره كما لا يخفى ولينك يقتضي عدم هذا التصحيح وهما سبب تحريمه ذلك وهو أن ريدنا لما باع إلى حاله بعد البيع الحاصل

مكر الإكراه مع صفة من حتى يصح هذا العقد الأخير ولو لا ذلك لمضاعف له أن يبيع مره ناسه



## المفصل الثالث

### في التصايل

تصايل هو الرجوع عن العقد اتفاق المتعاقدين وذلك جهماً لا لضعف من صميمه  
فكما وجدناه لم يكن مذهب

ويجب بذلك أن يكون العقدان متعاقبين وأن تتوفر فيهما جميع الشروط اللازمة للعقد

وإذا كان عقد جديد وقد يكون فيه جهات جديدة إذا كان العقد قد صدق

ويترتب على التصايل إبطال العقد على النحو الذي قررناه للمتعاقدين إلا أنه ينبغي بمقتضى  
العرف أنه لا يؤثر فيها

مثلاً : أعز ربك أوصيه مرتب عليها كرحى أو غنم أو ما لم يتم تصامع زيد وأبو

ورحمت ملكية لأرض إلى لأقل . يجب على هذا كل حق لأرضى مقرر عليه

وليس بالتصايل زمن لا يجوز منه فهو جائز على المودع حتى بين ورثة الطرفين

## المفصل الرابع

### في إتمام العقود

أي العقود سبب عزمي بحيث صد إتمامه فأنه

وهذا السبب إما أن يكون معروفاً من قبل وإما أن يكون مجهولاً

والسبب المعروف : صريح وصحي

السبب المصريح هو تحقق الشرط أو حلول الأجل إن كان الشرط أو الأجل لا محذور

والصحي هو عدم رداء أحد المتعاقدين بغيره أو عدم إمكان الوفاء

وأما السبب المجهول فهو طلب المدين إتمام العقد لإصراره بجموده

وعليه تصور ثلاثة أنواع :

١ - إتمام لتحقق الشرط

٢ - إتمام لعدم رداء أحد المتعاقدين بغيره

٣ - إتمام لعدم الوفاء

٤ - إتمام لإصرار المدين على إتمام العقد بغيره

إتمام لأجل منصوص الأحكام الشرعية على كلا الطرفين

ويستحق لكل سبب من الأسباب الثلاثة الأول مبحث خاص ونأخذ في مبحث

راجع على ما مررت على إتمام العقود



وأما الاسترجاع أو الإلغاء بطلب المشتري فله في شرحه كتاب القسطنطين (ج ١ ص ١٣٦)

### المصرع الأول في إلغاء العقد بتحقيق الشرط

يجوز أن يكون هذا العقد معلقاً على شرط أو مصافاً إلى أجل إذا تحقق أصل العقد (راجع ص ١٤٩ و ١٥٤)

واقترع على سقوط العقد بهذا السبب المحذور كأن لم يكن إلا إذا كان المصاف  
مقرر لذلك أم مخصوصاً

مصرع ثانٍ — في إلغاء العقد لعدم وفاة أحد المتعاقدين تعهده

محل هذا النوع من أنواع المصاح عقود لمدة أي التي تنتهي بانقضاء طريق أحد الطرفين  
تعهدات بقدر نصها

وتغذيه أم عقود شرطية ضمنية، وإن شرط الذي تضمنه شرط فاسخ به متى كان  
صريحاً حتى يصح العقد إذا لم يتم الطرف الآخر مما يلزم به (راجع ص ١٤٧)

ويشترط لاستعمال هذا الشرط عدم وفاة أحد الطرفين على العقد

وعند الوفاء بما فاق وأما انتهى

فالأول كما في البيع إذا لم يبيع المشتري شيئاً من الشيء أو لم يسلم البيع التام

ويكون عدم الوفاء غير مائة إذا كان العقد حاصلاً في جزء من العهود

فإن كان جزءه قد أدى لم لا يجد به حكمة حكم بعدم الوفاء له وإن كان له قيمة  
تتلى سبب (مادة ١٤١) يجوز أن يحكم على المشتري بأن يتم الوفاء للطرف الثاني  
ويعرب على عدم الوفاء أن يكون الطرف الثاني غيراً في طلب الوفاء للطرف الثاني  
التعهد إن كان محكماً

مثلاً لو كان البيع مبدولاً مثلاً كاستيفاء أو قرض أو حوالة كالتفويض أو بدو حارة  
للمشتري بطلب الإبراء بالبيع مثلاً أو غير ذلك

والخاص في المصاحح أنه أن يجعل التعهد رهن الوفاء به عليه إلا أن  
جهته لا يحدد بل متى انقضت وجب حكم المصاحح وهو مصاف إن كان له محل  
و يجوز التعهد أن يندى من حكم المصاحح الوفاء إن جعله صليو الحكم كان صليو  
وحار به الاستئناف واستأنف فيه الوفاء على صدور حكم الاستئناف



### الفرع الثالث - في إلغاء العقد لعذر التعبد

يعد الرقعة بالتعهد عادة إذا حثك عليه أو صدر الأمر المكتوب منه غير ممكن بعبارة أصابت التعهد كما في الاستصناع  
 ماد كان موضوع التعهد عبثاً معه وهلكته أصبح العقد لاستحالة التنفيذ منسكاً (١٧٧)

### الفرع الرابع - فيما يترتب على الإنهاء

يوجب عن إنهاء العقد للمدعي ثلثه، اختياره كأن لم يكن وهو كل ثلثاً من المادة ١٧٩  
 فإذا كان قد بدئ بالتعبد وجب رد ما كان إلى ما كان  
 فإن كان المشتري دفع الثمن وجب على البائع رده وإن كان البائع سلم العنصر وجب  
 على المشتري رده  
 ونفسه جميع الحقوق التي يكون المشتري مدعيها في المقار المبيع كالرهن وحقوق الارشاق وغيرها  
 ويمكن التقاضي المبنى المخطط بقضى سنة، أي من المدة (مواد ١٩٧ و ٢٤٢ و ٢٤٠ و ٤١٣ و ٤١٧ و ٧٨)

ويستثنى من ذلك حقوق المير المرسدة على العقار لمبيع إذا حصلها، فوفية الأصول  
 قبل تسجيل عقد البيع (مادة ٦٢٠ اصل)  
 هذا إذا لم يكن مدعي بتعبد العقد

أما إذا كان مدعي بتعبد العقد هي المستغلة بمحصل :

أولاً - إذا كان العقد حاصلًا بين طرفين حازرين لأهية انعقاد وجب على كل  
 واحد منهم أن يرد ما كان في ما كان ومن ذلك الثمن الذي يكون أحداهما جده من  
 ثمن مثلاً إلى كل من حضر ومن ذلك إذا كان العقد إجازة فإن ارد غير جائز لأن الأخرى  
 التي يكون دهنها المساحر مؤخر يكون مقابل التمتع فلا يرد ذلك إجازة لأخص من فإن  
 كان مدفوع زيادة على الثمن الذي مضى من يوم العقد وجب رد الزيادة

ثانياً - إذا كان العقد حاصلًا بين طرفين مدعي أحدهما لأهية فلا  
 يجب على الآخر إلا رد ما كان في ما كان وأما العقد الأهلية فلا يجب عليه إلا رد  
 ما حصل عليه من المنفعة مثلاً (مادة ١٣١) بتقطع النظر عما يكون قد بدده أو أصابه  
 مثلاً لو كسب العقد عقد بيع نسيان و بدد فقد لأهله الثمن ولم يتبع شيء منه  
 فلا يصح الفسخ

وهو يكون هنا محل التحويل رده عن الرد كما سبقت (ص ٢١٧)



### فرع — في هلاك محل العقد

من أهم مسائل التي بحث فيها في باب التعهدات حلالة محلها لبيان أي العناصر ينضم تلك منها قبل أن يتم تعهد العقد

وأهمه ثمانية متحصرة في سائلة ما إذا كان محل التعهد عيناً أي شيئاً معيناً بالذات كالنقد والفرنس وقطعة الأرض وهكذا

ومن التبعيات أن المال يهلك على صاحبه أي مالكة ملكاً تاماً وقد تنقسم ملكية الشيء من مالكة بين مالكة بالتمام كالبيع والموصية وقد يترتب على الشيء حقوق للغير فإذا هلك هذا الشيء قبل أداء العقد أو سببه انقضاء العقد له حقوقه لرب أن يعرف من ضمن تلك الحقوق والتعهدات وما وجد للصيان وكيف يهذر

ولا يجهل حال من أحد أمرين فإذا أن يكون لهلاك محل مديون لأحد المتعاقدين وإذا أن يكون حاصلاً بمؤنة فاهرة سواء كان له مديونية أو دعواً مديونية لأحدهما لأنه في حكم القوة القاهرة

ومن لا يشبه به أن داعي الضرر يصيب المتعاقدين فليس هذا أنه محل البحث ولكن هذه حلائك الشيء بمؤنة فاهرة

مطع على جميع نصوص القانون أدمة ينسج بأنه حصل هلاك محل التعهد بمؤنة فاهرة عن الدائن متى كان العقد ناقلاً لهلكة مجرد الإيجاب والقبول

جاء في المادة (٤٥٥) : «متى انكسرت الملكية في الأموال متقومة كانت أو ثالثة مجرد حصول العقد لتضمن التملك متى كان الدائن ملكاً تملك»

هذه هي أود الفواعد العامة وهي تقرر لحفظ مخرج أنه مجرد ومخرج الإيجاب والقبول يصبح المسائل المتعقد عليه ملكاً لتعهد له

ولم كانت أنواع الأموال كثيرة على ما سبق في السلب الأقول من التملك الثاني من قسم الأول (راجع من ٤٤ وما بعده) لزم أن تشمل القوانين بيان كيف يتبدل الملك من المتعهد إلى المتعهد له بحسب اختلاف محل التعاقد

فتنقسم أولاً في الأموال المتقومة بين معينة معينة وهي التي لا يقوم غيرها مقامها كالفرنس وبخود وبيع الممول المنقذ أعني الموروثات والمكلاات والتعديلات والمعدونات ثم يقوم بمصه معمم بعض لعدم اختلاف القسم أو لكثره الترخ كالمبني والسكن والبن وأحتصه والباس وغير ذلك



وصى بالنسبة الثانية أن يعود المصلحة من ملكتها لا يعتبر معه ولا ينص عليه من التعهد إلى التعهد به إلا في شروط مخصوصة ، جاء في المادة ٢٤١ . أم إذا كان البيع ليس حراما في كل ما يرد أو التصدد أو التكيل أو المقاس فلا يعتبر البيع باطلاً بمعنى أن المبيع يبقى في صفات البيع أي أن يورث أو يكتل أو يبدل أو يقاس .

وأما النسبة فنقول المصنف قد جمع بينه وبين اعتبار وقرر أن المقبول له فيه مبيع بعد تمام الإيجاب والقبول ينص في المادة ٢٤١ «التعهد باعتداء شيء من ممتلكته بمجرد وجود التعهد إن كان الشيء مبيعاً ومثلوا بالتعهد

وحرى على هذه التامه العامة في أحكام المبروع فقال في المادة ٢٤٦ «إنه بمجرد عقد البيع يعلو ملكه المبيع إن اشترى . بالنسبة للمقاس ونسب يوجب عليه كورث أو دائر مبيعاً كان المبيع عبداً مبيعاً أو حراً مبيعاً ، أو مجرد حق متى كان مبيعاً كالبيع بالبيع وبشغل أيضاً الملكة في الشروع إذا كان المبيع حصه شائعة»

وقال في المادة (٢٤٧) «إذا كان مبيعاً عبداً مبيعاً بملكته لا يشترى ولو كان تسليمة مؤجلاً في عقد البيع لأجل معلوم»

ثم يترجم من هذا النص حكماً مطلقاً على مذهبنا هذا

« وفي هذه الحالة إذا أنشأ المبيع على سلم المبيع ولم يشترى لغيره سلباً له عليه»

وقد كان هذا المفهوم ثابتاً من قبل . من المادة (١٦٨) كورده في باب التعهد فقال في المادة ١٦٨ «إن كان مبيعاً مبيعاً حراً مبيعاً أن يحصل على وضع مبيع عليه متى كانت مملوكة للدين وبم التعهد أو حجب ملكه له بعد ذلك لا يمكن لأحد حق عيني فيها» (١٥٨) نص في المادة على صيرورة التعهد له . كما تأنى التعهد به من حين انعقده حتى لو كان في غير ملك المتهدد وبم لا يرد فيكون له حجب المبيع من ملكه حركة تبعث من الإيجاب والقبول فتدول الشيء لاعتبارها إن كان في ملك المشتري وغيره من غيره إن لم يكن في ملكه ومن أنصت به المصنف أيضاً به «لا ينعقد منه ولا ينعقد له» (١٥٩) نص في ذلك أن لماته عليها أنت تقتضي الحكم فقلنا إنه أن صمم مبيعاً عينياً على غير ماله مبيعاً بل على غيره ماله يقتضي حائل وهذا من أحسن مبررات الملكة التي ذكر جمع ص ٥١ كذلك نجد في المادة (٢٤٨) حكماً متريفاً من هذا الأصل وهو قوله «لا ينقل ملكه مبيعاً مبيعاً» وقد قلنا في المادة (٢٤٨) «وإذا لم يكن المبيع مبيعاً مبيعاً» وقد بطلت ملك المشتري ولو لم يسمها



كل عقد في مبيع من العامة أو خاصة لا يحد به استلزامه الأعلان بخلاف العهد  
لأفريق بين منه وبين البيع والمعهود به ولا فرق بين المصلحة العامة وبين الحقوق الخاصة الأخرى  
لحق الاستدعاء وحقوق الارتفاق والرهن وإرجاع هذه المصلحة  
في العهد لا يحد فاعمل بمصلحة المعلن إلى المصالح

و يقال المصلحة يجعل المالك عقدا في أحدها قهرا من غير موافقة

ويصح التصرف في مبيع أنواعا بشرط أن لا يضر به حقوق الغير وبه وبه وبه وبه  
ليس أن المعلن إذا هكت بقوة هرة قبل أن يملكه يملكه عليه  
أجاب القاون على هذا السؤال بالإيجاب في جميع الأحوال إلا في البيع

المعنى في الإجابة أن هذه المصلحة التي هي المصلحة على المصلحة العامة والمصلحة  
والمصلحة العامة هي المصلحة العامة التي هي المصلحة العامة (٢٩٧)  
«د. هناك مبيع قبل التسليم ولو يكون تعبير المبيع أو المصلحة وجب مبيع المبيع ورد  
ليس أن كان مبيع لا بد كان استلزامه قد دعي لاستلام المبيع بوجه رسمه أو لا يقوم  
مقامي أو يقتضي من المصلحة»

وكذلك كان حكمه وحالة ثلث مبيع وإسائه ١٢٩٨ «د. غصت قيمة مبيع  
عقب حدث من قبل استلامه حدث أو كان ذلك كبيع موجود قبل العقد لا مبيع  
مشتري من الشراء كان المشتري غيرا بين المبيع وبين إعطاء المبيع «المعنى المعلق عليه»

هذا المصداق قائم بسلامة كل مبيع عقب كان أو مشتريا «أنواعه» وهو مبدأ  
يحتاج ما هو منه في جميع المبيعات من أن هذه المصلحة على المصلحة

وقد ذهب قوم إلى أن هذه المصلحة من المصلحة العامة والمصلحة العامة  
مع هذه فقرر في باب المصالحات أن خلاف ذلك على صاحبه ورجع عن هذه المصلحة  
في باب مبيع كما تقدم وأنه ليس له التناقص بين موقوف

ويست على ربه مبيع

ثم لاحظ في أن المصلحة العامة تجعل المبيع قبل التسليم من مبيع المصلحة وبه  
كانت المصلحة منقوبة في المصلحة العامة في مد الألبان لمعرفه ذلك وصعب لا  
أن هذه المصلحة بصورة محضه ولا يجب عليها حق المشتري في التصرف بالمبيع أحد  
فهو مجموع من حيث هو من جهة المصلحة والمصلحة فلا مبيع المصلحة للمصلحة  
تمثل بيع أو حارة أو رهن إلا في بعض المصالح صلا أو حقا



وأما في المنقول فالتصرف ممنوع اختلافاً على الفسخ

والقديون المصري لم يتبع هذه القاعدة فلم يمنع المشتري من التصرف في البيع قبل قبضه بل أباح له أن يترتب عليه من الحقوق ما شاء لمجرد من يوم البيع ولا يسبب التسليم بأن واصله بعد أن يكون قد انبأ بالعمامة في باب التعهدات طبقاً لما جاء في القوانين الأوروبية يرجع في البيع إلى جزء من أحكام الشريعة الإسلامية مبنى على أساس غير الذي يتحده ومشروط بعبود أهلها

وهو أبغى من مبادئ حكمه هذا القوانين الأجنبية من كل وجه فإذ القديون الفرنسيون مصرح في جعل البيع من محل المشتري بمجرد الإيجاب والقبول وهو يوجب ذلك على قاعدتين قاعدة الرومان القديمة وهي القهرم بالقسم وما دام المشتري يتمتع من ريادة البيع من يوم البيع عليه فخصه إلى هلاكه مادام الحلائك يحدث قهرياً بصيب البيع في أي يد كان وقاعدة لذلك يملك على صاحبه بعد أن يظهر مذهب (يودندروف) واعتصر على الرومانيين في جعلهم انتقال الملك مشروطاً بالتسليم وصحب المشتري مع ذلك هلاك البيع

وأما القوانين النمساوية والقوانين الألمانية فهي وصف نقل الملكية في حين التسليم ولذلك تحصل البيع في حين البيع حتى ذلك الحين

وقد جاء القديون الألماني الجديد الصادر في سنة ١٩٠٠ مطابقاً لروح التشريع عند الأمم الجرمانية والمكسوية فخص البائع عقد بتره بعد البائع نقل الملكية في المشتري وهذا يدفع تفرق إلى التائع وفرع على هذا الأصل أحكام مما كان البيع بخصه على البائع أي أن يسلم وعلى المشتري من حرم أن يسلم وكذلك فرد في فترة

وطاهر أيضاً أن قانوننا لم يرجع إلى خصوص القوانين الفرنسية ولم يتبع مذهب لأمم لأخرى وجاء مذهبنا يخصص جميع التشريعات في هذه

ورد قرار منه بأنما وجبناه لا يؤيد مذهب القديين إنه مأخوذ من الشريعة ذلك أن المادة (٢٩٧) أسقطت الصلح (إذا كان المشتري قد دعى لاستلام البيع بورقة رسمية أو بما يقوم مقامها أو بمقتضى نص العقد) ولا معنى لدعوته إلى الاستلام من العقد إلا ذكر القديين أن البيع تحت تصرف المشتري من وقت توقيع العقد ولدعوة إلى الاستلام ليست قسماً ولا يمكن أن يكون مراد القانون من هذا إلا مصداقه حكمه القضي فأنه نقل الملكية بمجرد العقد



وإذا فرض أن التسليم كان مؤجلاً، فإننا نطرح: كانت المصلحة من يوم وجوب التسليم، وقد قام المانع لم يبد معارضة بوجه من الوجود فالتسليم في حيز المشتري هذا كله يد أحدنا النص على عمومته وعندنا أنه خاص لعدم بقاء أن المبيع كما تقدم يوجب معنى موصوف وغير معين كأن كان من المقتدرات وملكية المعتبر لا ينقل إلا بالبيع ولذلك هلك المبيع والمزبور ولو المكيل أو المقتدر يكون على البيع وإذا حصل الورب أو الكيل أو المفسد تمت الملكية وانتقل المبيع إلى المشتري (مادة ٢٤١) ومن القواعد في تفسير القوانين أن إعمال الكلام أولى من إهماله وأن المطابق لا يجري من إعماله إلا إذا لم يجر دليل التقييد نصاً أو دلالة والقول بأن هلاك الشيء المبيع المحدود على المانع إهمال لطبع المصوص التي وردت في القانون جامعة هلاك الشيء على مالكه وملكية الغير المبيعة للمشتري من وقت الشراء، فهذا كله يكون عليه

ودليل تقييد من مادتين ٢٩٧ و ٢٩٨ موافق من جهتين الأولى من جهة مصوص التمهيدات ومصوص مبيع العامة المتعلقة بمصام الممود وما قرأت عليها وثانية من جهة عدم صدور من هاتين المادتين على قواعد التشريع سواء كان عربياً أو شرقياً فوجب إذاً تخصيصهما ببيع المقتدرات وبذلك يراد لاعتراض ويستفيد جميع المصوص على أن الأمر أسهل من أن تقوم له هذه المسجة كلها إذا أراد المالك أن يحدد واجباتها وحقوقها من صريح في العقد مادام الأمر موكولاً بالاحيار وبناء على ما تقدم نقول إن هلاك المبيع المبيع المحدود على صاحبه أي المشتري وهلاك غير المحدود على صاحبه أي المانع ولا يمتد لأحد من الآخر إلا صاع الثور بين منعه كل منهما ومنعه الآخر

### فرع — في التعويض في مواد التمهيدات

التعويض هو المال الذي يجب دفعه لمن وقع عليه ضرر من كذا سبب فيه والضرر إما أن يكون نتيجة لمعامل أو فعل الضرر من ملامت من عدم الداء، التمهيد كله أو بعضه أو من تأخره من الأعمال، المعلوم وعلة التعويض في التمهيدات هي أن الضرر الناتج وهو من عدم الوفاء والضرر الناشئ من فعل هو ما يخلق كواحد من عمل غيره من عدم أو من إهمال والكلام هنا في هو من الضرر الناشئ من التعامل



## مبحث - في شروط استحقاق التعويض

لاستحقاق التعويض موعده ثلاثة شروط ومواد ١١٩ و ١٢٠ و ١٧٨

أول - متى الإضرار ومعه تلك عند التأخير في الوفاء

ثاني - أن ضحي المالك ضرر من عدم التقيد

ثالث - أن يكون عدم التقيد موصلا لتقصير المدين

## ١ - في سبب الإضرار

لاستحقاق التعويض المذكورة بالترتبة على عدم الوفاء، فلا بد تكليف التعهد بالوفاء تكليفا رسميا، وماده ١٢٠:

ومن المدينين أنه لا يحل لتأخير إذا أصبح الوفاء مستلزما أو كان التعهد به عبئا  
بذلك فهتك مثل التأخر إذا أحدثت والتزامه إذا بقت وهكذا

وكذا إذا أصبح الوفاء غير ممكن لأن وقت وفاء كان أو كان التعهد به من أمر في زمن  
معيّن تعرض حارس مثل إقامة حطب من حطب لمرحى سلع التجارة في أحد مواسم  
وقصبت أيام المواسم من دون أن تقوم التعهد بوفاء بمهده

ولا يحل لتأخير أيضا بالوفاء بموجب الإمتناع عن أمر لأن عدم الوفاء هنا عبادة عن  
من الأمر المنوع وهذا وجه كاف واستحقاق التعويض متى أحصل الشرطان الآخرين  
و لا يجب الإضرار في الأحوال المتأخيرة إن كان يجب التمسك بما لا يربح يمكننا كعدم  
تسليم العين مبيدة أو التأخير في دفع الثمن من المدي على أصله

والسبب في هذا الاختلاف أن التعهد بإعطاء شيء أو عمل شيء له متأخر عن الوفاء  
رتبنا على من التعهد به وما دام هناك ما يتابع جواب موعده الوفاء لم يضر  
لا بد منه من التأخير لسبب على أنه لا يربح التأجيل مدينته كله إذا لم يكن هناك شرط  
في العقد وإذا لم يكن الحال فيه دليلا على عدم الوفاء كما نشتم

وما لمعوض أو واجب على من يفعل عملا تعهد بالامتثال عنه فهو لازم من دون  
بندار لأن عدم رضا المتعهد به معروض بوقوع مخالفة عنه

و يجب أن يكون الإضرار رسميا أي على يد محضر ومعتبر التكليف بالخصوص أو أمده  
بحكمه بدرا الوفاء

والعبء نفس أن متعاضا على عدم وجوب الإضرار ولا يحسب جهاهما على ذلك إلا إذا  
صرح في العقد باستحقاق التعويض بمجرد عدم الوفاء، يوم حلول الأجل



٢ - في التصبر

حصول العسر. المانع هو أن التوصل لآله إن لم يكن ضرورياً معي نحو عسه كما لو عهده في عدم فله المصطفى في يوم معين هو آخر أيام سبوط الحق لمرد عليه معي بعد لم معي ومعب المنة وكان من التبت أن هذا الحق ليس لك بسبب آخر كأن شريته من غير ذلك أو لم يكن حصلت عسده مع يد إلهه الدعوى في سده معي لئلا ما كان لميلك عسده لأصربه

وعلى الدائن أن يسر وجهه ليعبر وأن يقم عليه ليعبر

٣ - في تقصير المدين

لا يستحق التوصل إلا إذا كان عدم الوفاء أو التأخير مقصوراً على التقصير المدين (ص ١١٩) وفي كل الوقت واجباً معروضاً على المدين فهو يعتبر مقصراً بمجرد عدم الوفاء به وعيه بآراء التخليص من التبعة أن يبرر الحجة عن قدره معي أن عدم الوفاء أو التأخير ناشئ عن حادث فقهري لا دخل له به

ولا يعتد بإعذار من الحوادث المهرية إن كانت سبباً محظرة للمدين في الوفاء بالخدمة به كما لو اقترض ما لا يعلم من سببه غير قادر على رده

أما إذا يمكن له دخول في الحوادث الفهرية فلا تعد عليه فلا يجب له الوفاء به إن كان عدم الوفاء أو التأخير ناشئاً عن فعل أخفى كما لو كان محل العقد دة معينة مثل قاية أو دارة فادتها الأجنبية أو غيرها

٢ - إذا كان ذلك آتياً من القانون كما لو كانت الساعة مما يجوز التماسه به وقت العقد وصدر قانون بالمع حين وجوب السعيد

٣ - إذا كانت السبب فيه رعاية كالتصاعفة والنفوق والحرب والزلازل ومند حروب وانتورات من الحوادث الفهرية

ومع ذلك إذا كان الوفاء قد وجب وأخذ المدين بالمعبد به بإذنه رسماً ثم صدر حادث فقهري مما ذكر فلا يكون له من السعة لأن دفعه بعد الإندار حتى وقع حادث فقهري تقصير واحد به

ويجب أن يحسن الحادث الفهرية المستند متعدياً إذا جازله بمصر إلهه مع وجوب وللمتقين زجر في المعاهد المتعلمة. أي أن شرطه في حروب أخوه مع عدمه ما شاء من الشرط ولا ما كان بموجباً معي صريحاً في القانون كما لا يشترط أن المدين لا يكون مسؤولاً عن تقصيره حين لأن التقصير الجسيم صريحاً وحش محظور على الناس



مبحث - في تدبير قيمة التعويض

يقدر التعويض على حطة أمرين .

الأول - مالحق التعهد له من الخسارة

الثاني - مالهاته من فسخ

مثال ذلك - إخراج قطنه إلى محرق من مملوك وصرب للتسليم أجلًا إذا قضى  
وم يحصل التسليم مع البيع فالحق الزايع مع مملوك عمال (مقدم عملة) على جبهه  
و أجل عهدته انتهى ولا تحصر الأضرار وحط الشرورات يوم التسليم ويسخ العقد  
فصاع على الزايع ماضيه في الاستعداد على وفاته ربح المصنعة

ويبقى لخاصة الب يذوق النظر في مسائل التعويض المستتب على عدم الوفاء  
بالتعهدات لأنه لا يجوز أنال من أحد أمرين .

وإذا لم يكن التعهد حسن نية و عدم الوفاء

وإذا لم يكن به غير حسنة

وفي حالة الأولى لا يكون ملزم إلا بالتعويض الذي يترجح أنه كان محفوظا للتعاقدين  
ولم يتعاقد وإما في ١٢٢

وفي حالة الثانية يلزم جميع التعويضات منظورة وغير منظورة (مادتي ١٢١ و ١٢٢)  
مثال ذلك - استأجر يد مملوك حالة طاء ثالث وأخرج ريد من منزل لأنه منك  
لأنك حاله حال كالم آخر وهو يعتقد ملكيته له هو حسن البية وإن كان بهم  
لأنه لا يملكه فنتجه غير حسنة

في حالة الأولى يكون التعويض على قدر حرمان المستأجر من السكنى ومصاريف نقل  
لأمنته ومصاريف رتبه في المنزل لأن حقه المصروفات مما هو منظور عادة للتعاقدين بالضرورة  
وفي الحالة الثانية يقتدر المصاريف اعتبار ما ذكره المصروف من مستأجر  
من الزم كذا لو كان يحدد المنزل عملا لأشغاله التجارية ولم يكن هذا العمل منفعا عنه  
من المؤخر وأصاع بموجبه من المنزل وإنه

وسواء كان المؤخر حسن نية أو لا فإنه لا يلزم شئ من الخساره التي لا ترتب على  
عدم هذا العقد مباشرة ١٢٣

مثلا - لا يلزم المؤخر أبداً من خساره سويصا عن الأمانة التي يتحملها أو العمل أو الترتيب



### مبحث . في الشرط الحرقي

قد يكون الذم من موثرا في العقد اتفاق بين المتعاقدين أو سبق صريح في القانون  
و يسمى الشرط في هذين الحالتين بالشرط الحرقي (مادة ١٩٨)

#### ١ - في الشرط الحرقي عام

للمتعاقدين أن يتفقا على قيمة التعويض حتى انعقاد

مثال ذلك : إذا تعهد أن يبيع لـ (أ) أرضا من ماله (ب) فإذ لم يوف بعهده دفع ألف درهم  
هذا البيع بقوة محل التعويض ليس يربط بين عدم الوفاء

والعقد بين الشرط الحرقي وبين التعويض لأنه متى ما كان الشرط الحرقي  
مقتضى العقد اتفاق المتعاقدين ولا تنظر المحكمة في قيمته بل يجب عليها أن تعطي به  
(مادة ١٩٣) بخلاف التعويض الذي هو متى عذره - غير أحوال التعويض وطا أن ترفضه  
ولا ينفذ على شرط الحرقي ليس مبنيا على حصول ضرر المتعهد له من عدم الوفاء  
أو تأخير الوفاء فلا يرد للمتعهد بأنياب ذلك الضرر وكل الذي عليه أن يثبت عدم الوفاء أو التأخير  
إلا أنه يشترط في بديع الشرط الحرقي أن لا يكون عدم الوفاء أو التأخير مسببا  
في المتعهد له أو ناشئا عن حالة ففورية كسقوط المدة

و يجوز أن يكون المتعهد مسؤولا حتى مع الحدوث الفوري

وقد قام المتعهد بوفاء بعض ما تعهد به دون البعض وجب أن يدفع من الشرط  
حرقي نسبة ما وقي به

ولا يجوز للمتعهد طلب التعويض وطلب الشرط الحرقي معا في عقد واحد (مادة ١٩٩)  
فإذا كان عرض من الشرط الحرقي مجرد عدم إيفاء المتعهد عن الوفاء في الوقت  
معلوم وحصل التأخير جاز للمتعهد له أن يطلب من المحكمة حكمه بالشرط أو بعدمه  
ممكن لا يجوز به أن يطلب المصحح باعتبار أن عدم إيفاء أصبح نهائيا

مثلا : إذا تعهد (أ) أن يبيع لـ (ب) أرضا من ماله (ب) فإذ لم يوف بعهده دفع ألف درهم  
فإذا كان عرض من الشرط الحرقي مجرد عدم إيفاء المتعهد عن الوفاء في الوقت  
معلوم وحصل التأخير جاز للمتعهد له أن يطلب من المحكمة حكمه بالشرط أو بعدمه  
ممكن لا يجوز به أن يطلب المصحح باعتبار أن عدم إيفاء أصبح نهائيا



وعلى كل حال لا يستحق الشرط الجزائي إلا إذا تعهده المدين من قبله في  
تعهد مكتوب فيه بالوفاء

ويجوز أن يشق المدين على عدم لزوم الإمداد لكن ذلك لا يكون إلا حين صرح بحل العقد

## ٢ - في الشرط الجزائي قنوة

الشرط الجزائي المقرر ضمن عقد قانون هو جوهره إن اجبر في وده بالقرص من  
و سمي الرخ

من كان به حرص قبل آخر ولم يوفه إياه عند حلول الأجل كان له الحق في ربح واليه  
بحسب المقرر في الغالب دون سواء سواء أصدقه حسارة أو أكثر من قيمته ذلك الرخ  
أو لم يصبه شيء من ذلك أصلاً (مادة ١٢٤)

وربح القانون هو حصة في المائة في المبالغ المدية وسبعة في المائة في مسائل  
التجارة (مادة ١٢٤)

ولا يجوز أن يشق المتعاقد على أكثر من سبعة في المائة سواء (مادة ١٢٥)  
ويستثنى من ذلك في المواد التجارية مسائل الحسابات التجارية فيجوز أن تزيد  
القوائد بمس من المقرر في القانون حسب اختلاف أسعار العملات (مادة ١٢٦)

شك في ذلك كان يدين من ذمته على عدم وفاء الدين الزائد المضاف بسبعة وسبعين من  
ذلك خسارته به أكثر من المراتب الخمسة في الدين يكون مبالغ تلك خسارته كما و  
مقرر المضاف إلى سبع مائة في خمس لمستند الدين أو ربح عليه مقرر أو أفضى عليه  
دعوى وصرف من أصله مضافاً وهكذا

وتحسب القوائد من يوم وجوب الوفاء إلى كل مفعول على ذلك في عقد ومن يوم  
إقامه الدعوى إن لم يكن ذلك مفعولاً عليه ومن يوم الإيداع بالبيع ولو لم يرفع الدعوى المعلن  
ولا بحسب ربح القوائد إلا بالشرط الآتي (مادة ١٢٦)

١ - أن يطلب الدائن ذلك على أصله

٢ - أن يكون القوائد الأضمة مسجلة

٣ - أن يخصص على استحقاقها مدة سنة كاملة

ولا يجوز أن تحسب فوائد القوائد باليوم أو بالسن

وبحسب ذلك يجوز أن تتجهد القوائد وتضاف إلى الأصل ويحسب عليه هو ثلث من مضي  
السنة وذلك في الحساب التجارية في المسائل التجارية حسب نظام التجارة (مادة ١٢٧)



# القسم الثالث

## في العقود المعنية والتأمينات

### الكتاب الأول

#### في العقود المعنية

درج مؤلفون على قسم العقود في معنى أي معناه ما هو خاص و إلى غير معناه  
وهذا القسم علم التبعة على ما هو لا من كون العقود لهم المعهود التي يكثر تدويناها  
فيها من أن يسهل عليهم استنباط أحكامها من التواضع لواقعته فلهذا بهد العمل  
من نفسه حتى لا يوجب عن المتعديين ركن أو حكم مما يتعلق بالبعد الذي يحدون

وإذا كان التعدي مباحا في التبعة المرسومة أنى مداهم لا يحد لا يخرج عن معنى  
الطهارة ولا يرى إلى محرم أو مسجل وكاتب المعاملات في التدوير مسجل تعدي  
الآزمان والأحوال التي لا يكون بدكر ما يسهل من أحوالها وإليه لابد من حركة  
رقية حتى إذا حدث جدي في التعامل والتدوير في ذلك يتألف من كل ما يسهل  
ونظم ما لم يسهل ما لا يسهل عليه التوهم وصار أمرا معروفا وصار أخرى حتمية

ولا هذا التدوير لا يسهل الأمانة إلى التوهم في تعاملها بعد التبعة المرسومة في قانون  
وصحة عودها بأحوالها وما كان جارية في زمانهم وتكتب عليها عن التوهم من الأمان  
وطلبها من الأمانة فلا يرى المسجل إلا أمرا لها في وإذا كان من حيز  
من دواعي التبعة وأما ركن فوئده لغيره من أحوالها التبعة في الحركة في حقيقة  
خدمته بحسبها وهكذا تصح زمانها في التبعة من أحوالها التبعة في حقيقة  
فاستندت من الأمان لخدمته عود في نظامها وإحكامها في التعدي وحده عود في

تدوير تدوير وتدوير



من هذا الباب المفتوح دخل الشخص الاعتباري لدى أظهر مكونات الثروة  
وغيرها من الأموال وأقسامها على الأتم في مشارق الأرض ومغاربها وتحتها القاموس على  
الأنفس والأموال وشركات المساهمة والملكية المعنوية وعقود التأمين وجميع  
التأمين وكلها عموماً تحت رتبة الأتم الخاصة من العقود في طلب منافعهم وقد أحمت  
هذه لأوصاف الخليفة بالقوانين المشروعة فصار كل بيع والإجارة والقرض والوديعة  
وبحسب لارن في صبيح الإجارين والاحتقن بين الحمار والخنث والتضلع بملك  
الخنث وأرض الله واسعة

نقل قانوناً في عقود المصد عن القانون القربوى فله يزد عليه وذكر من العقود  
أحد عشر عقد يذكر منها في الكتاب الأول من هذا القسم ثمانية وهي بيع والمداومة  
والصنع والإجارة والوكالة والقضارة والوديعة والشركات وأما الثلاثة الباقية وهي :  
الكفالة والغاروقه والقرض فمدني في كتاب لدى مختص بالتأمينات

وقد حدثنا في يرد هذه العقود ثمانية تزييداً غير ترتيب القانون في ذلك من  
وضع كل عقد مد الذي مله

فبيع ثوباً لأنه انماها ، والمداومة نوع منه ، في أصبح مسمى للمداومة ثمانية  
من رتب كل واحد من الطرفين مسمى خمسة الآخر ، والإجارة بيع متعة ، والوكالة  
أقرب إلى إجاره المتضمن بل هي لأن كذا إذا كلها موصى إلا حاشد ، وعارية  
قد يكون موصى بل الإجارة ، أما الوديعة ولشركة متاعاً بصفة حال



## الباب الأول

### في البيع

انبيع منذ انعقد ذلك بقرينة الشرائع ويطبق في شرحه وهو يشمل أكثر من سبعة المائتين

البيع عقد يتقدم به أحد المتعاقدين على ملكة شيء لآخر ويلتزم هذا مدع الثمن  
شقق عليه للأول (مادة ٢٣٥) ١١

ويلزم في البيع طرفان بائع ومشتري ويجب أن يكون متعاقداً بالأهلية الشرعية اللازمة  
في البيع والشراء وأن يقع العقد برضا صحيح منهما على شيء معين على معذر  
فأركان البيع أربعة (مادة ٢٣٦ و ٢٤٦ - ٢٤٨) .

١ - أهلية المتعاقدين

٢ - الرضا

٣ - الشيء المبيع

٤ - الثمن المفترض

ولا يلزم في البيع غير الإيجاب والقبول أي أن لا يحد من حصوله من دون حاجة  
في مورد رسمي أو غير رسمي

وهو يشترط صحيح التصرف المدوية ومنها شهادة الشهود فيما جازت به (مادة ٢٣٧)  
ويجب أن يكون القبول مطلقاً بالإيجاب تمام المظاهرة وإلا فلا البيع لأنه لا ينفذ كما  
هو قصد البائع بيع ذلك من حوص كذا وقصد المشتري شراء ذلك من حوص آخر  
المحكوم للبائع (رأيه ص ١٢١)

## الفصل الأول

### في أركان البيع

#### المبحث الأول - في أهلية المتعاقدين

يجب أن يكون كل من المشتري والبائع متعاقداً بالأهلية الشرعية للتعامل (مادة ٢٤٦)

١ - في المادة ٢٦٦ أن البيع على ملكة المبيع قد يحد من أهلية البائع أو المشتري  
٢ - في المادة ٢٦٦ أن البيع على ملكة المبيع قد يحد من أهلية البائع أو المشتري



وأن يكون المانع منصفاً، إلا أنه الشرعي فتصرف في السع (مادة ٢٤٧)  
 "أصل أن الأهل للآدم في السع هي الأهل للآدم في جميع العقود، إلا أن الشرع  
 أي مع بعض الأشخاص من حق التراء في بعض الأحوال لأسباب خاصة وهم  
 أولاً - القصد على اختلاف درجاتهم: أعضاء الأسرة الحموية وكسبه يجب كم  
 ومحصرون، يدخل في هذا المانع قضاء محاكم الشرع وكما هو قضاء محاكم الأحكام  
 وكما هو قضاء

ثانياً - المحامون أمم المتصالحين الأهل والشرعي

وأنهم ممنوعون من شراء الحقوق المتنازع فيها كلها أو بعضها متى كانت من صفات  
 محاكم التي يؤثرون فيها، وظلمهم سواء كان بشراء منهم مباشرة أو بواسطة غيرهم  
 بشرط السع

١ - أن يكون المانع منصفاً متنازلاً فيه أي أنه يجب للقضاء

٢ - أن يكون الشرعي، أي من شأنه أن يخلق من صفات المحاكم  
 القاصي أو عضو النيابة أو المكاتب أو المحصر

بأن تحلف أحد هذين الشرطين أربع دفع مع دفع الشراء

أما المحامون فإنهم لا يرضون على إخلالهم بأهلهم في مصر يشهدون أنه  
 جميع محاكم من سواء وعموم القضاة بمعنى أن لا يجوز لأحد من القضاة  
 متنازلاً أنه أمام أي محكمة كسبه وذلك غير مستقيم به منهم وجود القضاة وذلك في منع  
 التخلي عن حقهم على المحاكم وإخراجهم من صف دور الأهل على الإطلاق في البيع وهو أهم  
 الشهادة التي عند الخراء في عينه، على أن مفعلي البيع - وهو حقوق الأهل الذي قد  
 يقع من المحامي على المانع والإخلال بكرامة القضاء - لا يكون في أي مع ولا يمكنه أن  
 كان يشتري بماله من أحد المتنازعين وإذا دفع إلى واحد من واحد - متولاً  
 عن "أول أمره أن يرضى عن كل واحد في المتنازعين محكمة لا يشغل أمام غيره، مساوي  
 المتنازعين من المتنازعين هنا وهو كلاء المتنازعين مع ضمان سبب المساواة في

هذا ما هو في الواقع كما هو في الواقع كما هو في الواقع كما هو في الواقع كما هو في الواقع  
 حكمه في الشراء في الواقع كما هو في الواقع كما هو في الواقع كما هو في الواقع كما هو في الواقع



شترى أحد هؤلاء من متاعه على لوجه المتعقد كان البيع طالا يجوز لكل ده  
شأن أن يطلب بقصده كما يجوز لحكمة أن يحكم بملك من متاعه صده ومادة ٢٥٧

ثالثا - ولأن المال كالأوصاف والأولاد المشرعين والفقهاء

رعا - الوكلاء المأمون من قبل الموكالين في بيع شيء معين

هؤلاء ممنوعون من شراء ما يبيعونه من أنفسهم أو من محجورين أو من غيرهم من  
كان الشراء واسد وجاز لكل أن يطلب بملكه إن لم يصره ويجوز بملكه للجمهور  
عليه متى أصبح ذا أهلية للبيع

### الفرع الثاني - في رضا الماعدين

يجب أن يكون رضا الماعدين صحيحا مجزئا عن الإكراه (مادة ٢٤٨)

ولا يضر اشتري راضيا ربا صحيحا إلا إذا كان عيبا بالبيع عيبا كتابة منه  
أو ما يوجب عنه (مادة ٢٤٩) وأعم الكمال هو أن يرضى له بملكه لم يملكه كان البيع واسد  
ومع ذلك إذا اشتكى منه البيع بين البيع وأوصاه أحد هاتين ببحث يرضى للمصري  
منه يرضى وانعقدت منه البيع صحيح وإن لم يحصل له مائة بالمعمل (مادة ٢٥٢)

وب كل بيع حرافة وشاهد المت يرى ببيع مبيع وحسنه ثم يرضى به بملكه ذلك أنه  
لو شاهد ببيع كل لأتجه عن الشراء بغيره ما يرضى به قبل القصد به بملكه ببيع  
البيع ورد بملكه

لكن لا يجوز له استيفاء المهر الذي شاهدته فانقضى المهر دون أن يرضى بملكه  
ولا يقبل على المصنفه وطلب نقص المهر

وبعد حصة في مبيع الحق إذا صرف في المبيع أي صرفه بملكه على أنه من  
البيع كان عنه أو رده أو أكره أو أنارده (مادة ٢٥٠)

وبعد حصة أبدا إذا ذكر في مسند البيع أنه طام مبيع إلا إذا ثبت ببيع  
في ملك على البيع (مادة ٢٥١)

وب كل مبيع مبيع وأمكنه معرفة المبيع من غير أن يملكه بملكه بملكه  
يصح به وكل عنه بملكه في ماله (مادة ٢٥٢)







## الفرع الثالث — في المبيع

ويجوز أن يكون المبيع عينا معينة كالدار والقرى أو حقا شائما أو محدودا في عين معينة وأن يكون مضافا إلى نوع صط كعشرين أردنا من القنول (مادة ٢٦٠) أو دينا على أساس أو حصة من عوما (مادة ٢٦٢)

ويشترط في المبيع ستة شروط (مادة ٢٥٩) :

الشرط الأول — أن يكون مما يجوز التصرف فيه

والأصل أن كل ما مبيع ملكه صح بعه طرح ذلك ما لا يملك أصلا كالعناصر الطبيعية من هواء وبور وبحر وكالأملاك العمومية وبغير ذلك مما ورد بيانه في كتاب الأصول (راجع ص ٤٨)

ويستحق ذلك الحقوق التي لا يجوز إهمر عليها كالعهدة والمرتب (راجع ص ٢٠١) والوقف لخروج ملكيته عن صاحبه

وبيع حرف به نزع قطع من المصان وحرق من القن وكوم من الغضب (مادة ٢٤٠) الشرط الثاني — أن يكون الشيء الخاضع له موجودا أو محتملا للوجود

مثال لأشياء هتلفة بيع السلم وبيع صغار المتبعية المستقلة أي التي تستولد وبيع لآخر سبعة هتكي في بحيرة وهكذا

الشرط الثالث — أن يكون المبيع مملوكا للذات وقت التعاقد لوق حكم الملوك كالأشياء المتقدمة فلا يجوز له أن يبيع حصده في ركة لم يمت صاحبها (مادة ٢٦٣) ويجوز أن لا يكون مملوكا ولا في حكم الملوك ولكن من احترازة أن يملكه الساع كبيع الكحل بصحة يصب عنه ولم يشترها بعد

وبيع من الممر يحمده موقوفه على إزالته لما كان قبل أحزاه بعد ورس دمه حقل (مادة ٢٦٤)

وفي هذه الحالة الأخيرة أي حقه الرخص يجب بيان حال المشتري ولا يجوز من أحد أمرين إما أن يكون المشتري سبي إليه أي علم بأن المبيع غير مملوك للذات أو قال يكون حسن إيمه إلى أنه مجهول ذلك من كان سبي إليه متراوفا حقل وعليه نعمة جميع ما يستحق ما أتت من الحسارة

لكن له استرداد الشيء الذي دفعه من البائع



وكان حسن لنية طه الحقوقي الآتية .

قولا له جميع ثمنه المبيع

ثالثا إذا استبرأ المبيع لنية عي المبيع لثمنه المتقزرة ظاهر لا يكسب مكيه ثمت

ثالثا به أنه أن يستبرأ الثمن الذي دفعه أو أن يحدد عوجه يجب يكون أصدا من  
الهدر صروح المبيع من مده متى ظهر أن المبيع لم يكن ملكا له (٢٢٦٥)

وبلاجه أن ذلك في خاص من مال له أن كان المبيع عاصمة أو به كان في  
تقدر الكم مبيع صحيح إن لا يتنوط أن يكون المبيع مالكا للمكتم الذي يبعه وقت التعاقد  
من الوجه أن يكون ملكا له وقت التسليم

وإن يكون المبيع أصدا حسن لنية وفي هذه الحالة لا يسلان المشتري بأكثر من ثمنه من  
بيع كالوارث الذي بيع ولا وجهه في التركة واعتقد أنه منها

ورد كان المبيع شيء لنية حاز عقابه بصفته بصفته طبقا للأدلة (٢٢٦٦) فلو د

وما عدا الاستثناءات يضمنه المالك حرق بيع ماله من أي نوع كان كما يشاء

الشرط الرابع - أن يكون المبيع مضافا

مبيع إما عي وإما مفقود في مضي

وتعني كل شيء بحسبه المأثر بحرقه ومسلها وحبودها ولأرض المملوكة وأرضها  
وأحرصا إن كانت روضة والقرى وسفها وجسم وسفها وهكذا

وإنه يعتبر كالمكمل في المبيع فخر بالكيل كالحطبة في مورد في مضي يعتبر  
وأورب كالسكر والحناء والصدى في مضي مضي الفضة كالصن فلا يتم بيعه  
مركز عدد آخده في لاند يه من المكمل أو ثوب أو ثوب أو المندس والبيع موقوف  
حتى يتم ذلك العمل في مضي في مضي المبيع إن هلك فبلاكه بصفه ماله ٢٢٦٧

شرط الخامس - أن يكون المبيع متوقفا على ولا تصدق بصفه ومسال صحر  
أي مضي في المبيع متوقفا على غير المحدود كالطير في السماء والسفك في البحر غير منقوض  
لا يمكن حرقه قبل إحراره

الشرط السادس - أن يكون المبيع معتبرا في المبيع ووب المبيع فلو دأق المبيع وكان  
مدها مالم يظل لعدم القدرة على التسليم وقت البيع



## التفرع الرابع - في الثمن

يشترط في الثمن ما يأتي

أولاً - أن يكون عبداً مما يعادل به قانوناً كخبيبه ولغيره وبكل عبده  
فانهقد معاوضة لأبيع

ثانياً - أن يكون مقرر في العقد كأنه قرش أو مائة جنيه مصري أو بكذا  
ويجوز أن يسمي الطرفان على تقديره بحرفه نائب ومتى قدره بعد العقد من يوم  
الاتفاق لأمس يوم التقدير

ومن هذا القبيل البيع بالوجه وهو أن يقرر ثمن إلى ما يقرر في السري ببيع  
في شيء الزمى بالتقدير ويطلق له بيع الكوتراوات ونسبه بيع الأثمار وهو يقع في لأشياء  
التي تباع عادة في الأسواق المنيعة (أو بعبارة أخرى من المصالحات الربحية

وصورته ما يأتي ريد تلك حاصله زائد كان أو أضعفه أو أهول وبكذا  
يتفق طرفاً أولاً على نوع البيع وتقديره ووصفه كأنه دكان من الخشب يبيع  
ررعه مصري سنة ١٩١٢ من الخبز الأول والحلوة ثم يحدد على مبيع معين  
يضاف إلى ثمنه ثمن محمد وهو بروج ثلثه من خمسة عشر قرش ومائة وثمانين بحسب  
نوع الخشب يبيع ويحدد على محمد ثمن في اليوم قدره بخار الخبز من أربعين البيع  
في شهرين أو أكثر أو أقل ويسمى اليوم المذكور يوم الإطلاق أي يبيعه بعبارة  
بالثمن وعلى الباقي أن يخطر بشيء ما اليوم قدره بخار الخبز سواء كان هو  
لا يخطر بنفسه أو يوماً يأتي منه ولا يجوز أن يكون من الأثمان الممنوعة وهي  
لا يخطر غير اسم الذي أعلنت عنه السوق في اليوم المحدد للبيع

وصفة البيع في تحديد الثمن مثل هذه على أن يكون ثمن الخبز في قطع ثمن في  
يوم أو عدة أشهر كذا

وهذا بيع مضافة لأنه قد يجد أن يفسره أحد الطرفين حسب جهة  
ويعتبره يثق على حساب أعلى ثمن أعاد مثل أبيع في مئة مائة وهو لا



## الفصل الثاني

### في الوعد بالبيع

الوعد بالبيع كقطع الثام ومعنى الوعد - بيع أن يشل التملك أن يقع و يشترى أن يشتري وحكم هذا العقد حكم العقد المتعلق به التملك من تاريخ حصوله وبسبب جميع التعهدات الخاصة بالبيع على المبرمين ويجوز أن يكون الوعد بالبيع بغير نام إن شذبه المبررون أي إذا دفع المشتري حره من أصل الثمن وكر في العقد أنه إذا بكل من الشراء كال المبررون حقا للبائع وكذلك إذا ذكر شرط حرثي أو شرط لى بدى بكل من إقصاء العقد أى تنبيهه يدفع بمطوف الثمن مبيع كذا من التقييد وعللة ذلك طهره وهى الاتفاق على الصعير في إعاد العقد أو دفع الخراء المقدر وهناك نوع آخر من الوعد بالبيع وهو الوعد من جانب ومول ذلك الوعد من الجانب الآخر لكن من دون وعد من هذا الأخير

مثال ذلك يريد بكذا أن يبيعه داره في عهد كذا إذا قبل بكذا بكذا من هذا وعد ولكنه لا يجد المشتري وكذلك إذا وعد بكذا أن يشتري داره في عهد كذا وقبل بكذا هذا الوعد من دون أن يعد بالبيع

هذه العقود صحيحة في جانب من صدر منه الوعد مهد مبرم بإعادة العقد من جانب العرب الآخر ذلك

## الفصل الثالث

### في أحوال البيع

يجوز في بيع من الأحوال ما يجوز في جميع العقود

فيكون مائة ومائة على شرط توقيف أو فسخ ومضافا إلى أصل كذا (١) مادة ٢٣٨  
 ويجوز أن يكون شرط التحريم (مدى ٢٣٩ و ٢٤٢)  
 ويجوز أن يكون المبيع أحد شيئين أو أكثر بخلاف الدائع أو المشتري (مادة ٢٤٤)  
 وهذا كله تابع للقواعد العمومية

(١) إذا من مقرر أو توقيف وفتح غاصد ذلك من ذلك الآخر لا كذا إلا بربط هذا  
 بالآخر والإضافة إلى نحو مبيع كذا موقوف على مبيع كذا لا كذا هذا النوع من البيع حلال عامة  
 فلم يرد كذا لا كذا



والتي ليس على المالك جرم في هذا الفصل من سنة ١٢٤٥ التي نصت على  
 حر أحد الشراء أو لأجل نقل يد كان عرق القيد في حرق أجزاء بعض ممتلكات  
 ومن ثلثون إلى الممتلكات وعملاتهم في سنة ١٢٤٥ في شيوخ إلى أجل مختلف منها  
 بحسب عادة عهده بل قد يكون في عام واحد عدة خاصة في ذلك وكذلك في الأجر  
 بعضهم مع بعض

### تمت في رسوم البيع

شمل رسوم البيع في سنة ١٢٤٥ كتابة الجدة والكتاب على الفار والاشراء  
 وهي على حشرى (١٢٤٣)

وسمى رسوم الفار في ذلك في السنة ١٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤

### المصالح الزاوية

في حكم البيع

في كل بيع أهم حدود كما تقدمت اصطفاة دون إلى النصيب على ما يربح عده  
 ولم يرد الأمر للقواعد المعمورة لانه في كل بل ولزم إدخال على القواعد المعمورة  
 قليلا من التعديل لمقتضيات أوجبت ذلك

وسكن في بئر منصوص ولا ياتي علم ولا بما احدثت في سال أو مثال وهي  
 على وجه العمود مبنية ومحمدة

يظهر في البيع في السنة ملكة البيع في السنة وفي الحدود التي عده كل واحد  
 من العاقدين وحقوقهم في حقوق الغير

### الفرع الأول في حكم البيع في انتقال الملكية

ما كان البيع عينا مباحة ملكها من السلع إلى المشتري كخرد الإصايب  
 والقصير وبعض هذه الحدود مالم يرد حكم مقام العاقدين فليس كالبقرة والذئب  
 لاخرى من أن يكون اتبيع عمارا أو مهنولا أو حفا أو كغيره أو أنه حدوده ٢٦٦

(١) حدود بئر لا ياتي علم ولا بما احدثت في سال أو مثال وهي

على وجه العمود مبنية ومحمدة (٢٦٩)

(٢) في كل بيع عينا مباحة ملكها من السلع إلى المشتري كخرد الإصايب

والقصير وبعض هذه الحدود مالم يرد حكم مقام العاقدين فليس كالبقرة والذئب



بعد عدم النص في القانون كيف تفعل الملكية هناك  
( ا ) إذا كان البيع عينا معينة تحصل ملكته للشريء ولو كان تسيمة مؤجلا  
في عقد البيع لأجل معلوم وفي هذه الحالة إذا أنقضى البيع قبل ستم شبع عامه شريء  
عن في استيلانه عنه ( مادة ٢٦٧ )<sup>١١</sup>

ب ) لا تفعل ملكته البيع المعلن ووجه هذا ألا تسيمة للشريء ( مادة ٢٦٨ )  
هـ هو بيع الكل والمعدود والموزون والمقيس وقد ورد في المادة ٢٦٩ أن ملكية  
بيع لا تنتقل إلا إذا حصل الكل أو المعد أو الموزن أو المقيس  
فإن هناك البيع من التام

و أما بيع جزء فهو يتم من يوم العقد لأن البيع محدود ( مادة ٢٦٩ ) وسواء في ذلك  
تفصيل أو سيم  
ج ) البيع على شرط التوفر في موقوف على جهة ( مادة ٢٦٩ )<sup>١٢</sup>

د ) إذا وقع بيع مضافا مسجعه عن حصول الأمر معن تنقل ملكه بيع للشريء  
من حين العقد ( مادة ٢٦٩ فقرة أولى )

هـ ) وإذا كان البيع مضافا على أمر وقع فيه بعد بيعه البيع ملكا للشريء  
من تاريخ العقد ( مادة ٢٦٩ فقرة ثالثة )<sup>١٣</sup>

و ) لا تنتقل ملكة الحقوق المسجلة للمتعاملين من ذوي القناعة فيه ولا تسجل  
بعد البيع كما سجد ذكره من كانت حقوقهم ممددة على سبب البيع بموجب قانون ( مادة ٢٧٠ )

( ا ) كما ذكره فيقول في إعرافه :  
( ٢ ) يجب أن يكون البيع مضافا إلى الأمر الذي لا يملكه المشتري أو لا يملكه  
الطرف من الأمر من سنده وكان الأمر صحيحا في حين العقد ووجه هذا أن الأمر  
الذي هو موضوع البيع يجب أن يكون صحيحا في حين العقد ( مادة ٢٦٩ )

( ٣ ) أن يكون البيع مضافا إلى الأمر الذي لا يملكه المشتري أو لا يملكه  
الطرف من الأمر من سنده ( في ذلك ) ( فيكون ) ( فيكون ) ( فيكون ) ( فيكون ) ( فيكون )  
أي من البيع مضافا إلى الأمر الذي لا يملكه المشتري أو لا يملكه الطرف من الأمر من سنده

( ٤ ) أن يكون البيع مضافا إلى الأمر الذي لا يملكه المشتري أو لا يملكه الطرف من الأمر من سنده  
وذلك على أن يكون البيع مضافا إلى الأمر الذي لا يملكه المشتري أو لا يملكه الطرف من الأمر من سنده  
وذلك على أن يكون البيع مضافا إلى الأمر الذي لا يملكه المشتري أو لا يملكه الطرف من الأمر من سنده



## الفرع الثاني — في تعهدات المبيع

تعهدات المبيع (مادة ٢٩٩) .

أولاً — تسليم المبيع

ثانياً — ضمان المبيع

## البحث الأول — في تسليم المبيع

لتسليم مبيع أهمية كبرى والمبيع ولا سيما إذا كان من المقدورات وأن مالكه لا يملك  
في مضمرة ولا به كما فهم

والتسليم هو الذي يمكن المشتري من الاستماع من مبيع والتمتع بثماره ومن يوم التسليم  
يبدأ برهن اللزوم لاكتساب الملك بمعنى المالك بما كان المبيع غير مملوك للمبيع  
والتسليم ضرورة يقع بها ضمان ورياء ومضاربة ومصاريف

## ١ — كيف يقع التسليم

تسليم المبيع هو تمكن المشتري من حيازته بصفته المالك أو حاكماً ويتم التوصل  
لتعهد في وضع البيع تحت تصرف المشتري ويتم ذلك ولو لم يملكه فعلاً (مادة ٢٧١)  
وتسليم كل شيء بحسبه<sup>١</sup> (مادة ٢٧٢) وإذ (مادة ٢٧٣)

والأمر يسلم باسم بصفته ككفيل أو غيره كالأمر في

ولا يعتبر التسليم إلا بما لم يكن هناك مبيع من وضع المشتري بله على المبيع فإنه  
كان مبيع كان وحده من يرضى هذا على المبيع أو يرضى في مبيعها لا يتم التسليم إلا  
بوضع المبيع

ويعتبر تسليم المبيع من يملكه أو يملكه مبيعاً المضمرة التي يوجد المبيع فيها  
ويعتبر تسليم المبيع من يملكه أو يملكه مبيعاً المضمرة التي يوجد المبيع فيها  
ويعتبر تسليم المبيع من يملكه أو يملكه مبيعاً المضمرة التي يوجد المبيع فيها

ويعتبر تسليم المبيع من يملكه أو يملكه مبيعاً المضمرة التي يوجد المبيع فيها

١ — قد يكون تسليم المبيع في جهات ولكن بشرط أن يكون له صفة لا يملكه من غيره  
أي لا يملكه .



و إذا استلم المشتري المبيع من نفسه أو خذول يحدد المانع بغير أن كان قد دفع ثمنه بسلامة صحيح وبراءة دفعه المانع من جهة له و إلى كل من يدفع الثمن بسلامة يشتري صحيح بالنسبة له و لا يخل في جانب المانع أي أن حق المشتري في طلب التسليم ساعد لأنه وضع يده على المبيع صلا و إذا هلك ففلا فله عليه و إذا المانع فله استرداد المبيع من يد المشتري إذا لم يحن حيبه حتى يدفع إليه الثمن (مادة ٢٧٤)

بكي إذا سم المانع المبيع بغيره فمشتري ليس له استرداد حتى يدفع إليه الثمن بل طلب الفسخ إذا لم يتم المشتري (نوعه، مادة ٢٨٠)

## ٢ - مكان التسليم

إذا تعلق المفاوض على مكان التسليم وجب أن يكون في ذلك المكان أو القصى حال فيه تصرف طين أو كثير من تمر النقل أو رتب عنه مع وقت ركب ذلك بعض البائع وسواء كان المشتري طلب مبيع أبيع والتعويض (مادة ٢٧٦)

إذا لم يتفق في الموضع على التسليم كان حصوله حيث يوجد المبيع حتى التعاقد (مادة ٢٧٥)

## ٣ - زمان التسليم

إذا قدر وقت التسليم

و إذا لم يحدد وقت التسليم وجب حصوله حين لزمه إلا إذا انقضى حال وقت البيع في حين المرفق الطارى (مادة ٢٧٧)

و أن يأنر المانع من اوجه شبيهة المختص بالتسليم كان المشتري «مستأجر» طلب التسليم وطلب الفسخ

و إذا حلقه ضرر من المانع من تصديق المانع وضرره في حواله حيدر لشبوري أن يبرر المانع معذرا إذا رتب التسليم

و شرط في استحقاقه الفسخ مع «إلزام» أن يكون قد لحقه ضرر من المانع وأن يكون المانع فعل المانع (مادة ٢٧٨) (راجع ص ١٢١٩)

## ٤ - مشكلات التسليم

مشكلات التسليم هي بأنها مشكلات اشترى المبيع فكان منها بعض العقد أو هبة حال أو عهد الحافتي وجب تسليمه أيضا (مادة ٢٨٥)



والامر في معرفة ذلك يرجع أولا إلى اتفاق القاصدين (مادة ٢٨٦) فان كان القصد  
حصر من البيع نوع الحظيرة<sup>(١)</sup> ولو حطت الأحكام الآتية

(١) بيع الميكنة يشمل ما فيه من الاشجار المعروسة دون الثمار المنصبة والشجيرات  
موضوعة في الأوعية أو في بقعة محصورة من الميكنة من كانت مقننة للعمل (مادة ٢٨٧)

(ب) بيع الأرض الزراعية يشمل ما فيها من الماشية والثروة الحيوانية والسواقي وكذا  
الاشجار المعروسة بالبناء والتأجير دون الترع ولا يشمل مبنى المزرعة إلا ضمن صريح  
(مادة ٢٨٨)

رجع بيع الماشية يشمل كل شيء وكل منته فيه ولا يشمل الممولات إلا إذا كانت  
متصلة بالبناء بصلاح لا يحصل بغير تفاته (مادة ٢٨٩)

(د) يجب على البائع تسليم المبيع بمقداره أو ورثته أو مداه حسب ما هو مبين  
عليه في العقد (مادة ٢٩٠)

لكن قد يختلف مقدار الخسب على المقدار المحدد وحينئذ يجب النظر في ما  
ذلك في حاووق المبادئ

والخلاص يقع في القصور الأربع الآتية

الصورة الأولى - أن يكون المبيع مثلاً احدى هذه خمسة دنانير وعدد آخره  
مقدر وثالث الوحدة معقولة عليه ويحصل البيع حظه وعند التسليم يبين أن المقدار  
مقتضى نقص عن المذكور في العقد في هذه الحالة يجب المسمى من صريح العقد  
ونقص ثلثي نسبة نقص المبيع

مثال ذلك : بيع حقل من الخمسة عشر فداناً بحوالي مائة أردب ويشار إلى الأرب  
ألا حد مائة قرش فبعد تسليم ظهر أن عدد الأرب قد تجاوز الخمسة عشر فداناً  
أو اقله من المبيع ونقص من مقدار الخمس

إذا كان مقدار الخسب رتداً على المالك في العقد فانه يرجع (مادة ٢٩١)

(هـ) لم يذكر الخسب المسمى ولكنه مبني على تقديره لأن قصد المصنف هو إبداء المادة ٢٨٥  
لقد في الأمر صرف المصنف عليه



الصورة الثالثة - أن يكون البيع كما في الصورة الأولى مثلاً وعدد مقدس والسبع  
حيث لا أثر لثمن مصر بل لثمن البضاعة من دون تقدير ثمن التوحيد ، في هذه الصورة أيضاً  
يكفي ما يلزم المشتري كما تقدم

الصورة الرابعة - أن يكون البيع وصياً أي لا بد من عصمة أحد من بعض وعدد تحاده  
مقدور وكان التوحيد مفعلاً عليه لكن لا يفسد صحة البيع بمصر صريح وعدد التسليم بين  
أن تقدير الحقيقة ينقص أو يزد عن المقدار في العدد فأشترى ما جاز في ما ليس به  
أن يبقى منه ويبيع ثم يذهب ما ظهر عند التسليم أو أن يبيع البيع مادة ٢٩٢  
وبسبب في حالة الزيادة عصمة البيع وإلزام في الصفقة كما في الصورة الأولى تناف  
صرر القسمة

من ذلك دار بعت دسماً ما على أن الأرض ألف متر وقدر ثمن متر ، ثمة أرض  
في ذلك عدد التسليم بها ثمانية متر أو ألف ومئة ، وحب تغيير المشتري في حالة نقص  
بسبب ذلك لنفسه وفي حالة الزيادة يسلب صرر القسمة فلما أن يترك المدين ما أن  
باع ألف حبة ومائة

الصورة الخامسة - هي الصورة التي مع تقدير ثمن حبة مثل تقدير ثمن الرحمة  
في ثمن البضاعة قدر ثمن المتر ألف حبة مثل تقدير ثمن متر أو حبة مائة فوش ،  
في هذه الحالة يحل المشتري من مبلغ البيع ويرى أحد المدينين يسمى وهو ألف حبة  
وبسبب أنه أن يطلب منه لأن المدينين على أن كما قد بين لنا في الجور خمس وزيادة  
هذه ولا يجوز على كل حال طلب مبلغ البيع في مدين من الصور الأربع متقدمة  
لا بد أن يكون ثمن البضاعة على نصف عشر الثمن الفسفي في العقد (مادة ٢٩٣)

وفي كل صورة عقود مشتري فيها طلب من المدين لمصنوع أو بيع يجوز أيضاً طلب  
طلب من المدين ثمن الزيادة المبيع

وإذا بيع أربع لوز من لأصاب المتضمن وحب على البيع ثمن أو ما فيه  
منه هكذا رسم العقد وما حصره المشتري من البضائع ثمانية ومائة ٢٩٤  
المصالحات التي تتضمنه تشمل على لأحسن رسم المكتشف عن شيء إن كان عسراً  
وأجرة التمسار والمطابق يجوز العقد



واسمه حين الشراء في طلب التمتع أو نقص الثمن وحق الحاج في طلب حكمه  
 "مسكوب على ذلك سنة واحدة من تاريخ التمتع (مانه ٢٩٦) " ١

## المبحث الثاني في حبس العين عن التسليم

لَا تَعْلَمُ أَن رَّبِّكَ عَلِيمٌ مُّخْتَصِرٌ ۖ  
أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْوَلَدُ الْمَحْرُومُ ۚ  
وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۚ

بأن أهل البيع المشتري في دفع الثمن وحسب التسليم فورا (مادة ٢٧٩)  
وإذا قلنا المشتري إلى البائع ثمنه مقابل تحويل الثمن ثم صحف البائع من تسليم  
ببيع وقيل يقول لأجل ذلك لم يحس البائع حتى يدفع الثمن أو يقدم المشتري  
كفلا جديدا

وكذلك الحكم بدائس مشتركة قبل التمييز تحت بعض عليه دفع ثم بيع  
مادة ٢٨١ واما هذا نفس ولم يكن قد دفع من البيع فيجب على المانع أن يلاحظ  
حسب العين بد كالتزوي في هذه أو استردادها إن كان سامي المجلس مادة ٢٨٢  
علا بما هو مقرر في قانون التجارة

وختصر في النماذج المشار إليه هو

١٥٠٠ يمكن التراجع سيم للصحة إلى أقصى حد ممكن. أرسلنا إليه ولا شخص آخر على  
دقة مؤنس حاربته "الأمع عن تسوية" سنة ١٩٨٧ (نحوه)

فان كان بيع حرج من بدائع لايجوز استيفاءه الا بالتوسط لآتيه  
 أولا - لان كون الباع له عد سلب في مخازن المجلس ؛ بخلاف وكيل العمومه  
 مأمور من قبله ببيعها على قدره

[illegible]







ومع ذلك إذ كانت المسألة تجارية وجب تساع المرف الجارى بها فتمت كذا

(مادة ٢٨٤)

### المبحث الثالث - في صفت المبيع

صفت المبيع هو العهد المتأدى من المبيع من المشتري وهو موعود.

١ - ضمان المبيع قبل تسليمه

٢ - ضمان المبيع بعد تسليمه

#### ١ - في ضمان المبيع قبل التسليم

المبيع صفت المبيع حتى يسلمه للمشتري

وهو يعرض للمبيع قبل تسليمه هلاك أو تلف

وله يكون ذلك بتقصير من المبيع أو من المشتري أو بقوة القاهرة

ويختلف ضمان المبيع بحسب هذه الأحوال

هلاك بتقصير المبيع - يضمن المبيع المثل إذا كان مددع وعنده موعود للمشتري

١٤ حقه من الحساسة (مادة ٢٩٩)

هلاك بتقصير المشتري - لا يضمنه المبيع وله التمسك (مادة ٢٩٩)

هلاك بقوة القاهرة - يضمن المبيع المثل فقط (مادة ٢٩٧)

وفي مسائله تفصيل مسطحة في غير هذا المكان (راجع ص ٢١٥)

تلف بتقصير المبيع - يلتزم المبيع المثل من المبيع والمودع ويضمن استبقاء

الصيغة وتقصير المثل (مادة ٢٩٩)

تلف بتقصير المشتري - لا يضمن المبيع شيء وله التمسك (مادة ٢٩٩)

تلف بقوة القاهرة - إن كان تلف حسبما بحث لو كان موجوداً قبل العقد لا يضمن

المشتري عن التمسك كان غيراً من التلف وأحد المثل وجب استبقاء المبيع والمثل معق

عليه أي بدون عصى (مادة ٢٩٨) (راجع ص ٢١٥ و ٢١٧)



أما في حال السبب الذي حدث في البيع لا يوجب عدم الشراء إذا علم من العقد  
بلا يجوز الفسخ ولكن المشتري يطلب قصص الثمن كما سيأتي.

ولا يصح إخراج حلا أو الشيء أو ثلثه بقوة قاهرة إذا كان قد طلب من المشتري  
أن يسلم البيع بمحض ورقة رهنه كالإقرار أو بما يقوم مقامها ككتاب مؤمن عليه  
في اليوستة أو كان المشتري مكلفاً بالاستلام من قبل العقد المادة ٢٩٧

## ٢ - في صحت البيع بعد التسليم

يراد بصحة البيع بعد التسليم ثلاثة أمور :

الأول - صحت التعرض للمشتري

الثاني - صحت ذلك البيع أي استحقاقه بالتدبير

الثالث - صحت السبب الخفي في البيع

## في صحت التعرض

يجب على البائع أن يصحح تحت المشتري المبيع من معرض الغير به فيه

ويستلزم في وجوب التصحيح على البائع أن يكون التعرض حاصلاً من شخص ذي  
حق صريح في البيع وقت البيع أو من شخص ذي حق صريح في البيع قبل البيع  
بعد العقد

ولا يجب في هذا المعنى أن يكون مشروطاً بصح مخصوص في العقد المادة ٣٠١  
وتعرض بوعاء معرض مبيع على شبهة يعرض له التعرض للقانون ويعرض من غير  
ذي شبهة وهو التمتع

وصحبت المانع قاصر على التعرض للقانون دون التمتع

والتعرض للقانون هو مراعاة شخص له على المسح حتى ثابت على البيع كان للمشتري  
يجهته الحق رهنه مستمراً ولا يمارس تحت المانع أو رهن أو غير ذلك مما يصح الاحتجاج  
به على المرفقونا

وكذلك مراعاة شخص رهنه له مثل ذلك الحق من المانع بعد البيع ويحصل صاحبه  
سببه من أن يسجل المشتري عقده



والمشترى في هذه الخطة شرطان إما أن يدخل الدرع صامدا له صدد المتعرضين وجبته  
يكون نتيجة لخصومه على الدرع حتما إذا حتى يستحق المصالح المتعرضين

و يترتب الثاني أن يدفع المشترى وحده بلذا حصر المدعى رجوع على الدافع بالخصم  
وهو لا يمان من الدافع في هذه الخطة شيئا ينافي على أن المشري حصر المدعى  
سواء دونه أو قدم من الأذلة مالم يظهر أن المصلحة تقتضي لصالح المشري

والمشري معصم من التوبة لعدم استدائه الدافع وهو معصم أيضا لإخراجه في تقديم  
مدفع الوحيه بل يجوز أن تسقط حتى لا يمان و كان المشري قد قدم المدفع بعد كونه  
ومعصم المدعى

قد يمان بن الحكم على المشري فلا حتى قد يمان به من المدفع فيمكن وجوب  
ولا محل عليه لخصمه بل لا أن الدافع ليس حصريا في المدعى ولا يقتضي إليه حكم  
الصادر بين مشري وبين الآخرى وبشكل من يمكن حصص في المدعى أن يرد حصومه  
محدده في موضوع نفسه بجميع أوجه المدعى التي لم يمانها المصلحة في المدعى الأولى وقد  
يظهر بوضوح في دفعه و كان الدافع ولكن جوار المصالح كإب في سقوط حتى لا يمان  
أو التفتت من غير ذي شبهة فلا يقتضي الدافع لأن دفعه لا يمان المدعى رؤوس الدافع  
حماية فيه ، يمكن إذا يقتضي الدافع عليه حوسب على تحمله ، فمن الأصول أن من وجب  
عليه المصالح حرم عليه المتعرض

### في صلب درنة المدفع

درنة المدفع إما أن يكون كإب أو حرم

والاستحقاق الصادر كإب لا حتى ذي حتى عليه ثابت قبل الدافع أو ثبت بعده فعل  
الدافع كما في مثال المتعرض لصاحب المدفع ويوجب المصالح حتما على الدافع إذا كان المشري  
طرفة صامدا في المدعى ، إذا لم يمانه لا يمانه المصالح إلا إذا لم يمانه على أن حصر  
المدعى ناشئة من إيمان المشري أو كان مدفع من المصالح المدعى أو طلب حصصها  
كما تقدم

و مع مكنة حرم المدفع من المدفع أو دافع به مدفع موقوف المصلحة كإب كان  
حرم المدفع المتعرض بحث أو غلبه المشري قبل المدفع المدفع عن المدفع



وكذلك ثبوت حق الارتفاق على المبيع (مادة ٣١٠)

ومع ذلك يجوز للشعري أن يتلقى المبيع (مادة ٣١١) مع استرداد قيمة المهر الذي سجد به، ويؤثره وبه ربه أو يجوز من يقدّمه المحكمة معالي حق الارتفاق (مادة ٣١٢) ثم إذا كان المبيع صغيراً أو كان حق الارتفاق غير صائر، فشعري ولا معقل لم يفرقه بغيره بحيث لو علم قبل العقد أن أحدهما لا يجوز له الفسخ بل يكون له التحويل فقط.

وكذلك لا يجوز للشعري أن يطلب فسخ البيع بصراراً بمقتضى رتبته المزمين لأن فسخ البيع يسقط وهوهم ساقطاً حق الملك منه (مادة ٣١١)

### ٣ - في مشكلات المبيع

تقسم هذه المسائل في ثلاث أقسام وهي: تشمل المبيعات أيضاً والشعري الوجب رتبته هو الذي أحدهما يتبع حتى لو كان لزم بعد من نقصت فيه قيمة المبيع لأي سبب كان (مادة ٣٠٦) لأن المبيع كان سبباً في استحقاق البيع بغير استثنائه من بيان حتى ذلك الغير أو لزمه الحق في المبيع، ويشكّلون المبيعات يجب إثبات (مادة ٣٠٥ و ٣٠٧)

١ - رسوم العقد وما ينجم من المصاريف

٢ - ما صرفه الشعري على المبيع لجمعه وإصلاحه وتحسينه

٣ - رسوم دعوى الاستحقاق ودعوى المبيع وما ينجمهما

٤ - ما حصره المذمّي بدونه المبيع

٥ - ما حصره منه سبب ذلك من المبيع المقبول أو لا

ومن الملاحظ ما عورث مشتري المأنوت بالمستطارة فلا ضمان من صقع حديد في أنل منه وهذا الزم من تعطيل الأعمار من رهن الاستحقاق ووجود حالات أو عروق حديد

٦ - ما زاد في قيمة المبيع عن ثمنه سواء كان الزيادة من قبل المشتري أو من مجرد مرور الزمن ولا يلاحظ هنا عدم الجمع بين مصاريف التحسين وزيادة القيمة



ورد كسب مدعى الاستحقاق دعواه ولكنه لم يزمه المصاريف التي ادعى شترى صرفها في تحصيل الحق فلا يزم المبيع بها إلا بما ترتب عنه فائدة بلع (مادة ٣٠٨) لأن عدم حكمها على مدعى الاسترداد قد يكون قرينة على عدم لزومها فوجب تحقيق مدعته

وإن كان البائع مطلقاً في ذلك المبيع ألزم بجميع المصاريف حتى التي صرفت في رتبة مبيع ورجوعه (مادة ٣٠٩)

### المبحث الرابع - في صلاحيات عيوب المبيع الخفية

الغرض من التباين حصول المشتري على مبيع صالح لفائدة التي اشتراه لأجلها كما أن البائع يتناول ثمنه لا سيما اختيار المبيع من النوع الوسط بين المبيع الذي يسبقه في درجته فإن كل المبيع يجب على البائع تشتري ما يترتب على ذلك

وحيث العيب هو المعروف بحال العيب يعني أن عيب المبيع يجعل المشتري يجرى بين سطح البيع وبين نقص الشيء وهذا نص في شروط

الأول - أن يكون العيب خفياً لأنه لو كان ظاهراً واشترى المشتري ببيع فهو فاسد عليه ولو ياتى إليه وقت العقد إذ يعتبر مقصراً (مادة ٣١٣ و ٣٢٠) والعيب المعلن كما يكون في المثل يكون في العقد مثل الدار غير المرسوس الحطب سفوفها وهي لا ترى ولكنها فلهذا يكون في الأرض الرزعة

الثاني - أن يكون العيب مما يخص قيمة المبيع التي اعتبرها المشتري من العقد أو يحميه غير صالح فلا يسمي بها العقد (مادة ٣١٣)

وموجب أن يكون نقص القيمة يمتد إلى عيب المشتري لا يمنع من الشراء

وبمن يرد من هذا الشرط أن يقول قول المندى في قيمة المبيع لأن ذلك يكون مثله عطائه حق التصح يخص إرادته ولكن العرض أن يكون العيب عيب لا شترى معه مع عاده بالتشديد في العقد والمساواة بوجه إلى حكمه انتهى



وَأَدَّ كَمَا أَمَرَ بِحِرَالِ الْبَلَاغِ بِرَادٍ عَنِ الْمَصْلَاحِ الْكُلِّ أَوْ هِيَ مُتَعَدِّه  
بِحَسَبِ عَادَةِ أَمثالِهِ تَحْصَا بِنَا وَتَقْدِرُ مَعَهُ مَعَكُورُ الْقَضَايِ

الثالث - أن لا يكون الحب معلوماً المشتري حين إتمامه ٣٣ ذلك الحب  
ظاهر لا محذور الحب وإن حبه المشتري من حب أولى الحب معلوم فعلا

ان کے لئے ان کے لئے ان کے لئے

والغريب القدر هو الموجود في الملح حين انقذ إن كان عبثاً معينة كاتفرص  
 من كان من القدرات عتراض قدی ولم يحدث إلا بعد سبع وقيل تسیم  
 نیم (مادة ۳۳۲) (راجع من ۲۱۷)

المأمور - أن يكون البيع ائتماريا، وبكامل جريا على الملك أمام المحكمة أو أمام  
جهات لإدارة كإحدى الجهات وبيع الممتلكات والأراضي المملوكة فلا صواب على  
الذات (مادة ٣٣٧)

إد ختمت هذه الشروط كل الماري عمر بن شيخ أبيه أو نقص الفئ ودنك  
مع التمرين أو بنونه (مائة ٣١٤)

فإن كان أبوعبده لم يبع عبداً فليس يفتري، لا والله لا والله، على ما قاله علي بن أبي طالب عليه السلام (ص ٢١٥)

وإن كان الغيب لا يخص من فهمه أجمع عندنا لا يجوز التجرى عليه من غير  
دليل له إلا طلب من الغيب كراهة الخبر وبعضه به الخاص مادة ٢١٨

۱۰۸ التمر من دلا وحده لا ياتى الابق سليم البه وسكونه عن يظلم . حبب كان يهينه  
رأى عنم . بعض الناس ولاش . مصلحة القبايع عند يكون في سرداد ابيع ولا يجوز ان  
يخرجه . سرى منها . لا ابد . استقامه . وحده . حبب . ابد . ضم . انش . مصلح . دله

۱۲۱ بعد از شصت و یک روز کلی : « حزنه » عا معده و ظهر اعصاب و چشم. من  
المنعم فیس من کثیری ان عطف الشبح النعمه عا ظهر به اعصاب درون علی سو = کل  
الراء عا = اعصاب نوبلا (براده ۱۳۱۶)

۱- به آن الصفة كانت واجبه وكان الثمن معدرا معذرا مجموعا صريح لمع  
هو معذب بها نصر بالانحصر راد كذا في محرمه من الحسد في راد له في راد ولا ضرر  
على مسدود في انحراف بعض في كان في راد طالع في راد



سكن يد ظهر المبدأ عند التسليم حار تشتري مع البيع في الانشاء الممنعة إن لم يكن في القسمة ضرر على البائع (مادة ٣١٧)

إن كان في الضرر أي ضرر كما لو كان المبيع شوي من متلا من كهرسب مشاهير رمد ثمما، نقضهم أو هلك وحسب أن يكون النقص فيها أو العاه عليها

ويقدر الثمن بالنسبة الآتية (مادة ٣١٩)

يقدر للبائع ثمن باعتباره مالاً من العيب

ويقدر له ثمن باعتباره

ويؤخذ متوسط الثمن ويقدر المتوسط الثمن الذي وقع عليه والفرق بينهما يكون هو مقدار ما يجب نقصه من الثمن

### مبحث — في هلاك المبيع بالعيب

إذا هلك مبيع سبب عيب المبيع فلهلاكه على البائع ويجب عليه رد الثمن ولو لم يكن إن كان مالاً للعيب أو رد الثمن وحده إن كان يجهله (مادة ٣٢٣)

### مبحث — في مشكلات ضمان العيب

مكت بها القبول ولكن ظاهراً مما يحتمل في ضمان ذلك المبيع مع ملاحظة موجب الضمان في أي العيب

ليدخل فيها ماصره المشتري على المبيع وما خسره سببه وادائه من ربح المتبوية وما ومصاريف لرحمة ورية إن كان البائع مدق، وما تقدم كذا خاص بالنقل المدنية أما في التجارة فبيع في العيب عرف التجار (مادة ٣٢٦)

### مبحث — في سقوط ضمان العيب

يسقط ضمان العيب في ثلاثة أحوال :

الأولى — إن اشترط عدم الضمان في العقد (مادة ٣٢١)

الثانية — إن لم يقدم المشتري دعوى الضمان في ثمانية أيام من وقت انقضاء العيب (مادة ٣٢٤)

ويشبه العيب جميع طرق الإثبات ومنها شهادة الشهود



الثاني - إذا تصرف المشتري في الباع أي تصرف كاتب بعد عمله بالمع  
(مادة ٣٢٥) كأن استعمله أو باعه أو أجره

### المبحث الخامس - في شرط عدم الضمان

يجوز للبائع أن يشترط عدم ضمانه للبائع  
ولا يجوز للبائع أن يكون الضمان كالمعولم بدون ضمان على البائع أو صريح  
في الدلالة على المقصود من عدم الضمان

وإن كان ذلك فلا يربط به حرية المشتري من دفع العقد واسترداده  
تربط عليه عدم الزام البائع بتعويضات (مادة ٣٠٦)

وإن كان صريحاً معاً فلتعرض سبط الضمان - كونه على شرط أن يكون مشتري هم  
وقت البيع بالبيع الموجب لاستحقاق البيع أو كالمعولم في العقد أنه شترى  
المبيع ساقط الخيارات (مادة ٣٠٧) "

ومعنى قوله اشترى المبيع ساقط الخيارات للمشتري عن حقه وطلب المبيع بدل  
المبيع كله أو بعضه

وشروط عدم الضمان بطل وجميع الأحوال إذا كان ذلك المبيع شيئاً من  
البائع (مادة ٣٠٣)

### الفرع الثالث - في تعهدات المشتري

تعهدات المشتري إن كان ذكر أحدهما تنص والقوانين يستلزم لزوماً منصوص أخرى  
التعهد الأول - المشتري ملزم بدفع الثمن في المكان والزمان والشروط المتفق عليها  
في العقد (مادة ٣٣٨)

وعلى المشتري مصاريف الدفع إن كانت كما لو كان يجب دفعه طريقاً أو نحوه من  
مصرف إلى مصرف في بلد آخر أو إرساله طريقاً أو نحوه

( على العمري يوم : المدة لا تكون (أ) عند أن ذلك يكون عيباً - التاريخ والخطام  
والرسم عند البيع يومه (ب) لا يصح على البائع في جميع الأحوال يومه أنه لا من قبل البائع مع أنه  
محمية لكونه قد قرر في كل (أ) وجهه هذا كله راجعاً إلى أن كل من أراد أن يبيع به  
منه يومه (ب) (وإذا كان ذلك) (على أنه يمكن) (على أنه يمكن) )



وإذا تمت محل لتسليم المبيع كان هو محل دفع الثمن أيضا  
 وإن لم يعين للمسلم محل وجب الدفع في محل اقتراح  
 فإن سكنت المدة عن أن محل الدفع ورمائه كان الثمن وأوجب الدفع معجلا في محل  
 تسليم المبيع وإن عيّن له محل ولا يفي محل المانع  
 ومع ذلك يرى عرف البلدة وما درج عليه المتجار في محل دفع الثمن (مادة ٣٢٩)  
 وإذا تأخر الثمن كان التأجيل لا يملك إلا بشرط في العقد يقتضي بها  
 وإذا لم يتفق في المدة فلا يجب الفائدة في جميع الأحوال إلا في صورتين  
 الأولى - إذا وجب الدفع وكلف به المبيع تشتري تكلفا رسميا فصحب الفائدة  
 من يوم التكليف وطبقا لنص القانون (راجع ص ٢١٧)  
 الثانية - إذا كان المبيع الذي سلمه دائر أو ربح آخر كما لو كلف سقاء مفر  
 أو صهبة معدة للزوجة وجب أن تكون المدة متعادلة بين الطرفين (مادة ٣٣٠)  
 ويجب القوائد من يوم التسليم بدليل قول المدة (المبيع الذي سلم) أي أن الفائدة  
 لا تجب على ثمن المبيع الذي لم يسلم بعد

### مبحث - في خيار الثمن

حذر الثمن ويدل له يجب جبر المدة هو حق البيع في دفع البيع إذا لم يدفع له الثمن  
 في لأجل الواجب الدفع فيه أو طلب إزاحة المدعى الدفع (مادة ٣٣٢)  
 وعدم دفع جزء من الثمن كعدم دفع الكل في ثمن الخيار لأن النص لم يخص ولا أن  
 محل يقتضي بذلك

وينبغي من ذلك حالتان :

الأولى - إذا كان عدم دفع الثمن ناشئا عن مرض حاصل تشتري في مبيع كما  
 في صبر الدرء بد تشتري في هذه الحالة أن يجس الثمن إلى أن يؤول سبب الخوف  
 من الاستحصال<sup>١</sup>

(١) - سمي التكليف (الزاد والاستحصال) ٢ - المدة مع القصد من قوله



ويجوز للبائع أن يقدم كعلا على ما قد يجب من الضمان المشتري إذا استحق البيع  
وحسبته يجوز له التمسك بغيره (مادة ١٣٣١)

ولا يصح للبائع حيا في هذه الحالة من التطرلقا في اقتدار الكسب وأحوال الدعوى  
الذاتية - إذا أعطى المحكمة المشتري منه ببيع ما تمثّل لوجود مقتضى كما لو كان للنفس  
فائدة وكان المشتري لم يبيع من البيع لموجه أو لعارض حدثت ولا خوف من التأجيل  
على أنه يجوز للمحكمة أن تقرر صحة البيع أن الأمر بوضع البيع تحت الحجر حتى إذا  
نقضت المدة ولم يبيع المشتري استردّه البائع

وعلى كل حال لا يجوز للمحكمة أن تمهل المشتري أكثر من مرة واحدة (مادة ٣٣٣)  
ولا يجوز لها أن تأجل الإمهال إذا كان الفسخ واجبا من العقد سواء شترط الفسخ  
بلا احتياج لثبته رسميا سابق أو كان التبيه واجبا لعدم اشتراطه (مادة ٣٣٤)

وكذلك لا يجوز للمحكمة إعطاء الفسخ ولو لم يشترط الفسخ في العقد من دون أن  
يكلف البائع المشتري بالبيع تكليف رسميا إذا كان البيع سبعة بحرية أو مائة مقولا  
وكان منقذ في العقد على بدل على التسليم وبيع تقضى (مادة ٣٣٥)

وعلى كل حال لا يصح إمهال المشتري إذا ظهر منه المهل أو كان البيع مقولا بمضى  
عنه الثلث أو الربع أو خمس الخمس فلا يستعمل لو كان عقارا مثرا وبمضى من مصاد  
مشتري وهكذا

المعهد الثاني - وجوب الاستلام

كما وجب على البائع تسليم البيع يجب على المشتري أن يستلمه  
والأمر واضح إذا كانت الأطراف لا البيع بيني في حيازة البائع إذا في هذه الحالة  
يكون هناك اتفاق صريح على تأجيل التسليم

سكن قد تقرر أن يكون البائع مصلحه في التسليم وحسبته يجب على المشتري  
أن يستلم من طلب منه ذلك إلا إذا كان التسليم مؤجلا منصوصا

وهذه مبادئ القواعد على تحرير هذه المبادئ كالماء يترتب على منع  
المشتري من الاستلام كما جرى عليه في أحوال كثيرة من ذكر حكم المأجدة دون النص  
عليها ملاتها (راجع المادتين ١٠١ و ١٤١)



نتم أن البائع على تعهده متى وبيع المبيع تحت تصرف المشتري وعلم ذلك ولو لم  
يسم المادة (٢٧١) ومما سقوط الضمان عن البائع فلا يملك المبيع فهلاكه على المشتري  
وهو حكما أيضا مستبعد من المواد (٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩) (راجع ص ٢١٥ - ٢١٧)  
ولا يشترط على البائع إنداء المشتري بالاستلام بل يجوز عليه أن المبيع تحت تصرفه  
كأن في نقل الضمان إليه

ويترتب على ذلك أنه لا يجوز له عدم دفع الثمن بحجة عدم التسليم وإن كان في تأخره  
عن الاستلام ضرر أو تصرف على البائع واشترى ملزم به لأن المثل يكون ملكه  
من حين وجوب استلامه

ولذلك أن يحبس حتى يولى ماصره عليه وإن دفع الثمن

### مبحث — فيما يترتب على وبيع البيع

سك القانون عن مبدأ ما يترتب على وبيع عند البيع ولا سيما سهل من غيره فالتواضع  
العامة كقوله بذلك وهي تنهى بما يأتي

أ يعتبر البيع عبثا ويحق مسمى كل أثر يترتب عليه وبيع المبيع فذلك المانع  
عالم كان مقرر رجوع سلوا من كل حق رب عليه فغير من المشتري كره لو حق  
رتفاق

ب لا يترتب سقود اثره أو قيمة المبيع لدى حناء المشتري من البيع ولو رد له  
العائنه إلى أحدها أو إلى ثمن يجب على من يكون وصيه من أصل الثمن وترد هذه عبارة عن  
نقص قيمة المنة من قيمة الثمرة أو المبيع

ج وله ما يترتب على البيع من المثل على المشتري سواء كان مقصرا أم لا  
لأنه مقصر في دفع الثمن لكن يجب مقادير ذلك أن يجب به ماصره في تحصيل المبيع  
ماعتار ما ربه في قيمة

د يسقط البائع المبيع متى هو في يده مهما كانت صفة هذه إلا إذا ثبت له عليه  
حق يوجب به على المشتري كما كسب المثل نصي المنة أو كما لو كان المبيع متعولا طعنا  
ماعتار ما ربه في قيمة



( ٥ ) وله حق الأولوية والتقدم على جميع الدائنين المرتهنين بعد البيع (راجع مسر  
لكي شرط نجاحه في الاسترداد والامساك أن يكون عقد البيع مسجلاً أو يكون مذكور  
في العقد أن الثمن باقي في دمة المشتري

مثال ذلك : مع رد مائتا لكر ولم يقضى الثمن وناح بكر ذلك انقضاء لحاله ويصح  
هذا عنده . هذا لم يكن يمكن جعل عقده قبل حاليه ولم يكن طاهره في العقد أن الثمن باقي  
في دمة بكر فلا يجوز لزيد أن يفسخ البيع منه ولا أن يبيعه على ذاته لآخره لأن  
يقدم على غيره من الناس إذا بيع بمقدار جبراً على المشتري إن كان باقي في يده

ويستحق حق الفسخ في صحيح البيع إذا لم يسجل عقده قبل صدور حكم بإشهار  
تفليس المشتري (مادة ٦٢١)

بقي الزم الذي يستحق تحصيله خيار الثمن وعدم النص عليه يعمده د خلا في حكم  
العام وهو يقضي بعدم سقوط حقوق المخمصة قبل معنى خمس عشرة سنة إلا ما استثنى  
من ذلك نص صريح

وعليه يدخل في هذه القاعدة أيضا حق المشتري في طلب الفسخ بعدم تسليم البيع

### مبحث - في خيار العين الفاحش

خيار العين الفاحش مجموع على العاقلين فلهذا توفرت فيها شروط أهلية البيع  
والشراء وعلى مبرأ من مافدى الأهلية

وأما القاصر خياره مقرر على طلب نكته التي ويبقى العيب إلى أن يبلغ القاصر رشده  
وإذا مضى سنين ولم يستعمل حقه سقط وكذا حتى ورثته يستعمل بسنتين من تاريخ  
وفاة (مادتي ٣٣٦ و ٣٣٧ : )

(١) الذين قدس سبب اليد والمادة الفدية . مقتضى في نفس القرائن شرط التمس رأيه عليه على خلاف  
في ذلك وهو لا يصلح بل القوة في الشريعة الإسلامية

وإذا التزموا وقت قص عليه ثم يجوز ولم يقرروا على الخاسر حتى طلب نكته الثمن و سبيع حكمه منه  
وإذا ورثته وأصغره فهو مقبوض . يشير على القرائن . كما لا يخفى القائلين بسببه بوجوده من وضع  
الذين لم ينفذوا من ذلك البيع وكذا فلا تؤيد لعدم وجود مقصود فخره في القائلين لأهليه في حد  
حكم من يهـ . وإذا القاص الذي لم يجد تدلوى حله لأهليه فلكونه إن لم يرد عليه في كذا من الأحوال  
وإن لم يكن كذلك فلا يحل لفخره في القاصر والمحبوب عليه وهذا لا بد كل يحتاج إجماع عليه



و يشترط في خيار البيع شرطان .

الأول - أن يكون المبيع عملاً فإن كان متحولاً فالعين فيه لا يحق حق طلب التكلفة  
الثاني - أن يكون البيع فاسداً وهو يعتبر كذلك إذا : لا على خمس من المبيع أو  
كان خمس أو أقل منه فلا وجه لطلب التكلفة

ومما هو النص أن طلب التكلفة جزئياً لو صحت العناصر منه الوضعية (كما يرى غير ذلك  
وقصره على العناصر الخمسة أولاً لأنه من الحقوق التي تخصه كحق الموقوف التي لم تكن  
الأهلية (راجع ص ٢٧) ثانياً لأن المبدأ الذي وصفه الشارع في لائحة المبادئ الخمسة  
بعد بشر القبول وهو وجوب الترخيص من المجلس المذكور بالبيع منع من أحد النص  
على مخالفته ولا حاجة لوصفي أن يتخذ هذا الحق سلاحاً يهدد به المشتري من شاء

### المقصود الخامس

في بيع الولاء

بيع الولاء هو البيع مع شرط خيار الاسترداد للبائع وهو مذكور (مادة ١٣٣٨) .

الأول - جعل المبيع رهناً للمشتري استناداً للمدين الذي على البائع وصورته

فتمنح ريد من مكر ألف جنيه و أع في مقابل مائة عشرة ألفاً من رأس المال  
لا يشتري للمشتري إلا إذا دفع من مدين ولم يرد البائع من  
وهذا النوع كونه خياراً سواء شواء وحكمة حكمة (مادة ١٣٣٩)

الثاني - نقل ملكية المبيع إلى المشتري من يوم العقد واسترداد منه 'دفع  
البائع نفس ومصاريف (مادة ١٣٤٠)

وهذا النوع شبه ببيع المدين فصح على شرط وحكمة حكمة أي أنه إذا رد البائع  
نفس للمشتري رجعت إليه ملكة المبيع واعتبر أنه لم يخرج من ملكه أصلاً وسقطت  
جميع الحقوق التي تكونت على المبيع جعل المشتري كالمدين وقدره وحق الارتفاق  
ولا فرق بين البيع وهه والبيع المنع فصح على شرط إلا في حكاية تحقق للشرط  
وعدمه محمود لاجل أني أنه يجب مدين من رد النفس وأحد المبيع



### الشرع الأول - في مدة بيع الوفاء

ما كان البيع وهو يحمل الملكية غير مسترد في طه فمشتريه وعنده سبعة أشهر  
لا يجوز مع المصلحة العامة إخراج القانون لجميع ومن إلقاء البيع معقلاً فغير أن لا يرد  
على خمس سنين من ذكر في العقد مدة تزيد عن ذلك وجب عهدهم في خمس سنين  
(مادة ٣٤٦)

لكن يجوز للمتدين أن يطيقوا المدة إذا مرت من النهاية وبعد ذلك عهد جديد  
بشرط أن لا يكون فيه ضرر على من ربح ثم المشتري حتى تلي العقار البيع  
مثال ذلك: اشترى ربه عقاراً شراء وهذا المدة ستان ثم رده مده ملكه وبعد  
سنة ونصف انفق مع الشائع على جعل المدة خمس سنين بدلاً من اثنتين في هذا  
الأنه في إصرار بمقوى للمري لأن رده مده مبدلاً ربما أطول مما انفق عليه وكذا  
لمشتري الثاني لأن له املاى ضروره ما كانا ملكاً ما كانا حد المدة الأولى ثم سرى  
البيع لأصل العقار وهكذا

### الشرع الثاني - في حق المشتري في بيع الوفاء

حق المشتري في البيع وفاق هو حق الملك المدة في المدة المنق عليه إلا أنه حق مير  
ثاب لأنه تحت شرط فاسخ فالمشتري يمتنع البيع واستعماله بجميع الطرق فمصلحة  
قانون لكل مالك وذلك من يوم البيع (مادة ٣٤٠)  
له أن يبيعه أو يرهنه أو يرت عليه حموى أو يمتنع

ويده على البيع بد شرعية فإن لم يكن الشائع ملكاً فبيع وكذا عقاراً وكانت المدة  
خمس سنين فالمشتري يصبح ملكاً بمعنى المدة حد المدة الخمس . ورد ما يمكن المدة  
خمس سنين وكان البيع دائماً مدة على العقار خمس به حاز للمشتري أن يضم مدينين  
ويملك العقار إن كان مجموع المدينين خمس سنين

ورب لم يكن الشائع بد مدة ومضت مدة العقد وكانت مع سنين وم يسرد الشائع  
مع ومضت سنة واحدة من المدة المدة الخمس يصبح للمشتري ملكاً  
وبشرط في ذلك خمس سنة فإن لم يكن سنة واحدة وجب أن يكون المدة  
خمس عشرة سنة



والمشترى إذا كان مبيع مرهون، أن يطلب من الفاني المرتب مخرجه للدين أولاً من  
أعلا كذا الأخرى من التمسك على المصنعة سعة وظائفاً  
وكنشك للمشترى الحق في رد طلب الدائنين الاستدراج لسداد المبيع نيابة عن  
البائع وفي تجريد المدين أولاً بما يكون له من الأولاد، الأخرى  
التي جميع هذه التعميمات مشمولة بشرط التمسك وسداد المبيع  
المبيع الثالث - في رد المبيع وفاء

للبيع أن يسترد المبيع متى حل لأجل

وحتى الاسترداد حتى يحمي كما سعى بانه فهو مع انقراض في أنه يد كالم غلو باع  
المشترى العقار حارث لكه الأصلي أن يسرده من المشري الثاني ولو لم يكر في عقده  
شرط الاسترداد (مادة ٣٤٣) لأن هذا الشرط موجود في عقد المشري الأول وكان  
على مشري الثاني أن ينفذ على ما به من أصول ملك بائعه وسروجه

### المبحث الأول - فيما يسترد

هو المبيع وفاء بانه لا غيره ولا أهل منه ولا أكثر سواء كان قائم بذاته أو  
شأنه في كبر قلب واحد أو أجزاء متعددة (مادة ١٣٤٦)  
ويستثنى من ذلك حقائق كما جاء في القانون

طاعة لأولي - إذا بول المشري وتركه أكثر من وراثته وقسم الورثة العقار لمبيع  
لورثته وفاء أو تركوه شائعاً بينهم ثم حل مبيع الاسترداد لا يجوز لمبايع أن يسرد من  
كل وراثته إلا بقدر نصيبه في التركة (مادة ٣٤٦)

رد وقع مبيع كله في نصيب أحد الورثة كان لطلب منه وحده دون الآخرين  
طاعة لكسبة - إذا كان المبيع وفاء حصه شائعة في عقار والمشري المشري وفاء  
في الحصص من هي لم يمس على حلقهم تصحده ولم يمس إمكناً عنها حاز له أن يرد  
المبيع وفاء بالاسترداد (مادة ٣٤٧)

١ - يسرد منه الاسترداد لأولي المبيع له، ويستأديون أنه جاز في كل بيع ر كذا من ٤  
أول كان طلب من شخص واحد ببيع في أو وقع مبيع جاز في كل بيع ر كذا من ٤  
الطلب الاسترداد وكذا في طلب



مثان ذلك - باع زيد لكر وفاء ثلث دار شائعا في الدار كلها وضرب أصحاب الثلثين  
 في أحدها الخمسة فبين أنها معلومة وسعت الدار فاشترى بكر الثلثين وصار ثلث الدار  
 كلها ثم حلّ أصل الاسترداد من هذه خاله يجوز لشري أن يبرء الدائع بأحد الدار كلها  
 لكن إن لم يبرء الشرطان الملتزم في النص كما لو كان مئثل الخمسة هو المشتري  
 وهو أو لم يطلب أحد الخمسة واشترى الخصم الداية من أرباب عبر طريقة انصافية  
 فلا يجوز له ذلك

وحكمه يزعم الدائع بالاسترداد لكل في الحصة المنصوص عليها هي اعتبار شراء الخصم  
 لأخرى مخرجا لازما لاستبقاء حق الاسترداد الذي للبائع لأن المشتري حلّ محل البائع  
 مراقبا في ملك نصيبه له حقوقه وعليه واجباته ومنه تحمل الخمسة أو النصيب إذا لم تمكن  
 لنفسه حب وهذا ترك المشتري بغيره من الشركاء أو أحديا بأحد الصفقة لأن ملك عنه  
 وعن ملكه لياسته عنه كما ذكر ومنتج حيث قد حق الاسترداد ولا خوف من معاملة  
 مشتري في النص لأن ذلك عبر عليه ما دام البيع حاصلا بالترديد عنا فصلا عن عدم  
 شيوع البيع وفاء في نصيب غير مضمون

### المبحث الثاني - في شروط الرد

يشترط في صحة البيع وفاء رد البيع لصاحبه أمران (مادة ٣٤٤)

الأول - أن يحرص الدائع على المشتري ثم وتوابعه

الثاني - أن يكون المحرص في المبدأ المتكسب إليه في العقد (مادة ٣٤٢)

حرص - يجب على الدائع المحرص يطلب الاسترداد أن يحرص على المشتري وما

١ - أصل ثم ثم ثم

٢ - المصاريف التي صرفها المشتري حين العقد والتي يجب عليه صرفها  
 حين التصحيح

٣ - مصروفه المشتري مما كان لازما نصيبه المبيع

٤ - مصاريف المحرص التي صرفها المشتري بشرط أن لا يكون حاشه فان

كانت مظهرا أنهما القاعص إلى الحذف للاق ولا رد في أي حال عم رد

في قيمة المبيع



يعتبر المصروف فاحشة إلى ظهور أن المشتري صرفه لحصل الاسترداد معسر عن  
 البيع والمشتري حتى حبس نفسه إلى أن جازى عما هو حقه ثم ذكر  
 وأوفى الظرف لعدم إيجاد محل للتزاع أن يكون العرض رسمياً بواسطة المحصر  
 ولا يجب على الذئع أن يعرض مطلوب المشتري عرضاً حصصاً أي أنه يقدم إليه  
 مبلغ من يودعه في صندوق المحكمة بما لم يقبله المشتري بل يكفي أن يكون العرض  
 علاناً رسمياً باستعداد الذئع الدفع على شرط أن تكون أحواله موحجة للثقة بأن يقوم  
 «بوجه» متى قبل المشتري

### المبحث الثالث — فيها يقترب على الرد

يقترب على رد المبيع رجوعه إلى ملكه الذئع حلياً من كل ره ومن كل حق ترب  
 عنه بعض المشتري كأنه لم يجرح من ملك الذئع أصلاً  
 إلا أنه يجب على الذئع أن يبرر الأعمال التي يكون المشتري عنها هو متعلق بردة  
 البيع ومنها الإجازة رد لا تكن مقلتها أكثر من ثلاث مدين ويشترط أن يكون المشتري  
 حسن الية فإن لم يكن حسن الية فالذئع عليه حق انصوب (مادة ٣٤٥)  
 ويرجع جميع ما ملكه الذئع بما حصل فيه من الزيادة كطمي البحر والاشجار التي  
 عرفت على سبيل التفرار

قد ساء فهو مختبرين إزام المشتري رهها ومن استقبلتها ودفع قيمة عهدها  
 والأدوات وأجرة العسلة أو ما زاد في قيمة العقار بسببها إذا كان أدب قائماً لأن  
 المشتري لا يشتري متعة في ذلك  
 فإن لم يكن أن ذلك اعتبر المصالح محتملاً وكان المشتري مجبراً في استعانة ودفع  
 قيمتها مقبوضة أو طلب رهها

ومع ذلك يبقى البطر عند تدبير القيمة في أحوال البناء ومرطاة ما إذا كان المشتري  
 عمل عملاً نافعاً يستعد منه معارون محس به حصة الإيجار أم لا شرط أن لا يكون  
 القيمة كبيرة بزيادة مما أن المشتري أراد حصل الاسترداد صفاً على الذئع







وإن دفع الدين للمدين الأصلي مدفوع صحيح ولا حي يخلط به رضاء المدين في مطابقة هذا شيء بل يرجع على المائن  
ولا تقتصر رضاء المدين بالحوالة سلباً - أحدهما مصلحة المدين والثاني مصلحته  
بمنحصر لدى تحويله إلى المدين

لمصلحة مدين في بقائه مؤمناً مثل الدائن الذي تصفد معه لأن المبرور أن التعهد  
المدين في مثل الديون المثالية لا يكون إلا بين من يعصم ثقة شخص وقد يكون للدائن  
مصلحته في بدء الأمر سراً بينه وبين دائنه وقد جاء التحويل بدون رضاء نائب عليه ذلك  
القائد - ويجوز أن يكون المدين دفع الدين للمائن وأحد سنداً لم تسجله وترك سنده للمدين  
بيد أنه في ذلك لا تخلو من الالتزام بالدين من ثمة الخطأ ، ثم أنه حتى الرجوع جديده  
على الدائن يمكن إذا كان هذا معسراً فلا فائدة له من حي الرجوع المذكور

ومصلحة محال في تعهده من بدء الدين في دعة المدين إذ يجوز أن يكون مدين قد  
دفع ولا يزال سنده بيد المائن لسبب آخر غير هاء التمهيد ويجوز أيضاً أن يكون لدى  
المدين دفع يعرض التمهيد فمماؤه بمذمة اعراف بوجود الدين وبقلم وجود وجدل بطلانه  
أو بالتنازل مما يكون عنده من الأوجه الموجبة لذلك

وليس من الواجب أن يقتصر رضاء المدين بالحوالة على وجود أن يكون سنده عليه  
كما هو صريح في سنده المدين أنه تحت الآث أو مقبولة بها أو حصلاً منها بشرط الكفاءة  
كما تقدم

وكذلك يعتبر المدين رضاء مفعلة بالحوالة إذا اشترط في إبداء أن يكون الوفاء حاصلاً

### المبحث الثاني - في الديون التي يجوز تحويلها

يجوز تحويل جميع الديون على التفرع

لأنه بين أنسب يكون الدين حلاً من الشرط أو مشروطاً بشرط وفعلي أو بشرط  
صامخ أو مضافاً إلى أجل كذلك

ولا بين أن يكون مضافاً أو مؤسلاً

ولا بين أن يكون حاصراً مقرر أو متوقع الحصول كالأستحقاق في ربع الوقت قبل  
حين الموسم



ولا يبي أن يكون خافيا من النزاع أو متعارفا معه

ولا يستثنى من ذلك إلا المبرور التي لا يجوز انتزاعها عن حق في القبول وهي  
العهود المؤقتة ومنها وصية الموقوفين والحكومة ومعاييرهم وما استعملوه غير ذلك  
فإن الحكومة ساء على وظائفهم مما يخص به القوانين واللوائح كصالحات الاستئناف  
ومكافآت من هيئة الخدمة

وأما المكافآت التي تكون منحة من الحكومة فلا محل في الاستثناء  
ويصدق بمرتبات الموظفين أمور العمالة الذين يحصلون للحكومة أو إحدى مؤسساتها

### المبحث الثالث — فيما يترتب على الحوالة

#### ١ — بالنسبة للمدين والمدين

بالنسبة للمدين — يحل محل المدين في الدين ودواينه وكفالاته  
ونكتة تحمل أيضا جميع الدفوع التي كان للمدين أن يمتنع بها على مدين حتى كان  
مدين متعلق شخص المدين مثل كونه قاضيا أو مكرما أو مدنيا فيه وهكذا  
إلا أن قبول المدين الحوالة يسقط حقوقه في كل دفع كان له من الدائن لأن حوالة  
تعتبر تجديدا للمدين ولو كانت ائدة المصنف مثلا يسقط الحق في الاحتجاج به. وهذا  
قد لا يستلزم المدين حفظ حقه فيما يكون له من الدفوع التي يقع بها المدعى لزم  
بمكي حوالة

قد يقال إن النسبة بين الحوالة وتجديد الدين تسقط الكفالات أيضا لكن هذا غير  
مسموح به بحالته فبعد المدينين وهذا كالمحال لفضل الحوالة لولا الكفالات التي يكون  
له في ضمان حقه

هذا من جهة ومن جهة ثانية لا يحلوا المدين من أن يكون الكفالات مقدمة  
من المدين نفسه وهو لا حق له في عدم استغاثته إلا لم يستمر مقبولا. وهذا ربما أنه  
الحوالة وإما أن يكون من غيره وهذا يسوى عنه إن كان الدين مكفولا بزيادة أو غيره  
إلا أن يمرر بالحوالة تمديد الأجل أو تغيير شروطها فذلك يكون بغيره وحاشا  
أن يجرى أحكام التجديد



بالنسبة للمجهل - ضمن المجهل المدين لطلال إلا إذا كانت الحوالة ملا عوصر  
والذى يصحبه المجهل هو وجود الحق المحوّل وقت التحويل  
والصالح قاصر على التمثيل والمصدر عب . أي تم الحوالة الذي قصد به المجهل  
إدراك كان مدير التمثيل ونمي الحوالة حسبها فلا يضمن المجهل أكثر من حصته (مادة ٣٥٦)  
ولا يضمن مجهل مدير المدين لا في الحال ولا في الاستقلال (مادة ٣٥٦) لأن المجهل  
مجهول والتحويل وعدمه وعليه أن يتحقق قبل أن يتعاقّد  
على أن يشترط رضا المدين بالحوالة بعمل صالح وجود المدين قبل المدهوى في الرضا  
بالحوالة فترتب بالنسبة ويضمن مصادره لعدم الأهلية أو الإكراه أو الغش أو الغلط  
أو السكر لا إذا كان المجهل عارفاً بسبب المصالح ولم يشترط صحته على المجهل  
ويضمن لطلال لأنه مدوم للحق الثاني عن العقد وأصل التعاقّد على وجود الحق شره  
و يجوز للعاقدين أن يشترطا الضمان فيما لا يثبت فيه بغير اتفاق

#### ٢ - بالنسبة لغير المتعاقدين

لا يحتاج بالحوالة على غير المتعاقدين والمدين الذي وصى بها إلا إذا كان يترجم رضاه  
ناتجا برضه رسمي ومن ذلك الخارج فقط (مادة ٣٤٩)  
ومن معلوم أن ذلك كله خاص بالتدبير المدبّر أما التدبير التجارية فيجوز تحويلها  
بغير رضا مدير ويحتاج بها على المدبر من دون أن تكون لإحاطة بأداة التصريح رسمي  
(مادة ٣٤٩)

#### الفرع الثاني - في بيع المزاعم

هو كما تقدم بيع شخص ما يملكه حاليه قبل شخص آخر  
ويشترط للحق مرسوم إذا كان المصدم به مطلقاً أمام القضاء أو إذا صرح في عقد البيع  
أن البائع يتنازل عما يملكه حاليه قبل المدين وذلك ضمن الأمانة للعصاة بالضرورة  
وتسرى على بيع المزاعم أو بعد الحوالة إلا ما عدا ذلك كما يأتي (مادة ٣٤٨)  
( لا يضمن البائع وجود الحق المتنازع فيه ولا يبرأ المدعى ) (مادة ٣٥٣)  
وعنه ذلك واضحة إذ التعاقّد ليس وانصفاً على الحق مشروء بل على الخصومة وكل  
خصومة يجب طهه بقدر تسريح وقد لا تحتاج



وبسبب الدلاء في بيع الخصومات أو مالا يُقال إلا بالخصومة أن يشتري ثمن يمس  
لذات أحد المتناوبين للدعي على أن يختص من الدعوى ومن الحق الذي هو موضوعها  
بدفع الثمن المعين دونه المشتري وهو المالك والمصاريف (مادة ٣٥٤)

وإن كانت الخصومة قائمة على حق بيمينه أثبت جيبه وبيعها للدعي بانه جار للدعي  
فيه أن يدفع هذا المبلغ لأخيه المشتري وكذلك المصاريف والفوائد وتخص بذلك من  
الخصومة ومن موضوعها

ولا حق للمشتري في عدم قبول ولا في طلب أي تبرع يريده عما صرف وعي  
هو المالك التي كما تقدم

ولملاحظ أن حق الخروج على هذا النحو لا يجوز للحال عليه إلا إذا كان يمكن رمي  
ببيع ثمن إذا رمي به مصادره مسقط لحقه كما جده من قبول الخصماء على ما يفترض  
لذات المشتري بوصائه

وخرج من التراجع على لوجه المتقدم ممنوع في ثلاثة أحوال (مادة ٣٥٥) :

أحالة الأولى - إذا كان البيع حاصلًا لأحد الشركاء في حق شرع له سواء  
كانت الشركة في شركة أم لا

مثال ذلك - بدعي زيد أنه يدين مكي في ألف قرش وفي أثناء الخصومة توفي زيد  
وحيث أنه ورثته ثم سأل أحد الورثة مكي أن يدين له ألف قرش أو لأحد من حقه في دين مقابل  
مكي قرش في هذه حقه لا يجوز أن يدفع الخمسين قرشًا ويمنح الحق للورث  
الباقي لأن الخصومة لا تنقضي بذلك في المصروف التي للورثة لا غيرها

وكذلك أحالة بالنسبة لبيع أحد الشركاء في الدين حصه أو شريكه

مثاله الثانية - إذا كان البيع حاصلًا من مدير إلى ذاته وهو المدير

مثال ذلك - زيد مدير شركة في ألف قرش ويريد خصم حاكمًا على ألف وحبس  
قرش - دفع زيد مكي هذه الدعوى بألف قرش وتخلص بذلك من دونه في هذه  
حالة ليس خلاف أن يدفع الألف قرش ويخص الخصومة القائمة بدينه بدفع  
أن لا يكون زيد وسيلة لوفاء دين مكي عن هذه الطريقة فبذلك سبب شرعي لبيع  
وكذلك مكي عنده سبب شرعي للشراء لأنه لا يخطئ وسيلة للحصول على دينه إلا الشراء



حالة الثالثة - إذا كان العرص من العقد مع حصول دعوى

مثال ذلك - دعوى رد عقار مرهونا لكرمي دين على حقه والمقرين بالشرع  
بيع العقار وباعهم بخامم وبدا على الملك - رد فشرى الزهن ليصبح القصد وسبق  
العقد في يده - ليس لإلزامهم أن يأخذ صفقة الزهن إذ لا أصل له على رد وهذا حق  
الأسبقية

### الفرع الثالث - في الخارج

التعارج مع الوارث نصيبه في شركة جزاء

ويشترط لصحته وفاة المورث قبله (راجع ص ٢٢٩)

ويضمن بيع ديون الشركة التي لم يرد له وما قص من فوائد أو مصاريف وما دفع  
من ذلك من يوم وفاة المورث (مادة ٢٥٠)

وبالحالة يجل المشتري محل البيع ونصيبه من حيث البدلة أي يكون دائن ومدين  
دون حقوق الشخصية

فإن بيع مال من شركة قبل بيع النصيب لمشتريه نصيبه في الشئ يأخذه من نصيبه  
وإذا كان للشركة ديون قبل البيع فلا يلزم ومساؤه حلاله لمؤلة لأن البيع ليس حاصلا  
في يد من مخصوصه بل في حراف تشمل الديون وغيرها

ويضمن البائع للمشتري وجود الشركة من حيث هي شركة أي من غير باب  
مشملة، ثم كونه دائرة في ذكرى العقد مقداره حسب البيع ضمن مقداره أيضا

وبعد ما ذكرنا لم يشك أن البائع وارث يتولى لا يضمن البائع للمشتري أكثر  
من الشئ الذي نصيبه تم البيع وكذا التمسك بممانوية والمصاريف وإن كانت سبي إليه

ذلك قاعدة عامة في بيع الحقوق لأنه مضرة لا ينظر إليها الشارع من الرصد التام



## الباب الثاني

### في المعاوضة

المعاوضة عقد يتم به كل واحد من المتعاقدين بملك لا حرجه على سبيل التبادي  
( مادة ٣٥٦ )

والعقد بالمعاوضة مدفوعة كما في البيع

وشروطه الإيجاب والقبول ( مادة ٣٥٧ )

وأحكامها كأحكام البيع لأن كل طرف مانع ومشتري أو واحد ( مادة ٣٦٠ )

ولا تختلف المعاوضة عن البيع إلا في عدم سرية بعض القواعد المقررة في البيع  
لأسباب غير موجودة في المعاوضة أو لأسباب موجودة فيها وغير موجودة في البيع

والأحكام الموجودة في البيع ولا توجد في المعاوضة هي

أولاً - الأحكام المختصة ببيع الشيء لعدم وجوده لدى المشتري في المعاوضة

ثاني - الأحكام المختصة ببيع الثمن في المعاوضة

ثالثاً - الأحكام المتعلقة بشكك الثمن في حال البيع للمشتري المذكور أيضاً ولأن

تهديد قيمة كل من الشئين نسبة دائماً تختلف باختلاف نظر المتعاقدين

وأما ما تنافس به المعاوضة فهو ما يأتي :

أولاً - إذا استلم أحد المتعاقدين قبل أن يسلم ويظهر أن ما استلمه ليس ملكاً

للمتعاقد معه حاربه أن رده - استلم وأن لا يستلم ما لم يكن سلم ولا يجوز إعادته عن غير

ذلك وليس للأمر موكولاً بخير إرادة المسلم بل لا بد من إثبات عدم ملكية المتعاقد

معه ( مادة ٣٥٨ )

ثانياً - إذا حصل التسليم من أحدين واستحق أحد الشئين لأحدهما كان لدى

آخر من الموضع مختار بين طلب رده - أحده من الطرفين الثاني وفي طلب تعويضات

آخر من يده ( مادة ٣٥٩ )

وفي هذا الحكم تفصيل على كل الموضع معولا على ما في مد النظر الثاني وليس

منه عروضة أن أحدهما



أما إذا كان مصرفه فلا حق لصاحبه لأصله إلا في التمتع به لأن الشيء له  
 أن يكون قد اضمحلت فلهذا أحده وإنما أن يكون يلحق في يد من انتقل إليه وهو دسر  
 ما حكمه عليه لغيره (المدونة سند الملكية)

و إذا كان ذلك الشيء قد راجع استرداده من يد من هو عليه فلا إذا مضى على ذلك  
 البتة خمس سنين من تاريخ عقد المساومة فإن صاحبه يصير مالكاً مضمناً إن كان  
 حسن النية وهو في الغالب كذلك



## الباب الثالث

### في الصلح

الصلح عقد يهض به المتعاقدان براء جميعاً بترك كل منهما حراً من حقه للاختصاص به  
كان هناك حصومة أمام القضاء ثم لا (مادة ٥٣٢)

ومن هذا النوع يجب تعلم أركان هذا العقد وهي

١ - أن يكون بين المتعاقدين رابع في حق ما

٢ - أن يتناول كل واحد من جزء من ممتلكاته

فإذا ائتمر فلا يمكن حصره وإنما يجب أن يكون جدياً في ملهيب المتعاقدين وإن لم  
يكن هناك في الحقيقة محل لتنازع

حتى إذا كان هناك حصومة وانتهت بتحكيم قطعي سائر الصلح على ما حكى به لأن براءة  
بقائه الشبهة كافية في أن يكون الصلح حائز

وأما تنازل كل واحد من جزء من حقه فهو ظاهر ويمكن أن يعرف أحد الطرفين  
الحق ويسمى بالتوفاء به وأن يتنازل الطرف الثاني عن الحصومة التي أقامها أو يتمتع  
بغيرها

فإذا ادعى ريد دية حالاً قبل ترك واحد منكم حراً لأجل وادعى ترك ودية عند ريد  
وهذا يمكنه ثم يمكن الطرفان التوصل إلى أن ترك يدع للدين من حقه وعلى أن ريد  
بركة الودعة متى طلبها ترك الصلح وليس هناك ترك جزء من أي حقين وقد يقع  
الصلح على أن ريد بركة الودعة وأنه ليس له حينئذ كل ترك

غير أن المدة حصول التملك من الخائض وقد يتحقق ذلك بترك التمسك بالتمسك كما  
نقسم ولذا يجب جعله القانون شرطاً في انعقاد العقد كما هو من المادة

## التحصيل الأول

### في عقود الصلح

الصلح حائز جميع الحقوق التي ليس أن يصرفوا عنها أم التي هي خارجة عن  
مقدورهم يقتضي التماثل وليس لهم الصلح فيها

ولا يجوز الصلح على المسائل المنعينة التمسك ولا بالنظر المأمور كالحق وخصائبات



وكي يجوز الصلح في الحقوق المالية المتوادة عن القسب أو عن النظام العام  
(مادة ٥٣٣)

مثال ذلك : ريد هو الوارث لذكر وحلفه تنازعه في نفسه لاجور للطرفين أن  
بصطلاحه على أن ريدا ليس وارثا ولكن يجوز لها أن بصطلاحه على أن ريدا بأحق الزكاة  
عشرين فيراطاً بدلا من أربعة وعشرين

ومثال النظام العام : سرق ريد متاع كرايا كراه فدا عنه حرج بكر ، لاجور فها  
بصصت على تركه حدية ولكن يجوز صاحبها على قسمة الثوبين اللازم لذكر

ويستثنى من المسائل المتعلقة بالنظام العام المخالفات فيه بجور الصلح فيها مع إثبات  
الصورية أو صيغة البويص الثابتين مقامها ، إلا ما استثنى من ذلك (مادة ٤٩) تحقيق  
الحديات) وهو

- ١ - مخالفات التي يتقرب عليها القانون بغير الترامة
- ٢ - مخالفات المخصوص عليها في الموانع المتعلقة بالصلح الصورية
- ٣ - إذا كان من وقعت منه المخالفة قد حكر عنه في مخالفة أخرى مد ثلاثة أشهر فأقل
- ٤ - إذا كان صلح على مخالفة أخرى مد ثلاثة أشهر فأقل

### الفصل الثاني

#### في ترتيب على الصلح

يترتب على الصلح قصر النزاع لدى جاء الصلح لإزالة من كل خصومة بطلب و...  
كان عزم على خصومة سقط الحق في إقامتها

وبفهم صحت الصلح ، فإن كل حدود كل مد أو حكر حصص ، حقوق التي حصل الصلح بم.  
ولا يجوز تأويل ذلك الحقو الخاص في الصلح ، إلا بحسب "اللفاظ" أي استعمالها  
للمعاني ، وإذا كانت هذه "اللفاظ" تحمل التأويل الكثير وجب قصر معانيها على  
ما يخص الحقوق المتعلقة بالمادة الواقعة فيها الصلح (مادة ٥٣٤)

وتنطبق التاميات التي كانت لأحد الطرفين قبل الآخر صالحة بعد الصلح وتبقى أصا  
جميع أوجه مدع التي كان يجوز للكامل الاحتجاج بها في طلاق التبرير لأصلي لأنه  
مدع من ذلك والصلح لا يؤثر في حقوقه (مادة ٥٣٧)



والصلح قائم على المتعاقدين فلا يصح به على غيرها ولو كان هذا الغير شريكا لأحد الطرفين في الحق لتلحق حصل الصلح منه وكذلك لا يجوز للأجنبي - إن كان شريكا أن يصح به على من عهده المادة ٥٣٨

### المصل الثالث

#### في بطل الصلح

يبطل الصلح بالتدليس أو بالتلف الخسوس

ويستلزم أن يكون التلف الخسوس حاصلًا في شخص المتعاقد أو في الشيء المتعاقد عليه أو أن يكون الصلح مسبب عن وجود أوراق اتضح أنها مزورة عند ذلك (مادة ٥٣٥) .

ولا يبطل الصلح بالتلف في أرقام الحساب وإنما يجب تصحيحه (مادة ٥٣٦) .  
لم يصلح بعد لا قبل انعكس وان كان على حقوق متعدده وبطل في أحدها بطل في البقية ولا يجوز لأحد الطرفين أن يأخذ بجزء منه ويترك الجزء الآخر

### مبحث - في الصلح الصوري

يجوز أن يكون الصلح صوريًا وأن يكون الغرض منه عدم آخر أراد الطرفين إخفاءه تحت اسم الصلح كما لو كانت حقيقة القصدية أو بيعا وتظاهر الطرفان بالخصام ثم اصطفا

وفي هذه الحالة لا تسري الأحكام المعنوية للصالح بل يجب اتباع أحكام العقد يستتر  
مستتره (مادة ٥٣٩)



## الباب الرابع

### في الإجارة

عقد الإجارة من أهم العقود المتداولة ولا سيما في مصر وهو أكثر تداولها من غيره  
وخصوصاً عند ما يتعلق بثروة البلاد العامة ورايت أهميته في هذه المسئلة لأجل أنه حيث  
أخذ أصحاب الأرض من التواضع في حروبها ويهجرون بلادهم يسكنوا البلد والأموال  
وهو لهم الثروة ووسع في عمره وتحكمه ومن الواجب أن يكون عقد الإجارة  
موضوع عنابة خاصة من الكلفة والمشتغلين يتداول على السواء

يم عقد الإجارة ينبغي وقبول كغيره من العقود ولكنه لا يثبت إلا بطريق  
مخصوص كما سيأتي حتى بين المتعاقدين

وأركانها مؤجر ومستأجر ومأجور وأجر ومدة

والإجارة بصفة (مادة ٣٩٦)

الأولى - إجارة الأشياء

الثانية - إجارة الأجر

وهذه أركانها مؤجر ومستأجر ومأجور وأجر ومدة

## المبحث الأول

### في إجارة الأشياء

إجارة الأشياء عقد يقر به أحد الطرفين استئجار الطرف الثاني مباح ثمن ومدة  
مدة معينة ويذكر به الطرف الثاني للأول عوض معين بمقابل ثمن التمتع بمادة ٣٩٦

فأركانها الأولى - ثمن مؤجر

والطرف الثاني يسمى مستأجر

والعوض المسمى بالاجارة

## المبحث الأول في شروط الإجارة

### المبحث الأول في المتعاقدين

تختلف الشروط باختلاف المتعاقدين لأن العقد من جهة المؤجر مصر من الاعتماد على ثمنه  
مختلفة من جهة المستأجر فهو من حيث التصرفات التي تخصه فهو



بذلك لا يجوز لأحد أن يستأجر إلا إذا كان منحصرا بأهله الأنداء راجع ص ٢٦ و ١٢٨  
 وأن يكون الاستئجار لمصلحة هو أو منفعة موكله في ذلك  
 ومن جميع الوكلاء أن يستأجروا لوكلائهم والأولياء والأوصياء والفقهاء ووكلاء العائنين  
 مجموعون من الاستئجار إلا داره يسكنها المحجور أو داره يركبها أو دارها يخدمه ، أما  
 الإجارة لصدارة هي مخاطرة هم مجموعون منها  
 ويجوز أن يكون الاستئجار حيا عليهم إذا اقتضت ضرورة إدارة أملاك المحجور  
 كاستئجار فدان أو أرض أو قطعة أرض لإجراء أعمالها ضرورة للإدارة  
 ويجب أن لا يردوا في ذلك عن الضرورة الملحنة  
 وهذا يجب ثم وهو أن الاستئجار يستند في العقود المحجور ولا يجوز ذلك إلا  
 بترخيص من المجلس المحلى وقتها فإذا لم يترصد بعد ذلك وقع  
 وأن المؤجر مشروط به بالإجابة إلا أن عمله ليس من قبل التصرفات التي يبره فيها  
 غير ذلك لأن محصور بل لو كانت لمدة تكفي به . والأشخاص الذين لهم هذه الصفة هم :  
 ١ - مالك الشيء المؤجر ملكا دائما أي أنه يملك الرقبة ويملك الانتفاع أما مالك الرقبة  
 دون الانتفاع فليس له حق التأجير لاستعماله تمهيداً للانتفاع المستأجر بالشيء المؤجر  
 ٢ - صاحب حق الانتفاع بالشيء المؤجر  
 ٣ - المتأجير إذا لم يكن ممنوعاً من التأجير لغيره من صريح في عقد الإجارة  
 ٤ - الشريك الذي له إدارة الشركة دون باقي الشركاء  
 ٥ - الوكلاء سواء كانت وكالتهم اجبارية أو صفة أو فورية راجع وكالة

### المبحث الثاني - فيما يجوز تأجيله

كل شيء ثابت أو متقول يجوز بيعه يجوز تأجيله  
 ومع ذلك يجوز تأجيل استهلاك المنفعة العمومية في أحوال مخصوصة . دام التأجير  
 لا يخالف المنفعة العمومية المقصودة منها

### المبحث الثالث - في الأجرة

الأجرة هي عوض الانتفاع الذي يدفعه المستأجر للمؤجر ويكون مقدراً في العقد  
 عند إقضاءه علم ذلك



وليس في القدامى نص على مساواة الأجرة لما سلو به الشئ المؤجر في الواقع من الأجر  
معمولا بل على العاقدين ومهما كانت الأجرة قليلة فذلك لا يؤثر في صحة العقد حتى  
إذا كان الإيجار صادرا من الزوج أو الوصي أو مضر للوقت

### المبحث الرابع - في مدة الإجارة

الأصل أن المتعاقدين أحرار في تقدير مدة الإجارة فلهذا أنب شفعوا على أن يكون  
مائة سنة أو أكثر من ذلك  
إلا أنه يجب على كل حال تحديد مدة  
ويستثنى من القاعدة المذكورة حالات

حالة الأولى . إذا كانت الإجارة حاصله من مذهب حق الاستماع من دون رضاء  
مالك الرقبة فلا تزيد مدها على مدة حق الاستماع (مادة ٣٦٤) ذلك لخصاء حق  
الاستماع بوجوب رجوع العبد إلى مالكها فإنه من كل حق ريب عليها جعل المنع  
مثال ذلك . تزيد حق الاستماع مائة مئة أو مائة وعشرين سنة أو مائة سنة بمر  
أحرار بعد القدامى مدة خمس عشرة سنة أو مدة انقضاء . هي الحسنة الأولى  
تقص مدها على عشر لتكون مساوية لمده الاستماع . وفي الحسنة الثانية إذا تولى زيد  
ولو بعد سنة واحدة من تاريخ التأجير يكون مده الإجارة سنة واحدة وإذا تولى بعد  
عشرين سنة فامده عشرون سنة وهذا كله إذا حصل التأجير بدون رضا مالك الرقبة  
سواء كان يعم بالتأجير وإلى المواقف عليه أو لم يطلب أحد رضاء أصلا

حالة الثانية . إذا كان الشئ المؤجر مملوكا تقاصر لا يجوز أن يكون مدة الإجارة  
أكثر من ثلاث سنين سواء كان ذلك الشئ عطارا أو متقولا . وغاية ذلك حرص الناس  
على أموالهم لأن المستأجر غالبا يفتي بالشئ المؤجر عناية بمالكه فإذا كان  
مدة طويلة كان الخطر أكبر

ومع ذلك يجوز أن يكون المدة أكثر من ثلاث سنين إذا صدق المجلس الحسنى على  
ذلك (مادة ٣٦٤) ١١١

( ) مع مجلس حسي . والذي يخص وسعة أي لا تخضع المجلس المدة مع عدم وجود المجلس والمجلس  
حسبي هو الذي يملكه من خصائص الحكماء لا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه  
في ٩ يوليو سنة ١٩٢٦



وهذا كله ثابتة لمجرد كونهما القامان وهي إجازة اليد لا يجوز أن يكون مدتها أكثر من ثلاث سنين عملاً على الشرع

### الفرع الثاني - في إثبات الإجازة

ثبت عقد الإجازة بتمام العقد الدائم إلا فيما يتعلق بسهادة الشهود وقد ثبتت القامان في إثبات هذا العقد بخصوصه حتى كاد ينفصه من العقود الرسمية لمكانه من الإهمية الكبرى كما تقدم

وثبت عقد الإيجار يشمل إثبات العاقد وإثبات لاجره ومدته وإيجره

### المبحث الأول - في إثبات عقد الإجازة

لا يجوز إثبات عقد الإجازة بلاء الكتابة حتى لو كانت لأجرة أقل من ألف قرش في هذه كلها (مادة ٣٩٣) والسبب في ذلك ما عتصمه لإثبات شهادة الشهود من التعقيد في استعمال القنن موضوع النزاع ومن صياح الزمن ومن المصادر على نهضة لأجرة ولكن يجوز إثباته سكوت المؤجر عن يمين هذا حثب مدعى الاستئجار أو سكوت المستأجر، فلهذا مدعى التاجر (مادة ٣٩٣)

هذا إذا كان العقد لم ينفذ بوضع يد المستأجر على أمين المؤجر

وإذا لم يحصل الداعي التمسيد أو كان المستأجر استلم شيء المؤجر حار الإثبات بالشهود وقد تقدمت كنه مبنية على أن الإجازة تعقد بين الطرفين من دون صك كتابي وهذا كان هناك حيث وانضم يحدث فهرى جردت بسبب ذلك شهادة الشهود طبقاً للقواعد الحديثة فثبت لإجازة الضرورة

و قد تعقد المستأجرون بمصر واحد سطر (مادة ٣٩٥)

من وضع يده على المأجر أولاً فهو ملحقه بد' لم يكن العقود مسجلة في كتاب مسجونه ولم يضع أحد يده على المأجر فاعية مسجلة التسجيل فإذا سجل منهم دون الباقي فالعقد لا يسعه وضع اليد أو لا يسعه التسجيل أعني أن وضع اليد يثبت على التسجيل إن يسعه فإن كان التسجيل هو السابق على وضع اليد صححه منهم

وكذا يثبت صاحب التسجيل على المأجر وضع اليد بقية لإجازة جديدة بد

حتى التسجيل على المأجر مدته الإجازة الأولى



## المبحث الثاني - في إثبات الأجرة

مرد اثبات الأجرة إثبات قيمها وأما إثبات التحصن منها فخاص بالفوائد العامة  
ويثبت مقدار الأجرة بالتفصيلات التي دون القسمة المذكورة فيها  
وإذ لم يوجد محالصات يسئل عليها على مقدار الأجرة يكون تقديرها بحرفة حير  
(مادة ٣٦٣)  
ولا يكون إثبات الأجرة إلا بسند ثبوت العقد

## المبحث الثالث - في إثبات المدة

ثبت مدة الإجارة لسندها فإن لم يكن سند وثبت العقد كان إثبات مدته كما يأتي  
إذ كان العقد ثباتاً والأجرة مقدرة وموجبة دفعها كذا كانت قررت المدة بحسب ذلك  
لموجبه (مادة ٣٨٣)

مثال ذلك : جريد يكون له على أن المستأجر يدفع الأجرة في كل سنة أشهر ستة  
"الإجارة سنة أشهر

فإن كان المد كوفي العقد دفع الأجرة على قسطين أو ثلاثة فإن ذكر أن النصف يدفع  
في ميعاد كذا والنصف الثاني في ميعاد كذا كانت مدة الإجارة بجمع مدتي دفع القسطين مع  
ومع ذلك يجب مراعاة إمكان الانتفاع من الشيء المؤجر ابتداءً بما بحسب طبيعته  
وعرف الناس أي المدة المدركة

مثلاً : حرى العرف على أن إجاره لأرضي الزراعية تكون لسنة على الأقل فلا  
يجوز أن يهوى أن المدة أقل من سنة وإن ذكر في العقد أن الأجرة تدفع في ستة أشهر  
هذا يترتب على ذلك من حرمان المستأجر من الانتفاع كما ينبغي

والعمبر سنة أو سنوات في إجارة لأرضي الزراعية معناه المدة اللازمة له لخصلات  
سنة أو عدة سنوات (مادة ٣٨٤)

ويجوز أن يكون عرف المدة نصاً صريحاً ما ذكر

مثال ذلك : إجارة لأرضي الخياص في الوضحة تسمى

عرف تلك الجهات وطبيعة المكان فحسب أنسب الزراعة هناك مرة واحدة هي  
زرعة الشتوية التي تتدنى من أغسطس أو سبتمبر وتنتهي في شهر مايو أو يونيو فهي  
في مثل ذلك يجب أن تكون المدة ثمانية أشهر ورواحه الشتوي



بعد عود أيضا أن تكون المدة أقل من ستة حتى في الأراضى التى ترزع مرتين ،  
كان صاهر من المبدأ أن الإجارة معتودة بربعة واحدة بأن ذكر أمه لزعمه الشوى  
أو نه صهي

## الفصل الثانى

### فيما يرب على الإجارة

#### الفرع الأول - في تعهدات المؤجر

ترجع تعهدات المؤجر كلها إلى انتفاء المستأجر الشئ المؤجر طول مدة منعه صهي  
ويتمزع على حد التعهدات الآتية

١ - تسليم الشئ المؤجر للمستأجر مع جميع لوازمه ومواضعه بالحالة التى كان عليها  
وقت انعاده

وقد يعرض الشئ تلف بعد التسليم ولا يجوز ادعى به أن يكون التلف صهي يصح  
الشئ بمرصع والإسراع به أو يسيرا لا يؤتى إلى ذلك

وهذا التلف هو عيبه إما أن يكون فعل المؤجر أو فعل غيره أو قوة قاهرة ، وإن  
كان التلف حسيما وفعل المؤجر فالمستأجر مع التمسك به وليس له أن  
يطلب إعادة الشئ كما كان ، وإن كان يسيرا وفعل المؤجر أيضا فالمستأجر مل  
في تسليم الأجرة و إذا حصر من خرقه ذلك فله حق التصرف

ومع ذلك يجوز للمؤجر أن يتكفل بإصلاح التلف وإعادة الشئ للمؤجر ، وإن  
وحيثما رجع الأجر إلى أصلها من يوم أن تم إصلاح المذكور

وإن كان التلف حسيما مبدعا عن قوة قاهرة حكمه حكمه لا بالنسبة للتصريف  
فإن المؤجر به لا حق للمستأجر عليه (مادة ٣٧٠)

ويكون تسليم الشئ المؤجر لحالة التى هو عليها في الوقت المنع لانتفاء الانتفاع  
فإن حصل به تلف قبل التسليم فعل المؤجر أو من يوم أنه مد حار للمستأجر  
أن يطلب إعادة الشئ إلى أصله أو مسخ الإجارة

و يجوز له طلب موطن (مادة ٣٦٩) وكذا إن كان التلف حاصلا بفعل أحده  
أو قوة قاهرة



٢ - يعمد لإصلاحات المستصلحة الضرورية لحفظ الشيء المؤجر أشياء منته  
الإحارة لأنه إن لم يتم بهذا الواجب ويترك الشيء يتلف أو يهلك كان مقصراً وكل مقصر  
مسؤول عن نتائج تقصيره

٣ - أن يسع عن كل عمل في الشيء المؤجر يقتضي حرمان المستأجر من الانتفاع  
النسبة (مادة ٣٧٣)

فلا يجوز للمؤجر أن يبيع الممتلك المؤجر منه بالإحارة ولا أن يستأجره أو الور  
ولا أن يعير مع الشيء المؤجر ولا أن يراحم المستأجره اتحاد محل بمحاور لتصل المؤجر  
للمعرض عنه

مثال ذلك - أحريه بك داراً تجعلها مخروطة لغيره لا يجوز رد  
يطلبه يجوز ذلك بحراً لغيره لغيره لأن فعله هذا يضر بالمستأجر ويحرمه  
من الانتفاع التام بـ شيء مؤجر فلهذا تعرض المثل عقوبة لأجله الإحارة

وسكن للمؤجر كما تقدم أن يجري المردف المستصلحة الضرورية اللازمة لحياته الشيء  
مؤجر مثل تنكيس الحدار وتقوية الأسقف وصرف المياه المتأصلة من الأرض وهكذا  
وهذه في هذه حالة إسقاط المستأجر وقت الشروع في العمل

وهذه كذا تدرب بعض المستأجر إلا أن توجب على إخراج المرات عدم مكان  
الانتفاع بالشيء المؤجر سائر الإجراء فيجوز حينئذ للمستأجر أن يطلب فسخ الإيجار أو  
تقديم الأجرة مدة إخراج الترميمات (مادة ٣٧١)

لكن إذا استمر المستأجر كما في الممتلك إلى تمام الترميم لا يجوز له طلب الفسخ  
مادة ٣٧٢

٤ - مع تشوش المصالح من الغير للمستأجر إن كان مستنداً إلى سبب قانوني  
أي أن المعرض مدعى أن له وجهاً قانونياً في تعرضه كما لو دعي أنه مستأجر من غير  
المؤجر أو له حق رهاق أو انتفاع وغير ذلك

في هذه الحالة يجوز للمستأجر أن يطلب تدمير الأجرة إن كان تشوش يسبب  
أو يفسد السند إن كان جسماً

وتعتبر جماعة التشوش بحسب مقدار حرمان المستأجر من الانتفاع  
وإذا كان التشوش بحسبه إلى إنشاء حق على الشيء المؤجر فلا يصح دفع  
شئاً لا بد وبب على التشوش إذ أنه يحسن الدفع الأصلية التي لا بد للانتفاع منها



والمستأجر في هذه الحالة "يخاف ظمأ أن يطلب تحصيل الأجرة وإدائه يطلب منه العقد (مادة ٣٧٤)

مثال ذلك - مستأجر يريد من يكره مرعى بقاء حبله وأحلق ما شئت منها ويدفع حقه في ذلك ليس للمستأجر في هذه الحالة مطالبة المؤجر بشئ  
وإذا أطلق المأجر مياهه القاسية على المرعى فمطالبة أو ردم الماء التي كانت توصف إليها مياه الري مثلا جبر المستأجر أن يطلب منه العقد  
ويجب على المستأجر أن يحمي المؤجر بحصول الضرر في استوائه ولا يسقط حقه في الصيانة (مادة ٣٧٥)

٥ - يخص المؤجر الضرر الناتج للمستأجر من عيب شئ المؤجر وهذا الصيانة يكون عادة في ديمار المبنى والحيوانات كأن كانت "لاستغف غير متينة لا تحصى ما يوضع من الأثاث لتعداد وضعه في منازل السكنى أو من المصانع في محلات التصدير - وكان كان الثور مريضاً صرف غير ظاهر يمنع من "الاستغف" في الحرت أو الحزن الذي استأجر لأجله

والمستأجر أن يطلب تحصيل الأجرة أو مبلغ العقد على حسب "الأحوال" ولا هو للصيانة لا إذا كان المؤجر ظمأ ما يسبب سواء كان ذلك وقت التعاقد أو أثناء الانتفاع  
٦ - يخص المؤجر ما يلحق المستأجر أو عائلته أو أمتته من الضرر الناتج عن أي  
هم من الأعمال التي يسأل عنها المؤجر مما تقدم ذكره

مثلا - إذا وقع السقف طريح المستأجر أو أنتف "الأنات" وهذا الواجب والذي عليه مما يخص به قواعد الصيانة العمومية

### الفصل الثاني - في تعهدات المستأجر

تعهدات المستأجر هي :

١ - أن يستعمل الشئ الذي استأجره بما هو معد له فإن كان استأجر داراً للسكنى لا يجوز له أن يستعملها قهوة وإن كان استأجر مكاناً للزراعة لا يجوز له أن يستعمله في صنع الأجر أي صرب الطوب (مادتي ٣٧٦ و ٣٧٧) ويجوز طلب الفسخ

٢ - عليه أن يمتن ما شئ الذي استأجره كاعتقته عليه ذلك إذا أهمل ولذا من أهمله ضرر للشئ المؤجر عليه الصيانة وتلك من طلب الفسخ أصلاً على حسب "الأحوال" (مادة ٣٧٦)



٣ - أن لا يحدث فيه تغيير بدون إذن المالك فلنا هل ذلك ضمن إعلانه الشيء  
بلى أصله

و مستأجر مسؤول عن عمله وحمل من تلزمه تعهدهم بحسب القانون كأولاده ودروعه  
وخدمه وعماله (مادة ٣٧٨)

ومع ذلك إذا لم يشأ من التغيير صرر المالك فلا ضمان على المستأجر (مادة ٣٧٩)  
مثلا إذا فتح مستأجره مؤسسة ما آخر فإن صاحبه الدار ملك فلا ضمان وإن  
تعطلت بعض مناصبها الأصلية فالضمان واجب ويحوز طلب التصح

٤ - عليه أن يدفع الأجرة في مواعيدها (مادة ٣٧٩) فإذا لم يكن في العقد بيان  
بمواعيد الدفع كان دفعها واجبا عند انتهاء كل دور من أدوار الإجارة في أوائل كل شهر  
محدد أو كل ثلاثة أشهر أو ستة أو سنة بحسب مدة العقد (مادة ٣٨٠)  
و يكون دفع الأجرة للمؤجر أو نائبه في محله

٥ - على مستأجره أن يترك أو الخبز أو الحبوب أو الأرض الزراعية أن يضع فيها مستأجره  
أمنعة مدبرة أو يصنع حاصلات أو آلات تضر قيمتها بإسبب الأجرة مدة ثلثها سلكا  
و كان العقد لزما أطول من ذلك ومدة العقد إن كانت سنتين فأقل (مادة ٣٨١)

٦ - على المستأجر أن يترك الشيء للمؤجر إلى استأجره منه عند انقضاء مدة الإجارة  
بالحالة التي يكون عليها غير تلف حاصل من عمله أو من فعل مستخدميه أو من فعل  
من كان ساكنا معه أو من فعل المستأجر منه (مادة ٣٧٨)

وهو لم يترك الشيء لصاحبه في الجهد المقرر فالمؤجر إخراجها وعليه الضمان إن حصل  
من التأخير صرر للمؤجر

هذه هي التعهدات التي تترتب على الإجارة

وبالاضطرار للمالكين الحق في تغييرها أو تعديلها على حسب ما يوافق مصالحهما  
وهناك بعض حموى لكل من المؤجر والمستأجر قبل الآخر وعندها في الأحوال الآتية  
وقد مر شيء منها عرضا في بيان التعهدات

مبحث - في هلاك الشيء المؤجر

يهلك الشيء للمؤجر فعلى المؤجر أو يعمل لأحبه أو على المستأجر أو غيره من هذه  
وقد تقدم بيان أحكام كل حالة من هذه الأحوال



ولا أن اهلاك بالقوة القاهرة يدعو إلى بحث خاص لأن القوة القاهرة قد لا تكون  
معصية بذاتها كما في حالة الخرق أو العادة أن الخرق يكون من فعل إنسان أو شخص  
ولما كان القانون لم يرض على هذه الحالة فقد جرى القضاء على عسرها خاصة  
تتوعد القصر بالعادة وأنه إذا ادعى المؤجر أن الخرق حصل بفعل المستأجر فعليه الدهان  
فإن ثبت التعصير وجب التعويض عن جميع المصارف الناتجة من الخرق وتحويل  
قيمة الأجرة مدة إعادة الشيء إلى أصله

وإذا كان في البيت أكثر من مستأجر واحد فكلهم مسئول بالتضامن وقد يكون المؤجر  
مسئلاً في المنزل المحترق

إن بدأ الخريق من مسكن المستأجرين فهم المسئول إن ثبت خطأهم  
وإن بدأ الخريق من مسكن المؤجر فهو المسؤول عما يصيب المستأجر من الضرر  
إن ثبت خطأه

### الفصل الثالث

#### في تأجير مستأجر لغيره

هو عقد يتم بين مستأجر الشيء وبين أخيه على أن هذا الأخير يتنع بالشيء كله  
أو بعضه مقابل أجر يدفعه

وعليه فإن المستأجر الأول يصير مؤجراً ولأخيه يصير مستأجراً إلا أن ذلك لا يترتب  
عليه بغيره في الرابطة بين المؤجر والأصل والمستأجر الأول ولكنه يوحده رابطة بين  
المؤجر الأصلي والمؤجر الثاني

وقد يحتفظ الأخير الذي ملأه إن تحدث الإجارة الثانية مع الأولى في الشروط كلها  
بما فيها ثمة والأجرة وفي هذه الحالة ينظر المحرمين المتعاقدين بحسب أحور تدعى  
والعادة أنه إن كان الطرفان أرادوا حيازة طائفة جهتين الأجرة في هذه كلها بمنع واحد  
ويراد أن إيجاره قد تمت الأجرة فلا محل

وعنه وجوب المعرفة بين هؤلاء والإجارة أن تكون أحكاماً خاصة يجب مراعاتها  
عند النزاع

من حيث أن الإثبات كشهود جائز في الحوالة إذا لم يرد فيها على ألف مرش  
ومجموع في الإجارة



ومنه أنه من التحليل امتياز على غيره من المالكين والمساكن حتى الامتياز على غيره  
بالسنة من امتياز منه

ومنه أنه من التحليل عليه أن يحتاج إلى تكون في العقد لأصلي من محله قومه  
لإسائه العامة وهذا حتى ثابت امتياز الثاني

والمساكن الحق أصلا في أن يؤخر لغيره كما يترك إلا إذا منع من ذلك شخص مخصوص  
في العقد (٣٦٦ م)

ومع امتياز من امتياز لغيره تشمل منه من التحليل كما أن منه من التحليل  
يشمل منه من التأخير إذا كانت المساكن فلهذا صريح العقد (مادة ٣٦٧)

ولا يجوز للمالك أن يحكم بغير ما عاقد عليه الضمان كما في هذا الموضع إلا في حالة  
وحدة وهي حالة ما إذا كان في المكان المؤجر جدك ودعك الخالة له وكان شريك  
بذلك هو المتأجر الثاني (مادة ٣٦٧)

وصورة المسألة كما يأتي

ربح حالات في الطوبى تجدك شريك لكره زيد آخر الطوبى لحاله ومنعه من  
التأخير غيره ورهنا من هذا المنع آخر حالة الطوبى إبراهيم ثم صغر بكر ليح  
وشره رهم وهو المتأجر الثاني في هذه الحالة يجوز تعاظم أن تقضى ببقاء الإجارة  
مفقودة من حالة لإبراهيم حرصا على منعة التجارة على شرط أن لا يكون في ذلك ضرر  
حقيقي لكذلك أي كانت الخسائر وأن يقدم إبراهيم تأمينا كافية لكذلك المذكور

### ما يترتب على الإجارة الثانية

أولا - بين المالك والمتأجر الأول :

لاشعير الحال بين المالك وبين المتأجر منه عند التأخير من هذا الآخر لغيره هناك  
لعدة التي لا تباع لأحد أن يحصل من هذه يدور إرضاء المتعهد له من حيث  
مع تعهدات متأجر الأول كما لو لم يحصل التأخير منه لأحد

فإن رضى المالك بالإجارة الثانية بعد أحازها وطقت تسقط تعهدات المتأجر منه  
وثبت رضى صحتها كما يجب أو صريح به كلمة

والرضى الصريح يثبت إذا حصل المالك الأجرة من المتأجر الثاني مباشرة من دون  
أن يشترط حفظ حقه قبل المتأجر منه



وما ذكر في حق الإجارة الثانية يطبق على الحوالة . (مادة ١٣٦٨)  
والسبب في هذا أن رضا المالك صراحة أو صمتاً بالإجارة الثانية أو الحوالة يعتبر  
تحديد للالتزام بتغير المدين كما تقدم منه (راجع ص ١٩٦)

ثانياً . بين المالك والمستأجر الثاني

الأصل أنه لا ارتباط بين المالك والمستأجر الثاني لأن كل واحد منهما أجبر من  
الأخر ولا حق لأحدهما قبل الثاني . إلا أن لثالث حق الانتفاع على أمتعة المستأجر الثاني  
أو مصالحه أو ممتلكاته الموجودة في المحل المؤجر لأنها صالحة للأجرة مباشرة  
هذه في حالة الإجارة الثانية أما في حالة الحوالة فإن المستأجر الثاني يحل أمام المالك  
محل المستأجر الأول كما تقدم

مبحث — في أحكام خاصة بإجارة الأراضي الزراعية

١ - إذا هلكت الزراعة كلها أو بعضها بمصادفة قهرية فليس للمستأجر أن يتخلف  
من دفع الأجرة كلها أو بعضها وذلك لأن الزرع ملك للمستأجر وهلاك المالك على صاحبه  
(مادة ٣٩٢)

٢ - وإذا منعت المصادفة القهرية المزارع من تهيئة الأرض للزراعة كلها أو أكثرها  
أو كانت الأرض مهياة ومنعت المصادفة المالك من زرعها كلها أو أكثرها أو كانت  
البيوت وصفت في الأرض وأنها تلك المصادفة كلها أو أكثرها كانت الأجرة غير  
مستحقة أو يجب تنقيصها (مادة ٣٩٣)

ولسأله ترجع إلى نظر القاضي في بيان الأكثر

٣ - يجب على المزارع الذي قرب انتهاء مدة إجارته أن يتمكن المزارع الجديد  
من تهيئة الأرض للزراعة ما لم يحصل له ضرر من ذلك (مادة ٣٨٧)

٤ - إذا حرس المزارع الأرض أثناء غلبه فليس له ظمها  
إذا كانت تغييرات ممتدة للعمل طه أحدها وعلى المالك أن يعمله إلى الوقت المناسب  
نقل مثلاً (مادة ٣٩٥)

٥ - لملك الأرض استثناء الانتفاع التي عزم المزارع وفي هذه الحالة يدفع صاحب  
التمتع به المزارع أو يقول خير إن احتقاً (مادة ٣٩٤)

وله أن يكلف المزارع قلمها والمستأجر ملزم بملك تمساريه من طرفه ويكون  
الانتفاع حينئذ له من دون تفويض على المالك (مادة ٣٩٤)



٦ - يجب على المزارع أن يحفظ الأرض من عدى الغير عليها وأن يجر المائت بكل اعتصاب في حده لأن من واجبات المزارع أن يبنى ما يشي المؤخر كاعتباته عليه وحقه عليه لا يترك الغير يعتدي عليه (مادة ٣٧٦)

### مبحث - في المزارعة

المزارعة عقد يعطى به المالك أرضه للمزارعة أو المستحولة للاستثمار في تحرير رعي أو استثماره ويتم هذا بأداء صوب معين من محصولاتها إلى المزارع (مادة ٣٩٦) ومعنى التصيب المعين جزء من أرضه وعشرين أعلى الخمس أو أربع أو ثلث وهكذا ولا تختلف المزارعة في أحكامها عن إجارة الأراضي الزراعية إلا فيما يأتي

- ١ - إذا كانت المدة غير مبدئية في العقد اعتبر الإجارة معقودة لأجل - صلات سنة واحدة (مادة ٣٩٧) أي أنه يعتبر في ذلك تمام الدورة الزراعية سواء انقضت السنة المذكورة شهراً أو راتب مثل دفن والعادة أنها لا تزيد
- ٢ - يفصل في عقد المزارعة ما يكون موجوداً في الأرض وقت التعاقد من الآلات الزراعية والمناشئة المتوكة للمزارع لأنها تدخل في الإجارة (مادة ٣٩٨)
- ٣ - يجب على المزارع

(١) - أن يحفظ المزارع الموجود في الأرض وكذا المأوى كالأرنب والمخشع غير الموقوفة

ب - وأن يبدل جهده في خدمة الأرض

ج - وأن يمتنع من الآلات التي يمتنع من الاستعمال

د - وأن يمتنع من الحيوانات التي تعقب مقصوده

هـ - أن لا يمكن مفصلاً وجب عليه استثناء الفسخ ليمتنع به ما هو (مادة ٣٩٩)

٤ - تنقضي المزارعة بموت المزارع دون موت المؤجر وبكل حادثة تمنع استمرار المزارع

من المزارع

ومتى انقضى الإجارة بأحد هذين السببين يقع المالك المزارع فيمده المزارع إلى صوره على الزراعة التي لم يمتنع (مادة ٤٠٠)

### مبحث - في الإجارة والتساقطة

الإجارة بالتساقط هي إجارة المنشأة مقابل صوب في ساحتها وصورها وصرفها

وصورها مختلفه باختلاف الأقسام وقد تختلف من قرية إلى أخرى



هي يد يكون معناها تسليم الماشية إلى المشتري لتكفل قروضها وصحتها ويسمى  
صرعها ويمنع سملها ويملك نصف ماله ولو قد أدى ينفع كل واحد بالنصف  
كما ذكر في الثالثة غير ذلك

ولم يصر القانون على هذه الإجراء ولكن ذلك لا يستلزم عدم حرقها فهي جارة  
وينفع عرف كل جهة الفصل في الخصومات التي تقع نشأ  
و كثر، تكون إحداهما المنة في الماشية ذات الأذن كالغنم والبقر والخموس  
وهذه اصطلاحاً في الأثر على سمية هذه النوع من الإجارة شركة وكما في لو بيع جارة

### الفصل الرابع

في إجارة المنة

تنقسم إجارة المنة أو فسخ العقد

#### الفرع الأول — في انقضاء المنة

تتم أن المنة إما أن تكون معينة في العقد وإما أن تكون غير معينة

١ - المنة معينة في العقد: ينتهي الإيجار بانقضاء المنة المنصوص عليها بدون تدخل من  
المالك (مادة ٣٨٢ و ٣٨٥)

ويجب على المشتري أن يسمي المؤجر عند ذلك فإن لم يذكر في العقد  
الملك المؤجر واسم المشتري المستأجر انتهى المؤجر اعتبر الإجارة محددة  
بالشروط الأصلية إلا بالنسبة للمدة فإنها تكون على حسب عرف الجهة (مادة ٣٨٦)  
ويستمر العقد مجدداً متى كان الزم الذي ظلت على سكوت المؤجر بعد انقضاء المدة  
كما في المحاكم أنه رضى بالتجديد

مثال ذلك: مدة إجارة المنزل سنة ونهت واستمر المشتري كما وبقي من ذلك شهر  
ومائة سنة، هذه المدة كافية لاعتبار العقد محققاً لسنة أخرى إن كانت العادة تأجير  
مثل لغرض المؤجر منه فإذا كانت المدة ثلاث سنين فلا يكون التجديد إلا لسنة واحدة  
وإذا كانت الأجر رواجية وخصصت المدة وهذا المشتري للأرض يرد بعد أو هده  
وبدوها والمشتري ساكت كان ذلك دليلاً على الرضا بالتجديد

وعلى كل حال فالمسألة عسيرة ترعى فيها أحوال الإيجار والمكان والعرف المحلى



وجوب على التعديف قضاء الكمالات العينة التي تكون تلك على المستأجر دون الكمالات الشخصية أي أن لزوم ولا مياز والتأمين التقدي كل ذلك يبقى حاصلا للعقد جديد وأن الكمالات الشخصية بها تسقط لأن الكفيل إنما ضمن العقد الأول وفي عتياره وعتبار المتعاقدين أن ضمانه يقتضي حتماً إقصاء هذه العينة ولا يجوز إزاحةه بالبقاء كميلاً غير إزالته

ومع ذلك فإن الكمالات العينية المضمنة لتلك من غير المستأجر بطل أيضاً عملاً بالقاعدة المذكورة

٢ - مدة غير معينة في العقد - عديم أن المدة تعين في هذه المسألة بحسب العرف وما افترى في القانون وحسنه تنص الإجازة انتهاء المدة المذكورة (ماده ٣٨٣)

غير أن المستأجر ليس ملزماً حتماً بسلام الشيء المفوض له لأنه في ذلك من نفسه عليه بالإعلاء من قبل المالك

ويقبل ذلك أن المستأجر يعتبر قابلاً للاستمرار على الإجازة إلى أن يندر المالك برغبته في التصرف عن الشيء المؤجر

التنبية بالإعلاء - يجب أن يكون التنبية بالإعلاء سواء كان صادراً من المالك للمستأجر أو من مستأجر ثالث في وقت لاحق أي أنه يجب على كل منهما أن لا يهمل في تأخر التنبية عليه بالإعلاء في وقت قصير وأنه لا بد من مراعاة زمن الانتفاع بحسب طبيعة الشيء المؤجر

وقد قرر القانون أن يكون التنبية في الموانع الآتية (ماده ٣٨٣) -

ثلاثة أشهر مقدماً - بالنسبة للبيوت والطرقات والمكاتب والمخازن إذا كانت مدة الإجازة تزيد على ثلاثة أشهر

شهر ونصف - لنفسه ما ذكر إن كانت مدة الإجازة ثلاثة أشهر أو أقل من ذلك شهر واحد - لنفسه لإجازة لود السكنى

سنة أشهر على الأقل - لنفسه لأراضي الزراعة وبحرها

عاد بحق أن نهاية مدة السنة لأشهر جمع في وقت اشتغال الأرض بالزراعة وبحسب حيط حق المستأجر على حسب القروى الحارثي



### كيف يكون التنيه

ليس في العقود من يعنى بشاع طريقة مخصوصة في التنيه فانصاه مدة الإجارة والقواعد العمومية تقضى بوجوب المداوة بين المتعقد وبين إقصائه وكذا أنه لا يجوز ثبات عقد الإجارة بغير البند الكتابي أو الإقرار أو النكول عن اثنين يجب أن لا يقس في إثبات التنيه طريق آخر من طرق الإثبات وهذا هو الذي ينبغي لأحد به لا في حالة واحدة وهي الإثبات بالشهود إذا كانت الأجرة أقل من ألف قرش

وسبب ذلك أن شهادة الشهود جائزة أصلاً في جميع العقود متى كانت بقيمة ألف قرش أو أقل إلا في الإجارة فهي ممنوعة وهذا المانع هو استثناء لا يعمل به في غير ما رجع به وهو هنا موضوع لإثبات الإجارة فلا يؤخذ به في إثبات بقصده

والأحوط أن يكون التنيه رسمياً على يد محضر إذا لم يكتب من صدر إليه بما يجيد عنه به

### المسرع الثاني - في فسخ الإجارة

يفسخ العقد بأحد الأساليب الآتية

١ - عدم قيام أحد المتعاقدين بوفاء ما تمهد به قبل الآخر (مادة ٣٨٨) وهذا هو الحكم في جميع العقود كما تقدم في القواعد العامة

ولذا متى انطرق كون المدفوعة جسمه بوجوب فسخ العقد أم لا

وله أن يجهل المتعهد زمناً ليس متهدد

ويجوز انعقاده من أن يتم على أن عدم وفاء أحدهما بما تمهد به بوجوب فسخ العقد من دون احتياج إلى سببه أو مجرد الإنذار بذلك على يد محضر ذي صفة خاصة يكون فاعلي الأمور المستعجلة مختصاً بالحكم بالخارج المستأجر

ولذا حرر أن يطلب تمويه من المستأجر

ويقتدر التمهيد بغير بقيمة الأجره ثمانية يوم الإجملاء وأجره المدة اللازمة عادة للتأجير للغير وما ينقص من الأجره في المدة المتبقية

ومسح أن يكون هذه المدة الأخيرة مساوية لمدة التنيه



ويعتبر المستأجر أن يرجع على المالك بحره من التمويص إذا حصل التأخر في زمن أقل من لمدة لمدة كوة

٢ - هـ : الشيء المؤجر هو جزء من الأرض أو من المبنى أو من المزرعة أو من حرفة البعل خربة ونحوه على المالك تمويص المستأجر بالضرورة

٣ - ب : ملكية المستأجر المؤجر للملك المملوكة لأن ذلك يخرج الملك من يده صاحبه ويعتبره في حدود المملك المملوكة وذلك بموجب

ويعتبر المستأجر في هذه الحالة صاحب على المؤجر بكنه في حق و التمويص الذي تدفعه الحكومة

وهذا التمويص يعتبر على حدة بحره خربة لم يحصل الاتفاق عليه بين الحكومة والمستأجر (مادة ٧ من الأمر العالي رقم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٩) يختص ببيع ملكية للملك المملوكة

٤ - أ : يستحق الشيء المؤجر المستأجر لأن الأصل أن الشيء يرجع إلى ملكه من كان في يده حاي من جميع الحقوق التي رتبها ذلك المبر عليه ويستثنى من ذلك الإجازة الممنوعة من المشتري وهذا لمدة ثلاث سنين على الأكثر (مادة ٣٤٥)

وكذلك كل إجازة ممنوعة لغير ملك المدة من من ملك عقاراً تحت شرط ورن الملكة تطلق "شرط" المدة كود وقد عقد بين ذلك

٥ - ب : شيء المؤجر (مادة ٣٨٩) وفي المسألة يحصل أولاً - إذا كانت الإجازة ممنوعة بالتاريخ أو ديمى من البيع وحب حرمها على المملك المملك (مادة ٣٨٩)

ثانياً - إذا كان مست الإجازة غير ديمى وعبر نام التاريخ جارك ملك المملك لا يحترم الإجازة وأن يخرج المستأجر إلا أنه يجب للمستأجر

( أ ) أن يجه عليه من المملك بالإحلال في المدة القانونية المختصة بالإجازة ب أن يجوز له من آخره



ج) أن لا يجعل الشيء المؤجر إلا لإحدى الصيغ التي يحددها القانون، وإن كان ذلك  
مستبعداً أو قد عتق له كماله على ذلك

والخالفين أو سقوا على مخالف ما تقدم (مادة ٣٩٠)

أمر موت المؤجر فلا يؤثر في إيجاره بل تستمر معقودة بين ورثته وبين مستأجر  
وكذلك تستمر الإجارة بين ورثة المأجور والمؤجر إلا في حالتين

الأولى - إذا كانت الإجارة معقودة مع مستأجر ذي حرة خاصة

مثلاً ذلك - صيداً مستأجره أو بالتجارة فيه أو بتأجير العقبة

الثانية - إذا كانت الإجارة معقودة مع مستأجر باعتبار مهارته الشخصية

مثلاً ذلك : مهندس زراعي مستأجره أو فلاحاً مستأجره بالطرق الفنية (مادة ٣٩١)

ومهارته الشخصية من الأمور لا عينية هذه لا يكون المستأجر مختار عن غيره  
في العمل بل يقي نفسه به لإيجاره ومع ذلك تنقضي الإجارة بموته كما في حرة وقد تقدم

### المفصل الخامس

#### في إيجاره الأشخاص وأهل البساتين

#### المسرع الأول - في إجارة الأشخاص

يجوز إجارة الأشخاص عند يتزم به أحد المتعاقدين أن يستعمل خدمه نفقة شخص آخر  
مذهبة مقابل أجر معين يتزم به الطرف الثاني (مادة ٤٠١)

من ذلك - الخدم والتمهله وكذا الخدم الذين يقال لهم مسخدمون وليس سكنة  
والوكلاء وهكذا

وإجارة الأشخاص نوع من الإجارة له أحكام خاصة بحسب طبيعته وهي

١ - لا يجوز أن يكون إيجاراً مستخدماً وخدمة المنازل إلا لمدة معينة (مادة ٤٠٢)

هذا هو الأصل ولكن حوت المادة على أن لا يبين مدة بين المؤجر والمستأجر إلا في  
في يتعلق المستخدمين وهذا هو المبدأ في حد أخلاق الخدم والعاملين ومن ينصبوهم  
في الخدم يعني صاحب البيت أو تارك المنزل فيها وطلب مرتبه وإطعامه وشدة من  
بوجهه وحده



و مستصحب بحسب لاقول فعوة فمجرد العامل أو الخادم من هوية ويرفع أن يدفع له أجره إلا بعد حين وعناء وقد لا يذهب ولا عرايه في حياة الإنسان معرطان وكنت سبعة الشهر يهد

و المفهوم من هذا النص أن الإجارة غير مئة معينة مجموعته وهو خطأ لأن النص من يجب التعديد غير الاستصناع المؤيد فيه من معنى الزوى وإنما عدم تعيين مئة في العقد بعد بيان معنى هذا المص هو جائز ولذلك قرر المحاكم أحكام ذلك بها على

٢ - إذا تمكن مئة الإجارة معينة في العقد من كل طرف صحه في أى وقت أراد يكن يجب أن يلاحظ طالب المنسح الوقت ثلاثى أعى أنه إذا لم يفسر مريد المنسح الطرف الذى و مئيه ربما كان، بحسب المعروف لاستصناع غيره وحب عليه التمسك بحسب للقواعد العمومية (مادة ٤٠٤)

فإذا كانت المدة معينة في العقد وحب على الطرفين احكامها

و إذا نسخ السيد العقد زده فهو من ويمر انموه من مئيه الأجرة عن جميع المدة التى لا يمكن فيها العمل من الاستصناع عند غيره وكذا مصدره انصر إن كان المستأجر مستعصر لأجير أى التعامل من جهة غير تلى يشتمل فيها (مادة ٤٠٣)

٣ - إذا م يكن الأجرة معينة في العقد ينسح المعروف ائخرى في تقديرها (مادة ٤٠٥)  
٤ - إذا لم يوجد عقد مكتوب مثل الألفه المنصاه وإن كان المتأجر من الأجرة يريد على ألف قرش

نكن إذا كانت الأجرة مشهورة رائده على ألف قرش فلا يجوز الشهادة

## المصرع الثانى - فى إجارة أهل المصانع

إجارة أهل المصانع عقد ملزم به أحد المتعاقبين عملاً مخصوصاً في محدد معين بمدة معينة مقترنة وله أن يرفع صور

مكرر ماورد من . العقد بين الذى مستطعة . . . . .  
فى جند وعله لاحظ . . . . .  
فى التبريع ررجح البروق على . . . . .



الأولى أن ينص المظهر على أن الصانع يعمل العمل كله كما لو اتفق زيد مع بكر على أن يحدأ بغير ثلاثي عرنا أو يظهر له قباء الذي أو يجرث له هذا

الثانية أن ينص على أن الصانع يعمل زمنا محددا مقابل أجر بحسب ذلك الزمن الثالثة - أن يكون لا يتعلق على أن الصانع يعمل في العمل المطلوب مقابل أجره بومية كما لو اتفق صاحب الدار مع البناء على أن يستعمل هذا البناء لحساب المسالك مقابل أجره قدرها كذا في كل يوم

الرابعة - أن يكون لا يمتد على أن الصانع يأخذ اجرا بحسب مدياته من العمل كما لو اتفق المالك مع الصانع على أن يأخذ هذا مبلغ كذا في مقابل كل متر يبنه أو يردمه أو يظهره (مادة ٤٠٦)

وأحكامه الخاصة هي

١ - تستأجر أن يوصف العمل في أن وقت أراد فإن كان انقضاء مقدرة من العمل كله أو على استعانة الصانع زمنا مينا لزمه أن يخصص على الصانع أو لمقدور جميع ربح الذي كان ينتج له من تنفيذ العمل (مادة ٤٠٧)

وإن كان المالك على أجرة بومية أو أجرة مقدرة بحسب ما يحدد من العمل والتعويض يكون مساويا للصارف اتفق صرفها العامل في الاستعداد للقيام بالعمل الذي صدر برفاقه (مادة ٤٠٧)

٢ - ويجوز أن يشمل استئجار الصانع مما يؤمره أحصاء المهمات اللازمة للعمل كلها أو بعضها على حسب الأخوات (مادة ٤٠٦)

وأمراد بالمهمات هنا المواد اللازمة مثل الحجر والمؤن والأحطاب اللازمة للبناء

٣ - يصح انعقد بموجب الصانع أو المقاول حلا لا لإجباره لأشياء لأن ذات الصانع هنا ملحوظة في التعاقد ويصح أيضا بمحاذنة قهرية منع الصانع من العمل وفي هاتين الحالتين يكون المهمات التي أحصاها الصانع حقا لورثته أو له

سكن يجوز تستأجر أن يأخذ منها ما يصفه ثمنها الذي اشتراها به الصانع (مادة ٤١١)

٤ - إذا أحصر الصانع المهمات اللازمة للعمل وظف العمال المذكور قبل سنده لصاحبه أو مولاه إياه أو عرصة عليه مع تكلفه باستلامه مكلفا وسمه فقلعه على الصانع وذلك إذا بلغت المهمات قبل استلامها



فإن كان صاحب العمل هو الذي يُحضر المهمات وتكلف لعمل كل على الصانع  
شعنة قصيره فإب لم يكن مقصرا فلا شيء عليه إلا أن تحرره نصحه عليه (مادة ٤١٧)  
والظاهر أن هذا النص خاص بالقولة على العمل كنه لو حصه دون حية الأخوان

### مبحث - في أحكام خاصة بالمقاولات في الثاني

٥ - لا يتقطع حساب المدة إلا بعد تمام العمل

وكل حساب يجري أثناء العمل هو مؤقت

وكل مبلغ يدفعه صاحب العمل للمقاول يحسب من أصل ثمن المفاوضة (مادة ٤١٢)

٦ - المقاول أن يقاول غيره على العمل كله أو بعضه ولكنه يبقى ضامنا للعمل

(مادة ٤١٣)

وليس للمقاول الثاني أن يساند المالك في غير ما يكون في دمه المقاول الأول عند وقوع  
حجره على طلب المقاول الثاني تحت يد صاحب العمل كل هذا مسؤولا عن المطلوب  
للمقاول الأول غاية هجره وما يستحق له بعد الحجر (مادة ٣١٤)

٧ - المقاول الثاني حتى الامتياز على المقاول الأول في دمه صاحب العمل فإن

كان أكثر من واحد قسم المبلغ بينهم على نسبة مال لكل منهم من الدين قبل انقضاء  
الأول (مادة ٤١٥)

٨ - إذا كلف المقاول بعمل رسم البناء أو بإدارته أو بهما معا عليه أجرة خاص على

ذلك ويقدر الأجر في حالة الاختلاف مع صاحب العمل بحسب العرف الجاري

سكن د. لم يتم العمل ينقص الرسم كان تقدير الأجر بحسب الزمن الذي قصده

المهندس في عمله وبحسب نوعه (مادة ٤٠٨)

٩ - المهندس المعماري مسؤول عن الخطأ الذي يحدث في البناء من عيب في الرسم

د. لم يكن مأمورا بملاحظة البناء (مادة ٤١٠)

فإن كان مأمورا بالملاحظة كان مسؤولا مع المقاول بالتصان عن كل حبل يحدث

في البناء لا شيء سبب كان مدة عشر سنين ونحو كانت سبب الخلل أمر المالك بامدة

د. غير مطبق للقواعد الخمسة



ومع ذلك إذا كان غرض من التعاقد أن إنشاء مطلوب لمصلحة وجهه تمكنت أقل من عشر مدين وأدى المالك لفئة أعية معينة يخرج المهندس والمقاول من سعتها المادة ٤٠٩  
١٠ - ليس المقول أن يطلب رد فئة القنابة بحجة زيادة المصاريف لأى سبب إلا إذا كانت الزيادة مقرنة على عمل أو أمر صادر من صاحب العمل المادة ٤١٨ )<sup>\*</sup>

### الفصل السادس

#### في الحكر والإجاريين وحلول الانتفاع

الحكر والإجاريين وحلول الانتفاع عقود إيجار موضوعها كلها أعيان موقوفة وكان من حق الشارع أن يذكر أحكامها في قانون لأنها لا تنحل أصل الوفاء . وهما كالأهية مختصة بالنظر في جميع المسائل المتعلقة بالأوقاف إلا ما كان متعلقاً بالنظر عليه أو بأصله . وهي تجري في أحكامها بحسب القواعد العامة المقررة قانوناً في باب التعهيدات على الموقوف والإجارة على الخصوص مع الاستثناءات النصوص الشرعية ونحن نقصر هنا على قول موحد في بيان أحكام هذه العقود

#### الفرع الأول - في الحكر

الحكر عقد إيجار يبيع المأجر الانتفاع بمكان المؤجر إلى أجل غير محدد أو إلى أجل طويل معين مقابل دفع أجرة شهرية أو سنوية للزجر وهو يكون عادة في أرض البناء الموقوفة ويجوز أن لا يكون الأرض وهذا وأحكامه الخاصة هي

١ - لا يوجد الحكر إلا عقد مكتوب أو عصى المدة ( ٣٣ سنة في الوفاء و ٢٥ في غيره )

٢ - أن كانت الأرض وهذا وجب ترحيم القضي

٣ - المأجر حق عيني على المأجر هو حق الانتفاع فهو يبي ويحرس ويغير الاستعمال بشرط أن لا يكون ذلك مدحاً لبعض قيمه الشيء المؤجر

(١) انظر مادة صياح والمقاولان في هذه النظم لربما في حسابات جميع العقود وهذا هو المقادير كبرى هو المدة على تسع من شحوص يعني شراؤها في الخروج ويعتد به لوجه إلى الجوار الثاني .  
ثم يطالب بمسألة المأجر على أن يقرى بشرط جميع ما ذكره واحدة حسب عقد . النصوص في الأتم



- ٤ - أخره شيء المؤخر غير بائنة فهي تقبل الزيادة والنقص بحسب الزمان والمكان لكن إذا كان التحسين من قبل المتأخر فلا يكون ذلك موجبا لزيادة الآخر
- ٥ - الأصل في الملكر أنه غير أصل مسمى
- ٦ - يمسح العقد تأخر المحكر في دفع الآخر ثلاث سبب متوالية
- ٧ - لا يجوز في رأى بعض المؤلفين وحكمة الاستئناف المتناظرة أن يكسب المحكر الأرض بمحكمة محض بلقة مهما طالبت لأن الله على العقارب عصرية وهذا منسحب غير قوي لأن التوقف عنه يستلزم محض بلقة ولأن المحكر يرتب محض بلقة فلا وجه لعدم انعكاس منه ولو لم يكن ملكة لمقدار محض بلقة مناصت شروطها مسوفاة

### الفرع الثاني - في الإجارتين

- هو عقد تاجر به حصة الوقف مكانا ميب بإجاره مستمرة لغير أصل مسمى وهو كالملكر في أحكامه الخاصة ويتأخر عنه فيما يأتي
- ١ - أن يقوم المتأخر بمسح العقد الميب وصيانتها بمصاريف من طرفه مهما عظمت
  - ٢ - أن يدفع المتأخر مديونا مقدرا على سبيل التبرع لحصة الوقف وقت انعقاد العقد
  - ٣ - لا يكون عقد الإجارتين إلا من وقف وحله على المولود عقار ميب

### الفرع الثالث - في حلول الانتفاع

- هو حارة لزم غير عقد ولا يكون إلا من جهة وقف في أرض موهوبة منه أو عينية أو رزاعية وهو صفة
- ١ - متأخر ملزم بالصلاح الشيء المتأخر
  - ٢ - يدفع المتأخر آخره مقدره لا يتغير
  - ٣ - جهة الوقف مسخ العقد في كل حين وامرودا العقار بشرط أن يدفع إلى متأخر مثل مدين في حصة المتأخر حسب الإصلاط في أحوالها

### قاعدة عامة

للمتأخرين في الملكر والإجارين وحلول الانتفاع أن يتفقا على غير ما هو معروفي أحكام كل من هذه - نو -



## السبب الخامس

### في التوكيل

الموكَّل ويطلق لقب الوكيلة عقد مذق به أحد الطرفين الآخر بمثل عمل باسمه وعن  
دعته (مادة ٥١٢)

والأذن هو الموكَّل والمأذون هو التوكيل

## الفصل الأول

### قواعد عامة

## الفرع الأول - كيف يقع التوكيل

التوكيل صريح وصمى

الصريح هو تصريحه بظهور منه إرادته المتعاقدين

الصمى هو إجراء الفعل تصرفه التوكيل بناء على مجرد تكليف التوكيل (مادة ٥١٣) كما  
قد يرغب ذلك في شراء نوب وشراء وكذا إذا كتب ذلك لغيره يسديه في بيع العرس  
وباعها وهكذا

## الفرع الثاني - مقابيل التوكيل

لأصغر في التوكيل أن يكون لا مقابل ولتطريص الاختلاف على أحدهم يستنتج من  
قرائن الأحوال وعلى الآخر من صناعة التوكيل أنه لا يجوز ولو لم يذكر ذلك في العقد  
كالمعامى والسماح وكل شخص صاحبه الوكالة من الغير (مادة ٥١٣)

## الفرع الثالث - سند التوكيل

يكفى في ورقة التوكيل أن تكون عروضة فيها بمقتضى علاقة التوكيل بالتوكيل والأحوط  
أن يكون رسمية ولا سيما إذا كان التوكيل مباشر أعمالاً تقتضى إحصاء عقود رسمية  
ولم ينفذ مع التوكيل الحق في طلب صورة رسمية من التوكيل (مادة ٥١٨)  
ثم قد كان التوكيل عريفاً فلا فائدة في طلب صورة منه لأنه يكفى في سقوط  
الصورة بكار الأصل



وهناك بوكالات لأعمال إلا إذا كانت وصية أو كان مصلقا على التوكيلات التي فيها  
كوكيلات بحامس التي ستم لها كما كما تعفى منك لأتمة الإحراآت الدحية

### الفرع الرابع — تعدد الوكلاء

يجوز أن يكون للشخص الواحد أكثر من وكيل واحد  
فإن كان يوكل الجميع واحدا ولم يصرح به بعمل كل واحد منهم وجب أنفائهم  
حيث على العمل ولا فهو غير نافذ  
وإن كان في التوكيل تخصيص عمل لكل وكيل فلا يبعد تصرفه إلا إذا هو وكيل به  
وإن كان لكل وكيل يوكل خاص كان له أن يعمل بأمراده جميع ما هو مخصص  
عنه في توكيله (مادة ٥١٩)  
وهي كل حال لأنهم من بين الوكلاء المتعدين سواء كانوا مشتركين في العمل فتعفى  
التوكيل أم لا

### المبحث الثاني

#### في أنواع الوكالة

#### الوكالة العامة وخاصة

- ١ - الوكالة الخاصة هي التي يكون موضوعها عملا متناهي أو شراء أو بيع أو يوكل  
التوكيل بيع ولا يجوز التوكيل أن يرعى وإلا كان شراء ولا يجوز له أن يبيع أو يوكل  
خاص منسب لواره العمل المتبني فالوكالة في البيع تعفى الوكالة في تحرير العقد والتوكيل  
في قهر التدبر بقصر التوكيل في ترك الكفالات كطلب الزم (مادة ٥١٥)
- ٢ - الوكالة العامة هي التي لا تنسب على بيت عمل معين بلانته بل تقتصر على  
ذكر نامة يوكل الوكيل في أعماله أي الموكل

وهي تعفى التوكيل الحق في مباشرة جميع الأعمال الإدارية المتعلقة بشؤون الموكل  
ومدخل في الأعمال الإدارية تصرف على الأشغال الخارجية دفع مراسم المستعملين  
وإعلاء والصنع مع الخصومات شراء ما يلزم بإذنته من الآلات والأدوات  
وغيره مع مذكر حصص المديون - وهو المديون وهكذا



وهذا به كل صيغة عامة ونكبي موضوعه خاص صيغة أعمال الوكيل كوكيل المحامي  
فإنه لا يشمل إلا أعمال المحاماة ولكنه يشملها كلها  
ولا بد من مراعاة التوكيل لحكم حدود الوكالة

ومن الأعمال ما لا يجوز للوكيل إحرازه إلا إذا صرح بذلك في التوكيل وهي :

الإقرار - طلب المهر أو موطأ أو رقعة - المطبة - الصلح - تحكيم الخصمين وكل عمل  
من أعمال التصرفات العقارية كالبيع والرهن وريث حتى لا يتطاع وهكذا (مادة ٥١٦)  
فهو التوكيل في نوع من الأعمال يقتضي التوكيل في جميع الأعمال التي تدخل تحت هذا  
النوع مثلا التوكيل في بيع المقل أو المقتول يقتضي التوكيل في البيع على العموم وكذلك  
التوكيل في التحكيم أو في الصلح من دون بيان موضوع خاص يستلزم التعميم  
في إجراء ذلك كلها مست الحاجة

ويستثنى من ذلك التصرفات في التوكيل في في عمومها غير جائز ولا بد من بيان محل  
التصرف بالذات عقارا كان أو متغولا فيذكر في التوكيل للمحل انقلاؤه أو لمساكنه  
لغرضه كذا (مادة ٥١٧)

## الفصل الثالث

### فيما يترتب على التوكيل

#### الفرع الأول - في واجبات الوكيل

١ - يجب على الوكيل أن يقوم بما كلف به وأن يستعمل الدقة في ذلك وبأن  
لا يهين فيه

فإن كان الوكيل بلا أحوال فإما بدال عن نفسه أو تخصيره الجسم دون الخفيف ومن التخصير  
الجسم عدم الوفاء بما أتم به إحدا فلا كان مكلفا على عدم الوفاء أو منعه من ذلك  
مات قهرى كالمرض فلا تنع عليه

وإن كان الوكيل مأجورا عليه أيضا تنع تخصيره الوكيل أعني أنه يجوز من موكل  
أن يأمره من القصور بسبب مجرد الإهمال (مادة ٥٢١)



مثلا إذا وكل زيد مكر في بيع مثل له وشراء سداب من شركة محبته فمعه التمس في يوم مبعده وبيع الوكيل وقصص التمس فلا أنه لم يشر السداب إلا في اليوم الثاني ولم يكن معسور في عدم الشراء في يوم القصص وكانت الأتقان اوعمت في يوم الشراء فإيه يتضمن الفرق بين التمس

٢ - يجب على الوكيل أن يفتح الحساب لمولاه كلما طلبه منه

ويشمل ذلك الحساب إدارة أعمال الوكيل وبيان التصرفات في الشؤون التي يقصصها (مادة ٥٢٥)

٣ - إذا ناصر الوكيل في تقديم المبالغ التي عنده لوكيل من فوائدها من يوم الطلب متى كان رسميا

فإن كان استعمال هذه المبالغ لأشياء منها في مصلحته هو عليه الفوائد من يوم الاستعمال (مادة ٥٢٦)

٤ - إذا قصصت الوكالة بأي سبب غير العمل المصريح أعني إعلان الوكيل له من الموكل من الوكيل أن يجعل الأثمان التي اشتدأها في حائطة نخبها من الخطر (مادة ٥٢٧)

مثلا : إذا كان الوكيل شرع في إقامة بناء وانتهى توكيله في أثناء العمل وجب عليه أن يصح للمعدات في مكان يقفها من الخطر وإن كان شرع في حصاد أرض وجب عليه أن يفتح الإجراءات اللازمة لوقاية خاصسات كترتيب الحفر والغل مايجب عليه في تصرفه وظيفته

ولذلك قصص لأشياء المحامين على النجاشي الذي يقول من نفسه أن يستمر في مباشرة لدعوى خمسة عشر يوما لتتمكن الموكل من توكيل غيره

٥ - متى انقضت الوكالة يجب على الوكيل أن يرث سبب التوكيل إلى الموكل حتى لا يتمكن من استعماله بعد ذلك (مادة ٥٣١)

٦ - إذا عمل الوكيل عملاً على دعة موكله ولم يجبر من معامل معه بأنه وكل كان ملزماً شخصياً لمن تعامل معه لأن هذا يجعل أنه يتخلف مع غير الوكيل وقد يجوز أنه كان يأبى التعامل إذا عرف ذلك (مادة ٥٢٣) وسيأتي هذا بيان أوفى (ص ٢٩٩)

إذا أحبر الوكيل أنه يتعامل لمصلحة موكله كالتى عليه إثبت توكيله



ولا يضمن الوكيل لمن خايل معه شيئاً إذا كان يتقضى في التعامل حدود وكالته وكان  
أخبره بمحدودها (مادة ٥٢٤)

مثلاً إذا اشترى الوكيل وكالته عاتق عقار من صاحب له أن يكون أطفاه من  
توكيله العام ولم يطلعه لأنه لم يطلبه منه وأكسب لمحاظه بمضمون وكالته ثم أبيع الوكيل  
دفع الثمن فلا يكون الوكيل مسؤولاً لمن يصدق معه في غايد البيع لأنه لم يستعمل عتق  
وقد صدقته بإختياره بوكالته كما هي

### مبحث — في التوكيل من الوكيل

ليس للوكيل أن يوكل عنه غيره فيما هو موكل فيه إلا إذا كان مرخصاً له بذلك  
في العقد (مادة ٥٢٠)

والترخيص بذلك إما أن يكون عاماً لشخص معين أو يكون مطلقاً  
فإن كان خاصاً فلا يضمن الوكيل الأصل أعمال الوكيل الثاني وإن كان عاماً ضمن  
وأي وكيل الوكيل فهو على المودع مسؤول للوكيل الأصل مباشرة مع من وثقه  
ولو كان الوكيل المسمى في التوكيل الأصل حق الرجوع بأمره وتمويله عنه  
الاتصال من الموكل الأصل  
وعلائجه بالوكيل الأصل علاقة وكيل موكل

### الفرع الثاني — في واجبات الموكل

- ١ - يجب على الموكل تنفيذ ما التزمه بالوكيل ما لم هو داخل ضمن وكالته
- ٢ - إذا عمل الوكيل عملاً خارجاً عن حدود وكالته وجب على الموكل أن يصرح  
و يبعد لائق إن كان أصل العمل لغيره أم لا حتى لا يبق المصمم معلقاً وتتعطل  
مصلحة الغير مما قد يضر مع الوكيل (مادة ٥٢٧)
- وقول الموكل عمل الوكيل في هذه الحالة إما أن يكون صريحاً وما أن يكون صهيماً  
وتستطيع القبول الصعي من كل عمل يؤخذ منه أن الموكل رضى بالصمم كما لو دفع  
ثمن شح أو سلمه لمن اشتراه



٣ - على الموكل أن يرد نوكته جميع المصاريف التي صرفها في شؤونه متى كانت شرعية ويراد بالشرعية ما لا يكون مخالفاً للنظام العام كالرشوة

ولا شرط في وجوب دفع المصاريف المذكورة أن يكون العمل الذي فُتئت عنه ناجحاً بل يجب دفعها مع مهما كانت نتيجة شرط أن لا يكون الموكل منصرفاً نهائياً جسيماً إذا كان غير مأجور أو شريكاً إن كان مأجوراً (مادة ٥٢٨)

٤ - على الموكل عند الطلب دفع المصاريف التي صرفها الموكل في مهنة من يوم صرفه (مادة ٥٢٩)

٥ - إذا أصاب الموكل خساره بسبب قيامه بعمله فالتوكيل ولم يكن مفسراً ولا مخرجاً على الموكل أن يعرض عليه الخساره

مثلاً إذا أصاب الموكل وهو مسافر في شأن الموكل مرض أو قتل مضره من أو سرق متاعه أو بدا حرج وهو يشر العمل كأن يفضله نور أو سقط عليه حجر أو إذا مات وهو يراعى العمل كما لو وقع عليه الحذر أو عرق قلبه أو ورثته تمريض الحرة على الموكل

ثم ليس هذا الواجب متصفاً به في القانون ولكن القواعد العامة تجبره على تعديل بتنصيه

٦ - يجب على الموكل أن يدفع الوكيل أجرة إن كان مأجوراً سواء كان ذلك من صريح في التوكيل أو كانت الأجرة واجبة من طبيعتها والأجرة إما تنفق على مقدارها أم لا

فإن كان متعدي على مقدارها فالأصل أنها واجبة كما قلنا وبمع ذلك يجوز التوكيل أن يصرح في القيمة إن كانت ماحظه والتقصي أن يخصصها إلى الحد الأقصى مادة ٥١٤، وسبب في ذلك ما قلنا يصرح الوكيل من الحرج والإعتاب عند التوكيل وهو يصرح على حصص الوكلاء من إطلاع الموكلين في أرباح يحصلون بذلك على وعود وأخرى على حد الذي ينبغي

وإذا كان غير متعدي على مقدارها ولم تنفق الأطراف عليها والتقصي مقدارها

ولا يوقف دفع الأجرة على نجاح العمل ما لم يكن الموكل مفسراً

وكذلك لا يجوز طلب انقضاء عمله أن العمل لم يصب تمام النجاح



## الفصل الرابع

### في خمس توكيلات خاصة

قد يكون الوكالة قصائية كالوكالة والقائمة والحراسة وهي التي يحكم بها خاص يختص  
كالجنس الحسي أو المذكرة  
وقد يكون قانونية وهي التي لبعض الأشخاص يختص حكم القضاة بحكمه كولاية  
الأب على ابنه  
وأحكام الوكالة العامة تنطبق على ذلك مع ملاحظة الأحكام الخاصة بكل نوع مما هو  
مبين في لائحة غنائس الحسوبه وفي كتب الشريعة، لئلا يخلو من ٣١٤

### فروع - في الوكالة المستمرة

الوكالة المستمرة هي أن يوكل شخص غيره وإجراء عمل على دمه ولمصلحة يمكن إمام  
الوكيل فتعاقده الوكالة حينئذ مع الغير باسمه الخاص دون أن يعبأ به وكل (مادة ٥٢٣)  
وهذه التعاقده لا يلزم الموكل شيء بما تعاقده عليه الوكيل ويكون هذا هو المزمع للأجنبي  
شخصيا

ومع ذلك إذا كان الأمر من الوكالة للمصلحة خدع الغير من به حقوق بين الوكيل  
أو حرب من التزام ينص به القانون فكل ذي مصلحة أو يبرهن على أن التعاقده  
في حقيقة لمصلحة الموكل المستمرة وأن يخاص به مباشرة على حصوله

مثال ذلك وكل المدين المسجون على عهده مخرجا تنقيذا أحد الناس ليشترى العقار  
به من لهجة باسمه هو أي الوكيل ، هذا الوكيل «مثل لأن القانون يقضي بالسجناء بين  
المالك ومالكه من يوم التيه بزع الملكية

مثال آخر لزيد دين على بكر وبكر دين على زيد ، زيد يتنازل صورة من يديه بخالد  
حتى يطالب به بكر ويبرهن هذه الطريقة من التقاضي بين خالد وبكر  
هذه الوكالات وأمثالها محرمة قانونا

وترتب على ذلك أن الموكل ممنوع من مقاضاة الوكيل بشيء ، فإذا حبس الوكيل دين  
لوكيل المستمر في المال الثاني ولم يرقه إلى الموكل فليس لهذا أن يخاص به لأن التعهد ترتب  
على عمل محرم قانونا



و لحاصل أنه لا يرى بين الوكيل المستور وبين كل الظاهر في إعلان الأعمال الممنوعة قانوناً منها مسبب على مراعاة النظام العامة

وما عه هذه الأحكام فالوكالة المستورة جائزة وفقاً لأحكام فن عمل عملاً على دمه غيره في الدخول و دمه ظاهراً ولا يحرم من التعامل معه الشخصية فهو المأمور به (مادة ٥٢٣) وأد عم الأجنبي الشخصية كمال المقدم له هو الوكيل

وأد في يتعلق علاقة الوكيل المستور بموكله فهي علاقة وكيل عادي بموكل عادي وأحكامها ما تقدم بيانه

وقد يترتب على الوكالة المستورة دفع رسوم المحاكم مرتين

مثنى ذلك : ريد هو الوكيل المستور ليكر واشتري منه شخص عتاراً ودفع الرسم المقرر ثم أعتل بعد ذلك أن الشراء ليكر لا يقبل منه تحصيل هذا الإعلان إلا إذا دفع رسماً آخر ويستثنى من ذلك حالة ما إذا كان الشراء حاصلًا من بيع على أمام المحكمة بد أعلى المشتري في اليوم التالي ليوم البيع أنه كان في المشتري ما عا عن ذكر (مادة ٥٢٦ مراعاهات) ووكالة المستورة عارية في الأعمال التجارية لأن المستورة يتعاملون دائماً باسمائهم ولكن مفهوم أهم يتعاملون لمبرهم إلا أنه لا يتصور حمل أحدكم أن يدعي هينل الثاني ما يترتب على ذلك من اضطراب الأعمال التجارية

### الفصل الخامس

#### في إعتفاء الوكالة

تنص الوكالة (مادة ٥٢٩) :

- ١ - إعتفاء المصل الذي عند الوكيل لأجله إن كان محدوداً كبيع دار أو شراء عتار
- ٢ - عود الوكيل من الموكل - والقرن حائر شرط أن يكون في وقت لائق أعني أن الموكل لا يبعد حتى الوكيل - فعزل بل يجب أن يحرم عودته على عزله قبل إعتفائه - يسر مستند الوكيل لتحتي عن العمل واليسر اللازم لذلك غير محدود والمعرف وأحوال الوكالة هما الذين يحددانه وتقتضي النظر في ذلك



### ٣٠ القسم الثالث - في العقود المعينة والتأمينات

١ - يجب إعلان الوكيل مرته وإلا تترتب الموكل عما يصح له الوكيل وهو عبر عام  
نعم

وهذا كله لا يصدق إلا على الوكالة الناجزة ، أما الوكالة صائبة فلا ترتب  
على الغير منها نعمة على الموكل

٢ - يترتب الوكيل منه . فبما أن الموكل يترتب الوكيل كمالك الوكيل أن يترتب شرط  
أن يرضى الوقت المناسب لتعدي عن التوكيل حتى لا يكون الترتيب سبب في ضرر موكل  
ويجب على الوكيل إعلان الموكل لأمره

٣ - بموجب الوكيل أو الموكل . لأن الوكالة من العقود التي تلاحظ فيها شخصيات  
أعني أن الموكل لا يرضى أن يترتب عنه أي شخص كان وكذا الوكيل لا يرضى أن تكون  
الوكالة من أي شخص كان

مبحث - في استمرار الوكالة بعد تحقق سبب انقضاءها

قد بموجب الموكل والوكيل عبر عام بوجه هذا استمرار على عمله فهو صحيح وأنورثة ملزمون  
بالو . ما تعهد به الوكيل ولم ينفذ معه مضاعف بما ترتب له من التعاقد من حقوق  
مضى ثبت أنه كان عبر عام بالو (د. ٥٢٠)

وكذلك لا يفتضح على الغير يترتب الوكيل ولا باعترافه إن لم يكن عهد به لأن موكل  
يكون مقصراً في الحالين عدم إعلانه أو تركه سيد التوكيل في يد الموكل

ويكون الوكيل المبرور من الموكل أو من نفسه مسؤولاً عن العمل التوكيل منه

مصر



## الباب السادس

## في العارية والإيرادات المرسدة

العارية عقد سري به أحد المتعاقدين إعطاء شيء لآخر لمستهمله ومن محدودا ثم رتبة  
أو مثله إلى صاحبه بلا معدل أو مقابل

والعارية نوعان (مادة ٤٦٣) .

الأول - عارية الاستعمال

والثاني - عارية الاستهلاك

والفرق بين النوعين أن عارية الاستعمال لا تنقل ملكية الشيء العار من المعير إلى  
مستعير بخلاف عارية الاستهلاك فلها نقل الملكية لأن المستعير يستهلك الشيء ويبيع  
مثله (مادتي ٤٦٤ و ٤٦٥)

ولهذا نتائج سيأتي بيانها

واسبق هو الذي يبين أي نوع من النوعين مقصود

فإن لم يذكر في العقد باب نوع العارية عُيِّنَ بالحرص منها ونوع الشيء المعير  
(مادة ٤٦٦)

## الفصل الأول

## في عارية الاستعمال

هي كما نقده إعطاء شيء لشخص لمستهمله ثم رتبة إلى من أعطاه إليه

وتكون عارية الاستعمال بلا مقابل فلا يلتزم المستعير بدفع شيء للمعير ولا كان العقد  
بجارية لا عارية (مادة ٤٦٧)

وتجوز عارية استعمال من المالك والمستأجر وصاحب حق الاستفاد ومن المستعير  
بمنه وهي لا تكون عارية إلا في الأشياء الممنعة بغيره ولحق لا تقوم معها أقدم بعض  
الأحكام عدة ما عدا ذلك منقول مما في المذنب ويحيى

والواقع أنها لا تنافي علاه في الأشياء التي لا يصح بها إلا هلاكها كالحجر والنقود  
وأما ذلك

ويجوز أن يكون الشيء المعير من مثل ما ذكر كما لو استعير ريد من عمود فخر أو ز  
للباحي بها دون استهلاكها



ولا تكون عربة الاستعمال أخذه بل لأنه من تحديد ومن تنقيص ما خصه به فاد - عند  
زمنها في العقد ويجب رد الشيء عند استعماله في الأمر الذي استعمل لأجله (مادة ٤٧٢)  
مثلا - لو استعار زيد مئونة عمرو لإقامة عرسه وجب عليه رده عند الفسخ من  
العرس ولو استعار ثوبا ليسى القطن وجب عليه رده عند الفسخ من القطن وهكذا

### التمرع الأول - في واجبات المستعير

يجب على المستعير :

- ١ - أن يحفظ العين المعارة وأن يحسن استعمالها (مادة ٤٦٩)
- ٢ - أن لا يستعمل العين المعارة إلا لما أعطت له حسب إلتهاى (مادة ٤٦٩)
- ٣ - إذا قصر في صيانة ولو بتقصير جفيا ضمن قيمتها إن هتكت أو يوهى  
بفقدان من قيمتها إن أصابها تلف (مادة ٤٦٨)
- ونكته لا يضمن ضمن القيمة ما ح عن الاستعمال منه بحسب طبيعة العين المعارة  
مثلا - لو كانت مرسا وسرق بتقصير السكير عليه قيمتها
- فاد أصابها هزل من الاستعمال ولم يكن فيه إغراط من قبل المستعير فلا ضمان عليه  
ونقص القيمة من الاستعمال يظهر في التلفات والآلات كالمحركات والسوفى والورج  
وفي المفارقات كالتأزول والمفازد
- ٤ - إذا حصل الحين في غير ما عتقد أنه المزمع يضمن مع ما يضمنه غيره منه  
وعد بعد ذلك إغراطا في الاستعمال فيضمن أيضا بالتمويه لأجله (مادة ٤٧٠)
- ٥ - على المستعير أن يحفظ ما يضمنه صيانة العين (مادة ٤٧١)
- ٦ - عليه أن رد العين في الموضع المعقد ولا يحل على الرد قبل لأجل يسمى  
بأن لم ينعزل في العقد ومن وجب الرد عند انتهاء التمريض الذى كالت الاستعارة  
لأجله (مادة ٤٧٢)
- ٧ - إذا لم يرد العين الميعنة لمقتدر ضلله أعزه مظهر مع يضمن التلف - بل يحل عن  
إغراط في الاستعمال (مادة ٤٧٠)



## الفرع الثاني — في واجبات المغير

يجب على المغير

- ١ - أن يرد المغير تسجل المغير في استعارته لأجله
- ٢ - أن يذبح إلى المستعير المصارف الضرورية المسجولة في صرطه في صفة العين من مكان جواره بها (مادة ٤٧٩)
- مثلاً ، وكسب العين المارة دأراً وكان المغير عاكاً وهدد المطر سدعها فأصلحه فستعير وجب على مغير أن يذبح له مصاريف ذلك لأن الضرورة كانت فاصلة بالإصلاح فوراً ولم يكن هناك وقت لإخبار المغير
- ٣ - أن كان في العين عيب حتى وثقنا عنه ضرر فستعير وكان المغير عاكاً به ضمن المغير من كائنات كان الثور حائماً أو الفرس عصافاً أو الثور حمله أبناء
- ٤ - أن هكت العين لمؤنة قاهره أحمى فلا تصبر من المستعير هلاكاً على مغير لأجله منكه (مادة ٤٨٨)

## الفصل الثاني

في عربة الاستهلاك

- عربة لاستهلاك عقد يفل به المغير ملكية الشيء المغير إلى المستعير يستهلكه في منفعته ويرد مثله في زمن معين (مادة ٤٩٥)
- ولا يجوز عربة لاستهلاك إلا من المالك حتى يصبح نقل الملكية وعلى ذلك يجب أن يكون المغير دأماً منه فتنصرف
- فإذا حصلت تعاربه من غير ذلك لا تقبل الملكية في المستعير إلا إذا كان حسن النية ولأشياء التي تعار عربة استهلاك هي الممتلكات التي عوم بمصاها منافع البعض الآخر كأنقود والبر

ويكون عرمة لاستهلاك بلا مقابل إنما شرط انقضاء في المقدم

فإذا شرط مغير كان على المستعير الوفاء به (مادة ٤٩٧)

وعربة لاستهلاك تسمى أيضاً قرصاً وأكبة ما يكون استهلاكاً في القود

وسعد القرض انشائي مقالاً محصاً



### الفرع الأول - في واحبات المستعير

١ - يجعل المستعير حلاً لثمن المردود سراً من المثل أو فقه نفسه حراً له لأن ملكه الغير ملك له (مادة ٤٧٣)

٢ - يجب على المستعير أن يرد المثل في الزمن المحدد (مادة ٤٧٥) ويكون المثل مساوياً للأصل في النوع والمقدار والصفة قطعاً الطر عن اختلاف القيمة (مادة ٤٧٥)

فإن اقتصر أردنا من التمتع الأبيض البحري وجب عليه رد أردب من القمح الأبيض البحري وإن كان ثمنه أعلى من ثمن ما يسطى حين الرد

فإن كان المزارع يرد وجب رد المثل أي القيمة العددية فإذا اقتصر ألف حبة بحري (الحبة المصرية غير موحدة) وكان عليه يساوي سبعة وتسعين قرش ونصف قرش وجب عليه رد ألف حبة بحري ولو كان عليه منها وقت رد يساوي تسعة وتسعين قرش

ولو اقتصر ألف قرش وجب عليه أن يرد ألف قرش (مادة ٤٧٤)

وإن لم يكن زمن الرد معيناً في العقد أو ذكر فيه أن الرد يكون عند مكان المستعير ذلك فقد المبدأ بمعرفة القاضي (مادة ٤٧٥)

ويجب أن يكون الرد في الأصل الذي حصلت منه العارية إلا إذا نص في العقد على غير ذلك (مادة ٤٧٦)

٣ - إذا أجاز المستعير رد غير النوع المحدد عليه بموجب بعض عقد الائحة أو بأمر القاضي إن كان ائحة غير التقود

### الفرع الثاني - في واحبات المغير

على المغير أن يسلم الشيء المغير وأن يضمن عنه كما لو كان التقود ربوه أو المزارع



## الفصل الثالث

## في القرض المالي

القرض مالى هو عقد عار به استهلاكاً موضوعه مبلغ من النقود وأمره أنه هو حاصل لأحديه لأن المال هو العامل الأكبر في حركة القروض العمومية وهو مبرك التعامل بين الناس ولذلك يتناهت لئلا يفتقر على كسبه وإيرازه

وهذه العارية كثيراً تكون بلا مقابل أو تقابل على حسب اعتقاد القدين والمطالب أنها تكون مملوكة يسمى القائمة وشترتها القائمة سائر كل عقد من عقود تارية الاستهلاك لا أنه لقنه التعامل على هذا الوجه في غير اقروض المالىة وشيوعتها في هذه الأخيرة صرف بمعنى دائم إلى أن القرض بالمعنى هو تارية النقود

ولا فرق بين قرض القائمة وبين غيره من القروض من حيث شروط الصحة وأحكام معاملات العامة و إنما الذى يمتاز به هذا النوع من القروض راجع كله إلى المذهب فى القائمة وتغيرها واستمرارها وما لا يجوز

## الفرع الأول - فى القائمة (١)

القائمة نقود يتم لقرض مالى القرض رايته على المبلغ الذى اقترحه ويجب فيه

١ - أن يكون موضوعاً عليه فى العقد ولا يلزمها أن تكون واحدة (مادة ٤٧٧) إلا وحالة الحساب الحالى المعروف فى أشغال المصارف (القائمة بالسوق)

وطاهر عند البعض أن من دفع مائة تم تكن ضرورية فى العقد أنه أن استرقها إلا أن المحاكم مختلفة على (الأخص) فصحت منهم حوزة الرق وهو قضاء به بعض التجار إذ لا مبرر لعدم فى العقد وكان الأولى أن يقتضى بحصر قيمتها من القرض

٢ - أن لا يزيد القائمة على ثمنه فى المائة (مادة ١٢٥) معقولة قانون ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢ " فإذا اشترطت من دون شأن صحتها وجب أن لا يزيد على خمسة

٢٢٢ مر ٢٢٢

(٢) بصر أن واضح هذا الفصل من د (مادة ٤٧٨) "والقائمة فى عقالة - فقيه على الماد لا بد من ذلك من حيث معضاه لأن هذه المادة خرج من الأصل المقرر فى باب القروض وتطويعها من رايته وبين هذه المادة المقصود به من وتعدد من القرض يصبح القرض راء مملوكة وذلك ما جرى عليه



٣٦ القسم الثالث في العقود المعينة والتأمينات

و المائة في مسائل اندييه وسبعة في الموائد التجارية (١٢٤١ سنة ١٢٤١) مائة في موائد ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢

٣ - يصدق هذا التحديد على كل عقد من عقود عرفة الاستهلاك هو كل الشئ معار لا يجوز أن يدق عليه على ما تساوى سبعة في المائة ائتمانا ولا حصة أو سبعة في المائة قانون

٤ - إن اشترط الملتزمان مائة أكثر مما ذكره في ذلك وما اشترط به من غير ما قرره القانون فلا يكون المشروط إلى غير أنزل إلى تسعة في الموائد المدنية ولا حصة تجارية مائة ١٢٥

ولا يجوز مقترص ساء على ذلك إزام الملتزم من تلك الزيادة وقد دفع المقترص زيادة على المقرر وجب حصه من أصل المقترص أو من الموائد المدنية وكان واجب جواز دفعه ما كان له، قد تم غير أن الحاكم لم يقص بذلك وليس في القانون من على هذه الحالة

٥ - من يدعى أن هناك راء أن يجهت جميع الطرق القانونية ومن ذلك شهادة الشهود واشهادة هناك لأن مع الزمان المسائل التي هم النظام العام وهناك سبب آخر وهو أن المقترص يكون وقت الحاجة مصعرا إلى قبول الاقتراض بالبر، ومربون ينتهزون فرصة حتى يطلب لكرهه بالإعانة وتوسع على القبول

٦ - من ثبت عليه الزم حرم منه كما خدم ويغيب أيضا والعمره م حيس ٧ - لا يجوز حبس فائده للمائة إلا إذا مضى عليها مدة أي لا يجب أن تصمد فائده سنة محاسب حتى يجوز حساب مائة لما زاد سنة ١٢٦٩

٨ - إذا لم يشترط في العقد أنه مائة فلا يترتب على المقترص عوائد إلا من يوم إنذار بالوفاء أو من يوم المطالبة (إسميه أي إعلان المدعوى

٩ - إذا كان مشططا في العقد أن الوفاء يكون بعد ثلاث سنين على أن يدفع المقترص في كل سنة عند مهتها وتخرج المدع من سنة جازل المقترض أن يطلب وفاءه بدلا من كل طعة للقواعد العامة



التمر الثاني — في وفاة قرص الدال

كتاب الوفاء في الموعد المسمى في القصد وهو محل القصر إن لم يتعدوا الظروف على  
محال آخر عامه ٢٧٦ هـ - عرفت على التفسير استجواب سراسر الخلق في كتاب مشروعه  
من لأصل أو سريانه إن لم تكن مشروطة

و يجوز للمفوض أب يد المبيع قبل الأجل فلا يجوز له أن كان لأجل مشروط  
بمهمة دون مفعلة المفوض

فإن كان في متعته المقرض دون المقرض أو في متعته الآتي فلا يجوز له إرغام المقرض على القبول إلا إذا دفع له ثمنه عن المدة كلها

وقد نشترط بعضهم تحويص بلعنه المقترعين إذا أراد الرقة قبل حلول الأجل وهو حائر إلا أنه يجب أن لا يكون من وراءه<sup>١</sup> أراد إحصاءه

مثال ذلك - افترض زيد بكرا ألف قرش على أن يردّها ألفا وتسعين سنة  
وشتريه به ردّها قبل حلول الألف صله له أن يدفع حين عرشا وبعده مئة ثمانية  
أشهر ردّ حديق ومائة دينية هذا دفع المئوي وهو نحو عرشا وحوالذ الأشهر الثمانية  
وهي مئة عرشا كان المصنوع مائة وعشرة قرش وعدّ المبلغ يردّ عشرين قرش على  
مئة السنة كنكوا يجب إننا فيه إلى تسعين

مبحث — في الوفاء بطريق الاستهلاك

قد ينقل في كثير من الأحيان على الدين وفاة القرض إذا كان في أجل واحد ونسبة  
للوقت بعد طرعية الاستهلاك أي أن تنفق العوائد على أن المدين على الدين  
أقل طر مساهمة في أصل مقدرة يؤدى كل سنة فائدة القرض وحرارة من أصل الدين  
وهذه الصيغة مسه في إثبات الكثرة المقدار التي تنقص نسبة العوائد المقترنة  
في ممر كثير من المصارف المالية التي تشتغل على هذا النوع خاصة

ولا يختلف هذا مع فرضي عن غيره إلا فيما يتعلق بكيفية التوفيق به

ويسعى أن يُخطط في حدياب الثلاثة حتى لا يكون ذلك في محور الاتفاق عليه.



## المصطلح الرابع

### في الإيردات المرتبة

الإيردات المرتبة نوع من الميراث هيكله وهي مصطلح :

الأول - الإيردات المرتبة الدائمة

الثاني - الإيردات المؤقتة إلى أجل

### الفرع الأول - في الإيردات المرتبة الدائمة

قد يستمر عند الميراث الدائم بين الأفراد وأنه يترتب للميراث إلى طرفة عين أو إلى أجل وهو يستعمل بين المصروف المالية والمكومات والمخاس الشخصية والشركات الكبيرة لم يأت من مذهب الأصول الكيفية على القدرين من مسؤولية دفع المرتبة عليهم من دون أن يكون مرتبة رد الأصل إلى الميراث وكذلك يستعمل للدائر من هذه الأثرية لأنه في نفي من إغلاس الميراث إلا ما كان قادراً

و لأحكام الخاصة بميراث الميراث الدائم من

١ - تقدير حق في الوفاء به متى أراد (مادة ١٧٩)

ومع ذلك يجوز للدائر أن يشترط عدم جواز رد الأصل إلا بعد انقضاء زمن معين

٢ - ليس للدائر أن يطلب منه دية إلا في الأحوال الآتية (مادة ١٧٩)

أولاً - إذا لم يدفع الميراث الدائم

ثانياً - إذا لم يقم المكفالات التي شهد بها

ثالثاً - إذا أحل ملك المكفالات أي أصابعها كلها أو بعضها

رابعاً - إذا أفسد

٣ - يجوز أن يكون الإيرد المرتب الدائم معاً مع ميراث الميراث الدائم كما هو

رد ميراث ميراث أو وحيته وإياه واشترط عليه دفع ميراث سوى ذلك أو معاً مع ميراث

(مادة ٤٨١)

### الفرع الثاني - في الإيردات المرتبة المؤقتة

قرص الميراث المؤقتة هي التي يشترط فيه أن يكون دفع المرتبة محدود بفترة معينة

أو بمكان الميراث أو بمكان شخص آخر موجود وقت انعقاد وهو يكون الميراث محدود

أو بدفع قدر أو حصة



داد عليه أن الشخص الثالث منى فافقد يامل (سنة ٤٨٠)

مثلاً دلت رید اقرص نکا ملعامی مثلاً او مع به عقار او وهبه ایاد علی شرط  
آن نکا بیع به مرتب مستحب یا قفوه کنیا مدد حیاته آی رید او مقدمه حقه سه هلال او  
مدد چشم منی

ويجوز أن يكون المرتب بحسب هبة من المقرض كما لو وهب زيد بكذا مائة جنيه كل سنة أو أوصى بأن يدفع له من تركته مثل ذلك في أجل محدود كما تقدم وأحكامه الخاصة هي :

١ - يجوز الاتفاق على مرتب ترد قمحة على اتمامه المقرر في العقود ويرتبط  
على ذلك

(٢) أن القروض يصير ملكاً تاماً للقروض

ب. انه لا يجوز وذه القرض لتخص من دفع المثلث بعرضه

مع أن يعتبر الميزب المسوى كأنه جزء من ثمن البني قد كان الطرفان يفتقد عليه  
 د. إن ما حر المقتصر في دفع الميزب أو لم يستطع إتمامه المشرطة أو أصل ما  
 بعد تكميلها أو أقدس لا يجوز تقريض طلب رد مقتصر ونفس له إلا طلب بيع أموال  
 المقتصر وتخصيص مبيع كالم من ثمن لأداء المرات المتفق عليها وله على ثمن مبيع  
 حق تدارك له (مادة ٤٨٠)

٦ - يجوز أن يفرد الميت بالتعويض وحده أو أن يشترك معه في غيره وأن يورث ما حصل الميت أحسنه على الذوق أو يعطى لأحد هؤلاء.

٣ - يُكْتَبُ الْمَرْتُ يَوْمَ مَيِّتٍ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُشْرَقًا دَعِيَ الْحَرْبُ سَوِيًّا وَمَاتَ مَسْجُودًا أَوْ مَوْتُهُ الْخَلْقُ فِي حَرْبٍ مِنَ الْحَرْبِ عَمَّا عُدَّ الْأَيَّامُ اتَّقَى مَمَاتَ مِنَ السَّنَةِ إِلَى يَوْمِ الْوَفَاةِ

١٠ . معنى التمسك بالله الشخص الذي اشترط نعم الرب منه .



## الباب السابع

### في الودعة

الودعة تسليم شخص متعولا لتعويض كثر لحفظه فيما كان يحفظ ملكه الخاص ويؤده متى طلبه صاحبه (مادة ٤٨٢)

ويسمى المالك مودعا

والمدى استلم المال مسودها وودعا

والمالك المودع وديته واصله متى انعقد

والعادة أن تكون الودعة مالا أحرقودج (مادة ٤٨٢) ويجوز أن تكون مدنى كحر مبنى (مادة ٤٨٣)

والودعة من العقود ذات الأهمية الكبرى ولا سيما في المسائل التجارية

والعهد لا يتم إلا بتسليم الشيء للودج ويجوز من المالك ومن دوى يسهل على الشيء الودج

## المفصل الأول

بما يترتب على الودعة

### الفرع الأول - في واجبات الودج

١ - يجب على الودج أن يحتفظ بالودعة (مادة ٤٨٢)

٢ - الودج مسؤول عن قصيره متى لم يكن مأجورا (مادة ٤٨٥)

بأن كان مأجورا فهو مسؤول أيضا عن قصيره الطمب وبيع حشده في العهد قواعد الاستصحاب (مادة ٤٨٣)

٣ - لا يجوز له استعمال الودعة مطلقا ولا أن يعرض بها أى نوع من أنواع التصرفات الأخرى من حائط فهو ضامن للودج أحرا وما حص من قيمه الودعة (مادة ٤٨٦)

و يجوز معاقبه طبقا لمادة ٢٩٦ بحوالا (لأنه أقرضه)

٤ - ليس له أن يطلب من الودج استلام الودعة قبل الأجل المحدد بمادة ٤٨٦



ومع ذلك يدعى المودع ويصرف الوارث في المودعة وهو لا يتم حقتها وليس عليه إلا دفع الشيء الذي مضى حقيقة من لم يكن قبضه عليه التارل من جهة المودع قبل من حقه.

وكذلك كل من ذب عن المودع (مادة ٤٩٤)

٥ - عليه رد المودعة عند طلبها (مادة ٤٨٢)

و يدفع ذلك رد عمرها وانماها ودفع فذلك للمودع من يوم الطلب إلى يوم رد المودعة (٤٩٣)

ويكون الرد للمودع أو من عوم مقامه قانونا كالتارل والوكيل المميز به في ذلك والذين انقصوا له (مادة ٤٨٧)

ومع ذلك يدعى المودع أن الشيء المودع - يروى وجب إلى المودع أن يخدمه من ماله في جهة الرسمية المختصة (البينة أو البوليس)

### الفرع الثاني - في واجبات المودع

يجب على المودع .

١ - أن يدفع الأجرة المخرقة للمودع

٢ - أن يدفع له ما صرفه في حفظ المودعة في شخص فيسبها

٣ - أن يعرضه عما يصبه من الضرر بسببها (مادة ٤٨٨)

ولمودع حتى يحبس المودعة إلى أن يرضى منه من الحق فيه من ذلك (مادة ٤٨٨)

### مبحث - في هلاك المودعة

المودعة ملك المودع فهي تنك عليه

فإن كان لا آخر وكان هلاكها بسبب جسيم من المودع فهو مسؤول

وإن كان لا آخر وهلك بسبب غيره فله دفع

فإن كان هلاكها بسبب غيره فله دفع (مادة ٤٨٩)

هذه هي أحكام المودعة على وجه العموم وهناك أوضاع أخرى من المودعة سببها



## تفصيل الثاني

### في أنواع الوديعة

#### الفرع الأول - في الوديعة اللازمة

هي التي يُصغر المودع اليها في أحوال مخصوصة كالمرق أو الحريق ولا يتنازع هذا العقد عن غيره من عقود الوديعة إلا من حيث ثلاث قايمة يجوز للمودع أن ينسب الوديعة بجميع الطرق القسرية ومبا الشبهة لحالة الاضطراب

#### الفرع الثاني - في الوديعة الناقصة

هي التي يكون الشيء المودع فيها مما يقوم حظه مقام بعض وليس على المودع لديه أن يردها عيناً بل يمكن فيها ردّ المثل كوديعة الثغود والمز وهي بذلك تخرب من عارية الاستهلاك إلا أنها لا ترقى بها من حيث وجوب ردّها عند أول طلب من المودع

والوديعة في مساندق الترمير من هذا النوع لأن الثغود التي يودع في المساندق به كرهه تحفظ في حوائج الحكومة ويحتلط بالثغود الموجوده فيها وعلى طلب مودع وديعته أعطي مثلاً من الموجود بالمستوفى

وعندئذ عرق آخر من جهة الرخ

والأصل أن الوديع لا يترتب غائده للمودع عن الثغود أفودعة

لكن يجوز اشتراط ذلك كما هو الخلل في مساندق الترمير وفي البركة وكذلك بعض الوديع القوائد من موم طلب تسليم الوديعة كما غده

#### الفرع الثالث - في الوديعة الخارية

هي وديعة المتاع في أمتاعه والوكائل والجماعات وأما كل حفظ بلاس في مالهى وعند منتهى العمل

وسمى الوديعة الخارية لأنها تقع طبيعة الخلل والتعريف هو الذي مضى في الأب  
عاقبة وموجبة



بأنه من مسافر في الفندق كانت أمته ودعة عند صاحبه وكذلك إذا دخل منى  
وسم ردعه وعصده إلى الشخص الموكل بحفظه وإنا سلم البضاعة إلى صاحب عربته  
المنزل أو إلى المتعهد بذلك

ومجرد إدخال الخزانة إلى الفندق كإيف وحده في قدم الودعة بل إن تسميها خادم  
الفندق من المحطة كإيف في ذلك

وسم الودعة التجارية والودعة التجارية في حوار الإثبات بالشهود إذ من المستبعد  
أحد صلبه مخالفة ذلك للمدعي ونصمونه التعامل على هذه النصفة بالضرورة  
والوديع في جميع هذه الأحوال مما من خلال الودعة إلا إذا أثبت أنه حصل هذه  
قاهرة (مادة ٤٨٩)

ويلاحظ أن مسؤوليته فاصره في الأصل على الطرف الأعلى المطلوب إلا إذا كان  
ذلك من عرض عليه وسلم إليه من

مثال ذلك . رجل مسافر في فندق وأودع فيه حذائه كأنه قد عصى به  
وكان به نفود أو أوراق ذات قيمة أو حتى أو متاع . بعض صاحب الفندق أخذته  
وهي نظرف وأما ما ادعى صاحبها أنه كان بها وهو المطلوب فلا صلب عليه إلا إذا  
أثبت المخالف أنه كان في الخلية

ولا تقبل الشهادة في هذه الحالة لأن التقرير يمكن مضطراً إن ترك هذه الأشياء  
في حقيبته من دون أن يبه صاحب الفندق إليها

ومع ذلك يجوز به إثبات اللباس وأدوات التمسر شهادة الشهود لأن الأصل أن  
مثل تلك الأشياء هو الذي يودع في حذائه مسافر

وما قبل هنا يقد في المكازي ومنه قد نقل

وبيت مسؤوليه صاحب الفندق قصره على ما جع من عماله من تحمل أعباءه  
ماد كان الفعل المذنب المصنف صادر من أحد المسافرين أو من أحد الذين يحملون  
في الفندق

ولا يخص الوديع وعلى الأصل صاحب الفندق من الضمان إلا إذا أثبت أن  
الوديعه فدت أو نال من غزو فخره كالحرق أو الخربق أو السرقة إلا إذا كان لا سرقة  
مادية







مثلا إذا كان موضوع الخصومة محاربا وجب من ماله في يد من هو في حاربه  
حار للقاضي سواء على طلب الخصم الآخر أو من قبل حاربا يحفظه ويحفظ عليه  
في أن يدهي الدراع

ولأحكام أخيه الحراسه القضاية هي الآيه

١ - أحد من القضاة لا يجوز نكاحه بل إذا على نكاحه كذا في عهد يكون حربه  
دهشة جدا

وذلك يعني للقاضي أن لا يزوج في تعيين الحراس القضاة وأن لا يستعمل هذا  
من لا يكون مصدقة الطرفين لا تقوم إلا بالحراسه

وأجرت له كل واحد من الخصوم قبل الحكم وتزوم من حكم عليه بالمصاريف بعده  
وله أيضا طلب من حكم له بملكه الخاير

٢ - حارس لا يسلم القودصة إلا لمن يلقى به المحكمة بذلك

٣ - حارس ملزم بتسليم حارس الحكم من يخرجه من الأعمال

فإن من حارس الحكم على ذلك وله اختص من حارس الأعمال في الوكيل العام

٤ - يسأل الحارس القضاة عن نتائج تقريره الخفيف



## الباب الثامن

### في الشركات وصحة الأموال<sup>(١)</sup>

الشركات من أكثر المؤسسات في هذه القرون الممومة والمخصبة، وهي قوة كبيرة في يد الأمم، لا تقتصر على تدبيرها في الآفاق وتطاول إلى ما بين الأرض والسماء، وتصحح الطبيعة إلى ما بين السماء، وتسهل كل أمر عسير على الفرد ولا عسره في ذلك فإن يد الله مع الجماعة والمفرد ضعيف بنفسه قوى بالجماعة.

أصبح الشأن الأول للشركات في جميع أحوال الأمم الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة ولما أسواق عامة هي مبررات حركة المعاملات وحراس يتصدىء كل سائر في الأحكام والمعطاء وصعد أهمها العلماء وقانون في القصر المحاصر احتكاما يليق بأحد من الفضل العظيم في تدبير المناهج الكلية وتوجيه الرأى ونحسين حال المجتمع وهذا الناس

الشركات بوصفها مؤسسة وتجارية والأولى دعاية لكيفية تأخذ عنها أصول العائلة وترجع إلى أحكامها الرئيسية (مادة ٤٤٧) ولا يخرج عنها إلا التفصيلات خاصة وأسباب كلها مبنية على تسهيل المعاملات وتوفر وقت التجار ومخصص طريق العمل من عقيدات المصنوع ونحكم الشرائح

والتيبة أهم من الأولى وإن كانت فرعا منها لكنه فرع من التطور وتفرع فاحتاج إلى فراخ أوسع مما يمنحه بيت العائلة واضطر الشارع إلى جرده لقانون خاص يسمى قانون التجارة وما هو إلا قانون الشركات

وعلى ذلك يصير القول هذا في الشركات المدنية

وهو أوج قانوننا إيجازا معجرا في الكلام على الشركات المدنية هذه الكثير من خصوصية كالأحكام ويتعلق على من لم يقرأ باب الشركات في قانون التجارة أن يفهم منه لا يسر لا يتبادر به ظنك ظن مدرك أن أنواع الشركات لا يخصص بين مدني والتجاري وربما أحكمته على وجوديات مفروضة في نفس واقعها ولم يأت ذكر لأنواع الشركات إلا ما قرأ من أحكامها في مادة هذا ومادة هذا في المادة (٤٣٩) نصيب القارئ شركة التوصية وشركة التضامنة - ومن المادة (٤٤٥) فهم أن هذا شركة تسمى شركة

(١) رتبته الأولى في تدبير قوى الله، بخصوصية الشركة في الباب الأول من القسم الثالث من قانوننا الخاص أو يتصل في العمود



"نص من لوائح" "أحد الشركات الغير المتصلين" (كذا النص) ولا يجد ذكر شركة  
مخصصة مع كونها هي نموذج الشركات المدنية

وذلك لاحظ صعب الشركات المدنية وسقوط مرتبتها لعدم الاعتراف وانما مع شركات  
في باب في القانون المدني إلا يشار إلى بعضها تلك القوانين التجارية من طرف بعد

وقد جلتا يشار إلى الإيجاز ولم يخالفه إلا في مقدمة صعب ذكر باب أنواع  
الشركات وبميراثها المدنية تسبيلاً لإدراك بعض الأحكام التي وردت مهمة بالأسباب  
التي أوجعناها

ثم نعلم الكلام على الشركات يطلب ذكر فيه ترتيب ترتيب الشركات المدنية  
وهي: الشبوع والجمعيات :

الشركات فسهل كبريان تجارية ومدة

شركات التجارية مدة أنواع ١٩٠٠ (١٩٠٠)

شركة مساهمة

شركة التخصيص

شركة نسبية

ويطلق ٣ شركة زائدة هي شركة خاصة

شركة التخصيص - عدد من اثنين أو أكثر من فساد لا يحدده في عمل  
أو أهلي معينة رأس مال مقدر سالف من أفراد عظم معظم كل شرك وكل جزء  
من تلك الأجزاء يسمى سهما

نص من لوائح الشركة مساهمة في مبدئها قبل التخصيص وهو "مؤلفه" نص من  
فيكون الشركة عدد مائة ، ولها مركز أي محل يختص به في جميع أنحاء و  
يعمل بها

وذلك من هو من أحد الشركات أو أكثر يسمى عويلاً

وذلك عمل معين يخرج منه

وذلك مدة تقوم إلى أن تنقضي إلا بنا وجه مريض عليها

وذلك مدة أو أكثر



وهذا عند رسمي أو غير رسمي بين فيه ذلك كله وسجل ملحقة في دم كتاب شركة  
التي يكون في ذمتها مركزها ثم من في إحدى الصحف التي تطبع في البدء التي هو  
مركز الشركة يتناول من الصحف المقررة تنشر الإعلانات الخاصة به ويضمن اسم  
الملكاء وألقابهم ومساكنهم وعنوان الشركة واسماء المأذونين بالإدارة  
والنوع من الشركة وما جمع من رأس مال وما يجب تخصيصه يومئذ بناءً على  
الشركة وما من أعضائها

وتنزل هذه الأبحاث كلها في حصة غير بوا من تاريخ وضع عقد شركة والا  
فاشركة لأصبة

مبناها لغة كل شريك سيقا لشركة، لذلك تحمل ثوب أحدهم ولا يسوع شريك  
أن يحمل غيره على إلا يذن من الآخرين حتى في حالة الثوب لا يحمل ورثة الشريك معه  
إلا برضا باقي الشركاء

شركة النوعية - كشركة النقص في جميع - منهم يباه ويحلف عب ي ياني

شركة النوعية هي من مصابون وغير متصافين ويقال هم مودون واهمهم  
سميت شركة وإذنها في يد الشركاء المتصافين وعونها باسم واحد منهم أو أكثر  
وسمة هؤلاء غير محدودة أمام الغير كما أنهم وسمة أنواع على قدر سهم كل واحد منهم  
وكل من عمن منهم عملاً باسم الشركة أصبح متصافاً

شركة المسحقة - شركة عونها العرض بها لا اسم أحد الشركاء ، ولا يصح فيها

بديرها مدير أو أكثر ، لا تختب لغة معينة من الخارج أو بين الشركاء

يجب لهاها أمر من المطالب العلى بناء على قرار من مجلس الإدارة

ويشترع هذا بالصورة المتخذة : كذا

سندات أسهمها فلكا لحاملها فتشغل ملكيتها ، يتناول من يد بين أخرى مع مركز  
الامتياز في نظام الشركة

بأنس منها في انظر للمصري هو مصري

لأنها الشريك إلا على قدر ما له من السهام



شركة مختصة - شركة يمين لها عنوان شركة ولا درس من شركة وهي تكون  
أحد أو أكثر وعرض أعضاء العمل أو الأعمال التي كانت الخاصة بها قانون  
عندها ولا يشترط فيه شيء من شروط عقود الشركات الأخرى، ولكن في "١"  
بعدم دعاها أو ملحقها بالمتابعة بها وبين المتابع

الشركات مدنية نوع واحد هو شركة الخاصة بلغت فيه إلى مدة كل شركة شركة  
لآخرين تشبه شركة التضامن في أن كل واحد من الشركاء مسؤول بغير حصة من  
ديون الشركة بأمواله الخاصة إذا لم تع أموال الشركة. ويحرق عب عدم تد من  
الشركة في ذلك وهي تكون عمل واحد أو أكثر ولا يجب فيها شيء مما يجب  
في الشركات التجارية غير ما ذكر

والأداة التفريق بين التسمين أن الشركة المدنية مستقرة لا يلزم تغير عقدها ولا تغييره  
ولا تسري عليها أحكام القسوس وانما كالمدينة هي المختصة بنظر حصوماتها وغير ذلك

### شخصية الشركات المدنية

باس في القانون من معنى اعتبار الشركات المدنية أشخاصاً اعتبارية ولكن  
القانون في المقصود لأهل اعتبارها كذلك

وهو من القانون يحدد أنه يحرق بين كل شركتين وبين شيء اسمه شركة فصر من  
على الشريعت وحديث معها راجع المواد ٤٣٦ - ٤٣٩ ولا معنى هذا التفريق، لا  
إلا من أن الشارع يعطي الشركة صفة الشخص الاعتباري على ذلك أوجب حري  
القضاء في ذلك

ومبني موضوع محلا للمطالب حتى يحصل فيه من قانوني أو غير قانوني فلا فرق في  
القضاء لأن الشخص الاعتباري مخلوق استثنائي وأحد الاستثناءات المنطقية من مسلمة  
(صعود من ذلك راجع ص ٣٢٨)

### في إنشاء عقد الشركة

إنشأت عقد شركة المدنية تابع للمواضع العامة فمحمور إنشاء جميع الحقوق المدنية  
ومبني شهادته الشهود وذلك لأن المتعاقدين لم تستقطوا دليلاً حقيقياً وكل ما لم يرد به من  
في موضوع العقد يعني فيه طبق للمواضع العامة



## الفصل الأول

### في أركان الشركة

الشركة عقد بين اثنين وجمعية بخصص به كل واحد منهم مساهمة من أصل لتكوين مجموع يستعمل في عمل - مع لم عنه وعليهم عزمه (مادة ٤١٩) ولأركان لأربعة أعلاه الثلاثة في كل عقد لارمة في الشركة وهي رص ولأهيه والموضوع والسبب الحائر

ومن الأضرار التي يحظرها القانون في الشركات تهريب للمخوع بخلافه من رسوم السكر - وحلقت الماكولات والمشروبات بحسب نفس من ماذنها - وكل عرص يثبت بقوانين التروة العامة أو يملكس به على الناس ويعبر بها يقدم لهم من أوسع وأشهر - وكل شركة تخدم عرص من هذا القبيل بطلان لا يملك في نظر القانون بحسب حتى قد يألوا في طبق هذه القاعدة وأجمعوا على أنه لا يجوز لأحد الشركاء في شركة هـ مثل ذلك الفرض أن يطلب نصيبه في الرخ من هو في بلد لأه رخ - مزم يعلو - يرتب على هذا المنع من معاملة التخاص بل السحت معاملة أخص وأصابع له من معاملة إلا يص على أخلال

ولعن لنفس يعلو بلد وأصله وبصع من انصوص - بوجه ذلك الرخ مجموع على عمل من أعمال الصع العام عقد الشركة شروط خاصة

أولاً - أن يقدم كل شريك مساهمة من المال بثلث له حصه  
ثاني - أن تصنف حصص الشركاء ليتكون منها مجموع واحد سمي رأس حال  
ثالث - أن يكون الرخ والخسارة على الجميع

### الفرع الأول . في الحصص

العاب أن يكون حصصه مالا من عقد إلا أن ذلك ليس شرطاً وجوباً يكون الحصص عمار أو متغولا أو مجرد البصل (مادة ٤٢٠)  
و المراد بالبصل ما يكون لخصص الشركاء من أجرة أو رخص كـ لو كان كتاب أو عاب أو مهدياً فهو عليه جبرته إلى الشركة، ويحبر ذلك مساهمة له في رأس المال

(١) عطاء من سريخ غايت لآه قصر من جهة ووجه من جهة أخرى



ويجب أن يكون الحصة التي تقدمه كل شريك في رأس المال معينة كأنه عرش أو العمد، بعبارة محدودة وأوصافه أو المنافع المعروفة عميرته وهكذا ويجوز أن يصح أحد الشركاء جميع أمواله في الشركة وفي هذه الحالة يجب حصرها وبها سائلا كالم في فائده (مادة ٤٢٢)

ولا يجب أن يكون الحصة متساوية بل يجوز تفاوتها

وحصة الشريك الذي قدم عمله مقابل حصته من رأس المال تعتبر مساوية لأقل حصة قدمها الشريك عينا (مادة ٤٢١)

وبصريح ذلك الشريك حصته بها غير محله كل له منها نصيب طاهر حسب

### الفرع الثاني - في رأس المال

رأس المال هو مجموع حصص الشركاء وهو كل قائم مداه مستقل عن حقوق الشركاء وواجباتهم وله أحكام خاصة

وبذلك تعتبر الحصص التي يكون رأس المال ملكا بالشركة (مادة ٤٢١)

بأن كانت الحصة ملكا زنا فهو لها وإن كانت من أرباح أو حتى أرباح صارت الشركة ملكا لا تنصرف فيه من نصيب الممد وبذلك ثبت أن ملك على الجميع وقد يشترط خلافه (مادة ٤٢٤)

### الفرع الثالث - في الاشتراك في أرباح والخسارة

يجب أن يكون العقد قاصيا يقسمه الأرباح بين الشركاء ويوزع الخسارة عليهم ومن هذا معنى تعيين نصيب كل واحد في أرباحه لم يذكر ذلك في العقد كالم المصيب على نسبة حصة في رأس المال (مادة ٤٢٠)

ويجب كذلك ما من سهم كل واحد منهم في الخسارة فإن سكت العقد عن ذلك كان سهم كل واحد في الخسارة مساويا لنصيبه من الأرباح (مادة ٤٢٣)

ولا يجوز أن يشترط في عقد شركة أن لا يكون لواحد من الشركاء نصيب من الأرباح ولا أن لا يلزمه سهم في الخسارة ويسترجع رأس ماله مائلا منها (مادة ٢٣٤)



إذا لم يثبت عدم إخراج ذلك عرءاً بلاغياً إلا إذا خرج الشريك منه بحصة  
في أس لائل وحفظه نخرج من شركة لأن قوامها لائل لإخراج وحقوق حسارة ولال  
شروط عدم المسدود جرى على إعمال شأن الشركة حالاً إلى وجب على كل سرك  
من لاساء، إعمالها والاهتمام بها بصددها

و سنرى من ذلك الحكم الشرع لنرى دخول في شركة معناه وجوب أن لا يتردد عدم  
حقيقته بين من المبرره لكن لا يكون له في هذه الحالة أثر خاص على حصة غير نصيبه  
في ربح (مادة ٤٣٤)

## الفصل الثاني

### في ترتيب على الشركة

تتطلب الشركة آثار تظهر في عهدة الشركاء وحقوقهم في أعمال الشركة مع الغير  
وفي إدارتها وما يتفرع عن ذلك

### المرح الأول - في تعهدات الشركاء للشركة

ترتب على عهد الشركة إزاء كل شريك بموجبها ما يأتي :

١ - يجب على كل شريك أن يؤدى حصته في رأس المال في الوقت المتفق عليه  
في العقد مادة ٤٣٣، وعليه صائب هذه الحصة (مادة ٤٣٥) أغنى أنها إذا لم تكن  
ملكاً به وسقطت لأحبي كان مؤثماً بتقديم حصته أخرى فضلاً عن صيانة ما يلقى  
الشركة من الضارة بسبب هذا الاستحقاق

وإذا أقر الشريك في أداء حصته في رأس المال ضمن ما يربط على تأديره للشركة  
شركه أن يطلب الشركة الآن، طك وسبب

فإن كانت حصته قدما فعليه فأنها من يوم الطلب

ولا يجوز له أن يحتج بكونه طلب : بما لشركة بطلب المقاصة بين ما دفع من ربح  
ومطالبة بحقه (مادة ٤٣٦)

٢ - يجب على كل شريك أن يعتني بشأن الشركة وتدير مصالحها عتده مصاح



١ - فرض - إذا مدس لأحد شركاء في ألف حوش والشركة في مئة ألف ثم دفع مدين  
 ألفاً لشركة من دون أن يذكر أنه يفتح في الشركة أو في الشركة أو أنه يريد حصته  
 مبيعاً من لأشياء يجب على الشركة المدي المستطاع أن يحميه حصته منه من الشركة  
 ٢ - يجب على الشركة أن تعمل في استمارة عمره مئة في المرح الأول وقد  
 شرط بخلاف ذلك كما تقدم (ماده ٤٣٣)

وہابیہ :۔ حضرت ائمہ کرامؒ کی رائے خلاف وحدہ علی کل مرتکب انا محمد  
سیدہ عائشہؓ کی حدیث

٤ - الشمر بن ملجم حيا في وقت الحجة المبركة (١٢٧ هـ) :

۵۔ - يجب علی البشر ان لا یسبی علی غیرکے ولا یخربوا الارض عن حوضہا  
بھیروہ الا باذ وجہ بدلت شریعت صریح فی اعمد (۱۰۷ : ۱)

المخرج الثاني — في حقوق الشركاء على الشركة

للمشركه غير الشركه الحقوق الآتية :

۱۔ لکھی صورت نصیب فی توزیع حسب مداخلہ فی القعدہ اور جس انشاور کا نقد سامانہ

٢ - له فائدة : إن المطبوعة له منها وأطلق في الاستعانة بها صراحة في المادة  
الشرعية بشرط أن يكون المصروف في أوجهه البلائغة عنه وذود عن ولا بد من  
١٢٧

٣ - بكل شركة الحق في معرفة إدارة الشركة (مادة ١٤٤)؛

٤ - بكل شركة من شركات شركة في أراضيه من شركة إلا أن هذا الأمر لا يدخل  
في ملك الشركة بل يبقى أصولاً عنها (مادة ٤٤٦) وهناك على عتقها في هذه الحالة  
وهو شركة الشركة غير سر ملك

۵ = ما فتحنه أحد أسرى، على أسركه وأحب على جمع أسركا.

۱۰۱. اُسے اُس وقت سے پہلے کہ وہ اپنے گھر میں آئے : ۴۳۹ .

[illegible]



### انقراض الثالث - في حقوق التعبير على الشركة

لا تقترن الشركة لغير من إلا إذا كان اتفاد عنه حصلا منه و فيها بحسب ووعدها  
أعني مع المديريين أو المديريين المسؤولين أو مع أحد الشركاء الذين لهم بمقتضى صيغة شركة  
أو باند من أن يتعلقوا بها

وكل شريك عقد مشاركة باسمه مع أحبي لازم ووجهه دون شركة هذا الأجنبي  
ولا إذا كانت الشركة تجارية أو شركة محصة وليس بالأجنبي حق الرجوع عن الشركة  
بناء على ذلك العقد (مادة ٤٤٢)

فإن كان الشريك مدونه يتعامل مع الغير باسم الشركاء أو باسم الشركة كان جمع  
الشركاء ملزمين لهذا الأجنبي بسوية بينهم

وأن يكون بينهم هذا ملزم بخاص إلا إذا وجد شرط يعنى غير ذلك (مادة ٤٤٣)  
ومع ذلك أي سواء به قد لأجنبي مع الشريك سبه أو هدم الشركاء أو الشركة مد  
أن الشركة ربح من العمل الذي جاهد عليه فإنه أن يطلب من كل شريك مساهمة  
حده بسبه ما يصيبه في الربح الثاني عن ذلك العمل (مادة ٤٤٤)

### الفصل الثالث

#### في إدارة الشركة

يجوز أن تدار الشركة من جميع الشركاء من دون أن يعال عن أنفسهم ويعوم كل  
واحد منهم بأخصص له فلا أن ذلك لأساس في غير الشركات الصغيرة وفي لا يرد  
في عدد الشركاء عن اثنين أو ثلاثة أم الشركاء ذلك الأعمال الكبيرة فلا تسه  
بدرهم بعد شخص واحد أو أشخاص قليل العدد على حسب الأحوال

وإذا تصرف المديرون للشركاء ليس يبيعوا للشركة مد ولا إذا أكثر (مادة ٤٣٥)  
سواء محبوبه من منهم أو اختاروه من غيرهم (مادة ٤٣٦)

والجدير يكون في عقد الشركة أو عند يمدى لشركاء (مادة ٤٣٧)  
ويجب أن تدار الشركة طبقا للمرض الذي جعله الشركاء في ته في العقد ولا يجوز  
للمدبرين عدد ولا للشركاء أنفسهم أكثرية الآراء أن يجمعوا عملا بخلافه بذلك مرض  
وكذلك لا يجوز لهم أن يطلبوا من الشركة مدلا حله مدبري أخصص في المدفوع  
مقتضى العقد



و يسئ من ذلك حالان :

الاولى - إذا كان الخذل مطلوباً لمصر دين على الشركة

الثانية - إذا كان لازماً لتصرف منه في حفظ أموالها

ومع ذلك فإن هذا المطلب الأخير مجموع وشركة التوصية وشركة السهم (مادة ٤٣٩)

١ - يعتبر للشركة مدير كتاب إدارتها بيد جميع الشركاء ويعتبر كل واحد منهم مسؤولاً عن الأعمال بالإدارة وله إدارة العمل كله وحده

٢ - حلتفت الإدارة على عمل يتبع فيه رأى الأعليه (مادة ٤٣٨)

## فصل الرابع

### في انقضاء الشركة

تنقضي شركة بأحد الأسباب الآتية (مادتي ٤٤٥ و ٤٤٦) .

١ - انتهاء الميعاد المحدد للشركة

٢ - انتهاء العمل الذي تأسست لأجله

٣ - هلاك مال الشركة كله أو هلاك القسم الأكبر منه بحيث لا يمكن إدارة العمل  
ناهي بالباقي

٤ - موت أحد الشركاء أو إغراقه أو إفلاسه إن لم يشترط خلاف ذلك  
ويستثنى من ذلك الشركات التجارية من ومدة أحد الشركاء غير المتصدين أو المخرج  
عليه أو إفلاسه لا يوجب انقضاء الشركة

٥ - نفاد جميع الشركاء

٦ - نقصان أحد الشركاء عن الشركة إذا كانت مدته غير مضمونة . ويستلزم  
لانقضاء شركة بناء على هذا السبب أن لا يكون الانقضاء مبدأً عن عس وان لا يكون  
في وقت غير لائق

٧ - حكم الفصل

وينسخ الشركة قضاء إذا طلب أحد الشركاء مسحها لأحد الأسباب الآتية

(١) عدم قيام أحد الشركاء وفاء ما يؤول به

٢ - وقوع بزع شديد بين الشركاء يمنع من أعمال الشركة كما يسعى

(ج) أية سبب حلة آخر فتقضي الفسخ



## مصل

في الشروع والخمسة

### عشر - في الشروع

المدة أن الملك الواحد يكون لملك واحد

نكح بد طرأ من الحوادث الاختيارية أو غير الاختيارية فيحصل ملك مشترك  
بكثير من ذلك يقع في حالة الشراء على الشيوع وحالة الإرث  
وللشيوع أحكام خاصة سواء كان عليه شراء أو لارث وهو

١ - الشيوع حالة وعيه يصح رواه في كل حين ذنب من الأصوب لمقرره أن  
الإنسان غير مكره على المدة في الشيوع

فكل شرك في ملك لثمة أن يقسمه مع شركائه متى شاء

ومع ذلك يجوز ثلاثة في شيوع أن يتطاول المدة عليه ربما يحدد فيكون هناك عقد  
برمهم حيداً عدم طلب تقسيمه قبل حلول الأجل

٢ - يجمع المشتركون في الملك معاً بجميع أنواع الاندماج شرعي يسكنون  
ونسكنون ويرجعون ويؤجرون ويقتسمون العلة ونحوه بحسب أوضاعهم وبقولهم  
صوبه ويقتسمون مزارعه كذا في ومن اشترى بالاجاز رجوع عن الآخرين كما أفق الأما حبيبه

٣ - هم جميعاً أن يشاء أحدهم في إجماع على إداره الملك وسدائه فعمل حبيبه  
عن مدة والوكالة عن اثنين ونحوه واحد أو يكتفى له جهوده عند تقبوض هذه  
والقانون

وقد يكون الوكالة صحية وذلك هو المطلوب في أحوال الشيوع نتيجة عن الإرث

ولا فرق بين الوكالة الصحية والوكالة الصحية

٤ - لا يدرى عرصه على أنصاء غيره فلا ظكها وإن طلب منه إلا إذا عبر  
صحة به واضطرب أصله عنه ؛ بينهم ثلاثاً ؛ اثنين منه في الموروث وخمس عشرة  
منه في غير الموروث لا تقسمهم في أشتها ولا تعطهم شيئاً من نصيبهم في نخله والغرب  
وإن يسيرا



ومن المبادئ المعروفة في الفقه بين الأثبات من انطه الرتبة على لأخص ال  
المسألة لا يظن حقوقهم في الإثبات من أحوال ولكن هؤلاء يصلون في كل سنة  
أو من حين إلى حين على صيغ مختلفة وهذه الصيغ تسمى عباد  
في بقا السنة بد عارضة وبين ما قسم به بعد أخرى ولا أذكر أن المسألة عرمت  
على المقصود

٥ - يجوز أن يقرر صوب واحد من المشتركين في الملك الشائع وأن يبيّن لأحد  
على الشيوع

ويجوز أن يقرر به أقل من النصف ليعود لبعضه ولا يكون ذلك مؤذياً في  
خروجه من الشيوع فيبقى على ملكه وله الانتفاء متى أراد إلا إذا ظهر من أحوال  
عمرته أنه تركه إلى من انتصب

٦ - لا يكون التصرف في أصل كلها إلا رتباً لم يكن كلهم ولو اختلف منهم أن  
يتصرف في نصيبه شأناً كما يشاء إلى من فلا حصلت لنفسه تخصيص بصرفه في  
الجزء الذي وقع له

أما إذا كان ما تصرف فيه فكتبت داخل والمصرف صحح على الشيوع إلا إذا حاربه  
ناقي الشركاء أو وقع الجزء الذي غير في حصته يخصي نفسه

### فروع - في الجمعيات

جمعية تصب في القوم تدعى على استخدام مصلحتهم أو أموائهم أو دائر في حساب  
مناخ معينة لأعضائهم أو انضمامهم كجمعيات الخيرية على اختلاف مساهمات  
الأدوية وجمعيات الصحة والصناعة والخدمة

وتتخذ هذه الجمعيات عن اشراك يكونها لا تتكرر في الزرع ولا تعمل لأجله من حيث  
هو وإن فكرت فيه أو عملت فيه من أجل أن تستعمله في تحسين ما تحدث على هم  
تدبر به من الأعمال دون أن يكون لأفرادها مصلح شخصي فيه

وهي تنبذ عن لأصحاب شؤونها لأنها لا يه لها نصيب في عهدها وحيدتها ولا  
في تدبير ولا طليعة عملها ومن دهم عملها سائلاً في الخادم الخلق والمصرف عليه ميوزا  
بهي نافذة إلا خلف يهرق أعضائها







وقد علمنا من مضمون أن الاشتراك في الملك بملء نصاب .

الشركة واشتباع النسخ عن كذا واشتباع النسخ عن شراء كذا من مدك . حدد  
والقواعد الواردة في هذا الفصل تشمل أنواع الاشتراكات المختلفة .

والقسمه ورعان احتيازية وفصائية ونوع واحد طر يقين عينا أعني خمسة طلب  
نفسه أو بالنصبة أعني سبع الملك واقتسام تنجز

والقواعد المقررة في القانون هي التي تنجز في حالة عدم الاتفاق عن القسمه بين  
الشركاء .

### الفصل الأول - في القسمه الاحتيازية

إن كان هناك عقد بيع نصبه وإلا فبالقسمه مفروكة في غير اسركاب التجارية في  
ردة الشركاء يشار إليها التكمية التي يتفقون عليها شرط أن يكونوا كلهم ذوي أهلية  
للتصرف مودة ١٤٤٨ و ١٤٤٩ و ١٤٥١ لأن القسمه تعنى المدعومة وبما أنهم يتصرفون  
كل شريك مائكة لحظه يساوي نصبه في كل درهم من دراهم ثلثين المشتركين فطوبى  
لحصته الشائعة هي أسهم الباقي في كل درهم من أحرار المال المشترك والقسمه ترد  
هذا السهم في حرم معين بمائة دون نصبة الأحرار فكان كل منهم يشارك لنفسه على  
نصبه فيما يخصه له

( ١ ) رى سيد دودس أن الملك كالأصل غير مقسمه بالنصف في ماله ولا في غيره .  
المعنى لا يقسمه وينتقل إلى أبه أو إلى غيره . ولا يقسمه بغيره . ولا يقسمه بغيره . ولا يقسمه بغيره .

ويؤيد أن لا يقسمه الشخص من كذا نصبه غير الأصل . ولا يقسمه بغيره . ولا يقسمه بغيره . ولا يقسمه بغيره .  
على ذلك المشتركين لأن من من ولا يقسمه بغيره . ولا يقسمه بغيره . ولا يقسمه بغيره .  
بالنصف . ولا يقسمه بغيره . ولا يقسمه بغيره . ولا يقسمه بغيره .  
لأنه من يملكه ويملكه في كذا نصبه غير الأصل . ولا يقسمه بغيره . ولا يقسمه بغيره .  
فإنه من يملكه في كذا نصبه غير الأصل . ولا يقسمه بغيره . ولا يقسمه بغيره .  
على كذا نصبه غير الأصل . ولا يقسمه بغيره . ولا يقسمه بغيره .  
فإنه من يملكه في كذا نصبه غير الأصل . ولا يقسمه بغيره . ولا يقسمه بغيره .  
على كذا نصبه غير الأصل . ولا يقسمه بغيره . ولا يقسمه بغيره .



لذا احتلف اشركاء في سهم أو كان منهم محجور ويجب الرجوع إلى القصد وهي  
القصة القصائية (مادة ٤٥٢)

وإن اشركت الخطوة قصتها الاختار فيكون سعيه مصيب واحد أو أكثر  
عندهم اشركاء بالإيجاب أو بالأعلى

وإن سعى الأعلى على من اختار لتصفية وجب عليه من المحكة (٤٤٩-٤٥٠)

وهو المختار يسمى هامور التصفية وله اختصاص واسع إن لم يبينه حيث تعيينه بأمر  
محدوده من حصائمه عند عدم التمسع من الشركاء بالمراد أو بالمرضى (مادة ٤٥٠-٤٥١)  
إذ بين به أن مصالحهم متعص

### المرع الثاني - في القصة القضائية

يطلب حطب المسمة من ذوي الشأن إلى المحكة الجزئية وإن كان مطلوب  
قسمته عقاراً أو عقاراً ومحمولاً فتم الطلب إلى المحكة الجزئية التي يكون في دائرتها  
مركز شركة<sup>(١)</sup> إن كانت المسمة في شركة أو محل العقار والأصول الأخرى

وإن كان المقسوم معولاً من محكة التي يخطئ بإثارتها أحد المدعى صهم مختار  
طالب القصة (٤٥٢-٤٥٣)

وبلذم الطلب في صورة إعلان دعوى بطلب فيه تعيين حبيب أو أكثر لتقوم من  
وتعيين المحكمين

(١) حطب المسمة من المحكمين لا يحسم ويطلبه يجب أن يحدد عند جميع الشركاء ولا يستأجر وإن  
أبى المحكمين رفضوا أو رفضت المحكمة الاستئناف في نفس الشركة. وقد لا يكون ثم استدعاء أحد هؤلاء  
حكم دحل عنه الدعوة وإن الاستئناف لا يثبت لكل لأن فيه القصة لا يحتل دور دائر فادام تدعيح  
باسم الواحد من الشركاء كانت به مصلحة ثابتة لكل لا يميز على ما ذهب من أحد من الأصدة الأخرى مما  
وهو يثبت من الاستئناف على أن المدعى شيوخ بوجوده داخل فيكي لا يستدعيه أو حماده والملك  
دور الدين ومحمداً عنهم صهم في اجرة أو في الاستئناف على الاستئناف وهو حبيب مدعاه من ذلك سبط  
محمداً وحيث أن الملك يكون قد حاز صفت الحق به له فقط يصح القول بأن دور ملك الاستئناف لا يستند  
به «دعوى الشيوخ موسوعة» بدولة الشيوخ يختص بدوام الملك

(٢) يقول موسوعة في محكمات المحكمين هي محكة جزاء أو المدعى عليه سواء كان امثال سأل شركة  
أو لا وهو في صورة لال المحكمين صريح في وجوبه اختار مركز الشركة



ويكون بحر آب الحبر طبقاً لما هو مبصّر عنه في قانون المرافعات المادة ٤٥٣  
أي أنه يجب انحصار البحر وبحره في ملاحظ إعتلال الخصوم بحرر عناصر  
وعبر ذلك هو مقرر في الفقرة ٢٢٢ من نصاب وما بعدها

### الفرع الثالث — في قسمة المال عيناً

أول ما يجب على المبرر إقرؤه معاًه المثل المراد قسمة والتحقق من إمكان قسمة  
عيناً بين الشركاء بحسب أنصبتهم ومضى تحت أنه ذلك قسمة في حصص ١٠٤ و ١٥٤  
ول ذلك صريحاً

الأول — انقسم المبرر إلى أجزاء كل منها يساوي أصغر نصيب للشركاء  
والثانية — أن يوزع لكل واحد حصته بشر نصيبه

وب كان من المبرر حصول القسمة بحيث يساوي الحصص على قدر الأنصبة  
من غير زيادة ولا نقص ويجب على المبرر أن يوزع الفرق بين حصص وأخرى حتى يذهب  
من أحد حصص الأعلنى ثانياً ما ردت به عن حصته إلى صاحب الحصص الأقل ثم

ومضى أنه المبرر عمليه مستتم هر يرا ذلك في المحكمة . «د» عارض أحد الشركاء  
في إجراءات المحرر نصيب المحكمة الخيرية في تلك الممارسة إما رفضها أو تشكيل محرر  
بإتمام ما يكون نافذاً من هذه أو تعيين خير آخر

وهذا يحدث منازعات يكون انفصل بها من أحد صاحب المحكمة الكية وحيلته نادر  
محكمة حريته . يضاف دعوى القسمة وتحيل الخصوم إلى المحكمة الابتدائية و بعد  
انفصل بها في الترخيع عاد إجراءات القسمة (مادة ٤٥٤)

والفرع الذي لا يجوز للمحكمة المحررة انفصل به هو « يكون متفقاً بأصل الملك بين  
كاتب القيمة متنازع عليها تريد عن صاحب هذه المحكمة

و لا لم تحصل الممارسة أو حصل وصل بها حكم انتهى جرح على 'الخصص  
تمام القاضى حرجي و يجوز محضر سيجده الاقتراع (مادة ٤٥٥)

ولا يجوز لمحكمة في أية حال من الأحوال أن تخصص لكل شرف حصصه على  
عدد حصصه بحسب ندر المبرر لأن الاقتراع شرط لازم في تخصيص حصص كل شريك







بدائي الشركة الغير وليست ديونهم عليه، فلا حظ له الأموال المشتركة فيما لم يسووا  
حقوقهم من مجموع أموال الشركة ومن كل حصة منها، المادة ٤٥٩  
فما لم يوافق على أن يكون للشريك على أحد الشركاء حق على أموالها نحن في الغالب  
في القسمة عند وفي بيع تلك سيرة دخولهم في ذلك  
وخصص للأرض في صورة إنداء الشركة عبر المصير و يترتب عليها وجوب رجعة  
به شيء في جميع إخراجات القسمة أو البيع ولا يكون للمحل (٤٥٠) المادة ٤٦٠  
وإذا بيعت أموال الشركة ككل فالتوجه مقتضى في توزيع النصف على دائي الشخص  
"شركة" (مادة ٤٦١)

### الفروع السادس — فيما يبطل القسمة

نرى القانون هذا الموضوع ولم يذكر من أسباب بطلان القسمة إلا عدم دعوى  
المدينين بدفع حق القسمة في حوائجهم بدون حصولهم كما تقدم  
وعليه يجب الرجوع في ذلك إلى التواضع العامة  
والقسمة عقد يبطل منه مراعاة شروط تكوينه أو لغيره الموجب بالنسبة للمدينين  
الأهلية والعاشقين وكل ما يبطل به العقود من هذا الزمان أو بعده ومن المثل  
ولا كره ومن رويها في ذلك غير شركاء ومن حصوله من بعضهم دون البعض إلى  
غير ذلك من أسباب البطلان أو القصد لتبرير ما في باب المهادن

### الفروع السابع — فيما يترتب على القسمة

يترتب على القسمة ما يأتي

١ - خصائص كل شركاء بالتعصيب الذي وضع به

٢ - كل حصة وصفت بموجب القسمة في حصة أحد الشركاء غير مخلوكة من  
القسمة وأنه كان أجنبيا عن غيرها من باقي الأموال التي قسمت، المادة ٤٥٧  
وهم يتوزعون في القسمة على ولا شيء أعني أنه لا تكون لشركاء حقا من وقت  
حصوله بل تمكن كل واحد من حصة الشريك في كل حصة

٣ - القسمة لازمة على جميع الشركاء إلا أن لأحد المصروف فإن كان منهم محجور  
وهم الذين يقررون القانون في مقابلة هذه التي يجوز له وحده طلب القسمة



٤ - سطل البيع والرهوناب وحقوق الارغاف وجميع حقوق الحصة الأخرى التي تكون قزوب من أحد الشركاء قبل الحصة على حرة من العتد المشتوت بان لم يقع ذلك التمر في حصة ذلك وقع شئت تلك المعوى كلها  
و سرور ذلك في حركه اسمه بتمهية إذا كان مسرى العتار هو أحد الشركاء  
تتم أن حقوق التي تكون ديه هو على العتار أو على حرة منه عدد حجبته واما حقوق في رثتها عين فلتقط

### مبحث - في ضمان القسمة

لم يرد في باب القسمة من في هذا المصنوع ولكن انما بعد اتمة تعني في القسمة معاوضة كق تقدم بهير، مبر البيع وعده يكون كل شركت مسامتا إلى لشركاء ميعرض هم من يعرض أو ما يصب أصب هم من لقرن إذا كان ذلك الشك في عده من القسمة أو بعدها

ولا يوجب على حد المصنوع إتمام القسمة وإنما حرب عليه هو من أصابه ضرر لما تقدم من أن القسمة معلنة لا مكنة شاك المصنوع بها كحكمه ديمس باع عتار معتدة لا شخص منعتين إذا أصاب أحدهم ضرر من عرض أو درت على البائع دفع عليه ودهه انتموين وصحت البيع الأخرى

### مبحث - في استرداد الحصة المبيعة قبل القسمة

قد تمتل أحد الشركاء ببيع حصة شاعه لأخرى ويمثل هذا الأخير بعه في الشوع مع الآخرين ويكون دحوله موحا لمتعلق بهه . دعاء ليلك قزوب الدوب إلى شركاء حتى سرود داهه سر تكيم قبل القسمة . مادة ١٤٦٢

و بين حد الحق إلى أن تحصل القسمة بالفعل إذا حصل سقط

وعلى الذي يستعمل هذا الحق أن يدفع للشري التي التي دفعه لشركت الشاك وما تب عليه من المصنوع واما الفوائد فلا يجب عده لأما في مقابل التراج شري . في الاسترداد (راجع شعبة ص ٨٥)



## الكتاب الثاني

## في التأمينات

سُيِّمَ للمعاملات بين الناس على تبادل تقسيم وهم خاش ومدين فيا به طوب وهي باخديون  
والثقة من حسب المدين عبارة عن طمئنان غيره إلى التعامل معه واستعدادهم فيه حسن  
الوفاء بعهدهاته يسهل عنه بذلك ميل مطلبه من ذلك قدرا أو غير قدسكن من العمل  
ومن لا يثق على ناحيل الوفاء إلى أن لا تسبح له بجمع ما يحب عليه أدؤه جشعي السمة  
ابوء ويدفع ثم بعد شهر حيث يكون صرتها على وسعه من لرج وبه عرض للعود للقضاء  
مصادره ثم يرتد بعد أن يكون استناد من استماله وهكذا

والثقة من جانب الله التي هي ذلك الاطمئنان الذي قد ليس بمصادره يرتاح لتسليمه  
من ماله ويركن إلى تركه بين يديه إلى رعي مسمى وقيل بمصبط بالرحا وكهل بمعند  
أن ماله مأثور وحقه مكفوف

وعلى الثقة وحدها تتولد حركة الأبحاث المبالغة التي هي مدام العمود وعنده ركة  
"لا" هي الموصى في عقود المروص لأن المقرص منهم المال والمقرص لا يفتد إلا  
ماله من ثقة الناس بوثاقه

وكل مدبر من شأنه يجب أن يثق به ويحكمه يساعد على التعامل بالامانة ويسبح حسن  
حال الناس وكل عهده تأتي في سبلها قوى حركة الأمانة إلى الأمان وهضم أنصر أس  
في سوء ركنها

والثقة عامة وخاصة جمع الأول مهم إلى حسن استعداد أو عيب لا مؤثر لإمرانها  
لعلها مشروطة ببعض أحوالها فذا كانت المقرص شائعا في بلد وكاتب شروطة مسرو  
وآجال الوفاء به مد عدة فذا كان امين منيع بالثقة الاقتصادية ليعادة



وأما بقية الخاضعة فهي التي تمت لكل فرد من شخص طلبته من عروض مسورة  
وتدفع عنه عبء هذه التأمينات إن حدث أجل الوفاء فيجوز له ، غير في عمله مضط  
في حال الناس من حاجة إلى الأوامر القانونية ولا وضح للعبء يكون بمقتضى  
قوله الآخر من لو دامت فصلة الوفاء بالمهد على مذوقها واستمرت الضمان على قلوب في دفع  
باعتبر أن أدلة ما يحدوه الله وأنعمهم عليه ولكن الضمان كانت والمكائنات بغير  
و عروض الأمان مصصبات والعروضات أحكام

وحسب معونه لم أعرف على استثناء بقية في التملكات وموطد أركانها فعممت كل  
أدلة بذلك ووضعت له من المهر بعد وبنادي ، بالنسب درجة عمراتها وعلى قدر اختلاف  
من قبود المصافي وعبء جزاء مملات من بحر الضمانات التي حدثت رجوعاً في ظهور  
لحبيب البشرية في يبقى من إلا المفظ مرفق بالبحر بين وجه الماء

بدر نيك المواء والمادى على سرير اعصاب لدى اهتمامي إليه شارع كل أنه فيه  
من أنشأ وبيهم من فقد ومن هؤلاء وأنصع القود المعرفى  
وتتأخر التأمينات عندنا إلى قسمين .

القسم الأول التأمينات العامة التي يمد بها حصص الدائنين عن البعض الآخر وهي  
بواسطة شخصية وعينية

القسم الثاني يشمل التأمينات العامة التي يمد بها جميع الدائنين لا فرق بين دائن  
ودائن فهذا كان أساس التأمين بهم وهي خمسة الخبرى

و تعرض من مكها مع التعديل بهم حمية لمدار من عمر المدرك أو من مملات  
وبهم حتى المدرك على الوفاء اختياراً وتعويله حسب هذه الدين يتعاملون معه بوجس  
حاشا القرض

كما لا يخفى على الناس من يكون ما فيه ، لشخصي أو المكن

وأما التأمينات الخاصة بالبعد المعرفى على أموال الناس

وهي قسم التأمينات التي نتجت أقسام

الأول التأمينات الشخصية وهي كالتالي

ثاني التأمينات العامة وهي الأمانات وحق حبس الحبس

الثالث التأمينات العامة



## كتاب الأول

## في الكفالة

للكفالة معيار لا يخلو من بعد أو نفي حكمه يجب دفعه متقدماً من القريب أو العقد المكتوب صراحة ما عدا يوجب في حمة المتعهد من 'خفوق' وتسمى الكفالة بهذا المعنى تأمير وصيانة ، مثله التأمين الواجب على بعض الموظفين كالصبيرو وكذب عما كره وكل موظف ذي ذمة مختصة وظيفته وهم الذين قد علم في اصطلاح المالكة عنده

وكذا التأمين الواجب على الذين يتقدمون لشراء الأموال التي ساع ، ثمرة العاد أدام لها كم وهذه الكفالة قانونية أي ورد بها النص في القانون

ومثال ذلك أيضاً التأمين الذي بدعيه أحد القاضين من الآخر من صرح في العقد كالذي يشترط على المتدوين صيانة ثمنهم من قبلهم وهذا هو التأمين الاحباري

وتسمى الثاني للكفالة أن يعهد أحدهم لغيره بوفاء ما عهده به الآخر وتسمى ذلك كفالة ، كالمعصية وقد عيّن لها كفالة مخصصة لتتميم

والكفالة بمقتضى الأثر الذي تدخل في باب كتمان لغيره وفيه يخصص الكلام في هذا الباب على الكفالة المشتملة

## المفصل الأول

## في قواعد عاقبة

لكفالة عقد يلتزم به أحد الطرفين للطرف الآخر أداء در هذا حال ثبت عدم يلزم خدين بالتوفيق (مادة ٩٥)

ومن هذا التعريف تعلم مشتملات الكفالة :

١- الكفالة عقد تاتوي أي أنه تابع لحقد أصلي هو الشاغل بين المتعهد وبعينه له 'لا وجود للكفالة إلا بوجود المكفول' وقد كان لهذا الأصل أصلاً فهي كذلك

٢- يمكن في العقد الأصلي أن يكون موجوداً وحيناً ضارفاً أي أن له وجوداً لا يرب عليه حكم في ذاته أو فساداً حسب هذا



فجور أن يكفل الكفيل التزامه ماضياً أو مجوراً عليه ويكون الكفالة صحيحة المادة ٤٩٦  
ويجوز كفالة الكفالة فتصير حصة الكفالة الأولى بهذا أصف ثمانية وحده يكون  
عقدًا تبعاً للأولى

ويسمى الكفيل الثاني (مصدق)

٢ - لا تكون الكفالة أشد من العهد الأصلي إذ لا سلم أن يكون التبع أكثر من  
المتبع  
ولا يجوز أن عقد الكفالة على مبلغ أكثر من المدين ولا أن يضمن ذلك الشيء بثبوت  
قاهرة وهكذا

يمكن يجوز أن يصدق على أقل من المدين الأصلي وبشرط أن يصدق من شروطه المادة ٤٩٧  
٣ - رتب المدين الأصلي غير واجب في الكفالة (مادة ٤٩٨)

وهذا المذهب هو الصحيح بله نفهم أن الكفالة في مصلحة المدين ولا صدر منها على  
لمدين غير أن فيقول بعدم الضرر للمدين من الكفالة مجازاً كثيراً إذ من الناس من لا  
يحب أن يقرض بكفالة ريد ويرى الفاء في صبيح الضرر فصل الشئ لأخيراً قد  
يعلمه من القار أو لما يترتب على ذلك من دعوته من لا يجب أن يكون مأموراً له

وقد يربط على الكفالة ضررها فيكون ضرر حتى كما لو استعان به من ذنب  
لكنه أحد الخصمين وأخطأ في النظر حكم لذلك التكفل إذ في هذه الحالة يضر من  
يتعدى عن المدين أن يقع غيره أنه أحسن عن الكفيل وأنه إذا كفله عدده ودرجته  
٤ - الكفالة بلا مقابل ويجوز أن يضمن المدين والتكفل على أن يكون له مقابل  
٥ - عقد الكفالة بين المدين والتكفل لا يلزم إلا طرفاً واحداً هو التكفل رأساً  
لأنه فلا شيء عليه

٦ - لا يضمن الكفالة نصيب الكفيل مع المدين إلا بشرط صريح في العقد  
(مادة ٤٩٨) أو يضمن في القانون (مادة ٤٩٩)

٧ - يدعى المدين بتقديم كفيل بضمن الوفاء ويجب أن يكون ذلك التكفل  
موسراً أعني قائداً على وفاء تدين  
وذلك إذا كان العهد حاصلًا أمام المحكمة أو كان تقديم التكفل مأموراً به في القانون  
أو منقضا به من القاضى



نادى هتم الكميل وكان موسرا ثم أعسر وجب على الملبس أن يهتم كميلا تحذرا  
منه (مادة = ٥٠)

وتتبع أحياء قابوق المراضب (عائدة ١٠١ في المراضب وما عليها) في حمرة فندار  
الكامل وعنده (عائدة ١٥٠١

والأحزاب حسب تقدم الكل فيها كثيرة من بعضها في اسم وإيجازها وإيجازها  
ثلاثة ومنها ما هو مذکور في طاول المرافعات : راجع فحول المرافعات مؤلف ٥٥ و ٥٦

تفصيل الثاني

ہی یارب علی انکھا

الهرم الأول - في واجهات الكعبة

وحيث ان مكمل هي الآتية

١ - وقد اتفقت القنصلان إذا تم به المديري مذكور في الأصل المصنوع لكه لا يصح  
الوفاء، لا - أعسر المديري ولديك جاره أن يطلب من المديري الرجوع لولا أن مدير  
وتجربته من منكم أو إشارات عليه مذكور

ولا يؤخذ طلب الكمال على إطلاقه بل يجب أن يؤيده الظاهر ولحقه قبول الطلب  
مؤيده على حسب الأحوال

ويجوز في حلية القول أنه إذا تم اتحاد الحركات فتمتد على الألف  
بغير ما بقي الهمزة حتى إذا نبتت حركاتها وجعلت الهمزة على تلك الألف لا يسهل  
بغير ما بقي الهمزة حتى إذا نبتت حركاتها وجعلت الهمزة على تلك الألف لا يسهل

٣ - ١٥ تموز الحادي عشر المشرقة في العهد الكلاسيكي (٢٩٨-٤٩٨)

۴. ب. قد يكون الكفاءة كنهية محصور وهي أن تكفي أن ليس لها من خصوب. بدم  
وقت وفاة الدم

وهذه الكفاية في الحاشية تصدق بحسب ما هو علم خصوص الذين قد حصر  
مستطاع الكفاية وقد أحصر وجب الإبقاء على التكميل (مادة ٥٠٨)

و يقع هذا النوع من النكاح في خمسة مجاميع لا تحصى متفرعاً أو متداخل



والواقع أنها كفالة عرصة إذ يكفي في كفا الكفيل أن لا يرضى المكفول بالمكفول ولا كفالة كفالة مضمونة عما في القانون ولعل ابتداء فتح العرف وأطباء حسن النص بالمكفول  
٤ - إذا سدد الكفلاء كان كل واحد منهم مسؤولاً للتدبير مندر حصه في الكفالة  
نكس إذا كان كل كفيل معهد ما ولاء في عقد مستقل كان ضماناً بوجه التدبير، وكفا  
مادة ١٥٠٤

فان كانوا متعاضدين صار للتدبير أن يطلب الوفاء من أحدهم  
وهم لا يكونون متعاضدين إلا في حالتين  
الأولى - إذا كان التمسك منصوصاً عليه في العقد أي عقد الكفالة، وكان التمسك  
منصوصاً في القانون كما تقدم  
الثانية - إذا كان لكل كفيل عقد خاص وذلك فرس الأحرار على أن هناك  
أهمها (مادة ٥٠٤)  
وهذا استثناء من قاعدة (التضامن لا يؤمنه - نص)

### الفرع الثاني - في حقوق الكفيل

الكفيل الذي هو التدبير أن يرجع عما دفعه للتدبير على المدين ويحل محله بدائش  
في جميع حدوده بما في ذلك التأمينات الأخرى  
فان كان شركاؤه في الكفالة أكثر من واحد وكانوا متعاضدين رجع على كل واحد  
منهم حصته ويحصل ما يخصه من حصه النصير منهم كما في ضمان اثنين مادة ٥٠٦  
ويجب أن يكون وفي التدبير - كفا - فان وفي جزأ منه لا يجوز تجزئته إليه، لا بد أن يكون  
أثر مشوق ما بقي من التأمين (مادة ٥٠٥)  
ويجب على الكفيل قبل الوفاء أن يحذر المدين عرصة على ذلك أو يذهب الخاص به  
من بدائش

فان لم يحذره وكان المدين قد أدى نسبه أو كان لديه أوجه يدفع بها - يطلب سداد  
حق الكفيل في الرجوع على المدين (مادة ٥٠٧)  
والكفيل 'حق في أن يطلب من المدين ولاء المدين حتى حال أجله حتى في حالة مالو  
نحو المدين مع التدبير على - تحيل الوفاء لأجل جديد ما دام الكفالة قائمة  
وهو طلب الوفاء قبل حلول الأصل إذا أقر المدين (مادة ٥٠٣)  
وهو أن يحتج على المدين بجميع أوجه الدفع التي يجوز للمدين أن يحتج بها إلا إذا كان  
يدفع حصلاً بدائش المدين



فإنه أن يدعى بالمتابعة ومعنى المتابعة ويجتهد الميرس وهكذا  
 وفيه أن يدعى بطلان العقد إذا كان الطلاق ليس مباحا على عدم أحقية الميرس وأنه  
 الطلاق ليس على عدم أحقية الميرس خاصة طلاق هذه الأصناف خاصة ٥٠٩؛ وقد عرفت  
 جواب ركنها في هذه الأقسام

## الفصل الثالث

في اقصاء الجهد

تتضمن كعكة جميع الأسباب التي تنفيها بالعمود إعادة ١٥٨ و١٥٩  
بما أن يكون تبدأ وإما أن يكون مباشرة  
فهو تنفي تبدأ بالتعهد المنكحول كان وفي إحدى ذبيحة أو سقط حين أيا  
عمى، بلغة وهكذا انقصت الكعكة وكذلك إذا عمد العبد لأن السقوط بسقط العبد  
القديم فسقط كعكه معه كما تقدم وصي ١٩٦ و ٢٣٧؛  
وتنفي أصلا بتناول الدار بها وتعيد الأهل وتجد الهدية بأن صار الكعبين  
دشا ومدين  
لأنه في حالة اتحاد التهمة أي إذا صار الكعبين دشا نقي الثابتات الخاصة التي  
يكون قدمي الدار حتى لا يرد حازه من سقوط.

### أسباب خاصة بانقضاء الكفالة

نفسى الكفائة أيضا 'اسباب خاصة بها' وهي :

- ١ - د اصاع يداني الثمانين التي كانت له على مدين كرمه والاميار لان  
الكثيرين كانت مهندك لوجود تلك الثمانين حتى اذ توفي هو والاربع جمع على مدين  
من دون ان يخطي الجبارة هرونك الداني هرونك الثمانين او يجرته حتى عقدها على  
الكثيرين في محل من كفايه (ماده ١٥٩٠)  
والنريد تكون تدول صراجه والايضا يكون عليه عجله تسجل "رهن او الامسار  
٢ - د هني ثمانين وانه لمسه شئ من المتعق عليه و سجن ذلك الذي لا حبي

مثلاً: تريد ألف مرسى قبل مكر - حدد منه دياراً أو فداً ولاء المدين وتبين أد الصدر  
م يكن ملكاً لك واستحققه حائزاً تسقط الكراهة



## الباب الثاني

### والتأمينات العينية

"أخصر" كل ما لا يملك في استقلاله شيء من مال المدين فكل ما يملكه هذا الأخير  
صالح لوفاء الدين ولقدائن حجه وبه

فإن كان الدائنون كثيرين اشتركوا وانقسم هذا المهرل ويزد باع أحدهم شيئاً من  
ملكه للذين تقاسموا ثمنه بينهم

إلا أن ذلك التأمين المأمور قد لا يكون كافياً في كثير من الأوقات وعلى الأخص إذا  
كان الدين كبيراً للمالك حالاً فحينئذ يبيع المدين والمدين أن يبيع كل تأمين خاصة  
من شأنها أن تجعل الدائن محملاً على غيره من التأمينات المدين ليس لهم مثل تأمينه

وهذا جعل المتداول بعض الديون مبدء خاصة على غيرها

وهذه التأمينات خمسة أنواع

الأول - رهن الخيارة

والثاني - القماروفة

والثالث - الرهن المعقري

والرابع - التأمين

والخامس - حق حبس المهرل

وهذه هي القفود برهن الخيارة والقاروفة في الثاني المأثر واحد من عشر من الكتاب  
الثالث المصنف للعفود المعينة وعند انكساب الرهن فالكلام على حقوقي التأمين وفيه يكلم  
على رهن المعقري والتأمين وهو مقرر غير ظاهر السبب وكان حقه أن يحدد كتابه  
خاصة حقوقي التأمينات ويحل فيه رهن الخيارة والقاروفة لأنه لا فرق بينهما وبين رهن  
المعقري والتأمين من حيث انكساب الدائن على دسه ومصلحة على غيره من التأمينات  
الدين هم مثل ضمانه

لذلك جعلناه في باب واحد

وأخصر (الرهن) إلى الخيارة ثم رهنه من رهن المعقري



## الفصل الأول

### في رهن الجارة

رهن الجارة محله به صبح الدين شيئاً في جارة دائمه أو في جارة ثالثه دائمه فليس  
مادة ٥٤٤

## الصرح الأول — في أركان رهن الجارة

أركان رهن الجارة الخاصة دين وثنى مرهون وجارة

### المبحث الأول — في الدين

الأصل أن الدين الذي يفتقر لأجله الرهن هو الذي يكون لأحد المتعاقدين قبل الآخر  
لكن يجوز أن يكون الرهن بأمر يدور على شخص غير الرهن (مادة ٥٤٨) كما ورهن  
زيد لـ بـ شيئاً مايت على ولاء الدين الذي له (أي بـ) قبل حمله

### المبحث الثاني — في الشيء المرهون

يجب أن يكون الشيء المرهون مما يجوز إحاطة به

و رهن جائز في العقار وفي المذخور (مادة ٥٤٧) وهو يصح ولاء دين المرهن  
ويجوز أن يكون صامساً لأكثر من دين واحد للذات بحقه سواء كانت كلها على  
أحد أو على واحد أو على غيره

ويجوز أن يكون الشيء الواحد رهناً على ديون متعاقبة للذات متعاقبين ويستمر  
في هذه الحالة أن يرضى الدائن الحائز لشيء المرهون مقبلة تحت يده بأمره على ما ذكر  
مادة ٥٤٢

وحله الرهن صامساً فكلي جزء من أجزاء الدين (مادة ١٥٤٦)

فإن دفع جزء من الدين لا يفسد حتى الرهن عن جزء من الشيء المرهون  
وإذا كان المرهون أكثر من شيء واحد بقي كل واحد في حله المرهون إلى أن يوفى  
بكل شيء من الدين



## المبحث الثالث - في الحيازة

حماية كل الشيء المرهون من يد الرهن إلى يد المرتهن  
ويجوز أن يودع الشيء المرهون شخصاً غير الدائن  
والرهن مرسطاً بأخاذه لرساطاً متى بحيث إذا تعديت على الرهن  
ولا يبعد الحيازة معدومة إلا يرجوع المرهون لحيازة المدين (مادة ٥٤١)  
أما يد أجرة المرتهن أو أودعته غيره أو أخاذه فلا يعتبر أنه حرج من حيازته

## الفصل الثاني - فيما يترتب على رهن الحيازة

رهن الحيازة أحكام بالنسبة للدائن المرتهن والنسبة لغير العاقلين

## المبحث الأول - في حقوق المرتهن

١ - المرتهن حق حبس الشيء المرهون عنده حتى يستوفى دينه وليس له أن يملكه  
وإذا شرط المالك إذا انقضى الأجل ولم يوف المدين بالشروط باطل وسببه حماية مدين  
فك عسى يقع عليه من تأثير المالك وحين اضطراره إلى التفرص  
وليس للدائن لاستيلاء حقه ولا أن يذهب بيع الرهن بالطرق المدنية مثله في ذلك  
مثل غيره من الدائنين (ملف ٥٤٣)

٢ - أنه إذا استوفى ما صرفه في مصانعة الرهن مما كان صرفه وحده حكمه في ذلك  
حكم المودع

٣ - أنه استيلاء دينه من ثمن الشيء المرهون بالامبار على غيره من الدائنين  
مادة ٥٤٠: إلا أن هذا الامبار مشروط بأن يكون الأولوية للمرتهن والغيره تاريخ  
التسجيل فإن كان للرهن سابقاً والتسجيل على غيره من المرتهنين أو من أصحاب حقوق  
الامبار هم عليهم وإن تأخر تسجيله فله على منهم من سبقه (مادة ٥٥١) وسيأتي  
ما في ذلك مفصلاً في الفصل الثالث من هذا الباب



## المبحث الثاني - في واجبات المرتب

بحسب على مرتب

١ - أن يعطى الثمن وصنى مصلاته كاعاء المالك تحكماً وأن يصرف المصاريف الضرورية اللازمة لتسليمه وأن يدفع الفوائد المقررة عليه للحكومة ويجوز له في جميع الأحوال أن يتخلص من تحمل تلك الكلف حركة حقه في الرهن (مادة ٥٥٢)

وإذا ملك الثمن بعدت قهرى بهتكم على صاحبه (مادة ٥٥٤)

٢ - أن لا يتعذر بالرهن بدون مقابل بل يتعين قيمة المثل من قيمة الدين ويؤمن حصول لأحد فإن كان الدين دأهنة حصلت التمتع من المدة أولاً ثم يحصل الباقي من أصل الدين (مادة ٥٤٥)

٣ - أن يستحق الثمن المرهون بحسب مدعوا قابل له ذلك كله دأهنة أو غير ذلك أو راحة استغله بالطرق المروضة وهكذا

ويجوز للمدين أن ينفذ على غير ذلك (مادة ٥٤٥)

٤ - أن يعرض حلائك الثمن أو بعض قسمه الثاني عن قصيره

٥ - أن يرده الثمن للدين متى أفضى الدين

وهناك حالة يجوز للمدين فيها أن لا يرده الثمن لصالحه بعد وفاة الدين وهي إذا كان المدين قرض من المدينين حديثاً أحد المدينين الأول أى بعد حصول القرض الأول وكان هذا الدين واجب الأداء قبل الدين الأول فلا أن هذا الدين وحسن الثمن بذلك السبب لا يعطى للمدين حتى الاصلية على غيره من المدينين

## المبحث الثالث - في حكم رهن الخيانة بالمسبة لغير المتعاقدين

شروط الاحتجاج برهن الخيانة على غير المتعاقدين هي ثلاث شروط الاحتجاج عليهم بالعمود الأخرى على وجه العموم والفرق حرق شخص بها ما

وكان المرهون عقاراً وجب أن يكون سند الرهن مسجلاً في جميع كتاب محكمة لاندائمة مختطه أو شرعية التي في ذاتها على المدعى (مادة ٥٥٠)

وكان متولاً مكتمل في سنده أن يكون ثابت المرح (مادة ٥٤٩)



وعلى كل حال يجب أن يكون العقد شاملاً لكل من المصلحة والمصلحة  
 كاف (مادة ٥٤٩) <sup>١١٠</sup>  
 وسبب الفرق بين الحالتين أن حلالة العقد على المصلحة على المصلحة وأما حصة  
 لها لا على كل ذلك ولهذا اكتفى في العقود بالمصلحة المصلحة والمصلحة في المصلحة  
 مسجلين عند

وتلاحظ أن التسجيل هو مجرد نقل العقد حرم في دفتر التسجيل المصلحة ذلك  
 في محله لا أن يكون عقداً رسمياً في محله أم كتب العقود المصلحة

### الفصل الثاني

#### في الماروقه

الماروقه عقد به يملك المدين عذره للمدين مائة على نفسه وله الانتفاع به حين  
 وفاء يدين بالقيمة

والعقد لأطراف الخراجية هم الخاضعون دون غيرهم عقد مارتقة الماروقه من  
 أطرافهم (٥٥٣)

ويشترط في ذلك أن الماروقه إنما هي صورة من رهن الخيارات يجوز بيع الرهن  
 استدلالاً لشيء نصه حتى يوفى به كما صرح بذلك في المادة ٥٤٥

والفرق بين مرهني أن الماروقه لا يجوز ولا في الأبطال الخراجية وله الرهن يجوز  
 في الخراجية والماروقه مارة

وه بعد للماروقه شأن يذكر بجانب البيع القوي راجع (١٢٥٣) وبعد أن تسد  
 الأبطال العشورية بالأبطال الخراجية في المصلحة منه ٥ من ٣ ديسمبر سنة ١٨٩٩  
 يملك فرق بين المرهني من الأبطال الماروقه

على أن هذا العقد من الممارقات المارة جنة وهي لا تسمى باسمها حتى و  
 تنقص الأحوال التي جعلها غير حائرة فاعلم من موصوعها وهي كون الأبطال حرجية  
 أي ليست بموكة الرقة للمصلحة

(١) فيه ثمة أخرى لمانته مادة ك. هـ الماروقه وعقدت بوجه أن الماروقه - موصوفات لا بين  
 في الماروقه هو ع. هـ لا يكون العقد بغير سبب ويكون إنشاءه من غير موصوفات ك. هـ في الماروقه  
 هي مارة من الماروقه



وعلى كل حال يشترط في التصاريح ما يشترط في غيرها من عقود من حيث الصحة  
وله من وثائق الميراث وحقوقه وكيفية الاحتجاج به على غير المتأخرين

### الفصل الثالث

#### في الرهن العقري

"رهن العقري" هو ترتيب المدين على عقاره ضماناً في مصلحه الدائن صفاً يوهو دين  
و لا أصل أن يكون القرض ملكاً للمدين لكن يجوز أن يكون ملكاً لأجنبي، إذا رضى  
به بقرينة لولاء المدين

#### المقرر الأول - في شروط الرهن العقري

شروط صحة الرهن ما يشترط في جميع عقود التصرف ويزاد على ذلك الشروط  
الآتية وهي أساسية لا يصح التعمد بدونها :

أولاً - أن يكون الرهن ملكاً للمدين الموهوب سواء كان هو المدين أم لا (مادة ٥٥٧)  
ولا فرق بين أن يكون ملك المدين أم لا أو مهندياً كما لو كان الرهن ملك المدين  
بطريق بيع وراثي

وفي هذه الحالة يكون حكم الرهن ملكاً للمدين

ثانياً - أن يكون الرهن أهلاً للتصرف (مادة ٥٥٨) وهذا يشترط في شخصه ليس  
صفاً بالرهن العقري بل هو عام في جميع عقود التصرف في الملك ولكن القانون أورد  
في ذكره بين أهمية العقد وجروحه عن الأعمال لإدارة إدارته التي يعود للمالك  
وأولاه مسائل متفرقة من أنفسهم

ثالثاً - أن يكون الرهن واقعاً على عقار أو عقارات معينة

وبين العقار الموهوب بيان نوعه ومحلّه وجميع مميزات كالتحديد واسم الموصى الذي  
هو فيه وتكونه في حرجه من التزاد وهكذا

و يجب ذلك من قيمة الدين



٥ - ذكر أن المرهون هو جميع الممتلكات المدين العقارية من دون تعيين خاص لكل واحد من هذه وهي داخل (مادة ٥٦٠)

٦ - أن يكون العقار المرهون ملكا حاصرا للراض

فلا يجوز رهن عقار مروع أن يكون ملكا في المستقبل (مادة ٥٦٣) كما لا رهن الوعد عداً ممنوكة لأبيه على أن يرثه عنه هرض أنه لو ادعى الوعيد

وسبب الميع ظاهر فإليه من الترخيص القصد وإصاغة الأموال

وكذلك لا يجوز رهن عقار لشعراء المدين تحت شرط توفيق ما في حارة رهن في مثل هذه الحالة من اضطراب المعاملات ولأن رهن في الحقيقة لا يكون د قيمة صحيحة إلا إذا تحقق الشرط وهو أمر احتمالي

ولذلك من القانون على أن القدر الذي يجوز رهنه هو الذي يجوز بيعه وبهذه المراتب العمومي (مادة ٥٥٩)

ولا فرق بين أن يكون القدر عقارا طبيعته أو تخصيصا (الملك كالتسويق)

ومن العقارات التي يجوز بيعها حق الانتفاع وقد كان ذلك عام في مصر قبل تثبيت الناس رتبة الأعيان الخارجية

لا أن حق الانتفاع محدود الزمن فلا يكون الرهن زمن أطول بالضرورة وكما كان رهن حق الانتفاع وحده يجوز رهن الرقبة دون الانتفاع

ويراد بالعقار المرهون

أولا - جميع أجزاء العقار إذا كان الرهن مقبولا عليه كله

ثانيا - جميع محتات كالماني التي فيه من عمارات وسواها وعرب وغير ذلك

ثالثا - جميع ما يحدث فيه من إصلاحات وما تحصل به (راجع ص ١٧)

رابعا - جميع الأمانة التي تصان إليه

ويشترط في الإصلاحات والأمانة أن تكون مصححا عاملة على الملك فإن لم يكن كذلك فالرهن لا يثبت فيها كما لو أحدث مستأجر العقار المرهون به أبنية أو عمل إصلاحات وفية لهادته هو

وهذا كله إذا لم يوجد شرط في العقد بخلاف ما ذكر (مادة ٥٦٤)



وملاحظ أن هذه المادة ليست خاصة بالرهن العقاري بل تشمل جميع الرهانات العقارية  
حاشا - أن يكون عقد الرهن رهنًا معجبًا بحريته في كل ملك للمعقود (مادة ٥٥٧)  
والسبب في اقتضائه هذا الشرط ما يؤقت إليه الرهن عنه من صياح الملك وسهونه  
الرهن به وقت التقرض على أمل الوفاء بخلاف البيع فإنه يقتضي التجرؤ من الملك حالاً  
فهو طبيعته دافع إلى الخبطة من قبل المالك

وليس الرهن من يجب التمسك الرسمي في الرهن ملاحظه حقوق الأجنبي متى  
يتعاقده مع ثالث على التعاقب بل هذا الشرط لازم لطبيعة الرهن فهو استثناء من القواعد  
العمومية التي تقتضي أن العقود تتم بمجرد الإيجاب والقبول وبكفي أن يكون ثلثه  
مستغنيًا سواء كانت عرصة أو رسمية للاحتجاج به بين المتعاقدين

مادام - أن يكون الرهن على مبلغ مقدور

ولا يلزم أن يكون للرهن قبض الشيء بالتمسك بل يعود الرهن على المدين  
على صياح يشترط دفعه بل الرهن في أجل معينة وتؤدي يجب في الحدين أن يكون صياح  
معتبر معروفاً من يوم الرهن (مادة ٥٦١)

وبلاحظ أنه إذا شرع أحد دائي الرهن في بيع المعقود المرهون على هذا الوجه يقف  
دفع ما يقف من الشيء للمدين عليه والحساب الخاري أو مخير من الشروط دفعه إلى المدين  
في أجل معينة وذلك من تاريخ تسجيل الشئ للملكية

وقد أرمض أن صياح الحساب الخاري إنما يقتضيه الرهن حينئذ وتعمل أسببه أصبح  
رهن قاصر على مبالغ وإذا كان المرهن بمنزلة رهن كان أمراً على قدر ماله من المدين  
ويحق للمدين بمسح الرهن "بكون مستبعد من التوفيق يوم توريد ثمن العقار  
شريطة أن يكون هوئذ المذكور على مقداره في سجن" (مادة ٥٦٨)

ثم الرهن لا يخرق حتى أنه صاير جميع المدين وتكفي حصة واحدة في الدين معطى من  
يبقى رهن بجمعه على ما يلي منه

الفرع الثاني - فيما يترتب على الرهن العقاري

يبقى المقار في ملك الرهن ويمكن بيعه بنفسه على قدر الدين المرهون عليه فإذا  
رهنه على دين جديد لا يكون له من ذلك إلا قدر من المال إن لم يكن اعتباراً منه  
كبره النسبة للدين الأول



ثم البعد بين أنصافه بدعيه فلا يخرج منها لأن الرهن لا يخصص الجذره وحد هو  
 شئ القروي بين رهن الجائزة والرهن العائري وهو أنصافها  
 وعائنه فإلّا كان ولا حق للرهن في شئ قبله إلى قبل حلول أجل للرهن  
 وبه البعد وبذلك الرهن ربه هلاكه أو ظنه

وإذا هلك أو تلف بحيث أصبح من المشكوك فيه أن يفتد له في الرهن بمضمون  
 ربه وكان أهلاً أو التفت بوجهه فاهرة كان للرهن خيار طما أن يبيع للرهن ولو لم يكن  
 له حل أجله وإما أن يرهن للذات عقاراً آخر يكتل للرهن ولا مندوحة له عن اختيار  
 أحد الأمرين إذا طلب للرهن ذلك

أما إذا كان أهلاً أو التفت بتقصير من الرهن مثل الخيار بدعيه من مضمون  
 للرهن فادّ حذر الوفاء وحب وكذا إذا احتار رهن آخر على عقار ثالث حذر والرهن أن  
 يخصص من ذلك بدعيه للرهن وما يصدق به من الفوائد والمصاريف (مادة ٥٦٢)

وإذا حل الأجل ولم يرفق الرهن بالرهن فلهذا مع العقار المرهون بالطرق مقرره  
 في قانون المرافعات (مادة ٥٣٧) وما يصدعها من حجاب إسوة كان البعدي بدعيه أو  
 بدعيه لأن شئ سبب كان

ويسمى بيع العقار على غير المدين حق التمتع  
 والذات من الرهن حق آخر هو حق التمتع على من دونه من المدينين في استيفاء  
 ربه من ثمر العقار

### المبحث الأول - في حق التمتع

حق التمتع هو كذا قلتم أن يكون للرهن طلب بيع العقار على من هو في يده أو كان  
 غير أن يبيع العقار ليس وأنجب في جميع الأحوال إذ يجوز للمدين في يده البعد أن يبيع  
 البيع بوجه الرهن

ولا يجوز للرهن المرهن أن يطلب بيع العقار المرهون إن كان في يد الرهن ولا بعد  
 التمتع عنه بالوفاة وإعشاره بيع العقار (مادة ٥٧٣)

فإن كان العقار في يد غير الرهن وجب على الرهن أن يرضى على الخيار بغير  
 مريض الرهن أو التمتع منه وبين العقار



ولا يشترع في إخراج زرع لثقتك إلا بعد مضي ثلاثين يوما كما هو مندر في قانون  
مراعات (مادة ٥٧٤)

### المبحث الثاني - في الخيار الذي لحق العقار

عثر العقار هو من كان له بدعيه أنه كان سبيبا بأن كان مالكاً أو مستعجداً وجب خيار  
أن خيار أحد الأمور الأربعة الآتية (مادة ٥٧٥)

أولاً - أن يدفع المدين ويحل محل المدين في حقوقه

ثانياً - أن يعرض قيمة ثمن العقار لواء المدين

ثالثاً - أن يحل به وينفق المدين

رابعاً - أن يحل الإخراج أو المصلحة مع المالك

### ١ - في دفع المدين

يجب على عثر العقار أن يدفع المدين كذا ومصلحة المدين والمصاريف التي ردت على  
مدين يكون المدين قد انقضى من الإحوائت الزمنية

أما المالك فإنه لا يدفع منها إلا قوائمه مستحق إذا كانت قد حصدت وكانت مستحققة  
وقت الدفع كما تقدم (مادة ٥٧٨)

وله أن يولي المدين إن سعى البيع (مادة ٥٧٩)

ومن حقوقه أن يمنع عما كان يجوز للمدين الأصلي منعه به كالمصلحة في حقوق المدين  
بأن كان المدين لأجل بدعيه أنه سقط وله أيضا أن يطلب من القاضي مهلة كما لو  
كان هو بدعيه

ولا يحسد هذا لواء من تبعه قبل المدين المرحومين الآخرين على لواء أن يبيعوا  
عنه العقار من حصة إذا كان مادته إلى المدين الأول لا يسلو حصة المدين

مثلاً - بشرى ردت من مكرها مكرها ثلاث مرات على مبالغ مجموعها ثلث  
حصة وقسمه المدين يوم حلول المدين الأول مستحقة حصة وقسمه المدين الأول أو حصة  
هبة المدين والمصاريف فإن دفع المدين هذا المبلغ الأخير إلى المدين الأول ونحوه



بذلك من بيع العقار حر فقدر الشاى إلى بيع العقار على الخائر لأنه لا يزال فيه من قيمة العقار ما يتاح له من دفعه الخائر وإما أن على العقار ويدا أن يحصل حرأت نوع منكمه

ومنى دفع الخائر من المرسى طلب البيع حل محله في جميع حقوقه من مدين  
إلا أن يرى الذى كان الخائر على إحقار يقفل إلى بدرجةه فيصير هو مدين على  
عنه من المدين ويجب عليه ذلك حفظ تسجيل الرهن وتجديده عند الاقتضاء، أن  
تفهم الرهن لآخرى المسجلة على العقار (مادة ٥٧٨)

## ٢ - عرض قيمة العقار

قد يجوز أن يكون المدين المطلوب المبيع المرهون أكثر من قيمة العقار حقيقة  
فلا حرج في هذه الحالة أن تعرض ملك لتسدة دفع المبيع  
ويعرض في عرض قيمة العقار ما لا

أولا - أن لا يكون أقل من ثلث من ثمنه و دفعه الخائر مثلا - وبيع العقار دفع  
دفع مبدى نصف وبين نصف الآخر محطت قيمة الخفار وقت سنون مدين  
ثلاثة لا يجوز أن يكون قيمة الباقي أقل من خمسين لأن هذا يبيع بموت المدين  
سبب هذا العقار هو حق الدائنين

ثانيا - أن يكون العرض جميع أو ربع المدين المسجلة لا لطلب البيع وحده وأن  
يكون في محلاتهم المختارة و مواعيد تسجيل الرهن وأن يكون مصحوبا بـ إعلان لأورق  
لأثنية (مادة ٥٨٣)

١ - عبوره عقد انتقل الملكية إلى الخائر مع بقاء أسماء المدينين ومن المتفق  
عليه والله ذات الأخرى التي يكون الخائر قد تعهد بها وموقع العقد المبطل

٢ - تدريج وعرة تسجيل العقد المذكور

٣ - قائمة بيلان الرهن المسجلة في وقت العرض وودد بها ومقدار مدين  
المسجلة وأسماء الدائنين

٤ - ذلك العقار مرهونا أجزاء كل جزء على شراؤه وحب عرض و منه كل مبدى  
على حلها (مادة ٥٨٠)



ثالث - أن يعجل القسطنطين هذا العرض (مادة ٥٧٩) :

وللداشب مسون يوم لإظهار رضاهم من علمه يتجسّد من تاريخ تحرير إعلان رسمي ورد لهم من مطالب العرض

فاد تقصّب تلك المدة ولم يظهر أحد منهم رغبته في الزيادة على التمسّ العرض غير العرض مقبولا

وبصرف في الستين يوم المذكورة مواعيد المسبقة التي تكون بين التحلّي الأصلي لكل دس وبين محله محارفي قائمة تسجيل الزهون بشرط أن لا تزيد عن ستين يوم أخرى ولا تعتمد المعارضه في قيمة التمسّ المعروض إلا إذا قرر المعارض ذلك في قم كلاب محكمة وصرّح أنه يريد عبه (مادة ٥٨٣)

إذا كان المقدار مرهونا أمراء لا تكون الزيادة من كل جانب إلا في نفسه جزء مرهون له من العقار

ولا يجوز لداشب الزيادة أن يبدل بها إلا إذا رضى ذلك جميع أرب لتدبوس المسجنة فإن لم يرضوا فعليه دفع الزيادة (مادة ٥٨٤)

رابع - يجب أن يكون عرض المبالغ المتقدمة بها قيمة العقار قبل حكم بيع مكية (مادة ٥٧٧)

ولغاثر أن يعرض المبلغ قبل أن يكلف ذلك رسميا (مادة ٥٧٩)

ولا يجب أن يكون العرض تقديم المبلغ المطلوب عبّا بل يكفي أن يعلن لغاثر ستعده للدفع أيّا كان معاد حلول الدينك المسجنة (مادة ٥٨١)

### ٣ - في التفضية بين المطاروين العقار

التحفية هي أن يرفع لغاثر يده على العقار ويتركه لداشب

فم هي لا تكون إلا صراحة متقر بر من لغاثر يكتب في قلم كلاب المحكمة الامدائه الكائن العقار بدالتها (مادة ٥٨٥)

ويسر عدد التعرّ ومن محلود قبل رفع المنك

ولا يربط على التحفية عدد من ملك لغاثر بل سبق ملكا وقد يكون له متعده من ذلك



وكذلك تبقى جميع الحقوق التي يكون رتبها على هذا المقادير  
ويتم ذلك

- ١ - ان التعلية لا تقتضي دفع رسوم نقل ملكية
- ٢ - ان هناك المقادير على المقادير
- ٣ - إذا راد على القصد عن التدوين فترادة ملكية ويمنع بها دائره الخصوم  
المرتبه بالمقادير خاصة بعد رهاه مطلوبه في التدوين لأقصى المرتبه (ماده ٥٩١)
- ٤ - تبقى الحقوق التي رتبها المقادير على المقادير
- ٥ - يجوز للمدعي على أن يرجع عن تعلية إذا دفع جميع الدين وانصهر رهاه  
من صدور الحكم ببيع الملكية
- ٦ - يبقى المقادير ملازمه للتدوين مما يكون صاحب المقادير من القصد ببعده أو رهاه  
(ماده ٥٨٩)

### (أ) من حق التعلية

حق التعلية هو مقادير المقادير الموهون غير التدوين  
ولا يجوز التعلية

- ١ - من التدوين هه
- ٢ - من شريكه في التدوين سواء كان منصفاً أم لا
- ٣ - من الكسب
- ٤ - من ورثة من ذكرها
- ٥ - من يردى أهلية للتصرف
- ٦ - من رسا عليه مزاد المقادير التي الحاصل بالحكمة (ماده ٥٩٤)

### (ب) في إجراءات التعلية

يجب على حازر المقادير المد التعلية في قلم الكتاب كما عظم تدوين التدوين بها  
ومن يريد تسجيل سهم أن يطلب من فاضي المواد الحرة تعيين أمين للمقادير على  
تجزي في وجهه الإحرامات المتحققة إليه  
ويجوز أن يبقى المقادير خاصة أم لا طلب ذلك (ماده ٥٨٦)



## ٤ في محل إجرائات ربح الملكية

د. م. محمد - إذا كان أحد الأمور الثلاثة المعتمدة لم يبق قلائد إلا أن يشار بجرائات  
ع. لمصلحة صمد  
و. ج. ر. ك. ر. ع. لمصلحة مسطوره في ضوابط المرافعة (مادة ٥٣٧) مرافعة و. د.  
ب. ص. د.

## تمهيد

## في أحكام مشتركة بين التعلية و ربح الملكية

ينطبق على التعلية أو ربح الملكية ما يأتي :

أولاً - أن يدعى طائر الغنم، يكون أفعه من المصاريف الرسته والمصاريف  
القانونية على الطائر وكذا المصاريف الضرورية والمصاريف التي صرفت في تحسين  
الطائر وتدريبه ر. د. في صيد

وينقص جميع ذلك من ثمن الطائر (مادة ٥٨٨)

ثاني - أن تزد له جميع حقوق الارتفاق والحق التعلية التي كانت له على الطائر  
أبداً شقته. به ومن ذلك حق الزرع وحق الاحتفاظ إذا كان تسجته محصوراً ومن  
ينقص حقه بالتشطب أو بغيره (مادة ٥٩٠)

ثالث - أن يكون له الحق في الرجوع على من ملكه الطائر إذا كان التملك له من  
مادة ٥٩٢

رابعاً - أن يكون له حق الرجوع على التدين الأصلي من كل من يورثه ملكه  
الطائر بجميع مصاريف التي صرفها أثناء صيد ملكه كانت جديداً في ذلك ما يكون له  
لدى تدين من النوعين حسب نص صمد صمد (مادة ٥٩٢)

و ربح أصب عنه ما يكون صرفه زيادة على مصاريف عهد التملك وذلك في حالة  
مادة ٥٩٣

الأول - إذا ربح مراد الطائر على الممارضة

الاستة - أي التعداد في يد من وثق التأسيس ديورهم أو قتلوا منه قعمه نفس



ومقابل هذه الحموى يجب على المخترع أن يرد عدة المختار من يوم التوقيع عليه بربع  
ملكه أو ما يقيسه إلا إذا سقط الحق في معالته ملك  
وهذا الحق يستطع حصي ثلاث سنين (مادة ٥٨٧)

### المبحث الثالث - في حق الأولوية

حق الأولوية يكون للدائن المتربح إذا كان هناك دتتون آخرون للدائن محصة متأخرون  
عنه في تسجيل حقوقهم وهم إما أن يكونوا دتتين عاديين أو مرتبين أو مختارين  
وأما النسبة للدتتين العاديين في حق الأولوية ظاهرة إذ لا مفاضل للدتتين لمترتبين  
لقدومه عليهن يقتضي رهنه  
وأم بالنسبة للدتتين المختارين أو المرتبين في حق الأولوية يكون لمن سبق منهم  
التسجيل (مادة ٥٩٧)

فيجب على من يريد تلاصيح رهنه على دوى الموقوف على التقدير مالهون والتقدم  
على غيره من الدائنين المدب يسجلون ديونهم أن يسبق تسجيل عقد الرهن إمام تحريره  
وسبب كما تقدم في قم كتاب المحكمة التي يكون المختار بذاتها  
مثلاً ، إذا أقرر العقد الرسمى بقلم كتاب محكمة الإسكندرية وكان العقد مالهون  
في مديرية الجبلين وجب تسجيل العقد المذكور بقلم كتاب محكمة مصر الجبلية بخبره فيها  
وكذلك إذا أقرر عقد الرهن في بلد أجنبية وكان مستوفياً شروط الصحة طبقاً لقوانين  
ذلك البلد

وتسجيل العقد عاره على غلبه معرفة في دفتر خاص معد لذلك  
ويجب أن يقدم طالب تسجيل عقد الرهن إلى قلم الكتاب فائتين تسجل كل منها  
على البراءة الآتية (مادتي ٥٩٥ و ٥٩٦) :

أولاً - اسم الدائن ولقبه ومناخه وعمل سكنه وعمل آخر يختاره في دونه المحكمة  
مطلوب تسجيل العقد في قم كتابها ليكون مركزاً له على وجه أو منه الأول في خاصة  
بالإحراز من المتعلقة بالرهن إذا اقتضى الحال

من لم يسبق الفصل المختار في العقد على الأولويات الخاصة بالرهن بقلم كتاب المحكمة التي  
حصل منها التسجيل ويكون إعلانها على هذا الوجه صحيحاً



ثالث - سم المدين أو مالئك الذي رهن العقار إذا كان غير المدين وتحمه وصاحبه  
ومسكه

ثالث - بين المصار المرهون بينا كلفيا

رابع - قيمة الدين : بيان أصله

حاشية - تاريخ عقد الرهن وموجبه و بيان ظم الكتاب الذي حُرر فيه

ويشترط بعد ذلك لصحة الاحتجاج بالرهن على غير المتعاقدين أن يكون حاصلا  
قبل ترتيب حقوق ذلك الغير من قبل الرهن على العقار

مثلا : إذا باع زيد عقاره ثم رده ومحل المشتري عنده قبل تسجيل عقد الرهن  
لا ينجح مبدئيا الأمر على المشتري

وكذلك إذا رهن المدين عقاره لزيد ثم رده بعد ذلك فعمره بالأولوية من قبل  
بالتسجيل

ومع ذلك لا يعمور في حالة الإفلاس أن يحتج به رهن التسجيل على بقية الدائنين  
من التاريخ الذي لتحدد الإفلاس المدين (مواد ٢١٢ - ٢١٧ من قانون التجارة  
و المادة ٥٦٥ مدني)

ولا يكفي تسجيل الرهن مرة واحدة بل يجب تجديد ذلك في كل عشر سنين  
م تجديد كان لاء وسقطت أولوية ترتيبه ونظم عليه من كان حاشية

ومع ذلك يجوز له أن يحدد التسجيل إذا كان العقار لأجل دأب في ذلك الرهن بعد  
مضي العشر السنين المذكورة ولا يمكن قد أفسر ونكون ترجمته حينئذ من تاريخ التسجيل  
مادة ٥٦٩

ولا يجب التسجيل بعد بيع العقار تمام بحكمة ومضى أبو عبد الله يجوز إعادة البيع  
في ربابه العشر على التخي الذي رما به البيع (مادة ١٥٧)

والسبب عدم لقائهم من تجديد التسجيل لأن البيع يحمي كل رهن وكل حق أسرار  
على العقار ولا يبقى إلا حرم الفنى على المدين بحسب مرسوم

وتسجل : أن يكون في أزمان مختلفة وإما أن يكون في يوم واحد وعلى كلا  
الحالتين المقدم هو السابق (مادة ٥٦٧)



وبذلك وجد أن ثمة ساعا عديدة قوائم التحويل إلى قلم الكتاب و دفتر  
مخصوص بعدد من سنوات العقود أو قوائم المطلوب تمجيد بعد سنها إلى  
الأول فالأول بمدة متعاقبة (مادة ٢٢٣)

وهو الأول في ذات على من العذر المانع سواء كان سعيه بطلب من الناس ابدى  
في الأولوية أم لا

وكذلك له الحق على مبلغ التأمين من الحريق إذا كان البيت قد حرق وكان هو المالك  
مادة ٥٦٧

### بحث — في انقضاء الرهن العقاري

م يذكر قانون سنة ١٩٢٨ عن انقضاء الرهن ولكنه أنى سبب من سبب انقضاء وهو لا يفسد  
لا بد من سقوط أو انقضاء وهذا انقضاء ١٩٢٨ و ١٩٢٩

رهن يفسد بانقضاء العهد المكنون في لأنه ما كان له في بناء في صدر هذا الكتاب  
وبسبب ذلك ما يستحق المذكر إلا حصة واحدة أخرى فيها القانون الأهل من القانون  
تحتل وهي بقضاء الرهن باستحقاق المذكر المبرهن في الرهن والقانون الأهل يستحق  
رهن سقوط ملكية من رهن مطلقا والقانون المحل بحدوده في الأحكام ذاتية

١ - إذا كان الرهن حصة أمية وألغى عقد ملكية الرهن لم يبق كسب فيه أو بعده  
قيام المسالك يجمع بينهما قبل من نفي ذلك عنه

٢ - إذا كان الرهن اشتري اعداد تحت شرط صحيح بجهته المرسى ولا يدخل بيع  
لوه في حد الاستثناء

٣ - إذا ألغى عقد الملكية ما زاد عن تجاوز الوصية فيه

٤ - إذا كان الرهن على حق استعارة وسقط حق الاستعارة سواء استعمل الشيء استعمل به

٥ - إذا ألغى عقد الملكية لتعذر استعارة أى من صاحب من استعمل به حق ذلك

هذه كلها استثناءات حرجية عن القواعد العامة في جميع القوانين ولكن القانون  
يحتل استعانتها في فائدة التفاصيل أمام المحاكم المذكورة



وهو يتعلق به من لا في حفظ الشيء لمصلحة عند البيع به على علم فأن المسمى يدفع  
لأنه كان المسمى حسن البية وقد يحل رحمه على تحمل عند البيع ومادة ٦٢٠  
أهني ومادة ٧٤٧ مختلفه

والرهن حل عوي رول تعني المدة سواء كغيب واضح أبدا على التعلق منكم  
بهذا السبب أو يكتمه أي أنه يجوز التعلق تعني المدة من الرهن وحده إلا أنه  
ترب عن كسب المدة تعني المدة إسقط الرهن المسمى على المصار

ويقطع مريكة المدة بالنسبة للرهن إن عمل ألتدائ عملا متعلقا به كصاحبة واضح  
بند شأن الرهن وعبر وقت وبني اخص الرهن حاز عوده من دفاتر التسجيل

لأن عوده لا يكون مجرد طلب من له مصلحة في ذلك بل لابد من حكم محكمة به  
في حصومة تقدم في وجهه فأنه وأن يكون الحكم انتهايا أو من رضاء الدائ بشرط إعلان  
في تقرير رسمي يحوز في علم كاتب المحكمة ومادة ٥٧١

ويقدم حسب النهج إلى المحكمة الاستئنافية لتدفع لها المصار إذا لم تكن بين طرفين  
حصومة في الدين بمصروف بالرهن

فإن كانت حصومة تقدم الطلب إلى المحكمة التي نظرت فيها (مادة ٥٧٢)

## المفصل الرابع

في اختصاص المدني بمقاربات مبدية

اختصاص مدني بمقاربات مبدية هو تسجيل الحكم الصادر بإزاء المدعي والمدعى  
في علم كاتب المحكمة بعد إلزام ذلك من رئيسها

ولا اختصاص نوع من الرهن التعازي تحرى عليه أحكام الرهن إلا ما استثنى  
من صريح

## نوع الأول من اختصاص الاختصاص

بكل مدني منه حكم صادر من إحدى المحاكم القضائية أن يخص مقاربات مبدية  
تأهبا على دونه

ولا يشترط في الحكم أن يكون انتهايا بل يكفي أن يكون استئنافيا وكذلك لا فرق  
بين حكم ابتدائي وبين الحكم الاستئنافي (مادة ٥٩٥)



ويجب أن يكون الحكم صادراً في موضوع الدين مخرج ذلك لأحكام التمهيدية والتحصير .

وكأن المحاكم معنى الإذن بالاحتصاص مراء على الحكم الصادر بالتصميم من غير عتداف للدين فسد تقدير طفا (المادة ٢٥٢ من المجلدات) ولكن ذلك غير صواب وهذا ثبوت منه

### الفرع الثاني - في الحصول على الاحتصاص

يقدم الدائن طلباً لرئيس المحكمة ويصير للرئيس إذا بالاحتصاص ويكون العصب شاملاً للبيانات التي تذكر في موطن التسجيل (راجع ص ٢٥٦)

وعلى كاتب المحكمة أن يسجل هذا الإذن في الدفتر المعلق لذلك

فإذا رُفِض طلب الاحتصاص حارثاً لطلب أن يرجع الأمر إلى المحكمة في وجهه فدين وهي تقضى به أو ترفضه على حسب ما ترى

ومتى صدر الإذن أو الحكم بالاحتصاص وجب على كاتب المحكمة أن يسجله في الدفتر المعلق بذلك

ويجب أن يكون التسجيل في يوم صدور الإذن أو الحكم مدة ٥٩٦

وبن تقرر الكاتب عن التسجيل في اليوم المذكور عوف بالمادة

والسجل هو مثل صورة المراجعة المرفقة من الدائن وصورة أمر رئيس المحكمة الصادر عليها أو صورة الحكم الصادر من المحكمة بذلك

ويكتب بأعلى كل سجل ترتيبه وبيانه بمرته بحسب الترتيب المادة ٥٩٧

فإن كان الكاتب في تسجيل الاحتصاص في يوم صدور الأمر أو الحكم بذلك أمر بالتصميمات الناشئة من تأخير (مادة ٥٩٨)

### الفرع الثالث . فيما يترتب على الاحتصاص

يترتب على اختصاص الدائن بمقارنته مدينة مبيرويه تلك المصارف من يوم التسجيل ويبدأ عن ذلك جميع الحقوق التي تترتب على الرهن العقاري ولذلك يسرى على هذا الرهن جميع القواعد المتعلقة بالرهن العقاري . لا يتعلق بحق الأولوية (مادة ٥٩٩)



أما حق الأولوية فمعمود إذا نُحِطت عنه اختصاصات في يوم واحد متى أنه لا يربط  
عن التقدم في امره أو ساعة التسجيل أوصله أحدا على الآخر وحظته بشرط جمع  
الدائنين في اقتسام ثمن العقار (مادة ١٦٠٠)

### مبحث — في المفاضلة بين الاحتصاص والرهن العقاري

يقدم تقدم من الآخر إذا تقدم عليه في تاريخ التسجيل ويتأخر عنه ما  
فإن سجلا في يوم واحد فالأولوية للرهن العقاري  
ويستثنى من ذلك ما إذا كان المدين رضى الرهن العقاري إمبرارا بحقوق دائنيه  
المدين تخصصوا على الاحتصاص عقارانه (مادة ١٦٠٠) <sup>١</sup>

### المحصل الخامس

#### في الامتياز

لامتياز صفة من صفات الدين تحول المدين حتى يتقدم على من دونه من دائنين  
في مستند ديمه من ثمن الشيء المرتب عليه

ولصاحب الامتياز ما للرهن من حق تتبع الشيء متى وجد إلا أنه ذلك خاص  
بالامتيازات على عداد معين أو متناول معين وأما الامتياز العامة فيتأخر لا تعطى على  
الشيء وأثره قاصر على تخصيص صاحبها عند التزامه كما سيجي.

بمختلف الامتياز عن الرهن العقاري فيما يأتي :

- ١ - امتياز متفرع من صفة الدين أنه الرهن فلا علاقة له بملك المدين
- ٢ - يثبت حق الامتياز على المسكن وعلى المتناول سواء والرهن العقاري لا يكون  
إلا على العقار
- ٣ - حق الامتياز مقدم على حق الرهن إلا في حالة واحدة وهي أن يكون الرهن  
في مرتبة من قبل صاحب حق الامتياز

( هو اختصاص المدين بمقتضى صفة مسكنه على حكم صادر من المدين من المدين اختلف عليه و هو  
السا لا يجوز له وكذا من شرائع أفعه وحياة الآن على ذلك الاضاه



١ - مثلاً - لو عذر رهنه لئلا يباعه حاكم ولم يقص التمسك بطلب حق مبدع المبيع، لا  
له بغيره عن بيع الرهن لأنه هو الذي رتب له الرهن

٢ - إذا عذر دوو الدين المصدرة وتضمنت أن الأئمة فيهم لا يكون بلا سبق  
مهم في سبيل ما - نسب الأولو به يرجع إلى صفة الدين بخلاف ما هو حاصل في ديون

### المبحث الأول - في أقسام الامتياز

لامتياز ثلاثة أقسام:

١ - امتياز على المنقول والعقار معا

٢ - امتياز على بعض المنقولات خاصة

٣ - امتياز على بعض العقارات خاصة

### المبحث الأول - في الامتياز العام

الامتياز العام هو ما يشمل المنقول والعقار

و يدور التي هي هذه الصفة هي الآتية -

أولاً - المصاريف الثابتة المصروفة حفظ أملاك المدين وسبقها مادة ٦٠١  
(فقرة ١)

ومرد بالمصاريف الثابتة جميع الرسوم التي للحاكم كرسوم السببية أو مقفلة  
ومصاريف المحرر والبيع وبيع المحمي ومصاريف أهل المعرفة وعند ذلك  
ويتمتع من ثمن الأملاك قبل ديون الدائنين الذين صرفت في مستعهم

ثانياً - ديون المسجحة المستعدين مدة سنة سابقة على البيع أو المحرر أو الإفلاس  
وكذا ديون التكتة والتعملة مقابل أحوالهم مدة سنة أشهر مادة ٦٠١ فقرة ٣

وتتبع هذه الديون ماواعها الثلاثة من ثمن أموال المدين منقولة كانت أو ثمة

الثالث - المبالغ المستحقة لغيري من صرافات أو رسوم ثأكل نوعها

ويكون مساها بحسب الشروط المقررة في الأنظمة والقوانين المختصة ٣ رجع على  
لأحصى قانون ٢٤١١ في سنة ١٨٨٥ و ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٥ و ٢٣ نوفمبر  
سنة ١٨٨٦ و ١٢ أبريل سنة ١٨٩٢ (مادة ٦٠١ فقرة ١٢)



رأى - المبالغ المستحقة في مقابل ما صرف له من الأجرة (مادة ١٦٠٣)  
 حسب - المبالغ المستحقة بحسب ما صرف له من الأجرة (مادة ١٦٠٣)  
 ٢٩ أبريل سنة ١٨٨٥

بحث الثاني - في الامتياز على المنقول خاصة

الدخول - في المنقولات هي الآتية :

أولاً - المبالغ المستحقة في حياض المصروف (مادة ٦٠١ فقرة ١)

ثانياً - ثمن المهور التي نتج منها المصروف (مادة ٦٠١ فقرة ٤)

ثالثاً - ثمن آلات الزراعة التي لم تكن في ملكه من قبل وتنتج من الثمن تلك الآلات  
 (مادة ٦٠١ فقرة ٥)

رابعاً - ثمن المزارع وما لم يكن من ثمنها من قبل المصروف (مادة ٦٠١ فقرة ٦)  
 - آلات - ثمن آلات المصروفات التي الموكلة للمزارع وكانت موضوعة خارج  
 المزارع (مادة ٦٠١ فقرة ٦)

خامساً - المبالغ المستحقة لأصحاب المزارع والمزارع قبل ان يبيع منها وتنتج من  
 ثمن الأشياء المودعة فيها (مادة ٦٠١ فقرة ٨)  
 وهناك امتيازات أخرى على المنقولات منزهة عن ثمنها من قبل المزارع في ثمنها  
 وهو المذكور في القوانين (مادة ٦٠٤)

بحث الثالث - في الامتياز على المزارع خاصة

أولاً - مزارع المزارع في عقد إيجار المزارع منهم يكون لكل واحد منهم حق امتياز  
 على ذلك المزارع تأمناً لحقوقهم (مادة ٦٠٣)

ثانياً - امتياز المزارع الذي لم يأخذ ثمن المزارع المبيع (مادة ٦٠١ فقرة ٧)

ثالثاً - مزارع المزارع من ثمن المزارع شرط أن يكون هذا المزارع  
 المزارع من قبل المزارع المذكور في ثمن المزارع كان محصلاً لأحد المزارع  
 وهذا المزارع ينتج من ثمن المزارع في ثمن المزارع أما إذا كان من ثمن المزارع على حسب  
 ترتيب تسوية (مادة ٦٠١ فقرة ٧)



## الفصل السادس

### في حق حبس الشيء

حق حبس الشيء وسيلة ينشأ الزمان وتلازم من جهة كونه عيني صاحب ذلك  
حق إقصيه في استثناء فيه قبل غيره من الدائنين

ويشترط فيه أن يكون الشيء في حيازة من له حق الحبس

وأن يكون تلك الحيازة مسببة عن الدين المطلوب له

أما الذين لهم ذلك الحق فهم (مادة ٦٠٥) :

أولاً - الدائن لدى أوجد تمسكاً في العين فله حق حبس العين حتى يوفى ما صرفه  
لها زاد في قيمة الشيء على حسب الأحوال

ثيب - الدائن لدى صرف مصاريف كانت ضرورية أو لازمة لحفظ الشيء

ثالثاً - الدائن المرتب وهو حيازة

رابعاً - كل دائن زحصى له في القانون بذلك الحق كالبيع ومن استحق عليه العذر  
وكل من وجب عليه الوفاء بتعهد مقال وفاء الطرف الثاني بتعهد آخر

وحق الحبس هذا من قبيل حقوق الامتياز



## الكتاب الثالث

### في الميراث

يقضى الميراث أن أموال الميراث تملكها صامة شهادته (مادة ١٤٦ و ٥٥٤)  
وحكم هذا الميراث جواز استيفاء الميراثين مجموعهم من جميع أموال متبقيهم مع  
مصلحة الإجازات المقررة في القانون (مادة ٥٥٥)

وبكأن كل إنسان حر في الميراث بجميع أنواع التصرفات الشرعية كما  
لأمره عند خلقه إلا إذا ساء استيفاء تلك الأموال في مصلحتها حتى لا تكون ملك من  
سبيل أو إرثها أو نحوها إلى عروس لا يمكن لها أن تملكها بشرط أن  
لا تكون وسائل الاستيفاء معطلة للميراث ولا صارمة على أيدي الميراث في الاستيفاء  
كما يمكنها كما يشاءون

لاحظ الميراث هذه الضرورة من الميراث واتخذ في الأمر سبيلاً وسطاً فزاد الميراثين  
حقوقاً تقسم صرر بصرف الميراثين على قدر الاستيفاء ولا تغفل حرية الميراث من  
جهة أخرى

وهذه حقوق نوع . حقوق الميراث من استيفاء أموال الميراث وحقوق  
تعمل لتفقد على تلك الأموال عند الحاجة مؤقلاً بالمرحى المنصوص

## الفصل الأول

### في وسائل استيفاء أموال الميراث

أموال ميراث يورثه من التي تخور معاوضتها بالتمتع أو سبيلها بالمراد للميراث  
في ذلك بين الأموال المملوكة حين التملك والتي تقع في ملك الميراث عند ولا بين لأموال  
الميراث من الميراث المملوكة والتي تكون من مملوكة شيء من تلك الميراث - ومنها  
أنه عن ربح الميراث والامير - ولا بين أن يكون في حيازة الميراث أو سد عنه

وللميراث في استيفاء هذه الأموال طريقين

الأول - أن يملك الميراث التي تقع من ميراثه

الذي - اسم الميراث الميراث ملامه



### الفرع الأول - في إبطال تصرفات المدين

من المدين هذه الأهمية وليس المدين وصيته ولا فيما عن أمواله فلهذا كما تقدم حق بداره أعماله كما شاء وحق التصرف فيها كما يشاء

ولا أن يقال دعه للمدين تصرف عليه أن لا يكون في تصرفاته مستتب محو - أنه يبعد ضررهم بها وإن هو أحمّل هذا الواجب وأن عملاً صاراً بهم رتبه عليه

وإذا كان هذا الحق كل تصرف يخرج به المدين عن شيء من ملكه لا فرق في ذلك بين المعوضات وبين الغير

ويجب أن يكون الشيء الأصلي تلك المدين فلا بد من المثلث من يتم التعاقد عليه ما لم يكن لو رغب المدين في إخراج صفقه وكانت رايحه وقبل هذه قبولاً مبدئياً لعرض المشتري الصفقه وهذا التحول على ثلث وحرج منها

ويذكر في الجور إعطائه

١ - الممنوع من التمتع

٢ - الممنوع من التمتع

٣ - الإضرار من المدين

٤ - الصالح المقتضى إتمام العمل سوا طوع من المدين و حرم الآخر

٥ - ترك المدين معنى المدين المدين

ولا يجوز للمدين التمتع على الأجنبي

١ - عدم قبول المدين من الموهوب له

٢ - عدم طلب المدين من الموهوب لإزالة الموهوب له ضرره

٣ - عدم اشتداد الحصة للمعه على الشيوع في المقار المشتركة ورجوع قصة

ص ٣٣٤

٤ - عدم طلب المدين المبع بالتمتع

و شرط في كلا النوعين أن يكون التصرف صادراً بالتمتع

و شرط في المعوضات أن يكون هذا التصرف معوضاً



ويعتمد الأمر على كافٍ في إطلاق التبعات (١٩٤٣) ١١

### المنح الأول - في إطار المعارضات

الشرط العام . يجب أن يكون التصرف صادراً بالتشديد وهو لا يكون كذلك إلا إذا  
أوجب عسر للمدين أو راد في إعياءه وأصعب في حقه . ويمكن أن يكون عسراً  
فأولاً راجعاً على المدين نفسه بطلب بطلان التصرف أو راداً عليه بطلب  
هدم الآثار واقع وإن ما يقع من أموال مدينه لا يماحو مطلوب منه  
ولا ينعى أن أثر التصرف وقع حصوله من قبل حله للمدين وقت طلب بطلانه  
فقد يجوز أن يثري المدين بهذه ولا يكون حقيقته ما يدعى في بعض المصنفه  
فإنه يمكن للتصرف ذلك التأثير ولكن المدين أعسر بعد ذلك بسبب آخر ولا تأثير  
لذلك على التصرف ولا حق للمدين في إبطاله

ابن جرير رحمه الله تعالى يقول في تفسيره ان من ادب ويكفي في القصد أن يكون الخدين عالما حين التصرف بما هو عليه من الخير فلو تاجر به بصرته من تجارته مع الأوفاء كان له حتى ولو كان قصد الضرر به لأنه لا ينافي على التصرف مع عبه بحال نفسه بغير ذل ولا عت؛ بل يصح لأجل إيمان دينه التصرف

[illegible]

التي هي في جرد هذه الإمارة لا يمكن لإسكان تصرف ولا يعلق الفهم إلا ما فيه من جرد  
مصلحة التصرف، ومما لا يرد في ذلك لا يرد في ذلك لا يرد في ذلك لا يرد في ذلك لا يرد في ذلك  
هذا أن هذه الإمارة لا يمكن لإسكان تصرف ولا يعلق الفهم إلا ما فيه من جرد

تمت بحمد الله تعالى في شهر ربيع الأول سنة ١٣٤٠ هـ  
بمدينة بغداد في دار الكتب الوطنية

والظاهر أنه يراجع ميراثه ويجمع هذه النسخ على ما ذكره في حقه ولا يورث من قبله ولا بعد من الكرم  
الربع في حق من بعده من بعده إلا في إحداهما -

[illegible]



د يشتر أن ينص إلى الذين يشترط منهم قصد الضرر وعبارته هي: أنهم مدسوس لأنه لم يسند التصرف لغيرهم

ألا أن التصرف لا يقع بين اثنين ونفسه بل هناك طرف آخر هو الذي يحصل معه مدسوس وفيه منع إبطال التصرف تبوء به المدسوس وحده كان ذلك مضمرا بالذي تعاقد معه ضررا لا يستحقه لأنه لم يأت أمرا إذا

على أن شأنه شأن التدليس فلا فرق فقد قد المدسوس عوض ما أهد منه كما أن التدليس يفده مدسوس وحقق إبطال التصرف متى على إدانة الضرر ولا يلزم ذلك فلا من فساده وما حصل الذي تعاقد مع الدائن ضررا لأحد ولا قصد أن يضر أحد ولكنه يستعمل حقه الثابت جميع الدس فاشترى أو استأجر أو قابض ومن أنظم أن يضر ولا سيما إذا لوحظ أنه ليس له من وسيله يتق بها سوءة المدسوس إدلاحي أنه في بحث عن أحواله

بذلك انقضت كلمة "شريعين على وجوب تحقق سوءة اليه من جانب الذي تعاقد مع مدسوس أيضا ليجوز للدائن طلب إبطال التصرف المضر به لأنه يكون خارجا عن حماية القانون

ولا يشترط النواظر مضافا إلى الأخير بل يكفي أن يكون التعاقد مع مدسوس عابثا محالة وأن يعمل الذي اشتركا به بحمل المدسوس غير قادر على الوفاء بما عليه

ومع ذلك إذا كان الطرف الثاني صاحب حق قبل المدسوس سقط حق غيره من مدسوسين في إبطال التصرف كما لو كان التصرف حاصلًا لدى مدسوس لأن هذا غير مضره لا امتناع عن بين حقه إلا إذا كان المدسوس فاحرا في حالة الإفلاس

هذا كله إذا بقي المال في يد من تلقاه عن المدسوس فإذا تصرف به رجعت حيااله من جديد

وتسائل العلماء إذا كان يجوز إبطال التصرف الثاني أم لا ثم أحجموا والنصاء معهم عن مرور بمراته المتروكة عنها أي أنه إذا كان التصرف الحاصل حاصلًا بين اثنين بعدد ما حال مدسوس حذر للدائن طلب إبطال التصرفين وإذا كان لدى تلميذ حق أخير حسن إليه فلا يجوز إبطال التصرف

وعلى الدائن أن يثبت سوءة اليه كلما كان ذلك شرطا في قبول طلبه



### المبحث الثاني في إبطال التبرعات

لا يشترط في جواز إبطال تبرعات المدير طلب دأته إلا أن يكون التصرف معسر  
سواء كان التصرف المبرع والمبرع له أو أحدهما حتى التفتة أم لا وهذا هو المقرر بين  
التصرفين

ويجوز أن المدعى بالتبرعات يتقدم عليها بتوقف حركة المحاملات وإلغاء التزوي  
العمومية فلا يجوز إبطالها إلا مع التوقف وكيل النيابة وأما التبرعات فهي استثنائية  
وإذا لم يكن أحد جابة الأمر أنه يحرم الموهوب له من ربح كان صاعداً إليه فهو ربحه  
ولا يسمى منه ولا يسمى في دفع الضرر ودفع الضرر معتمد على طلب المدعى

وتشمل التبرعات كل تصرف بلا عوض كالمساهمة والإبراء من الدين والتبرع عن ملك  
كسب بعض هذه أو عن حق انتفاع أو عن عياري

ويعلق بذلك التوقف وقد جاء في نص من ربيع الثالث وهو الماده ١٥٢١

ويكفي للدائن أن يثبت أن المبرع أو عيب عسر المدير أو راد في عساره واستعب  
الثقة بوفاء مدير مما سبق له من الأموال كما تقدم  
وإذا خرج المسائل من يد الموهوب له ينظر

إذا كان وجهه ثلث فالإعلان حائز متى كان شرط العسر محقق إذا ما حاز على أحد  
مثنان جاز على الآخر

وإذا كان التصرف مداولية وجب تحقق سوء دأته في الطرفين

### مبحث الثالث في من له حق إبطال تصرفات

نعم أن المدير لم حق إبطال تصرفات المدير هم المدينون الذين أصابهم ضرر  
من "عسر"

لا فرق بين المدير المعلن والمخفي أو المعتزل

بما يجوز أن يستند له من أو الامتياز أو يكون غير كاف لبيان المدير أو متاع  
في به على أن المدير المعلن أو المعتزل لم يخرج عن كونه مدين ذلك عليه ورده  
أو مبادره يمكن حقه فلا يصحاز بسبب ذلك



إلا أنه يجب على كل حق إثبات وقوع الضرر مع وجود الزم أو لاسباب وهذا  
متصرف خاصة إن لم يكن متصرفا

ويجب أن يكون حق التنازل موجودا قبل التصرف به لم يقرب في رده يدين إلا  
حده فلا يجوز بطلان

والحقوى المتعلق وجودها على شرط مستمر موجود إلى أن يحقق الشرط  
قد يقال إن حكم الشرط الواقع يجعله ناسبا من يوم العقد والقبول بمعنى جوار  
طلب بطلان التصرف الواقع بين العقد ونحو الشرط إلا أن المادة سببانية ولاستثناء  
بمتر عدده ولا يوسع فيه بالمراس ويتقدم أن للدائن شرطه إلى تحقيقه بعد انقضاء  
الاستعصية (راجع ص ١٥٣) وحسب بطلان التصرفات ليس بها

وأما الحقوى المتعلق بإعطاء على شرط مستمر وجوده وبصحة صلب بطلان التصرفات  
خاصة بها

ويجب أن يكون أسبعية حتى يندثر ذاته بالطريق التقابلي الذي يصح الاحتجاج  
به على الغير أي تاريخه إلى الألف

### المبحث الرابع - في حكم إبطال التصرفات

لإبطال التصرفات نتائج بالنسبة لتدارر لدى أهل التصرف وبالنسبة من يماس  
مع المدير وبالنسبة لما في الماشي  
أما للمدير فلا حقوق به

#### ١ - حكم إبطال التصرف بالنسبة لمن أبطله

أصل التصرف يرجع أصل إلى ملك المدير ويكون للدائن الذي أبطل التصرف حق  
سببانية دية من ذلك المسمى

وإذا كان التصرف حاصل في حق غير عاقل كالانتفاع أو الزم منه المقدر حال  
من ذلك

وإن كان المدير ترك دية له قبل ثالث أصبح المدير وإياها في دية المدير به  
وإن كان المدير استدان بطلب الاستدانة ومع صاحب المدير من الاشتراك مع  
التي أبطل التصرف في فسخة المرماء



ويحجر المدينى بحسب يد من تعامل مع المدينى  
ويستطع حقه حتى يوفى حقه من أى طريق كان أعمى من المدينى أو من تعامل معه  
أو من جهته

٢ - حكم الجواز تصرف ماله من تعامل مع المدينى

أ - بين التصرف بمقتضى المدينى ومن تعامل معه

فإن حصل للمدينى من ذنبه وكانت العين التى استعاب ملكيتها لتصرف الذى أهدى  
لأول فى ملك مدينى جاز لم ينافه عليها معه أن يأخذها

كذلك يجوز له أن رد طالب المظالم إعادته للمدينى حقه إن تعامل صور الحكم وإن  
يظن أثر هذا الحكم عند صدوره بالوفاء

والوفاء يشمل المدينى وعاقلته والمصاريف

ب - يُسأل من يتقدم مع المدينى عن قصيره :

دأب كان التمسك بمصرعه عليه حقه هلاك الشيء أو نفعه إن كان ذلك بقصيره وإن  
كان تصرف فى حقه المدينى أحده عليه قيمته التى له وقت الحكم بطلان تصرفه  
كانت ريد من التمسك المدينى اشتراه به أو لم يمسك إن كان هو المدينى به عليه وبه  
لقد أهدى رقبته إلى أهل حبيب ويجوز الحكم عليه بمو بس

وإن كان المتقدم ربا فلا يصح هلاك الشيء أو نفعه وإن قصيره وإن مع ذلك  
لا يلزم إلا ثلثه فلى عن قيمته أو راد وله الثمرة ولا يجب عليه المائدة منه حسن بته

ج - إذا بيع المتعار واستوفى المدينى حقه وراد من التمسك حتى يأتى له أن تعافه  
مع المدينى

د - يجب أن يعرض عليه حقه مصرعه فى حفظ الشيء وكذا التصرف فى  
رديته ب حقه عتق لا بد على تلك الزمادة وذلك فى يوم استلامه منه أو كونه  
تقدير قيمته الشيء فى ذلك الوقت حقه

أما مصاريف لزخرف فلا يجوز لها وإذا أمكن رفع الإعراف دون حصول  
بب الشيء فله أخذها

ه - ربه حتى يحسن العيش حتى يوفى حقه مصرعه من المصاريف الضرورية وإن ربه



### ٣ - في حكم إبطال تصرفات بالتسبب في الدائنين

حلف الشرعيون في هذا المبحث اختلافًا كبيرًا ونسبوا الفرق الأكبر من أعظم العلماء ورجال القضاء على أن الدائنين الذين لم يطلبوا إبطال التصرف لا يستطيعون منه بل تكون فائدته قاصرة على من سعى إليه

وعليه إذا سعى المصار لا يشترط الممانعون الذين لم يطلبوا إبطال التصرف في توزيع ثمنه بقسمة المبرمة

### الصراع الثاني - في استعمال الدائن حقوق مديته

هذا هو الثاني من وسائل استبقاء أموال المدين وهو مبدأ الدائن مقدم مدين في سبب ما عهد الأجير قبل الغير من الحقوق إذا هو أهلها إصرارًا بذاته

### المبحث الأول - في شروط استعمال حقوق المدين

شروط في جوار استعمال حقوق المدين " يأتي

أولاً - أن يكون الحق موجوداً

نرح بذلك الحق المعلق وجوده على شرط والذي يكون قد حصل بملك الغير فإن كان هذا التصرف حاصلًا إصرارًا بذاته رُمد قبل استعمال حق مديته أن يجهز به التصرف

مثال ذلك - يريد حق مالك على حقل موجود في يده بغير دعوى أنه اشتراه بغيره وكان العقد باطلاً - يريد أيضاً أن يقيم دعوى استعانة وبيع المهر حاله فإن كان يريد دائر وراد استعمال حق طلب طلاق فقد يكره عليه أولاً أن يقيم دعوى طلاق التصرف بالحاصل لما قد تم بغيره بدعوى طلاق التصرف

و المبدأ (١٤١) - لا يمتنع على المدين بمعدله بمقتضى إلا الدائن المصدق به يجوز من بعض ما لم يرد على عموم المدين من قبيل ما جاء به المولى في ما سماه عليه من نوع من المعاملات ما إذا انطوى الخلف بمصلحة  
 كالمبدأ المسمى به في الحقوق المكتسبة بالآراء من المدين - لا يمتنع له أن يبيع ما يملكه من حقوقه  
 جازي يمتنع إلا في حال وجوده بمصداق لا يشترط في المصداق من المصداق  
 وقد عهد المصنف كله من غير خلاف في غيره



وأما الحق الموصوف مقبولة على شرط أو أحل فهو جود و يجوز استعماله

ثاني - أن يكون حالاً أي مستحق لوجه

ثالث - أن يكون للدائن فائدة حاضرة من العمل وتلك الفائدة لا تقوم إلا - كان التأمين انعام الدين به على أموال المدين مهتداً بقصر في الأموال أو الخراب من تقصير المدين في أعماله

رابع - يرد مدين إلى الحركة ويستعمل حقوقه بطلت الفائدة لكن إذا رأى مدين أنه لا يمكن تقصير في نفس هذه الاستعمال أو غيرها صارت به جارية أن يدخل معه في دعوى لجوء بينه وبين التواطؤ مع خصمه

ولزيادة اليقين أتى على ميجور للدائن استعماله من حقوق المدين وما لا يجوز حقوق التي للإيمان وعلى حقوق منقطة للأموال وحقوق متعلقة بالفوائد و - كانت تؤثر في الأموال بعض التأثير وهذه هي التي يسميها القانون : « المداوى الخاصة بشخص الإنسان » مادة ١٤١

فالأولى هي التي يجوز استعمالها والفائدة هي المجموعة على الدائن

#### ١ - في الحقوق المتأثرة بأعمال

يجوز للدائن أن يستعمل من حقوق دائته ما يأتي :

أولاً - جميع الإحراجات التي يحفظ بها المالك على المدين كمنع مدين من ماله ومع سقوط حقوق المدين يستعمله بعض الإحراجات كجديد تسجيل لرجل وحب وصح الاحتكام على محل تدارة مدين المدين وحود المصانع وغير ذلك

ثاني - جميع المداوى الخاصة بأموال المدين كدعوى الاسترداد ودعوى سقوط حق الاستداع ومنع الإحارة وغير ذلك

ثالث - دعوى التعويض عن الدخول على الخواص أو التصادم التي يقع على مدين دون التي تقع على النفس

رابع - الفصل في الأحكام بالطرق المتناوبة إذا أهمل المدين الدعوى

خامساً - تقاضي المدين من المروص قبل الفير



سادساً - طلب إلغاء العقود التي عقدتها المدعى مع الغير بسبب عدم استيفاء أركانها أو شروط بعضها كما لو كان المدعى قاضياً وطلب نكاحاً انتهى أن كل العقد بطلاناً وفي النص عين على القاصر (راجع المادة ٢٣٦)

٢ - في الحقوق التي لا يجوز استملاكها

لا يجوز للدائن أن يستعمل حقوقه الخاصة بشخصه وهي أولاً - الحقوق المتعلقة بالأحوال الشخصية كالدعوى للسب والزوج وحقوق الأئمة والولاية والوصاية وغير ذلك وما يعترض عنها وما يتعلق بها لكن إذا كان السب ناشئاً عن الدائن استعمل حتى لو ارتد في التركة ثانياً - هرد الإباحات التي للإسكان اسمها أو تركها بشرط أن لا يكون ذلك ملائز على الأموال المحبوسة بدلاً للمدين وقت الاستعمال أو التزك كقبول هبة أو رخص وقبول بديعاً بصدقه مهما كانت رابعة وسداد الحصة الثلثية في القمار موروث من مشرع "الأحقى" أن حين نفسه المذكور في المادة ٤٦٢١ والاسترداد المنصوص عنه في مادتين (٣٥٤ و ٣٥٥) والمطلب بالتمتع به غير ذلك مما هو مفروض لخص اختيار الإسكان وهبني على اعتبار أديبه

ثالثاً - جميع الحقوق التي لا يجوز الدائر عنها تغيير ولا هجره كحق سكنى وحق الاستعمال وكفالات أو لمراتب ونسب القهديات التي لوحظ في التمتع بهيب ذات المتعهد كما لو كان المدين متهما برسم صورة أو سائيف كتاب أو نقش در وكان به من وراء ذلك فائدة كبيرة ومع ذلك يتقاع عن التمتع

رابعاً - دعوى الاستحقاق في الوقف وما ينزع عنها

سادساً - دعوى التغير من الناحية عن حريصة ارتكبت على المدعى لاهي سابه

سابعاً - إذا حكم بالتمتع من ساء على شكوى المدين حار الدائن حسب بعد الحكم بسداد المسروق ورد المقتسوب وإصلاح ما أفسد

المبحث الثاني - في حكم استعمال حقوق المدين

أولاً - لنفسه للدعي عنه فساد كان استعمل حتى المدين قبله عاجلاً من هذا الأخير أو من دلتبه



لذلك يجوز له أن يدع المأوى فاحذر له أن يدع المأوى فيخرج فسد الصد به  
من مدين وعلقه والصحاح حتى التي يحصل شيء الدعوى إلا إذا كان بالواطئ لإحداث  
سعى لدائن وتأيد بعد فاسد وعدوى عن مهور منه ومع إلا تواطؤ كما في الصالح  
وهو يدخل المدين حصها في الدعوى كما كذا أن يدخل بها من حقه ويحل محله  
وأما بالنسبة للمدين فهو أجنبي عن معنى المأوى ولا تنقضه من الحكم الذي يصدر  
بناء على سعي هذا الأخير لأنه ليس ويكلا عنه ما دام المدين لم يدخل في الدعوى وعلى  
ذلك لا يتحصل من المصاريف شيء إذا حصر الدائن الدعوى  
وأما بالنسبة للمدين فهو أجنبي عن الدعوى وهم إذا حصر الدائن لم يفيدها  
إلا منهم من جديد

يكن إذا كهت هاسموا الريح مع الذي سعى فيها

هذا هو رأي الأَكْثَرِينَ ولست معهم إذ لا فرق بين الذي أنزل بصرف دونه  
و الذي أُنْزِلَ به سِوَاهُ وَفَدَّ أَسَاؤُكَ كَدَائِبِهَا لِأَبْرَارِهَا مِنْ أَفَادِهَا  
مِلْطَ عَيْنِ الْبُكْلِ وَمَا دَامَ لَا يَلْظِفُهُمْ مَهْمٌ مِنْ الْخِلَافَةِ فَلَا حُجْرَ أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْفَيْتُكُوتُ  
صَلَبُ ۱۱

## الفصل الثاني

## ولاءات لعملة

فإن يكون مدين مقصراً في حق نفسه فلا يتم حفظ أمواله وقد عطف عن ذات  
 نفسه أو عطف ذات يده وقد يكون مدياً لأنه قد اقرب ومن انحصر منه من أنه لا  
 لاستبعاد دينه ويدب بواحد أصلي فذلك عند أبي إسحاق ما يمكن إحصاءه من أمواله  
 وعرف بها لغيره من ذاته ، من أجل ذلك وجب أن يكون للذاتين من الأموال  
 ما يكون به عادة عند الانحصار أو الجهل أو سوء النية حتى يزول انحصار أبي إسحاق  
 في صلب انحصار حقوقهم

[illegible]



ذلك الوسائل هي الإجراءات التحفظية وهي حادثة للتدائس بمعنى ما لم من حق على عدم أموال مدعيهم (مادة ١٤١) عملاً بقائه من ملك حتى ملك ما هو من ضروراته ومن لوائح حق التدائس في استبقاء ديونهم من أموال مدعيهم - سبقة تلك الأموال كما يبينه في المصل السابق ومن استبقاء الشيء حفظه وصباته

وتحدد الإجراءات التحفظية عادة قبل التحدد وفي إنشاء تمهيد السبيل به بأهمية خصومة إن كان مستحق الحق غير واجب التبعيد منه ثم تتسلسل أو تتكيف في أن يحصل الوفاء القهري

والإجراءات التحفظية الضابحة هي التي تركها القانون لغير أصحاب الحقوق بـ شيء اتخذوها وإن شاعوا أنفسهم

وهو ذكرنا المعنى منها عرضاً في المصل السابق والآب في عام مجانب

للتدائس أن تحدد الإجراءات التحفظية لآنية :

- ١ - حق طلب تعيين المقيم على المدين بسعة أو المصروف
- ٢ - حق طلب وضع الاحتياط على تركة المدين
- ٣ - حق التداخل في قسمة المال المشترك (مادة ٤٥٩، ٤٦٠)
- ٤ - حق طلب الاعتراف بالتوقيع على سند التحدد (٢٥١ ملاحظات وما بعدها)
- ٥ - حق طلب إخراج التحفظ على الموقوفات والموقوفات والموقوفات
- ٦ - حق طلب حجز مال المدين لدى الغير (٤١٠ ملاحظات وما بعدها)

هذه فصل الإجراءات التحفظية إلى درجة هي مبدأ التعيد النهائي هو

وإن هذا المبدأ لا يرتز هناك بإزقة أمل في حصول المدين على مال يسد منه الدين ويرفع عن حمله هذه المصححات إلا أن هذا الأمل لا يوقف التدائس عن الاتباع فهو يسير متروك من درجة إلى درجة حتى يتم التعيد بنوع مال المدين ويسوى حقه أو يساوي منه على حسب الأحوال

وهذا الدور الأخير هو التعيد نهائياً واستيلاء التدائس على حقه



## الفصل الثالث

## في التصيد القهري

إذا جلى الوفاء ولم يتم الدين سجدت وتمت الإحزاب التحفظية ولم يجد بعد عدم  
له من التصيد القهري

التصيد القهري هو استيعاء الدين حقه من أموال المدين ما يتم منه وذلك ببيع  
أمواله كلها أو بعضها أمام المحكمة المراد العامة وتداول حقه من ثمن البيع

## الفرع الأول — في من له حق التصيد

كل دائر له ذلك الحق وقد عرفت في ذكر في الفصول المتعلقة أن له من خمسة  
أنواع هم (مادة ٥٥٤)

الأول — الدائن العادي

الثاني — الدائن المرتهن

الثالث — الدائن الذي له اختصاص على العقار

الرابع — الدائن الذي له امتياز بسبب طبيعة الدين

خامس — الدائن الذي له حق حبس التمسك

نكل واحد من هؤلاء الدائنين حق التصيد على أموال المدين

## الفرع الثاني — في ما ينفذ عليه من أموال المدين

الدائن العادي والدائن الذي له امتياز عام ينفذان على جميع أموال المدين كلها أو  
بعضها بحسب ما لها من الديون لا فرق بين أن تكون المسألة مرهونا أم عليه حتى مبيع  
أو حالاً من ذلك

والدائن المميز على ما في خصوصه وكذا المرتهنون ومالك حق الحبس ينفذون على  
الأموال الخاصة لموضوعهم

لا أن هذا التصيد على المال الخاص لا يمنع من الرجوع له على في الأموال العامة  
لم به الأول جميع الحق المطلوب



مثلاً لو كان فريش ألفاً و سبع لرحى بمحكمة يرجع المدعى للمحكمة الثانية على باقي أموال مدعى بصفه دائر على وكفا صاحب الامياز

### الفرع الثالث - في تراحم الدائنين

يجوز ان يكون لمدين الواحد دائنون كثيرون

ويجوز ان يكون للدائنون كلهم من نوع واحد كما لو كانوا دائنين طائعين او مرهبين  
بعدد واحد او ممتازين امتيازاً حاصلاً او عاماً ويجوز ان يكونوا من انواع مختلفة موجب  
حسنة معرفة مرانهم في سيطاه حقوقهم الاول والاخر من ثمن المبيع  
و موضوع دعى حد لأن المصوص فاصره وما وجد منها مشوش  
وتجهداً للترتيب وصمنا القواعد الست لآتيه .

القاعدة الأولى - الامتياز المسمو اي المقرر على أموال المدين مطلقاً وعقداً يقدم  
على جميع الدائنين الاخرى من أي نوع كانت مهما كان لها من ابقية للتسجيل حتى  
لا يميز ب خاصه داتها وليس على صاحب حق الامتياز العام تسجيل حق امتيزه  
فهو يعد بمجرد اشدت حقه من الطريق القاعوى

والدين ممتازاً عاماً هو

- ١ - المصروفات قصاصه
- ٢ - المبالغ المستعده للبرى من أموال (حرائب حراجه) أو رسوم أيما كان نوعها
- ٣ - مبالغ المستعده للخدمين مقابل أجره سنة ساقه وثلاثه والعشرون سنة أخرى  
عملهم مدة سنة أشهر
- ٤ - دين من صرف شيئاً لحفظ ثمنه
- ٥ - دين صاحب حق الخوص

والعاده أن المصولات هي خمس عدد المدين والمواجب ولا تسعيه عليها ولا يستثنى  
من ذلك إلا امتياز الحكومة على أملاكه انصاريه فان المادتين الأولى والثانية من الأمر  
المدى رقم ٢١ أبريل سنة ١٨٨٥ رحصاً بجواز استعماله على المنار قبل المنصون

القاعدة الثانية - جميع الزخوات الخطارية ولا مناسارات المجلة على غطار واحد  
مسدودة في ثلثة يتقدمها أسبقها في التسجيل



القاعدة الثالثة - أحوال العتق والاميريات مقيدة على اختصاص القضاة  
مدنية إذا سجلت فيها في يوم واحد وإلا فكل ما يرجع تسجيله  
القاعدة الرابعة - الاختصاصات بحسب تسجيلها في سجل في يوم واحد فهي  
مساوية

القاعدة الخامسة - كل دائر ذي سجل خاص من أي نوع كان يصدر دائر مدنية  
في أي من الدوائر المذكورة من أي نوع كان صادر لولاية مدنية  
القاعدة السادسة - الدائرون العاديين وليس في لهم شيء من ديونهم عند من معهم  
مساوون لاستقضاء أحدهم الآخر ومعلوم من المبيع بحسب أنصائهم إن لم يرب  
بحقوقهم كلها

#### وحفظ تسهيل ترتيب الدائنين

باب ردحوا كلهم على عدد ومعلوم تسقيط بحسب الترتيب الخامس المذكورة  
في القاعدة الأولى ونظام أصحاب المصالحات بحسب تواريخ تسجيلاتهم المرتبة  
والمشاركون أولا وأصحاب حق الاختصاص تابا ثم الدائرون العاديون أخيرا

وعنه د ربح دائرون مذكور لأنواع رتبت حقوقهم كما يأتي

أولا - المصاريف المتصايفه وتتخذ من أي ماصرفت في صانته

ثاني - ميثاق حكمه باسمه بلا حول ولا قوة وبإسمه تطالب من المصاريف  
بدون معرفة

ثالثا - المصنفون والكتبة والمصلحة

رابعا - المصاريف التي صرفت في حفظ الشيء أو لأشده

خامسا - صاحب حق حبس الحبس

سادسا - الدائرون المشاركون خاصة والمرتبة كل بحسب تاريخ تسجيل  
مستدرة أو رهنه

سابعا - دائرون القرض هم اختصاص على المدين بحسب تواريخ تسجيلاتهم مع  
عبار من سجلوا في يوم واحد طبقه واحده

ثامنا - الدائرون العاديين



وهناك صعوبة أخرى بالنسبة لتراحم الدائنين المتنازعين على ثمن المنقول  
وبكى سهل الدين يأتي أولاً على ذكر المقولات التي يقرن عليها الامسار وهي  
أولاً - المنقول الذي رهنه المدين

ثانياً - أجرة المسافرين

ثالثاً - الإثبات الذي يكون في المنزل المؤجر

رابعاً - القمار والزرع

خامساً - المنقول الذي لم يدفع ثمنه لصاحبه ومنه آلات الزراعة

سادساً - المنقول الذي صرفت مصاريف لصاحبه

وهذا بيع المنقول وكان هناك دائرون لهم حقوق ائتمار عليه وكأوا من أنواع مختلفة  
دعوى كذا

أولاً - المصاريف الخصائية

ثانياً - أموال الحكومة ومثلها قبل المصارف

ثالثاً - المستحق للتقدمة والكتابة والعمدة

رابعاً - المصاريف التي صرفت لحفظ المنقول بعد رهنه

خامساً - دين صاحب حق حبس المنقول فإن كأوا أكثر من واحد منهم طبقة واحدة

سادساً - ثمن المنقول (مفروض أنه لم يدفع لئلا ينفذ من الدين)

وهذا كان البيع الثاني في باب مؤجر المحرم هكذا

أولاً - المصاريف الخصائية

ثانياً - أموال الحكومة ومثلها قبل المصارف

ثالثاً - المستحق للتقدمة والكتابة والعمدة

رابعاً - المصاريف التي صرفت لحفظ المنقول بعد رهنه

خامساً - ثمن المنقول

سادساً - لأجرة



ويستعمل صاحب القيد بعد الأثر من الأول على من علمه بنفسه ثمن الأمانة التي  
كانت عليه

و يكون الترتيب بالنسبة لثمن الثمن والمخاضات هكذا .

الأقول إلى الرابع كما سبق

سادسا - المصاريف التي صرفت في انتهاز لو الخاضعات (مصاريف الزراعة  
والخدمة)

سادسا - ثمن اليدور

سابعاً - الأجرة

### خامسة

في الاسترداد

يأمن من خروج من لداثة التي رسمها هذا الكتاب حكمه للفرد المستعمل أو دور  
لتصديق المحرم على الخمس بين الزاحل اث سعة بين لفظها الإنسان في الوصوف وفي  
معرفة الفرق بين ما فيه وحاصره في بدافان في أنا في مدونة بل تنز سرتا

كان التقدمة الأقران ينزوب عدة اود - الخدين حرمه من كبر الخرائط لانصدي  
لا بالنسب فقصوا على الخدين بالاستدعاء في ديبه وأسلموه إلى الدائن يصرف به  
تصرف الملك في ملكه

وقد ثبت أن (سيز وستريس) الأكبر ملك مصر من أخرج من السجون حيث من  
مدينين الخدين أودعهم المباشرون فيها وكره ذلك امره بعد انقضاء

ثم جاء (يوجيوس) بطل الاستدعاء للمص وقضى بأن الخدين لا يسدين على نفسه  
و، كما يسدين على ماله ويقول مؤرخو تلك العصور إن الحكومة المصرية لم تعمل ذلك  
مع الإنسانية من عود على سلطانها حتى لا يشتركها في أحد عرها وذلك يكون  
بطلان الرق محرم بالنسبة على الحاكم في إهاء ديونهم استعمل التنازع في حملهم على  
صداقهم فمنهم من كان هم من الاعتناء العظيم في أموالهم فأصدر أو أسلوا في حرم  
لاقرصن إلا إذا رهن المص في بد المقتصر حنه ولقد يحفظه خلفا بل حصول المنفعة



وإن من مبادئ أهمها الدعوى على جفته وقضى حكم استعصافها بدينه و...  
أن احتمال ثبوته حتى يرقى تدينه ولكن وقع هذا الحكم شديد في النفوس فكان الورد  
يكدون يدفع دين مورثهم ليخلصوا من العار ويدفعوا الختة مما يبقى نسب من الإكرام  
والاحترام

وهذا كان الاستدراك اجباراً فدين عندى لم يسل إن كان الدين مدين وهو =  
إن كان الدين مسيئاً عن حريته محكوم بها على الدين

لا أن الفاء كفى مستطيات من الرق في حدين على الأرحام

رد الإعراب في التثنية فأرثوا المدين الذى لا يجي فيه معرفة السطع يباع  
في الأسواق إلا إذا أحب الدائن المدين عداً فيجوز من حقوقه مديونية ويمس  
سببه حتى يفي دينه وكان من حق الدين أن يصح لأجله في غيبته وأن يؤديه  
ولا يذهب روحه ولا حساب ولا عذاب وظلوا على ذلك حتى رجع رسول  
من مصر وتقل عنها قانون (يوجيوس) لكن لا يعرف الضبط الذي سببه لقومه  
ولذلك لم يصوح والظاهر أنه لم يصح في إصاعتهم جهول بأنه ذليل أو عبيدهم ملتزم  
بدين قهر وفاراً منك الغرس ما في السجن من أهل حبس درهم حكم بها عليه  
معرفة لأمر مرضه وسئل الدين أن يذهب (سورس) ثم يخلص منه لا إطلاق  
روحته وترويحها من غي دفع عنه الدين

كذلك كانت مبادئ الرومان تعنى الاستدراك لعدم وفاة الدين قال بعضهم  
« إن الاستدراك بأرض أو ثياباً وما أشبه مما وجد الرودان منه عند الأمر الاستدراك  
وسبق عندهم قرد »

وهذا « جوسيدان » ملك امسططية اشترى المشهور هكتل وبتل ودرهم الناس  
ويعرض الناس أن هو من عذاب النفس عين المفسد

وما يوسد انما يخ أعي في القرون الوسطى رخص الإئتمانية القهري ويظهر منهج  
المال في أفتح صورة بعد الاستدراك بسبب النفس وعظمت معه تلك حقوق التسمية  
يشبع ما كانت عليه أيام البربرية الأولى وكانت العقوبات تصدر في مصدحه الأفراد  
لدى معصية النظام لذلك أجازوا الخصم أن يتسبب وموها بأدمل وكان للدائن حق







والحكوم عليه أن يعتدى الخيس بالشغل اليدوى أو الصناعى بمائة حكومه من  
دون أجر حتى فى ما عليه

والخيس لا يرى دمه المدين بلامن الترمه دون المصاريف والنعمه نصات وما يجب رده  
(ماده ٢٦٧ تحقيق جنائيات وما ملها)

وهذا الحكم سار أيضا فى مواث العتلات



القسم الرابع

في الأداة

لا بد من هذا الاسم، لا النوع، العائنه لا تله، إذ لا بد أن يكون الفري عرف دين كل عقد وكل بحث في موضعه. "ولكنه" يجب به القول في السجبل لأنه حرمه الدليل ما دشت به الخيل

أثبتت فلان حقه بـ زهر صملا وفانوا على أنه صاحب ذلك الحق ومبحث الأدلة من أهم أقسام القانون لأن أصول الناس ومصلحتهم متوقفة على إثباتها

الأصل في الدليل الإباحة أعني أن إعلان امتناعه من كل حال أو على وجه  
من بيان الحق وإثباته

إلا أن من الأهم في ما ذكره دليله لحدوث الاحتاد يعبر عنه "بالاصطراب ويدعو  
إلى طوبى الزرع بكثرة المساء ولا مستقيم معه أحول الناس

لذلك نضع القايي إلى أن ما نعتبره قهراً ولا يجوز من لأدبه في أمور مخصوصة

(۱) راجع: ولادت و وفات (ص ۱) و بیخ و بن (ص ۲۱) و آینه (ص ۲۰) و ش (ص ۳۶)  
طکبه (ص ۵۲) شهدات (ص ۱۲۷) و وفات (ص ۱۵۱) و زوار (ص ۱۹۳) و اسرار (ص ۹۴)  
و ص (ص ۹۸) و "نص" (ص ۹۸) و بیخ (ص ۹۸) و بیخ (ص ۹۸) و بیخ (ص ۹۸) و بیخ (ص ۹۸)  
و ص (ص ۲۲) و ص (ص ۳۲۸) و ص (ص ۳۱) و ص (ص ۳۱) و ص (ص ۳۱) و ص (ص ۳۱)  
و ص (ص ۳۳۷) و ص (ص ۲۹۲) و ص (ص ۲۹۲) و ص (ص ۲۹۲) و ص (ص ۲۹۲) و ص (ص ۲۹۲)  
و ص (ص ۳۵۹) و ص (ص ۳۵۹) و ص (ص ۳۵۹) و ص (ص ۳۵۹) و ص (ص ۳۵۹)



من هذا القسم يشمل إلى قسمين قسم أول وهو الذي عرّفه القانون ويسمى أحواله  
وهو أوصافه وبهر قصاتي أنه مطلق وهو ما أمركه الشارع ولم يرت عليه حكماً أو معناه  
بمعنى صريح

وكلامنا في المذهب المتصان وحده

الذي هو ما ثبت به الحق الذي به أو هو الوسائل التي يستنتج منها الحقيقة  
بمعنى عام

وهو من مصاديق القانون المدونة لأنه هو الذي يبين الحقوق ويزيد أحكام  
المعاملات بموجب أن يوضح ويثبت إثباتاً له وجود من تلك الوسائل وما لا يجوز  
أو طريقة إقامته وكيفية عرضه على القضاة والمرجع فيه إلى قانون الترتيبات  
بما أن الحق هو بيان مصدره أي الأصل أو الأحوال التي كانت سبباً في وجوده  
وبما أن ذلك المصدر منتج من الحق يقتضي التصديق  
بأن موضوع التبريل أمران إثبات وقيل وبين

أما التي يقالوا مرجعه إلى التمسك أي أن يباين ما من يوم وبعده منهم بأن الذي  
أحد الحق وأثبت الواقعة التي عليه عليها قد وقى ما عليه وعلى القاضي أن يبحث عما إذا  
كان له يوم صحت المدعى مدعيه - على الترتيب التي أثبتنا

ورب أن التمسك لا يرد على المدعى فكما يجب عليه بيان ما أحد الحق الذي يدعيه  
وأنه التمسك على صحت عليه أيضاً أن يوضح الحق صحت على القانون

مثلاً لو ادعى أحد ملك عمار يومه الخمس مائة أن يشت أو لا أنه حاز  
المعار حصاره بعدة مائة أو على عام مقامه ملك مائة وهذه هي الواقعة أي ما أحد من  
ملك يومه ٢٠٠ ما أن ملك أن وضع ملكه خمسة المائة كان مطالعاً نفس القبول نص أنه  
شخصي التمسك من حده ملكاً وأن ملكه كانت ظاهرة لم يتقطع ولم تعف وهكذا وهذا  
هو ما ليس الذي يحكم له ملكك

أما الذي هو في ذلك موجب لفرج منظر في الواقعة من حيث صحتها وبعدها  
ويظهر في نظامها كما ثبت على من القانون وتقدم أبحاثها وقصص ما على التمسك أو  
بنيه على



الآري أنه إذا ادعى صاحب هذه المدعى ملكه لغيره فوضع المدعى عليه  
سنة وقد ثبت حدونه بقاؤه إلا عشر مئة وحده رخصه فيكون له شهر للقاضي  
أشبه بغير مدعى أن المدعى كان وضع يده عليه صحيح وحسب سنة وكان له ذلك  
و قد جاء من هذه الجهة

والظاهر أنهم سوف يعرفون بين إثبات الوقوع ورسد القصر على الشراك الفاضلي مع  
طالب القصة في بيان إثبات الإجماع على أنه لو ادعى ذلك حقه وأنها وفان بـ  
هو لمدة ٢٥٠ فصحيح بعض خطأ وقد ذكر القصر الصحيح وهو المأدود ٤٤  
ممكن لا يصحح ولا هذا أن يكون المدعى أنب بغيره فوضع يده عليه فوضع  
بغضه سر رخصه وصحها وذاك لأن من أن هذا ليس بهل من سنة بل يكفي فيه  
مجرد الإعراب

وتثبت الوقائع المدني ترتيب الحق على ما بهد أو بواسطة

وهي تثبت مباشرة إذا كانت من الأمور التي يسهل اكتشافها، فتكون مدعى  
ووجوده الذي بين ما يكون ويأمر به من رخصه في العصب وهذا هو الكشف  
على الأعيان من القصة أنه أو بواسطة عدم

وتثبت بواسطة ذلك كان الدليل المباشر متعلما

والمسطة هي قول الإنسان وأحوال العرب والمكسب. هناك لم يرد الاستدح  
وتقول بما أن يصدر من أحد الخصمين أو من أجنبي

وما يصدر من أحد الخصمين كانت وهو الأدلة الخطية واللام وهو الإقرار واليمين  
وما يصدر من الأجنبي فكلام فقط وهو الشهادة

وهو الآخر هي وقائع وما يثبت لا يخرج المسألة عنه مدعى ولا حكمه فتعقد وقائع  
وهو الآخر هي جميع ما يثبت المدعى به أو عنه وهي القصة  
هذه هي الأدلة المثبتة صوب

الكسب على الأعالي وأهل الغرة مذكرة في دعوى بغيره فوضع يده عليه فوضع  
وإقراره واليمين والشهادة وثبت أن يارده في القانون المدني وكان الواجب جمع البرهان  
في هذا الأخير من حيث التبرر وورث الإقرار في قانون المرافعة



فوق متناول المدعى الأدلة في موضعين قد ذكرهما تحت عنوان إثبات بدو،  
و إثبات التخلص منها مواد ٢١٤ - ٢٣٤) وجعله ماسداً في كتاب التعهدات  
والمقود) وقد ذكر القسم الآخر تحت عنوان (إثبات الحقوق المدة مواد ٦ - ٦٢١)  
وجعله ماسداً في كتاب (حقوق المدائين) وأردده سابك ثالث (في دفاتر التسجيل  
وهو آخر القانون

وقد سيجمل القانون في القسم الأول كلمة (دبوز) بمعنى تعهدات وجاء في هذا  
القسم بالقوم العامة للدليل من حيث هو تخصيص هذا القسم بالتعهدات في غير  
هذه وأبعد منه عن موضعه القسم الثاني لأن إثبات الحقوق معينة ليس خاصاً  
بإحدى بل قليل من هؤلاء من له حقوق معينة إلا إذا كان مرادهم (المدائين) المتعهد  
لهم على وجه المعلوم وهو غير مستلزم لأن المتعهد لهم مدكودون في كتاب التعهدات  
كذلك باب التسجيل نفس خاصاً بالمدائين بل هم يشمل كل ذي حق يرى لمصلحته  
في تسجيل سند له صحيح به على غيره من ثم تعاقد معه كمن سيجي.

بذلك حصصاً بلا دقة فيه، واحداً يجمعاً فيه ماد كرى التناوب مدق وما ورد  
في قانون الميراث لما في ذلك من سهولة المراجعة ولأن الموضوع واحد لا مخرج  
تتبعه

وقبل انخراط في بيان كل فرع من أفرع الأدلة عتمة الملحوظات الآتية  
مجموعة لأولى - ليس شكل ذي حتى أن يحد ما يرصد من طرق الإثبات دليلاً  
من جهة في من الأدلة مالمه الخواص ومنها ما حصصه

فتح الإقرار والتعيين والشهادة والقرائن والمحررات المرمية ذات أربع غير ثبات  
في إثبات المدة (مادة ٤٨) وفي إثبات المدة إن كان مقولاً (مادة ٥١٩) ومع الأربعة  
لأول ومحررات المرمية غير المسجلة في وهي الحيازة إن كان عقداً (مادة ٥٥٠)

ومع ذلك كله في ترمي المصنف هم يصل عنه دليلاً إلا الاستدلال يسمى بغير في هم  
تطلب المحكمة (مادة ٥٥٧)

ومع التمهيد والقرائن مطلقاً في الإجابة (مادة ٣٦٣)

وحصص الشهادة في جميع الأحوال الأخرى بما لا يوجب فيه على ألف قرش إلا  
مستنداً لها على سبيل تحرير والتحليل



المحوظة الثانية - هذا الموضع وانحصر على التعهدات الآتية من طرف  
نفاق العاقلين

وإنما نوقش طائفة أو الحوادث القهريّة فالتقصوم أحوال يختارون من الأدلة ما يناسبهم  
من ثبات دعوتهم كاشفة بات وانعقد والخرق والخرق أو ما يعامل قد يكون بعض هذه  
الحوادث سببا في إباحة المبيع كما في الشاهد على المدير إن بعد سبب دعوى أو عرق  
أو خرق

المحوظة الثالثة - القاضي حر في تقدير الدليل المقدم إليه بإسده إن اقتنع به  
ويطرحه رد نظري إلى وحدانية الشك فيه حتى الإقرار وهو أقوى الأدلة في مذهب  
بعضهم موكول لهذه القاضى وقد تأله عن صاحبه إذا تبين له أنه مخالف لما ثبت لديه  
كما يعترف أنه في أمر في ملك كان فيه موقوف أو موقوف المدير من ليس بسببه  
سند استمرار مدى دين ثابت

غير أن من الأدلة ما يصعب على القاضي الإعراض عنه وبما يسبب تركه  
والقاعدة أن كل دليل جزئي يوجب بطلان ما يطمح فيه بحكم الظاهر في وجهه مسلم من  
القضاء وقد حصل الظاهر من القدر من المبروع ظهر اختيار القاضي في الترجيح  
مثلا ، قد نفي ريد أن لا دينا وهم سند موكول من المدير ولم يطمح هذا فيه  
عدم صحة التوقيع ولم يثبت بطلان على فساد جسر على القاضي أن لا يأخذ به بل يطمح  
أو يرضى على الفساد كان له أن يقبل الظاهر أو يرفضه عند تحققه واثباته وأحواله

المحوظة الرابعة - القاضي حكم عدل بين الطرفين برز محمد كل منهما وبمقتضى  
في عدم صحة ترجيح إحدى الجهتين وليس به أن يحكم عليه القاضي لأنه ليس شاهد  
في خصوصية - بهذا المبدأ من الناس طرف القضاء في أحكامهم وحيثهم عن حق  
سواء أو عهدها وتساوى الخصم أمام القضاء فالمدعى محق فيهما يجمع أو عدم سببه  
معيته قد يثبت القانون من وسائل الإثبات وطرق الإقناع والقضاء غير ما ترجح إحدى  
كيفية على الأخرى على عملها من دقة أحدهما

رغم هذا المبدأ عن القضاء وصحة التغير التثبت لما نطق من عدم لأحد الشهادة  
إلا بعد التركة سرانجامه حتى يثبت الأمر على الجهر وقضى بين الناس بما جرى في ظل  
هذا ، ومذهب الأهل إلى القسمة بحقوق المصنف وأصبح الذين يشارون في عدالة







محموظہ لیسامہ ۔ محل التلخیص یکون أمرا وجودا أمرا مضافا

فالو رب انشاء انشی مستعیل وبلی کل جلی لا ینکف به من یتعنه وهو یوں  
لا یجتمعن انفسہ لکنهم ولا یندا ارادوا من کلمہ انشی مجرد الإنکار کی مثال رید مدعی  
دیسامی نکر وحدہ یوں ایمہ غیر مدعی ہی جلدہ انشاء یصح قولہم لا ینکف نکر فانسب  
ما فاسمہ وهو الإنکار

یکن ید قات ایمہ رقی المذنی وحسب علیہ انشاء انشاء

بیم ولاء امر وجودی ولكن ثبوته هی لأمر وجودی آخر هو انشی

مثال امر انشی رید ان نکر صریحہ فی یوم کذا راعیہ کذا مکان کذا وجاء علیہ  
شهود ۔ بکر اب نکر وجودہ فی ذلک المکان ذلک القوم ذلک الساعۃ نکر من السہیل  
بسات حدہ انشی بانساب نکر انه کان فی ذلک مخرج مضافا او مسجودا او صریحا وھکذا  
قال سناء فی کتابہ (الادبۃ) کل ما نکر رواہ دھبیہ مدعیہ امر فامر کوئی  
وجسب فی مکان کذا یوم کذا ساعۃ کذا ونمر کوئی مدعیہ فی ذلک المکان ذلک  
رمال میں یحاولن تقریر ہر ہذا مدعیہ یحاولن ان بکن انشیا ۔



## السبب الأول

## في الأدلة المادية

« أن الأدلة المادية توعن الكشف على الأعلام وبسبب الغاوب « تشمل المحكة »  
وعول الخبير

## الفصل الأول

## والكشف على الأبحاث

« كانت المحصورة على أمر مادي يمكن مشاهدته وإثبات محتمل أو عكسها جار  
لذلك من أن يمثل لمعية التوثيق إن لم يسهل إحصاءه وعلسه كما في تصدي الحدود  
والصلاات وإتلاف الزرع وهكذا

قالب المادة (٢٩٥ من نصت) « يجوز لمحكمة أن تتوجه بطلبات الاجتهادية إذا رأت  
لزوم ذلك إلى الفصل الواضح في شأنه النزاع أو أن الأمر واحد من فصائله أو أكثر  
من تلك حاصرا وقت المرافعة في الدعوى بالتوجه إلى الفصل المذكور في اليوم والساعة  
المعينين لذلك في الحكم أو في الأمر الصادر من أقدم القضاة المعينين بذلك »

ومعنى هذا النص .

« كان النزاع قائما في عين حقائق كانت أو متقولا وكان الكشف عليه يوصل إلى  
معرفة حقيقة جاز لمحكمة الاستئناف حيث العي للكشف عليها

ومحكمة تختل بمحتوا أي القضاء الثلاثة أو اسمه أو تدب بذلك من أعضاءها  
بشروط أن يكون سيم المرافعة

ويكون اتفاقا بعد أن تقرر ذلك بحكم حاصر فإن كانت « ترى تتدخل بمحاكمة جنددت  
في الحكم بعد الاستئناف

(١) من « منذ على عدله هذه المادة الإكراه مرة أخرى به سادس صود (موجه) « رد به نفس  
« نسبتها (الاجتهادية) « رد به المحكة ونقود (المحس طويج في ذاته النزاع إيرا « ليس « مع صديقول  
« غير ذلك في الحكم) « في المحكة يبرهن في الحكم أنه المحكة المحرور في دمي الوصع عي « المحكة  
« محكة باليه »



وإن بدت أحد صفاتها أو بعضها جاز أن تترك لتجلبد هم وفي هذه الحالة تعين  
 ميعاد الانتعال بأمر صادر من القاضي المختوب أو من أحد المختوبين  
 وإذا كان الحكم عابياً أو كان بين المحدث الأمر من القاضي المختوب ويجب على  
 كاتب المحكمة أن يملأ الخصوم تلك المحضرات انطباعه (مادة ٢٤٦ مرافعات)  
 وفي اليوم معين تنقل المحكمة أو القاضي أو الخصم المستدعون إلى محل  
 الوجوب الكشف عيب ويجري العمل بمحضر المحضر أو من محضرهم ويجري محضر  
 عيب يظهر من عناية وتدوين فيه ملحوظات الطرفين (مادة ٢٤٧ مرافعات)  
 ويجوز للمحكمة أو لمن يباشر الكشف عيب حيز أو حيزاً لإجراء الأعمال التي هي  
 ضرورة الاستعانة بهم فيها  
 وكذلك يجوز مع شهود الترمود تدوين عيوب شهادتهم في بيان الحقيقة وذكر ذلك  
 كله في المحضر (مادة ٢٤٨ مرافعات)

## الفصل الثاني

### في أهل الخبرة

أهل الخبرة قوم من أرباب المهن الخاصة كالطبخ والزراعة والطب وغيره تدبرهم  
 محاكم للاستشارة بأرائهم في الموضوعات التي يحتاج في حلها حجتهم إن لهم خاص  
 شأن تلك في المسائل الختامية معرفة سبب وفاة من يدعى موته مسجوماً وبسبب  
 حيز من الأعيان لتعويض الموات الفسدتية الكائنة في الأمتار وغيره الخوهر لدى كاتب  
 سبب في الوفاة

ومثاله في المسائل الهندسية قياس الأراضي والمسارز والكشف على كمية الأرض  
 وتركيب موه وتحليل الأخشاب لبيان حليتها وقدرتها ومثاله المحرط بصبب بعض  
 والكلام على أهل الخبرة وأرد في الكتاب الأول من دون المرافعات مواد  
 (٢٢٣ - ٢٤٤)

(١) الكشف على الأعيان من المحكمة أمر بطريق الموصلة إلى معرفة المحضر والخصم على وجه  
 المحكمة ولا يجب في المعنى ولا بد كائن التعلل في حياضها بها . . . . . وفي هذا  
 لأصل آتيت صمد إلا عند إيسر إذا حكمت في . . . . . كشف حيز



وقد عدل هذا الفرع تعديلا كل قانون خاص صدر في ٢٩ مارس سنة ١٩٠٩ مكرر ،  
 وبعد محصله ، إلا يجاز مع ما يجب مراعاته من أحكام قانون المرافعات  
 بخبر هو الذي يكون اسمه مدرجا في جدول الجراء ولا سبب من غير مقرر في  
 لا استثناء

يشترط في الجميع أن يكون مصرى - وثلا جانب طلب تقريرهم بشرط حصولهم  
 جميع أحكام قانون الجراء - وأن يصد به محلا مختارا أمام المحكمة التي يريد الاستئناف  
 أمامها وأن لا يكون مكتوبا عليه حكم قضائي أو تأديبي من شرطه  
 وثبتت كدعيتهم لجهة شهادته المرافعة إن كان الحق المخصص له أخير محمد يعق  
 في مدرس و شهادات صحتها المحاكم كانه في إثبات انكشافه إن كان الحق لا يعق  
 المدارس

ولكل محكمة سواء لا تستلزم منه محكمة أخرى ولا يقبلون في حدود ولا يذهب  
 عند جرائ كل محكمة على أربعين جيرا  
 وتضم المحاكم التي بحسب حاجاتها ونظر لكل مهمة عددا من مجموع من يسوع  
 قبولهم أمامها  
 و بدسهم بناء على طلب الخصوم وإسمهم يسمى المحكمة من ترة مع ملاحظة  
 صور بقدر الإمكان

#### واجبات الجراء

- ١ - على الجراء أن يقوم بحسب ما يكلف به ولا يجدر بحسب عليه إبدائه في خمسة عشر  
 يوما من تاريخ إعلانه وبشرط قبول الجراء من المحكمة التي صدر
- ٢ - أن يسرع في التمام ما كلف به ولا يؤخره إلا عند لواقب الالاق
- ٣ - للمحكمة أن تحتد به موعدا لتقدم التقرير وأن يحمله إن هاون
- ٤ - أن يعلل على الخصوم - اليوم الذي ياتر فيه العمل ولا ياتره إلا إذا حبيب  
 أمام المحكمة التي عنده أو أمام قاضي الأور الوقته مما على أدله ما هو ريسه بالصديق  
 والأدلة ويجوز بذلك محضر يعلل إلى الخصوم بناء على طلب كاتب المحكمة ، لم يكون  
 حاضرين



٥ - يجمع الخبز عسراً أو محاصراً لعماله يقول فيها جمع الإخاء التي يباشرها كل مريم ويسمع أقوال المحصورين ويأخذ حصصاً من الخبز كما في اسم الله  
٦ - يجمع الخبز عسراً أو محاصراً لعماله يجمع محظوظاته من هذا المحاصر لعماله  
أما أي الحرام فهو استشاري القاضي بقوله أو شائعه  
وكذلك يجوز تعيين عسراً أو يكتفون بما تارة عنهم أو انتهاء ما يكون شخص منه  
وأجورهم محبوسه تقدرها المحاكم ويجوز لخص في التفسير ما يكتفه مشروعه  
في القابول

هم حنة قبول ومجلس أديب يحاسبهم إذا قصروا في واجباتهم

٧ - يجمع الخبز عسراً أو محاصراً لعماله يقول فيها جمع الإخاء التي يباشرها كل مريم ويسمع أقوال المحصورين ويأخذ حصصاً من الخبز كما في اسم الله  
٨ - يجمع الخبز عسراً أو محاصراً لعماله يجمع محظوظاته من هذا المحاصر لعماله  
أما أي الحرام فهو استشاري القاضي بقوله أو شائعه  
وكذلك يجوز تعيين عسراً أو يكتفون بما تارة عنهم أو انتهاء ما يكون شخص منه  
وأجورهم محبوسه تقدرها المحاكم ويجوز لخص في التفسير ما يكتفه مشروعه  
في القابول



## الباب الثاني

وأنفة الاستنتاج

## التفصيل الأول

في الأدلة الخطية

الأدلة الخطية هي المراسيم التي تكون باسم الكتابة ويقال لها سندات أو صكوك متى كانت محرره تكون رهنا على الحق

محررات مود

١ - محررات رسمية

٢ - محررات غير رسمية

## الفرع الأول - في المحررات الرسمية

محرر الرسمى هو المؤلفة المصدرة من موظف أسمى من رتبة وزير أو صدره بالأوصاف المقررة على

وتتقدم المحررات الرسمية إلى أربعة أقسام :<sup>١١</sup>

المقسم الأول - يشمل الأوراق العمومية أو السياسية وهي التي تصدر من الحكومة باعتبارها قوة تشريعية أو تنفيذية أو سياسية كالتوانين والمعاهدات التولية والأوامر العادية والمقررات العمومية والتجوزات الواقعة في هذا القسم يكاد أن يكون متعديا بدرجة بل لعدم حدوده بالمرة خصوصا عندما

القسم الثاني - يشمل الأوراق الإدارية وهي المصدرة من المصالح العمومية وقررها وسائل موحدها، مصدريهم الرسمية يدخل في ذلك قرارات المظارب ومقررات ودهر الخاصة بكل مصلحة وأوراق الولاءة والقواعد ودفاتر سجل رهوب ودفاتر المحاولات وشروط المزايدات وتصميمات نظام الأثمان وحالات البوستة ودفاتر النظام هي تصف على الضروريات وربما وضعه الرسم محدودا على وشهادات المراسية على اختلاف أنواعها ومنها كالدليل العسكري ودهر السجون ودفاتر الحسابات العمومية

(١١) راجع مائة زور في الأوراق الخفية (ص ٤٤ وما بعدها)



القسم الثالث الأوراق المنصاة سواء كانت محررة من لحن حتى جمع الاستدلال والنصيق وقائمة المدعى أو من عمال الخ ككثيرة كانوا أو محضرون وغداير أهل مدرة  
مصرح بهم سمع يقول لأحصل

القسم الرابع - يشمل الأوراق المدنية الصادرة بين أول الشاب على يد مأمور بغيرها كالعود الرسمية والإجازات على يد المحضرين وقد حكوا بأن من الأوراق الرسمية مائة.

شهادات مشايخ البلاد في القبل العسكري

لذا كرهت لتصديق الرسمى أى المرحض به من الحكومة

لتمهيش على الورقة بم ينفذ تسجيلها

أذونات الدفع الصادرة من مواطني مصالحة الرى

شهادات توريد المنهات التي يحطونها للقاولين

الشهادات التي تعطى من ملاحق التواريخ المدنية

ببصالات الجوسه التي ثبتت سليم اعود لوطنها

ببصالات التبرعات

حوالات الصبارى على المبريه

التميز برؤساء اسس في حاله الخطر

قوائم التاريخ

سركى معاصات

دوائر مصالح خبريه انصاف علم من الحكومة

رسائل التلمذة حتى التي هي لأهل الخ يسمي بالمصنفين كالأستاذ والوصف

والأوراق الرسمية المذكورة في الفصول ١٢٢٦ هي على لأخص أوراق المصنف الرابع

وب كان الترتور عازر في الخكى

و بشرط في هذه الأوراق ثلاثة شروط

الأول أن يكون محررها موطنا أميرا

ثانى أن يكون محررها من أعزق وطعه

الثالث أن تكون الشروط المقررة لتحررها في التمايز



## المبحث الأول - الموظف الأميرى

الموظف الأميرى هو كل شخص اجبته له الحكومة في أداء واجب وسند أو مراد، لقوله حراً من سلبها أمواله سواء كان ذلك في غير مقدس أو مدونه لأن المقدس لا يعمل له رعية وتعلمه لا يخل بطبيعة تلك السلطة التي هي حكومة في حرة بمعنى القواص وسن النظامات ووضع القسوس إنا جدها من كواب وربة على الأمد لا من كواب مأجور على عمله والأحرار ليس من طبيعة القصد ولا الاستعلاء غاية وهنك أن الأحرار يشهد لهم عند التصديق منهم الأحرار يستلزم اتفاق لا الترتيب لمعنى فكل من كلفه الحكومة بالقيام بعمله عمومية موظف أميرى والتسميات موزع بصورة التمييز من عمل كل مصلحة ومن الأحرار وظائف الخدمية أشد من الموظفين والذين انصببت عليهم السلطة المخصوصة من أول رتبة لا تكبر وهو ظاهر أن المطلوب المصغر وهو أن الموظف في حرة من سلطة القصد ولدا عليه بتدنى كذاك مناصر وسهى المصالح وهكذا كل ظاهرة من ظاهراتها

وكل فرع في مصلحة له موظفون مخصوصون وهم وقرعهم تابعون بغيره كذلك ما قدوة الأنظمة في أميري موصوفون أمير يون في عهد رعية توثيقه من عقود زواج وخلاف ذلك المصروف أورد رعية

## المبحث الثاني - اختصاص الموظف بإصدار هجر

بمعنى اختصاص الموظف بأمر يكون هذا الأمر من واجباته بمعنى الخدمة المكلف به مناصى من وطبيعة تحرير الأحكام والقصد الشرعوي يوافق السداد أصب ومدر ركن رئيس في مصلحة صدر الأورق المختصة بمصلحته والمصغر يجرز الإطلاقات والإدارات ويصحب المصغر يجرز ويكشف الطبيعة وهكذا لكل وظيفة عمل يتعين مناصب وخصائص طوعها

فإن كانت أوجه المجرز أصدره من الموظف غير مصلحة وطوعه لا تحت وروية وتسمية كما وحرر أحد المصغرين عند رواج أو أهل المكون لأحد المصغرين ورقة مكلف المصغر وهكذا



### المبحث الثالث في شروط تحرير الورقة الرسمية

من في العهود. من بين شروط تحرير هذه الأوراق وتكميلها مقرونة في الأمر الذي الصادر بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٨٧٦ بالنسبة للمكتب المختلط وفي القانون رقم ٣١ سنة ١٩١٠ بالنسبة للمكتب التشريعي

وقد أورد لادون صاحب المزمع صديقا المفصل في تحرير كل من مسير المحكمة لاستئناف الأهمية في كتابه «أشياء حقوق المدنية» حيث لا يحل لمزاده في قول «أولا - أن لا يجوز عدا محضاً روحته أو فساد أظرفه أو أصابعه على عمود النسب أي كاتب الدرجة أو من الخواشي إلى الدرجة الرابعة مدحون الغاية مسوء كال «أقارب أو الأصابع أو روجه داسين به عدة متقدمين أو لمصرخ به ١٢٩ ١٢٩ من التعميمات)

«ثانياً - أن يكون التحرير بحضور شاهدين - اثنين للأطراف ومعلومين به شخصياً (سنة ١٢٨) وكل واحد من الشاهدين المذكورين يجب أن يكون ذكر بالغ عاقل عاقل في الفكر مصري عاقل وأهمية التي تقرر بها العقد فرائده وكافة ومنتها تمام حقوقه مدنيه ولا يصح أن يكون به صاح في العقد المطلوب تحرير ولا أن يكون قريباً ولا صديقاً لثمة أقارب ولا لكتاب العقد على عمود النسب أي كاتب الدرجة ولا من الخواشي إلى الدرجة الرابعة مدحون الغاية (سنة ١٢٩ و ١٣٥ تعليل) وقد غصت منه من هاته العبارات في شاهد لا اعتبر العقد رسمياً في الأصل

«وإن كان قد حكمت مراراً بحل هذه التعميمات إذ اعتبرت عقوداً كان مجرداً مشهورين بهذه الصفات بدون أن يكون بهم حصة - فإنه يجوز أن يصدر على أساس في الله حكم بحرمه «حقوق الأسرة» من غير وجوب هذه معبراً بدون أن يتم أحد مسرعه فلا يكون من العدل أن يجوز هذه الحائز على صحة العقد الذي يشهد به ذلك الرجل قال المتأخرين وكاتب العقد م يصرحوا في شيء من واحداهم فلا يعود عامر مصره من ساعهم «أي التأم في اعتبار ذلك المرسل

«وبعد حكمت محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٣ أن «لقد رتبني بيني صحفاً ولا تعد هذه الصفة إلا الصبح د شهوده غير حائرين إلا أنه لأب، بعد العهود لا يكون إلا صريحاً في تحبون ولا من في القانون على ذلك



«وأما بطلان البينة فلم يصحدها إلا رقيب أو عدل أو شاهد حلف ولا يصح أن يبين عليها حر أو أم ينها قانون . ونحن لا نحكي أن حول إن كل هذه الأحكام معاينة للعمل أكثر من مطالعتها القانون

«ثالثا - أن يكون محرر العقد معلومته شخصه بالمنطقين وإن لم يكن يعرفهم بحسب عليه أن يثبت من شخصهم شهادة شاهد من مملوكين له يجوز أن يكون شاهد في العقد مادة ١٢٨ تطالب؛ ويجب عليه أن يثبت في العقد صحة معرفته بالمعاقدين هل هي شخصية أو برهنة الشهود ( مادة ١٣٠ ) فإن حضر شخص من عدد كاتب العقود وجب منه تحرير عقد بينهم وكانا غير مملوكين له ولم يثبت أنه شهودا يعرفهما وجب عليه أن يرفض طلبهما وذلك طاهر لا يحتاج إثبات لأن العمل على حلاله يستلزم مهارا لا معنى على أحد

«ولا يشترط أن يكون شهود المعرفة حائرين لصفات المطلوب وجوبه عند شهود العقد وذلك لأن شهود العقد ضروري وجوب الكمال إذ أهم من علوم محرره على تحريره شهادتهم على صحة ما يدعون به ويجب أن تصحح بهم اصدقات التي تؤهلهم للثقة العمومية «و مشهور المعرفة فلا صفة هم في المدونة ما يطلب منهم هو أن يعرفوا محرره بشخص مسافقين في حالة عدم معرفته بهم وبصداق حقيقته أسمائهم وصفاتهم يمكن لذلك أن يكون حائرا لصفه الكاتب والكاتب أن يحل نفسه محاصر أو لامرأة أو لأحد الأقارب أو من يشاء من لا يصح أن يكونوا شهودا في العقود وإنما في هذه الحالة يكسب الشخص من حرره أو لمساره التي يجوز أن يخرج من غلط التامد الذي يكون بهذه الصفة أو هذه «رعا - أن يذكر في العقد بالآخر لا بالأرقام تاريخ اليوم والشهر والسنة حاصل فيه تحرير العقد ومحل التصريح ليس إن كان غير الكاتب أو محلا آخر إن كان التحرير حصص خارجا عن ذلك الكاتب جاء على تصريح من رئيس المحكمة ( مادة ١٣٠ ) بعبارة ولا ريب أن بين أهمية وجود التاريخ في العقود عمودا وعلى الخصوص في العقود الزمنية لاسم لكونه من منع منه مطلوبة منها معرفة حالة المشتددين وقت العقد هل كانوا مائكين التصرف في ذواتهم أو كان أحدهم في مرض الموت وسما معرفة حالة محرر العقد هل كان حائرا لصفته التي يؤهلها لتحرير العقود الزمنية وغير ذلك مما يطول شرحه . وإن استمر محرر العقد أكثر من يوم يجوز للكاتب أن يصحح تاريخ كتابه على العمل الذي عمل به في ذلك اليوم كما يجوز له أن يصحح تاريخا واحدا وهو تاريخ تمام العمل وعلى أن على هذا التاريخ الأخير هو الذي يثبت



## شرح التباين المنق

٤١

« حاشا - أن يدكر فيه اسم ولقب محرر العقد ووضفنه واسم وثقت المتعاقدين وأسماء آبائهم وعمل ميلادهم وعمل إقامتهم وصنائعهم وكلفت أسر ولقب وكلائهم »  
 كان العقد حصص بالتوكيل، والمفترج (أن كل في العقد مخرج) وشهود العقد وشهود معرفه، مادة ١٣

« حاشا - أن يسأل الأموال الخارجة عنها العقد من حاشا، وإذا كانت تلك الأموال من العقارات يسأل عنها، وموقعها وحدودها (مادة ١٣٠) فان العقود لا تصح بها، إلا إذا كانت، رده المتعاقدين والشروط التي يشترطونها بعضهم على بعض، سواء كانت مبالغة للشك وبخلاف ذلك يكون معصرة ويتسبب عنها آثار كل جهة وقضاء كبيره وذلك يجب على محرري أن يستعملوا من أوصافها عما يرغوه ويجزوه، ويغزوه هم بالوصح لكأنه مخصص للأوقاف المتدولة على غيرها، وقد يتخذ الناس في هذه البلاد على تحرير عقودهم أنفسهم أو بواسطة عمالهم وقد عنها بعد ذلك كاتب المحكم لا يبقى على هذا، إلا أن يصح عليها الترخيص واسمه وأسماء قاضيه بعد الترخيص على المتعاقدين بمحصول الشهود يتسبب معهم بهذه الطريقة تسهل من يريته إذ تعفى من تحرير العقد ونحوه ولكن الكاتب في هذه الحيلة غير ملزم بمقتضى كل ما يقتضيه به هذه الكتابة بل به أن يصير في الفاظ العقد إذا رأى فيها الغش أو يظن منها، أو يظن أنها أو مكر أو مخالفة للمدونة وذلك لأن تحرير العقد منسوب إلى المتعاقدين

« حاشا - إذا كان هناك ورق أو مسندات برم يشاهد بها العقد يجب على محرره أن يكتب فيه وأن يسوق على المتعاقدين والمشهد ويرد كذا في المسند أنه دلاها عليهم ومع ذلك فلا متعاقدين، حتى في أن يفهم من خواتمها عليهم، وإذا حصل ذلك يدكر في العقد (مادة ١٣) ومن ضمنه برم يشاهد به العقد عند توكيل من يختص به كتابة على أحد المتعاقدين (مادة ١٣١)

« ونلاحظ هنا أن اعتراف المتعاقدين بنفسه ذلك لأنه رأى في ذلك كتابتهم عليه وتعدتها كاتبات العقود وحفظها في مكانه مع أصل العقد يعطى لها صفة الإثبات أو الإسمه

« حاشا - أن تكون لكاتب العقد على المتعاقدين بمحصول الشهود (مادة ١٣٠) وقد مر من الشارح ما لاوه عقد على المتعاقدين، قد تحرر وحصل الإسماء عليه حتى إذا كدوا به مطابق لإرسمهم ومع ذلك فيه رده ولا حصص، ولا يصح للمتعاقدين، تعدد الكتاب



من تلاوة المزمع لأنه أحب عليه يقتضي من المدة أن يذكر فيه الآية وإن ذكر ذلك كله يكتب حاشية الخروج وقد أراد المشرع بذلك أن يظل الكاتب العقد وعند لا يعتقد لا يكون باطلاً. الأمر المكتوب أحد مساعده تلاوته وتلاه ذلك المساعده بمصوره في هذه الحالة يكون كأنه تلاه نفسه

... أن يقتضي الكاتب والمتعاقدين وشهود العقد ومعرفة وشرح من العقد وأن يوضع عليه أيضا ختم المحكمة (مادة ١١٣)

«وإذا لم يمس أحد المتعاقدين على العقد ذكر فيه سبب ذلك من هو عدم معرفة الكتابة أو مصادره (مادة ١١٣٢) ولا روم ليلب الغيبة بمصادره المتعاقدين على العقد فإن قيل على روم ٤٠ «وإذا لم يتصور العقد بدون أن يكون لهم مانع من ذكر فيه لا يبرر ذلك العقد شيء ولا يمنع به عليهم ولا داعي لأن يمس هذا في هذه البلاد يعود ختم عدم الإحصاء لأنه ظاهر وأما إن لم يمس أحد المتعاقدين العقد ولم يحتجهم وقت ذلك لا يبرر الكتابة وليس منه حتم وثبت في بعد أنه كان يعرفه أو كان معه حتم فلا يؤثر ذلك على صحة العقد ويكون ملزماً بمصادره فيه لأنه لا يصح أن يحتج بكذبه عن غيره». ثم إذا كان العقد متعاقداً وجب أن الوهاب يعرف الكتابة أو كان معه حتم مع كونه أنكر يكون المثلث راسخ إذ يحصل أن يكون هو الوهاب أي أشكركم كونه معرفة الكتابة دليلاً على صحت حصول على يده

«وأيضا كل من شهد في واجب في الشهود أي تصدر شهادات مصادره أي التي يكون مقتضاها الكلي منهم حتى على الآخر من الواجب عنه لم يكن كالبيع والإجارة والشركة وعسيرة

«وأما الشهود التي لا حج بها إلا حتى لأحد الشهود على الآخر كالإجارة من روم ٤٠ أو غير ذلك من الشهادات غير المأثورة فلا يبرم بمصادره إلا حتى يشهد بها وأن معاقد التي تجوز لمصنفه فليس من المأمورين أن يقتضي عدم وجودهم بطلب تعيينه من مقتضاها

«وأما مصادره الكتابة التي يحصل العقد يجب أن يمس المتعاقدين ومن يمس هو لا يكون معهم هذه المصادره حتى لو أمضاء الشهود معهم



«عاشر - إذا كان محرز أحد شعب أو أكثر من مخرج أو واحد يجب على الكاتب أن يصححه ويصعد في أسفل كل مخرج ثم عند فروع التحريك يجمع الأفرح بحسب نموه بحفظه ويجمع حروف الخط في بعض شهر الحفظ ويجمع عليها بحسب ما يمكنه ويدرك في آخر العهد آخر كل هذه الاحتياطات كما يجب على عند الأفرح (مادة ١٣٣) صواب كل ذلك حتى لا يمكن منه مخرج من الأفرح غيره ووصفه في المادة

«حادى عشر - يلزم أن يكون ذلك الحفظ خط سهل القراءة بحيث يسهل ولا يحسن بعض ولا حصر من الأسطر ولا كثرة ولا احتياج الأمر لكثرة المال في حفظه لا تكتب الأرقام على خط بل على الألفبائية ولا يجمع للكاتب الاختصار في كتابة الألفبائية بل يكتب بكل حروفها وفي كل كلمة كل أتمها لسطر بكل السطر مشروطة من حصره وإذا حصل سهو من الكاتب وترتب فيه زوادة حذف بعض كلمات أو زيادتها أو تغييرها بعد فروع التحريك وأصل وضع الألفبائية موضع شروحات تحت هذه الكلمات وتكتب في آخر العهد الكلمات لايم ويلاني أو الإشارة بأن الكلمات التي تحت الشروحات لا يكون عليها - ثم تبدأ الكلمات المحذورة ويذكر عددها مع ذكر قول كلمة وآخر كلمة منها ، وأما إذا ظهر السهو عند إحصاء الحذف في الإجراء كما ذكر وزيادة على ذلك تعدد الإحصاءات به التصحيح وكل حذف أو إحصاءه وغير يحصل غير هذه الصرامة يعتبر كأنه لم يكن ، مادة ١٣٤

«ثاني عشر - لا تصح كتابة الممود إلا بنحو من تأملت الرسمية المستعملة في ذلك المظنعة يكون معلومة للكاتب والمخبرين والمتهودين ، ويكتفى من أن يسحبوا من الله في يكتب من عهدهم وإنما لم يكتفوا بكتبة الكاتب بالأمه التي ردها من الطابعية المشية عند كونه ، وعلى منعه من الذي لا يعرف اسمه السمية التي يحظره أحد من المستعصر معه من شئ به من المخبرين المخرجين - مودته وحروفه فيقول المصنف الذي في هذه الحالة لا خير في التفتد بصفة شدة إلا من يعرف له من بعد الذي معه المخرج والمعه التي حذر منها»

طلب هي المودته - انخواص التي يجب على كتيبة الشئ في الحفظ الماعى ولا تشد أن وما ذكر حصر المودته في المصنفين فلا يشترط في حروف الحفظ ولا سلكه لحصل المعنى الرسمية مستحقة بالثمة العمومية فلا يجب عند ذلك أن يحرم كل من لا يعرف من دعوى أنه يعرف هي من أصعب المدعى بإنشائه ومن أكثرها خطير على من معها بدون أن يتبينها كما سواء عند الكلام عليها



وقد نجد الشارع أحياناً آخر في هذا الموضوع وهو حفظ العقود الرسمية فإن هذه العقود لا تنسب للمتأقدين ولا لأحد من الناس بل تبقى محفوظة في دفترخانه المحكمة التي حررت فيها ولا يعطى منها للمتأقدين إلا صورة رسمية تقوم مقامها وبهذه الكفة يمكن الرجوع إلى الأصل إذا طعن أحد الأخصام في صحة الصورة التي بيده حصصه وتبين مراجعتها طه لمعرفة ما إذا كان حصل فيها تصحيح أو غير . . . وإذا دعا الحال لأطلاع المحكمة على ذلك الأصل سواء كان لمراجعتها أو لنسب آخر يجب أن تصدر حكم بذلك

«و بناء على ذلك المحكم يُسلمه أمين الدفترخانه للقاضي الذي يلتزم لاستلامه وإثباته من ذلك بأحد منه صورة يضمن عليها هو وذلك القاضي وكتبه ويحفظ تلك الصورة مع محضر تسليم العقد لأصل ذلك عن ذلك العقد بقاياه رده انه ، مواد ١٤٣ قضايات و ٣٦٥ مرافعات أهلي و ٣٠٦ مرافعات محظوظة» انتهى

#### بحث - في الإشهادات

الإشهادات هي التوثيقات أو المحررات الرسمية المدببة التي تكتب لدى محاكم الشريعة ، وقد صوّطت وقبضت ورد ذكرها في لائحتها وحلائنها

يجب أن يؤخذ بالإشهاد لدى الرئيس أو من يندبه لذلك من القضاة أو الكتاب مادة ٣٦٠ لائحة شريعة) حيث كانت أوثيقه خاصة حصار وجب تقديم كشف ثمين به مسأخ المذار وسطحاته وحدوده بيانا كاملاً بأن كانت اليد المذكورة وردة في حجة شريعة سابقة اكتفى بها (مادة ٣٦١)

ورد كتاب مساحة البلدة لتكامل بها الخفايا انتهت وحب تقديم رسم مسنوح من خريطة البلدة برون مداس المقار والمقطعة أو القصب لتداعل بين مدون رسوم بلد كالأصلاخ أو الحدود

ويقدم مع الرسم كشف يشمل على ما يأتي

١ - اسم المديرية والمركز والبلدة الكلية في العقار

٢ - اسم الخوض الكلية في العقار وتبركه

٣ - مساحة العقار بالتقدير والتقدير والسهم (مادة ٣٦٤)



ويستثنى من ذلك أطيان معلومة الأراضي الأميرية وأمثالها فكيف يذكر حدودها وإجمال مساحتها بمصايط البيع وحججه على حسب الوارد بمبدأ أول التعديب لمصلحة المصلحة المذكورة بدون تكليف الشايعين أو المشترين بتقديم كشف مدس لمذكور في المادتين (٣٦١ و ٣٦٢)

كذلك يكفى في إنبهات وقت أطيان حدد للمصلحة وأمثالها ذكر مقدار الموقوف بحلا وإقرار الواقفين والشهود بالعلم به وفي هذه الحالة يحفظ قوائم التعديب لنفسه من مصلحة في قم كتاب المحكة مع سجل قيد حجة الوقت (مادة ١٣٦٣)

ولا يجوز أن يقبل المحكة تحرير عقد إنبهات أو احتكار أو حيا أو بيع أقاص أو استعانة بها يتعلق بالأوقاف الأهلية أو الخيرية إلا بعد بحارة ديوان الأوقاف وصل الديوان أن يعيد المحكة في حصة عشر يوما من تاريخ وصول بحارته إليه فإن لم يجب شيء يخصر الممد

وإن عرض تنظر المحكة في معارضته وتفصل فيها (مادة ٣٦٥)

ولا يجوز مباشرة عقد رواج إنبهات بمصارف ثلاثي من مراتب الضرر بحله أو يمكن ما تريد فمه على تحرير ألف مرش إلا بعد بحارة المجلس المحسني التابع به محل إقامة البينة والتجسس منه ذلك (مادة ٣٦٦) وكيفية كتابة الإنبهات هي الآتية .

يتقدم الكاتب والمتعاقدان والشهود إلى القاضي ويحضر عليه بالمطلوب بإدب الكاتب تحرير الإنبهات بحرر في دفتر مخصوص لذلك يسمى دفتر المصطنعة وهو منفرد الصلحات وكل صفحة مضمومة بحتم رئيس المحكة أو مائه أو القاضي المحكة حرة وختم فحكة الموجود بها (مادة ٣٦٧)

صه الفرع من التحرير يصرح ما كتب على القاضي (مادة ٣٦٨) فإن رأى بموجب ملاحظة أشاره متى تم التحرير يقرأ الإنبهات بمصود الجميع ثم يوقع بهم ومن القاضي والكاتب (مادة ٣٦٩)

وقد يكون التحرير بمصورة القاضي وإملائه

سجل إنبهات حرجيا في دفتر آحر رسمي السجل وهو الموصوف في المحاكم الشرعية بالسجل (المكان) ويوقع عليه من النقل



وبهذا السجل تحوز الحجج والسمات وعصى من رئيس المحكمة وعنده حصة  
المدعى في الحكم الكلية ويكون التوقيع عماد كفي في الحكم المطروحة من الفصل  
١٣٧٠ مادة ١

وكل سجل من السجل فيه عهدهم إلى رئيس المحكمة أو القاضي المرفق بكتاب عليه  
مادة ٣٧١ المادة السجلى فيه إلى موضع خاتمه ، يوقع ذلك «دعائه وحده» مادة ٣٧١  
إذا صدر إتهام سابق لمختص بالمقارعة وجب على كاتب المحكمة أن يقرر على  
حده «الإتهام» أن يكتب الإتهام لأول من صدر من محكمة أخرى وجب «مصادره»  
بصدور الإتهام «أن» وأن يرسل إلى «مختصه» لمصادره «مادة ٣٧١

وعلى كل محكمة صدر بها إتهام خاص بقرار أن تعال جهة الإدارة التابع لها من  
صدر بصدور الإتهام منها يسجل ما عليه المذكور

قال م يكن محكمة المقارعة «الإتهام» «مادة ٣٧٥» وجب «مصادره»  
الأوقف بصدور الإتهام «بمادة ٣٧٥»

ومن القواعد الشرعية وجوب إبراز المختص كل إتهام بصدور من «حكم الشرعية»  
«مادة ٣٧٧»

كذلك معث الله كم «مختصة» إلى «حكم الشرعية» المختص «مصادره»  
كانت «مصادره» أو «مصادره» «مصادره» «مصادره» «مصادره»  
«مصادره» في «مصادره»

وجوب كل محكمة بمصادره موظف شرعى «مصادره» «مصادره»  
«مصادره» «مصادره» «مصادره» «مصادره» «مصادره»  
«مصادره» «مصادره» «مصادره» «مصادره» «مصادره»

ويسمى «مصادره» «مصادره» «مصادره» «مصادره» «مصادره»  
في «مصادره» إلا أن هذا «مصادره» «مصادره» «مصادره»  
«مصادره» «مصادره» «مصادره» «مصادره» «مصادره»  
«مصادره» «مصادره» «مصادره» «مصادره» «مصادره»  
«مصادره» «مصادره» «مصادره» «مصادره» «مصادره»



## مبحث - في المحررات الرسمية الأجنبية

قد يكون ورقة رسمية محررة في بلد أجنبي أو في إحدى القنصليات الموجودة بالمعنى المصري

تلك المحررات محررة باسم القنصل المصري مادام مسؤولا عن وضع تحريرها وهذه الشروط هي المقررة في قوانين الجهة المصادرها المحرر طبقا لها عند ثبوتها عند بعض الدول وهي - شكل القيد المحكوم بشرطه الجديد الذي يصدر منه ، لا أن هذه القاعدة ليست مطردة عند جميع الدول فيها ما يقتضي أن يكون المحرر معاديا في صورته لقوانين بلد المقادير

وعلى كل حال لا تعتبر الورقة الرسمية الأجنبية إلا إذا كان مصدقا عليها من الحكومة المصرية بما يفيد صحة صدورها من الجهة المسوطة إليها كذا في الأوراق الرسمية المصادرة من فاسل الدول في مصر لا تعتبر أمام القنصل المصري إلا إذا كان مصدقا عليها كما ذكر

وسبب في ذلك راسخ ، وهو حاجة المحاكم لأهلية جميع السلطات المصرية على اختلاف أنواعها من معرفة رسمية الأوراق الأجنبية من طريق شرعي حتى لو كان ظاهر الورقة يدل على أنها صادرة حقيقة من الجهة المسوطة إليها

ويحصل التصديق من جهة الخارجية أو من خاصته مصر الأولى كالمسألة الأولى الآتية من طريق القبول خالفه والثانية كالمسألة الأولى الآتية من طريق القبول

## مبحث - فيما يترتب على فقدان أحد شروط المحرر الرسمي

يترتب على فقدان صحة الموطوع أو عدم اختصاصه بالمحرر أو عدم مراعاة الأوضاع المقررة في تحريره بطلانه واعتباره كأن لم يكن - فبعضة لبعض المقادير

أما بالنسبة لمظهر

ب ك ا و ه ا محرر فهو محجج بهما

و ب م يوفيه فلا عبرة به ولا يجوز إثبات موضوعه جبر مجيب أو لا فلا بد أن كان شهادة الشهود غير حاضرة



باب أمضائه واحد دون الثاني لعدم معرفة التواعد وانكاهه فهو حاصل أيضا  
هذا إذا كان العقد مصدقا لمصنفات مبدلة بين الطرفين وكل عقود العوض كذلك  
أي إذا كان من عقود التبرع كعقود التبرع أو الهبة كالف في اعتباره ولا سيما بين الوهاب  
والموهوب

### الفرع الثاني - في المحررات غير الرسمية

الأوراق غير الرسمية هي التي يجريها الأفراد من دون توسط أحد الموظفين وهي  
أنواع

الأول - الأوراق العرفية

الثاني - الأوراق التجارية وهي صكوك، سندات، حوالة بين التجار من ذواتهم وسنداتهم  
وكتب (رسائل)

الثالث - الأوراق المخصصة

### المبحث الأول - في المحررات العرفية

الأوراق العرفية هي المحررات التي يتداول بها الأفراد في غير عقود تجارية وصكوك  
التي تتداول بها تجارها برجع لحاجتهم الخاصة باللائحة به فحريهم تعتبر أوراقا عرفية  
وليس لهذه المحررات شروط خاصة يجب مراعاتها بل تخضع على النحو الذي يراه  
القانون ويكون نامة شوبيع من صكوك منه

فإن كانت من العقود يجب توقيع الطرفين ولا سيما إذا كانت للمصنفات متعددة  
صكوك

على أن الناس اعتدوا أولا في عقود البيع لاكتفاء توقيع الذات دون توقيع المشتري  
لأن المحاكم المختصة تبنى أصار هذه العقود صحيحة وحكمت مرارا كثيرة بصحة  
مع استقري ثلثي ذي القسط فوضع عليه من الخارج دون البيع الأول بعد توفيقه  
من المشتري ولو كان مسجلا وفي صماء بخلاف الأصل كما لاحظته حضرة القاموس  
لغافل خلل ذلك ولا سند له من النقاوي هذا أو دلاله



يكن الذي من عطفوا إلى هذا القص وصارت العديد ومع عتيا من الحاسين  
و يسمى أن تمرر مسدات العربة من نسخ عددها بقدر عدد المتعدين يكون يد  
كل واحد منهم دليل يحتاج به على الآخرين  
وأن تمرر بمحاذاة المتعهد أو أنه يكتب عليها محطه عارده بعيد عليه التام ووصه الكامن  
بالتعهد لمعروض عليه

والعادة أن يكتب عليها مثل العارده الآتية : وعلمت عما في هذا وأنا مقترنه  
وهذه حبيصة تمح كثيرا من التمرير واستعمل الأوراق الموضوعة عليها بهاء ونقلت الموضع  
قبل التوقيع ولا يدخل الفرس عليه من كاتبه أو المتعقد معه أو من أجنبي ذي فائدة  
من ذلك

هذا إذا كان يقرأ و يكتب فإن كان أميا وجب ألا يكتبه بالتوقيع باسمه وقد بدأوا  
الآن يوقعون اسمه الإسماء وهي طريقة حسنة جدا وتم من المضم ومن الإسماء أيضا  
لأنها لا تسرق ولا تفقد

وجه قانون ١١ أغسطس سنة ١٩١٣ عدد ٢٣ المختص بالمواليد ووفدت مشيخة  
على هذا الاستعمال فعلى بوجوب بهاء الإسماء اليد الجنبى مطبوع في أعمال الفيد بالدفتر  
من لا يعرف القراءة والكتابة من المتعدين ( مادة ١ راجع ص ١٢ )

### المبحث الثاني - في الأوراق التجارية

الأوراق التجارية هي أي بحرر فعل التجارة خاصة تتحرر من دفاتر ورر  
وهو يبررسندات وتداول وهكذا

وأهم تلك الأوراق المحفائر لها يقرب عليها من إثبات لأصحابها وعيهم  
والدفاتر التجارية فيها

القيمة الأولى - الدفاتر الواجب على كل بحرف التجارة استعمالها طبع في هو مدون  
في قانون التجارة ( مواد ١١ - ١٨ تحكما ) وهي :

١ - دفتر يومه ذكره - التاجر وما عليه من المدون يومه وما وجع ما يشره  
من أعمال تجاره في كل يوم من شرك أو بيع وحوالات وصول حوالات وما يقص  
وما دفع وما صرفه في شؤون مولده وخاصة شهرا فشهر ( مادة ١١ )



- ٢ - دفتر المبيعات جديدة مع جميع الرسائل الصادرة منه في شؤون تجارتها مادة ١٢  
 ٣ - دفتر الجرد تكب منه كل سنة أمواله تامة ومشتوبه ونحصر ماله وما عنده  
 مادة ١٣

ويجب أن تكون هذه الدفاتر حدية من كل مزاع أو باع أو تكتلة في حوشتي  
 الأمانة في دفتر الحسابات من الحساب والمطابق  
 ويجب أن يكون لكل صفحة من الدفاتر الأتولين عمره وأن يوضع تيبها من الأمور  
 تنبيه الحكمة الاستدائية لذلك  
 وكذلك يصح المنسوب المذكور بوقوعه في آخر كل سنة على الدفاتر الثلاثة مد ذكر  
 انتهاء العمل بها

القسم الثاني - الدفاتر الاختيارية وهي التي يرادها الآخر من نفسه تسجيلا للعمل  
 وصبط حركة الأعمد والعمد على حسب ما يظهر لكل واحد بالظن لدواع متجربة وأهمه  
 وليس هذه الدفاتر نظام مستون

مأخوذه - مبادئ العمود والعمد التي تقرر بين التجار تدخل ضمن الأوراق  
 العربية

### المبحث الثالث - في الأوراق الشخصية

الأوراق الشخصية أو الخاصة هي الدفاتر والمذكرات وجميع صرديات التي يخصها  
 كل فرد تاجر كان أو غير تاجر موطعا أو غير موطف في مصالحه معه ضبط أمواله  
 والاهتمام في أحواله معاملة مع غيره من بيع وشراء وفرض وإفراض وعمليات  
 وحقوق وحولت وما أشبه

لا فرق من أن تكون تلك الأوراق مضمومة إلى بعضها في صورة دفتر ومجلات  
 أو أن تكون مضمومة لكل ورقة عداها سواء كانت بمضاء أو غير بمضاء  
 ويهين أن صورة تلك الأوراق وأوضاعها تختلف باختلاف الأمر فبعض من يرى  
 ورقة خاصة أمكن في المصنف من أوراق التجار ومنهم الأوسط في ذلك ومنهم من  
 لا يهين في أوراقه إلى المطلوب إلا بمضاء وتحت طولي وكل حيز في أن تكب بنفسه  
 مضاء كما يشاء



الفرع الثالث — في قوة التذيل الخطي

رد هوہ الدلیل عامہ من الاعتدال فانفسہ لموی اتان یدہ والفریم من نکوی بہ  
صنہ ہم وثلف صی الذی یحتج بالمخرجات اہامہ

المبحث الأول - في قوة الدليل الخطي بالنسبة لدوى الشارب

جميع الأوراق رسمية وغير رسمية محمّلة على من وقعها مع إصبعه

' وأند، هيربات أوسمبة خجيه فاحضة على المحمد مودا، كات عقدا لو قرولا  
لاهب ممب لا، لا، ايطي، إماده ٢٣٦ مدني.

وطريق بعدها عسرى القلعة إذ لا بد للطالب من اتخاذ طريق حرمهم في طريق  
الرباع وهو دجوى القويرويه، حراف طوبئة وقد يمرض مشعرا إلى الحكة فيه  
بالتي يمرض هزيمة إذ لا يصح إرجاع المواد ٢٧٣ وما بعدها من أهداب

و مع ذلك ليس الحكم باسم أصدره ورقة "ترسية موهبة على إقامة دعوى من خصم  
الذى يريد الاعتراض على يجوز منعها أن يحكم برفض الدعوى من غير فحص لما لها من قوة  
و هو لم تقدم إليها دعوى تزوير تلك الورقة (٢٠١٢-٢٩٢ من مصلحت)

(ب) وأما تحرّرت العربية فهي حجة على من وقفها فكما تصرّح بذلك ترك  
الكتابة أو الأضداد الموقوفة بها (مادة ٢٣٧)

ويعتبر، بكتاب الكفاية أو المختار طريق مسنون آخر في فنون المرافعة وهو أسهل من حقوق التوريث لأن التناول في هذه واجب على من يضمن عدم صحة تحرير التمسك وأما في الأورق العروسة للإيكاز من قبل الشيخ فالح عليه السلام، فمعدنها كتاب مائة البرهان على صحتها (تأليف المواد ٢٥١ إلى ٢٧٢ من المصنف)

ج ١ : وأما الأوراق المتعارفة فهي دائرة التجارة الفاسية و كذا ولاية الحب الاستوائية  
 حسب تحدها مع جده حدائق حرجي شامل معه سواء يكن هذا البحر أو غير بحر وسواء كان  
 القاهري أو أمم نحاري أو مدني وسواء كانت تلك البحار جميعه شروط القاهري أو لا



ولا يعمم القليل المتفرع من هذه القصة فاما اعتباره لصالح محتج به وعنده ما تركه من باع مراما واحتج على بيعه مدعى المشتري وكان فيه أنه دفع الثمن كله أو بعضه لا يجوز له أن يتخلص من ذلك القصة إلا بنكر وإذ لا يرد ذلك عليه الإثبات ولا يحقق عدم الانقسام إلا إن كان بين الأمرين المراد الأخذ بأحدهما وترك الثاني تاليه أو على الأقل علاقة قوية كالبيع وقبض الثمن وكالدين وأدائه فاب كالمستمكن ولا انقسام وارد كما لو ادعى أحدهم دينا على مرام واحتج مدعى به بثبوت الدين وأن المدعى مدعى للتاجر أيضا

ولهذا لا حجية لغيره ليست حجة شرعية ولكنه يجوز الاستئناس بها وبغير قريضة في الشهادة

ويلحق بها المحامات المؤتمرة عنها مدع القصة ودهر المصلحة ومرسلات التجار للتجارة

(د) وأما الأوراق الشخصية أو الخاصة فلاحظ فيها ما يأتي :

أولا - لا تكون الأوراق وتعداثر الخيرية دليل على صالح صاحب سواء كان ذلك بإثبات دين له على غيره أو تحصيله من دين عليه ولا تعتبر مبدأ دليل على كفاية يسوغ معه بصاحبها طلب أي شيء أحسنه من حصصه ومع ذلك يجوز للقضاء أن يظنوا عليها إذا قدمها صاحبها على سجل الاسترشاد فقط ليستخرجوا منها مرائي من حجة بعض ورائع المسوى إن أمكن

ثانيا - تعتبر الدفاتر والأوراق انقضية حجة على صاحبها في حالتيه (الأولى) إذا أثبت بها حصول أداء دين له أو حرمه منه (والثانية) إذا أثبت بها وجود دين أو تعهد عليه غيره بشرط أن يذكر فيها صراحة أنها محررة لنفوس مقام الوثيقة وصالح إدراك ثالث - يجب أن تكون الأوراق المذكورة محررة بخط صاحبها أو بمخضاة منه حتى يمكن الاحتجاج بها عليه في الحالين السابطين

رابع - بعض الأوراق المحررة بخط صاحبها أو المخضاة منه الأوراق المحررة بخط كاتبه المعتبرة تلك أو المحررة بغيره أحسن ولو كان المدعى نفسه إذا أثبت أن تحريرا كان خط صاحبها أو شاه على إشارته



سابع - إذا كانت الكتابة التي ثبتت برأيه المدين من ذمته لأوجب لصاحب  
مشطوبه لكن لا يبرأ من ذمته شيئاً على تلك البرائة من الدين المذكور وإن كانت  
ثبتت فيه على صاحبها وهي بهذه الصفة فلا تعتبر

سادس - تسقط هذه الأوراق والمطامير المذكورة لما قدمه الدليل على ما يجنب الثابت  
فيها وهو التمهيد من غير أن يكون هناك احتياج لوجود مبدع دليل بالشك

سابع - لأمر التثبت في تلك الأوراق لا يقبل الاحتجاج في استدعائهم وحسب  
عينه قبول مجموعها وإن حالف حرقه ما يظن

ثامن - ليس للقاضي أن يطلب إحصاء الأوراق أسد الإحصاء المتولدة أو دماره  
من تلقاء نفسه أو يأمه على طلب الحكم الآخر إلا إذا كان المدين المذكور مشتركاً  
بين الخصمين

### مبحث الثاني - في قوة الدليل الخطي بالنسبة للغير

الغير هنا أهم منه في التمهيد فهو كل من لم يكن موثقاً على مقرر من قومه به  
وبين موقعه حصومة أو يمتثل قيامه به

#### ١ - الأوراق الرسمية

الأوراق الرسمية هي التي تجزئ بحرفة المأمورين المختصين بذلك تكونت  
على أي شخص ما لم يحصل الإثبات بقرينة ما هو مذكور بها فتعريف المأمور المجزئ  
بذلك ٢٢٩ مد

من يأخذ النص على ظاهره منهم أنه أن الأوراق الرسمية هي عامة فم  
لا فرق بين عهدي وغير عهدي

وهو محمود غير مسلم

الأوراق الرسمية هي أقسام أنواع فالأقسام الثلاثة الأولى منه هي على كل  
بما لا يستلزم أي أنه لا يجوز لأحد أن يحصل من حكم طابع عام أو معينه  
مباشرة أو قرر صادر مطاعة النظام ولا أن سكر ما دون في مجزئ النص في  
إدارته وما ثبت في ديوانه أنقرة بذلك ولا أن لا يصحح ما ثبت في الأوراق  
القائمة اللهم لا بد ادعى القوي في شيء من ذلك وأمنه



والدهر أن العقود لاحظت هذه الأنواع الثلاثة عند تقريرها مادة ٢٢٦  
والقسم الرابع هو الأول من القسمة وهي موضع البحث دون غيرها في باب الأدلة  
بعد مسلم أن يكون القانون طرفاً لها بعد التنازل لأن ذلك يخالف المقصود ولا يتفق  
مع نصوص الإشارات الأخرى

قد مضى أن معنى التنازل على الشايع في غير ملك وغيره أن بذلك عقد رسمي فيخرج  
به طلب من صاحبه وبعد عرفته من جميع قواعد التعهدات والعقود أن غير المتعاقدين  
لا يتأثر بمثلها

وما عده من هذه عموم هذا النص للنصوص الأخرى في باب الإلتزام المدنية ما جاء  
في المادة ٦١١ المضمون في إلحاح الآلة من عقود تنقل ملكية وخطرق  
العية أنه لا يرضى أو من العقود اثنتي عشرة حقوق الارتفاق والاستعانة والسكنى والرضى  
تأخرى أو المشتملة على زنة هذه الحقوق ثابت في حق غير المتعاقدين غير يذعن هذا  
عبد سجل تلك العقود في قسم كتاب المحكمة الذي لم يتركه القدر أو في المحكمة  
شرعية»

وسبب هذه الصعوبة وحسبها هي أن لا يخرج ما على غير المتعاقدين، لا مسجبه  
بل مثل هذه التفرقة واجب أيضاً مثل هذه التمايز في عقود القسمة والحكاه بيع  
تقهرى وبعض عقود الإجارة وغيرها

وصاهر أن النص الأخير مخصوص بالأول فضلاً عما له للورد فيه أعني عقود الملكية  
وحدود المادة ثم بين أن محذرات التبعة لتعهدات لا يعلق لها ذلك وما يتفرع  
منها من حقوق لغيره الأخرى

هذا حكم يجعل النص من قبل جعله حاصلاً لأن أي إيمان لا شأن به  
بين ذلك في عقود ومدين به «بأن» يجوز به عقد رسمي أو عرفي حتى يحتاج للدلالة على  
حواج لا يحتاج منه «محذور» الرسمى اللهم إلا في حالة «باسم» المتأخرين لا سيما أن مع  
لا يفي جميع الأوجه

عز أن «تحت» أي مخرج من المحذور الرسمى في هذه الحالة فالحكمة على صحة صدور هذا  
محور من الموصف الذين لمسته فيه يقول المحققين «أما كون ما هو ذاهد أنه قد يوصف  
مطابقاً حقيقة وصفت في «الخارج» أولاً وليس من شأن المحذور إلتزامه بالمصرب مثلاً



ذهب ربه ، مكرباً إلى الموتى واعترف بدينه ، فخرض من مكر أئمة حقه قبضه من  
حصوله ، هاتيكه وأتمه بمهد بوفاء الذي في سنة أشهر وأنه وهب له عشرين مائة فأمم  
للموفا وأمره بكر وسحر انطوفت ونفذ عقلت محضه شاهدهن ووقد اذيع الوشعة

الذي يهتبه فتور ويسير اجماع على شيء شخص) هو  
 ١) حضور القاضين بدعوتها امامه وكذا القاضين  
 ب) صدور الاصل من القاضين الاقرض والقرض والقرض  
 مع صدور بعهده المقرض بولاء الدين في الاصل المسمى  
 د) كقول هذا وقع في الملك والردان المتيقن في السنة

ذلك ما بينه محرو منسى أما كونه بقرار لطريقين مطاوعة الواقع فلا نفي أن حرب  
تقرص حقيقة أوله ياتقرص ورعي أوله هي تلك مسألة حرجية عن موضوع لا تتر  
بمرة ولا يبعد أن يكون الظرفان متواطئين على عصم حتى ثالث هذا العهد ضرورى  
والأحصى حتى لمصطفى وثالث ذلك صريح العرف ومنها الشهادة بالادانة واصله في العهد  
وحلاصة أن انقط الخانوق جزء أوسع من مراده وأن دمجية المحر لا تترك بدنه  
في حقوق غير اختصاصه

و في الفرق بين الرسمى وغير الرسمى في المعروض هو ان الرسمى لا يلزم اقامه البرهان من عدم صحه المثابه بل يكفي طلب عدم اضدادها باله الى

أما الأولى فلا بد له من نظام، في اثبات عدد صحيح دافعه الفائدان فيه، ثم لا بد من تحت صحت صفة بحور الترتيبية ولكنه تدبر هذا في ذلك لا فائدة دعوى الترتيبية رده معقولاً بصفحة صدور بحور على هذا المؤلف المسمى فيه وبحضور من دعوى منه هذا كل ما رده ذلك النص الكثير<sup>1</sup>

وَأَمَّا مَا رَأَيْتُكُمْ فِي كِتَابِكُمْ الْمَكِيدَةَ فَمَكِيدَةُ الْمَكِيدَةِ هِيَ الْمَكِيدَةُ  
الَّتِي فِيهَا الْمَكِيدَةُ هِيَ الْمَكِيدَةُ الَّتِي فِيهَا الْمَكِيدَةُ هِيَ الْمَكِيدَةُ  
الَّتِي فِيهَا الْمَكِيدَةُ هِيَ الْمَكِيدَةُ الَّتِي فِيهَا الْمَكِيدَةُ هِيَ الْمَكِيدَةُ  
الَّتِي فِيهَا الْمَكِيدَةُ هِيَ الْمَكِيدَةُ الَّتِي فِيهَا الْمَكِيدَةُ هِيَ الْمَكِيدَةُ

[illegible]



وهو كإن المراد إقامة حجة على غير المتعدين أو دوى الشك في المحرر مطلق وجب  
تسعيده ليكون إعلالا لمن يتلفذ مع من ملك الحق لغيره فلا يقسم على النعمس و ذلك  
لحق عنه قد نعم من أن أول المتولين في الملك أمتهم بالنسبة

وبالاحتساب إن إثبات ما يختلف ظهر الورقة رسمية ممنوع على العاقدين مسوده  
الشهود هي لا تقبل إلا إذا وجد مبدأ إثبات كتابه

أما غير المتعدين من يكون لهم مصلحة في رسمه محرر عليهم الإثبات جميع الطرق  
وسا انشده لأنه لم يكن لهم أن يتحايلوا لأمر لا يعملونه حين وقوعه

### في قوة التعميد التي لبعض الأوراق الرسمية

بعض الأوراق الرسمية قوة تعيدية كالأحكام وهي المعود الرسمية أي صخرة على  
يد كاتب المحكمة

ومعنى القوة التعيدية أن تكون الورقة الرسمية واجب التعميد متى وصفت فيها صيغة  
مخصوصة تسمى الصيغة التعيدية

ونوضع هذه الصيغة على كل حكم ياتي وعلى أصل كل عهد رسمي محرر أمام كاتب  
المحكمة والذي يصحها هم كاتب المحكمة

ومى وصفت هذه الصيغة على ورقة رسمية من الأوراق المذكورة أصبح التعميد واجب  
ولا يجوز بقاءه ولا في أصول مخصوصة كمدعوى التدوير وفي الأحكام

### ٢ - الأوراق المعروفة

قال المسد ٢٢٧: «والمحرمات الغير الرسمية تكون حجة على المتعدين بها ما  
يخص بذكر الكتاب أو الإمضاء»

كما عرفت لقط المسد ٢٢٦: «مصر لقط هذه المسألة يدعيهم بها أنها خاصة بمسندات  
المعود دون قوة الأوراق الرسمية والنواقع أنها تشمل الأوراق كلها عموما كانت أو غير  
عمود حتى الرضاي أندية لوجهه وبذلك هو المسد (٢٣) » لتأشير على مسد  
الذي بما قيد يراعى للذين منه يكون حجة على الدائن ولو لم يكن محصى منه إلا بد  
أنب الدائن خلاف ذلك»



ومن مخصص أن لا يكتب إلى وكالة بأمره معلوم دفع المدين المطلوب منه لئلا  
يوقع هذا الحساب في مذكرة تعاقب جاز له إثبات حقه بمقتضى  
والعقود في قوتها هذا مقاصده لا تناقضه

أما تأسيسه على دوى امتداد فيها الأوراق العربية لأهمية لها مدتها لكن لا يست  
تاريخها من طريق قانون حاز الاحتياج بها على الغير بمادة ٢٢٨

ويكتب تاريخ الأوراق العربية قوة تجديده على الغير بالمدنى للطرق  
الأربعة الآتية مادة ٢٢٩

الأولى - تسجيل المحرر أى غرضه بتمامه بمعرفة كاتب المحكمة في دفتر خاص معد  
لذلك والتاريخ المحرر حيث هو تاريخ التسجيل

الثانية - تقديم ورقة بقلم الكاتب يجمع على في يوم تصديقها حتى تكون فيه  
ثبات تاريخ وثبوتها اليوم وثبوتها اليوم في دفتر قيد

الثالثة - ذكر المحرر المرقى في ورقة رسمية وتاريخ المحرر حيث هو تاريخ ورقة  
برسمية

رابعة - وضع أحد الموقعين على

ولا يصححها على الغير إلا من حين موت تاريخها فلا يشترى زيد بخلافه عند غرق  
وم يشترى تاريخه إلا بعد أربع سنين لا يجوز له مدته أن يمتدح على من لا حتى  
يجب من ذلك المقار بوضع اليد خمس سنين مع السبب الصحيح لأن سنده غير مقدر  
في الأربع سنين الأولى فلهب علم ثبوت تاريخه

### ٣ - الأول في التجارية

وهو من المصارف خمسة عشر على بعض مما تحت في دفتر أحدهم على الآخر يوجد  
كل شتره في ذلك أن يكون مسوده شروط وضعها واستعملها - مادة ١٥ في المادة ١٥  
من قانون التجارة - المادة التي يجب على من يستعمل المصارف المدونة لا تكون حجة أمام  
محاكم مالم يكن مسوويه للإحزاب المتألف ذكروه

وعرفنا من سبق أن الغير صاحب التدبير أن يحججها عليه ويوم يكن مستولاه  
شروطها فتخصص هذا النص أيضا للاحتياج على الغير تحت التدبير



٤ - الأول والى التخصوصية

لا يخرج بها على الجرمين كما كان نوعها

التخصص الثاني

في الأدلة القولية

القرع الأول - في شهادة الشهود

تسمع شهادة الشهود صد الحكم بتحقيق من المحكمة

وأخص طرق الإثبات عند انشراح شهادة الشهود لأنها موضع شبهات لاخص  
يجوز فيها الخطأ والنسب والكذب والجهالة ولا انتقام وغير ذلك مما يعمس الحقيقة  
ويضيع حقوق مصلا عما تستلزمه إقامة هذا الدليل من صياح الوقت والمصاريف وشاق  
من أجل ذلك جرى الفقهاء على الجدل الآتي :

يجب إثبات جميع المصلاات القولية التي ترط لراس حصصهم بعض الكفاية وكل  
من قصر في ذلك فعليه على منه

ولا يقبل منه شات ما نفعه جرمه أو جاني شهادة الشهود لا في منقوله  
أولا - من لم يكن في مقدوره الحصول على محرر يثبت حقه ومثله . من وقعت  
عليه جنة أو جنة كالسرقة والنصب

ثاني - من كلف بده سند يثبت حقه وصدده هو فاعلمه كالحرق والسرقة  
والنصب أبى (مادة ٢١٨)

ثالثا - من كان حقه صغيرا يسمن عدة لأجله فحرقه سند صادر أو يثبت من  
صرف مصاريف في مؤس فحرقه سند زيد على ما يناسب الحق المدكور  
وهو قرر القاموس الحقوق التي يجوز إثباتها بشهادة الشهود وهي التي لا بد قبحها  
على ألف قرش

وكل حق راتب قيمته على ألف قرش لا يجوز إثباته بهذه الصرعة إلا في أسوأ  
مستأنبه وهي التي تتقم سنها ثم حجة وجود مدل دليل بالكلية (مادتي ٢١٥ و ٢١٧  
ومبدأ الدليل بالكلية هو علاه عن محرر صادر من المعهد مشتمل على صدر  
نصل دعوى الله في ملو قريه الاحمال (مادة ٢١٧)



وقد حصل القانُون (مادتي ٢٢١ و ٢٢٢) التشريع في الوقت ودمج القوانِين مبدئياً  
في حوزة الدولة وليس عبر الكتابة. وفي هاتين المادتين طرحت حيث صرح به ما إذا كان  
يجب إثبات البدء بالتشريع ودمج القوانِين بالكتابة أم لا. ولقد رأى أن الكتابة واحدة  
لا بد، كان للمدعي في التصديق آثاراً فاعلة خاصة يمكن مشاهدتها.

ويجب بعض التواضع الإثبات شهادة الشهود حتى في الأحوال الخاصة فيها الشهادة  
لا بد كان أصل العقد ثبتاً بالكتابة.

فإن اقتصر ريد مائة قرش من بكر وحرر له سنداً بذلك لا يجوز له أن يثبت  
الأداء بالشهود.

ويجوز الحكمة المختصة على هذه الجماعات

ولكن القانُون المنصري فاقص في هذه المسألة وأحكامها كما جارية على قبول  
الشهادة في مثل هذه الحالة.

ومن الواجب حصول على سند بالكتابة في حالة إذا ردت منه العهد على ألف  
قرش بعد أن كانت متى هذا المبلغ أو أقل منه.

مثلاً: لو اقتصر ريد من بكر ثلاثمائة قرش ثم أرمته ثم خمسة مائة فمجموع ألف  
ومائتان. يجب على بكر أن يأخذ من ريد سنداً بهذا المبلغ ولا يجوز له أن يثبت حصول  
الاقتراض على ثلاث مرات. في ذلك من فتح باب المحرقة ومعالجة القواعد الأساسية  
التي وضعها القانُون وهي عدم جواز الإثبات بشهادة شهود بما ردت عليه  
على ألف قرش.

وكذلك لا تجوز شهادة الشهود على مبلغ أقل من ألف مبرم إن كان هذا المبلغ باقياً  
من مبلغ أصلي. ريد على ألف لأنه كان يجب على القاش أن يبين سند الدين الأصلي  
عنده حتى يكون له حجة على المدعي عند التنازع.

### الفرع الثاني — في الإقرار

الإقرار هو ما يصرح به أحد الخصوم سلفاً لدعوى خصمه وعالماً به أيضاً بالاعتراف

والإقرار على نوعين.

أولهما في غير مجلس القضاء.

ثانيهما في مجلس القضاء.



## ١ - الإقرار في غير مجلس القضاة

إن كان الإقرار شعوريا فلا يجرده ولا يجوز لمدعي إثباته إلا في الأحوال التي يجوز  
لها فيها الإثبات بعبادة الشهود

والسبب في ذلك عدم تكبر المتعاضدين من مخالفته صدر عدم الإثبات بالشهود

وإن كان مكتوبا أو عليه توقيع المدعى فهو حجة عليه وإن كان القبول به يخص على ذلك  
لأنه في قوة العقد الكتابي

## ٢ - الإقرار في مجلس القضاة

هو الذي يقع في ورقة رسمية مملئة من المقر إلى حصة أو هو الذي يقع شعوريا  
في الحصة أمام القاضي

وهو حجة على المعتزف

والإقرار لا يقرأ إلا بحضور الخصم المقر أن يأخذ من الإقرار ما يسمع ويرى ما يصره

مادة (٢٢٣)

مثال ذلك ادعى زيد على بكر أنه اقترض منه ألف قرش وبسبب برمه بأدائه  
وأقر بكر أنه اقترض المبلغ خفية ولكنه رده إن ربه أو رد نصفه وه يثبت عليه إلا  
النصف . ليس يريد أن يأخذ ما شق الأول من الاعتراف وهو حصول القرض ويرتد  
شق ثاني وهو انقضاء التمسك أو بالنقص

وكذلك إذا ادعى دينا دافلكه وأعرف المدير بهدين بلا فائدة فليس للدائن أن يأخذ  
بالقسم الأول ويترك القسم الثاني من الإقرار

## المخرج الثالث - في اليمين

يمين قسم يصدر من أحد الخصمين على صحة المدعى به أو عدم صحته وهي  
قضايا - يمين حاسمة ويمين متعة

١ - اليمين الحاسمة هي التي يوجهها أحد الخصمين إلى الآخر كدس فاضح  
في الدعوى



مثال ذلك - ادعى زيد حقا قبل مكره عطلت محاكمة الدين على أنه غير مانع من ذلك  
حق ذلك حلفها مكر سقطت دعوى زيد

والكون عن الدين إثبات الدعوى

و يجوز من وجهه وله الدين أحسنه أن يزعمها بقرعة على حصصه (مادة ٢٢٤)

ومن حيث الدين لا يجوز تقصير الدين حصر الدعوى بناء على ذلك أن يطلب إثبات  
حقه برهان آخر لأن توجبه بدين مسلم التزل عما عنده من أوجه الإثبات وهذا  
كانت قنونة (مادة ٢٢٥)

ومع ذلك يجوز تقصير على الخالف بأنه حلف كذا ما إذا ثبت عليه التكذب صواب  
ولزمه الحلف الذي حلف على إنكاره على سبيل التعويض

٢ - الدين المنقسم هي التي يطلب تقاضي من أحد المدينين مركبة بالآلية  
التي قدمها (مادة ٢٢٣)

ويكون ذلك في حالة ما إذا لم تكن الآلية كافية في نظر القاضي لإثبات المدعى به

وهذا كانت تدين من المسائل التي قد تترتب صحة الناس ويوجب التمدح فيهم وحب  
على القضاة أن يستعملوا الآلية العامة في جبرها إلى كس حاسمة وعرض احصر فوجبه  
به في حلفه أولى ووجبها من قبلهم إن كانت متينة

فإذا ظهر من أحوال الدعوى أن طالب الدين يريد إعفاء حصصه مع دسوح  
خلق أو ظهور بطلان الدعوى وحب الامتناع عن قبولها

مثال ذلك - ادعى زيد على مكر حقه ليس هذا لئله أن كل هذا فادعى دينا كبير  
ليس طاهر السبب ولا دليل عليه ونفس بين الطرفين علاقة ماضية هذا يجب نص  
وجه الدين بد عارض للمدعى عليه

و مرد بالوجوب مايجب للقاضي لا أن ذلك مفر من عليه فانه لا ان القانون مدعته  
وجوب قبول الدين أو حصصه



## الفصل الثالث

## في القرائن

القرينة استدراج مجهول من معلوم  
والقرائن صبيان - قانونيه وقضائية

## الفرع الأول - في القرائن القانونية

القرائن القانونية وعلا

الأول - القرائن التي يجوز تخصيصها أي إثبات - بختها

الثاني - القرائن التي لا يجوز تخصيصها وهي القرائن القاطعة

والأصل أن كل قرينة يجوز تخصيصها ولا يخلف حكم هذه القاعدة إلا في أحوال  
استثنائية متصوص عليها في القانون كالأحكام القضاية ومقتضى المسئلة وكل أمر يعتبره  
القانون برهانا قاطعا على ثبوت أمر آخر

ولا يجوز إثبات ما يخالف القرينة القانونية إلا في حالة واحدة وهي وجود منه الدليل  
بيد المدعى فإنه قرينة على انقضاء العهد (مادة ٢١٩) ولكن يجوز للدائن أن يثبت  
أب وجود السند بيد المدعى جاء من طريق سرقة أو غصب لا أنه سلبه إله حبيب  
الوفاء ولا تنزل (مادة ٢٢٠) .

## الفرع الثاني - في القرائن القضاية

القرائن القضاية هي الأدلة التي يستعملها القاضي من دفاع الدعوى وأحوال  
باحتجاده وأعمال فكرته وهي ترجع في الحقيقة إلى قوة التقدير وأربعة محاسن ووضوح  
الوقائع المضمومة وغير ذلك

وكل قرينة من هذا النحيل ليست قاطعة وكلها تقبل النقض

## الفرع الثالث . . في قوة الشيء المحكوم فيه

سواء بشئ المحكوم به عن صفة الحكم النهائي الصادر من المحاكم

وقوة الشيء المحكوم به هي الدليل المتبرر المدعى من الحكم فلا يقبل معه إقامة  
حجومة مرة ثانية لا عند القانون أن الحقيقة هي ما حكم به



ولمك قربة فاطمه كما تقدم بيانه وإن كان الخطأ حائزاً على القصد فيحكمون بم  
لا يطابق الواقع . إلا أن الاحكام الواجب لأحكام وصي المنازعات إلخا الشارع إلى  
تقرير القرينة له كونه يكون خطأ من فاصل في التقاضي وإلا لما انتهت حصومة  
مدام الناس في الوجود

ولا يصح الحكم حائزاً فوزه انتهى المحكوم به إلا ثلاثة شروط (٢٣٢)

الأول - أن يكون موضوع الدعوى واحداً

الثاني - أن يكون سبب النزاع واحداً

الثالث - أن تكون الدعوى قائمة بين الخصوم أنفسهم

١ - اتحاد الموضوع

مثلاً . كان موضوع الدعوى الأولى شراء دار يجب أن يكون موضوع الدعوى  
الثانية شراء تلك الدار بهما فإن كان النزاع فيه لغير دارا أخرى أو عقاراً آخر جاز  
التقاضي

٢ - اتحاد السبب

السبب هو العمل الذي ولد منه حق المدعى . فإن كان موضوع الدعوى الأولى  
ملكية دار سبب الإرث وجب أن يكون كذلك في الدعوى الثانية لكن إذا ادعى  
ملكية أخرى بسبب الملكية فالتقاضي - نـ

٣ - اتحاد الخصوم

لمرده أن تكون الدعوى الثانية قائمة بين الأشخاص الذين حكم بينهم في الدعوى  
الأولى ولا يرد بذلك أنه يكونوا ملصقين . بل إن كل حضور وكلانهم صم كأي  
ويقوم الوثيقة مقام موافقتهم كأنهم هو فذا انحلف الخصوم سائر التقاضي

ويجب أن تكون حصة الخصوم واحداً حتى لا شرط انضمام لأكثر بقرت على  
شرط اتحاد الخصوم في الدعوى أن يكونوا متحدين صماتهم لا بدوتهم إذ لمصاحي  
الوحد يوم في كل يوم عن أشخاص كثيرين مختلفين والمزاد فاتحاد القصة كون الصورة  
التي تقدمت به خصوم أمام القضاء لم تجر



مثلا . كان المذعى يدعى له على المذعى عليه منه هذا . ذعى أحير نفسه  
أو نفسه لكنه بمحض المذعى عنه صحت وصا أو قيا فالتعاضى حاز  
نك حتمت هذه اشروط فالتخاصمة ممنوعة وإذا تخلف أحد أو هي كلها  
فالتخاصمة حذرة

## فصل

### في الإثبات في المواد التجارية

جميع ما قلناه من القواعد والأحكام مشتركة بين المواد المدنية والمواد التجارية  
لا أن إثبات في هذه أوسع لأن شهادة الشهود جائزة في جميع الأحوال  
كما في المادة (٢٣٤ مدى) «عقود البيع والشراء وغيرها من العقود في مواد تجارية  
يجوز إثباتها بالنسبة للتعاقد بين وعبرهم بكافة طرق اثبات ما فيها «إثبات بالبينة  
وبقرائن الأحوال»

## فصل

### في إثبات العقود الصورية

بناء على كتاب المعهودات (ص ١٤١) أن من العقود ما يكون صورياً وأن ذلك مستلزم  
عدين عدداً ظاهر لا حقيقته له وعقداً مستنداً وأن الأول يسمى صوراً والثاني  
يسمى الصدى  
وبدیهى أن المعهودين لا يحتاجان إلى عداً كبير في إثبات صورية العقد بظاهره  
الصدى بداهة ويكفى إقراره بحقيقة الحقيقة في صيغته  
لكن يجوز أن لا يكون بداهة مجرد مستند أو أن العقد عقد سبب من لأسباب  
ويحتاج إلى إثبات صورية العقد بظاهره  
والظاهر أنه يرجع في ذلك إلى القواعد العامة أمضى أنه لا يجوز إثبات صورية  
شهادة الشهود إلا إذا كان النزاع متعلقاً بما لا يرتبط صمته على ألب قرش  
عبر أن بناءً أنه إجماع أصا على أن شهادة الشهود غير مقبولة في إثبات صورية العقد  
من نصت بمصه عن الائتم لأن ذلك يعرضي التعامل إلى خطر كبير



وقد مكث نابولاي على هذا المصوغ واشتد عليه عصب موسيو دوجلس فأورد من القانون رقم ١٥٠٠ المختص بعدم جواز "إثبات شهادته الشهود إلا إذا وجد مبرراً دليلاً بالكفاية" (مادة ١٣٤٧) وقال: "لم نقل القضاة المصريين المصرية هذا النص من القانون الفرنسي" ولكنه من غايته في العدالة والإحكام تحت إلهام من إسمائيل إدجارت عليها بعد أن عرف أنها عادت على غيرها من القوانين معصب القوادح وهو حُرُفُ القضاة أن يركبوا من شهادة الشهود على ما فيها من ضعف "إثبات" ويخطر على المفكرات "المصنوعة" لمؤيد محض عديمه حدري ذلك واضح بنفسه لما يزيد قيمته على "ألف مرش" ولكنه أسد وصدوحه قد يبيع على "تعاقد هذه القيمة مادام القضاة احتاجوا لإثباته" بالكفاية مما يبين على أنهم يريدون "رب" الأمر لحد ذاته بهم، لذلك يجب أن لا نعمل "شهادته" إلا إذا عادت قرية "لتصديق بوجوده" دليل حطلي وبصري هذا على القدرات سواء أي "الرسمية" وغير "الرسمية" لأن "المبدأ" الذي نقول بالعمل به في مصر مأخوذ من حسن الاعتدال من "سوس".

وفد ولقد على هذا الرأي حصره "المصالح" كحل "ب" "و" نحن معهما

أما غير القاضين إلا بجمع "أصل" لأنها باطل في ظهري إلا إذا كان "أصل" من "مصنعة" (راجع من ١٤٢ وما بعدها)







## تفصيل الثاني

## في عمدة التسجيل

يجب على الكاتب أن يقيد الأوراق لفصوص تسجيلها في سجل المحلة لذلك تم  
مباينه كما تقدم وأن تكون النكدة حالة من خلال الباطن ومن الشطب وكشط  
روص كلمة هو أخرى ومن التخليج بين الأسطر

وإن حضر أي شرح أو شطب وحسب لتعديس على ذلك من أحد عباد المحكمة  
في يوم محضونه مع بيان شرح التعديس حد افتتحة على الأصل (مادة ٦٢٧)

ويعطى وصلاته حسب قوربه مشتملا على خيرة التمسك بالثبوت فانه قد روي  
لاستلام باليوم والساعة (مادة ٦٢٦)

وتسجل سندات الملك يكون نسخ صورته ما تعلق بها عمل الملكة (مادة ٦٢٩)  
وتسجل سندات الأرض يكون نسخ صورته انما له المذكورة في مدني (٦٣١ و ٦٣٠)  
راجع من ٢٥٦)

وتسجل أحكام مروي امرأ يكون ذكر المحصب (مادة ٦٣٩)

ويكون تسجيلها على طلب أول اثنان عدد (مادة ٦٣٨) ومن تغاها من  
الكاتب مثله كتسجيل ما حضر أحكام مروي المراد كان لا يعمل عزم حسب له فريش  
مادة ٦٣٩

ويجب حرق التسجيل في ثمانية أيام على لا أكثر من تاريخ تسليم لاء ان لا لها  
بموقع تسجيل حنصر من الدائن عقارات بمسبه فانه يجب ان يكون في اليوم الذي  
صدر فيه "إدب" ماذني ٦٢٤ و ١٥٩٦

## التفصيل الثالث

## في الأوراق التي يجب تسجيلها

الأوراق التي يجب تسجيلها لصح لا تختص بها على الغير من الاتية

١ - عقود التملك (مادة ١٦١)

٢ - عقود المعوى القسبه كالاستعارة والاسمى والقرض والبيع (مادة ١٦١)

٣ - عقود التملك (مادة ١٦١)



- ٤ - عقود قرش (مادة ٦١١)
  - ٥ - العقود المصنعة ترك شئ من ذلك (مادة ٦١١)
  - ٦ - عقود الإجازة التي تربط مقننًا على مع سير (مادة ٦١٣)
  - ٧ - عقود القسمة (مادة ٦١٢)
  - ٨ - عقود الامتياز إلا امتياز الحكومة بالنسبة للمصائب والرسوم وكذلك الرسوم القضائية ومرتبات المسجدين والعملة والخمسة (مادة ٦١٤)
  - ٩ - الأحكام المتعلقة ببيان شئ مما تقدم أو شئ توجيه (مادة ٦١٢)
  - ١٠ - الأحكام المصادرة تتبع الحاصل بالمراد العمومي (مادة ٦١٢)
  - ١١ - طلب الشفعة
- وهذا يجوز أن تتعدد عقود المثل الملكية هي هذه المادة لا يجب تسجيل كل عقد مدونه بل يكفي بتسجيل العقد الأخير منها وبعد ذلك تسجيل العقود السابقة (مادة ٦١٩)

## الفصل الرابع

### في واجب كسب السجل

- أولاً - أن يبين في كل سجل تاريخ تسليم الورقة إليه (مادة ٦٢٤)
- ثانياً - أن يؤشر في دبل لورقة الختم لتسجيل بمصونه مع ذكر تاريخه وتاريخه متبعة ونمرة الصفحة المحل فيه ثم رقا إلى مكتبه (مادى ٦٣٠ و ٦٣٢)
- ثالث - أن يجمع إحصائه على التأسيس هناك في دبل الأول (مادة ٦٢٣)
- رابعاً - أن يسلّم إلى المثل شهادة تامة على تسجيل احتصاصه بتقريب مدنيه مشتملة على تاريخ ذلك التسجيل ونمرته الختمه (مادة ٦٣٤)
- خامساً - أن يؤشر من خلفه نفسه على هامش التسجيلات كما يصدر من الاحكام مصدرة لورقة المسجلة أو المدة على مسجده وأن يسجل الاحكام المصادرة في المسائل المتعلقة بغير الملكية إذا كانت مستندة غير مسجلة وكانت ذات تاريخ صحيح سابق فإن لم يعلل بخلافه صرامة جملة قرش (مادة ٦٤٠)



### فرع — في مسؤولية كاتب التسجيل

كاتب التسجيل مسؤول عن المسو أو الخطأ الذي يقع فيما يطلب منه من الصور والشهادات وغير ذلك مما ذكر سواء كان المسو أو الخطأ ناشئاً عن تقصير أو تقصير الكاتب الذين تحت إمرته إن ترتب على ذلك ضرر فلي الشان (مادة ٦٣٧)

والله في الذي سقط حقه أو صاح بسبب الخطأ الواقع في الشهادة وكذلك من ذلك العقار يقبل اعتياداً على تلك الشهادة لما حق الرجوع على كاتب المحكمة الذي اعتداه (مادة ٦٣٨)

ويكفي الكاتب غير مسؤول لأخصاب الشان يظهر تسجيل وهو منصوص عليه في مادتين ٦٣٩ و ٦٤٠ (مادة ٦٤١)

### فرع — في صفة دفتر التسجيل

دفتر تسجيل عائلة يجوز أن يساق أن يطاع عليه وإن إحداهما كسبه من أو صاحب التسجيلات المرصدة لها أو صوره من المسد أو أخوة أو من قائمة الرهن، ولا تكون سميت لأصحابها أو تهبه أو حود التسجيل أو مسد أو المخصص دفتر المحرست (مادة ٦٣٩)

## الفصل الخامس

### فيما يرجع على عدم التسجيل

إذا لم يسجل عقد يكون الطنود المتروكة عليه كأنه لم يكن المنصه لغير المتعدين ممن يكون له حقوق عليه على العقار المحروقة محضى ما تقدم من القوانين (مادة ٦١٥) ومن من ذلك عدم الإيجار ومسندات الأخره للمعجيه

إذا كان الإيجار منقذ ريد على قسيع مسين من راجع المتعدين بأشخاص نفسه أو من بعد فقط وإذا كانت الأخره المنصه رتبه عن أخوة ثلاث مسين أخصت أي ذلك (مادة ٦١٦)

ويلاحظ في ذلك كله ما تقدم ذكره في الإيجار بالنصه لغير المتعدين من حيث هو به، ثمانية



ويسمى من قاعده أيلول صاحب السجل على من لم يسجل لموصى به شيء معين والموحد له كذلك منهم لا يجوز له الاحتجاج على من حار حقا فلا للرهن أو حق سفل أو حق سكني بعد من تاريخ ثلث سابق على تسجيلهما (ماده ٩١٧)

مثلا مع ريد لك حق سكني قد ز بعد عرق وأصبح تاريخ ذلك العقد ذهب نورا شرعية ثم ذهب ريد ملك قد ز إلى حاكم عقدرستي وسجل حاكم هذا العقد لا يجوز به أن يخرج على بكر حدم تسجيله عنده الذي اشترى به السكني لأن اشترى مثلك حتى يوصى بغيره عنده إذا أطلق عقده وأما المرحوب به حسن عليه حبرة ود يوصى المرحوب به أو الموصى به في الغناز الأحيى ويحجل هذا الأحيى عقده جاز به أن يخرج على اشترى السكني بدم تسجيل عقده لأن الظاهر يمكن عقدا ووجه التفصيل بين بينهما راجع إلى التسجيل (ماده ٩١٨)

### ثمة

في نسخة صور المحررات

الكلام في فاعل عن صور المحررات الرسمية ولم صور المحررات العربية فلا عن بها أصلا

القاعدة العمومية أنه صور المحررات الرسمية به من جهة كأصولها لأن قوت في إثبات لا تتبع قوة الأصل لا حتى ويخرج الخطأ في الصورة من كفايل لما عن أصله ورد كان الأصل مفعول تلك الصورة ترمم بطله في الإثبات متى كانت مستوفاة ويرد بالأصل في هو أصله التي بها وقع المتعاقدين والشهود والكتاب والمصادقة في الأصل كما يختلف

هي أصلا كالملاحظة مكتوب الأصل على ورق متصل وبعد وقوع عليه تسجيل سفله في دفتر خاص ويستخرج منه صور لنوى اثنان ويعتظ الأصل في حيز خاص ولذا في المشرعة مكتب الأصل في دفتر يسمى المصطفاة به دفعه دور الثاني ثم سجل منه في دفتر يسمى (السجل) ويستخرج منه صور لنوى الثالث وقد جرى العمل على اعتبار دفتر السجل في المحاكم أصلا وهو الذي تستخرج منه الصور ويدكر فيها أنها مطابقة لأصلها في السجل



وكذلك نعلم جميع أصولا وإن كانت في الواقع صوراً منقولة من السجلات كما  
تظهر الصور الأثرية التي تعطي لدوى القنات من الحياكة المخططة أصولا وحكم هذه وثلاث  
حكم الأصول

يد ضمن المصطلح أو النسخ الأصلية وعند الجولات فلا عذر لعدم  
الرجوع أصلاً كما تقدم

أى إذا فقد "لاشك" مما ليس هناك من طريق للحصول على صور لنموذج، لا د.  
وصفت السلع التي يبدأ أصحابها في إنتاجها واستخدموا بها صوراً ويكون هذه  
الصور في حقيقة صورة من الصور وهي صيغة و"إثبات" ولكنها تكون دائماً مبدأ  
دليل بالكفاة (مادة ٢٣٦)

نیمہ - ۱ اختیارات اور ان کے

قالت لمدته ١٦١٠ « ملكة العذار » بحرق مصرعه بها إذا كانت فيه الأثر  
تثبت في حق كل إنسان نبوت التوراة »

وَمَعَ ذَلِكَ فَيُتَابَعُ بِوَرَاثَةِ أَحَدِهِ أَيْسَى كَيْفَ فِي ذَلِكَ الْمَوَاقِفِ وَرَحِمَهُ

لانا وجد فی المذکره غفر ولم یکن میں ابراہیم الماوراء المسبب جہہ نہ جہ نہ کہوں  
 شکو کا شمس آخر ویدہ حق استردادہ می ثبت ملکدہ







## فهارس شرح القانون المدني

- ١ - فهرس أقسام الكتب
- ٢ - فهرس مجلدات
- ٣ - فهرس المواد والمواضع



## معرضت أقسام الكتاب

٢

أخيه الكتاب

٣

القانون والمخبر والمخبر

٤

معرض الكتاب

### القسم الأول - في الأنثى والاموال

١٠

الكتاب الأول - في الأنثى

١١

الباب الأول - في الإنسان

١٢

الفصل الأول - في إثبات الولادة والوفاء

١٣

الفصل الثاني - في إثبات رجوعه

١٤

الفصل الثالث - في إثبات عرقه وقبيله

١٥

مبحث - في إثباته

١٦

الفصل الرابع - في إثباته من إحداهن وقبيله

١٧

مبحث - في إثباته من إحداهن

١٨

مبحث - في إثباته من إحداهن

١٩

الفصل الخامس - في إثباته من إحداهن

٢٠

مبحث الأول - في إثباته من إحداهن

٢١

مبحث الثاني - في إثباته من إحداهن

٢٢

مبحث الثالث - في إثباته من إحداهن

٢٣

مبحث الرابع - في إثباته من إحداهن

٢٤

الفصل السادس - في إثباته من إحداهن

٢٥

الفصل السابع - في إثباته من إحداهن

٢٦

الفصل الثامن - في إثباته من إحداهن

٢٧

الفصل التاسع - في إثباته من إحداهن

٢٨

الفصل العاشر - في إثباته من إحداهن

٢٩

الفصل الحادي عشر - في إثباته من إحداهن



٢٦	العصبة الخامس - في الإخلاء
٣٠	المرجع الأول - في الولاية الشرعية
٣٠	مبحث الأول - في تصرف القوي
٣١	لمبحث الثاني - في عصبة الولاية الشرعية
٣٢	مبحث - في رجوع الولي على ما في القاصر
٣٢	المرجع الثاني - في الولاية الحسبية
٣٣	اختصاص المحامي لنفسه
٣٤	مبحث الأول - في عرس أوداء المال وعرض
٣٥	لمبحث الثاني - في واجبات ولي المفق
٣٦	لمبحث الثالث - في حقوق ولي المفق ...
٣٦	لمبحث الرابع - في اختصاص ولاية المفق ..
٣٧	المرجع الثالث - في ولاية الخصامة
٣٨	مبحث - في المأذون
٣٨	١ - في صون أموال المفقود من نفسه
٤٠	٢ - في التصرف فيه
٤١	٣ - في إيداعه على شخص أمين ..
٤١	٤ - في إيداعه على رجوع المفقود بعد التصرف بحره
٤٢	باب الثاني - في الشخص الاعتباري ..
٤٤	القالب الثاني - في الإيداع
٤٤	القالب الأول - في أنواع الأموال
٤٤	القالب الأول - في تقسيم الأموال من حيث الماهية
٤٤	مبحث الأول - في الأموال من حيث الماهية
٤٤	١ - في الأموال الثابتة
٤٥	٢ - في أموال متغيرة ولا ذات فروع
٤٦	٣ - في بيان آلات العمل ومهماتها
٤٦	٤ - في أقسام الأطباء الفروع ..
٤٧	مبحث - في التمسك ..
٤٧	مبحث الثاني - في الأموال المتعينة



٤٦	المرع الثاني - في الأموال المقدمة والأموال المعوية
٤٧	المرع الثالث - في الأموال المتبلى والأموال المقدمة
٤٨	المرع الرابع - في الأموال التي لا يتصرف بها إلا باستهلاكها والأموال التي لا يهلك بمجرد الاستعمال
٤٨	المرع الخامس - في الأموال المنصبة وغير المنصبة
٤٨	المفصل الثاني - في قسم الأموال تنسبة لعلو الدعوى بها
٤٨	المرع الأول - في الأموال المباحة
٤٨	المرع الثاني - في الأموال المنوكة
٤٩	المرع الثالث - في الأموال المنوكة
٤٩	المفصل الثالث - في قسم الأموال تنسبة لمالكها
٤٩	المرع الأول - في الأموال الخاصة
٤٩	المرع الثاني - في الأموال العامة
٥٠	المرع الثالث - في الأموال ذات التسمين
٥١	الباب الثاني - في ترتيب على الأموال من الحقوق
٥٢	المفصل الأول - في الملكية
٥٢	المرع الأول - في صفات حق الملكية
٥٣	المرع الثاني - في بدعي في حق الملكية
٥٤	المفصل الثاني - في حق الانتفاع
٥٥	المرع الأول - في أنواع حق الانتفاع
٥٥	المرع الثاني - في المنفعة وحقوقه وواجباته
٥٥	لمبحث الأول - في المنفعة
٥٥	لمبحث الثاني - في حقوق المنفعة
٥٦	لمبحث الثالث - في واجبات المنفعة
٥٧	المرع الثالث - في حقوق ملك الانتفاع وواجباته
٥٧	لمبحث الأول - في حقوق ملك الرقبة
٥٧	لمبحث الثاني - في واجبات ملك الرقبة
٥٧	المرع الرابع - في روث حق الانتفاع
٥٨	لمبحث - في صلاحيات المصدق



٥٨	الفصل الثالث - في حق الذراعين ..
٥٨	المرع الأول - كيف حرق حي الارعاع
٥٨	مبحث الأول - في حقوق الارعاع والمرع المختص بالقبول
٥٨	١ - في حق استعمال المرع العمومية
٥٩	٢ - في حق المرور .. ..
٥٩	١ - في حق المرور ..
٦٠	ب - في حق التبريد
٦٠	تتبع - في حق المسيل
٦٠	٣ - في حق البناء على البناء .. ..
٦١	١ - في حق البناء على السفل
٦٢	ب - في حق السفل على العلوي ..
٦٢	٤ - في حق الجار في بناء بستان .. ..
٦٣	٥ - في حق تحديد المسافة بين المسكنين
٦٤	٦ - في المسافة بين المساكن وبعض الحق
٦٥	السبب الثالث - في أسباب الملكية والحقوق المبنية
٦٥	الفصل الأول - في الاستيلاء ..
٦٦	المرع الأول - في الاستيلاء على المفلول
٦٦	مبحث الأول - في المملوك لهمل
٦٦	١ - في الأشياء الممثلة التي لا يجوز مملكتها
٦٧	٢ - في الحيوانات المنسوبة ..
٦٨	المبحث الثاني - في الأشياء التي لم يملك من قبل
٦٨	١ - الأشجار والعيور
٦٨	٢ - المنكور ..
٦٨	٣ - العذوبت ..
٦٩	المرع الثاني - في الاستيلاء على مختار
٧٠	الفصل الثاني - في التصانيع وفي حكمه
٧٠	المرع الأول - في التصانيع الصيغ



٧	المبحث الأول - في طمى القنور والعيون .
٧١	المبحث الثانى - في طمى البحر الملح
٧١	المبحث الثالث - في حكم الانحدار الطبيعى
٧٢	مبحث - في تحويل الأرض وفي الحرد
٧٢	١ - في التحويل
٧٣	٢ - في الحرد
٧٣	الفرع الثانى - في الاتصال بعمل على ...
٧٦	الفرع الثالث - في التصاق المنقول بالمنقول
٧٧	الفصل الثالث - في الموارث والموصى
٧٧	الفصل الرابع - في الهبة
٧٨	الفرع الأول - في شروط الهبة
٧٩	الفرع الثانى - في شكل عقد الهبة
٨١	الفرع الثالث - في حكم الهبة
٨٢	الفرع الرابع - في طلاق الهبة
٨٢	مبحث - في الوهب
٨٢	الفصل الخامس - في التهمة
٨٣	الفرع الأول - في محرمات التهمة وما لا يجوز
٨٤	الفرع الثانى - في من له حق التهمة
٨٤	المبحث الأول - في ذلك التهمة
٨٥	المبحث الثانى - في شرك التهمة له حصص شائعة
٨٥	المبحث الثالث - في صاحب حق التهمة
٨٦	المبحث الرابع - في آثار التهمة
٨٦	١ - استعارات التي في المدن والقرى
٨٧	٢ - الاراضى غير الماسة أو غير الماسة بها
٨٨	٣ - استعارات التي له أو عنه حق ارتضى
٨٩	الفرع الثالث - في تأنيب الشروط التي لاسم التهمة إلا ...
٨٩	الفرع الرابع - في تراحم التهمة على عار واحد



٨٩	مبحث الأول - المتراحمون من طبعة واحدة
٩٠	مبحث الثاني - المتراحمون من طبقات مختلفة
٩١	تمهيد
٩١	المرجع الخامس - في عدم جواز قبضة المشروع
٩٢	المرجع السادس - في طلب الشفعة
٩٢	مبحث الأول - في إعلان الرعة
٩٢	١ - الإعلان على يد محضر
٩٣	٢ - بين الممار والتشتر والشروط
٩٣	٣ - عرض الثمن المفترق في العقد
٩٣	٤ - وجوب إعلان المانع والمشتري بدعوى الشفعة
٩٤	٥ - مهلة الإعلان
٩٤	٦ - ما يترتب على إعلان الرعة في الأحاد بالشفعة
٩٥	مبحث الثاني - في ربح دعوى الشفعة
٩٦	المرجع السابع - ما يترتب على الشفعة
٩٧	المرجع الثامن - في مسقطات الشفعة
٩٨	تمهيد - في الردف
٩٨	الفصل السادس - في التملك بمعنى المنة
٩٨	المرجع الأول - في الأحكام العامة لمعنى المنة
٩٨	المبحث الأول - في وصف معنى المنة
١٠٠	المبحث الثاني - في انقطاع معنى المنة
١٠٠	١ - في انقطاع معنى المنة المحكي
١٠٣	٢ - في انقطاع معنى المنة الطبيعي
١٠٣	المبحث الثالث - في وجوب سر من المنة
١٠٤	مبحث الرابع - في حساب زمن معنى المنة
١٠٤	مبحث الخامس - حكم التحويل في المنة
١٠٦	المرجع الثاني - في الأحكام الخاصة بمعنى المنة الموحدة
١٠٦	مبحث الأول - في وضع اليد وما يشترط فيه
١٠٦	١ - حقيقة وضع اليد
١٠٨	٢ - شروط وضع اليد



مجدد

۱۰۹

المبحث الثاني - في رهن معنى المذمة الموجب

۱۰۹

١ - الرد المصحح

۱۰۹

(أ) التماثل مع فائدة الأهلية

۱۱۰

(ب) التماثل مع المكره

۱۱۰

(ج) التماثل مع المشوش

۱۱۱

و د - هما لا يتصوران معهما

۱۱۱

٢ - حسن النية

۱۱۱

المبحث الثالث - فيما يرتب على معنى المذمة الموجب

۱۱۲

الفرع الثالث - في معنى ائدة المسقط

۱۱۳

المبحث الأول - في رهن معنى المذمة المسقط

۱۱۳

١ - في التمهيدات والمفروق التي تسقط بمعنى حسن سين

۱۱۴

٢ - فيما يسقط معنى ثلاثانة ومبين ربما

۱۱۵

المبحث الثاني - فيما يرتب على معنى ائدة المسقط

۱۱۵

الفرع الرابع - في معنى المذمة - ونسبة ملكة المتعولاب

۱۱۵

الباب الرابع - في روات الملكة والحقوق العينية

۱۱۶

فصل - في ريع الملكية للمعنه للمعنه

۱۱۶

الفرع الأول - في رهن الحق طلب ريع ملكية

۱۱۷

الفرع الثاني - في مقدار ريع ملكية

۱۱۸

الفرع الثالث - في التمويه

۱۱۸

المبحث الأول - في تقدير التمويه - لا ينافي

۱۱۸

المبحث الثاني - في تقدير التمويه من المحكة

۱۱۹

١ - في أعمال أهل الحيرة

۱۱۹

٢ - كيف يثربهم

۱۲۰

٣ - في طعن في أعمال أهل الحيرة

۱۲۱

الفرع الرابع - في الاستيلاء على اعداء مؤقتا

۱۲۲

المبحث الأول - في الاستيلاء على اعداء مؤقتا للمعنه العامة

۱۲۲

المبحث الثاني - في الاستيلاء على اعداء مؤقتا لقوة قاهره

۱۲۳



١٢٣٣

الفرع الخامس - فيما عدا على فرع الملكية

١٢٤٤ - فرع ملكية عقد الأهلية أو الغائب

## القسم الثاني في التمهيدات والالتزامات على وجه العموم

١٢٣٧ - لكتاب الأول - في التمهيدات

١٢٣٧ - لكتاب الأول - في العقود

١٢٣٨ - الفصل الأول - في الأهلية

١٢٣٨ - الفصل الثاني - في الرضا

١٢٣٩ - الفرع الأول - كيف يقع الرضا

١٢٣٩ - الفرع الثاني - في عيوب الرضا

١٢٣٩ - بحث الأول - في عيوب الرضا

١٢٣٩ - ١ - المصير

١٢٣٩ - ٢ - الجسور

١٢٣٩ - ٣ - الخطأ

١٢٣٩ - بحث الثاني - في عيوب المصير

١٢٣٩ - ١ - الإكراه

١٢٣٩ - ٢ - الغلط

١٢٣٩ - ٣ - التدليس

١٢٣٩ - ٤ - المكر

١٢٣٩ - ٥ - عهد الأهلية

١٢٣٩ - ٦ - العهد القلبي

١٢٣٩ - العهد الثالث - في عمل التمهيدات

١٢٣٩ - فرع الأول - ملك المال وهو إعطاء شيء

١٢٣٩ - فرع الثاني - عمل أمر أو الامتناع عن أمر

١٢٣٩ - الفصل الرابع - في أسباب الحظر قانوناً

١٢٣٩ - الفصل الخامس - في حكم العقود

١٢٣٩ - الفرع الأول - حكم العقد بإعطاء شيء

١٢٣٩ - الفرع الثاني - حكم العقد بعمل أمر أو الامتناع عن أمر



١٣٨	الفصل السادس - في قوة العقود
١٣٩	الفصل السابع - في صير العقود
١٤٠	فصل - في انعقاد على الغير
١٤١	فصل - في العقود العودية
١٤٢	الباب الثاني في أقسام التعهدات
١٤٣	الفصل الأول - في التعهدات المتبادلة والتي من طرف واحد
١٤٤	الفصل الثاني - في التعهدات المصنعة والتعهدات الاحتمالية
١٤٥	الفصل الثالث - في التعهدات الأصلية والتعهدات التامة
١٤٦	الفصل الرابع - في التعهدات النقية والتعهدات غير النقية
١٤٧	الفصل الخامس - في التعهدات الشرطية
١٤٨	الفرع الأول - في الشرط احده والشرط غير الجائز
١٤٩	الفرع الثاني - في الشرط الموجب والشرط السلب
١٥٠	الفرع الثالث - في الشرط المصريح والشرط المصمى
١٥١	الفرع الرابع - في الشرط الممكن والشرط غير الممكن
١٥٢	الفرع الخامس - في الشرط الإرادي
١٥٣	الفرع السادس - فيما يترتب عن الشرط
١٥٤	المبحث الأول - أثر الشرط المنقو
١٥٥	المبحث الثاني - أثر الشرط المتعلق
١٥٦	المبحث الثالث - أثر الشرط المتعلق
١٥٧	الفصل السادس - في التعهدات الأصلية
١٥٨	الفرع الأول - في لأجل التوقيف
١٥٩	الفرع الثاني - في لأجل الفاسخ
١٦٠	الفرع الثالث - في من ينضم من لأجل
١٦١	الفرع الرابع - في موقوف لأجل
١٦٢	مبحث - في الفرق بين الشرط ولأجل
١٦٣	فصل السابع - في التعهدات التحيرية
١٦٤	الفرع الأول - في الخسارة في حالة ما إذا كان الخيار للغير
١٦٥	الفرع الثاني - في الخسارة في حالة ما إذا كان الخيار للمقر



١٥٨	العصم الخامس - في اعمدات المدينة
١٥٩	العصم ١٢٠ - في التحفات المتضمنة
٥٩	الفرع الأول - في تصانيف المباحين
٦٠	الفرع الثاني - في تصانيف المذنبين
١٦١	الفرع الثالث - في تصانيف المتأخرين
١٦١	الفرع الرابع - في حكم المتصلين
١٦١	مبحث الأول - في حكم تصانيف المذنبين
٦٢	مبحث الثاني - في حكم تصانيف المذنبين
١٦٢	١ - بالنسبة للمذنبين
١٦٢	٢ - بالنسبة للمذنبين
١٦٦	الفرع خامس - حكم الخاصة في التماس
١٦٠	عصم المذنب - في اعمدات المنفعة وغير المنفعة
١٦١	الفرع الأول - في حكم عدم الاتصاف
١٧٢	الفرع الثاني - في امرى بين التماس وعدم الاتصاف
١٧٣	الكتاب الثاني - في التزامات التي يوجبها التفاوت
١٧٤	الكتاب الثالث - في التزامات المبرمة على الأصول
١٧٤	الباب الأول - في شبه المفقود
١٧٤	الفصل الأول - في أعمال الممولي
١٧٦	عصم الثاني - في دفع مالا يجب
١٧٨	باب الثاني - في المارعة لنفسه
١٧٩	كتاب الرابع - في اعمدات التمهيدات والالتزامات
١٧٩	الباب الأول - في اعمده
١٨٠	الفصل الأول - على من يجب اياه
١٨١	عصم الثاني - من يجب الوفاء
١٨٣	الفصل الثالث - في اعمده
١٨٣	الفرع الأول - في اعمده
١٨٤	الفرع الثاني - في الوفاء على امر
١٨٥	الفرع الثالث - في اعمده



١٨٥	المحصل الرابع - متى يجب الوفاء .....
١٨٥	المحصل الخامس - أين يجب الوفاء .....
٨٥	نعمه - في حقه الوفاء .....
١٨٦	الفصل السادس - في كيفية حقه ما يذبح من القديس
١٨٦	المحصل السابع - في الوفاء مع المخلول عمل القديس
١٨٧	الفرع الأول - في المخلول لا يتعلق
١٨٧	المبحث الأول - في المخلول باعفاق القديس .....
١٨٧	المبحث الثاني - في المخلول باعفاق القديس .....
١٨٨	الفرع الثاني - في المخلول بمقتضى القديس
١٨٩	الفرع الثالث - فيما يرب على حلول دائر على تمر
١٩٠	الفرع الرابع - في وفاة الموصول .....
١٩٠	فصل - فيما يبرهن الوفاء
١٩١	مرع - في عرص المنهك به على المنهك به .....
١٩٣	كتاب الثاني - في الإبراء من القديس
١٩٣	فصل - فيما يرب على الإبراء .....
١٩٥	الكتاب الثالث - في استدلال المنهك بغيره
١٩٦	فصل - فيما يرب على استدلال المنهك بغيره
١٩٨	كتاب الرابع - في المناقضة
١٩٨	الفصل الأول - في المناقضة الحتمية
١٩٨	الفرع الأول - في المناقضة القيدية
١٩٩	الفرع الثاني - في المناقضة العقلية
١٩٩	الفرع الثالث - في شروط المناقضة الحتمية
٢٠١	الفرع الرابع - في مختلف المناقضة الحتمية .....
٢٠٢	المحصل الثاني - في المناقضة الحتمية .....
٢٠٤	المحصل الثالث - في حكم المناقضة .....
٢٠٥	المحصل الرابع - في ترك المناقضة
٢٠٦	كتاب الخامس - في اتحاد القديس
٢٠٧	كتاب السادس - في دفع القديس .....



٢٠٧	الفصل الأول - في المظالم
٢٠٧	المصطلح الثاني - في بيان الحق
٢٠٨	الفرع الأول - في تصحيح العقود
٢٠٩	مبحث الأول - في من له حق التصحيح
٢٠٩	مبحث الثاني - في التصحيح متى يملك
٢٠٩	المبحث الثالث - في ما يربى على التصحيح
٢١٠	المصطلح الثالث - في الأقاليم
٢١٠	الفصل الرابع - في إلغاء العقود
٢	الفرع الأول - في إلغاء العقد الموقوف للشرط
٢١٠	الفرع الثاني - في إلغاء العقد المسمى بغيره
٢١١	الفرع الثالث - في إلغاء العقد المسمى بغيره
٢١٢	الفرع الرابع - في ما يربى على الإلغاء
٢١٣	الفرع - في دلائل محلي التبرع
٢١٤	الفرع - في التبرع في ديون المدينين
٢١٨	مبحث - في شروط إسقاط التبرع
٢١٨	١ - في سبق الإقرار
٢١٩	٢ - في الضرر
٢١٩	٣ - في نصيب المدين
٢٢٠	مبحث - في نصيب غيره من المبرعين
٢٢١	مبحث - في إشرط المبرع
٢٢١	١ - في إشرط المبرع
٢٢٢	٢ - في إشرط المبرع

### فصل الثالث - في العقود المعينة زواياها

٢٢٢	الكلام الأول - في العقود المعينة
٢٢٥	الكلام الثاني - في البيع
٢٢٥	الكلام الثالث - في الإيجار



٢٢٥	المخرج الأول - في أصله الصغير
٢٢٧	المخرج الثاني - في رضا المتعدي
٢٢٩	المخرج الثالث - في المبيع
٢٣١	المخرج الرابع - في الفسخ
٢٣٢	المحصل الثاني - في الوعد بالمبيع
٢٣٢	المحصل الثالث - في تحويل البيع
٢٣٢	ثمة - في رسوم البيع
٢٣٣	المحصل الرابع - في حكم البيع
٢٣٣	المخرج الأول - حكم البيع في انتقال الملكية
٢٣٥	المخرج الثاني - في تعهدات البائع
٢٣٥	المبحث الأول - في تسليم المبيع
٢٣٥	١ - كيف يقع التسليم
٢٣٦	٢ - مكان التسليم
٢٣٦	٣ - زمان التسليم
٢٣٦	٤ - مشتملات التسليم
٢٣٩	المبحث الثاني - في حبس المبيع عن التسليم
٢٤٠	تذييل - في معاريف التسليم
٢٤١	المبحث الثالث - في ضمان المبيع
٢٤١	١ - في ضمان المبيع قبل التسليم
٢٤٢	٢ - في ضمان المبيع بعد التسليم
٢٤٤	٣ - في مشتملات الضمان
٢٤٥	المبحث الرابع - في ضمان عيوب المبيع الخفية
٢٤٧	مبحث - في هلاك المبيع - كعيب
٢٤٧	مبحث - في مشتملات ضمان العيب
٢٤٧	مبحث - في سقوط ضمان العيب
٢٤٨	المبحث الخامس - في شرط عدم الخصالة
٢٤٨	المخرج الثالث - في مهنتات المشتري



٢٤٩	مبحث - في حار الثمن
٢٥١	مبحث - في حار على مبلغ الم
٢٥٢	مبحث - في حار المص المالحش
٢٥٣	الفصل الخامس - في بيع الوفاء
٢٥٤	الفرع الأول - في مبيع الوفاء
٢٥٥	الفرع الثاني - في حق المشرى في بيع الوفاء
٢٥٥	الفرع الثالث - في رد المبيع وهو
٢٥٥	المبحث الأول - فيما يسترد
٢٥٦	المبحث الثاني - في شروط الرد
٢٥٧	لمبحث الثالث - فيما يقرب على الرد
٢٥٨	الفصل السادس - في بيع مبيع والمرم وفي المخرج
٢٥٨	الفرع الأول - في الخوالة
٢٥٨	مبحث الأول - في شروط خوالة
٢٥٩	مبحث الثاني - في مبيع أي يجوز تحريمه
٢٦٠	مبحث الثالث - فيما يقرب على الخوالة
٢٦٠	١ - بالنسبة للعائدين والمدين
٢٦١	٢ - بالنسبة لغير العائدين
٢٦١	الفرع الثاني - في بيع التزام
٢٦٣	الفرع الثالث - في المخرج
٢٦٤	باب الثاني - في المفاوضة
٢٦٦	باب الثالث - في المصلح
٢٦٦	الفصل الأول - فيما يجوز المصلح فيه
٢٦٦	الفصل الثاني - فيما يقرب على المصلح
٢٦٨	الفصل الثالث - فيما سئل المصلح
٢٦٨	مبحث - في مصلح المولى
٢٦٩	باب الرابع - في الإجارة
٢٦٩	مبحث الأول - في إحارة الأشياء



٢٦٩	الفرع الأول - في شروط الإجارة
٢٦٩	المبحث الأول - في التاخير
٢٧٠	المبحث الثاني - في بيع يمين - حريم
٢٧٠	المبحث الثالث - في الاحقر
٢٧٠	المبحث الرابع - في مدة الإجارة
٢٧٢	الفرع الثاني - في إثبات الإجارة
٢٧٢	المبحث الأول - في إثبات عقد الإجارة
٢٧٣	المبحث الثاني - في إثبات الإجارة
٢٧٣	المبحث الثالث - في إثبات البعده
٢٧٤	الفصل الثاني - فيما يجب على الإجارة
٢٧٤	الفرع الأول - في جهات المجر
٢٧٦	الفرع الثاني - في جهات المصارف
٢٧٧	المبحث - في خلافه - في المصارف
٢٧٨	المبحث الثالث - في تأخير المستأجر له
٢٨٠	مبحث - في أملاك خاصة بأحد الأراضى الزراعية
٢٨١	مبحث - في المزارعة
٢٨١	مبحث - في الإجارة للمدانة
٢٨٢	مبحث الرابع - في وقف الإجارة
٢٨٢	الفرع الأول - في وقف الإجارة
٢٨٤	الفرع الثاني - في بيع الإجارة
٢٨٦	الفصل الخامس - في إجارة الأشخاص وأهل المصالح
٢٨٦	الفرع الأول - في إجارة الأشخاص
٢٨٧	الفرع الثاني - في إجارة أهل المصالح
٢٨٩	مبحث - في أحكام خاصة بالمقاولات في اليد
٢٩٠	الفصل السادس - في الحكم والإجارة وحلول الاستعانة
٢٩٠	الفرع الأول - في الحكم
٢٩١	الفرع الثاني - في إجارة المزارع
٢٩١	الفرع الثالث - في حلول الاستعانة



٢٩٢	الباب الخامس - في النوى
٢٩٢	الفصل الأول - قواعد عامة
٢٩٢	الفرع الأول - كيف يقع النوى
٢٩٢	الفرع الثاني - مقابل النوى
٢٩٢	الفرع الثالث - ضد النوى
٢٩٣	الفرع الرابع - ضد النوى
٢٩٣	الفصل الثاني - في أنواع النوى
٢٩٤	الفصل الثالث - في ترتيب النوى
٢٩٤	الفرع الأول - في واحد النوى
٢٩٤	مبحث - في النوى من النوى
٢٩٤	الفرع الثاني - في واحد النوى
٢٩٤	الفصل الرابع - في بعض نوكيات خاصة
٢٩٤	فرع - في النوكية المستمرة
٢٩٤	الفصل الخامس - في أنصاف النوكية
٣٠٠	مبحث - في استمرار النوكية عند بعض سبب نقصانها
٣٠١	الباب السادس - في النورية والإيراد النورية
٣٠١	الفصل الأول - في عارية الاستمرار
٣٠٢	الفرع الأول - في واحد المستمر
٣٠٣	الفرع الثاني - في واحد المعبر
٣٠٣	الفصل الثاني - في عارية الاستمرار
٣٠٤	الفرع الأول - في واحدات المستمر
٣٠٤	الفرع الثاني - في واحدات المعبر
٣٠٥	الفصل الثالث - في الفرص النورية
٣٠٥	الفرع الأول - في النورية
٣٠٦	الفرع الثاني - في عطاء فرص النوى
٣٠٦	مبحث - في الوحدة غير النورية



٢٨	الفصل الرابع - في الإبراهيم المذنب
٢٨	المذبح الأول - في الإبراهيم المذنب المذنب
٢٨	المذبح الثاني - في الإبراهيم المذنب المذنب
٣	المذبح الثالث - في المذبح
٣١	المذبح الأول - في المذبح
٣١	المذبح الثاني - في المذبح
٣١	المذبح الثالث - في المذبح
٣١	المذبح الرابع - في المذبح
٣٢	المذبح الخامس - في المذبح
٣٢	المذبح السادس - في المذبح
٣٢	المذبح السابع - في المذبح
٣٢	المذبح الثامن - في المذبح
٣٢	المذبح التاسع - في المذبح
٣٢	المذبح العاشر - في المذبح
٣٢	المذبح الحادي عشر - في المذبح
٣٢	المذبح الثاني عشر - في المذبح
٣٢	المذبح الثالث عشر - في المذبح
٣٢	المذبح الرابع عشر - في المذبح
٣٢	المذبح الخامس عشر - في المذبح
٣٢	المذبح السادس عشر - في المذبح
٣٢	المذبح السابع عشر - في المذبح
٣٢	المذبح الثامن عشر - في المذبح
٣٢	المذبح التاسع عشر - في المذبح
٣٢	المذبح العشرون - في المذبح
٣٢	المذبح الحادي والعشرون - في المذبح
٣٢	المذبح الثاني والعشرون - في المذبح
٣٢	المذبح الثالث والعشرون - في المذبح
٣٢	المذبح الرابع والعشرون - في المذبح
٣٢	المذبح الخامس والعشرون - في المذبح
٣٢	المذبح السادس والعشرون - في المذبح
٣٢	المذبح السابع والعشرون - في المذبح
٣٢	المذبح الثامن والعشرون - في المذبح
٣٢	المذبح التاسع والعشرون - في المذبح
٣٢	المذبح الثلاثين - في المذبح



۳۲۶	فرع - في التبع
۳۲۷	فرع - في الخصال
۳۲۸	الفصل الخامس - في قسمة اشرکات والملک الشائع
۳۲۹	الفرع الاول - في القسمة الاخرى
۳۳۰	الفرع الثاني - في القسمة القصدية
۳۳۱	الفرع الثالث - في قسمة الملک
۳۳۲	الفرع الرابع - في قسمة القصدية
۳۳۳	الفرع الخامس - في دعوى التدنس في القسمة
۳۳۴	فرع سدس - فيما يتعلق بالقسمة
۳۳۵	الفرع السابع - فيما يتعلق بالقسمة
۳۳۶	مبحث - في دعوى القسمة
۳۳۷	مبحث - في استرداد القسمة قبل القسمة
۳۳۸	الكتاب الثاني - في الوثبات
۳۳۹	السبب الاول - في الكفاية
۳۴۰	الفصل الاول - في قواعد عامة
۳۴۱	الفصل الثاني - فيما يتعلق بالكفاية
۳۴۲	الفرع الاول - في واجبات الكفاية
۳۴۳	الفرع الثاني - في حقوق الكفاية
۳۴۴	مبحث الثالث - في انقضاء الكفاية
۳۴۵	السبب الثاني - في امينات القصدية
۳۴۶	الفصل الاول - في وجه الحياة
۳۴۷	الفرع الاول - في اركان وجه الحياة
۳۴۸	مبحث الاول - في المدعي
۳۴۹	مبحث الثاني - في المدعى عليه
۳۵۰	مبحث الثالث - في المدعى
۳۵۱	الفرع الثاني - فيما يتعلق بالوجه الحار
۳۵۲	مبحث الاول - في حقوق المدعي



٣٤٥	المبحث الثاني - في وجوب التبرع
٣٤٥	المبحث الثالث - في حكم ربح الخزانة بالعبث غير المتعمد
٣٤٦	المبحث الثاني - في انفارونه
٣٤٧	المبحث الثالث - في كراهة العتري
٣٤٧	الفرع الأول - في شبهة كراهة العتري
٣٤٩	الفرع الثاني - في بطلان كراهة العتري
٣٥٠	المبحث الأول - في حق انتفع ... ..
٣٥١	المبحث الثاني - في انقضاء كراهة العتري
٣٥١	١ - في وجوب التبرع
٣٥٢	٢ - في عرض قيمة المزارع ... ..
٣٥٣	٣ - في انتهاء كراهة العتري
٣٥٤	٤ - في حق انتفع
٣٥٤	٥ - في كراهة العتري
٣٥٥	٦ - في محل إخراج ربح الملكية
٣٥٥	٧ - في أحكام مشتركة بين العتري وبيع الملكية
٣٥٦	المبحث الثالث - في حق الأولاد
٣٥٨	المبحث - في انتفاء كراهة العتري
٣٥٩	المبحث الرابع - في اختصاص المدة بطلان مديته
٣٥٩	الفرع الأول - في حق الاحتصاص ...
٣٦٠	الفرع الثاني - في الحصول على الاحتصاص ... ..
٣٦٠	الفرع الثالث - فيما عداه على الاحتصاص ... ..
٣٦١	المبحث - في منافسة بين الاحتصاص وكراهة العتري
٣٦١	المبحث الخامس - في الامتياز
٣٦٢	الفرع الأول - في أحكام الامتياز
٣٦٢	المبحث الثاني - في الامتياز العام
٣٦٣	المبحث الثالث - في الامتياز على المتول خاصه
٣٦٣	المبحث الرابع - في الامتياز على العتري خاصة



٣٦٤	المحصل للبندس - في حق حوض النقي .....
٣٦٥	البند الثالث - في اعلان العام .....
٣٦٥	الفصل الأول - في بيان مقدمة أموال المدين
٣٦٦	الفرع الأول - في إبطال تصرفات المدين
٣٦٧	المبحث الأول - في إبطال المعاملات .....
٣٦٩	المبحث الثاني - في إبطال التبرعات .....
٣٦٩	المبحث الثالث - في من له حق هذه التصرفات
٣٧٠	المبحث الرابع - في حكم بطلان التصرفات
٣٧٠	١ - حكم إبطال التصرفات من قبله
٣٧١	٢ - حكم بطلان التصرفات بالنسبة لمن تعامل مع المدين ..
٣٧٢	٣ - حكم إبطال التصرفات بالنسبة لباقي الدائنين
٣٧٢	مخرج ثاني - في استبعاد الدائنين حقوق منبه
٣٧٢	المبحث الأول - في شروط اسماء حقوق المدين
٣٧٣	١ - في الحقوق الخارجة استبعاد .....
٣٧٤	٢ - في الحقوق التي لا يجوز استبعادها
٣٧٤	المبحث الثاني - في حكم اسماء حقوق المدين
٣٧٥	الفصل الثاني - في إجراءات التصفية
٣٧٧	الفصل الثالث - في تعيين المقيمين
٣٧٧	مخرج الأول - في من له حق التصيد
٣٧٧	مخرج الثاني - في ما ساعد منه من أموال المدين
٣٧٨	مخرج ثالث - في ما ساعد المدين
٣٨١	خامسه - في إقرار المدين ..

### التقسيم الرابع - في الأدلة

٣٩٢	البند الأول - في أدلة المادته
٣٩٢	الفصل الأول - في الكشف عن الأعداء
٣٩٣	الفصل الثاني - في أهل الخوة



٣٩٦	الكتاب الثاني - في أنه الاستماع
٣٩٦	مبحث الأول - في أنه الحجة
٣٩٦	الفرع الأول - في تحريرات الرسمية
٣٩٨	المبحث الأول - في الموظف الأجنبي
٣٩٨	المبحث الثاني - في اختصاص الموظف بصدار المرسوم
٣٩٩	المبحث الثالث - في شروط تحرير الورقة الرسمية
٤٠٤	مبحث - في الشهادات
٤٠٧	مبحث - في المحررات الرسمية الأجنبية
٤٠٧	مبحث - فيما يجب على فئات أحد شروط صدور الرسمي
٤٠٨	الفرع الثاني - في المحررات غير الرسمية
٤٠٨	المبحث الأول - في المحررات العامة
٤٠٩	المبحث الثاني - في الأول في التجارية
٤١٠	المبحث الثالث - في الأوراق الشخصية
٤١	الفرع الثالث - في قوة دليل الخطي
٤١١	المبحث الأول - في قوة الدليل الخطي بالنسبة لقوى الشافعية
٤١٣	المبحث الثاني - في قوة دليل الخطي بالنسبة للمذاهب
٤١٣	١ - الأوراق الرسمية
٤١٦	٢ - الأوراق التجارية
٤١٧	٣ - الأوراق التجارية
٤١٩	٤ - الأوراق الشخصية
٤١٨	الفصل الثاني - في الأدلة الخفية
٤١٨	الفرع الأول - في تنهاته الشهود
٤١٩	الفرع الثاني - في الإقرار
٤٢	مبحث الثالث - في يمين
٤٢٢	الفصل الثالث - في القسامة
٤٢٢	الفرع الأول - في القسامة الخافضة
٤٢٢	الفرع الثاني - في القسامة المصطنعة
٤٢٢	المبحث الثالث - في قوة القسامة المحكومة



٤٢٤	مبحث - في الإتيان في أمثلة الجمل
٤٢٤	قصص - في إتيان المصود المصورة
٤٢٦	الكتاب الثالث - في التفسير
٤٢٦	المصنف الأول - في دهر التفسير
٤٢٦	المصنف الثاني - في عمله التفسير
٤٢٦	المصنف الثالث - في الأصول التي يجب تسجيلها
٤٢٨	المصنف الرابع - في وجبات كتاب التفسير
٤٢٩	مربع - في مسؤلية كتاب التفسير
٤٢٩	مربع - في صفة دفاتر التسجيل
٤٢٩	المصنف الخامس - في برب على عدم التسجيل
٤٣٠	تتمه - في قبة صور المحزرات
٤٣١	تبييه - في الإثبات والوزانة







ہم سرت ہائی



د. م. من شغلته أومس القديس ١٩٣٠ - عر ١٩٣٤ - سيرة ١٩٣٤ - الإ. المصمى ٩٣  
ما ترقب على الإبراء ١٩٣٣ - إ. المصمى المصمى ١٩٣٣ و ١٩٣٤ و ١٩٤٠ -  
إ. المصمى ١٩٤٠

باعتبار تصرفات المدين ٣٦٦ : عمومات ٣٦٦ - شروط الإفلاس ٣٦٦ -  
 هذا المصداق ٣٦٧ - إفلاس المدينات ٣٦٨ - إفلاس كوفيت ٨٢ و ٣٦٩  
 من حق الإفلاس ٣٦٩ - حكم الإفلاس ٣٧٠ - فيه المذكرة ٨  
 من إفلاس عمومات المدين وإفلاس المدين بصورتين ١٤٣

بديعة ، إصلاح ، إصلاح

تعداد: ۲۰۶ - مردان: ۲۰۶ - زنان: ۲۰۶

تعمدات

تمت

تاریخ

**المصادر:** ١- أئمة إمام، تاريخ طبرستان، مسجول الخ، دليل، شهادة، قرن، مبدأ  
الامارات التركية، محرم، ربيع، محرم، ربيع، ربيع، ربيع، ربيع

الأحبار ٢٧٢ و ٢٨٧ و ٢٨٨ - أسبحة الإحلام ٢٨٤ - أسرار لآلئها ٢٨٧ -  
الإنسان قسمة خمسة قبل الفرس ٥٦ - التعليل في الزمان ١٣٣ - الحديث  
العمري ٢٨٩ - الحقوق الخمسة بالنسبة للمسلم ٩٥ و ٢١٢ و ٣٥٩ و ٤١٤  
و ٤٢٦ و ٤٣٠ و ٤٣١ - حارة المصنوع ٢٨٨ - (١) ٩٧ و ٣ - (٢) ٣٦ -  
رض الخ ٢٨٨ - نزهة القاري ٣١٨ و ٣٤٩ - روح ٢١ - الشركة  
بمساحة ٣١٩ في امتعته الحقوق ٩٥ و ٩٦ - في الحقوق ٩٧ شروط  
السمعة ٨٩ - على أشتت خمسة ٩٤ - صورة الجود ٢٤ - طلاق ٢١ -



تجارت

معنى المص ٩٨ - ملكيه المقول 'حاره ٨١ - في الوثائق التجارية ٤٢٤  
 نسب ٢٠ - المص ٣٨٨ - الودعه ٣١٢ و ٢١٣ - الوثائق ٢٠ - الوثائق  
 ٤٣١ - الوصيه الموصيه - مع كتاب ما يخالف ظهرها ٤١٥ - الوصيه الموصيه  
 ٣٨٩ - الوثائق والوصيه ١١ - المص ٤٢١ - المص ٤٢١

شماره ۱۰۰

إحصاءة ٢٧٩ . أ. إحصاءة الأراضي الزراعية - إحصاءة الأشخاص - إحصاءة  
البن القمح - إحصاءة الماشية - إحصاءة الثروة الحيوانية - إحصاءة  
الزراعة - إحصاءة الأسماك - إحصاءة

شروط - ٢٦٩ - حرى - الإجازة - ٢٦٩ - أركبها - ٢٦٩ - أنواعها - ٢٦٩ -  
الفرق بين الإجازة وتلخيص - ٢٢٤ - المعروف من الإجازة وتلخيص - ٢٢٤ -  
الفرق بين الإجازة - ٢٦٩ - حرى - ٢٦٩ - - وجعلها - ٢٦٩ - الإجازة - الإجازة من  
ولي - الإجازة - ٢٦٩ - الإجازة - ٢٦٩ - الإجازة - ٢٦٩ - الإجازة - ٢٦٩ -  
الإجازة - ٢٦٩ - الإجازة - ٢٦٩ - الإجازة - ٢٦٩ - الإجازة - ٢٦٩ -  
و - ٢٨٠ - حكم الإجازة - ٢٢٤ -

مقدم (جبر ٢٧١ - عديتها ٢٧١ - تاجير لوصي الخ شقي اعليك لنداصر  
٢٧ - لإجارة عديته عن صاحب عن الامام ٢٧١ - جرد الوصف  
٢٧٢ - مزيل منه لإجارة محمد بن ٤٢٩ - تحصيل لإجارة صبي ٢٨٢  
أر أيضا - انقصه الإجارة على

٢٧٤. عقد الإيجار ٢٧٢ و ٢٧٣ - الآخر ٢٧٣ - المدة ٢٧٣ و ٢٧٤  
 ٢٧٥. عقد على الإيجار ٢٧٤ - عقد المؤجر ٢٧٤ - اسم كتي المؤجر ٢٧٤ -  
 آخر الإصلاحيات الضرورية ٢٧٤ - مكتب المتأخر من الامتياز العام  
 ٢٧٥. معاشد ٢٧٥ - صنف صنف ٢٧٦ - صنفه العمل  
 صنفه مؤجر ٢٧٦



بجارة (المع)بجارة الاشياء (مع)

- شهد سائر اشجار ٢٧٦ استعمل الشيء في اعدائه ٢٧٦ - المدة في الشيء ٢٧٦ -  
 علم تغير الشيء خبر ابد المالك ٢٧٧ - دفع الأجرة ٢٧٧ - أمين الأجر  
 بالأمعة ٢٧٧ - رد الشيء في حايه الإجارة ٢٧٧  
 انقضاء الإجارة ٢٨٢ - قضاء المدة ٢٨٢ - انقضاء حق الاستدع ٢٧١ -  
 الإيجار المعهود من وجهي الخ ٢٧١  
 صح الإجارة ٢٨٤ - علم انقضاء الكسب ٢٨٤ - هلاك شيء مؤجر نقذا  
 ٢٨٥ - ربح ملكه لعقد المؤجر في بيع المعهود ١١٨ / ٢٨٥ -  
 استحقاق الشيء بمسير مؤجر ٢٨٥ - الإجارة المعهوده من مشتري ربح  
 ٢٨٥ - بيع الشيء المؤجر ٢٨٥ - موت المستأجر ٢٨٦  
 حلاء - إذا كانت المدة معينة في العقد ٢٨٢ - إذا كانت غير معينة ٢٨٣ -  
 ائمه بالإحلاء ٢٨٣ - مواعيد ٢٨٢ - كسبه ٢٨٤ - شأنه ٢٨٤ -  
 كسبه عند بيع الشيء المستأجر ٢٨٥

بجارة الأراضي الزراعية ٢٨٠

- بجارة لأشخاص ٢٨٦ - أحكامها ٢٨٦ - وجد الشيء بين الوكالة ٢٢٤ -  
 المنس منها ١٦١

بجارة أهل الصنائع ٢٨٧ و ر - أيضا : مقولة :

- بريمه ٢٨٧ - موره ٢٨٨ - أحكامها الخاصة ٢٨٨ - انقضاء الشيء لمبى ٢٨٩

بجارة ثانية ٢٧٨بجارة للعائدة ٢٨١

- بجارات ٢٩١ - مرمه ٢٩١ - الفرق بينها وبين الحكم ٢٩١ - اختصاص الحكم  
 لأهله مطروحا ٢٩٠

بجارت تخطية ٢٧٥ و ر - أيضا : تعمد :

- عمومات ٢٧٥ - ما للإجارات الخفية ٢٧٦ - على أموال المعهود ٢٢٩ -  
 على أموال المكتسب ٢٢٩ - في أشخاص ١٦١ : ١٦٢



٢٧٣ - كتاب - إحد من ٢٩١. أراضى در اعية ٢٨٠ - ث ٢٧٠ - شخص  
 ٢٨٥ - أهل القصب ٢٨٧ - اد ٣٢٢ و ٢٨٠ و ٢٨١ - اجاص لأخره  
 المتحدة ٢٩٩ - نحو بن شرد عمان الحكومة ٢٦٠ - حمر على الآخر  
 ٢٠١ - حمر تحفظ ٢٧٦ - حراسة ٣١٥ - حمر ٢٩١ - حمر  
 لاس ٢٩١ - حمر ٣٩٥ - طره ٢٠٢ - صون ٢٧٦ - كاه ٣٣٨  
 ٢٨١ - مرا ٢٨١ - معنى القصب لأخره ١١٣ - مدول  
 ٢٨٩ - مدعة ٣١٠ و ٣١١ - وكلة ٢٩٢

1467 4-11-1967

البرقية ١٥٤ - احواله ١٥٤ - ١٥٦ - لثري بن شمرط وادخل ١٥٦  
في العهد - على المذبح - انوار - من الاول ١٥٥ - ١٥٦ - لاجل ١٥٦  
في البيع - في اثناء ٢٣٩ - في اثناء ٢٣٢ و ٢٤٨ و ٢٤٩ - في بيع  
الوفاء ٢٤٤ و ٢٥٥ - في الاجارة اراحميا  
في حارية للاستعمال ٣٠٧ - في حربية الاسهلان - ٣٠٩ - في الكعكة ٣٤٠  
و ٣٤١ - في البوذية ٣١٠

أجبي (عبر معري) : قيد الموليد ١٥ - قيد الوفاة ١٦

أحسنى من ذوى الشأن (و. ١٥٤) أحسن من المتفكرين

الإبراء الصادر له في مرض موت أقرنى ١٩٢ - فبيع له في مرض موت ٢٢٨  
أحبنى عن معاقدتين - بانه ١٣٨ : ١٤٣ - ما رتب على التبريد - فمعه  
للمرعى ١٣٩ و ٣٧٢

إيطاليا - مصر : ١٩٠٨ - ١٩١٦ - صدور استبداد الزعماء الصفة  
١٩٧ - مع المدين ٢٥٨ : ٢٦١ - رضى الجبار ٣٤٥ - شركة ٣٧٤ -  
شعبة ٩٤ : ٩٦ - صاحب ٢٦٨ - شيخ بحار ١٣٩ - عقود صورية ١٤١ -  
قصود : ١٩٠ - قصيدة حقوق المالكين ٣٣٢ و ٣٣٣  
كتاب على يد ١٤٠ مشاركت على دة مصر ١٤١ - موصوفه ٢٦٤ - ٢٤  
٨٣ و ٨١ - وصف ٣٦٩

كتاب التوحيد، نسخة رقم ٤١٣ و ٤١٧ و ٤٢٤

شماره ۳ خرداد ۱۳۸۱ - شماره ۳۵۹/۲۱۲ و ۷۵ - ۱۳۸۱ - ۱۳۸۱



بھانہ ۱۹۶ (رہ اُسا اُسندل العید)

بھروس (عربی) (راجع حریک عذیبہ)

بھنصاھن و حوالہ ۳۵۹ (رہ اُح) بھنجل اُح رہن بھاری

بھرنہ ۳۵۹ - اُحکامہ ۳۵۹ - مسابہ بھرن بھاری ۳۶ - بھنصہ ۳۶

وہن اُھن بھاری ۳۶۱ - بھنجل ۴۲۷ - بھنجل بھرن علی الاُھنصاھن ۳۶

بھنصاھن اُھن اُھن اُھن اُھن ۲۰ - بھنجل ۷۷ - بھنجل بھنجل بھنجل

اُھنجل ۳۵۹ - بھنجل بھنجل ۱۳۰ - بھنجل ۳۶ - بھنجل بھنجل بھنجل

۳۶۲ - بھنجل بھنجل بھنجل بھنجل بھنجل ۷۷ - بھنجل ۷۷ -

بھنجل ۱۶۳ - بھنجل ۷۷ - بھنجل ۷۸ - بھنجل ۷۶ - بھنجل ۷۶

بھنجل بھنجل

بھنجل بھنجل بھنجل

بھنجل بھنجل بھنجل

بھنجل بھنجل بھنجل

بھنجل ۳۲۳ و ۳۲۴ - بھنجل ۳۲۶ - بھنجل ۳۲۶ و ۳۲۷

بھنجل بھنجل بھنجل

بھنجل بھنجل بھنجل

بھنجل بھنجل بھنجل

بھنجل بھنجل بھنجل

بھنجل ۵۸ - بھنجل ۵۸ - بھنجل ۵۸ - بھنجل ۵۸ - بھنجل ۵۸

بھنجل ۵۸ - بھنجل ۵۸ - بھنجل ۵۸ - بھنجل ۵۸ - بھنجل ۵۸

بھنجل ۶۰ - بھنجل ۶۰ - بھنجل ۶۰ - بھنجل ۶۰ - بھنجل ۶۰

بھنجل ۶۱ - بھنجل ۶۱ - بھنجل ۶۱ - بھنجل ۶۱ - بھنجل ۶۱

بھنجل ۶۲ - بھنجل ۶۲ - بھنجل ۶۲ - بھنجل ۶۲ - بھنجل ۶۲



$\left( \frac{\partial}{\partial t} + v \frac{\partial}{\partial x} \right) u = -v \frac{\partial^2 u}{\partial x^2}$ 

أرض غير مملوكة - أرض تطوع

مسکے نومبر ۱۹۸۸ء

ترجمة : مقتطف من الفين والف مائة و ١١٥

ازواج ( د - ارملة - زواج - زوجات )

سنہ ۱۹۵۰ء : تقریباً ۱۹۵۰ء - ۱۹۵۱ء - ۱۹۵۲ء - شروع ۱۹۵۳ء -

صورہ ۱۹۵ - رابطہ صفحہ ۱۹۶ - فی الکتابۃ ۱۹۷ و ۲۳۱ - لہذا یہ حوالہ

۲۹۰۷

سبقه أوت ٢٠١٥ - آب ٢٠١٥ - أيلول ٢٠١٥ - كانون الأول ٢٠١٥ - كانون الثاني ٢٠١٦

سنة ٢٧٢ - لاجونا ٢٧٥

سٽرڊ ڊ ايڪس پي ٽوٽل ڊيٽا

سیدولہب اللہ اور مسرورہ ۶۷ و ۱۱۵ - لکھنؤ اور گوالیار میں اہم

[illegible]

٢٦٤ - ج. ١ - ١٨١٦ - الرجوع في المراجعة إذا لم يرد العوض ٢٦٤

درآمد کلی: ۲۲۹ = اسفند و بهمن و دی

٢٥١- 'استردادہ ادا اعلیٰ المتری ٢٣٩- بی الوفاء ٢٥٩- استرداد طبعہ

لشائبة القيمة A1 و A9 و A12

متحدہ ( ر ، 'خارم اهل الجائے )

استعمال ( ر ، أ ) يجب علم الاسماء

في الاجتماع يوم ١٠ في الأبريل ١٩٦٠ - في ١٤ أيلول ١٩٦١ في ١٢ آذار ١٩٦٢

1 2 3 4 5

منعها من الدائن حقوق المدين ٣٧٢



سلام (ر. أهد. معجم)

تداول ملكة الأموال المتقولة ٢٥

في العهد ملكة الاسلام ١٨٥ - الامنع عن الاسلام ١٩٠

في بيع العيب او جود على سلام المسح ٢١٥

في لودعة جوار اسلامها قبل الاكل ٣١٠

سبيل (ر. المدفوع ١٨٦) في العهد على العموم ١٨٦ - في نقاصة ٢٠٥ -

في الرهن من على الرهن ٣٤٥

سبيل ٢٥ - الاستيلاء على امول ٢٦ - الاثبات ٢٦ - حيوات السارية

٢٧ - الاثبات والطور ٢٨ - الكور ٢٨ - احديات ٢٨

الاستيلاء على اعداء ٢٩ - الاستيلاء مؤلفا لعمده ١٢٢

في ابيع الاستيلاء على سبع قبل تسليم لإعلاء ٢٣٤ و ٢٣٣

أسما ٢٨

أشهر (ر. شهر)

أشخاص (ر. إسم. إجارة) لأشخاص شخصية عارية

أشهاد ٤٠٤ (ر. أيضا محضات رسمية)

بربعة ٤٠٤ - أحكامه ٤٠٤ - إلتفات الكاتب بصدقه ٤٠٥ - دفاتر ٤٠٥ -

إحضار بعمل الإتهاد ٤٠٦ - أمور انحرابات الشريعة اصاكر هفتة ٤٠٦

أشياء (ر. إجارة) أموال متقولة - شئ متارعة

أشياء (ر. إجارة) أموال متقولة - شئ متارعة

أشياء (ر. إجارة) أموال متقولة - شئ متارعة

أشياء (ر. إجارة) أموال متقولة - شئ متارعة

اصطلاح تجارى (ر. حرف تجارى)



صلاحات حكما في الارفاق المطلق طينات أثناء ٦١ - في الانصاف

٧٣ - ٧٦ - في الإيجار ٢٧٤ - في التأسيس - تحول الرهن للإصلاح ٣٦٨

حبس العين في أوجد بها تحسنت ٣٦٤

أصول : المغفلات التي لم وعليهم ١٧٣

إصافة الممتلكات تلك ( ر . انصاف )

أطباء ( ر . طبيب )

أعيان زرعية أعيانها ٤٦ - عاروه ٤٦ و ٣٤٦ - وقف ٤٦ - حموى لارماني

٥٨ يوما بعدها - ثمنه ٨٧ - بيع ٢٣٧ - إحداه ٢٧٢ و ٢٨٠

عتراف ( ر . أيضا : إثبات ، إقرار )

تأثيره في مضي السنة ١٠٢ و ١٦٣

إعصار المدى - نفسه ٢١٩ - : طائر انصراف : الموجبة للإعصار ٣٦٧ -

حكم لإعصار في النقص ١٦٥ - تكليف التكميل بوزن المدى ٣٣٩

التكميل ٣٣٨ - اشتري : حبس العين ٣٣٩

عطية ( ر . أيضا : تقديم شيء مقابل العين )

التعهد بالتعويض ٢١٣ - : نود : عطية من ١٧٩ و ١٨٣

علمي سج ٢٢٧

آفة سموية ر . قوة هرة

فلاص مدى سموط الأصل ١٥٦ - حق التكميل ٣٤٠ - عدم حوازل الاحتجاج

نارهن تسجيل من : ربح فلاص المدى ٣٥٧ - المدى لاراند - حق صاحب

لاراند ٣٠٨ - المقترض - حق المقترض ٣٠٨ - التاج - حق التقيلا : مشتري

على المبيع قبل التسليم ٢١٤ و ٢٣٤ - التاجر : حق المائع في فسخ بيع

٣٥٢ - المشتري : حق المائع في حبس العين أو سروردها ٢٣٩



أموكاتو (ر. محام. وکیل)

إقانة (ر. إبراء الخ. استبدال العهد. غائل)

إقسرائ ۱۶۹ (ر. أيضا. اقرار. عین)

مرعه ۱۶۹ - دعاه ۱۶۹ - الاحتجاج به على المفز ۱۶۲ - عدد بخرنه ۱۶۰ -  
الأحوال التي لا قبل بها ۳۸۸

"إقرار الزواج أو بالعلاف ۲۱ - إقرار عمل المصروف ۱۷۵ - حق صلب لا عتري  
التوقيع ۳۷۹

إكره ۵ - طلاق كرها ۱۳۹ - حق المكره في تصحيح العهد ۲۰۹ - في وضع اليد  
نهي ۱۰۸ - في معنى المده على المكره ۱۱۰ - في الحصة ۸۲

إكره بدين ۳۸۱ - في مولد اخرائه ۳۸۲ - في المواد الفدية ۳۸۳ - في العتقات  
۳۸۳ - ائده المجلس ۳۸۴ - ما يثبت على الإكره بدين ۳۸۴

آلات (ر. مهمات)

آلات بخارية : مراعاة انفاة الخارجيه في وضعها ۹۴

آلات الزراعة - اعتبارها من الأموال المتاسة ۴۵ - أحكامها في فروعها ۲۸۱ -  
امبارتها ۳۶۳ و ۳۸۰

أثر ۱۲۵ - ر. أيضا إبراء الخ العهد - تسديد النعم. عهد. حول  
عمل الدائن. مقاصة. وظن

مرعه ۱۲۵ - أنواعه ۱۲۶ - التصلب في الالتزام ۱۶۶ و ۱۷۳

لا التزامات التي يوجبها القانون ۱۷۳ - الالتزامات المتبره عن الأفعال ۱۷۴  
شبه العتود ۱۷۴ - أعمال الفصول ۱۷۴ - بيع مالا يجب ۱۷۶ - الحرثم  
المدية ۱۷۸

تجدد الالتزام يستلزم انكساره ۳۴۱ - أعضاء الالتزامات ۱۷۹



لتصديق ٧٠ من أسبب، ملكة والآخرى العبة ٦٥ أولاه ٧٠

المعادلة:  $2x + 3y = 12$  - انصاف المعادلة بالحقار  $\times 2$  - انصاف المعادلة بالمعول  $\times 3$

الاسم الفاعل، ٧١ و ٧٢ - الاتصال عمل فاعل، ٧٠ و ٧٣

صلى الله عليه وسلم - ٧٠ - علمي البحر المحيبي ٧١ - نحو على الأرض وحرر ٧٢

الأشعة السينية ٧٢ - الم ٧٣

لأسية والمراس ٧٣ - الجزء ١ من مجموعة عهديات لفر ٧٣ - الباء وأدوب

مجموعه ۱ از ۷۴ - استاد محمدابن ابی حمزه در ۷۵

مسترد ۲۵۷۰ جیم ۲۵۷۰

(إلغاء) تفقود ٢١ (ر. أيضا إبطال عروب المدرس)

أَمْتَعَة ( ر . مَوَالٍ مَتَوَلَا )

متلاك ( ر ، استيلاء ، مضي " المدفوع " مبيكة )

متلاک ابرہوں      بھلاں نہرہ ۳۴۴

مشاع صی امر . عدم اتصاف اتعبد ۱۷۰ = قوفه ۱۷۹ و ۱۸۰ و ۱۸۵

مئی ۱۹۶۱ء، ۱۹۶۱-۶۲ء - جو ائمہ - گریس میں الامیاز و اثرات المقاری

٢٦١ - اُمُّ الْاَمَلِ ٢٦٢

مخفون لمساره . مضارب اعصابه . أحر المستعدين والخبث والعملة .

طالع المسحوقه بوزن - مصادر صبيحة الغنى : ٣٦٢ و ٣٧٨ و ٣٧٩

٣٨١ - المصنف في الحساب ، تم التور ، في آلات التور ،

حرره القطار : المتابع المسجله بالخطاب الهندى ٢٦٢ و ٢٨٠

من مبيع ٢٥٢ و ٢٦٣ و ٣٧٩ و ٣٨٠ - المراجع المدفوعة من غير المشتري ٢٦٢

حق الشركة في اختيار الشريك المقتسم ٣٦٢ - حق دائي الشركة على دائي

الشركة في من أملازا شركة عند انصافه ٢٢٢

عن حفص في الإبراهيميات: "بسمه على بن عمار" المختص ٣٠٩

حسین مدرسی علی بن النبیؑ محبوب ۳۴۴



### مستأجر (نام)

حق المأجور الثاني لدى المأجور الأول على المسحق طرف صاحب عمل ٢٨٩

الحق العيني لا يعبر على ثمن انحصار في الشفعة ٩٦

ترتيب أولوية دوى الحقوق المنزلة ٣٦٢ و ٣٧٨ و ٣٧٩

أمر القانون الالتزامات الناشئة عنه ١٦٦ و ١٧٣ - انحصار فيها ٦

أملاك الحكومة الحرة أموال خاصة ٤٩ - وضع اليد على الأصحاب مبرور عنه ٦٩ -

الإتلاف المتعمد بأملاك مصلحة الأراضي الأميرية ١٠٥

### أملاك صوملية

جواز تأجيرها ٢٧٠ - عدم جواز بيعها ٢٢٩

أموال مبرمها ٤٤ - المحرر بين الأشياء والأموال ٤٤ - أنواع الأموال ٤٤ -

نقل الملكية ٣١٣ - الأطلاب الزراعية ٤٦ - آلات بر رعه ٤٥ - آلات

ومهمات المنزل ٤٦ - اثمار ٤٧ - النشبة ٤٥

تسمير الأموال المدنية والمصرفية ٤٧ - اقلية وفيدية ٤٧ - التي تطلب والتي

لا تطلب تحدد الاستعمال ٤٨ - شفعة وشر المصلحة ٤٨ - مباحة والمصلحة

٤٨ - المبرورة ٤٩ و ٥٠ - المصلحة والمصلحة ٤٩ - د ب ششين ٥٠

### أموال أميرية

حكم لانحصار في ريعه مصرية ٧٢ - سقوطها بمضي المدة ١١٣ - انحصار

في عوائد المأجور ١٦١ - عدم جواز الحجر عليها ٢٠١ - دفعها بواسطة الدائن

ايرتن ٣٤٥ - أميارها ٣٦٢ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠

أموال ثابتة ٤٤ مبرمها ٤٤ - أنواعها ٤٤ - حقوق انبيدة المتعلق بها ٤٥ -

المغزولات المصلحة ٤٥ - الأطلاب الزراعية ٤٦ - مكان الوفاء ب ١٨٥

انتقال ملكتها ٢١٣

أموال مباحة ٤٨ : الاستلاء عليها ٦٥



موال مقولة ٤٧ تم يقه ٤٧ - المقولات المصنعة بالنقد ٤٥ - حكمها  
في الانتصاف ٧٦ و ٧٧ - الاستلاء على المقولات المنهكة ٦٦ - حارة المقولات  
٨١ - مصي - المدة ١١٥ - انتقال ملكتها ٢١٢ - ملك الوه ١٨٥ -  
هذه المقول ٨٠ - الامار المتعلق بالمقولات ٣١٣ و ٣٨٠

أمين (ر - سارس قصائي)

أمين النقل : ضمن ثلاث تودعة ٣١٣

انتزاع العيب (ر - ذرك)

انتصاع ٥٤ (د - ايض : حلول الانتصاع)

تمريقة ٤٤ - انواعه ٥٥ - مدته ٥٥ - حدود الجمع ٥٥ - وجباته ٥٦ - ملك  
حق الانتصاع ٥٧ - اسباب انتهاء ٥٧  
احكام خاصة : بالاولى ٥٥ و ٧٧ - لثمة ٨٤ و ٩٠ - التصرفات الصادرة  
من صاحب حق الانتصاع ٣٧٠ - مخرج الملكية للمالك المصوبه ١١٨ - برهن  
حق الانتصاع ٣٤٨

انتقال (ر - مدسة)

انتقال ملكية ر - اموال ثابتة - اموال مقولة - تسجيل الخ - ملكية

بذار (ر - توبه رسمي)

انساب ١٠

نقصه تعهدات ١٧٩ - ١٧٩ - اوقه ١٧٩ - صخ العقد ٢٠٧ -

الإبراء ١٩٣ - الاستبدال ١٩٥ - المقاصة ١٩٨ - اتحاد لثمة ٢٠٦ - مصي

لثمة ٩٨ - صخ التعهدات لثمة ١٤٨

نقطه (ر - مط : لثمة)

سكار : عمل الوكيل ٢٩٦ - المحذرات ٤١١



أهل تجربة (و. حید)

أهبة ٢٦ أنواعها ٢٦ و ١٢٨ مواج لأهله ٢٨ - قبود خاصة أهبة التمدن  
سراء حاک انقصاء الحقوق المتنازع فيها ٢٢٧ - احکامی لأهبة حسب لأخو  
الشعصة ١٢٨

أهبة المتنازع ١٢٧ و ١٢٢ - اوصه ١٨٠ - الفصول ١٧٥ - الإبر من الدين  
١٩٢ - البيع ٢٢٥ - استعار الأئمة ٢٧٠ - الإنارة ٣٠٣ - رهن العذر  
٣٤٧ - الكفالة ٣٣٨ - الغصب ٣٣٠ - ٣٣٢ - مهي ٣٨١ - ٣ - مبه  
٧٨ - اوصية ٧٧

إهمال (و. أيضا قصير)

لأسئلة الناشئة عنه ١٧٣ و ١٧٨ - انحصاس فيها ١٦١ - مبرومة حائل العذر  
المروون بالخل ٣٥٤

وجه التجمع عند استعمال حدود الدين ٣٧٤ - في تخلص ١٦٤ -  
في أوهي المقاري - خاز العذر ٣٥١ - قوة الشيء المحكوم فيه ١٦٤ و ٤٢٢ -  
في الكفالة - تكليف ٣٤٠ و ٣٤١ - التجمع المتعاضد ١٦٦

أوراق (و. وره اخ)أوراق مدنية الوفاء ب ١٨٣میکر (و. ر. إجارة)إيداع (و. أيضا : يودعة)

أبیر عند الامتناع من قبوله ١٩٢ - نحن الخاز الفروعة منکته ١١٩  
إیرادات مرتبة ٣٠٨ : أنواعها ٣٠٨ - الوفاء وحالة إلتباس الدين بالمرتبة ٣٠٨ -  
مبار المقرص ٣٠٩ - مهي ١١٣



(v)

بحر، شواطئ البحر من الأملح، غير أنه ٤٩ - طبع في البحر : ملكة، الإلهة ٧١

بجيرات • الملوكة لجزى ٤٩ - ملكة طسبا ٧١

بذور ، مغطى في الأرض المثلثة ٢٨٠ - استازمها ٢٢٢ و ٢٨١

براعة من الدين : يمين التجربة من الجذب ١١٤

المستأجر : المالك

تعمير و توسيع المداخل ٢٠٧ - احكام المداخل ٢٠٧ - اعادة اعمار - اعلان

الشمعة ٩٣ - الناشر بالطلوع في دوائر السوييل ٤٢٨ و ٤٢٩

10

و الملكية : الشيء وامتلاكه أرضي نفري عبر المبروعة ٧٩

والاقتصاد : الباء في أرض الخير أو مهابد الخير ٧٣ - ٧٥

في الأركان : بين العنقات ٦١ - الحدود ٦٢

٥٦ : الإقذ : تبيء القصور

١٠٠٠ - الأشعة في الهواء الأرض - ٨٦ - حكم في الأشعة ٩٧

٢٥٧ بيع الوهب ، حكم ابن عبد البر عند استرداد البيع ٢٥٧

١٢٠ ربيع الحكيه ثمانية : شهر الربيع ١٢٠

مسئولية عن خلال البيت ٢٨٩

پیغام ر. ا. ایضا مسترد و. بیع اوفاء. تخریج. تسجیل الخ. بصره. بغداد.

قهری ، معویۃ ، شعبۃ :

مجموعات : ج ۴ - ۲۲۵ - [۱-۲۲۵] - تقریریں : بین النہد و الجارہ ۲۲۶ ۔

بہ و بی المنجۃ ۴۲۴ و ۴۶۴



بيع (شع)

أركان البيع ٢٢٥

الأهلية ٢٢٥ - مودعا - البيع المصدور من الوقت ٣٠ - عدم أهلية القصد  
وأعضاء الأسرة والكنة والمحصنين والمخلصين وأولياء الماز والوكلاء في شراء  
الخفوي المتنازع فيها ٢٢٦ - البيع للأعمى ٢٢٧

الزحف ٢٢٧ - البيع في مرض الموت ٢٢٨

البيع - شروطه ٢٢٩ - بيع لأعدائ المعينة ٢٣٠ - بيع الإشيء معينة بالوع  
قط ٢٢٨ و ٢٣٠ - بيع 'لملك' ٢٢٩ - عدم حوز بيع المصحب في تركة  
م يمت صاحبها ٢٢٩ - بيع مال الغير ٢٢٩ - عيب البائع سبي البينة ٢٣٠ -  
حكم الزيادة الكثيرة على المتصدق ٧٢

التي ٢٣١ - المصارفة ٢٣١ - التمرون ٢٣٢

أحوال البيع ٢٣٢ - النوع - البيع ٢٣٢ - البيع البت ٢٣٢ - البيع مبيع على  
شرط ٢٣٢ و ٢٣٤ - البيع المصدق إن أجل ٢٣٢ - البيع بشرط النجاسة  
٢٣٢ و ٢٣٤ - البيع بخيار ٢٣٢ - البيع حرافة ٢٢٧ و ٢٢٩ و ٢٣٤

أروع البيع - بيع الديون ٢٥٨ - بيع المرام ٢٥٨ - المتعارج ٢٥٨ - مصارفة ٢٣١  
حكم البيع ٢٣٣ - انتقال ملكية البيع ٢١٤ و ٢٣٣ - البيع يسحق لإحارة ٢٨٥  
حقوق البائع - حبس البعين عن التسليم ٢٣٩ و ٣٦٤ - التامير على نفس  
المصدر ٣٦٣

تهدات البائع ٢٣٥ - التسليم ٢٣٥ - ضمان البائع ٢٤١

حقوق المشتري - حياز المشتري ٢٣٧ - حياز نفس المتاحش ٢٥٢ - لاستيلاء  
على البائع إذا أفسد البائع ٢١٤ و ٢٣٤

مهدات المشتري ٢٤٨ - دفع الثمن ٢٤٨ - حياز الثمن ٢٤٩

صحة البيع ٢٤١ - صحة العرض ٢٤٢ - صحة التمرون ٢٤٢ - صحة  
المصوب الحقة ٢٤٥ - شرط عدم المصلا ٢٤٨ - ضمان حلات لمع ٢١٥  
رسوم البيع ومصارفها ٢٣٣ و ٢٣٨ و ٢٤٠



بیع (فح)

بیع بیع راجع بیع المود . ما یقرب علی بیع البیع ٢٥١  
 احکام عامه رشعة "لا حول الی لا تصح بها رشعة فی بیع ٨٣ رشعة  
 فی بیع حق "لا تصح ٨٤ - تصرفات البیع قبل ابداء رشعة ر ٩٦

بیع ید ری عدم الرشعة به ٨٣

بیع قصائی (ر . تمید قهری)

عدم الرشعة به ٨٣

بیع قهری (ر . تمید قهری)

جوره عدم انتفاع صاحب اسفل عن محارة العلو ٦١ - تسجل حکامه ٤٠٤

بیع الخشاع (ر . شيوخ)

بیع بوفاء ٢٥٣ . تصرفه ٢٥٣ - بوفاء ٢٥٢ - تصرف به وین لیع البیع مسحه  
 علی شرط ٢٥٣ - لا رشعة به ٨٣ - حکم الانتفاع به ٧٢ - ما یقرب به  
 ٢٥٤ - حقوق المشتري ٢٥٤ و ٢٨٥ و ٣٤٧

"لا مردد شروطه ٢٥٦ - مدته ٢٥٤ - تسعده ٢٥٥ - ما یقرب علی رد  
 ٢٥٧

## ( ت )

تأخیر مستأجر لغيره ٢٧٨ : - بعدا حواله

تاریخ ثابت الاحتجاج . فی ملكه انتفع ٨٩ - فی الخوف علی الدار ١٨٧ -  
 فی الجارة ٢٨٥ - فی رهن المثلوث ٣٤٥ - فی بیع المدفع منه انفس من عد  
 مشدري لحفظ حق الامتاز ٣٦٣ - فی الأورثی لشروطه ٤١٧ - بوفاء به  
 موقعین علی العقد ٤١٧ - ونوبه تسجل علی شوب التارخ ٤٢٩



تأملیات ۱۳۳۵ ر. آنجا - حرکات تحتفظه - انحصار اسماء مؤن حدیث  
مبارک - عیاض - حبس لعی - رهن - رهن الحیاره - رهن عدوی - صحت  
علاقه کلمه

عمومیات ۳۳۵ - تقیام الامت ۳۳۶ - انصاف العام ۳۳۵ - التماسات  
لعبه ۳۴۲

صحب النساء - عمل التدس برئ لکفل ۳۴۱ - مقصود المذنب : سقوط  
الاحل ۱۵۶ - حبس التبع ۲۳۹ - حقوق صاحب الإرث ۳۰۸ و ۳۰۹

انتقال التأمینات : فی استبدال التمدین ۱۸۷ و ۱۸۹ و ۱۹۶ - لنافع المذنب ۱۷۲ -  
فی انحصار ۱۶۳ و ۱۶۵

سوء التماس الخاصة - ملو - حاصل من أحد التمهدين - انصاف ۱۶۳

حکوک فی انقاصه ۲۰۲ و ۲۰۴ و ۲۰۵ - فی اتحاد البسة ۲۰۶ و ۳۴۱ -  
فی انصاف ۲۶۷ - فی الإحارة عند تجددها صحت ۲۸۲ - فی رهن خدرة ۳۴۳

تأمل من الخريف - لؤلؤة التمدین فی الرهن النقارى - مل مبلغ التأمين ۲۵۸

تبرعات ر. ر. بطل شرط المذنب

تبعه ر. مسؤولیه

تبعه ۳۵۰ - تبرع حق الشئ ۳۵۰ - أحكامه - ۳۵۰ - فی الامتبار ۳۶۱

تجدید ر. صلاحات

تجدید التعهد ر. ر. إمره - استبدال التعهد

تجريد المذنب - طلب التكمیل ذك ۳۳۹

تجدد الفوائد ۲۳۲ و ۳۰۶



تجديد المسافة . ر . الاذعان ٦٢

تخصين ( ر . أيضا . اصلاحات )

حق حبس امين من أوجد بها تخمين ٣٦٤

تحقيق . الحكم ببيع شهادة النهور ٤١٨

تحويل مجرى النهر . حكم الزيادة ٧٢

تجارح ٢٦٢

تخص من الدين شرائه من مشتريه ٢٦٢ و ٣٧٤

تخليصة بين القمار مرهون وحائره ٣٥٢

تدريس ( ر . أيضا عش ط )

من عيوب المذهب المتكلم ١٣٢ - تصحيح هذا المذهب بالتدريس ٢٠٩ -

التدريس في البيع ٢٢٧ - طلاق الصالح ٢٦٨

ترتيب الميرد ( ر . زيادات مرتبة )

ترتيب الدائنين ٣٧٨

ترع ٥٨

ترك الحقوق ( ر . أيضا زيادات . منج )

باطل بغيره من التدريس ترك حقه ٣٦٦ - ترك الحق في الانساح ٥٧ -

في حدود الحصة ساعة ساعة ٨٥ - في ارجح تخصصا من عقده ٣٤٥ -

و شركة ٣٢٥ - في ربه اشعة ٩١ - في حق اشعة ٩٧ - في الكفاة

٩٤ و ٣٤١ - في معنى المدة ٩٩ و ١٠٢ - في المقاصد ٢٠٥ - هبة

لمستقرة ٨٠ - في ملكه ٢٩٥ و ٢٩٩

تركة ( ر . أيضا ميراث )

صمد وحده في التصريح ٢٦٢ - طلب وضع لأحكام على تركة المدعي ٣٧٦







تصانيف ١٥٩ (ز. أيضا ، أوجه المعبر ، صهد)



تعويض ٢١٧ (ر . اُصا . خسارة . شرط حرائق . ضمان . تكملة . مسؤولية)

عمومات . تعريف ٢١٧

التعويض في موائد المحامات ٢١٧ - عاد ٢١٧ - شروط سبب التعويض ٢٨  
و ١٨٥ و ٢١١ - تحريمه ٢٢١ - التعويض في الالتزامات التقديرية ١٧٣ -  
تخصيصه ١٧٣ - في الالتزامات المقررة على الأفعال ١٧٥ و ٧٨ -  
سقوط التعويض ١٧٩

الأحوال المفصلة التي يستحق فيها التعويض .

في الملكية - حقوق الموقوف ٥٤ - في الاستخاخ ٥٦ و ٥٨ - في الارتفاق  
المؤرور ٥٩ - القرب ٦٠ - شـ - بل ٦١ - إنشاء والفرس ٧٣ - ٧٥  
في النقص ٩٤ - مع ملكة كسبه اعمامه ١١٦ و ١١٨ - الاستيلاء  
مؤقت على اعمام كسبه اعمامه ١٢٢ - الاستيلاء عليه بقوه قاهره ١٢٣

في البيع - دوتك البيع ٢٣٠ و ٢٤٤ - تعذر التسليم ٢٣٩ - الغيب الخفي  
٢٤٦ - غيب الفسخ ٢٥١ - في البيع المؤقت ٢٥٧

في المضارعة - دوتك اعمامه - لبيثي ٢٦٤

في الإجارة - تلف اشي المؤجر ٢٧٤ - حله الخرق ٢٧٨ - ربح ملكية  
لنقصه اعمامه ٢٨٥ - بيع اشي المؤجر ٢٨٥ - فسخ - حله لاشخاص  
٢٨٧ - ايداف العمل في اجره حل المصالح ٢٨٨

في المديونية - تفصيل المستعير ٣٠٢ - الغيب الخفي المصغر المستعير ٣٠٣ -  
تأخير المديونية ٣٠٤ - في اعرص المالك - اوفاء من لأصل ٣٠٧

في التوديعة : ضرر التوديعة ٣١١ - فقه اودبيته ٣١١

في الوكالة : ضرر الوكيل ٢٩٧

في رهن الحازة - ضمان حيلته الرهن ٣٤٤ - تفصيل الرهن ٣٤٥

في التسجيل - مسؤولية كاتب المحكمة ٣٦٠ و ٣٦٩

في إطلاق تصرفات المدين قصد الضرر ٣٧١



موسم ، . أيضا (و کتبه)

بین ۱۵۹۰ - ۱۷۵۰

تقدیم (و . معنی نقد)

تقدیم ۲۱۰

تقدیم الحساب (و . حساب)

تقدیم شیء مقابل الذین (و . أيضا : معاد)

سندہ مدین قدس شہا مقابل فیہ ۲۶۲ - سندہ مدینہ الکعبہ ۳۱۱

تقسیم : الذین یؤتوا الخاضع ۱۸۵ و ۱۸۶

تقصیر (و . أيضا : توجیس ، ضمان ، مؤثر)

و التعمیدات علی المصور فی لہو - ۱۵۸ و ۱۸۲ و ۲۱۷ و ۲۱۸ و ۲۱۹ -

ہذاک علی القصد تنصیر أحد الخصائص فی ۱۶۶ - و الالتزام الدینی عن

حریمہ مدسہ ۱۶۶ و ۱۷۸ - و الالتزامات الہی وجہا القانون ۱۶۱ و ۱۷۳

و احوال خاصہ فی الانتفاع صاع و نصف لثی ۵۶ - و لیج ہذاک

و بعض قیمة الخبز ۲۴۱ و ۲۵۱ - و الخافہ مع المبین فاسد الفسر

تنصیر الخافہ ۳۷۱ - و التحیل تنصیر الکتاب ۴۲۹ - فی الخراسان

القصدیہ تنصیر الخراسان ۳۱۵ - فی رخص الحدیثہ تنصیر فی حدیث

رخص ۳۴۵ - فی الرخص الفقاری ہذاک الخراسان تنصیر اندر ۳۵۰ -

تنصیر حار المقار ۳۵۴ - فی الماریہ صباغ أو غصن قیمة اثنی المار ۳

و ۳۰۳ - فی الکفایہ تنصیر ہذاک فی کتابت ۲۴۱ - فی الخفولات

تنصیر صاحب العمل ۲۹۰ - فی لودعہ تنصیر لودعہ ۳۱۰ و ۳۱۱ -

فی التوکل : تنصیر التوکل ۲۹۴ و ۲۹۷

تکلیف رسمی (و . أيضا : تہد رسمی)

ہذاک الخراسان فی التعمید ۹۴ - فاسلام العمل ۲۸۸ - التوکل تنصیر مدع ی

متر ۲۹۵



تکلیف نفل - داعی انصاری مع القمار ۲۵۲ و ۳۷۴ - وجود ر ۵۷۰

فی مقدار المیع ۲۳۸ و ۲۳۹

تلف (ر ، حار ، صمد ، عب حی ، هلاک)

تحدث معنی التلق و ر ، معنی - لند

تحدث بوضع بد ر - استدلاء

تدارک (ر ، اراء مع - بک احقر)

فی التمهیدات عی الأصل ۱۵۵ - فی النعاش ندرت احوال الدشین منصامین

عی صیه ۱۶۲ - سائل احوال الدشین انصامین عی التلب معنی

لند ۱۶۳

تنبيه بالإخلاء (ر ، اجرة)

تنبيه رسمي و التمهید وجوبه لاستحقاق التوبع ۲۱۸ - لشرط حرر ۲۲۳

و الیع صیه هلاک المیع ۲۱۵ - طبق استعدنی التوبع عیه ۲۱۸ -

الانما عی عدم وجوبه ۲۱۸ و ۲۲۲ - لسرائ تواتر نقی مؤرخ ۲۴۹ -

لماور حار شعری عی طلب التلب و اصبح عدله حیر ۲۳۹ - و الیع

لوفی : الاستدلاء ۲۵۷

و عرص لسرائ تواتر نقی م شرط ۳۰۹ - و التوبع سرائ تواتر

لبلغ مؤدع ۳۱۲ - و التوبع : لسرائ تواتر المیع المخصوصة ۳۹۵ -

و التوبع لاستحقاق التوبع علی حصه اشريك المتاحره ۳۲۲

و لیس لبقارن تأخر سجل التلب فرع التوبع ۳۴۹ - التلب عی حار

لحدار تواتر أو التوبع ۳۵۰ -

عرص حار احوال قیمته ۳۵۲ - التلب عی لیس تواتر قبل مع التوبع ۳۵۰

تأخر التلب و معنی التوبع ۱۰۶



شعیب (ر. شعیب قهری - ٥٥٠)

رخاء العهد لتطير الشعیب ٢١٢

شعیب قهری ٣٧٧ (ر. شعیب - ح. آت. تحفظه - ح. الخ. - دائیون - ٥٥٠)

نصفه ٣٧٧ من له حق التمسك ٣٧٧ - مسند عليه من أمول مقدس ٣٧٧ -

التسید عن منقولات أولاً ٣٧٨ - ما یستثنی من لکن ٣٧٨ - حکم - حم

لداکیں ٣٧٨ - نزع الملكية لمصلحة العامة ١٢١

شهریب ، المتضمن فی مسائل الشریع من الکوک ١٦١

توریدات سدود الخلق و فی المسبب ١١٤ - إحصاء العبادات ٢٨٨ و ٢٨٩

نوصیة (شركة الـ) ، طلب - مع من اشركه ٢٢٥

توقیع حسب الاعراف الترویج ٣٧٦ - موقع علی المستودع المحرر ٤٠٢ و ٤٠٣

و ٤٠٥ و ٤٠٩ و ٤٣٠

توکیل (ر. وكالة)

( ث )

ثمرة (ر. أجرة - فائدة)

نوعها ٤٧ و ٥٤ - امتلاك ثمرة والامتياز ٥٣ و ٥٤

و مع حفظ المشتري ثمرة الباعه علی عین البيع - فترك ٢٣٠ - استرداد

عبد الفسخ ٢٥١ - عدم اشتقاق مع كسب الأرض عام ٢٣٧ - ستر ٤

من ٤ بر فی قرض ٢٤٥

و صدر حد علی التنازل ٢٨ - ٣٨١

رد ثمن - حایة أحد غیر المسکون ١٧٧ - جلد الفاء انعموا ٢١٢ - دفع

النفقة مع الذین فاضل العصر ٣٧١ - فی الودعة ٣١١ - فی الرهن العقارى

و حسب المدعى عند التبعه علیه نزع الملكية أو ثمنه ٢٥٦



ثمن (د - ثمن مع)

ثمن المبيع - استدلته عند مبيع المبيع ٢٢٩ و ٢٥١ - تديره عند وجود العيب  
٢٤٦ - يحكمه بد' مع عذر القاصر من ٥ حش ٢٥٢ - متى المدة على الثمن  
بالنسبة للوردين ١٦٤

مير - على ثمن القمار في الشفعة ٩٦ - على ثمن الميرور ٣٦٣ و ٣٨١ - على ثمن  
آلات الزراعة ٣٦٣ و ٣٨٠ - على ثمن المبيع ٣٦٣ - على ثمن مهور ٣٨٠ -  
عبر المفسري دفع ثمن المبيع ٣٦٣ - المقرص والإيرادات مربية على مح  
عقوبات المقرص ٢٠٩ - دتني الشركة في ثمن أملاكها بيعة ٢٢٣ - لمرتب  
على ثمن التني الموهون ٢٤٤

( ج )

جر في الألفاء - حق المرور ٥٩ - الحدار ٥٨ و ٦٢ - السنين ٩٠ - تحديد  
المدة ٦٣

في الشفعة ٨٤ و ٨٦ و ٨٨ - تراجم الشفعة المداورين ٨٩ و ٩٠

جدار - حق الحار في عائله نائب ٥٨ و ٦٢

جندك - حكمه في ناخير المباح لمير ٢٧٩

حرد - واجب الوثق من استلام ٣٥ - حصر المنقول المقرض عليه حق الاستدع  
٥٦ - حصر ما يحكمه الشريك ٣٢٦

حرمة - انحصار في الاقترام التثني عنها ١٦١

حرمة مدنية ١٧٨

حرر ٧٢ و ٧٣

جمعة ٣٢٧

حجور - من عبوب الرضا المكعبة ١٣٠



## ( ح )

حادثہ تعمیر : د . رحمت عثمانی

حافظ : حق الارحامی و انعامہ ۶۳ - انعام ۶۳

حادثہ قہری : د . رحمت عثمانی

عدم الوداء او تاجیرہ ۲۱۹ - خلاف الرضاۃ - حکم الآخرہ ۲۸ - صبح جبرہ  
الانکشاف ۲۸۸ - خلاف الرضی ۳۴۵ - تحت الحادث قہری ۳۸۹

حزین قضائی : (راجع ایضاً ، ودیعة)

تاریف حراستہ ۳۱۴ - بطلان ۳۱۴ - جہنم الحارس ۳۱۴ - حرکہ ۳۱۵ -  
وجہانہ ۳۱۵ و ۳۱۶

الأحوال التي یجب علیہا - سلم المعار ۱۹۱ - عند النجدة لقطار لمرہون ۲۵۱

حاصلات : د . محمد

حائزین : وجوب تحقیقہ من ابی الہدی قبل علی الخ ۱۸

حسن العین ( ز ، ایضاً : امتیاز ، حیرة )

حق شبی ۵۱ و ۳۶۵ - مرہ ۳۶۴ - سرودہ ۳۶۴ - استفادہ عند صبیح  
کتاب ۱۹۷

من حق حسن - الماری و ارض غیرہ حسن یہ ۷۴ - اثاثہ ۲۳۹ و ۲۵۱ -  
المستند ۲۴۹ - حفظ قودسہ ۳۱۱ - المثلث المرئیں ۳۴۵ - التمدد مع  
مدین قاصد الصبر ۳۷۱

نشار حق حسن العین ۳۷۸ و ۳۷۹ و ۳۸۰

حمر ( ز ، ایضاً : ولایة )

عمومیات ۲۶ وما بعدھا - اختصاص انعام الحسیہ ۲۲ - انعام : حمر ۲۶  
و ۳۱ - الحق انعامی ۳۷ - انعام : الشركة بالحجر علی أحد اشركا ۲۲۵



مهرست محانی لا محذور بها ٢٠١ - مقاصد فی الدین المحذور منه ٢٠١ -  
 نامہ انحراف علی مہدی ١١٢

مهرست بذ العبر من الاحزاب المحظوظة ٣٧٦ - مع المقاصد فی الدین ٢٠١  
 و ٤٥٠ مدبر المحذور حسب مد المقاصد المحذور ١٨٢ - مهر لندش حسب مدس مہدس  
 مع المدبر لمدس المصير ٣٧١ - حق مہدس مہدس لندش - مدس مہدس ٢٨٩  
 مهر المحظوظ علی المہدس ٣٧٦

مهرست محانی ادر مدس مہدس مدس مہدس

مهرست محانی مدس مہدس المہدس ٣٧٨ - مدس مہدس مہدس مہدس  
 المدس مہدس ٣٥٨

مہدس مہدس مہدس مہدس ١٦٢ - المہدس مہدس ٢٨٩ - المہدس مہدس ٢٩٥ - المہدس مہدس ١٧٤ -  
 مہدس مہدس مہدس مہدس ٢٢٣ - مہدس مہدس مہدس مہدس ٢٦٣ - مہدس مہدس مہدس مہدس  
 لندش مہدس ٢٦٨

مہدس مہدس مہدس مہدس ٢٢٢ و ٣٥ - مہدس مہدس مہدس مہدس ٢٤٩

مہدس مہدس مہدس مہدس مہدس مہدس ٣٦٣ و ٣٨٠ و ٣٨١

مہدس مہدس مہدس مہدس مہدس مہدس

مہدس مہدس مہدس مہدس مہدس مہدس ٨٥ و ٨٤ - مہدس مہدس مہدس مہدس ٨٥ و ٨٤ و ٨٥ و ٣٣٤ -  
 مہدس مہدس مہدس مہدس مہدس مہدس ٨٥ - مہدس مہدس مہدس مہدس ٩٠  
 مہدس مہدس مہدس مہدس مہدس مہدس ٣٢١ - مہدس مہدس مہدس مہدس مہدس مہدس ٣٢٢ و ٣٢٣ -  
 مہدس مہدس مہدس مہدس مہدس مہدس ٣٢٣ - مہدس مہدس مہدس مہدس مہدس مہدس ٣٢٣  
 مہدس مہدس مہدس مہدس مہدس مہدس ٣٢٣ - مہدس مہدس مہدس مہدس مہدس مہدس ٣٣١  
 مہدس مہدس مہدس مہدس مہدس مہدس ٣٣٤

مہدس مہدس مہدس مہدس مہدس مہدس



حفظ - أيضا إصلاحات - ترميم وصيانة

م. ماصريف في حفظ أبي ٣٦٣ + ٣٧٨ + ٣٧٩ و ٣٨٠ - حق حسن م.

لم صروف على حفظها ٣٦٤

حفظ المبرود الرمنية مدقحانة لحكمة ٤٠٤

حقوق (ز. أيضا) إجماع تحصيله - ايجار - تسجيل الخ. ناشون

تبرع الحق ٧ و ١٢٧ - علم حقوق - حر ٨ - أنواع الحق ٧ و ٨ و ٥١

حقوق في برب على الأموال ٥١ - الحق الشخصي ٥١ - الحق مطلق

٥١ - الحق العقاري ٥١ - حق العيني - حر ٨٥ - ٥١ - نسب الحقوق ٨٥

٦٥ - سولف ٢ لود اياكس من الانجالي ٧٢ - انتقال ملكها ٤ ٢ -

دميئة شاة عابرا ١٠٤ و ١٠٧ و ١١١ و ١١٢ - اسم مال عدل حقوق

٨٥ ٣٧٢ - الحقوق ذات الاسرار ٣٦٢ و ٣٦٣ - ترتيب حقوق الناشين

٣٦١ و ٣٧٩ - حقوق القواعد تسجيلها ٧٦ و ٢٧

حقوق المؤلفين ٥٤

حقوق منافع في - بيع المزارع ٢٩١ - نسيم حور - ا. رحول المذاكر ٢٢٩

حكر ٢٩٠

حكمة - نشر حكمة حقوق - جاشه على الذهب ٢٧ - تسجيل الأحكام ٢٧ و ٢٨ -

الأسرار على هدمش التسجيلات بالأحكام ٢٨ - القصد استنبهه ١٦ - حق

الاحتصاص ٣٥٩ - انشئ الحكمية نهائيا ٤٢٢

حلول الانتفاع ٢٩١

حلول محل - انشئ ١٨٩ - أيضا استدلال برهينه - ٥٥

مصر ١٨٦ - حلول ملاذ ١٩٢ - 'الحلول' الحق ١٨٧ - حلول

معدى المدع ١٨٧ - حلول تسمى لقانون ٩٦ + ١٦٥ + ١٧٢ و ١٩٨ -

م برب على الحلول ١٨٩



حواله ٢٥٨ : - أيضا استدراك العهد

عربي ٢٥٨ - شروطها ٢٥٨ - الديون التي يجوز تحويلها ٢٥٩ - الديون التي لا يجوز التحويل عنها ٢٦٠ - فيما يختص على الحوالة ٢٦٠ - بالنسبة للعاقدين والمدن ٢٦٠ - بالنسبة لغير العاقدين ٢٦١ - انقضاء عقد تحويل دين ٢٠١ - حوالة المولى للمدين ٢١

التميز بين الحوالة والاستبدال ٢٦٠ - الفرق بين الحوالة و'جبر' اعتبارا من عدد ٢٦٨

حيارة (ر . أيضا ) رهن الخ . وضع قيد

'الأمون' المقبولة ٨٠ و ٨١ و ١١٥ - طرق إثباتها في المنقول ٢٨٨ - في حق المجلس ٣٦٤ - في الزم ٣٤٤

حيوانات (ر . أيضا ) مائية

حكم الحيوانات المتزاوية ٦٧

( ح )

خادم (ر . أيضا ) حارة الاختصاص

مضى المدة على أحده ١١٤ - اعتبار المبالغ المسحقة له ٣٦٢ و ٣٧٨ و ٣٧٩  
٣٨٠ و ٣٨١ - مروية السيد سمور في صدر الشافعي من خادمه ١٦١ و ١٧٣

خارجية (انظر الى - ) تصدعها على المحررات (الرسمية) لأختية ٤٠٧

خان (ر . صاحب المال)

خبر - نفي ٣٩٣ - أحكام قانون أخباره ٣٩٤ وما يشتمل - بيته في نزاع

الملكية لثمنه العام ١١٩ - في القسمة ٣٣٠

خسبتم - رصده على تركة المدين ٣٧٦ - حكم المحكمة على العقد الرسمي ٤٠٢ - من

'الإشهادات' الخ ٤٠٥

خر حى 'الخطاب' المراجعة ٤٦ - المروية ٤٦ و ٢٤٦

خريسة أميريه - استار لمبالغ المسحقة قهرا ٣٦٢ و ٣٦٣



خسارة (ر. أيضا : حصد ، هلاك)

تقديرها في الموعود ٢٢٠ - تحمل كل شرك منه من خسارة الشركة ٢٢٢  
حصد ثالث حكمة في دعوى التهمة ٩٥ - بدل المدين في الدعوى التي ردها  
 دئنه بلك ٢٧٥

حصد مدفوع (ر. استبدال المدفوع)

حصوله (ر. أيضا : أوجه المدع ، دعوى ، صلح ، فوزه الشيء المحكوم فيه ، مضاربة ، بيع)  
 اشرك باقي المدينين المتضامين فيها ١٦٣ و ١٧١ - تبين احكامه فاصرة على  
 الدائن بالتضامن الذي حلف ١٦٢ - بيع المزاعم ٢٦١

خطأ (ر. أيضا : ضل)

من صوب الرضا ١٣٠ - لا يلزم التمسك به ١٧٣ - دفع ما لا يجب ١٧٦ -  
 جريمة مدية ١٧٨

حيار في التعهدات التمهيد بالعبارة ١٥٦ - الفرق بينها وبين الدية ١٥٨ -  
 حسارة إذا كان الخبير قد نـ ١٥٧ - إذا كان الخيار للدين ١٥٨ - حيار  
 منعاً عنه عن دئنه ١٤١ - التمهيد له عند عدم الوفاء ٢١١ - من طلب التمسك  
 والشرط آخره ٢٢١

في خصم المدبر المدفوعة حيار المدين ١٨٦ - حصد ما وقعت به المقاصة  
 من المدون ٢٠٥

في بيع البيع ، حيار ٢٢٢ - في البيع حوالا ٢٢٧ - حيار التمسك أو حيار النقد  
 ٢٤٩ - حيار التمسك التماس ٢٥٢ - حيار المشتري للميب ٢١٥ و ٢٤٥ -  
 لاختلاف قدر الميب ٢٢٧ - تمدر التمسك ٢٣٦ - حيار المشتري في مرض  
 موت الداع بين التمسك والتسليم ٢٢٨

في معاوضة عند ذلك أحد الشقين ٢٦٤

في لإجاره حيار المبتاع عند دفع الشيء قبل التسليم ٢٧٤ - منه غير مطالب  
 ٢٧٥ - عند التمسك أو التعرض ٢٧٥ - حيار الميب ٢٧٦

في الزهر معاري حيار المدين عند دفع الموهون بغير فاهرة ٢٥ - حيار  
 بدائي عند تلف المصغر مدين ٢٥ - حيار حائر المصار ٢٥١



## ( د )

داسوت ( د ) اعضا : اختصاص ، اسیر ، حبس امن ، رهن عقاری

أنواعهم ٣٥٦ و ٣٧٧ - ترتيبهم ٣٥٦ و ٣٦١ و ٣٧٩

حقوقهم العامة : ايجار المأمن على أموال المدين ٣٦٥ و ٣٧٧ - سهمان حقوق

امدين ٣٧٢ - ابطال تصرفات المدين ٣٦٦ - الاجراءات التحفظية على أموال

امدين ٣٧٥ - والمالكية المساعة : حقوقهم في الخمسة ٣٢٢ وما حاصلا -

اصاحه المدين الخمس ٣٤١

د ر ر ر ر

درک : ضمانه : د واليخ ٢٤٣ - في الموصلة ٢٦٤

دعوى ( ر ) أيضا : مزاعم

انتمعه ٩٥ و ٩٧ - مع التعرض ١٢ - سهمان حقوق امدين ٣٧٢ - امدين

على من ادعى ٣٩٠ - دعوى قروير ٤٠٣ و ٤١٣

دعوى ابطال تصرفات المدين ( ر ) : ابطال تصرفات المدين

دعوى تكملة النقص ( ر ) : تكملة النقص

دعوى الضمان ( ر ) : مع ، شركة ، عمود ، مضمونة

دعوى الفسخ ( ر ) : فسخ

دعوى مداني الدائن ( ر ) : سهمان الدائن دعوى المدين

دعائن ( ر ) : كبر

دعائم ( ر ) : أيضا : مسكن ، ملح ، بحر ، ملح

حد الموائد والوفات ١١ وما حاصلا

دعائم احصارة ٤١٠ و ٤١٣

دعائم بحر : ما بها ٩٩ - موه الاحصان بها ٤١٧



دفتر (م)

دفتر التبادلات ٤٠ و ٤٣٠

دفتر التسجيل ٤٤٦ - تسجيل العقود ٣٥٦ و ٣٥٨ - نحو الرض من

تدفئة ٣٥٩ - تسجيل الاحصاء ٣٦٠ - صفه ٥٥ - التسجيل ٤٢٩

الصور والشهادات ٤٢٩

دفع (ر) : أوجه الدفع ، دفع مالا يجب ، وفاةدفع مالا يجب ١٧٦دفن (ر) : ولادة ووفاةدين (ر) : ائتمان ، سداد ائتمار ، تسجيل الحج ، حير ، شفعة ، قرائن

فهو الدين المحكوم به ، سداد الائتمار ، سداد الحج ، سداد حير ، سداد قرائن

عموميات ٣٨٥ ، حريف الخليل ٣٨٥ - محله ٣٩١

أصله ٣٨٦ ، الأصل المقبول واصومه ٣٨٧ و ٣٨٨ - الأدية ٣٩٢ - أدية

لاستماع ٣٩٦ - الأدية الخفية ٣٩٦ - الأدية المقبولة ٤١٨ - الفرائض ٤٢٢

دين (ر) : التزام ، مهاددين تجارى : مسمى المدة ١١٣

( ر )

ر ٣٠٦ر ٣٠٦ : شركة ، مائةرد القضاء ٦٧رجوع : على مسمى المصالح ١٦٥ ، على الترتيب في د ج مفسر ١٧٢رد ما يجب به حق (ر) : دفع مالا يجب



رسوم (ر. مصریه و رسوم

رخصه ۱۲۸ - شرطه و العقود ۱۲۷ - عیوب الرضا : المائة ۱۳۰ -  
المسند ۱۳۱

فی سداد التمدد ۱۹۶ - و انتقال الملكة ۲۱۳ - فی البيع ۲۲۷ - الإجارة  
الثانية ۲۷۹ - المسند ۳۳۸

رقت المستخدم ۲۸۷

رقبة ۵۳ - الملكية ۵۳ - الإحصاء - المحل جری ۵۵ - حقوق مالك الرقة  
وواجباته فی حق الانتفاع ۵۷ - حقه فی الشفعة ۸۴ و ۹۰

رهن الجارية (ر. أخصا - بيع الموهبة - غروقه

عریه ۳۴۳ - بیاته ۳۸۸ - أركانه ۳۴۳ - المدين - تأمین دين العیر ۳۴۳ -  
النق - الموهوب ۳۴۳ - حوار رهن الموهول وانقضاء ۳۴۳ - تأمین عدة دیون  
على التوائ ۳۴۳ - عدم اقسام الرهن ۳۴۳ - حیدرة الموهول ۳۴۳

فی یتمتع علی الرهن ۳۴۳ - حقوق المدين - حق الحبس ۳۴۳ - سداد  
المصاريف ۳۴۳ - الامتياز ۳۴۳ - واجباته - حط الموهول ۳۴۳ -  
استدراك الحصة ۳۴۳ - ضمان الهلاك ۳۴۳ - رهن انون ۳۴۳ - رهن الموهول  
۳۴۳ - تحريم شرط اهلاك الرهن ۳۴۳ - حكمة بالنسبة للمدين ۳۴۳ - رهن  
معهول ۳۴۳ - رهن المقدر ۳۴۳ - معاملة ودين مؤمن عنه ۱۹۷ و ۲۰۳

رهن عفوى ۳۴۷ - مرعه ۳۴۷ - التوفيق بينه وبين رهن الجارية ۳۵۰ - الفرق

بینه وبين الامتياز ۳۶۱ - مانعته الرهن ۳۴۸ - الزيادة بالانصاف ۷۲ - مع  
التأمین من الموقوف ۳۵۸ - عدم اقسام الرهن ۱۷۰ و ۳۴۹

شروطه ۳۴۷ - الأهل ۳۴۷ - المسند الرسمي ۳۴۹ - ۳۸۸ - ما يجوز رهنه  
وبلا يجوز ۳۴۸ - حین السداد ۳۴۷ - حین الرد ۳۴۹

ضمان هلاك أو تلف الموهول ۳۵۰ و ۳۵۴ - انتقال الرهن : دفع الصبر للمدين  
۱۸۷ و ۲۵۲ - فی الاصل ۱۹۵ و ۱۹۶ و ۱۹۷



رهن عقري (تابع)

مسجل رهن شرط التمسك به ٣٥٦ : ٣٥٧ - الدائبات الارملة ٢٥ و ٣٥٦  
 و ٤٢٨ - ما ضرب على التسجيل - انشأ على القواعد ٣٤٩ و ٣٥١ - رتيب  
 ١. باب اهلون ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٦١ - متى المسئلة ٣٥٧ - فهو  
 ٣٥٩ - انجريد ٣٥٧

مرتب على الزهن العذري ٣٤٩ : بيع القطار ٣٥٠ - حق التبع ٣٥٠ - خيار  
 حائز ٣٥١ - دفع الدين ٣٥١ - عرض قيمة القطار ٣٥٢ - التعلية ٣٥٣ -  
 لمن حق التبعيه ٣٥٤ - حوائج ٣٥٤ - أحكام مشتركة بين التعلية وبيع  
 ملكة ٣٥٥

نقص رهن العقري ٣٥٨ - بيع ملكة القطار اهلون بمبلغ العامة ١١٩

رى : حقوق الاتفاق فيه ٥٨ - ٦١

## ( ز )

زوج : زبانه ٢١ - التفتاب المتبره عليه ١٧٣ - عقد الزواج محرر رسمي ٣٩٨ -  
 تأثير الزواج على اختصاص الوضف المكلف بخرير عقد رسمي ٣٩٩ - استكشاف  
 هلنس اخصي في عقد زواج القاصرات دول المرتب ٤٠٥

زوجان ر أيضا زوج

بين الأرملة ارملة زوجة زوجها ١١٤ و ١١٥

## ( س )

سبب ١٣٥ - ذكر في الحدود ١٢٧ و ١٣٥ - في العهد انجريد ولد به ١٥٩ -  
 استندال لدين بقصر اسب ١٩٥

سبب صحيح في الامور المعونة انتقال ملكية ٦٥ - ارب ملكيتها ٥٢ : ١١٥  
 في الامور الدسة حكمها متى المدة ١٠٩ - ارب ملكية الدسة للمهر ٢٧

سبب قهرى ر - فيه طاهره



سجل . أيضا : دفتار .

دفتر السجاء ملكة الترعہ ۱۰۵ و ۴۳۰

سرقه . سترداد الترعہ المسروقه ۶۵ و ۱۱۵

سفه . سر سده ۲۹ - من موانع لأهله ۲۸ - طلب جميعهم على المدين السفه ۳۷۶

سقوط الحق ( ر . أيضا : معي الله )

في لأجل ۱۵۶ - في الكفاية ۳۴۱ - في الشعه ۹۴ و ۹۷ - في سترداد السفه

الشفه السفه ۸۵ - في صفح القصر كسائر ۲۷۵ - في صفح درت العبد

في المناوصه ۲۶۵

في البيع دعوى ائامع بالبيع ۱۳۲ و ۲۳۹ و ۲۵۲ - دعوى الدصر عين

۲۵۲ - دعوى صحت الحب ۲۴۷ - في حق الاسترداد ولاء ۲۵۴

في لزوم القاري في تسجيله ۲۵۷ - في مطالبة حائر الدصر ۳۵۶

سکر : من محبوب ترها المفضلة ۱۳۳

سکتي . لا شعاع حق السکتي ۵

سکوت . حق لا . في الارض ۵۸ و ۵۹

سند ( ر . أيضا : محزات ائامع )

في تمهيدات : قرعة ملكة الدين ۱۸۱ - قرعة لإيراد منه ۱۹۳ و ۴۲۲ - ذكر

حلول خان محل تحرير سند ۱۸۷۰ - حق طلب لأحد في التوقيع

على سند ۳۷۶ - رد سند التوكيل عند عرق التوكيل ۲۹۵ - سند ملكة

الاعتماد التي لحظها ۳۱۸ - كتاب الإيجار سند المخصصة لأخرة ۲۷۳ -

سند سند الأخره ۴۲۸ و ۴۲۹ - السند من الخطأ ۴۱ - الأثبات

شهود عند عهد كسند ۳۷۲ و ۴۱۸ - تسجيل سندات ملك و بعض ۴۳۷

سند صحيح في الأموال : الممونة : سند ملك ۶۵ - كتاب ملك ۱۱۵ و ۵۲

۱۱۱ و ۸۱۵

في الأموال كسند سند ملك ۲۳۴ - ملكها معي الله ۱۰۹



سند مروری ر. اخص و اصلاح مسجله ۲۶۸

سپاس . حذر . منظر :

سند ر. مه سبوح نصر الحمر الشقی من قبل جلده ۱۶۱ و ۱۷۳ و ۱۷۸

( ش )

شبه مخربفة ( ر. حرمة مدسه )

شبه عقد ۱۷۴ - احوال المصون ۱۷۴ - دمج مالا يجب ۱۷۶

شخص التعاضد مملوك ۷۳ - سج الاستاذ ۲۲۷ - عرس اسحقى ارض  
مستخرجه ۲۸۰

شخص ( د. اجاره الاكفان )

شخصية عنصرية ۴۲ : شخصية امركاب المدينه ۳۱۹ - الخدام ۳۲۷

شخص ثالث ر. احدى من المعاملات

شجرة ر. اخص

شجرة الوى من ماضى ۳ - شجرة الول من اخصى ۳۰

شجرة ( حق ا. ) ۵۸ و ۵۹ و ۶۰

شرط مريده ۱۴۹ - اقرى به وجب الاصل ۱۵۶ - التعدادات لشرطه ۱۴۹

نوع شرط الشرط المسمى والفاصح ۱۴۹ و ۱۵۳ - المازونير الحائز ۱۴۹ -

موجب السالب ۱۵۰ - الصريح والضمنى ۱۵۱ - الملك وبراءته ۱۵۱ .

در من ۱۵۲ - مايرسد على الشرط المعلق ۱۵۳ - التحلف ۱۵۳ - التخص ۱۵۴

بهاء احمد لتحقق الشرط ۲۱۱ - ابيع ابيع على شرط ۲۲۲ - ابيع شرط

لبيحة ۲۳۲ و ۲۳۴ - بطلان تصرفات المدين المعلقة على شرط ۲۷۰







(26) *and*

حم الشعبة ٨٩ - من امرم ٨٤ و ٩ - شعبة نافذ الأهل ٩١ و ٩٧ - تنم  
 حوار شعبة المشعوع ٩١  
 طلب الشعبة ٩٢ - إعلان أربعة ٩٢ و ٩٧ - ربح السوى ٩٢ و ٩٥ و ٩٧ -  
 حموي الفبر ٩٤ و ٩٥ و ٩٦  
 م حرب على الشعبة ٩٦ - حكم استاء وانعزس ٩٧ - اسق حائب الشعبة ٩٢  
 و ٩٧ - حكم الشعبة في الوقت ٩٨

شبهات الميلاد أو الوفاة ١٩ - التسجيل ٤٣٩

شهادة ر. ي. ب. إ. ب.

الأحوص التي يجوز فيها قول الإتيان بالشهادة - في إثبات الوقف المادية والحادث  
 القهرية ٣٨٩ - مبدأ الجواب بالكتابة ٤١٩ - في المصلحة ٣٩٢ - إحصاءات  
 جبر ٣٩٥ - عدد السدود ٣٧٢ + ٤١٨ - في إثبات المولد التجاري  
 ٤٢١ - في صورية العمود ٤٣٤ - إدراج وإطلاق ٢٣  
 لأحوص التي لا تثل فيها - اثبات الحجة ٣٨٨ - اثبات الإحصاء ٣٨٨ - إثبات  
 حيزه لمقول ٣٨٨  
 لأحوص التي تبطل فيها ٣٨٨ و ٤١٨  
 العقود الرسمية : شهود عقد ٣٩٩ - شهود المعرعة ٤٠٠

شیخ مشارع فیہ      باب ۱۱۱

شماره ۱۰۰

٧ ح. آله عند استلام القبض ١٤  
مشروع الحارة وخوب سدد عن المواليد ١٢ عن الوجوب ١٥ - عن الحقت

المسألة الأولى

شیخ ناجیه موظف امیری ۳۹۷ - و حوب شہ ع المولید ۱۲ - ع  
الوفد ۱۵ - ع تحت ۱۲ - بحوالہ عد امتلاہ لخط ۱۸







صورية طب النعمة ٨٦ - له المستر ٨٨ - عقود ١٤١ - الصلح ٢٦٨ -  
ثبات الصورة ٤٢٤

صيانة (ر . أيضا إصلاح - ترميم) -  
حق حبس التي في صرف على صائه ٣٦٤ - حق الامتياز في صرف على  
صيرته التي ٣٦٣ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠

صيانة ٦٨

صيعة تعديبه وصيها على الميود كرسنه والأحكام ٤١٦

( ص )

صيد (ر . ورقة لصيد)

صرايب (ر . أموال أميرية)

صرد سرده ٢١٧ - الالتزام التي ١٧٣٤ - سرده ١٧٣ و ٢١٧ و ٢١٩  
لخرجة المدينة ١٧٨ - تيره في إبطال صرد - المدين ٣٦٩

صمان (ر . أيضا ، صائب ، صامس ، صوحس ، صمد ، كمد ، هلاك  
إجدة ؛ على مؤخر ، صمان مع التوثيق والتعريض ٢٧٥ - صمان الغيب  
٢٧٦ - على المأخر ٣٧٩ - صمان الغيب أو الغلاك ٢١٥ و ٢٧٤ - صمان  
خرق ٢٧٨ - صمان الخصم ٢٧٧ - صمان المأخر ٢٧٧

بجوده الأشخاص ؛ صمان تلف الممل ٢٨٨  
كرامه على ؛ أخته ، الطيس ، صمان في مدين الغيب ٣٨٣

سداغ صمان ٥٨

سبع صمان لمبيع ٢٤١ - صمان التعرض ٢٤٢ - صمان المرد ٢٤٣ - صمان  
الحب انتهى ٢٤٥ - صمان الغلاك ٢١٥ و ٢٣٠ و ٢٣٦ و ٢٥١ - شرح  
علمه لصك ٢٤٨



صحن (م)

- نامتات : الصحن المدم ٣٦٥  
 مخرج : وجود التركة ٢٦٣  
 جهات : هلاك محل التجهيز ١٢٩ و ٢١٣ - في التنازل مع المدعى غاصد الضرر  
 ٣٧١ - هلاك الشيء المأخوذ بغير حق ١٧٧ - خسارة الصائم لعدم وفاء  
 الجنب ٢٢٢  
 حوائج : وجود نفس ٢٦١  
 رهن : هلاك الشيء المرهون أو نفس قيمته ٣٤٥ - رهن عقارى : هلاك  
 المزار أو فله ٣٥  
 شركة : هلاك رأس المال ٣٢١ - صحن الشريك حصته ٣٢٢  
 سرقة : صحن المبيع ٣٠٣ و ٣٠٤ - صحن المسحوق هلاك الشيء ٣٠٢ و ٣٠٤  
 مسحة : صحنها ٣٣٤  
 وكالة : صحن الوكيل لا حصل له عمل الوكيل ٢٩٦  
 ودعة : ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٣

صليح : ر . أثناء حادثة أو مسروقة . سند . صحن . هلاك

## ( ط )

طافات : ارتفاع أبناء ٦١ - ٦٢

طبيب : الذبيح عن المولى ١٢ - عن الجواب ١٥ - معنى الله عن أخيه  
 ١٠٤ و ١١٤

طلاق : إنشائه ٢١ - الوثيقة ورقة رسمية ٣٩٨

طمي : أشهر والبحيرات ٧٠ و ٧٢ - البحر المتبحر ٧١

طهور ( ر . صد )







عدم الأهلية ( ر . أيضا ) قه الأهلية (

من عيوب الرضا الممنوع ١٣٣ - عدم أهله المصلحة وأعيانه النيابة والوكلاء مع  
سر - الحقوق المتعارضة بها ٢٢٦

عزوف في البيع ٢٢٢

عرص حالة إء التنازل قول الوه - ١٩٠ - عرص من البيع وه - ٢٥٦ - عرص  
لحظه منه المقار للمعروف ٣٥٢

عريف مراده في الاربعين ٥٨ - في غير العقود ١٢٩ و ١٣٩

في البيع ٢٢٣ - وقت التسليم ٢٢٦ - مشكلات التسليم ٢٢٧  
في الإجارة - إثبات المدة ٢٧٣ - تجديد الإجارة صما ٢٨٢ - حلا لأراضي  
مرونة ٢٨٣ - في إجارة الثانية ٢٨٢ - في مدة إجارة الأشخاص ٢٨٧ -  
بين أمرة الأشخاص ٢٨٧ - مدة أمرة المداون ٢٨٩

عريف تجارى فوائد تجارية ٢٢٢ - في البيع ٢٢٣ و ٢٤٩

عرب وه امتز ٣٣ و ٣٧ - نوكل ٢٩٥ و ٢٩٩ - نعام ٢٩٥

عصر نيابة تخريم سره الحقوق المتعارضة بها ٢٢٥

عقد ر . أيضا أموال متة (

الحق المقار ٧٠ و ٧٣ - حه كفار ٧٨ و ٨١ - أنواع العقارات المشموعة  
٨٢ ٨٣ و ٨٦ و ٨٧ و ٩١ - الامت على امت خاصة ٣٦٣

عقد ر . أيضا التزام ، عقد من الحق ، عقد - عقد صبرى

المعروف من أسباب التملك والحقوق الممنوعة ٦٥ - العقود الممنوعة ٢٢٣

عريف العقد ١٢٦ و ١٢٧ - أركانه ١٢٧ و ١٢٨ - الأهلية ١٢٧ و ١٢٨ -  
لرضا ١٢٧ و ١٢٨ - الحمل ١٢٧ و ١٢٤ - السبب ١٢٧ و ١٣٥  
نعمر العقود ١٢٩ و ١٣٩ - ما عرفت عليها ١٣٦







عبدحی (ر. أيضا حیدر . صناد)

فی الإجازة ۲۷۶ - فی البیع ۲۴۵ فی نظارة ۲ و ۳ و ۴ - ۲۰۴

عبر بیع "الأعین نفسه ۲۳۰ - انشأ فی ملکها بالبیع ۲۳۳

(ع)

عائب (ر. أيضا معقود)

تصدق المحكمة علی التهمة إذا کان أحد الشریکة - ۳۳۲

عازوقة ۳۴۶ (ر. أيضا . بیع الوفاء)

عبر فاحش - معبد قرصا ۱۳۴ - فسخ العقود ۱۴۸ - فی بیع عذر القاصر ۲۵۲

عمر فی الأرض المنسحق بها ۵۶ - فی أرض المبری غیر المردوعة ۶۹ - فی الأرض

الملک - بذر غیر ۷۳ - فی أرض فمیر ۷۲ و ۷۵ - حکم الخراس فی شفعة ۹۷ -

لعه عند ربع الملكية للصفة العامة ۱۲۰

عمرامات التماس منها ۱۶۱

غش و تدبیس من مطلات لرضا ۱۳۱ و ۱۳۲ - ظن فی الصبح سبب

التدبیس ۳۶۸ - علم المشترى بالبیع ۲۲۷ - صریحات المری فی صد نصر ۳۶۶ -

مضی ائمة فی الصافد مع المشوش ۱۱۰

غسله (ر. ثمرة ، فائدة)

عاطف (ر. أيضا حفا)

من عبوب الرضا المقسمه ۱۳۲ - دمع غیر المستحق ۱۷۶ - فی صلیح ۲۶۸ -

علم المشترى بالتلفظ ۱۳۲

عبر متعاقدين (ر. أحیی - انج)

عبر المستحق (ر. دمع بالانحب)



( ف )

فائدة ( ر . أيضا - ثمرة )

بر ۳۵۵ - حسابها - انصر القانق ۲۲۲ و ۲۰۵ - انصر المتق طله ۳ -  
 القوائد البهظة ۲۲۲ و ۲۰۶ - الرما ۲۰۶ - الحساب الحری ۲۰۵ - نوئ  
 القوائد ۲۲۲ - ترتيب الزاد ۳۹ - نحو من التجر والقوس الخای ۲۲۲ -  
 بدء حساب القوائد ۲۲۲ و ۲۰۶ - طلب الوفاء قبل الجداد لتأخير القوائد  
 ۲۰۶ - سروط الحق محض المدة في المطالبة بالقوائد ۱۱۳  
 حكم القوائد - ما دونه المدبر ۱۸۶ - من الدين الذي وصت فيه بقاصة ۲۰۵ -  
 من علة الرهن ۳۴۵

لأحول التي تجب فيه - عند وفاة أحد المدبرين المتصاصين ۱۶۵ - أحد مبيع  
 غير مستحق ۱۷۷ - في البيع - عند إحليل الثمن ۲۴۹ - عند مسح البيع  
 ۲۵۱ - في الركة - من المبالغ المقبوضة ۲۹۵ - في التوديع - عن القود  
 المودعة ۳۱۱ - في الشركة - عن حصة الشريك المتأخرة ۳۲۲ - عن المبالغ  
 يدين بها الشريك ۳۲۲ - عن المبالغ المدينة بها الشركة ۳۲۲

في الرهن المصري - التمتعها بتدوين الموهول ۳۴۹ و ۳۵۱ - ضمانها بالتسجيل  
 ۳۴۹ و ۳۵۱

فائدة الأهمية ( ر . أيضا - جنود حكم - صر عنه - مضمون )

رصداء صعب ۱۳۰ و ۱۳۳ - اعتماد منه ۱۱۰ و ۱۳۳ - وثاؤه بالتمهيد ۱۸۰ -  
 الوفاء ۱۸۲ - أهمية له ۷۹ - ملحة منه ۸۲ - الشفعة له بواسطة الوي  
 ۹۱ - سر من معنى المنة في الشفعة عليه ۹۷ - تمسك بمضى ائتمه صته  
 ۱۰ - وقوف سر من معنى المدة عليه ۱۰۳ و ۱۱۲ - معنى المدة عن  
 التعهد منه ۱۱۰ - قسمه أمواله ۳۲۲ و ۳۳۳ - ربع ملكته لدايع العدة  
 ۱۲۴ - كماله ۳۳۸ و ۳۴۱

مسروغ : التفتت التي لم وعظم - ۱۷۳



مسح التعهدات على العموم من ثياب المعصاة التعهدات ۱۷۹ - عدم بوء  
 التعهد ۱۵۱ - الامتناع عن الوفاء ۱۸۳ - عدم إمكان الوفاء ۲۱۲ - لشروط  
 المسح ۱۵۹ - ۱۵۱ - ۱۵۲

المعقود أنواعه ۲۰۷ - المطلق ۲۰۷ - المقيد ۲۰۷ - القيد ۲۱۰ -  
 الإلغاء ۲۱۰ - المانع من الحل ۱۵۷ - ۱۵۸ و ۲۱۳ - مسح العقود  
 بسبب القيد الفاحش ۱۵۸

إجراء عدم الوفاء - تعهد ۲۸۴ - عدم إمكان الامتناع ۲۷۵ - رفع الملكية  
 لغيره ۲۸۵ - ماله الثاني أو عدة ۲۷۴ و ۲۸۵ - نصيب ۲۷۶ - تعرض  
 لعدم ۲۷۶ - بذل الثاني المأخر ۲۸۵ - بيع الثاني المأخر ۲۸۵ - موت المستأخر ۲۸۶  
 حارة الاختصاص ۲۸۷

جذبه أهل المسح ۲۸۸

الامتناع ۵۷

بيع المسح لمعان مسحه على شرط ۲۳۴ - عدم الوفاء في التسليم ۲۳۶ -  
 المسح أو زيادة في المبيع ۱۳۲ و ۲۳۷ و ۲۳۸ و ۲۳۹ - مسح البيع بحر ۲۷۷ -  
 ذلك المسح أو عرض فيه قبل التسليم ۲۱۵ و ۲۴۱ و ۲۴۲ و ۲۵۱ - عدم  
 أداء الثمن ۲۳۶ و ۲۴۹ و ۲۵۰ - عدم علم المشتري بنسج أو معيخته ۲۳۷ -  
 بيع في عرض الموت ۲۳۸ - رفع الملكية من المشتري ۲۴۳ - الأذية بحق  
 ارتكبي على أمين المبيعة ۲۴۴ - انصبب حتى ۲۱۵ و ۲۴۶ - حق البالغ في مسح  
 المسح وحقوق المبر ۲۱۲ و ۲۵۲ و ۲۵۹ - مسح المشتري المبيع وحقوق المبر ۲۴۴  
 و ۲۴۶ - ما يترك على مسح كسح ۲۵۱ - مسح بيع الوفاء - استرداد أمين ۲۵۲  
 وما بعده

وجوب الإبراد ۳۰۹

سجل التبريد المسح على التسجل ۴۲۸

حلول الامتناع ۲۹۱

اشراك قصه ۳۳۵

المسحة : لعدم مراعاة شروط القنونه ۳۳۳

در رعه ۲۸۱

المناوصه ۲۶۴



فصول ١٠ - سرقة ١٧٤ - الالتزام بالنسب من عملة ١٧٤ - علم القصاص فيه ١٧٥ -  
وفاء للمصونة ١٩٠

فعل أمر ١٠ - العهد ١٨٤ - الوعد ١٨٤

فقد ١٠ - أشياء صائمة أو مسروقة - هلاك

فقد الرهن (و) - رهن عذري

فقد العوائد (و) - أيضا - طاعة

شروط طاعة ٢٢٢ و ٣٠٦ - وجبات الجارية ٢٢٢

## ( ق )

قابلة - التبيع من الولادة ١٢

قاصر (و) - أصغر - صغر - فاعل الأهلية - ولاية

عدد أهله ٢٨ - من الرشد ٢٩ - زواج المثل القاصر ٢٠٢ -  
٤٠٥ - بيع مثل القاصر ٣٠ - بيع مع المهر للمفسد ١٣٤ و ٢٥٢ -  
شرء بالقاصر من أمه ٣٠ - من أمه ٣١ - إجارة ماله ٣٠ و ٣٧١ -  
إجارة ماله ٣١ - إقراره بالقاصر أو إقراره منه ٣١ - رهن ماله ٣١ -  
عقوبة يدعي للقاصر ٣١ - دخول الوفاة على مثل القاصر ٣٢ - تصحيح  
العقود الصادرة من قاصر ٣٠٩

قاصي - عدد حوز شراء الحقوى المتأخر فيها ٢٢٩ - علم حواز الحكم عليه ٣٨٩ -  
تقديمه بدل ٣٨٩ - طلب حكم التحريم المتممة ٤٢١ - الإطلاح عن صدور العقود  
٤٢١ - ٤٢٢ - التوقيع على دفتر التسجيل ٤٢٦ - التصديق على سجل دفتر  
سجل ٤٢٧ - حواشي القاصي الشرعي عند تحرير الأمانة ٤٢٨

قانون - سرقة وأهله ٥ و ٦ - الالتزامات الناشئة عن حق الجوار ١٧٣

قصاص (و) - نفس - سلام

قصاص النفس ١٦٠ و ١٦٢ - مكالمة القصاص ١٨٥



قبول الحقة ۷۹ و ۸۱ و ۸۲ - الدين باستقلال مذكرة الدين ۲۵۸ و ۲۶۱ -

حديث الموثقة بدين وصحت فيه المقاصة ۲۰۲ - الحق حرا لا يحسب الثاني ۲۷۹

التوكيل ۲۹۲ - قيمة ما يهرسه حاشا المقار المرحون ۲۵۳

قراض مرعها ۴۲۲ - أقسامها ۴۲۲

القراض المقارعة - عقد الشئ المحكوم به ۴۲۲ - تسليم البند ۱۹۲

حياسة المقول ۵۲ و ۸۱ و ۱۱۵ - الأحوال التي لا يقبل فيها الإثبات بالقراض ۳۸۸

قراءة : الأثر بها المكشوف التبليغ عن الموائد ۱۲ - وعن الوجبات ۱۵ - المقتات بين الفروع

والأصول ۱۷۳ - القراءة مائة للوظف من تحرير العقد الرضى لأقرانه ۳۹۹

قراض ملق ( ر - أيضا : قاذقة )

تدريعه ۳۰۵ - الفرق بينه وبين عارية الاستهلاك ۳۰۵ - القراض بالرق ۳۰۶ و ۳۰۷

رد القراض بسبل الأهل ۳۰۶ و ۳۰۷ - وفاة القراض ۳۰۷ - الوفاء بقصد

والأوراق المنتهية ۱۸۳ - رسم الوفاء ۱۸۵ - مكانه ۱۸۵ - الوفاء بطريق

الاستهلاك ۳۰۷ - إقراض قرض مال القاصر أو الإقراض به ۳۱

قسمة مرعها ۳۲۸ - مرعها ۳۲۹ - طرقاتها ۳۲۹

القسمة الاختيارية ۳۲۹ - قسمة الشركات التجارية ( نصيبها ) ۳۳۰

القسمة القسائية ۳۳۰ - اختصاص المالك ۳۳۰ - إخراج حصة ۳۳۱

قسمة المثل هنا ۳۳۱ - صديق المحكمة فكلية إذا كان بين الشركاء فائدة أهلية

۳۳۲ - قسمة القسمة ۳۳۲

حقوق الماتين ۳۳۲ و ۳۷۵ - أمبار دائمي الشركة ۳۳۲

بما يطل القسمة ۳۳۳ - وما يرتب على القسمة ۳۳۳

القسمة على ولا نشئ ۳۳۳ - صديق القسمة ۳۳۴ - استرداد حصة ديمية

على القسمة ۳۳۴ - أمبار الشركة و المقار المقسم ۳۶۲

تسجيل صود القسمة ۴۱۴

قسمة الدين بين الكعلاء ۲۴۰



قصیدہ تصدیق علی المحدثات الرسمية لأحييه ٤٠٧

قوة المدبيل الخطي ٤١١ (ر. أيضا) شعرات رسمه؛

نامية لدى الشان ٤١١ - مائتة نعيم ٤١٣

قوة شق الضكوم فيه ٤٢٢

قوة فاهرة . ر. أيضا صمدان

ثبت صباع السد ٤١٨ - هلاك الشق الماحود عبر حق ١٧٧ - في الانتصاع  
متعوض ماسحق من المائتة ٥٥ - في لإجاره - صب الشق المؤخر ٢٧٩ -  
هلاكة ٢٨٥ - في إجرة الاراضي الزراعية - هلاك الزراعة ٢٨٠ - عدم  
تتكي من رزاقه الارض ٢٨٠ - في المراجعة - موت الشق الماحود  
نمكة من الزراعة ٢٨١ - في إجاره الصانع - موت الصانع أو عدم نمكة  
من نمكة ٢٨٨ - صب الممات ٢٨٨ و ٢٨٩ - في المارية - هلاك الصانع  
لمعارة ٣٠٣ - في لرمض - صب الشق المرحوم ٣٤٥ - في لرمض الطدري  
هلاكة العقار المرحوم ٣٥٠ - في القودبة - هلاكة ٣١١ و ٣١٣  
معي عدم وقوف سر ١٠٤

قيم (ر. أيضا ولاية)

صلب تعيين قيم على المدين السبعه أو انقروه ٣٧٦

( ك )

كاتب . ر. أيضا موطع شميرى؛

عدم حور شرائه الموقع المستأجر منها ٣٣٩ - موطع اخى معي اسعد  
في رسوم لأوراق ١١٤

و حات الكتاب في سجل الاحتصاص ٣٦٠ - في التسجل ٤٢٩ - عدمه  
٤٣٧ - مؤلفه عن التسجل ٤٢٧ و ٤٢٩ - في الإشتدات ٤٠٤  
و ٤٠٥ - في تحرير العقود الرسمية ٣٩٩

مس. المديون المسجلة فلكة مقابل أحدهم ٣٦٢ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١



## كشف على الأعلان ٣٩٢

كشافه ٣٣٧ (رأيا : نصاب)

مر بها ٣٣٧ - كشافه التزام مع الأهل ٣٣٨ و ٣٤٠ - كشافه الكشاف ٣٣٨  
رأيا المدين الأصلي ٣٣٨ - آخر الكشاف ٣٣٨ - نصاب مدس ١٦٠ -  
نصاب الكفيل والمدين ٣٣٨ - إقرار الكفيل ٣٣٩ - لأخوان التي يجب  
تقديم كفيل به ٣٣٩

حكم الكفيل في استبدال العهد ١٩٦ - في المخاصة ١٩٩ و ٣ و ٣٠٤ -  
في تجديد الكفيل ٢٦ - في تربية على الكفيل - واجبات الكفيل ٣٣٩  
و هو المدين وواجه ٣٣٩ - كشافه المصور ٣٣٩ - عند الكفلاء ٣٤٠ -  
نصاب الكفلاء ٣٤٠

حقوق الكفيل ٣٤٠ و هو المدين ٣٤٠ - طلب تعريض المدين ٣٤٠ - حاور  
الكفيل محل الدائن ١٨٩ - راء الكفيل من المدين ١٩٣ و ١٩٤ - ضمان  
حساره الدائنة الكفيل من عدم الوفاء ٢٢٢ - طلب الوفاء قبل الأجل و  
أنفس المدين ٣٤٠ - التوقيع لأوجه على الدين ٣٤٠  
تقصير الكفيلة ٣٤١ - أساءه المخاصة ٣٤١ - الميثاق ٣٤١ - مصادره بدائ  
التأمينات ٣٤١ - صول الدائن بشأ غير المدين عليه ٣٤١

كيفية اتصال في التصديق ١٦١ - لإمهال في الوفاء أو التوقف ١٨٤

كسر : التضمن في مسائل العرب ١٦١

كفر : الاستبراء به ٦٨

( ل )

لغة رسمية في تحرير العقود الرسمية ٤٠٣

لغبط ١٤



## ( ٢ )

مأذون ظلم لأدريس ٢٣ - المأذون موصف أميري ٣٩٨

مؤخر ثاني ١٥١٥

مؤدب لأطفال سقوط الحق في أجرته عصى المئة ١١٤

ماشية اعتباره من الأموال لقائمة ٤٥ - ماقتنع بها واد عليه ٥٥ - مالك حر

في عقد المزارعة ٢٨١ - الإجارة بمقتضى ٢٨١

مبا ر ر ، أموال

مال مدفون ٩٨

مأمور لتحريرات الشرعية بالمحاكم المختصة ٤٠٩

مباي ر ر ، إصلاحات ، مباي

مبدأ لإثبات السكنة ٤١٨ و ٤١٩

مجلس حسنية (ر . أفض : ولاية)

مو ٣٣ - احتج عليها ٣٣ - الاحزاب المحتفظه عند حقوق الموقوف ٣٩

التصديق على امره ملك التمسك ٣٧١ - الترخيص عند رواج التماسات

لنوت للترتيب ٤٠٥

مجنون (ر . جنون)

محب فط حراته في تزيج الملكية لفعله لحامة ١١٨

محب فط التصديق على المحررات لوصية ٤٠٧

محاسن خطرة أو مصرة للصحة أو مقلقة لراحة السكان حكمة له فده باب

ومن المساكن ٦٤ و ٥٨



محام (د. ایضا وکیل)

برکله ۲۹۲ - حدود برکله ۲۹۴ - استمراره علی مبارزه الدعوى بعد الاعتذار  
 ۲۹۵ - آخره ۲۹۲ - سقوط الحق في أملاكه ۱۱۴ - محرم شرعه حقوق  
 اختراع فيها ۲۲۶

محجور علیه (د. فاقد الأهلية)

محررات رسمية - مریضه ۲۹۶ - أملاكه ۳۰۳ - طهرى بر - رسميه  
 القند وتسجله ۴۲۶ - شروط محرم الورقه الرسمية ۳۹۹ - حفظ الحقوق  
 رسميه ۴۰۴ - الصور الرسمية ۴۰۴ و ۴۳۰ - إعلانات ۴۰۴ - محرمات  
 الرسمية الأجنبية ۴۰۷

مهرات المحرمات الرسمية ۴۱۱ و ۴۱۳ و ۴۱۶ - ذكر محرم محرم في ورقه رسميه  
 ۴۱۷ - عدم حوائج - سب ما يضاف ظاهر الورقه الرسمية ۴۱۵ - العهد  
 القوي ۳ و ۴ و ۱۱ و ۱۳ - وثائق الزواج والطلاق ۳۹۸ - العقود الرسمية  
 الواجب بحارة ديوان لأوقاف قبل تحريرها ۴۰۵

الأحوال في الزم - عقد الحقة ۷۹ و ۱۵ و ۳۸۸ - هل الثمنيات في محرم  
 لديون ۱۹۷ - الرهن القوي ۳۴۹ و ۳۸۸

محررات غير رسمية (د. أيضا تاريخ ثابت . تسجل اجم)

مريضه ۴۰۸ - أنواعها ۴۰۸ - المحرمات احرية ۴۰۸ - الأوراق التجارية ۴۰۹ -  
 الأوراق الشخصية ۴۱۰

مهر الأوراق الرسمية ۴۱۱ و ۴۱۶ - الأحوال التي لا تقبل مهر محرمات العرفه  
 غير تامة التاريخ أو غير المسجله - إثبات الحقة ۳۸۸ - إثبات وهي خيره  
 ۳۸۸ - إثبات حيازه للمعول ۳۸۸

مختصر لوه ۱۸۲ - سقوط الحق في رسوم الأوراق ۱۱۴ - عدم أهلية نشر -  
 المعول المختار فيها ۲۲۶



محكمة شرعية - انحصارها - انت الوائة ۲۰ - اثبات لزواج والطلاق ۲۱  
الارث ۷۷ - الوصية ۷۷ - الغبة ۷۷ - الوض ۷۷ - الزكوة ۷۷ -  
الديقات - ۷۷ و ۱۷۳ - القسمة بين الورثة ۳۲۹

حرر الشهادات ۱۰۴ - التمسيل ۴۱۴ و ۴۲۰ - علاقتها في موارد السجل  
العامكم المخرطة ۶ :

محكمة محسطة - سلامتها في موارد السجل العامكم الشريعة ۱۰۶ - التمسيل ۴۲۰

محمل (د . أيضا : محال الخ)

في الشهادات ۱۳۴ و ۱۳۵ و ۱۳۶ و ۱۳۷

محل الإقامة (د . موطن)

محل خبري (د . أيضا : وقف)

استدراكه من الأملاك العمومية ۵۰ - البلوة الوصية بالتفاح إليه ۵۵

محل نفع في الشهادات ۲۴ و ۱۸۵ - في البيع - عقد السلام ۲۳۶ - عقد البيع

۲۴ و ۲۴۸ و ۲۴۹ - في الخارية ۲۰۴ - في القرض المدي ۲۰۷

محو التسجيلات ۳۵۸ و ۳۵۹

مسدير - حركته في بيع الملكية قسمة العامة ۱۱۸ - إدراكه لشركات ۳۱۷ و ۳۲۱

مدين مدين - إدراكه لشهادة المدين ۱۸

مرتبات . . . أيضا : أجرة

عده حور منها ۲۲۹ - عدم حوار المخرط ۲۰۶ - علم حوار محو بها ۲۶۰ -

سقوط الحق في المطالبة بها ۱۱۳

اب لإيران ۸ - ۳ - رواج القسمة بوقت المديان ۵ :

مرتبات مقررة ۳۰۸



معرض الموت - آخر التي بعد هذه الإبراء من المدي ١٩٣ - البيع في معرض  
نوب ٢٢٨

مروزي (حق ا. ا.) - النحوي ٥٨ و ٥٩ - ماه لرد ٥٨ و ٥٩ و ٦٠

مراذعة ٢٨١

مريح - حرمه ٢٥٨ - بيع المرامم ٢٦١

مريدة في التي اعروضت لمحوها ٣٥٢ - بيع من اعطى في مريدي لرد ٣٥٤

مردوات - الحق في انزوع - حد بيع الارض ٢٣٧ - حق مستأجر ٢٧٣  
٢٨٣ - هلا - لزراعة خبز في مريه ٢٨٠ - لزراعة ٢٨١ - مريه زرع ٢٨١ -  
لا تبارك في كسار مع الحصاد ٣٦٣ و ٣٨١ - لا تبارك في مريه  
في المحصولات ٣٦٣ و ٢٨١

مسافة - مريه ٥٨ و ٦٣ - من المراكب و مريه ٥٨ و ٦٤

مسؤولية - ا. ا. - مريه - مريه - مريه - مريه  
في مريه اثنان من مريه ١٧٣ - مريه - مريه - مريه - مريه  
مريه ١٧٣ - مريه - مريه - مريه - مريه  
المريه - مريه ١٨١ - المريه - مريه ٢٨٩

مسؤولية - ا. ا. - مريه - مريه - مريه - مريه  
مريه - مريه - مريه - مريه - مريه - مريه - مريه - مريه  
المريه - مريه - مريه - مريه - مريه - مريه - مريه - مريه

مسجل (حق ا. ا.) ٦٠

مشاركة (ر. مريه - مريه)



مصاريف ورسوم (ر. أيضا - مصروفات)

الانتماء الى اودعة على اعموم ١٨٥ - تحسب اوصافه ليس الوجوده من  
 حتى ١٧٧ - حفظ لمر ٣٠٢ و ٣٠٣ - الودعة ٢١١ - لمر ٣٢٥ -  
 برهن اعماد - مصاريف حشر الغنار ٣٥٥ - التوكيل ٢٩٧ - الشركة  
 سيرة في حصه الشراكة اربعة ٣٣٤ - في اربع رسوم القعد ومصاريفه  
 ٢٣٣ - مصاريف التاليم ٢٤٠ - عند صبح فتح ٢٣٨ - بيع اوقاف ٢٥٦ -  
 دفع المئكة لخمسة اعماد ١٢

حق حبس ليس من صرف في حشر اوصافها ٣٦٤ - لحايد اودعه ٣١١  
 مزار - مصاريف حشر اوقاف ٣٦٣ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ - المصاريف  
 لمصنعة ٣٦٢ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ - مصاريف الحشد ٣٦٣ و ٣٨  
 سنوالم لمصاريف : من المذبح من اصل الدين ١٨٩ - من الدين الوعدة به  
 مفاصه ٢٠٥

مصرف حق في اخطائه مبالغ اربعة لخمسة من ذلك ١١٤

مصرفات (ر. أيضا - مصاريف ورسوم)

مصرفات مردوبه حكها في اودعه ٣١١ - في لمر ٣٤٥ - مردود  
 حصه الشراكة اربعة لخمسة لخمسة ٣٣٤ و ٣٧٤ - في لمر القدرى - مردوبه  
 مردود ٣٥٥ - في الانعام ٥٦ - في ميع الوفاء ٢٥٦ - حق حبس ليس  
 ٣١١ و ٣٦٤ - الانتماء ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٧٨ - ٣٨١

مصرفات مبدء حكها عند فتح اربع ٢٢٨ - عند ذلك ليس اربعة ٢٤٥ -  
 في ميع اوقاف ٢٥٦ - في اوقاف ٢٩٧ - في الشركة ٣٢٣ - عند مردود اربعة  
 في حشر اوقاف لخمسة ٣٣٤ - في لمر القدرى - مردوبه - لخمسة ٣٥٥

مصرفات المرحوف انتماء المبلغ مبالغ مبالغ ٢٤٥

مصاريف في اربع ٢٣١

مصنعة من المئكة الشريعة ٤٣٠



معنى "المدة" عموميات ٩٨ من أسباب الملكية والحقوق العمومية ٦٥ و ٩٨ -

أحكام عامة بمعنى "المدة" الموجب والمسط ٩٨ وصف معنى لمدة ٩٨ - رث

الحق ٩٩ و ١١٠ - انقطاع معنى "المدة" الانقطاع القسري ١٠٢ و ١٠٣ -

الانقطاع الحكي ١٠٠ - رفع الدعوى ١٠١ - التجدد ١٠١ - لأغراض ١٠٢ -

وهو سر يان المدة ١٠٣ - على فائدة الأجل ١٠٣ - لزوم التمهيد ١٠٤ -

حساب زمن معنى "المدة" ١٠٤ - حكم التوازي للأجعة ١٠٤ -

معنى المدة الموجب أحكام خاصة ١٠٦ - وضع الد ١٠٦ - شروط ٨ -

أرض ١٠٩ - في الوقت ١٠٩ - في الإرب ١٠٩ - السد الصحيح ١٠٩ -

التمديد مع فائدة لأجله ١١٠ - مع المكرة ١١٠ - مع المشوش ١١٠ -

أي لا يعتبر سعة صحتها ١١١ - حسن الية ١١١ - في يترتب على معنى

"المدة" الموجب ١١١

معنى "المدة" المسقط أحكام خاصة ١١٢ - وهو سر يان على فائدة الأهمية

١١٢ - انقطاع لمدة المخرج ١١٣ - الزمن ١١٣ : ما يستلزم معنى ٥ سبع

١١٣ - ما ينقطع معنى ٣٦٠ يوما ١١٤ - المدة لفصولات ١١٥ - يترتب

على معنى "المدة" المسقط ١١٥

أحكام خاصة : أملاك أراضي الميرى مير للردوة ٦٩ - التسمية ٩٧ -

سجلان التمرود ٢٠٧ - تصحيح التمرود ٢٠٩ - التسمية ٣٢٦ - بحق

الارتفاع ٥٧ - البيع : أملاك المبيع مير التمرود للبائع ٢٣٥ - حيدر المعين

القاحش ٢٥٢ - التكملة سقوطها سقوط المير ٣٤١ - من العقارى

٣٥٩ و ٣٥٩ - في التمهيدات مير المنظمة ١٧١ و ١٧٢

عدم التمسك معنى "المدة" أصرارا بمعنى التماسك ١٠٠ - عدم تأثيره على

التمسك التماسك والتكملة ١٦٣

مطالبة زر : أيجال مكلف رسمي : (مجمع)

عدم التمسك ١٦١ و ١٦٢ - التمهيدات مير المنظمة ١٧١ - مطالبة الكفيل

٣٤٠ - مطالبة التمسك مير الكفيل ٣٣٩ - مطالبة ورثة التمرود ١٦٥

١١٤٢







### مقصدة (١٨٨)

حكم المقصدة ٢٠٤ - ترك المقصدة ٢٠٥ - نفع المقصدة ١٦٤ - حكم المقصدة  
في النقصان ١٦٤ و ١٦٦ - نفع دين وصعوبة المقصدة وحقوق الغير المقصدة  
بذلك ١٦٧ و ٢٠٣ - علم حواد المقصدة في الأضرار ولأرباح المناسبات من  
المرات ٢٢٢

مقصدة (١٨٩) - حكمها في اضرار حال الصبي ٢٨٨ - مقادير المضاف ٢٨٩ - مسؤولية  
مضاف عن حاله ٢٨٩ - مضاف المضاف الأول ٢٨٩

### مقصدة (١٩٠) مقصدة (١٩١)

مقدرات (١٩٢) - منها ٢٢٨ و ٢٣٠ - سلمها ٢٢٧ - مضاف ملكها ٢١٣ و ٢٣٤ -  
مضاف مضافها ٢١٧ و ٢٣٠ و ٢٣٤

### مكاري (١٩٣) - مسؤولية عماله ٢١٣

مكافأة (١٩٤) - سقوطها على ١١٤ - عدم حواد حواياها ٢٦٠

ملك (١٩٥) - من حقوق المصدة ٥١ - حريتها ٥٢ - أسباب كسب ملكية ٦٥ -  
بونها ٥٢ - صحتها ٥٣ - ما يملكه من الملك ٥٣ - حقوق الموهوب الخ ٥٤ -  
اعمال ملكه اضرار منه على القيمة ٢٢٣

مضاف ملكه ٢١٣ - في اضرار على العموم ٢١٣ - القيمة للمنفعة ٢١٤ -  
النسبة لغير المتعاقدين ٦٥ و ٤١٤ - في المنقول ٦٥ و ٨١ و ١١٥ و ١٣٦  
٢١٣ و ٢٢٥ و ٢٣٥ و ١ و ٣ و ٣٠٣ - في الأموال العامة ٨١ و ٩٨  
٩ و ١٣٦ و ٢١٣ و ٢٢٥ و ٢٣٥ - في المله ٨١ - في بيع ٢١٤ و ٢٢٥  
و ٢٣٥ - في غايه الاستهلاك ٣٠٦ و ٣٠٣ - في المنفعة ١٠٩ و ١١٥  
ملك ملكية في استهلاك ٥٢ و ٨١ و ١١٥ - في الأموال العامة في حق  
الملك المنفعة ١٣٦ و ١٣٨ و ٢١٣ - بالنسبة لغيره ٦٥ و ٤١٤ - كتاب  
لورثة لانكس في اضرار الملك لغيره ٤٣١



ملكية المشايخ (د. أحمد، شيوخ، قضاة)

منها ما يلي: ٢١٤ و ٢٢٣ - استرداد حصص المصالح مع وثائق ٢٥٥

ممر (حق) ٥٨١ و ٥٩ و ٦٠

منافع عمومية (د. أحمد، شيوخ، قضاة)

الأملاك الأميرية المخصصة لها ٤٣ و ٤٩

مندوب المصير - موظف أميري ٣٩٨

منزل (د. أحمد، شيوخ، قضاة)

حقوق الارتفاق بين طوائف ٦١ - صرف ماء الدار ٦١ - ما سمع به  
٢٣٧ منزل

مصفاة (د. أحمد، شيوخ، قضاة)

منقولات (د. أحمد، شيوخ، قضاة)

مهيئة (د. أحمد، شيوخ، قضاة)

الأوقاف، المهدات ١٨٤ و ١٨٥ و ٢١٦ - قطع الحق في البيع ٢٥٠

مهمات (د. أحمد، شيوخ، قضاة)

تكاليف المصالح المخصصة لها ٢٨٨

مهندس (د. أحمد، شيوخ، قضاة)

مهندس معماري (د. أحمد، شيوخ، قضاة)

مؤيد ووفيات (د. أحمد، شيوخ، قضاة)

موث (د. أحمد، شيوخ، قضاة)

في حد من حد من ١٦٥ - في التوكيل ٢٠٠ - في التركة ٣٢٥ - في التركة ٣٨١ -  
في حد ٨٢

نوبت التاريخ عوب أحد الموقوفين في الحد ٤١٧



موقوف ۲۳ ترجمه ۲۴ ایضاً ۲۴ الموقوف الموقوف الموقوف الموقوف الموقوف

القانون ۲۵ الموقوف الموقوف

احبار الموقوف في حالة تسجيل الزهون ۳۵۶

موقف أميری (ر) أيضا شرح المصلحة جدر رسمي ، عمده ، كتاب ، موقوف

موقوف المحصر محررات رسمية)

ترجمه ۳۹۸ - اختصاصه بقرير العقود الرسمية ۳۹۸ - تطابق مخصوص بقرير

الأوراق الرسمية ۳۹۹

موقوفون (ر) مستخدمون)

مياه : حقوق الارهاق المتعلقة بالمياه ۵۸ - ۶۱

ميراث : من أسباب الملكية ۶۵ - اختصاص المحاكم ۷۷ - حق لإرث في منفعة

الأموال الموقوفة ۷۷ - إرث الأقباط ۷۷

إنشاء الورثة ۲۰ و ۴۳۱ - إنشاء الورثة ۴۳۱ - بين الورثة بزمانه دمة

مورثهم ۱۱۵ و ۱۱۶

كتاب الإرث مضمون المدة ۹ و ۱ - مسؤولية الورثة عن دين مورثهم ۱۶۵ -

وقد الورثة منهم مورثة ۱۸۰ - بحرف الوفاة قبله التدبير الورثة ۱۸۴ -

الإيراث الحاصل في مرض الموت لوارث ۱۹۳ - تليم في مرض موت

لورث ۲۲۸ - اتحاد لقعة ۲۰۶ - الحزج ۲۶۲ - بيع خلفون في تركة

نخص على قيد الحياة ۲۲۹

میری امیر الملتح المستحقه من الضرائب ورسوم ۳۶۲ و ۳۷۸ - ۳۸ - مياه

المبلغ المستحقه على المصروف ۳۶۲ و ۳۷۹ و ۳۸۰

معاذ (ر) أحال - مهلة)



## (ن)

منح الماشية مريض النقي في الانتفاع ٥٥ في المراجعة ٢٨١

رع العين (ر . درك)

رع ملكية العقار (ر . أيضا ، تنعبد مهري ، حجاز عتاري)

رع ملكية للجمعية العامة ١١٦ - عرمة ١١٦ - شروطه ١١٧ - الأمران

١١٧ - من له طلب رع الملكية ١١٧ - مقدار ما خرج ملكيته ١٨ -

العمومي ١١٧ و ١١٨ - تقديره للأغلق ١١٨ - تقديره قصاة ١١٩ -

أعمال أهل خبرة ١١٩ - تقديره أتمى ١٢ - فضل في أعمال أهل خبرة

١٢١ - انعقد القهري ١٢١ - ملكية للأغلب ١٢١

الاستيلاء على العقار مؤقتا ١٢٢ - الاستيلاء مؤقتا لقوة قاهرة ١٢٢

ما يترتب على رع الملكية ١٢٣ - رع ملكية - قاعد الأهلية ١٢٤ - الغائب

١٢٤ - الأوقاف ١٢٤

نسب إثباته ٢٠ - حلوله دون تحرر انعقد الرسمى لأتسب ، الموصف ٣٩٩

نقطة ١٧٣ - وجوه قانونا ١٧٣ - احرر على مرشدات الموظفين تحصيلها ٢٠١ -

مدصة بين صاحب المرب وصاحب النقطة ٢ - عدم حوار معها ٢٢٩ -

عدم حوار بمحوليها ٢٦٠ - سقوطها بمعنى المدد ١١٣

نقل حمل أبي النقل هلاك لوديمة ٣١١ و ٣١٣

نقل ملكية لديون (ر . حوالة)

نكول عن اثمين ٤٢٠

نهر (ر . أيضا ماء

من لأمدلاك العمومة ٥٠ - فضل انهر ٧ - الأراضي التي يحولها للنهر ٧٢

سبابة عمومية اشتراكها في بعض أعمال بحالتي احصيه ٣٣ - اتحاد الوصائل حفظ

حقوق دافدي الأهلية والتشهير ٣٣ - تحريم شراء أعضائها المعوق للمخرج

٢٢٦



## ( ه )

هبة و أيضا : تبرع من قسبي

من أنساب الملكية والحقوق العدد ٦٥ - مرقها ٧٨ - الاختصاص بمصر  
 ٧٧ - شروطها ٧٨ - هبة دائر المير ٧٨ - قول الله ٧٩ - هبة بواقه  
 بالأطية ٧٩ - القبول عند موت الموصي أو قبله أو بعد الموت ٨٢ - هبة  
 موت الموهوب له ٧٩ - الموصي في الهبة ٧٩ - شكل العقد ٧٩ - هبة  
 لمسته ٨٠ - المطية في عقد آخر ٨٠ - القصاص في الهبة ٨٠  
 حكم الهبة ٨١ - حكمها بالنسبة لغير المتداعين ٨١ - هبة الأموات ثمانية ٩٥  
 و ٨١ - الإصرار للمساكين ٨٢ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٩ - المصلح المتضمن  
 هبة ٣٦٨ - مشابهة للإبراء من الدين - مطية في العقد الحائز للإبراء فيه ١٩٣ -  
 خلاص المطية ٨٢

بسات المطية ١٩ و ٣٨٨ - ولوية حائز حق قابل فله من بعد ثبات التاريخ على  
 الموهوب له في العقد المصطلح عليه ٤٢٩

هسلاك ( ر . أيضا : ضلوع - عيب حي )

محل العقد ١٣٩ و ١٥٨ و ١٦٤ و ٢١٢ و ٢١٣ - الشيء المأخوذ به حتى ١٧٧  
 شيء لشعافه عليه مع المدعي فاعده المبرر ٣٧١ - عيب في يد موكليه ١٨١ -  
 شيء الموزن ٢٦٥ و ٢٧٤ - لمع ٢١٧ - و ٢٣٠ و ٢٣٦ و ٢٥١ - ره  
 ٣٤٥ - القدر المبرور ٣٥ - رأس مال التبركة ٣٢١ و ٣٢٥ - هلاله  
 شيء المعز ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ - لود ٣١ و ٣١١ و ٣١٣

## ( و )

ورث و أيضا : ميراث

مع أحد الورثة حصه إلى شركته ٢٦٢ - استعمل حتى ثبات ٣٦٤ - النكاح  
 ٢٦٢ - مع استقوى في ركة لم يجب صاحبه ٢٢٩ - لمع في مرض موت  
 لودت ٢٢٨ - قول الله بحرفة ورثه الموهوب له ٧٩

وثيقة و أيضا : إتهاد

أولى المتولين من العتود لوصيه ٣٩٨ - كفه بحرف لوتاني ٤



ودیعة ٣١ . أيضا حارس مصاتی

برعه ٣١ ، الآخر ٣١ و ٣١١ و ٣١٤  
 مبدع علی الودعة ٣١٠ - واحب الودع ٣١٠ - عصب - له الامام ٣١٠ -  
 فائدة من الودعة ٣١١ - واحب الودع ٣١١ - هلاك الودعه ٣١١  
 نوع الودعة ٣١٢ - الودعه اللازمة ٣١٢ - اثبات ٣١٢ - الودعه النافذة  
 ٣١٢ - معنى بنها وبن طرية الاستهلاك ٣١٢ - صندوق التوفير ٣١٢ -  
 الودیعة خاتمة ٣١٢ - مسؤولية أصحاب القادي ٣١٣ - اعتبار أصحاب  
 القادي عن الودائع ٣١٣ و ٣٨٠ - مسؤولية الكاري ٣١٣ - اثبات الودعه  
 بخاتمة ٣١٣ - صحت ٣١٣

ورقة ( ر . أيضا تركة ، ميراث ، وراث )

إشابة ٢٠ - إلتفات ٣١٣ - محض عاكر لأحوال المحضنة ٢٠ -  
 شهادات الوراث ٢٠ و ٣١

ورقة تجارية برعه ٤٠٩ - المصارف التجارية ٤٠٩ - قوة الاستدلال ٤١١ و ٤١٧ورقة رسمية ( ر . أيضا : تنبيه رسمي ، ممرات رسمية )

أوراق المأذونين ٣٩٨ - الموقف المختص ٣٩٨

ورقة شخصية برعه ٤١٠ - قوة الاستدلال ٤١٢ و ٤١٧ورقة نصية ٤١١ و ٤٢٤ورقة عريضة ر . ممرات عريضةوصاية ر . ولا

وصية من صاحب الملكية و حقوق بعده ٩٥ - لأحد من مظهرها ٧٧ - الترميم

لواحق لصحة ٧٧ - الوصية على مخرج ٥٥ و ٧٧ - في إرشاد الأقباط ٧٧

لأهبة في الوصية ٧٧ - صحة الوصية ٧٧ - بيع الصادر في ممرات عريضة

٢٢٨ - احتياط الوصي له حكم التسهيل ٤٢٩



وصح الید (ر . أيضا : اسبلاء . حیاة . مصی - المدة)

على المنقول ١١٤ - على أرض المبری عن المذروعة ٦٩ - على المتهمة ٢٠٤ - كان  
عینا مئة ٢١٤

وفاء ١٧٩ - مریعة ١٧٩ - من أسبب انحصاء التمهيدات والاكتسابات ١٧٩  
على من يجب ١٨٠ - من له الوفاء ١٨٠ - أهلية التصرف ١٨٠ - وء فاقه  
الأهلية ١٨٠ - وء الفصولی ١٩٠

من يجب الوفاء ١٨١ - الأحوال التي لا يجوز الوفاء بها للمتهمة ١٨٢ - مبر  
تحت يد المدين ١٨٢

النقدي الذي يؤخذ ١٨٣ - إعطاء ثمن ١٨٣ - عمل أمر ١٨٤ - الانتعاع عن أمر  
١٨٥ - في التمهيدات التحيرية ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨

بإعطاء ثمن : الوفاء التام ١٨٣ و ١٨٤ - الوفاء بنحو ١٨٣ - الوفاء نقد أو  
بالأوراق المالية ١٨٣

أحوال تحرق الوفاء ١٨٣ - انقضاء ١٨٣ - قسمة الدين بين الورثة ١٨٤ -  
قسمة الدين بين الكهلاء ١٨٤ - تخطيط الدين ١٨٤ و ١٨٥ - مهلة ١٨٤  
و ١٨٥ و ٢١١

من يجب الوفاء ١٨٥ - الوفاء قبل لأجل ١٥٥ و ١٥٦ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٤٠ -  
التمتع بدين عن التأخير ١٨٥ و ٢١٧ - عدم نسبة الأجل في العقد ١٨٥ -  
أثره الثلاثي ١٨٥

ين يجب الوفاء ١٨٥

نقطة الوفاء ١٨٥

حکم ما منع من الدين ١٨٦ و ٢٠٥ - الوفاء مع انحلال محل الدائن ١٨٦  
عما يستلزم الوفاء ١٩٠ - إزاء الدائن حول الدين ١٩٠ - عرض الدين  
وإداعه ١٩٠

ما يرتب على الوفاء - انحصاء التمهيدات ١٧٩ - حکم ما منع من الدين ١٨٦  
و ٢٠٥ - إثبات الدين ٤١٩ - إثبات عقد لإجارة ٢٧٣ - الرجوع على  
المدين ١٦٦ و ١٨٧ و ١٩٠ - رجوع أحد المصنفين على باقيهم ١٦٥ -  
في الكهانة ٢٣٧ و ٣٣٩ و ٢٤١



وفاة

ماتت على عدم الوفاة . التعويض ٢١٧ - الشرط الحرفي ٢٢١ . ب .  
العدد ٢١١

التعويض ٣٠٧ - الترخيص على الاستهلاك ٣٠٧ - الترخيص في الإحتياجات  
مادة ٣٠٨

وفاة ( ر . موت . ولادة ووفاء )

وقف ( ر . أيضا : إخراج . حكم . حلول الاجتماع )

تاريخه ٤٩ و ٥٠ - أبويه وصية عن انتفاع ٥٥ - الإرث في مبيعة الأموال  
موقوفة ٧٧ - إخراج الوقف ٢٧٢ - عدم حوز يمه ٢٢٩ - الشفعة  
في الوقف ٩٨ - إبطال الوقف مخالفة في حقوق الدائمين ٢٦٩ - رفع  
الملكية للمالك العامة ١١٧ و ١٢٤ - معنى المدة ١٠٩ - الإسهادات المتعلقة  
وقف أطلاق الميراث ٤٠٥ - إخراج ديون الأوقاف قبل تحرير بعض عقود  
الوقف ٤٠٥

وكالة ٢٩٢ ( ر . أيضا : حارس لعدائي . لصون . ولاية )

عمومات : تعريف الوكالة ٢٩٢ - وجه التمسك بمبدأ من إخراج الأشخاص  
٢٢٤ - كتب مع التوكيل ٢٩٢ - سند التوكيل ٢٩٢ و ٢٩٤ و ٣٠٠ -  
أخر التوكيل ٢٩٢ و ٢٩٧ - سند الوكالة ٢٩٣ - أنواع الوكالة ٢٩٣ - الوكالة  
العامة والخاصة ٢٩٣ - حدود التوكيل ٢٩٤ - التوكيل من الوكيل ٢٩٦  
- ترتب من الوكالة ٢٩٤ - وحدات التوكيل نحو التوكيل ٢٩٤ - مرعاة حدود  
التوكيل ٢٩٤ - المسؤولية عن التصدير ٢٩٤ - تقديم الحبيب ٢٩٥ - فوائد  
- منع إخراج طرف التوكيل ٢٩٥ - ملاحظة الأعمد عقب العري ٢٩٥ -  
و حسب محامي نحو التمسك ٢٩٥ - رد سند التوكيل ٢٩٥ و ٣٠٠ - وحدت  
الوكيل نحو التمسك ٢٩٥

وحدت التوكيل نحو التوكيل ٢٩٦ - دفع المصاريف واعوانه ٢٩٧ - الأخر  
٢٩٧ - حوز من إخراج ٢٩٧ - وحدات التوكيل نحو التمسك - سند التوكيل  
توكيل ٢٩٦ - التصديق على مصلحه ٢٩٦



وكالة (تابع)

مضى المدعى الموكل والوكيل ١٠٦ - الوكالة المستمرة ٢٩٨

تعضاء الوكالة ٢٩٩ - انقضاء العمل ٢٩٩ - عزل الوكيل ٢٩٩ و ٣٠٠ -  
اعتق الوكيل ٢٩٥ و ٣٠٠ - موت الموكل أو الوكيل ٣٠٠ - استمرار الوكالة  
بعد محقق سبب انقضاءها ٣٠٠ - الاحتجاج على العمل بانقضاء الوكالة ٣٠٠

وكيل (و. أيضا : عام ، وكالة)

الوفاء له ١٨١ و ١٨٢

وكيل النائب ٣٨ - تعيينه ٣٩ - حدود وكالة ٣٩ - تعيين امرأه العتف من  
الندى ١١٤

ولادة ورثة (و. أيضا : قبط)

إشهادها - التبدل بوجه عام ١١ : المذات ١١

البيع من أمواله وفيها ١٢ - المكشوف بالتبليغ ١٢ - مشتريات التبليغ  
١٣ - مصاد التبليغ ١٣ - جهة التبليغ ١٣ - الولادة في السفر ١٣ - شهادة  
ميلاد الأحمية ١٤ - مصاد الأحمية ١٥ - أحكام القبط ١٤

البيع من الرديف وفيها ١٥ - المكشوف بالتبليغ ١٥ - الولادة في محل عمومي  
١٦ - مشتريات التبليغ ١٦ - مصاد التبليغ ١٦ - جهة التبليغ ١٦ - شهادة  
مجهول ١٦ - وميات الأحمية ١٦

التبليغ من الخلف ١٧ - دهر الموتى ١٧ - حقوقات الخلفاء ١٨

تصحيح حقا لنفث ١٩ - مصاد الشهادات ١٩ - مصاد الشهادة - الولادة ١٩

ولاية ٣٠ - أنواع الولاية ٣٠

ولاية الشريعة ٣٠ - تصرفات الوكيل ٣٠ - انقضاء ولاية الشريعة ٣١ -  
رجوع الولاية على مثل المفوض ٣٢



ولاية (٢٦)

الولاية عسجد ٣٠ و ٣٢ الوصاء ٣٢ - القصاص ٣٣ الوكيله عر المعصوم -  
 ٣٣ - احتصاص المحتسب الحسية ٣٣ - حين أولياء المال وعمرهم ٣٤ -  
 وجانبهم ٣٥ - حقوقهم وعسرهم ٣ و ٣٦ في ائمة ٧٩ - في الشفعة  
 ٩١ - في معنى المدة ٩٩ و ١١٤ و ١١٥ - في البيع ٢٢٥ و ٢٢٣ - في الإجارة  
 ٢٧٠ و ٢٧١ - انحصار ولاية المال ٣٦

ولاية انحصارية ٣٧

( ن )

بد - زر - أبص - حيازة - وضع اليد

تربطها ٥٣ - في الاستيلاء ٦٥

تجربہ تربطه ٤٢٠ - مدلوله انبيى الحديثه ٤٢ - انبيى المدة ٤٢١  
 أحكام خاصة في تضامس الفناشيج، انبيى المدسمة وعسره على من جعلها ١٦٢ -  
 في إنبات عقد الإجارة ٢٧٢ - في معنى المدة - انبيى المدة من المدة ١١٣  
 و ١١٤ و ١١٥ - بين الخبر ٣٣١ و ٣٩٤ - انبيى الكاذبة ٤٢١  
 الاحوال التي لا يغفل عنها انبيى في الإنبات ٣٨٨







فهرست  
المواد والمقاييس



مهرست  
مواد القانون المدني

مادة	نص المادة	مادة	نص المادة
٥٧	٢٧	٤٤	١
٥٧	٢٨	٤٤	٢
٥٧	٢٩	٤٧ و ٤٤	٣
٥٨	٣٠	٤٩	٤
٥٨	٣١	٥١	٥
٥٩	٣٢	٤٨ و ٤٧	٦
٦٠	٣٣	٤٩	٧
٦١	٣٤	٤٨ و ٤٣	٨
٦٢	٣٥	٤٩ و ٤٣	٩
٦٢	٣٦	٥١ و ٤٣	١٠
٦٢	٣٧	٥٢	١١
٦٣	٣٨	٥٤	١٢
٦٣	٣٩	٥٤	١٣
٦٤	٤٠	٥٤	١٤
٦٤	٤١	٥٥	١٥
٦٤	٤٢	٥٥	١٦
٥٩	٤٣	٥٥	١٧
٦٥	٤٤	٥٦	١٨
٢١٣ و ٦٥	٤٥	٥٦	١٩
٦٥	٤٦	٥٦	٢٠
٦٥	٤٧	٥٦	٢١
٣٨٨ و ١٤٥ و ٧٩	٤٨	٥٦	٢٢
٨١	٤٩	٥٥	٢٣
٨٢	٥٠	٥٦	٢٤
٧٩	٥١	٥٦	٢٥
٨١	٥٢	٧٥ و ٥٦	٢٦



الرقم	الصفحة	الرقم	الصفحة
٥٣	٣٦٩ و ٣٧٠	١١٦	٨٩
٥٤	٧٧	١٢٧	٩٠
٥٥	٧٧	١٣٦ و ١٣٧	٩١
٥٦	٧٥	١٣٦	٩٢
٥٧	٧٩	١٣٦	٩٣
٥٨	٧٨	١٣٥	٩٤
٥٩	٧٨	١٣٥ و ١٣٦	٩٥
٦٠	٧٠	١٥٧	٩٦
٦١	٧٢	١٥٧	٩٧
٦٢	٧١	٢٢١	٩٨
٦٣	٧١	١٥٨	٩٩
٦٤	٧٣	١٥٨	١٠٠
٦٥	٧٤	٢٥٠ و ١٥٥	١٠١
٦٦	٧٦	١٥٦	١٠٢
٦٧	٧٦	١٤٩	١٠٣
٦٨-٧٥	١٠٩ (تتبع صفحة ٨٢)	١٥١	١٠٤
٧٦	١٠٩	١٥٢	١٠٥
٧٧	١٠٩ و ١٠٢	١٥٣	١٠٦
٧٨	١٠٧	١٥٩	١٠٧
٧٩	١٠٦	١٦٠	١٠٨
٨٠	٩٩	١٦٣	١٠٩
٨١	١٠٢ و ١٠٣	١٦٣	١١٠
٨٢	١٠١	١٦٤ و ١٦٣	١١١
٨٣	١٠٦	١٦٦	١١٢
٨٤	١٠٣	١٦٤ و ١٦٦ - ١٧٠	١١٣
٨٥	١٠٣	١٦٣ و ١٦٤	١١٤
٨٦	١١٥	١٦٥	١١٥
٨٧	١١٥	١٧٢ و ١٧١	١١٦
٨٨	١١٦	١٨٤ و ١٨٣	١١٧



مادة	مادة	مادة	مادة
١١٨	٢١٤ و ١٣٧ و ٨١	١٤٧	١٧٦
١١٩	٢١٩ و ٢١٨	١٤٨	١٧٦
١٢٠	٢١٨	١٤٩	١٧٧ و ١٧٥
١٢١	٢٢٠	١٥٠	١٧٣ و ١٦١
١٢٢	٢٢٠	١٥١	١٧٨ و ١٦١
١٢٣	٢٢١	١٥٢	١٧٣ و ١٦١
١٢٤	٢٠٦ و ٢٢٢	١٥٣	١٧٣ و ١٦١
١٢٥	٢٠٦ و ٢٢٢ و ٢٠٥	١٥٤	١٧٣
١٢٦	٢٠٦ و ٢٢٢	١٥٥	١٧٣
١٢٧	٢٢٢	١٥٦	١٧٣
١٢٨	١٢٨	١٥٧	١٧٣
١٢٩	١٢٨	١٥٨	١٧٩
١٣٠	١٢٨	١٥٩	١٨٠
١٣١	٢١٢	١٦٠	١٩٠
١٣٢	١٢٢	١٦١	١٩٠ و ١٦١
١٣٣	١٣٢ و ١٣١	١٦٢	١٨٧
١٣٤	١٣٢ و ١٣٠	١٦٣	١٩٠
١٣٥	١٣١	١٦٤	١٨٧
١٣٦	١٣٣	١٦٥	١٨٣ و ١٨٠
١٣٧	١٤١	١٦٦	١٨٢ و ١٨٠
١٣٨	١٣٩	١٦٧	١٨٢ و ١٨١
١٣٩	١٣٩	١٦٨	١٨٥ و ١٨٤
١٤٠	١٤٠	١٦٩	١٨٥ و ٢٤٤
١٤١	٢٥٠ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٦	١٧٠	١٨٥ و ٢٤٤
١٤٢	١٣٩	١٧١	١٨٥
١٤٣	٢٦٧	١٧٢	١٨٦
١٤٤	١٧٤	١٧٣	١٨٦
١٤٥	١٧٦	١٧٤	١٩١
١٤٦	١٧٧	١٧٥	١٩١



ردیف	موضوع	ردیف	موضوع
۹۸	۲۰۵	۱۹۱	۱۷۶
۱۰۰	۲۰۶	۲۱۲	۱۷۷
۱۰۰	۲۰۷	۲۱۸	۱۷۸
۱۰۳	۲۰۸	۲۱۲	۱۷۹
۱۱۴	۲۰۹	۱۹۲	۸
۱۱۶	۲۱۰	۱۹۳	۱۸۱
۱۱۳	۲۱۱	۱۹۴، ۱۶۳	۸۲
۱۱۴	۲۱۲	۱۹۴	۱۸۳
۱۱۵ و ۱۱۴	۲۱۳	۱۹۴	۱۸۴
۱۱۵	۲۱۴	۱۹۴	۱۸۵
۱۱۸	۲۱۵	۱۹۵	۱۸۶
۱۱۸	۲۱۶	۱۹۵	۱۸۷
۱۱۸	۲۱۷	۱۹۶	۸۸
۱۱۸	۲۱۸	۱۹۷	۱۸۹
۱۲۲	۲۱۹	۱۹۷	۱۹۰
۱۲۲	۲۲۰	۱۹۷	۱۹۱
۱۱۹	۲۲۱	۱۹۸	۱۹۲
۱۱۹	۲۲۲	۱۹۹	۹۳
۱۲۱	۲۲۳	۱۹۹	۱۹۴
۱۲۱	۲۲۴	۲۰۱	۱۹۵
۱۲۱	۲۲۵	۲۰۵	۱۹۶
۱۱۳ و ۱۱۱ و ۱۱۳	۲۲۶	۲۰۲	۱۹۷
۱۱۶ و ۱۱۱	۲۲۷	۲۰۳ و ۱۶۷	۹۸
۱۱۷	۲۲۸	۲۰۳	۱۹۹
۱۱۷	۲۲۹	۱۹۹	۲
۱۱۶	۲۳۰	۱۹۹ و ۱۶۰ و ۱۶۶	۲۰۱
۱۳۱	۲۳۱	۲۰۶	۲۰۲
۱۳۲	۲۳۲	۲۰۶	۲۰۳
۱۲۰	۲۳۳	۱۱۲	۲۰۴







=

ردیف	موضوع	موضوع	ردیف
۲۴۷	۲۲۱	۲۳۸	۲۹۲
۲۴۷	۲۲۲	۲۳۸	۲۹۳
۲۴۷	۲۲۳	۲۳۸	۲۹۴
۲۴۷	۲۲۴	۱۳۲	۲۹۵
۲۴۸	۲۲۵	۲۳۹	۲۹۶
۲۴۷	۲۲۶	۲۵۱, ۲۵۲, ۲۵۱, ۲۵۷, ۲۵۶, ۲۵۵	۲۹۷
۲۴۷	۲۲۷	۲۵۱, ۲۵۱, ۲۵۷, ۲۵۵	۲۹۸
۲۴۸	۲۲۸	۲۵۱, ۲۵۱	۲۹۹
۲۴۹, ۲۴۹	۲۲۹	۲۵۲	۳۰۰
۲۴۹	۲۳۰	۲۵۸	۳۰۱
۲۵۰	۲۳۱	۲۵۸	۳۰۲
۲۴۹, ۲۵۱	۲۳۲	۲۵۸	۳۰۳
۲۵۰	۲۳۳	۲۵۹	۳۰۴
۲۵۰, ۲۵۱	۲۳۴	۲۵۹	۳۰۵
۲۵۰	۲۳۵	۲۵۹	۳۰۶
۲۷۵, ۲۵۲	۲۳۶	۲۵۹	۳۰۷
۲۵۲	۲۳۷	۲۵۹	۳۰۸
۲۵۳	۲۳۸	۲۵۹	۳۰۹
۲۵۳	۲۳۹	۲۵۹	۳۱۰
۲۵۳, ۲۵۳	۲۴۰	۲۵۹	۳۱۱
۲۵۴	۲۴۱	۲۵۹	۳۱۲
۲۵۶	۲۴۲	۲۵۹	۳۱۳
۲۵۶	۲۴۳	۲۵۶	۳۱۴
۲۵۶	۲۴۴	۲۵۶	۳۱۵
۲۵۶	۲۴۵	۲۵۶	۳۱۶
۲۵۶	۲۴۶	۲۵۶	۳۱۷
۲۵۶	۲۴۷	۲۵۶	۳۱۸
۲۵۶	۲۴۸	۲۵۶	۳۱۹
۲۵۶, ۲۵۸	۲۴۹	۲۵۶, ۲۵۵	۳۲۰



رقم	صفحة	رقم	صفحة
٢٥	٢٦٢	٢٧٧	٢٧٧
٢٥١	٢٦١	٢٧٧	٢٨٠
٢٥٢	٢٦١	٢٧٧	٢٨١
٢٥٣	٢٦١	٢٨٢	٢٨٢
٢٥٤	٢٦٢ و ٢٧٤	٢٨٢ و ٢٧٣	٢٨٢
٢٥٥	٢٦٢ و ٢٧٤	٢٧٣	٢٨٤
٢٥٦	٢٦٤	٢٨٢	٢٨٥
٢٥٧	٢٦٤	٢٨٢	٢٨٦
٢٥٨	٢٦٤	٢٨	٢٨٧
٢٥٩	٢٦٤	٢٨٤ و ٢٨٤	٢٨٨
٢٦٠	٢٦٤	٢٨٥	٢٨٩
٢٦١	٢٦٩	٢٨٦	٢٩٠
٢٦٢	٢٦٩	٢٨٦	٢٩١
٢٦٣	٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٨٨	٢٨٠	٢٩٢
٢٦٤	٢٧١	٢٨٠	٢٩٣
٢٦٥	٢٧٢	٢٨٠	٢٩٤
٢٦٦	٢٧٩	٢٨٠	٢٩٥
٢٦٧	٢٧٩	٢٨١	٢٩٦
٢٦٨	٢٨٠	٢٨١	٢٩٧
٢٦٩	٢٧٤	٢٨١	٢٩٨
٢٧٠	٢٧٤	٢٨١	٢٩٩
٢٧١	٢٧٥	٢٨١	٣٠٠
٢٧٢	٢٧٥	٢٨٦	٣٠١
٢٧٣	٢٧٥	٢٨٦	٣٠٢
٢٧٤	٢٧٦	٢٨٧	٣٠٣
٢٧٥	٢٧٦	٢٨٧	٣٠٤
٢٧٦	٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٨١	٢٨٧	٣٠٥
٢٧٧	٢٧٦	٢٨٨	٣٠٦
٢٧٨	٢٧٧	٢٨٨	٣٠٧



مادة	مادة	مادة	مادة
٢٢٤	٤٣٧	٢٨٩	٤٠٨
٢٢٥	٤٣٨	٢٩٠ و ٢٨٩ و ٢٦٩	٤٠٩
٢٢٥	٤٣٩	٢٨٩	٤١٠
٢٢٢	٤٤٠	٢٨٩	٤١١
٢٢٢	٤٤١	٢٨٩	٤١٢
٢٢٤	٤٤٢	٢٨٩	٤١٣
٢٢٤	٤٤٣	٢٨٩	٤١٤
٢٢٤	٤٤٤	٢٨٩	٤١٥
٢٢٥	٤٤٥	٢٨٨	٤١٦
٢٢٥	٤٤٦	٢٨٩ و ٢٨٨	٤١٧
٢١٦	٤٤٧	٢٩٠	٤١٨
٢٢٩	٤٤٨	٢٢٠	٤١٩
٢٢٠ و ٢٢٩	٤٤٩	٢٢٠	٤٢٠
٢٢٠	٤٥٠	٢٢١	٤٢١
٢٢٢ و ٢٢٩	٤٥١	٢٢١	٤٢٢
٢٢٢ و ٢٢٠	٤٥٢	٢٢٢	٤٢٣
٢٢١	٤٥٣	٢٢١	٤٢٤
٢٢١	٤٥٤	٢٢٢	٤٢٥
٢٢١	٤٥٥	٢٢٢	٤٢٦
٢٢٢	٤٥٦	٢٢٢	٤٢٧
٢٢٢	٤٥٧	٢٢٢	٤٢٨
٢٢٢	٤٥٨	٢٢٢	٤٢٩
٢٢٦ و ٢٢٢	٤٥٩	٢٢١	٤٣٠
٢٢٦ و ٢٢٢	٤٦٠	٢٢١	٤٣١
٢٢٢	٤٦١	٢٢٢ و ٢٢١	٤٣٢
٢٢٤ و ٢٢٤	٤٦٢	٢٢٢ و ٢٢٠	٤٣٣
٢٠١	٤٦٣	٢٢٢ و ٢٢٠	٤٣٤
٢٠١	٤٦٤	٢٢٤	٤٣٥
٢٠١ و ٢٢٢ و ٢٢٢ و ٢٢٢	٤٦٥	٢٢٤	٤٣٦



مادة	مادة	مادة	مادة
٣٣٨ و ٣٣٧	٤٩٥	٣٠١	٤٦٦
٣٣٨	٤٩٦	٣٠١	٤٦٧
٣٣٨	٤٩٧	٣٠٢ و ٣٠٣	٤٦٨
٣٣٩ و ٣٣٨	٤٩٨	٣٠٣	٤٦٩
٣٣٨	٤٩٩	٣٠٣	٤٧٠
٣٣٩	٥٠٠	٣٠٣ و ٣٠٣	٤٧١
٣٣٩	٥٠١	٣٠٣	٤٧٢
٣٣٩	٥٠٢	٣٠٣	٤٧٣
٣٤٠	٥٠٣	٣٠٣	٤٧٤
٣٤٠	٥٠٤	٣٠٣	٤٧٥
٣٤٠ و ٣٣٩	٥٠٥	٣٠٧ و ٣٠٤	٤٧٦
٣٤٠	٥٠٦	٣٠٥ و ٣٠٣	٤٧٧
٣٤٠	٥٠٧	٣٠٥	٤٧٨
٣٣٩	٥٠٨	٣٠٨	٤٧٩
٣٤١	٥٠٩	٣٠٩	٤٨٠
٣٤١	٥١٠	٣٠٨	٤٨١
٣٤١	٥١١	٣١١ و ٣١٠	٤٨٢
٣٩٢	٥١٢	٣١٠	٤٨٣
٣٩٢	٥١٣	٣١٠	٤٨٤
٣٩٧	٥١٤	٣١٠	٤٨٥
٣٩٣	٥١٥	٣١٠	٤٨٦
٣٩٤	٥١٦	٣١١	٤٨٧
٣٩٤	٥١٧	٣١١	٤٨٨
٣٩٣	٥١٨	٣١٣ و ٣١١	٤٨٩
٣٩٣	٥١٩	٣١٤	٤٩٠
٣٩٦	٥٢٠	٣١٤	٤٩١
٣٩٤	٥٢١	٣١٤	٤٩٢
٣٩٥	٥٢٢	٣١١	٤٩٣
٥٩٩ و ٣٩٨ و ٣٩٥	٥٢٣	٣١١	٤٩٤



ردیف	عنوان	ردیف	عنوان
۲۴۶ و ۲۴۷	۵۵۲	۴۹۶	۵۲۴
۲۴۷ و ۲۴۸	۵۵۳	۴۹۷	۵۲۵
۲۴۸	۵۵۴	۴۹۸ و ۴۹۹	۵۲۶
۲۴۹	۵۵۵	۴۹۹	۵۲۷
۲۵۰ و ۲۵۱ و ۲۵۲	۵۵۶	۴۹۹	۵۲۸
۲۵۱	۵۵۷	۴۹۹	۵۲۹
۲۵۱	۵۵۸	۴۹۹	۵۳۰
۲۵۱	۵۵۹	۴۹۹	۵۳۱
۲۵۱	۵۶۰	۴۹۹	۵۳۲
۲۵۱	۵۶۱	۴۹۹	۵۳۳
۲۵۱	۵۶۲	۴۹۹	۵۳۴
۲۵۱	۵۶۳	۴۹۹	۵۳۵
۲۵۱	۵۶۴	۴۹۹	۵۳۶
۲۵۱	۵۶۵	۴۹۹	۵۳۷
۲۵۱	۵۶۶	۴۹۹	۵۳۸
۲۵۱	۵۶۷	۴۹۹	۵۳۹
۲۵۱	۵۶۸	۴۹۹	۵۴۰
۲۵۱	۵۶۹	۴۹۹	۵۴۱
۲۵۱	۵۷۰	۴۹۹	۵۴۲
۲۵۱	۵۷۱	۴۹۹	۵۴۳
۲۵۱	۵۷۲	۴۹۹	۵۴۴
۲۵۱	۵۷۳	۴۹۹	۵۴۵
۲۵۱	۵۷۴	۴۹۹	۵۴۶
۲۵۱	۵۷۵	۴۹۹	۵۴۷
۲۵۱	۵۷۶	۴۹۹	۵۴۸
۲۵۱	۵۷۷	۴۹۹	۵۴۹
۲۵۱	۵۷۸	۴۹۹	۵۵۰
۲۵۱	۵۷۹	۴۹۹	۵۵۱
۲۵۱	۵۸۰	۴۹۹	۵۵۲
۲۵۱	۵۸۱	۴۹۹	۵۵۳



صفحة	عدد	صفحة	عدد
٤٢٨	٦١٢	٢٥٢	٥٨٢
٤٢٨	٦١٣	٢٥٢	٥٨٣
٤٢٨	٦١٤	٢٥٢	٥٨٤
٤٢٩	٦١٥	٢٥٢	٥٨٥
٤٢٩	٦١٦	٢٥٤	٥٨٦
٤٣٠	٦١٧	٢٥٦	٥٨٧
٤٣٠	٦١٨	٢٥٥	٥٨٨
٤٢٨	٦١٩	٢٥٤	٥٨٩
٢٥٩ و ٢١٢	٦٢٠	٢٥٥	٥٩٠
٢٥٢	٦٢١	٢٥٤	٥٩١
٤٢٦	٦٢٢	٢٥٥	٥٩٢
٤٢٦ و ٢٥٨	٦٢٣	٢٥٥	٥٩٣
٤٢٨ و ٤٢٧	٦٢٤	٢٥٤	٥٩٤
٤٢٦	٦٢٥	٢٥٩	٥٩٥
٤٢٧	٦٢٦	٤٢٧ و ٢٦٠	٥٩٦
٤٢٧	٦٢٧	٢٦٠	٥٩٧
٤٢٧	٦٢٨	٢٦٠	٥٩٨
٤٢٧	٦٢٩	٢٦٠	٥٩٩
٤٢٨	٦٣٠	٢٦١	٦٠٠
٤٢٧	٦٣١	٢٦٢ و ٢٦٣	٦٠١
٤٢٨	٦٣٢	٢٦٣	٦٠٢
٤٢٨	٦٣٣	٢٦٣	٦٠٣
٤٢٨	٦٣٤	٢٦٣	٦٠٤
٤٢٦	٦٣٥	٢٦٤	٦٠٥
٤٢٩	٦٣٦	١٢٨ و ١٢٦	٦٠٦
٤٢٩	٦٣٧	١٢٥ و ١١١ و ٨١ و ٥٢	٦٠٧
٤٢٩	٦٣٨		٦٠٨
٤٢٧	٦٣٩	٦٦٠	٦٠٩
٤٢٨	٦٤٠	٤٢١	٦١
٤٢٩	٦٤١	٤٢٨ و ٤٢٧ و ٤٢٦ و ٤١٤	٦١١



قائمة  
مصادر قانون الشفعة  
(قانون ٢٣ سنة ١٩٠١)

رقم	مادة	سنة	مادة
١	٨٤ / ٨٨	١٣	٩٦
٢	٨٤ / ٨٥	١٤	٩٢
٣	٨٣	١٥	٩٢
٤	٩٨	١٦	٩٥
٥	٨٣	١٧	٩٥
٦	٨٣	١٨	٩٦ / ٩٥
٧	٨٤ / ٩٠	١٩	٩٧
٨	٩١	٢٠	٩٧ / ٩٢
٩	٩٦	٢١	٩٧
١٠	٩٧	٢٢	٩٧
١١	٩٢	٢٣	٨٣
١٢	٩٦		



## فهرست مواد لائحة ترتيب المحاكم الأهلية

مادة	صفحة
١٦	٧٧ و ٨٢ و ١٧٣ و ٢٢٩

## فهرست مواد قانون التجارة

مادة	صفحة	مادة	صفحة
١٨ — ١١	٢٠٩ — ٤١٠	٢٨٣	٢٤١
١٥	٤١٧	٢٨٤	٢٤٠
١٩	٢١٧	٢٨٥	٢٤٠
٢٢	١٦١	٢٨٦	٢٤٠
٢٣	١٦١	٢٨٧	٢٣٩
١٣٧	١٦١	٢٨٨	٢٤٠
١٩٤	١١٣	٢٨٩	٢٤٠
٢١٢ — ٢١٧	٢٥٧		

## فهرست مواد قانون المرافعات الأهلية

مادة	صفحة	مادة	صفحة
٣	٢٢	٢٤٨	٢٩٣
٨	٢٥	٢٥١ وما بعدها	٢٧٦
٢٤	٢٣	٢٥١ — ٢٧٢	٤١١
٢٤	٢٣ و ٢٥	٢٥٢	٣٦
٧٥	٢٥	٢٦٥	٤٠٤
٧٦	٢٥	٢٧٣ وما بعدها	٤١١
٢٢٣ — ٢٤٤	٢٩٣ وما بعدها	٢٩٢	٤١١
٢٢٣	٢٢١	٢٩٠	٢٣٩
٢٤٥	٢٩٢	٤٠١ وما بعدها	٢٣٩
٢٤٦	٢٩٣	٤١ وما بعدها	٢٧٦
٢٤٧	٢٩٣	٤١٥	٢٥



(تابع) فهرست مواد قانون المرافعات الاهلي ٥٤١

مادة	صفحة	مادة	صفحة
٤٣٤	٢٠١	٥٧٧	٢٥
٤٤٤	٢٥	٥٧٩	٢٥
٥٠٥	٢٣٩	٥٩٦	٢٥
٥١٥	٢٥	٦٢٠ وما بعدها	٢٣٢
٥٣٧ وما بعدها	٢٥٠ و ٢٥٠	٦٨١	٢٥
٥٣٨	٢٥	٦٨٥ — ٦٩٩	١٩١ — ١٩٢
٥٦٦	٢٥	٦٩٨	١٩١
٥٧٤	٢٣٩	٦٩٩	١٩١
٥٧٦	٢٩٩		

فهرست مواد قانون العقوبات الاهلي

مادة	صفحة	مادة	صفحة
٢٥	٢٩	٢٩٣	٢٣٠
١٧٩ — ١٨٢	٢٢	٢٩٦	٣١٠

فهرست مواد قانون تحقيق الجنايات

مادة	صفحة	مادة	صفحة
٤٦	٢٦٧	٢٦٧ وما بعدها	٢٨٤



فهرست  
مواد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية  
(قانون نمرة ٣١ الصادر في ٣ يولي سنة ١٩١٠)

مادة	صفحة	مادة	صفحة
٢١	٢٤	٣٦٥	٤٠٥
٢٦	٢٣	٣٦٦	٤٠٥
٢٨	٢٣	٣٦٧	٤٠٥
٤٢	٢٥	٣٦٨	٤٠٥
١٠١	٢١	٣٦٩	٤٠٥
٣٤٣	٣٨٣	٣٧٠	٤٠٦
٣٥٧ — ٣٥١	٢١	٣٧١	٤٠٦
٣٦٠	٤٠٤	٣٧٢	٤٠٦
٣٦١	٤٠٤ — ٤٠٥	٣٧٣	٤٠٦
٣٦٢	٤٠٥	٣٧٥	٤٠٦
٣٦٣	٤٠٥	٣٧٦	١٠٩
٣٦٤	٤٠٤	٣٨٣	٢٣



فهرست القوانين المختلفة  
التي عرض ذكرها بصفة عامة أو خاصة في هذا الكتاب

صفحة	الموضوع	نمرة القانون وتاريخه
٧٢ و ٤٦	اللائحة السعيدية	٢٤ ذي الحجة ١٢٧٤ هجرية
٣٩٩	تعليمات قلم كتاب الحاكم المختصة	٢٧ يناير ١٨٧٦ ميلادية
٢٣ و ٢٢	محاكم شرعية (مأذونات)	١٧ يونيو ١٨٨٠ "
٤٣	قانون نظائري	أول مايو ١٨٨٣ "
٢٧ و ٢٥	قانون الانتخاب	أول مايو ١٨٨٣ "
١٦١	عوائد الأملانة المذبة	١٣ مارس ١٨٨٤ "
		٢١ أبريل ١٨٨٥ "
٢٨٧, ٣٢٨, ٣٢٩	المبالغ المستحقة لغيري	٢٦ أغسطس ١٨٨٥ "
		٢٣ نوفمبر ١٨٨٦ "
		١٢ أبريل ١٨٩٢ "
٤٣	اختصاص الحاكم في دملوى الحكومة	١٨ مايو ١٨٩٢ "
٣٠٦ و ٣٠٥	قواعد القنولية	٧ ديسمبر ١٨٩٢ "
٣١٦ و ٤٧	ملكية الأراضي العامة	٣ سبتمبر ١٨٩٦ "
٢٧١, ٣٩٣, ٣٩٤	مجالس محلية	١٩ نوفمبر ١٨٩٦ "
٣٣		١٧ فبراير ١٨٩٨ "
٦٧	الأشياء والميوغات المتباعدة	١٨ مايو ١٨٩٨ "
٣٣	مجالس محلية	٤ يونيو ١٩٠٠ "
٦٤	المحل والخبرة أو الخبرة بالنسبة أو الملائمة زيادة السكك	١٣ في ٢٨ أغسطس ١٩٠٤ "
٢٨٥	نزع الملكية للمنفعة العمومية (محاكم مختصة)	٢٧ في ٢٤ ديسمبر ١٩٠٦ "
١١٦	نزع الملكية للمنفعة العمومية (محاكم محلية)	٥ في ٢٤ أبريل ١٩٠٧ "
٢٩	أحداث مشردون	٢ في ٩ مايو ١٩٠٨ "
٣٩٤ و ما بعدها	الخبراء	١ في ٢٤ يناير ١٩٠٩ "
٤٣	مجالس المديريات	٢٢ في ١٣ سبتمبر ١٩٠٩ "
٣٩٩	محاكم شرعية	٣ في ٣١ يوليو ١٩١٠ "
٣٣	مجلس حسي أعلى	٥ في ٥ مارس ١٩١١ "
٦٨	٤٣	١٤ في ١٢ يونيو ١٩١٢ "



## مصنفات المؤلف

### كتب مؤلفة

- رسالة التزوير في الأدور لقد ... (سنة ١٨٩٥)  
المصانة ... (سنة ١٩٠٠)

### كتب مترجمة

- أصول الشرائع - تأليف بنام ... (سنة ١٨٩٢)  
الإسلام (مواظرة ومواضع) - تأليف الكونت هيري ده كسري ... (سنة ١٨٩٧)  
سر تقدم الإنكليز المكسونيين - تأليف أدون دي بولان ... (سنة ١٨٩٩)  
روح الاجتماع - تأليف الدكتور جوستاف ليون ... (سنة ١٩٠٩)  
ترجمة كتاب سر تطور الأمم - تأليف الدكتور جوستاف ليون (سنة ١٩١٣)